Bayerische StaatsBibliothek
Münchener DigitalisierungsZentrum Digitale Bibliothek

Nâ[illegible]îf al-Iâzidschî

Kibâb nâr el-[illegible]irâ fi scharh dschauf el-firâ /:Berühmte Grammatik des 1870 verstorbenen Nâ[illegible]îf-al-Iazîdschî.

Beirut 1863

A.or. 1577 am
urn:nbn:de:bvb:12-bsb10249813-4

Schwaighofer

Nasif

كتاب نار القرى في شرح جوف الفرا

BIBLIOTHECA
REGIA
MONACENSIS

تأليف

الشيخ ناصيف اليازجي

عُفي عنه

بسم الله العلي العظيم

الحمد لله العَلَمِ المفرد . الذي يُسنَد اليهِ ولا يُسنَد . اما بعدُ فهذا شرحٌ سمَّيتهُ نار القِرَى . على الأُرجوزة التي سمَّيتها جوف الفرا . يتكفَّل بايضاح معانيها على غير اسهاب . وتوسيع مبانيها في اكثر الابواب . وانا التمس من ارباب الصناعة ان يصفحوا عمَّا يرون فيها من الزَلَل . ويُصلِحوا ما يعثرون عليهِ من الخَلَل . والله الموفق الى الصواب في كل قولٍ وعمل

فاتحة الكتاب

أقولُ بعدَ حمدِ مَن يُستَفتَحُ بحمدهِ ولاسمهِ يُسبَّحُ
قد جَمَعَت في النحوِ ما سوفَ ترى أُرجوزةٌ سمَّيتها جوفَ الفرا
وها انا في سردها اقولُ واللهُ في توفيقيَ المسأولُ

الأُرجُوزة أُفعُولةٌ من الرَجَز وهو بحرٌ من بحور الشعر . والفرا حمار الوحش وهو افضل صيدٍ عند العرب . وعلى ذلك قولهم في المَثَل كل الصيد في جوف الفرا كنايةً عن الاكتفاء بهِ حتى كأَنَّ من يصطادهُ قد اصطاد كل صيدٍ . وهذا هو الوجه في تسمية هذه الارجوزة لانها متضمنة اكثر المسائل المتفرقة في كتب النحاة فكأَنَّ الواقف عليها قد وقف على كل كتابٍ في هذا الفنّ

مقدمة

في الكلمة وما يتأَلَّف منها

كَلِمَةُ النحاةِ قولٌ مفردُ باسمٍ وفعلٍ وبحرفٍ تَرِدُ
وحيثما افادَ ما يُؤَلَّفُ منها فذاك بالكلامِ يُعرَفُ

اي ان الكلمة في اصطلاح النحاة قولٌ مفردٌ اي لفظٌ يدلُّ على معنًى مفردٍ كرجل . وهي تنحصر في الاسم والفعل والحرف . لان ما وُضِعَت لهُ ينحصر في الذات وهي الاسم .

والحَدَث وهو الفعل. والرابط بينهما وهو الحرف. واما ما يُؤلَّف منها فمتى افاد الافادة المُعتبَرة وهي التامَّة التي يحسن السكوت عليها نحو العلم نافعٌ فهو الكلام. وهو المُعتبَر عند النحاة * واعلم ان القول اخصُّ من اللفظ لان اللفظ يشمل المُستعمَل كرَجُل والمُهمَل كجَسَق. والقول يختصُّ بالمُستعمَل. ولذلك عرَّفنا الكلمة بهِ. والتأليف اخصُّ من التركيب. لان التركيب ضمُّ بعض الكلمات الى بعضٍ مطلقًا. والتأليف ضمُّ بعضها الى بعضٍ مع الارتباط بينها ولذلك عدلنا اليهِ * ولا بُدَّ للكلام من طَرَفَين وهما المُسنَد والمُسنَد اليهِ. ولذلك لا يكون اقلَّ من كلمتين حقيقةً كما رايت. او حكمًا كقُمْ باعتبار الضمير المستتر فيهِ. وقد يكون اكثر فيجوز ان يُسمَّى كلامًا وكَلِمًا ما لم يقع فيهِ ما يمنع استقلالهُ بالافادة نحو ان قام زيدٌ فينتفي الكلام ويتعيَّن الكَلِم * وعلى هذا يكون الكلام اخصَّ من الكَلِم باعتبار المعنى لانهُ لا يُطلَق الا على المفيد والكَلِم يُطلَق على المفيد وغيرهِ. واعمَّ منهُ باعتبار اللفظ لانهُ يُطلَق على اقلَّ من ثلاث كلماتٍ والكَلِم لا يُطلَق على اقلَّ منها لما فيهِ من معنى الجمع الذي لا يُطلَق على اقلَّ من ثلثة آحاد

كتاب الاسماء

فصلٌ

في حقيقة الاسم واقسامهِ وعلاماتهِ

الاسمُ ما افادَ معنًى حصَّلا في نفسهِ من زمنٍ وضعًا خلَا

اي ان الاسم هو اللفظ الذي يفيد معنًى حاصلًا في نفسهِ خاليًا من الزمان بحسب وضعهِ. فيندرج فيهِ ما لا يدلُّ على زمانٍ اصلًا كزيد ورجل. وما يدلُّ على مجرَّد الزمان لا على معنًى مقترنٍ بهِ كامس واليوم. وما يدلُّ على معنًى مقترنٍ بالزمان لا بحسب الوضع كضارب وهيهات. فان الاول قد عرض عليهِ ذلك لمشاركتهِ الفعل. والثاني قد جُعِل اسمًا لما يدلُّ على الزمان فتكون الدلالة الوضعية لمسمَّاهُ. وبهذا القيد يخرج عنهُ ما تجرَّد من الفعل عن الزمان كنِعمَ وبئسَ. فان ذلك قد عرض عليهما لتضمُّنهما معنى الحرف كما سياتي في باب الفعل

وَهْوَ قوامٌ للكلامِ مُظهَرُ بجعفرٍ او نحوَ أنتَ مُضمَرُ

اي ان الاسم هو ركن الكلام الذي يقوم بهِ ويعتمد عليهِ في التركيب لانهُ لا ينعقد بدونهِ. وهو امَّا مظهرٌ كجعفر. واما مضمرٌ كأَنت. وزاد بعضهم المُبهَمَ وهو اسم الاشارة نحو هذا والموصول نحو الذي. والحقُّ انهُ من قبيل المظهر فلا يُعَدُّ قسمًا براسهِ* واعلم ان الكلام لا يتأَلَّف الا من اسمين كزيدٌ قائمٌ. او اسمٍ وفعلٍ كقام زيدٌ. فلا يتأَلَّف من فعلين ولا يدخل الحرف في تركيبهِ مطلقًا وانما يُؤْتَى بهِ لامرٍ خارجٍ عن نفس التركيب. وذلك لان الاسم يحتمل الدلالة على الذات والحَدَث فيكون مُسنَدًا اليهِ باعتبار الاول ومُسنَدًا باعتبار الثاني. والفعل يدلُّ على الحَدَث دون الذات فيكون مُسنَدًا ولا يكون مُسنَدًا اليهِ. والحرف لا يدلُّ على شيءٍ منهما فلا يكون مُسنَدًا ولا مُسنَدًا اليهِ

واصدَقُ الوسمِ لهُ أَن يُستَنَد اليهِ او لما بمعناهُ وَرَد

اي ان اصدق العلامات التي يُعرَف بها الاسم صحَّة الاسناد اليهِ كجعلهِ مبتدأً او فاعلاً كما مرَّ. فان كان لفظهُ لا يقبل الاسناد اليهِ كعند اعتُبِر الاسناد الى ما هو بمعناهُ كالمكان الذي هو بمعنى عند وهو يقبل الاسناد اليهِ فتصدق الاسمية عليها. ولا يخفى ان التعبير بصحَّة الاسناد اليهِ اولى من التعبير بصحَّة الاخبار عنهُ كما عبَّر قومٌ لان الاول يصدق على ما أُسنِد اليهِ فعل الانشآء كقُمْ بخلاف الثاني* وقد ذكروا للاسم علاماتٍ شتَّى غير هذه. وهي الالف واللام وحرف الجرّ والتنوين والاضافة والندآء. وزاد بعضهم التثنية والجمع والتصغير والنسبة والوصف والتوكيد المعنويَّ وعود الضمير اليهِ ولحوق تآء التانيث المتحركة بهِ. والعلامة التي ذكرناها انفع العلامات لانها مطَّردةٌ فيهِ دونهنَّ ولذلك اقتصرنا عليها

فصل

في الاعراب والبنآء واحكامهما

يُرَادُ بالإعرابِ تغييرٌ دَخَل في آخرٍ ولو بوهمٍ لِعَمَل

وَهْوَ على اسمٍ قد جرى في الاصلِ وضعًا وفعلٍ بطريقِ الحملِ

والرفعُ والنصبُ وخفضٌ جزمُ كلٌّ لهُ في ما اقتضاهُ حكمُ

اي ان الاعراب تغييرٌ يلحق آخر الكلمة لعاملٍ يعمل فيها نحو جآء زيدٌ ورايت زيدًا ومررت بزيدٍ. وذلك لا بُدَّ منهُ قضآءً لحقّ العامل. فان لم يكن ظاهرًا في اللفظ

فلا بدَّ ان يكون مقدَّرًا في النيَّة نحو جاء الفتَى ورايت الفتَى ومررت بالفتَى. وهو يجري على الاسم بطريق الاصالة لانهُ موضوعٌ لهُ. ويجري على الفعل بطريق الحمل على الاسم كما ستعرف. وانواعهُ اربعةٌ وهي الرفع والنصب والخفض والجزم. وكل واحدٍ منها يكون حكمًا لهُ في الموضع الذي يقتضيهِ كما سترى* واعلم انهم اختلفوا في حقيقة الاعراب. فذهب قومٌ الى انهُ معنويٌّ. وعرَّفوهُ بانهُ تغيير اواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها. وهو المشهور واليهِ ذهب سيبويه. وذهب آخرون الى انهُ لفظيٌّ. وعرَّفوهُ بانهُ أَثرٌ يجلبهُ العامل في آخر الكلمة. فعلى المذهب الاول تكون الحركات دلائل على الاعراب. وعلى المذهب الثاني تكون هي نفس الاعراب. وفي ذلك نزاعٌ طويلٌ لا نطيل الكلام بذكرهِ* والاعراب انما يتعلَّق بآخر الكلمة لانهُ وصفٌ لها في المعنى والوصف متأَخرٌ عن الموصوف. غير ان من الآخر ما هو آخرٌ بالحقيقة كدال زيد. وما هو بمنزلة الآخر كدال يد. فانها لما حُذِفَت الياء التي بعدها نُزِّلَت منزلتها فجرى الاعراب عليها

نقيضهُ البناء للحرفِ وقد شاعَ وكلُّ الحرفِ اعرابًا فقَد

وحكمهُ السكونُ ما لم يُعتَرَض بمانعٍ من دونهِ او بغَرَض

اي ان البناء نقيض الاعراب في حقيقتهِ فيكون هو الثبات على حالةٍ واحدة لغير عاملٍ. وهو في اصلهِ للحرف غير انهُ يقع في الكَلِم الثلاث كما سترى. بخلاف الاعراب فانهُ لا يشيع هذا الشيوع لانهُ لا يقع في الحروف البتَّة* وحكم البناء السكون وهو الاصل فيهِ لما بينهما من المناسبة. غير انهُ قد يحول دونهُ مانعٌ كالتقاء الساكنين في نحو حيثُ. او غَرَضٌ كالدلالة على كون البناء عارضًا في نحو لا رَجُلَ في الدار. فيُعدَل عنهُ الى الحركة كما رايت* واعلم ان في البناء ما في الاعراب من الاختلاف. فقد قيل انهُ معنويٌّ. وعُرِّف بانهُ لزوم آخر الكلمة حركةً او سكونًا لغير عاملٍ او اعتلالٍ. وقيل انهُ لفظيٌّ. وعُرِّف بانهُ ما جِيءَ بهِ لا لبيان مُقتَضَى العامل من شبه الاعراب. والاول هو المشهور وعليهِ اكثر النحاة

فضُمَّ وافتح فيهِ واكسرْ وخُذِ منهُ لاعرابٍ سِماتٍ تحتذي

وفيهما ذو اللينِ نائبًا حَصَل والنونُ اعرابًا وحذفها شمل

اي انهُ بناءً على ذلك يُعدَل في البناء عن السكون الى الضمّ او الفتح او الكسر فتوجد فيهِ هذه الاربعة وهي القابُ لهُ. ومنها يُؤخَذ للاعراب علاماتٌ موافقةٌ لانواعهِ كالضمة

للرفع والفتحة للنصب وهلمّ جرًّا * وينوب عن هذه الاحكام في الاعراب والبناء حرف اللين وهو الواو والالف والياء. فيُعرَب بهذه الاحرف نحو جاءَ المؤمنون وقام الرجلان ورايت القمرين. ويُبنَى عليها نحو يا مؤمنون ويا رجلان ولا قمرَين في السماء. وتنوب النون في الاعراب فقط لانها خاصّةٌ بهِ نحو يضربان. واما حذفها فيُعرَب بهِ نحو لم يضربا. ويُبنَى عليهِ نحو اضربوا. وسيأتي بسط الكلام على كل ذلك بالتفصيل * واعلم ان البناء على الفتح والسكون يقع في الاسم نحو كيفَ وكَمْ. وفي الفعل نحو قامَ وقُمْ. وفي الحرف نحو سوفَ وهل * واما البناء على الضمّ والكسر فيقع في الاسم كثيرًا نحو حيثُ وامسِ. وفي الحرف نادرًا نحو منذُ وجيرِ. ولا يقع في الفعل لثقل الصاحب والمصحوب

فصل

في احكام الاعراب والمُعرَبات

بالحركاتِ مفردًا أَعرِبْ وما يُجمَعُ دونَ ذي ذكورٍ سَلِما
ومُعربَ الفعل الذي يُجرَّدُ عن مضمرٍ بادٍ اليهِ يُسنَدُ
وما سواها أَعرَبتْهُ الاحرفُ وذاك في الاعرابِ فرعٌ يخلفُ

اي ان الذي يُعرَب بالحركات هو الاسم المفرد كزيد. وما سوى جمع المذكّر السالم من الجموع. وهو يشمل جمع التكسير لمذكرٍ كرجال. او لمونثٍ كنياق. وجمع المونث السالم كمؤمنات* وكذلك الفعل المضارع المجرَّد عن ضميرٍ بارزٍ يُسنَد اليهِ نحو يضرب * وما سوى هذه المذكورات يُعرَب بالحروف كما سياتي في موضعهِ. وهذا الاعراب فرعٌ عن الاعراب بالحركات. لان الحركة هي الاصل والحرف نائبٌ عنها كما مرّ* واعلم ان الاعراب اعمُّ من ان يكون بذكر ما يُعرَب بهِ نحو جاءَ زيدٌ. او بحذفهِ نحو لم يضربْ. فان الجزم فيهِ قد حصل بحذف الضمة التي كانت لهُ قبل دخول الجازم. وعلى ذلك يجري الاعراب بالحروف كما سترى * واطلاق المفرد لا ينتقض بالاسماء الخمسة التي تُعرَب بالحروف وهي من المفردات. لان العبرة بالاحكام الكليَّة التي عليها مدار الجزئيَّات وهي قد شذَّت عنها لامرٍ كما سيجيء فلا يُلتفَت اليها

والرفعُ والنصبُ لكلٍّ وخُفِض اسمٌ فقط والجزمُ للفعلِ فُرِض

اي ان الرفع والنصب شائعان بين جميع المعربات فيشتركان بين الاسماء منها والافعال نحو كان زيدٌ قائمًا واريدُ ان اذهبَ. بخلاف الخفض والجزم فان الاول

يختصُّ بالاسم والثاني يختصُّ بالفعل . فلا جزمَ في الاسماءِ ولا خفضَ في الافعال

واعلمْ بأنَّ الجزمَ في اسمٍ لا يَرِد اذ فيهِ غمضُ وجهِ حكمٍ قد قُصِد
والخفضُ في الفعلِ كذاك امتنعا لجمعهِ بينَ الثقيلَينِ معا

اي ان الجزم لا يقع في الاسم لانهُ عِرضةٌ للمعاني التركيبية كالفاعلية والمفعولية وحركات الاعراب تدلُّ على ما يراد بهِ من ذلك . فلو جزِم لم يظهر القصد الذي يراد بهِ . والخفض لا يقع في الفعل لان الفعل ثقيلٌ في اللفظ باعتبار وزنهِ . وفي المعنى باعتبار مدلولهِ وهو الحَدَث والزمان والفاعل . والخفض ثقيلٌ فكرهوا ان يجمعوا بينهما

فصل

في احكام الاعراب بالحركة

بالضمَّةِ ارفعْ معربًا بالحركه طرًّا فتلكَ بينهُ مشتركه
وانصب بفتحٍ غيرَ جمعِهِنَّ اذ صحَّ فبالكسرةِ نصبهُ اتُّخذ
واخفض بكسرٍ غيرَ ما لا ينصرف فان خفضهُ على الفتحِ وُقِف
وبالسكونِ اجزم سوى ما قد خُتِم بذي اعتلالٍ فبحذفهِ جُزِم

اي ان المعربات بالحركة تُرفَع بالضمة كلها . وتُنصَب بالفتحة الا جمع المونث السالم فبالكسرة كرايت المؤمناتِ حملاً على جمع المذكر السالم الذي يُنصَب بالياءِ كما سياتي لاشتراكهما في السلامة . ويُخفَض الاسم منها بالكسرة الا ما لا ينصرف فبالفتحة كمررت باحمدَ حملاً على الفعل الذي لا يُكسَر لما بينهما من المشابهة كما ستعرف . ويُجزَم الفعل بالسكون الا المعتلَّ الآخر فيحذف اخرهِ كلم يدعُ لان الجازم لا يجد فيهِ حركةً ليحذفها كما في الصحيح الآخر فيحذف اخرهُ الشبيه بالحركة . وقيل ان الجازم يحذف الحركة المقدَّرة ويكتفي بها ولكن تستوي صورة المجزوم والمرفوع فيُفرَق بينهما بحذف الحرف . فيكون الحرف على الاول محذوفًا بالجازم . وعلى الثاني محذوفًا عند دخول الجازم لا بهِ . وعلى كلا المذهبين لا يكون ذلك من قبيل الاعراب بالحروف لان المحذوف من اصول الكلمة * واعلم ان المضارع الذي يُعرَب بالحركة ينطوي على فعل الغائب والغائبة والمخاطب وفعلَي التكلم نحو يضرب وتضرب هي او انت وأضربُ ونضرب . ويقال لها المفردات الخمسة باعتبار المعنى وان كانت اربعةً في اللفظ كما ترى * والمعتلُّ الاخر منهُ قد يثبت اخرهُ في الجزم للضرورة فيكون جزمهُ مقدَّرًا . وعلى ذلك قول الشاعر

وتضحك مني شيخة عبشمية كأن لم ترى قبلي اسيرا يمانيا

فان كان حرف العلة مبدلاً من همزةٍ نحو يقرا بابدال الهمزة الفًا فان قُدِّر الابدال بعد دخول الجازم ثبت مطلقًا لان الجازم قد استوفى مقتضاهُ بحذف الحركة التي كانت قبل الابدال. وان قُدِّر قبل دخولهِ جاز اثباتهُ باعتبار الاصل وحذفهُ باعتبار الحال

والاصلُ من ذلك ما يُناسبُ صاحبَهُ والغيرُ فرعٌ نائبُ

اي ان الاصل من هذا الاعراب ما كان فيهِ مناسبةٌ بينهُ وبين علامتهِ. وهو الرفع بالضمة والنصب بالفتحة والخفض بالكسرة والجزم بالسكون. وما سوى ذلك وهو النصب بالكسرة والخفض بالفتحة والجزم بالحذف فهو فرعٌ لهُ ونائبٌ عنهُ في الاستعمال

فصل

في الاعراب بالحروف ومواقعهِ

الواوُ في المجموعِ ذي السلامه مذكرًا لرفعهِ علامه

اي ان الواو تكون علامةً للرفع في جمع المذكر السالم نحو جاءَ المؤمنون. وانما قدَّمناها في الذكر مع كونها للجمع لانها تناسب ضمَّة الرفع التي هي نائبةٌ عنها بخلاف غيرها مما ينوب عن الضمة. وقدَّمنا هذا الجمع على الاسماءَ الخمسة مع كونها مفردة لانهُ اصيلٌ في الاعراب بالحروف بخلافها فانها دخيلةٌ فيهِ كما مرَّ * واعلم ان المُعتبَر في الجمع السالم مذكرًا ومؤنثًا هو مجرَّد الصيغة الموضوعة لكل واحدٍ منهُ بالنظر الى حصول الجمعية فيهِ بالزيادة اللاحقة لهُ. ولذلك يطَّرد الاعراب الجاري عليهما في ما كان من المذكَّر لمؤنثٍ كأَرَضُون. ومن المؤنث لمذكرٍ كطلَحَات. وما لم يسلم بناءَ واحدهِ فيهما كبَنُونَ وبنات. وما أُلحِق بهما كما سيأتي في باب الملحقات

كذا أَبٌ أَخٌ حَمٌ ذُوْ وفَمُ ساقطَ ميمٍ وهَنٌ قد يُقحَمُ
وشرطُها الإِفرادُ والتكبيرُ مع إِضافةٍ الى سوى الياءَ تَقَع

اي ان هذه الاسماءَ تكون الواو ايضًا علامة رفعها. ويُشترَط في الفم منها ان تكون ميمهُ محذوفةً. وفي جميعها ان تكون غير مثنَّاةٍ ولا مجموعةٍ ولا مصغَّرةٍ. وان تكون مضافةً لكن الى غير ياءَ المتكلم فيقال جاءَ ابوك واخوك وهذا فوك وهلمَّ جرًّا. فان لم تتوفَّر هذه الشروط أُعرِبَت كما تُعرَب نظائرها من سائر الاسماءَ. والاصل منها الخمسة الاولى ولذلك يُقَال لها الاسماءَ الخمسة. واما الهَنُ فقد يُزَجُّ بينها فتُحسَب ستَّةً. ومعناهُ

في الاصل الشيء مطلقًا غير انهم يكنون بهِ غالبًا عمّا يُستقبَح التصريح بذكرهِ . والاشهر فيهِ ان يُعرَب بالحركة فيقال هذا هَنُ زيدٍ وهو الافصح * واعلم ان الفم يجوز فيهِ اثبات الميم مع الاضافة فيُعرَب بالحركة كقول الراجز

كالحوت لا يرويهِ شيءٌ يلهمُهُ يُصبِحُ ظمآنَ وفي البحرِ فَمُهُ

ولا يختصُّ ذلك بالضرورة خلافًا للمبرّد والفارسيّ فقد جاءَ في الحديث لَخُلُوفُ فمِ الصائمِ اطيب عند الله من ريح المسك . وندر اعرابهُ بالحرف مقطوعًا عن الاضافة كقولهِ خالطَ من سَلمى خياشيمَ وفا . اي خياشيمَ وفمًا * وقد تُعرَب ذو الموصولة هذا الاعراب كما سيجيء فتصير هذه الاسماءَ سبعة . وزاد بعضهم مَن في الحكاية فتصير ثمانية . وهو منكرٌ عند الجمهور

وقد اتى ابٌ اخٌ منهـا وحَمْ مثلَ فتًى في لُغةٍ ومثلَ دَمْ

اي ان هذه الاسماءَ الثلثة قد استعمِلَت في بعض لغات العرب مقصورةً مثل الفتى فيكون اعرابها بالحركة المقدَّرة وعليهِ قول الراجز

انَّ اباها وابا اباها قد بلَغا في المجد غايتاها

وقولهم في المَثَل مُكرَهٌ اخاك لا بَطَلٌ * واستُعمِلَت ايضًا محذوفة الاواخر كالدم فيكون اعرابها بالحركات الظاهرة . وعلى ذلك قول الراجز

بِأَبِهِ اقتدى عديٌّ في الكَرَم ومن يشابه أَبَهُ فما ظَلَم

وقول الاخر

قلتُ لبوّابٍ لديهِ دارها تأذَنْ فاني حَمُها وجارها

وكلتا اللغتين نادرةٌ غير ان القصر اشهر ولذلك قدَّمناهُ في الذكر

وفي المثنَّى أَلِفٌ للرفعِ اذ أُضمِرَت لهُ كواوِ الجمعِ

وعندَ قومٍ لَزِمَتْهُ فَنُوِي اعرابُ قصرٍ وكمفردٍ رُوِي

اي ان الالف تكون علامةً للرفع في المثنَّى نحو جاءَ الرجلانِ . لانها ضميرُ المرفوع في نحو يضربان كما ان واو الجمع علامة رفعهِ وهي ضميرُ المرفوع في نحو يضربون * ومن العرب من يُلزِمهُ الالف مطلقًا فيقدِّر عليها كلَّ حركات الاعراب كما تُقدَّر على المقصور . ومن ذلك قولهُ قد بلَغـا في المجد غايتاها كما مرَّ . وقول الاخر

فاطرَقَ اطراق الشجاع ولو رأى مساغًا لناباهُ الشجاعُ لَصَمَّـا

وهي لغة بني الحرث بن كعب * ومنهم من يعربهُ مع الالف كما يُعرَب المفرد . ومن

ذلك قول الراجز

يا أَبَتا أَرَّقَني القذّانُ فا لنوم لا تأ لفهُ العينانُ

وقول الاخر

اعرف منها الجيد والعينانا ومنخرين اشبها ظبيانا

وعلى ذلك يكون اعرابهُ مطلقًا بالحركات مقدَّرةً على الالف او ظاهرةً على النون. وكلاهما من شوارد اللغة

وما استحقَّ من ابٍ وما رَدِف رفعًا بواوٍ نَصَبوهُ بالالف
وجُرَّ بالياءِ ونصبُ التثنيه والجمع كالجرِّ بها للتسويه

اي انهم ينصبون بالالف ويجرُّون بالياءِ ما استحقَّ الرفع بالواو من الاسماءِ الخمسة وهو ما استجمع الشروط المذكورة هناك. فيقال رايت اباك واخاك. ومررت بابيك واخيك وهلمَّ جرًّا* وكذلك يجعلون الياءَ علامة النصب في المثنى والجمع كما يجعلونها علامة الجرّ فيهما. فيقال رايت الرجلَين والمؤْمنِينَ. ومررت بالرجلَينِ والمؤْمنِينَ. وذلك لما بين النصب والجرّ من المناسبة في كون كل واحدٍ منهما فضلةً فقصدوا التسوية بينهما في الصورة

والرفعُ في مُضارعٍ بهِ اتَّصل بادي ضميرٍ لانَّ بالنونِ حصل
وحُذِفَت في الجزم والنصبُ اقتفى كما اقتفى الجرَّ الذي قد سلفا

اي ان النون تكون علامة الرفع في الفعل المضارع اذا اتَّصلت بهِ الضمائر البارزة التي هي احرف لينٍ. وهي الف التثنية نحو يضربان وتضربان. وواو الجمع نحو يضربون وتضربون. وياءُ المخاطبة نحو تضربين. وهذه الافعال هي المعروفة بالافعال الخمسة* وحذف هذه النون يكون علامةً وضعيةً للجزم في هذه الافعال نحو لم يضربا. لان الجزم عبارةٌ عن حذف علامة الرفع كما مرَّ. ثم يُحمَل النصب عليهِ نحو لن يضربوا فيكون حذفها علامةً لهُ ايضًا كما حُمِل على الخفض في المثنى والجمع فكانت الياءَ علامةً لهُ ايضًا. وذلك لان الجزم نظير الخفض في الاختصاص كما عرفت. فساغ الحمل على الواحد منهما كما ساغ على الآخر* واعلم ان هذه الافعال تُعَدُّ خمسةً باعتبار اللفظ. واما باعتبار المعنى فهي سبعةٌ. لان تضربان يشتمل مع مثنَّى المخاطب على مثنَّى الغائبة والمخاطبة* وللنحاة في حقيقة اعراب المعربات بالحروف مذاهب شتَّى بين ان يكون بالحروف فقط كما هو المشهور. او بالحركات المقدَّرة فقط والحروف دلائل عليها. او

بالحروف والحركات جميعًا. وفي هذه المذاهب نزاعٌ طويلٌ لا حاجة الى ذكرهِ اذ لا فائدة فيهِ

وكلُّ ذاك نابَ عن أُصُول ما　　في اصلهِ ذي الحَرَكاتِ استحكما

اي ان كل ما ذُكِر من الاعراب بالحروف ينوب عن اصول الاعراب بالحركة الذي هو الاصل في الاعراب. وتلك الاصول هي الرفع بالضمَّة والنصب بالفتحة والخفض بالكسرة والجزم بالسكون كما مرَّ. فيكون حذف النون مثلاً في نحو لم يخشيا نائبًا عن السكون في نحو لم يضربْ لا عن حذف الاخر في نحو لم يخشَ. وقس نظائرهُ عليهِ * واعلم ان الاعراب بالحركة يُحسَب اصلاً لان الحركة هي العلامة الوضعيَّة للاعراب والحرف نائبٌ عنها كما علمت. وبهذا الاعتبار استحقَّ الاسم المفرد ان يُعرَب بالحركة لانهُ الاصل في الاسماء فان الاسم يوضع اولاً للواحد ثم يُثنَّى ويُجمَع لما زاد عليهِ. وبناءً على ذلك استحقَّ المثنَّى والجمع باسرهِ الاعراب بالحروف لانهما فرع المفرد والاعراب بالحرف فرع الاعراب بالحركة. فصار الاعراب بالحروف اصلاً بالنسبة الى الجمع والاعراب بالحركات فرعًا. غير انهُ لما كان جمع المذكَّر السالم هو الاصل في الجمع وبقيَّة الجموع فروعٌ لهُ جعلوا لهُ الاعراب بالحرف الذي هو الاصل في اعراب الجمع. وتركوا لها الاعراب بالحركة الذي هو الفرع فيهِ قصدًا للمطابقة بين المُعرَب واعرابهِ * واما الاسماء الخمسة فلما كانت اواخرها تصلح لجعلها حروف اعرابٍ. وكان كل واحدٍ منها يستلزم آخَر كالاب فانهُ يستلزم الابن شبَّهوها بالمثنَّى الذي يستلزم الواحد منهُ الاخر فحملوها عليهِ في الاعراب * واما الافعال الخمسة فلما كان كل واحدٍ منها يتَّصل بما يتَّصل بهِ المثنَّى والجمع من الحروف شبَّهوا فعلهما منها كيضربان ويضربون بالمرفوع منهما كالضاربان والضاربون. وفعل المؤنثة كتضربين بالجمع المنصوب كالضاربين. فحملوا كل واحدٍ على نظيرهِ * ومن ثمَّ اعربوا المضارع المجرَّد من هذه الضمائر بالحركة لانهُ اشبه بالاسم المفرد. والله اعلم

فصل

في مُلحَقات التثنية والجمع السالم

ويجعلونَ اثنين واثنتينِ　　في حكمِ ما ثُنِّيَ مُلحَقينِ

اي انهم يجعلون اثنين واثنتين ملحقين بالمثنَّى لا مثنَّيين حقيقةً. لان من شرط المثنى ان يكون صالحًا للتجريد من الزيادة اللاحقة لهُ فيُرَدُّ الرجلان مثلاً الى الرجل وهما لا

يصلحان لذلك. غير انهم باعتبار مناسبتهما للمثنَّى في اللفظ والمعنى يعطونهما حكمهُ في الاعراب. فيرفعونهما بالالف وينصبونهما ويخفضونهما بالياءِ* واعلم انهم اختلفوا في نحو الأَبَوَين المراد بهما الاب والام فقيل ملحقٌ بالمثنَّى لاختلاف لفظ المفردين فيهِ. وقيل مثنًّى بناءً على تغليب الواحد على الاخر واطلاق لفظهِ عليهِ من باب المجاز فيكون قد جرى على حكم التثنية. وهو المختار عند المحققين

كذا كِلاَ مع مُضمرٍ كِلْتا وعَمّ في لُغَةٍ والبعضُ للقصرِ التزم

اي وكذلك يُلحقون بالمثنَّى كلاَ وكِلتاَ مع الضمير الذي يضافان اليهِ بخلاف الظاهر فانهما يُعرَبان معهُ بالحركة عند الجمهور. وانما كان ذلك كذلك لان معناهما مثنًّى ولفظهما مفردٌ. فاعربوهما تارةً بالحرف كالمثنَّى مراعاةً للمعنى. وتارةً بالحركة كالمفرد مراعاةً للَّفظ* ولمَّا كان الضمير فرع الظاهر والاعراب بالحرف فرع الاعراب بالحركة جعلوا اعرابهما مع الضمير بالحرف ومع الظاهر بالحركة المقدَّرة على الالف للمناسبة بين الطرفين. فيُقال جاءَ الرجلان كلاهما والمرأتان كلتاهما. ورايت الرجلين كليهما ومررت بالمرأتين كلتيهما. وجاءَ كِلاَ الرجلين ورايت كلتا المرأتين. وهلمَّ جرًّا* ومن العرب من يعربهما بالحرف مطلقًا فيقول رايت كِلَيْ أَخَوَيك. وهي لغة بني كنانة* ومنهم من يعربهما بالحركة مطلقًا كالمقصور. وهي لغة بني الحرث بن كعب. وعليها قول الشاعر

نعم الفتى عَمَدَت اليهِ مطيَّتي في حين جدَّ بنا المسير كلانا

وقولهم في المَثَل كلاهما وتمرًا. اي اطعمك كلاهما* واعلم انهُ يجوز ان يُراعَى لفظ كلا وكلتا او معناهما في الاخبار عنهما ايضًا. فيُقال كلاهما قائمٌ او قائمان. وقد اجتمعا في قول الشاعر

كلاهما حين جدَّ الجري بينهما قد اقلعا وكلا أنفَيهما رابِ

غير ان مراعاة اللفظ عندهم اكثر من مراعاة المعنى في الاستعمال لانهُ اقوى منهُ

والحقوا بسالمِ الجمعينِ ما وافقَ لفظًا دونَ حكمٍ لهما

نحو ٱلعقودِ وأُولِي أُولاتِ وكلُّ ذاكَ بالسماعِ آتِ

اي انهم الحقوا بالجمعين السالمين مذكرًا ومونثًا ما وافقهما في صيغة الجمع وخالفهما في شروطهِ واحكامهِ كعقود الاعداد وهي من العشرين الى التسعين. فانها ليست بجموع في الحقيقة لان العشرين مثلاً لو كانت جمعًا للعشرة لكانت تُطلَق اقلَّ ما يكون على ثلاث عشرات فتشتمل اقلَّ ما يكون على ثلثين* وكذلك أُولُو بمعنى اصحاب ومؤنثهُ

أُولات . اذ لا مفرد لهما او هما جمع ذي وذات من غير لفظهما . وعلى كلا الوجهين لا يصحُّ الحكم عليهما بالجمعية . وكل ذلك في باب التثنية والجمع سماعيٌّ لا يُقاس عليهِ

وٱعلمْ بانَّ ما سُمِي بالتثنيه والجمعِ يُعطى حكمَ تلك الأبنيه
وجاءَ كالمفردِ غيرَ منصرف عن حرفِ رفعٍ فيه ليسَ ينحرف

اي ان ما سُمّي بصيغة التثنية والجمع المذكور وهو السالم مذكرًا ومونثًا كزيدان وحمدون وعرَفات يلحقونهُ بالمثنى والجمع فيعربونهُ اعرابهما . غير انهُ اختُلِف في الكسرة التي يُجرُّ بها نحو عرَفات فقيل هي على الاصل وقيل نائبةٌ عن الفتحة لانهُ غير منصرف . وعلى هذه اللغة اجازوا اثبات تنوينهِ لانهُ في الاصل للمقابلة . واجازوا اسقاطهُ لانهُ شبيهٌ بتنوين الصرف في الصورة * واجاز قومٌ اعراب جميع هذه المذكورات كالمفرد الغير المنصرف . فتُعرَب كلها بالحركات مرفوعةً بالضمَّة ومنصوبةً ومخفوضةً بالفتحة . وحينئذٍ تلزم الالف مسمَّى التثنية والواو مسمَّى جمع المذكر لانهما علامة الرفع الذي هو اول احوال الاسماءَ فيجري زيدان مجرى مروان . وحمدون مجرى هرون . وعرَفات مجرى ارطاة علَمًا . ويكون كل واحدٍ ممتنعًا من الصرف بالعَلَمية مع زيادة الالف والنون في الاول . وشبه العجمة في الثاني . والتانيث في الثالث * واعلم انهم اجازوا ايضًا في المسمَّى بالجمع المذكر ان تلزمهُ الياءَ فيُعرَب بالحركات منصرفًا . وان تلزمهُ الواو فيُعرَب كذلك او يُفتَح مطلقًا غير منوَّنٍ . فيكون على الاول كنسرين . وعلى الثاني كعرجون او كمؤمنون . وكل ذلك نادرٌ في الاستعمال

واستعملوا كالحِينِ والقُضاةِ ما كانَ كالسِنِينَ واللُّغاتِ
وذاك في الجمعَينِ طردًا يُذكَرُ عنهم وكلُّهُ غريبٌ ينذرُ

اي انهم استعملوا ما كان كالسنين واللُّغات في كونهِ جمعًا لثلاثيّ محذوف اللام استعمال الحين والقضاة فاعربوهما جميعًا بالحركات الثلاث . وذلك لان الاول يُعَدُّ من جموع التكسير لتغيُّر لفظ المفرد فيهِ . والثاني اشبه المفرد لعدم جريهِ على سَنَن الجمع في ردّ المجموع الى اصلهِ . ولذلك اذا رُدَّ المحذوف كهَنَوات جمع هَنَة يجب نصبهُ بالكسرة . وقيل ان كل واحدةٍ من النون والتاءَ قد أُقيمت مقام اللام المحذوفة فأُعطِيَت حقَّها من تعليق الاعراب عليها * وعلى هذه اللغة تلزم الاول الياءَ وتجري الحركات على نونهِ منوَّنةً كقول الشاعر

الم نَسقِ الحجيجَ سَلِي معدًّا سنينًا ما نعدُّ لها حسابا

وهي لغة بني عامر * وقد يُترك التنوين في لغةٍ لبني تميم حكاها عنهم الفرّآء. وزاد السيوطيُّ في جمع الجوامع لزوم الواو مع فتح النون في لغةٍ واجرآء الحركات عليها في لغةٍ اخرى * ولما كانت هذه النون قد جرت مجرى نون الحين اثبتوها مع الاضافة كقولهِ

دعانيَ من نجدٍ فان سِنينَهُ لعبنَ بنا شِيبًا وشيّبننا مُردا

وحكى الكسآئيُّ في الثاني سمعتُ لُغاتَهم. وحكى ابن سيدة رايت بَناتَكَ بفتح التآء فيهما. وهي لغةٌ لبعض العرب * واجرى بعضهم جمع المذكّر السالم كلهُ مجرى المحذوف اللام منهُ. واستشهد بقول الشاعر

رُبَّ حيٍّ عرندسٍ ذي طَلالٍ لا يزالون ضاربين القبابِ

وخصَّ بعضهم ذلك بالمُحِق بهِ تنبيهًا على مخالفتهِ القياس. واورد عليهِ قول الشاعر

وماذا تبتغي الشعرآءُ مني وقد جاوزتُ حدَّ الاربعينِ

وخرّج الجمهور الاول على تقدير اللام اي ضاربين للقباب. والثاني على لغة كسر النون كما سياتي * واجاز الكوفيون نصب جمع المؤنّث كلهِ بالفتحة. وكل ذلك غريبٌ نادرٌ في اللغة

فصل

في تقدير الاعراب ومحلهِ

الضمَّ والكسرَ انوِ في غيرِ الألِف من حرفِ مدٍّ وَهْيَ كُلاًّ تكتنِف

اي ان الضمّة والكسرة تُقدَّران على الواو والياَء من احرف المدّ وهي احرف العلّة المسبوقة بحركةٍ تجانسها. فينحصر ذلك في الواو المسبوقة بالضمّة. والياَء المسبوقة بالكسرة كما سترى بخلاف المسبوقتين بالسكون كدَلْو وظَبْي فان الحركات كلها تظهر عليها كالصحيح * واما الالف فتُقدَّر عليها كل الحركات باسرها لانها لا تقبل الحركة اصلاً. بخلاف الواو والياَء فانهما تقبلان كل الحركات ولكن تُستثقَل عليهما الضمّة والكسرة فتُقدَّران. ويُستخَفُّ الفتح فيظهر * فيكون التقدير على الالف للتعذُّر. وعليهما للاستثقال * واعلم ان الواو لا تقع هذا الموقع الا في الفعل كيدعُو لان الاسم المعرب بالحركة لا يكون اخرهُ واوًا مسبوقةً بالضمّة. واما الالف والياَء فتقعان في الاسم كالعصا والقاضي. وفي الفعل كيخشَى ويرمِي * والحركة تُقدَّر على المحذوف منهنَّ لالتقاَء الساكنين في نحو سندعُ الزَبانيَة. واولئك على هُدًى. وفي كل وادٍ يهيمون. كما تُقدَّر على الثابت في نحو والله يدعو الى دار السلام ولقد جاَءهم من ربهم الهُدَى وما

اشبه ذلك لان المحذوف لعلّةٍ مقدّر الثبوت كما سيأتي * ومن العرب من يقدّر الفتحة
ايضًا على الواو والياء المذكورتين . وعليهِ قول الشاعر

وما سوّدتني عامرٌ عن كلالةٍ أَبَى اللهُ ان اسمُوْ بأمٍّ ولا أبِ

وقول الاخر

هَمَلَّعاتٌ من بناتِ الجنِّ تركنَ راعيهِنَّ مثلَ الشَنِّ

وهو كثيرٌ في الشعر ونادرٌ في النثر كقولهم أَعطِ القوسَ باريْها . وعليهِ قراءة جعفر
الصادق من اوسط ما تطعمون اهاليْكم بسكون الياء فيهما . واما اظهار الضمّة والكسرة
على الواو والياء فقد سُمِع في الشعر دون النثر كقول الشاعر

اذا قلتُ علَّ القلب يسلوُ قُيِّضَت هواجسُ لا تنفكُّ تُغرِيهِ بالوجدِ

وقول الاخر

فعوّضَني عنها غنايَ ولم تكن تساويُ عندي غير خمسِ دراهمِ

وقول الاخر

لا باركَ اللهُ في الغوانيِ هل يُصبِحْنَ الّا لهنَّ مُطَّلَبُ

وهو مكروهٌ بخلاف تقدير الفتحة فانهُ مقبولٌ عندهم . ولذلك كان اكثر في الاستعمال

كذا مضافُ الياء والوقفُ وما يُحكَى وما أُتبِعَ او قد أُدغِما

اي كذلك تُقدَّر كل الحركات على المضاف الى ياء المتكلم كغلامي . لان آخرهُ قد التزم
الكسر لمناسبة الياء فاشتغل بهِ عن قبول حركةٍ اخرى . وهو مذهب الجمهور * وقال
بعضهم تقدَّر الضمة والفتحة فقط . واما الكسرة فهي ظاهرةٌ فيهِ . ورُدَّ بان الكسرة
مستحقةٌ قبل دخول العامل لان الاضافة سابقةٌ عليهِ . وكسرة الاعراب تستحقُّ بعد
دخول العامل فلا يمكن ظهورها معها * قيل ويمكن ان يُدَّعَى بان كسرة المناسبة
قد سُلِبَت وجُعِلَت كسرة الاعراب مكانها كما تسلب كسرة لام عَلِمَ اذا بُنِي للمجهول
وتُجعَل كسرة المجهولية مكانها . غير ان في ذلك تكلُّفًا لا تمسُّ الحاجة اليهِ * وكذلك
تُقدَّر كل الحركات في الوقف لالتزام السكون فيهِ . وفي الحكاية لمتابعة المحكيِّ كما سترى
في بابهما * وقد يُتبِعون اخر الكلمة اول ما يليها كقراءة من قرأ الحمدِ للّه ربّ العالمين
بكسر الدال اتباعًا لكسرة اللام . وقد يسكّنونهُ مدغَمًا في الحرف الذي بعدهُ كقراءة
بعضهم تعلمْ ما في نفسي بتسكين الميم الاولى وادغامها في الثانية . فيقدّرون عليهِ ما
يستحقُّ من الحركات . وكلاهما من الشوارد

وما اقتضاهُ في الجوارِ ما خُفِض يُنوَى وما الجزمُ اقتضى حيثُ اعترض

اي انهُ يُقدَّر ايضًا في المجاورة التي سياتي الكلام عليها في اواخر الكتاب ما يقتضيهِ المخفوض بها من ضمة كما في قول الشاعر

فدافعتُ عنهُ الخيل حتى تبدَّدَت وحتى علاني حالكُ اللونِ اسودِ

او فتحةٍ كما في قول الاخر

كأنَّما ضَرَبت قدَّام أَعيُنها قطنًا بمستحصد الاوتار محلوجِ

وكذلك يُقدَّر ما يقتضيهِ الجزم من السكون وما ينوب عنهُ اذا اعترض دونهُ ما يقتضي العدول عنهُ كالتقاء الساكنين في نحو لا تضربِ الرجل. او النقل وصلًا كما في نحو الم تعلمَ أنّ الله على كل شيء قديرٌ. او وقفًا كقول الشاعر

عجبتُ والدهر كثيرٌ عَجَبُهْ من عَنَزيّ سبَّني لم اضربُهْ

او ضرورة الشعر في نحو قولهِ كأَن لم ترَى قبلي اسيرًا يمانيا كما مرَّ * واعلم ان حركة المناسبة والاتباع والمجاورة ونحوها من هذه الحركات لا تُعَدُّ من حركات الاعراب لانها ليست لعاملٍ ولا من حركات البناء لانها غير وضعية. وانما هي حركاتٌ اخرى تُجتَلَب للاغراض المذكورة ونحوها فيشتغل بها المحلُّ الذي تقع فيهِ. ويمتنع معها ظهور الحركة التي يستحقُّها فتُقدَّر عليهِ

وواوُ جمعٍ قبلَ ياءٍ ان تُضِف قلبًا وكلُّ حرفِ اعرابٍ حُذِف

اي وتُقدَّر ايضًا واو الجمع المرفوع المضاف الى ياء المتكلم مقلوبةً مُدغَمةً في الياء المذكورة نحو القوم ضاربيَّ. فان اصلهُ ضاربُوْيَ. ثم قُلِبَت الواو ياءً لعلَّةٍ صرفية وأُدغِمَت في الياء التي بعدها فكان لفظها المفروض للرفع مقدَّرًا * وكذلك يُقدَّر كل ما حُذِف من احرف الاعراب لغرضٍ او علَّةٍ. وهو يشمل نون الرفع واحرف العلة التي يُعرَب بها المثنى والمجموع والاسماء الخمسة * اما النون فانها تُحذَف للتخفيف قبل نون التوكيد نحو هل تضربانِّ. فان اصلهُ تضربانِنَّ. ثم حُذِفت النون الاولى. وقبل نون الوقاية نحو هل تكرموني. فان اصلهُ تكرمونني كما لا يخفى * وندر حذفها مفردةً كقول الشاعر

ابيت اسري وتبيتي تدلكي وجهكِ بالعنبر والمسك الذكي

ومنهُ الحديث لا تدخلوا الجنَّة حتى تؤمنوا. وهو من شوارد اللغة. واما احرف العلَّة فانها تُحذَف لالتقاء الساكنين في نحو جاء غلاما القاضي واذكروا اسم الله ومررت بابي الحسين غير انها تُحذَف لفظًا وتثبت خطًّا كما رايت لدفع الالتباس

وما لهُ العاملُ مبنيًّا طلب فذاكَ في محلِّ اعرابٍ وَجَب

اي ان ما يطلبهُ العامل من المبنيَّات يكون في محلّ الاعراب الذي يقتضيهِ ذلك العامل. فيكون اعرابهُ محلاًّ لانهُ لا يقبل الاعراب لفظًا ولا تقديرًا. وذلك يشمل الاسم والفعل المبنيين والجملة. نحو قال سيبويهِ. والنساءُ يذهبْنَ. فان سيبويه في محلّ الرفع بالفاعلية. وكذلك يذهب وحدهُ بالتجرد. ومع النون بالخبرية. وقس عليهِ سائر احكام الاعراب * وعلى هذا يكون للاعراب ثلثة طُرقٍ. لانهُ يكون لفظًا او تقديرًا او محلاًّ. غير ان اللفظيّ والتقديريّ يتعلقان بآخر الكلمة. والمحليّ يتعلّق بجميعها لانها تكون برُمَّتها في محل ذلك الاعراب لا اخرها فقط

ونحوُ رامي السَهمِ معنًى قد شَمَل مع حكمِ لفظٍ معربٍ حكمَ المَحَل

اي ان الاعراب المحليّ يقع في المعربات ايضًا مع الاعراب اللفظيّ في نحو رامي السهمِ. فان السهم في محلّ النصب بالمفعولية لانهُ مفعولٌ بهِ في المعنى وذلك مع كونهِ مخفوضًا بالاضافة لفظًا فيكون قد جمع الطرفين كما ترى

واعلمْ بانَّ الحَرَكاتِ في البنا تُنوَى كيا حَذامِ لا فتًى هُنا
كذلكَ السكونُ قد يُقدَّرُ نحو اَضربِ العبدَ كما سيُذكَرُ

اي ان الحركات البنائية تقدَّر ايضًا كما تُقدَّر الحركات الاعرابية وذلك يكون في باب النداءِ سواءٌ كان المنادى مبنيًّا قبل النداءِ نحو يا حذامِ ام معربًا نحو يا يحيَى. وهو يشمل المنادى المحض كما مرَّ. والمستغاث والمندوب الملحقين بالالف نحو يا زيدا لعمرٍو ووازيداه. وفي اسم لا النافية للجنس نحو لا فتًى هنا. فان الحركة تُقدَّر في كل ذلك لاشتغال المحلّ بغيرها او لتعذُّر ظهورها * وكذلك السكون يُقدَّر عند عروض الحركة على الساكن نحو اضربِ العبدَ كما سياتي في المسائل المنثورة

فصل

في امتناع صرف الاسم

الفعلُ يشتقُّ من اَسمٍ وَهْوَ لا يُفِيدُ دونَ اَسمٍ اذا ما اَستُعمِلا
فكانَ فرعانِ بهِ لفظيٌّ بعضُهما والبعضُ معنويُّ

اي ان الفعل يشتقُّ من الاسم ولا يفيد الا اذا أُسنِد اليهِ. فيكون فيهِ فرعيَّتان احداهما لفظيَّةٌ وهي اشتقاقهُ من الاسم. والاخرى معنويَّةٌ وهي توقُّفهُ عليهِ في الافادة * واعلم ان المراد بالاسم الذي يشتقُّ منهُ الفعل هو المصدر. وهو مذهب البصريين وعليهِ

الاكثرون. واما الكوفيون الذين يحكمون بالاصالة للفعل فعندهم ان الفرعيةَ اللفظية هي التركيب. لان مدلول الفعل مركَّبٌ كامرٍ ومدلول الاسم مفردٌ والمفرد اصلٌ للمركَّب. والمرجع هنا في كلا المذهبين الى الفرعية التي يُبنَى عليها منع الصرف فلا يُعتبَر الخلاف فيهِ

والاسمُ ان كانَ لفرعَينِ أَلِف لفظًا ومعنىً مثلَهُ لم ينصرف
فكانَ لم يُكسَرْ ولم يُنوَّنِ بما منَ التنوينِ للتمكُّنِ

اي ان الاسم اذا وُجِد فيهِ فرعيتان احداها من جهة اللفظ والاخرى من جهة المعنى مثل ما في الفعل كان غير منصرفٍ فلم يُكسَر ولم يُنوَّن كالفعل. غير ان التنوين المحظور فيهِ انما هو تنوين الامكنية لانهُ هو الذي يدلُّ على شدَّة تمكُّن الاسم في الاسمية. بخلاف غيرهِ فانهُ لا يمتنع فيهِ كما سترى* واعلم ان الاسم ينقسم باعتبار التمكُّن في الاسمية الى متمكّنٍ امكن وهو المُعرَب المنصرف كزيد. ومتمكّنٍ غير امكن وهو المعرب الغير المنصرف كاحمد. وغير متمكّنٍ ولا امكن وهو المبنيُّ كسيبويه* والغير المنصرف يختص بما يُعرَب بالحركات مفردًا او جمع تكسيرٍ. ولا يُشكِل بما سُمِّي بهِ غير منصرفٍ من المثنَّيات والجموع السالمة لانها تصير مفردةً بالتسمية معربةً بالحركات جميعًا* ويلزم فرعيّتَيهِ مع كون احداها من جهة اللفظ والاخرى من جهة المعنى ان يكون مرجع كل واحدةٍ الى صاحبها لتستقلَّ بنفسها. والاَّ فلا أثَرَ لها* ومن ثمَّ انصرف ما فرعيّتاهُ من جهة اللفظ كأُصَيحاب. فان فيهِ صيغة الجمع وهي فرع صيغة الافراد. وصيغة التصغير وهي فرع صيغة التكبير. وكلتاها من جهة اللفظ. او من جهة المعنى كقائمة. فان فيها التانيث وهو فرع التذكير. والوصفية وهي فرع الموصوفية. وكلاها من جهة المعنى. او كان مرجعها واحدًا مع اختلاف جهتيها كدُرَيهم. فان فيهِ التصغير وهو فرع التكبير. وصيغة المصغَّر وهي فرع صيغة المكبَّر. والاول معنويٌّ والثاني لفظيٌّ. غير ان مرجعها واحدٌ وهو التصغير لانهُ منشأُها جميعًا. بخلاف احمد فان فيهِ وزن الفعل وهو لفظيٌّ والعَلَمية وهي معنويةٌ. ومرجع الاول الى اللفظ والثانية الى المعنى. وهكذا كل ما مُنِع من الصرف بالاستقراء* واختُلِف في حقيقة هذا الصرف فقيل المراد بهِ التنوين فقط. وقيل التنوين والكسر جميعًا. وقيل غير ذلك مما لا فائدة في ذكرهِ. والاول هو المختار عند المحققين

والثِقلُ في هذا المقامِ يُعتبَر في اللفظِ فالخفَّةُ نقصٌ في الأثَر

اي ان ثقل اللفظ يُعتبَر في منع الصرف لانهُ منظورٌ اليهِ في الاصل باعتبار ان الاسم لمَّا ثقل بمشابهتهِ للفعل خفَّفوهُ باسقاط التنوين لانهُ لا يحتمل الزيادة. ومنعوهُ من الكسر لثقلهِ. فاذا كان لفظ الاسم خفيفًا كهند نقص شيءٌ من اثر المشابهة المانعة من الصرف فيضعف الاعتماد عليها كما سياتي

فصلٌ

في موانع الصرف واحكامها

تُدعَى الفُروعُ المانعاتُ بالعِلَلِ اذ كانَ منعُ الصرفِ عنها قد حَصَلَ
بجمعَها الوصفُ وتعريفُ العَلَمِ عدلٌ وتركيبٌ والفاظُ العجمِ
جمعٌ وتانيثٌ ووزنُ فعلِ وأَلِفٌ والنونُ فوقَ الاصلِ

اي ان الفروع التي تمنع صرف الاسم اذا وُجِدَت فيهِ يُقَال لها العلل لانهُ يمتنع من الصرف بسببها. وهذه العلل تجمعها الامور المذكورة وهي الوصفيَّة والعَلَميَّة والعدل والتركيب والعجمة والجمع والتانيث ووزن الفعل وزيادة الالف والنون. وزاد فيها بعضهم عللاً اخرى كما سترى حتى انتهت الى اربع عشرة. وحصرها بعضهم في الحكاية والتركيب. فجعل الحكاية في نحو يزيد وافضل لان لفظ الفعل يُحكَى فيهما. والتركيبَ في البواقي. اما في نحو معدي كرب فظاهرٌ. واما في غيرهِ فهو في نحو عُمَر تنزيلهُ منزلة عَلَمَين لانهُ سُمِّيَ اولاً بعامر ثم عُدِل الى عُمَر. وفي نحو ابرهيم تكرار العَلَمية من لغة العجم الى لغة العرب. وفي نحو فاطمة وسُلمَى تنزيل التانيث الواحد منزلة اثنين للزوم علامتهِ فيهما. وفي نحو دراهم تنزيلهُ منزلة جمعين. وفي نحو سكران تركيب الزيادة مع المزيد عليهِ. والله اعلم بالصواب

والأَوَّلانِ الركنُ كلٌّ يمنعُ معنًى بلفظٍ بعضِها يجتمعُ
ويصحبانِ العدلَ منها كأُخَر وكَرَفاشِ عندَ قومٍ وزُفَر
ووزنَ فعلٍ والمزيدَينِ كما أَحمَدُ يقظانُ أُريدا لهما

اي ان الوصفية والعلمية هما الركن الذي ينضمُّ اليهِ غيرهُ من هذه العلل. لان الاولى من قبيل الصفة والثانية من قبيل الموصوف وعلى هذين القسمين مدار الاسماء. وكلتا العلتين من جهة المعنى فاذا انضمَّ الى احداهما علَّةٌ من جهة اللفظ امتنع الصرف. وكل واحدةٍ منهما تصاحب العدل ووزن الفعل والالف والنون. اما العدل مع الوصفية ففي نحو أُخَر جمع أُخرَى فانهُ معدولٌ عن آخَر كما سيجيءُ. ومع

العَلَمية في نحو رَقاشِ اسم امرأةٍ فانهُ معدولٌ عن راقشة . وزُفَر اسم رجلٍ فانهُ معدولٌ عن زافر . غير ان الاول لم يطَّرد منعهُ من الصرف عند جميع العرب . لان اهل الحجاز يبنونهُ على الكسر كما سيجيءُ في المسائل المنثورة * واما وزن الفعل وزيادة الالف والنون معها فالاول في نحو احمد والثاني في نحو يقظان . وهما يجمعان الطرَفَين لان كلَّ واحدٍ منهما يصلح ان يكون صفةً او عَلَمًا بحسب ما يُراد بهِ كما ترى

والعَلَمُ العجمةَ والتركيبَ قد خصَّ كجُورَ حَضرَمُوتَ فانفرد
كذلكَ التانيثُ بالتآء اصطُفِي اذ هُوَ فيهِ لازمٌ لا ينتفي

اي ان العلمية تختصُّ بمصاحبة العجمة كجُور اسم مدينةٍ . والتركيب كحضرموت اسم مدينةٍ اخرى . فتنفرد بذلك عن الوصفيَّة لانها لا تصاحبها * وكذلك تختصُّ بمصاحبة التانيث بالتآء كفاطمة . لانهُ يكون لازمًا معها بخلاف الصفة كقائمة فان تانيثها في معرض الزوال لانها تقبل اسقاط التآء منها فيفقد التانيث * واعلم ان التانيث بالتآء يشمل ما كان لفظًا ومعنًى كما في فاطمة . اولفظًا فقط كطلحة اسم رجل . وما كانت التآء فيهِ ظاهرةً كما رايت . او مقدَّرةً كهند . وكلهُ ينطوي تحت حكمٍ واحدٍ من هذا القبيل

وأَلِفُ الأُنثَى كَفَتْ اذ تلتزِم كلًّا وجمعٌ شَبَهَ الفردِ عَدِم

اي ان الف التانيث تكفي وحدها لمنع كل مصحوبٍ لها من الصرف . وذلك يشمل المقصورة منها والممدودة مطَّردًا في كل ما خُتِم بها عَلَمًا كسُلمَى وخنسآء . او صفة كحُبلَى وعذرآء . مفردًا كما رايت . او جمعًا كمَرْضَى وشُعَرآء . وذلك لانها تلزم كل ما تصحبهُ لانهُ يُبنَى عليها كانها من اصولهِ . بخلاف التآء فانها لا تلزم غير الاعلام الا نادرًا والنادر لا يُبنَى عليهِ حكمٌ . ومن ثَمَّ تكون دلالة مصحوب الالف على التانيث علَّةً معنوية . ولزوم الالف لهُ علَّةً لفظيَّة . وبهذا الاعتبار قامت مقام علَّتين فاستقلَّت بمنع الصرف * وكذلك الجمع الذي لا يجري على مثال الآحاد . وهو ما كان بعد أَلِف جمعهِ متحرِّكان متَّصلان كدراهِمَ . او منفصلان بساكنٍ كدنانِيرَ . فانهُ يستقلُّ ايضًا بمنع الصرف لانهُ يقوم مقام علَّتين . وذلك لان دلالتهُ على الجمعية علَّة معنويَّة . وخروجهُ عن صيغة الآحاد العربيَّة علَّةٌ لفظيَّة . لان الآحاد لا تُوضَع على هذه الصيغة فيُعتَبَر وزنها فرعًا بالنسبة الى وزن المفرد كما اعتُبِر وزن الفعل فرعًا بالنسبة الى وزن الاسم . ويُقال لها صيغة منتهى الجموع * وجعل بعضهم صيغة الجمع علَّةً لفظيَّة . واختصاصها

بالجمعيَّة علَّةً معنويَّة * وقيل ان الممنوع منهُ بالاصالة ما كُرِّر جمعهُ كاضالع جمع أَضلُع واظافير جمع اظفار. بناءً على ان الجمعيَّة علَّةٌ أُولَى وتكرار الجمع علَّةٌ ثانية. ثم حُمِل عليهِ نحو دراهم ودنانير لانهُ قد شاركهُ في الزِنة ونهاية الجمع فكانهُ قد كُرِّر جمعهُ ايضًا. فتكون العلَّة المعنويَّة هي الجمعية في المكرر وغيرهِ. واللفظيَّة هي تكرار الجمع تحقيقًا في الاول وتقديرًا في الثاني * وقيل ان اللفظيَّة فيهِ مطلقًا شَبَه العجمة. لانهُ لمَّا لم يكن لهُ نظيرٌ في الآحاد العربيَّة اشبه الاعجميَّ * وقيل هي شَبَه الفعل لانهُ لا يحتمل ان يُجمَع مرَّةً اخرى فيكون كالفعل الذي لا يقبل الجمع * وقيل غير ذلك مما لا فائدة في ذكرهِ. والاول هو المشهور وعليهِ المعوَّل

وكلُّها فرعٌ لأَصلٍ قد غُرِس كالوصفِ مع موصوفهِ فاعلمْ وقِس

اي ان كل واحدةٍ من هذه العلل فرعٌ عن اصلٍ كالوصفيَّة فانها فرع الموصوفيَّة كما مرَّ. وكذلك ما يليها من العلل فان العَلَميَّة فرع التنكير. والعدل فرع الاصالة. والتركيب فرع البساطة. والعجمة فرع العربيَّة عند اهلها. والجمع فرع الافراد. والتانيث فرع التذكير. ووزن الفعل فرع وزن الاسم. والزيادة فرع التجرُّد

فصل

في شروط هذه العلل واحكامها مع مصحوباتها

يُشتَرَطُ الوضعُ لوصفٍ فامنعِ كأَدهَمَ اسمًا لاكوصفِ أَربَعِ

اي يُشتَرَط في الوصفيَّة ان تكون من اصل الوضع فلا يُعتَبَر الاستعمال العارض. ولذلك يُمنَع ما وُضِع للوصفيَّة ثم طرأَت عليهِ الاسميَّة كادهم اسمًا للقيد. ويُصرَف ما وُضِع للاسميَّة ثم طرأَت عليهِ الوصفية كاربع موصوفًا بها في نحو مررت بجوارٍ اربعٍ * ومنهم من يعتدُّ بالاسميَّة العارضة فيصرف نحو ادهم * ومنهم من يتوهَّم الوصفية في نحو اجدل اسمًا للصقر فيمنعهُ كقول الشاعر

كأَنَّ العُقَيلِيِّينَ يومَ لقيتُهم فراخُ القَطَا لاقَيْنَ أَجدَلَ بازيا

فانهُ توهَّم في اجدل معنى الوصف بالشدَّة فمنعهُ كما ترى. وكل ذلك مخالفٌ لمذهب الجمهور

والعدلُ بالسماعِ لكن قُدِّرا في عَلَمٍ والغيرُ تحقيقًا جرَى

اي ان العدل وهو تحويل الاسم عن صيغتهِ الاصلية مع بقاء معناهُ الاصليِّ يُؤْخذ بالسماع فلا يُقاس عليهِ. غير ان الواقع منهُ في الاعلام يكون تقديرًا لتصحيح امتناع

الوارد منها عن العرب غيرَ منصرفٍ وليس فيهِ مانعٌ غير العَلَمِيَّة. فيُقدَّر عدلهُ عن اصلٍ مفروضٍ كما مرَّ في عدل زُفَر عن زافر ليتحصَّل لهُ سببٌ آخر يمتنع بانضمامهِ الى العلميَّة* ولذلك لم يُحكَم بالعدل في أُدَد لانهُ وُجِد عندهم منصرفًا. ولا في طُوَى عند من يمنعهُ باعتبار البقعة لان فيهِ التانيث مع العلمية* وقد احصت النحاة ما سُمِع من الاعلام المعدولة فكان خمسة عشر اسمًا. وجمعها بعضهم بقولهِ

ان رمت الضبط لما نقلو ه الى فُعَلٍ عُمَرٌ زُحَلُ
زُفَرٌ جُشَمٌ ثُعَلٌ جُمَحٌ قُزَحٌ دُلَفٌ عُصَمٌ ثُعَلُ
وجُحَى بُلَعٌ مُضَرٌ هُبَلٌ ومُتَمِّرٌ ما ذكروا هُدَلُ

واما في غير الاعلام فيكون تحقيقًا لتحقُّق الاصل الذي يقتضيهِ المقام. كأُخَر في نحو فعدَّةٌ من ايامٍ أُخَر. فانها جمع أُخرَى مؤنَّث آخَر. وهو افعل تفضيل لا يؤنَّث ولا يُثنَّى ولا يُجمَع الا مع أَل او الاضافة. وليس شيءٌ منهما* وكذلك جُمَع في نحو جاءَت الهندات كلُّهنَّ جُمَع. فانها جَمْعُ جمعاءَ مؤنَّث اجمَع. وهي انما تُجمَع على جمعاوات لانها اسمٌ كصحراءَ. وكذا توابعها من الفاظ التوكيد* وهكذا سَحَرَ في نحو خرجت يوم الجمعة سَحَرَ. فان المراد بهِ سحر ذلك اليوم بعينهِ فكان يجب ان يُعرَّف بأَلْ* فلما استُعمِلَت هذه الاسماءَ على خلاف الاصول المعيَّنة لها عُلِم انها معدولةٌ عنها. فتكون أُخَرُ معدولةً عن آخَر بلفظ الافراد والتذكير. وجُمَع وتوابعها عن جمعاوات وكتعاوات وهلمَّ جرًّا. وسَحَر عن السَحَر بالالف واللام. ومن ثمَّ تكون قد امتنعت بالعدل مع الوصفية في الاول. ومع شبه العلَميَّة في الاخيرين كما ستعرف. وقيل مع شبه الوصفية في الاول منهما لان التوكيد في المعنى كالوصف بالاحاطة. وشبه العلمية في الثاني* وقيل مع نفس العلمية فيهما جميعًا لان الاول عَلَمٌ على الاحاطة والثاني عَلَمٌ على هذا الوقت. والمذهب الاول هو الصحيح وعليهِ الجمهور* واختُلِف في امس فاعربهُ بعض التميميين غير منصرفٍ باعتبار كونهِ معرفةً معدولةً عن الامس. وذلك اذا أُرِيد بهِ آخِر يومٍ مضى ولم يُضَف ولم يقترن بأَل ولم يُصغَّر ولم يُجمَع ولم يقع ظرفًا. وعلى ذلك قول الراجز

لقد رايت عجبًا مذ أَمْسا عجائزًا مثل السعالي خمسا

واهل الحجاز يبنونهُ على هذه الحالة باعتبار تضمُّنهِ حرف التعريف. وعليهِ قول الشاعر

اليومُ اعلمُ ما يجيءُ بهِ ومضى بفصل قضائهِ امسِ

واما جمهور التميميين فيوافقون القائلين منهم باعرابهِ في حالة الرفع . وعليهِ قول بعضهم

إعتصِمْ بالرجآء ان عَنَّ يأسُ وتَنَاسَ الذي تَضمَّنَ امسُ

ويوافقون الحجازيين على بنآئهِ في حالة النصب والخفض عملاً بالاعتبارين المذكورين* وانما اعربوهُ في حالة الرفع دون غيرهِ لان الاعراب في الاسم اسبق واشرف من البناء. فاعطوهُ اسبق وجوه الاعراب واشرفها . وتركوا للبنآء النصب والخفض المستويين في ما لا ينصرف منهُ ليبقى على استوآئهِ في البنآء ايضًا* فان أُرِيْدَ بهِ يومٌ مُبهمٌ من الايام الماضية او أُضيف او اقترن بأَل او صُغِّر او جُمع فهو معربٌ منصرفٌ عند الجميع . وان وقع المجرّد المراد بهِ اليوم المعيَّن ظرفًا نحو جئت امسِ فهو مبنيٌّ على الكسر بالاتفاق

وجآء من ذلك في الأَعدادِ فُعَالُ او مَفعَلُ في الآحادِ

وذاكَ في حالٍ ونعتٍ وخَبَر حُكِيَ لأَربَعٍ وقيلَ لِعَشَر

اي انهم استعملوا وزن فُعَال بالضم او مَفعَل بالفتح في آحاد الاعداد نحو جآء القوم أُحَادَ او مَوحِدَ . اي جآءوا واحدًا واحدًا . وهو الاصل فعُدِل بهِ عن التكرار الى الافراد . وكلاهما يقعان في ما يتضمَّن الوصفية وهو الحال كما رايت . والنعت نحو أُولي اجنحةٍ مَثنَى وثُلاثَ ورُباعَ . والخبر نحو صلوة الليل مَثنَى . فيمتنعان من الصرف بالوصفية والعدل * غير ان ذلك محكيٌّ عن العرب الى الاربعة فقط بالاتفاق . وفي ما فوقها الى العشرة على خلافٍ . فقال ابو عمرو الشيباني انهُ مسموعٌ في الجميع . وصحَّحهُ الشيخ ابو حيَّان الاندلسيُّ . وقال ابن السكّيت انهُ مسموعٌ في وزن فُعال فقط . وقال الاكثرون لم يُسمَع شيءٌ منها الا الى الاربعة ولكن النحاة تطرَّقوا الى العشرة قياسًا على ما سُمِع من ذلك . والله اعلم

والشرطُ في التركيبِ مزجٌ يُعرَبُ معهُ كما رُكِّبَ مَعدِيْكَرِبُ

اي ان شرط المركَّب الذي يمتنع من الصرف ان يكون مزجيًّا معربًا كمعدي كَرِب على ما ستعرفهُ في ما بعد . فخرج بقيد المزجيّ المركَّبُ الاسناديُّ كتأَبَّطَ شرًّا . والاضافيُّ كعبدالله . وبقيد المعرب المزجيُّ المبنيُّ كسيبويهِ . فان كل ذلك لا يدخل في هذا الباب

وشرطُ ذي العُجمةِ وضعُ العَلَمِ لحفظهِ غرابةً في الكَلِمِ

اي ان شرط ما فيهِ العجمة وهي كل ما سوى العربية ان يكون قد وُضِع عَلَمًا في لغة الاعاجم ليبقى على غرابتهِ عن الالفاظ العربيَّة . لانهُ لو لم يكن عَلَمًا تصرَّفت فيهِ العرب

بالتنوين وادخال الالف واللام عليهِ وغير ذلك فصار من جنس العربيَّة * وقيل لانهُ حينئذٍ يكون قد تُصُرِّف فيهِ بنقلهِ عمَّا وضعتهُ لهُ العجم فأُلحِق بالامثلة العربية. ولذلك اذا سُمِّي بديباج انصرف لانهُ نكرةٌ في الاعجمية. وهو مذهب سيبويه وعليهِ الجمهور* ومنهم من يعتبر العلمية في الحال فقط بحيث لا يسبق للمسمَّى بهِ استعمالٌ في العربية قبل التسمية كقالون فانهُ في الاعجمية صفةٌ بمعنى جيِّد نقلتها العرب الى العلمية ابتداءً فلا ينصرف عند هولاءِ. وهو مذهب ابن عصفور وتبعهُ قليلٌ من النحاة

وكونُهُ فوقَ ثلاثٍ يُشتَرَط — للثقلِ او يعتاضُ تحريكَ الوَسَط

وقيلَ بل تحريكهُ لا يُعتَبَر — فامنع كابرهيمَ واصرف كشتَر

اي ويُشتَرَط ايضاً في ذي العجمة ان يكون زائدًا على ثلثة احرفٍ كيوسف ليحصل فيهِ الثقل المطلوب لمنع الصرف. فان كان ثلاثيًّا يُشتَرَط فيهِ ان يكون متحرك الوَسَط كشَتَر اسم حصنٍ ليستفيد بواسطة الحركة ثقلاً يعتاض بهِ عمَّا فاتهُ من الزيادة* ومنهم من لا يعتدُّ بحركة الوسط فيصرفهُ لانهُ قد جاءَ على اصل ما تُبنَى عليهِ الآحاد العربية. والاول اشهر وهو مذهب عيسى بن عُمَر الثقفيِّ وابن قُتَيبة والجرجانيِّ والزمخشريِّ. وبهِ جزم ابن الحاجب في الكافية* فان كان ساكن الوسط كنوح وجب صرفهُ عند الاكثرين لانهُ يكون اخفُّ ما تُبنَى عليهِ الاسماء

والجمعُ مقصورٌ على الاقصى فقط — فان يَكُنْ بالتاءَ مختومًا سقط

اي ان صيغة الجمع المانعة من الصرف هي صيغة الجمع الاقصى وهو منتهى الجموع الذي مرَّ الكلام عليهِ. فان كان مختومًا بالتاءَ كصياقلة انصرف لانهُ حينئذٍ يكون قد جاءَ على مثال الآحاد كعلانية. ففقدت منهُ العلة اللفظية التي هي خروجهُ عن صيغة الآحاد العربيَّة على اصحّ الاقوال كما تقرَّر في موضعهِ

واطلقوا مؤنَّثَ التاءَ فان — عُرِّيْ فما كهندَ بالصرفِ أُذِن

فان يُصَغَّرْ او يَكُنْ قد شُفِعا — بعجمةٍ كبَلَخَ حتمًا مُنِعا

اي ان العلم المؤنَّث بالتاءَ يمتنع من الصرف كيفما كان مطلقًا. كفاطمة وحمزة ودُغَة وغير ذلك. فان تجرَّد منها جاز صرف الثلاثيِّ الساكن الوسط كهند بناءً على ان خفة لفظهِ تقاوم احدى العلَّتين فلا يبقى الا واحدةٌ منهما. وجاز منعهُ عملاً بالعلَّتين القائمتين فيهِ. وهو الاكثر حتى ان الزجَّاج اوجبهُ بدعواهُ ان السكون لا ينقض حكمًا اوجبهُ اجتماع علَّتين* فان صُغِّر كهُنَيدة اوكان اعجميًّا كبَلَخ اسم بلدةٍ وجب منعهُ لظهور

التآء في الاول فيصير كفاطمة. واجتماع ثلاث عللٍ في الثاني وهي العلمية والتانيث والعجمة. فتعادل احداها خفّة اللفظ ويفضل اثنتان للمنع * واما ما كان زائدًا على ثلثة احرف كزينب. او متحرك الوسط كعَدَن اسم مدينةٍ. فلا بُدَّ من منعهِ لانهم يعتبرون الحرف الرابع منهُ بمنزلة تآء التانيث. وحركة الوسط بمنزلة الحرف الرابع. وذلك لان الرباعيّ اذا صُغّر استغنى عن لحاق التآء بهِ كعُقَيرِب تصغير عقرب. فيكون الحرف الرابع قائمًا مقامها * وحركة الوسط تُخرِج مصحوبها عن اعدل الاسمآء وهو الثلاثيّ الساكن الوسط فيصير كالرباعيّ في الثقل. ومن ثَمَّ تكون قد قامت مقام الحرف الرابع * وبهذا الاعتبار فَرّق بعضهم بين المتحرك الوسط من المؤنَّث المعنويّ والمذكَّر الاعجميّ. فمنع نحو عَدَن لان حركة الوسط قامت فيهِ مقام ما يقوم مقام علامة التانيث وهو الحرف الرابع. وصرف نحو شَتَر اذ لا علامة للعجمة حتى يقوم شيءٌ مقامها * واعلم ان سكون الوسط في نحو هند يُعتبَر بحسب الحال لا بحسب الاصل. فلو سُمّيَت امرأةٌ بدار كانت كهند في جواز الوجهين * وما لا تظهر التآء في تصغيرهِ كحُرَيب تصغير حرب عَلَمًا لامرأةٍ لا يزال على حكم التخيير الذي كان قبل تصغيرهِ. لانهم لا يعتدُّون بيآء التصغير فلا يحسبون الثلاثي قد صار رباعيًا بها. ومن ثَمَّ اذا صُغّر نوح لا يمتنع لزيادتها فيهِ * وانما اعتبروا التانيث في نحو هند فخيَّروا فيها بخلاف العجمة في نحو نوح. لان التانيث اقوى من العجمة باعتبار انهُ لفظيٌّ ولو تقديرًا وهي وهميَّةٌ محضًا فلا تُعطَى حكمهُ * وقيل لان معنى التانيث وجوديٌّ وهو انوثة المُسمَّى. ومعنى العجمة عدميٌّ وهو انها ليست من الاوضاع العربيَّة. والوجوديُّ اقوى من العدميّ * ونُقِل عن ابن الانباريّ جواز الصرف في نحو بلخ باعتبار خفَّة لفظها. وعن عيسى بن عُمَر واصحابهِ جواز المنع في نحو نوح باعتبار وجود العلَّتين فيهِ. وكلاهما مخالفٌ لمذهب الجمهور

وامنع كقيسَ اَسمًا الى الأُنثَى انتقل حتمًا لدفعِ اللبسِ او ثقلٍ حَصَل
وهكذا أصرف ما كهندَ اَسمَ فَتَى خلافَ ما فوقَ ثلاثٍ قد أَتَى

اي انهُ اذا جُعِل نحو قيس من اعلام الرجال الثلاثيَّة الساكنة الوسط عَلَمًا لامرأةٍ. وجب منعهُ ولم يُخيَّر فيهِ كهند لئَلَّا يلتبس عند صرفهِ بالمذكَّر. وقيل لانهُ قد حصل لهُ ثقلٌ بنقلهِ الى المونث لانهُ اثقل من المذكر باعتبار فرعيتهِ عنهُ واحتياجهِ الى الزيادة. وهذا الثقل قد عادل خفَّة اللفظ فتوفَّرت العلَّتان * وجعل سيبويه هذا النقل

الفاء كمَرْوان. او مضمومها كعُثمان. او مكسورها كعِمران. وقد يكون متحرك العين كرَمَضان. وقد يكون على وزن غيره كرحرحان وغير ذلك* وكلهُ يمتنع بمجرد استصحاب هذه الزيادة مع العَلَمِيَّة غير مقيَّدةٍ بشيءٍ* والسرُّ في كل ذلك انهم شبَّهوا الالف والنون الزائدتين بأَلِفَي التانيث في نحو حمراءَ وهما الالف الثابتة لفظًا والالف المقلوبة همزةً بعدها لعلةٍ صرفيَّة. ووجه الشَّبَه بين الطَرَفين ان كل واحدٍ منهما مختصٌّ ببناءٍ معيَّنٍ احدهما بالمذكر والآخر بالمونث. وانهما لا تلحقهما تاءُ التانيث فلا يقال سكرانة وعثمانة كما لا يقال حمراءة* ومن ثمَّ اشترطوا فتح الفاء في ما كان صفةً لانهُ مع فتحها لا يُؤَنَّث بالتاء الا شذوذًا في الفاظٍ قليلة بخلاف المضموم الفاء فان ذلك مطَّردٌ فيهِ. فكل ما كان يُؤَنَّث بالتاء من مضموم الفاء وغيرهِ انثلمت مشابهتهُ فصُرِف كما سيأتي* ولمَّا كانت الصيغة الثلاثية المذكورة لها مونث بالالف تستغني بهِ عن التانيث بالتاء اقتصرت الصفة عليها دون العَلَم لانهُ لا يؤَنَّث مطلقًا فتصلح لهُ كل صيغةٍ* وبناءً على ذلك اشترط بعض النحاة لفعلان الصفة مع انتفاء فعلانة وجود فَعْلَى لتقرير انتفائها كسكرى مونث سكران* ومن ثمَّ اختلفوا في رحمن ونحوهِ مما لا مؤَنَّث لهُ فمنعهُ من يكتفي بانتفاء فعلانة. وصرفهُ من يطلب وجود فَعْلَى. والاول هو المختار وعليهِ الجمهور* وحُكِي عن بني اسد صرفهُ مطلقًا لانهم يلتزمون التاء في مونثهِ جميعًا. وهي لغة ضعيفةٌ لا يُعتَدُّ بها

وكلُّ وصفٍ تاءَ أُنثَى لا تَلِي فاصرف كعُريانٍ وما كأَرمَلِ

اي ان كل صفةٍ في هذا الباب من فعلان وغيرهِ حكمها ان لا تقبل لحاق تاء التانيث بها كما في سكران واحمر. فان كانت تقبلها انصرفت كعُرْيان وصَوْحان فان مونثهما عُريانة وصَوحانة. وكأَرمَل ويَعْمَل فان مونثهما ارملة ويعملة. وذلك أَمَّا في الاولين فلان الزيادة فيهما قد اشبهت بعض الاصول في لزومها حال التذكير والتانيث فلم يُعتَدَّ بها. وأمَّا في الاخيرين فلان احدى العلَّتين وزن الفعل وهذه التاء لا تلحق الفعل فيضعف شبهها بهِ

وكلُّ منقوصٍ كقاضٍ اذ رُفع او جُرَّ والمنصوبُ للاصلِ تَبِع

اي ان كل ما كان منقوصًا من هذا الباب وهو ما كان آخرهُ ياءً مكسورًا ما قبلها يجري مجرى المنقوص المنصرف كقاضٍ في حذف يائهِ منوَّنًا حال الرفع والجرّ. غير ان تنوينهُ للعوض كما سياتي بخلاف تنوين قاضٍ لانهُ للتمكين. ولذلك لم يمتنع فيهِ كما لم

يمتنع تنوين نحو عَرَفاتٍ لانهُ للمُقابَلة * وهذا المنقوص يشمل ما كان جمعًا كجوارٍ . او عَلَمًا كغازٍ اسم امرأةٍ . او صفةً كأُعَيمٍ تصغير اعمى * واما في حال النصب فيُفتَح غير منوَّنٍ على اصل اعراب ما لا ينصرف . وعلى ذلك يُقال جاءتني جوارٍ . ومررت بجوارٍ . ورايت جواريَ . وقس البواقي

والجرُّ كالنصبِ لَدَى قومٍ جرى وربَّما المرفوعُ كالقاضي يُرَى

اي ان هذا المنقوص قد ورد استعمالهُ في الجركما يُستعمَل في النصب . فيقال مررت بجواريَ كما يُقال رايت جواريَ * واما في الرفع فلا يزال على حكمهِ في الحذف والتنوين . وهي لغةٌ حكاها الشيخ ابو حيَّان الاندلسي عن بعض العرب . وعليها قول الشاعر

فلو كان عبد الله مولًى هجوتهُ ولكنَّ عبد الله مولَى مَواليا

وقول الاخر

قد عَجِبَت مني ومن يُعَيلِيا لمَّا رأَتني خَلَقًا مُقلَوليا

ومن النحاة من يُثبِت ياءَهُ في الرفع ايضًا ساكنةً كياء القاضي المعرَّف باللام . فيقول جاءتني جواري كما يقول جاءني القاضي . ونسب الشيخ ابو علي الفارسيُّ هذا المذهب على اطلاقهِ الى يونس وعيسى والكسائيّ وجماعةٍ من النحاة * وقيل بل ذلك عندهم يختصُّ بالعَلَم دون غيرهِ . وانكر الجمهور كل ذلك وحملوا ما ورد منهُ على الضرورة

والجمعُ منهُ بعضهُ قد نُطِقا بقصرهِ فلم يُنوَّن مطلقا

اي ان بعض الجمع من هذا المنقوص قد استعملوهُ مختومًا بالالف المقصورة كدَعاوَى وعَذارَى . فان الاصل فيهما دَعاوِي وعَذارِي بالياء مكسورًا ما قبلها فأُبدِلَت الكسرة فتحةً والياء الفًا . ومن ثَمَّ أُجرِي مجرى الصحيح الاخر فلم يُنوَّن في الاحوال الثلثة مطلقًا . بخلاف الباقي على حكمهِ كجوارٍ لما ستعلم في بحث التنوين * واعلم انهُ لما كان المراد بالمنقوص كل ما كان آخرهُ ياء بعد كسرةٍ دخل فيهِ كل ما كان كذلك من معتلّ اللام وغيرهِ كما رايت

فصل

في اشباه هذه العلل

يُعَدُّ شبهُ علَّةٍ من العِلَل فكانَ حكمُ المنعِ معهُ لم يَزَل

من ذاكَ شبهُ الوصفِ نحوَ احمرا من عَلمٍ سُمّيَ ثُمّ نُكّرا

اي ان شبه العلّة يُعَدُّ علّة كما نصّ عليهِ سيبويه فيستصحب حكم المنع الثابت لتلك العلّة * فمن ذلك شبه الوصف في نحو احمر من الصفة الغير المنصرفة اذا سُمّيَ بهِ ثم نُكِّرَ كقولك مررت باحمر عادٍ واحمرَ آخَر. فانهُ يُعتبَر فيهِ مع وزن الفعل الباقي لهُ شبه الوصفيّة التي كانت فيهِ فيمتنع من الصرف * وبيان ذلك ان الوصفيّة قد خُلِعَت عنهُ اولاً بالعَلَميّة. ثم خُلِعَت العلميّة بالتنكير. فصار كالصفة لان حالتهُ حينئذٍ قد اشبهت حالة الوصفية السابقة فكانها باقيةً فيهِ * وبهذا الاعتبار يكون شبه العلّة قد أَثّر تأثير العلّة كما ان شبه الفعل يعمل عمل الفعل. ولذلك يعدُّونهُ علةً كما مرّ * وقيل ان كان المسمّى باحمر رجلاً احمر اللون امتنع لتخيُّل الوصفية فيهِ. والا فلا. وهو مذهب الفرّآء وابن الانباريّ * وقيل يجوز فيهِ الوجهان وهو مذهب الفارسيّ. وقيل يجب صرفهُ مطلقًا لانهُ قد خلع الوصفية ثم العلمية فلم يبقَ فيهِ الا وزن الفعل. ولا عبرة بما ادُّعِيَ لهُ من الاسباب الوهميّة. وهو مذهب المبرّد والاخفش والاكثرون على منعهِ. وهو مذهب سيبويه

واشبهَ الأَعلامَ ما عُرِّفَ مع تركِ مُعرِّفٍ لهُ نحوَ جُمَعَ

اي ان ما كان معرَّفًا بقرينةٍ لفظيّةٍ ثم سقطت تلك القرينة من اللفظ وبقي اثرها في المعنى اشبه العَلَمَ في كونهِ معرفةً بغير قرينةٍ لفظية. فأُعطِي حكمهُ في هذا الباب * وذلك نحو جُمَعَ في التوكيد وسَحَرَ المراد بهِ سحر يومٍ معيّنٍ. فان الاول معرفةٌ بنيّة الاضافة الى ضمير المؤكَّد كما سياتي. والثاني معرفةٌ بنيّة الالف واللام كما مرّ. ومن ثمّ يمتنع كل واحدٍ منهما بالعدل مع شبه العلمية. وقس عليهما ما جرى هذا المجرى

واشبه العُجمةَ ما لم يركبِ كمثلِ حمدونَ طريقَ العربِ

اي ان ما كان لا يجري على منهج العربية كحمدون عَلَماً لرجلٍ مسمّى بصيغة جمع المذكر السالم كان شبيهًا بالاعجميّ لمخالفتهِ الاسلوب العربيّ لان هذه الزيادة لا تقع في المفردات العربية * وبهذا الاعتبار يمنعونهُ من الصرف بالعَلَميّة وشبه العُجمة

وشبهُ جمعٍ كحَضَاجِرٍ نُقِل عن لفظهِ اوكشراحيلَ ارتُجِل

اي ان ما سُمّي بصيغة الجمع الاقصى كان شبيهًا بهِ فيمتنع من الصرف بشبه الجمع مع العلميّة. لانهُ قد ضعف استقلال صيغتهِ لفقد معنى الجمعية منها فيتقوّى بالعلمية * وذلك يجري في ما كان منقولاً عن لفظ الجمع كحضاجر عَلَمًا للضبع. فانهُ في الاصل

جمع حضجر وهو العظيم البطن . او مُرتجَلاً كشراحيل عَلَماً لرجلٍ . فانهُ لم يسبق لهُ استعمال في الجمع . وهو عربيٌّ في الصحيح كما نصَّ عليهِ الامام الجوهريُّ في الصحاح خلافاً لمن ادَّعى لهُ العجمة

وهكذا شبهُ مؤنَّثِ الألِف قصرًا كأَرطَى عَلَمًا لا ينصَرِف

اي وهكذا يمتنع من الصرف ما خُتِم بالف الالحاق المقصورة كأَرْطَى اسم شجرٍ اذا جُعِل عَلَمًا لرجلٍ . وذلك انهم يشبّهون هذه الالف بالف التانيث المقصورة في الزيادة وصيغة المثال الواقعة فيهِ كما رايت . فاذا صار مصحوبها عَلَمًا تمّت المشابهة بعدم قبول التآء . وتقوّت بمعاضدة العلمية لها لانها ضعيفةٌ لخلوها من معنى التانيث فلا تقوى على المنع بنفسها . ومن ثَمَّ يمنعون مصحوبها بالعَلَمِيَّة وشبه الالف* وحمل قومٌ عليها أَلِف التكثير في نحو قَبَعْثَرَى فجعلها في حكمٍ واحدٍ . واما الف الالحاق الممدودة في نحو علباَء فلم يمنعوا معها من الصرف لتخلُّف شَبَهِها بالف التانيث الممدودة . لان همزة الالحاق منقلبة عن اليآء التي لا اثر لها في منع الصرف وهمزة التانيث منقلبة عن الالف المؤثِّرة فيهِ . فتامل

واعلم بأَنَّ الاصلَ يُرعَى هَهُنا في كُلِّ ما عن عُرفِهِ كانَ غَنَى
فكلُّ ما يُمنَع في نُكرٍ اذا نُكِّرَ بعد العُرفِ فامنعهُ كذا

اي انهم يراعون الاصل هنا في كل ما كان يستغني في امتناعهِ من الصرف عن التعريف . فكل ما كان يُمنَع في حال التنكير يبقونهُ على منعهِ اذا سُمِّي بهِ ثم نُكِّر لانهُ حينئذٍ قد اشبه الحالة التي كان عليها قبل التسمية* وذلك يجري في المسمَّى بالصفة مع وزن الفعل نحو احمر كما مرَّ . ومع الزيادة كسكران . ومع العدل كثُلاثَ ومَرْبَعَ* وفي المسمَّى بالجمع كضاجر . فيمتنع الاول بشبه الوصف مع العلل المذكورة . والثاني بمجرد الصيغة لاستقلالها في الاصل * وذهب قومٌ الى صرف كل ذلك لفقد معنى الوصفية من الاول . ومعنى الجمعية من الثاني* واما ما لا يمتنع نكرةً كأَرْطَى فاذا نُكِّر وجب صرفهُ بالاجماع

فصل

في انصراف ما لا ينصرف

يصرفُ ذا المنعِ انفرادُ العلَّه او ثلمُ شيءٍ غيرَ مستقلَّه
فصرفوا كطلحةٍ اذ نُكِرا ونحو سرحانَ اذا ما صُغِّرا

اي يصرف الممتنع من الصرف انفراد العلّة الغير المستقلة فيهِ لسقوط صاحبتها. او انثلام احدى علّتيهِ وان لم تسقط برمّتها. ولذلك يُصرَف نحو طلحة اذا نُكِّر لسقوط العَلَميَّة عنهُ كقولك مررت بطلحةَ الفياضِ وطلحةٍ آخَر. ونحو سرحان اسم رجلٍ اذا صُغِّر لانثلام احدى علّتيهِ لانهُ يُقال فيهِ سُرَيحِين. وحينئذٍ تنثلم زيادتهُ بقلب الالف ياءً فتبقى النون فقط وهي لا تؤثّر الا مع الالف * واما انثلام صيغة الجمع بحذف الياء في نحو جوارٍ فلا يخلُّ بمنع الصرف لقيام التنوين المعوَّض بهِ عنها مقامها * واعلم ان التصغير يكون تارةً سببًا لتحتُّم المنع كما في هُنَيدة تصغير هند على ما علمت. وتارةً سببًا لابطالهِ كما في سرحان وعُمَر وشَمَّر. فانها اذا صُغِّرت قيل فيها سُرَيحين وعُمَير وشُمَيمِر. فتنصرف لانثلام الزيادة في الاول كما مرَّ. وزوال مثال العدل في الثاني. والخروج عن وزن الفعل في الثالث * وتارةً سببًا لحدوثهِ كما في تُرتُب بضمتين وهو الشيءُ المقيم الثابت اذا جُعِل عَلَمًا لرجلٍ فانهُ يكون منصرفًا لانفراد العلمية فيهِ. فاذا صُغِّر صار تُرَيتِب على وزن تُبَيطِر. فامتنع لحدوث وزن الفعل فيهِ مع العلميَّة * وقد لا يؤثّر شيئًا كما في طُلَيحة وأُحَيمِد وسُكَيران وحُمَيراء ونحو ذلك مما لا يحتاج منعهُ الى التصغير ولا ينتقض بهِ. فتأَمَّل ولا تغفل

وجُرَّ بالكسرِ مُضافًا او بأَلْ صرفًا لضعفِ شَبَهٍ فيهِ دخل
وقيلَ لم يُصرَفْ بلِ الكسرُ اتَّبَع تنوينَهُ فعادَ حيثُ لا يقع

اي ان ما لا ينصرف اذا اضيف او اقترن بأَل يُجَرُّ بالكسرة نحو صلَّيتُ في افضلِ المساجدِ. بناءً على انهُ قد انصرف لانهُ قد ضعف شبههُ بالفعل لما دخلهُ من خصائص الاسماء. وهو مذهب سيبويه وتبعهُ المبرّد والزجّاج والسيرافيُّ وابن السرّاج واختارهُ جماعةٌ من المحققين * وقيل انهُ لم ينصرف مع ذلك لان ما كان من خصائص الاسماء لو كان يوجب الصرف لأَوجبتهُ الفاعلية ودخول حرف الجرّ ونحوها. وانما كان الكسر قد سقط تبعًا لسقوط التنوين لانهُ اخوهُ في الاختصاص بالاسم. فلما أَمِن لحاق التنوين مع الاضافة واللام عاد الى مجراهُ * ورُدَّ بان الاضافة واللام نظير التنوين بشهادة المعاقبة بينهما وبينهُ. وهما تغيّران معنى الاسم لانهما تنقلانهِ من الابهام الى التعيين بخلاف سائر الخصائص فلا يلزم من غيرهما ما يلزم منهما * وقال قومٌ ان المنع يتوقَّف معها على سلامة المانع وانثلامهِ. فيبقى في نحو احسن الناس

لبقاء الوصفيَّة ووزن الفعل. ويسقط في نحو ربيعة الفَرَس لسقوط العَلَميَّة. والاول هو المختار عند الاكثرين

وجازَ ان يُصرَف كالمجاوِرِ تناسُبًا وفي اضطرارِ الشاعرِ

اي ان ما لا ينصرف اذا جاور الاسماء المنصرفة جاز ان يُصرَف كما يجاورهُ للمناسبة بينهما. وعلى ذلك قراءة نافع والكسائيّ انّا أَعْتَدْنا للكافرين سلاسلاً واغلالاً وسعيرًا* وقد يقع ذلك في الفاصلة لمناسبة بقيَّة الفواصل نحو واكوابٍ كانت قواريرًا* والاكثر تركهُ على حكمهِ نحو ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعضٍ لهُدِّمت صوامعُ وبيَعٌ وصلواتٌ ومساجدُ يُذكَر فيها اسم الله كثيرًا* ويجوز ان يُصرَف ايضًا في الشعر للضرورة كما في قول الشاعر

أَعِدْ ذكر نعمانٍ لنا ان ذكرهُ هو المسك ما كرَّرتهُ يتضوَّعُ

وذلك ان الاصل في ما لا ينصرف ان يكون منصرفًا لانهُ اسمٌ معربٌ. وانما عرض عليهِ ما يمنعهُ من الصرف بخلاف اصلهِ* فاذا أُرِيدَ صرفهُ امكن الرجوع اليهِ بادنى سببٍ لانهُ الاصل فيهِ وبهذا الاعتبار يحكمون بان فيهِ تنوينًا مقدَّرًا ويراعونهُ في بعض المواضع كما ستعرف

ولاضطرارٍ جازَ منعُ المنصرف وَهْوَ على الأعلامِ عندهم يَقِف

اي انهُ يجوز في الضرورة منع المنصرف ايضًا. غير ان ذلك يختصُّ بالعَلَم لان فيهِ علَّة هي ركنٌ ينضمُّ اليهِ اكثر العلل فتكون اقوى من غيرها. وقد ورد السماع بهِ دون غيرهِ عن العرب. وعليهِ قول الشاعر

طلب الكتائب بالازارق اذ هَوَت بشبيبَ غائلةُ النفوسِ غَدُورُ

وهو كثيرٌ في اشعارهم غير انهُ مكروهٌ لانهُ خروجٌ عن الاصل لا وجه لهُ* وزعم قومٌ ان صرف الممتنع لغةٌ لبعض العرب لانهم كانوا يضطرُّون اليهِ كثيرًا في الشعر فجرت السنتهم عليهِ* واجاز اخرون منع الاعلام المنصرفة اختيارًا. وكلاهما سخيفٌ لا يُعوَّل عليهِ

فصل

في بناء الاسم

وما مِنَ اسمٍ اشبهَ الحرفَ بُنِي نظيرَ حرفٍ فاقدَ التمكُّنِ

اي ان ما اشبه الحرف من الاسماء يُبنَى كالحرف فاقدًا ما كان لهُ من التمكن في الاسمية.

لان شبه الحرف قد اخرجهُ عن وضعهِ وقرَّبهُ من الحرف الذي لا يستحق الاعراب فبُني حملاً عليهِ . بخلاف شبه الفعل فانهُ يخرجهُ عن الامكنيَّة فقط . لان للفعل حظاً في الاعراب وهو يعاقب الاسم في اكثر المواضع * واعلم ان حصر علة البناء في شبه الحرف هو مذهب سيبويه . وعليهِ اكثر المحقّقين * واعتبر جماعةٌ مع ذلك مشابهة الامر والماضي في اسماء الافعال * وزاد بعضهم وقوع الاسم غير مركَّبٍ في الكلام * وقال قومٌ ان الاسم يُبنى لشبه الحرف . وتضمُّن معناهُ . ووقوعهِ موقع المبنيّ . ومشابهتهِ لما وقع موقعهُ . وتركيبهِ مع غيرهِ * واقتصر الاكثرون على ذكر شبه الحرف لرجوع غيرهِ اليهِ

واللفظُ والمعنى والِاستعمالُ وجهٌ والِافتقارُ والإهمالُ

اي ان وجه الشبه بين الاسم والحرف يكون احد هذه المذكورات . وكل واحدٍ منها يوجب البناء بمفردهِ ولا يحتاج الى معاضدة آخر كما في موانع الصرف . وذلك لان الشبه الواحد بالحرف يبعد الاسم عن الاسمية لشدَّة المنافاة بينهما في الوضع بخلاف الفعل فان بينهُ وبين الاسم مناسبةً كما مرَّ . ولذلك لا يبعدهُ الشبه الواحد بهِ عن الاسمية . واما احكام هذه الاوجه ومواقعها فسياتي تفصيلها على حسب ترتيبها في النظم

فذاكَ في ما كانَ موضوعًا على دونِ ثلاثٍ مثلَ نا فَهْيَ كَلَا
اوكانَ معنى الحرفِ قد تضمَّنا ولو مُقَدَّرًا كأَينَ وهُنا
او نابَ عن فعلٍ بلا تأَثُّرِ مثلَ حَذارِ نائبًا عنِ احذرِ
او لزمَ الفقرَ الى ما يُنتظَر لهُ كموصولٍ الى الوصلِ افتقر
او كانَ لا كلامَ منهُ يُبنَى كوَيْهِ فَهوَ بالبناء استغنى

اي انهُ بناء على ما ذُكِر يقع البناء في هذه المواضع . الاول ما كان موضوعًا على اقلَّ من ثلثة احرفٍ كتاء الضمير فانها تشبه تاء التانيث ونحوها من الحروف المفردة . ونا التي هي ضمير المتكلمين فانها تشبه لا النافية ونحوها من الحروف الثنائية . وهذا الوضع انما هو للحروف لا للاسماء لان اقلَّ ما يوضع الاسم عليهِ ثلثة احرفٍ * والثاني ما تضمَّن معنى الحرف ولو مقدَّرًا فضلاً عن الموجود . فيندرج في ذلك ما تضمَّن معنى حرفٍ موجودٍ كأَينَ . فانها قد تضمَّنت معنى حرف الاستفهام . وما تضمَّن معنى حرفٍ غير موجودٍ كهنا . فانها قد تضمَّنت معنى حرفٍ كان ينبغي ان يوضع للاشارة لانها من المعاني التي حقُّها ان تُؤدَّى بالحرف غير انهُ لم يُوضَع فوجب تقديرهُ طردًا للباب * والثالث ما ناب عن الفعل غير متأَثّرٍ بهِ كحَذارِ النائب عن احذر . فانهُ

كالحرف الذي ينوب عن الفعل مثل ليتَ النائبة عن اتمنَّى. وانما اشتُرِط فيهِ عدم التأَثُّر احترازًا عن المصدر في نحو ضربًا زيدًا فانهُ نائبٌ عن إِضرِب المحذوف ولكنهُ منصوبٌ بهِ * والرابع ما افتقر افتقارًا لازمًا الى ما يتمّ معناهُ كالموصول الذي لا يزال مفتقرًا الى الصلة. فانهُ كالحرف الذي لا يزال مفتقرًا الى غيرهِ * وانما اشتُرِط فيهِ لزوم الافتقار احترازًا عن افتقار المبتدا الى الخبر ونحو ذلك فانهُ عارضٌ لا يُعتدُّ بهِ * والخامس ما لا يقع في تركيب الكلام كَوَيْهِ ونحوها من اسمآءِ الاصوات فانها لا تقبل المعاني التركيبية. ولذلك تستغني عن الاعراب الذي يدلُّ عليها. وحينئذٍ تكون كالحرف المُهمَل في كونها غير عاملةٍ ولا معمولة

وقد بَنَوْا قبلَ التركُّبِ اسْما ... وأَوقفوا وأَعربوهُ حكما

اي ان من النحاة من حكم بالبناءِ على الاسم قبل ان يتركَّب في الكلام لانهُ حينئذٍ غير عاملٍ ولا معمولٍ كما مرَّ. واختارهُ ابن مالك وابن الحاجب * ومنهم من جعلهُ موقوفًا غير محكومٍ باعرابهِ ولا بنائهِ لعدم المقتضى لهما. واختارهُ ابو حيَّان والسيوطيُّ * ومنهم من قال انهُ معربٌ حكمًا باعتبار صلاحيتهِ للتركيب. وهو مذهب الشيخ عبد القاهر والزمخشري * والله اعلم بالصواب

وما بمزجٍ رُكِّبا كالكَلِمَه ... ثانيهما عُدَّ كتاءِ المُسلِمَه

فبُنِيَ الصدرُ كحشوٍ قبلَهُ ... والعجزُ ان اشبهَ حرفًا مثلَهُ

اي ان الاسمين المركَّبين تركيب مزجٍ هما كالكلمة الواحدة منزَّلًا ثانيهما من الاول منزلة تاءِ التانيث مما قبلها في لزومهِ حالةً واحدة وانتقال الاعراب الذي يستحقُّهُ اليها. فيُبنَى الجزء الاول كما يُبنَى ما قبل التاءِ لانهُ قد صار حشوًا مثلهُ. واما الجزء الثاني فان اشبه الحرف بكونهِ قد تضمَّن معنى حرفٍ كما في نحو خمسةَ عشرَ اي خمسة وعشر. او بكونهِ اسم صوتٍ كما في نحو سيبويهِ بُنِي ايضًا. والا أُعرِب غير منصرفٍ كحضرموت ونحوهِ * واعلم ان صدر هذا المركب يبنى على الفتح كما يُبنَى عليهِ ما قبل التاءِ ما لم يكن آخرهُ ياءً كمعدِيْ كَرِب فيُبنَى على السكون تخفيفًا لانهُ قد ثقل بالاعلال والتركيب. واما عجزهُ الذي يُبنَى فان كان اسم صوتٍ يُبنَى على الكسر. والا فعلى الفتح مطلقًا * فتدبَّر

ورُبَّما يُبنَى شبيهُ المشبِهِ ... نحوَ حَذامِ كحَذارِ فانْتَبِهِ

اي ان البناءَ قد يكون لشَبَه ما يشبه الحرف فضلًا عن شَبَه الحرف بنفسهِ لان شبه ما يشبه الشيءَ شبهٌ للشيءِ. وذلك نحو حَذامِ علمًا لامرأةٍ معدولًا عن حاذمة. فان اهل

الحجاز يشبّهونهُ بنحو حَذارِ المعدول عن إحذَر. وهو يشبه الحرف كما مرَّ فيبنونهُ على الكسر مثلهُ كما سياتي في موضعهِ * وقيل ان موجب البناء فيهِ تضمنهُ تاء التانيث التي في المعدول عنهُ. ورجَّحهُ بعضهم. والاول هو المشهور وهو الصحيح

وربُّما انساقَ البناء من بِنا إضافةً كسرَّني حينَ دَنا

اي ان البناء قد يُستفاد من الاضافة الى المبنيّ. وذلك يكون في الظروف المضافة الى الجُمَل كما في المثال طلبًا للمشاكلة بين المتضايفين. كما يُعرَب المبنيُّ عند بعضهم باضافتهِ الى المعرب كما سيجيء * وقيل لان الظرف قد اشبه حرف الشرط في ترتيب جملةٍ على اخرى فيُبنَى لشبَه الحرف. والاول هو المختار عند الجمهور

وقد يكونُ تارةً بالنقلِ عمَّا بُني حكايةً للاصلِ

اي ان البناء قد يكون بطريق النقل عن المبنيّ محكيًّا فيهِ لفظ ما نُقِل عنهُ. كتأبَّطَ شرًّا فانهُ يُحكَى فيهِ لفظ الجملة المنقول عنها ويكون اعرابهُ محلاًّ كسائر المبنيَّات. لانهُ قد استصحب ما للمنقول عنهُ من البناء * وقيل غير ذلك كما سياتي مفصَّلاً في باب العَلَم ان شاء الله تعالى

وكلُّ ما كانَ بلازمٍ لَزِم وما بعارضٍ غريبٌ لم يَقِم

اي ان كل ما كان من البناء بعلَّةٍ لازمةٍ كبناء الضمائر والموصولات ونحوها كان لازمًا لا ينفكُّ عن صاحبهِ * وما كان بعلَّةٍ عارضةٍ كبناء العدد المركب والظرف المضاف الى الجملة ونحوهما كان عارضًا ينفكُّ عن صاحبهِ متى فارق الصورة المقتضية البناء

وحرَّكوا ما لسكُونَينِ اقتضَى معًا وما البناء فيهِ عرَضا
وما على حرفٍ صحيحٍ وَقَعا وسكَّنوا الباقي على ما وُضِعا

اي انهم حرَّكوا من المبنيَّات ما كان يقتضي اجتماع ساكنين لو بقي آخرهُ على السكون الذي يقتضيهِ البناء كحيثُ وأينَ وامسِ * وما كان بناؤهُ عارضًا كالمُنادَى مراعاةً لاصلهِ من الاعراب المقتضي الحركة * وما كان على حرفٍ واحدٍ صحيحٍ كتاء الضمير لبيان المعاني التي تدلُّ عليها الحركة. ونحو ذلك من الاغراض * وسكَّنوا ما سوى هذه المذكورات على حسب وضع البناء. فان حُرِّك شيءٌ منها كما سترى فذلك نادرٌ او عارضٌ لا يُعتدُّ بهِ

واعلم بأنَّ ما بُنِيْ كما مُنِع يحتاجُ محضَ شَبَهٍ لا يَنصَدِع
فاعربوا ما شَبَهُ الحرفِ اعترِض بما يخصُّ الاسمَ فيهِ فنُقِض

اي ان المبنيّ يحتاج شَبَهًا محضًا بالحرف ليخرج بهِ عن وضعهِ كما يحتاج الممنوع من الصرف مع الفعل. ولذلك يُعرَب ما عارض فيهِ شَبَهَ الحرف شيءٌ من خصائص الاسمآء كلزوم ايّ الموصولة للاضافة. كما ينصرف ما عُورِض فيهِ شَبَهُ الفعل المانع من الصرف* واعلم ان المُعتَبر من لزوم الاضافة المعارض للبنآء هو لزوم الاضافة الى المفرد كاضافة ايّ المذكورة. واما الى الجملة كما في حيث ونحوها فلا يُعتدُّ بهِ لان الاضافة في الحقيقة الى مصدر الجملة وهو غير مذكورٍ صريحًا فكانهُ محذوفٌ. ومن ثَمَّ تكون الاضافة كلا اضافة

فصلٌ

في حقيقة النكرة والمعرفة

الاسمُ منهُ نَكِرَةٌ ومَعرِفَه والاصلُ فيهِ النكرةُ المكتَنِفَه

اي ان الاسم ينقسم باعتبار العموم والخصوص الى نكرةٍ وهي ما شاع في جنسهِ غير مقيَّدٍ باحد الافراد كرجُل. ومعرفةٍ وهي ما عُلِّق على مُسمًّى بعينهِ كزيد* والنكرة هي الاصل فيهِ لانها تحيط بجميع افراد الجنس فتندرج المعرفة تحتها لانها بعض تلك الافراد

والنَكِرَةُ القابلُ أَلْ تُؤَثِّرُ عُرفًا وما عاقَبَهَ اذ تُنَكَرُ

اي ان الضابط في النكرة هو ان تقبل أل مُؤَثِّرةً فيها تعريفًا كما في الرجل. احترازًا عن الداخلة على بعض الاعلام كالحرث. فانها لا تؤَثّر فيهِ لانهُ معرفةٌ بدونها. وانما جيء بها لغرضٍ آخر كما ستعلم* ويندرج في هذا الضابط ما يقع موقع ما يقبل ال مما يُنكَّر دخولها عليهِ بنفسهِ كذي بمعنى صاحب. فانها لا تقبل أَلْ ولكنها تقع موقع صاحب وهو يقبلها. وقس على كل ذلك

وعُرِّفَ الغيرُ كأَنتَ نوفلُ ذاكَ الذي القاضي ٱبنُهُ يا رجلُ

اي وغير ما ذُكِر معرفةٌ. وهو الضمير والعَلَم واسم الاشارة والاسم الموصول والمعرَّف بأَل والمضاف الى معرفةٍ اضافةً محضة* وزاد المتاخرون النكرة المقصودة بالنداء لانها لما تخصصت من بين افراد الجنس جرى ذلك معها مجرى التعريف في نحو الرجل. وقد اجتمع كل ذلك في امثلة النظم كما رايت* واعرف هذه المعارف ضمير المتكلم ثم المخاطَب ثم الغائب. ثم العلم للمكان ثم للانسان ثم لغيرهِ من الحيوان. ثم اسم الاشارة للقريب ثم للمتوسط ثم للبعيد. ثم الموصول المختص ثم المشترك. ثم المعرف بال العهدية ثم الاستغراقية ثم الجنسية* واما المضاف فقبل هو دون المضاف اليهِ لانهُ

يكتسب التعريف منهُ. وقيل في رتبتهِ ما لم يكن ضمير حاضرٍ فهو في رتبة العلم لانهُ يقع صفةً لهُ نحو مررت بزيدٍ صاحبك. فلو كان في رتبة الضمير لزم ان تكون الصفة اعرف من الموصوف وهو ممتنعٌ. وابطل بعض المحققين هذا المحذور لان المقصود من الصفة ايضاح الموصوف فلا مانع من كونها اعرف منهُ. وهو غير بعيدٍ عن الصواب * واما المنادى المذكور فمنهم من جعلهُ في رتبة اسم الاشارة. ومنهم من جعلهُ في رتبة المحلَّى باللام. والاول هو المختار لان الاقبال على المنادى كالاشارة الى المشار اليهِ * واعلم انهم اختلفوا في ضمير الغائب فقيل هو معرفة مطلقًا وهو المشهور. وقيل بحسب ما يعود اليهِ. وفصَّل بعضهم في ضمير النكرة بانها ان كانت جائزة التنكير نحو جاءَني رجلٌ فاكرمتهُ فهو معرفة. وان كان تنكيرها واجبًا نحو ربَّ رجلٍ واخيهِ فهو نكرةٌ * وقد يعرض للادنى من هذه المعارف ما يجعلهُ مساويًا لما فوقهُ نحو سبحان من سبَّح الرعد بحمدهِ. او اعلى منهُ كما اذا قيل للطارق مَن هذا فقال فلانٌ مكان انا. فان الموصول في الاول في رتبة العلم لان المراد بهِ اسم الجلالة. والعلم في الثاني اعرف من الضمير لتشخيصهِ المسمَّى كما ترى

فصل

في الضمير

يُكنَى عن الظاهرِ بالضميرِ لحاضرٍ او غائبٍ مذكورِ
وَهوَ لرفعٍ او لنصبٍ اذ فُصِل وجاءَ فيهِ الجرُّ ايضًا اذ وُصِل

اي ان الضمير يُؤتى بهِ للكناية عن الاسم الظاهر. ولذلك يسمّيهِ الكوفيُّون كنايةً. وهو يكون للحاضر ويدخل تحتهُ المتكلم والمخاطب نحو انا وانت. وللغائب الذي تقدَّم ذكرهُ نحو زيدٌ ضربتهُ * وكلّهُ قد يكون منفصلاً فيقع في موضع الرفع والنصب فقط. وقد يكون متّصلاً فيقع في المواضع الثلثة على التفصيل الذي سيأْتي

وما لفصلٍ كَأَنَا اذ رُفِعا إِيَّايَ في النصبِ وقس مُفرِّعا
والتاءَ صِلْ والنونَ والواوَ الأَلِف وياءَ أُنثَى وعلى الرفعِ نَقِف
والكافُ والهاءَ وياءَ النفس لا رفعَ لها وَنَا لكلٍّ شَمَلا

اي ان ضمير الرفع المنفصل هو ما كان مثل انا. وضمير النصب هو ما كان مثل إِيَّاي. ويُقَاس على الاول انت وهو. وعلى الثاني إِيَّاك وإِيَّاهُ. وعلى كل ضميرٍ ما يتفرَّع منهُ كنَحنُ وأَنتِ وهُما. وايانا واياها وهلمَّ جرًّا * واما المتّصل فهو تاءُ التكلُّم والخطاب.

ونون الاناث وواو الجماعة والف الاثنين وياء المخاطبة . وكلها تختص بالرفع لانها لا تقع الا فاعلاً او نائب فاعلٍ * ومنهُ كاف الخطاب وهاء الغيبة وياء المتكلم . وكلها تقع في موضع النصب والجرّ دون الرفع لانها لا تقبل الاسناد اليها * ومن ذلك نا . وهي تحيط بالمواضع الثلثة نحو ربنا لا تؤاخذنا ان نسينا * واعلم ان مذهب الاكثرين ان ضمائر الرفع المنفصلة هي ما وُضع للتكلُّم والغيبة برُمّتهِ نحو انا وهو وهما . واما انت وفروعهُ وضمائر النصب المنفصلة فالاصل في الاولى أَنْ بفتح الهمزة وفي الثانية إيّا بكسرها . وما يليهما حروفٌ تدلُّ على المعاني المقصودة بها كالخطاب والتثنية والجمع وغير ذلك * واجازوا تسكين هاء هُوَ وهِيَ بعد الواو والفاء نحو وَهْوَ الغفور الودود وفَهْوَ على هُدًى من ربهِ . وهو كثيرٌ شائعٌ . وبعد اللام نحو ان هذا لَهْوَ الحقُّ وهو قليلٌ * وقد تُسكَّن بعد همزة الاستفهام في الشعر كقولهِ

فقمت للطيف مرتاعًا فأرّقني فقلت أهْيَ سَرَت ام عادني حُلُمُ

وبعد كاف الجرّ كقول الآخر

وقد علموا ما هُنَّ كَهْيَ فكيف لي سُلُوٌّ ولا انفكُّ صبًّا متيَّما

وتسكّن الواو والياء قيسٌ وأسَد فيقولون هُوْ قام وهِيْ قامت بسكون الآخر فيهما . وتشدّدهما همدان كقولهِ

وان لساني شهدةٌ يُشتفَى بها وهُوَّ على من صبَّهُ الله علقمُ

وقول الآخر

والنفس ان دُعِيَت بالعنف آبيةٌ وهِيَّ ما أُمِرَت باللطف تأتمرُ

واما الضمائر المتّصلة فهي المذكورة آنفًا على حدتها . وما يلي التاء والكاف والهاء في نحو ضربتما ورأيتكم ومررت بهنَّ حروفٌ كما مرَّ في المنفصل * واختُلف في ضمير الغائبة . فقيل هو الهاء وحدها كما مرَّ . والالف زائدةٌ للفرق بينها وبين المذكر كسائر علامات الفروع . وقيل هو مجموع الهاء والالف . والاول هو الصحيح وبهِ صرَّح الجوهريُّ وغيرهُ من المحقّقين * واذا لم تكن الهاء مع الالف تُضَمُّ ما لم تقع بعد ياءٍ ساكنةٍ او حرفٍ مكسورٍ فتكسَر نحو فيهِ وعليهِ وبهِ وأَعطِهِ . واهل الحجاز يضمّونها مطلقًا . وبلغتهم قرأ جعفر وما انسانيهُ الا الشيطان . وتُشبَع حركتها بعد متحرّكٍ نحو لهُ وبهِ . ويجوز اشباعها واختلاسها بعد ساكنٍ نحو منهُ ويدعوهُ . وقد تختلَس بعد متحرّكٍ في الضرورة كقولهِ

إِنَّهُ لا يبرئُ داءَ الهُدَبِد مثلُ القلايا من سنامٍ وكَبِد

وهي لغة بني عقيل وبني كلاب * ولها مع المثنى والجمع من الضمّ والكسر ما لها مع المفرد * واما التاء والكاف فتُفتَحان للمخاطَب . وتُكسَران للمخاطبة . وتُضمّان لكل ما سواها بالاجمال . وربما كُسِرَت الكاف حيث تُكسَر الهاء . وهي لغة قومٍ من بكر بن وائل فانهم يقولون مررت بِكِما وسلامٌ عليكِم بكسرها . وهي لغةٌ رديَّة * والنون مفتوحةٌ على الاطلاق . والبواقي ساكنةٌ بأَسرها ما لم يعرض على الواو والياء التقاء الساكنين غير مسبوقتين بحركةٍ تجانسهما . فتُضَمُّ الواو في نحو لا تخشَوُا القوم . وتُكسَر ياء المخاطبة في نحو لا ترضَيِ العار . وتُفتَح ياء المتكلم في نحو هي عصايَ واحدى ابنتيَّ . ويجوز فتحها دون ذلك قليلاً

ومن ضميرِ الرفعِ ما لا يُذكَرُ فكانَ في رافِعِهِ يستترُ
وذاكَ في الفعلِ وشبهِهِ فما رفعَ ضميرٍ خَصَّ فيهِ لَزِما

اي ان من ضمير الرفع ما لا يُذكَر في اللفظ اذ لا صورة لهُ . فيستتر مقدَّرًا في النيَّة لانهُ عمدةٌ فلا بُدَّ منهُ ولو تقديرًا * واستتارهُ يكون في كل ما يرفعهُ من الفعل نحو اقوم وقُمْ . وشبهِهِ وهو اسم الفعل نحو صَهْ وحَذارِ . والوصف حقيقةً كالضارب والمضروب . او تاويلاً كما في الرجل التميميّ والشاهد العدل . والمصدر الواقع بدلاً من فعلهِ كضربًا زيدًا . فان في كلٍّ من ذلك ضميرًا مستترًا يُعبَّر عنهُ بالضمير المنفصل نحو انا او انت او هو بحسب ما يقتضيهِ المقام * وقد يستتر ايضًا في الظرف وعديلهِ وهو الجارُّ والمجرور عند من ينقل اليهما ضمير المتعلّق المحذوف كما سياتي * غير ان من هذا الاستتار ما يكون واجبًا . وذلك في ما عاملهُ لا يرفع الا الضمير نحو قُمْ . ومنهُ ما يكون جائزًا . وذلك في ما عاملهُ يرفع الضمير والظاهر جميعًا نحو زيدٌ قام وانما قام انا وقام زيدٌ . فان الاول لا يخلو من الضمير ابدًا . والثاني يتضمَّنهُ تارةً ويخلو منهُ اخرى كما رايت . وهذا هو المراد بوجوب الاستتار وجوازهِ * واعلم ان الاستتار يختصُّ بالضمير المرفوع دون غيرهِ . والواجب منهُ يختصُّ بضمير المتكلم مطلقًا . وضمير المخاطب فقط . والجائز يختصُّ بضمير الغائب والغائبة الا في افعال الاستثناء وافعل التعجُّب والتفضيل فانهُ يجب فيهنَّ على خلاف الاصل * واختُلِف في حقيقة الضمير المستتر . فقيل هو قسمٌ من المتَّصل . وقيل من المنفصل . وقيل هو واسطةٌ بينهما . والاول هو الاصحُّ لان المتَّصل يتَّحد بعاملهِ فيمكن استتارهُ فيهِ . وهو مذهب الجمهور

والفصلُ اذ امكنَ وصلٌ أَن يقع الا كَسَلْنِيهِ وكُنْتُهُ امتنع

وَقَدِّمِ الاخصَّ في الوصلِ فان تَفصَّلْ فبالخيارِ ان لبسٌ أُمِن
وحيثُ لا أَخصَّ فالفصلَ ٱلتزِم فان تَنَافَى اللفظُ غيبًا فاحتكِمِ

اي انهُ متى امكن اتّصال الضمير امتنع فصلهُ. لان الغرض من وضع الضمائر انما هو الاختصار. والمتّصل اخصر من المنفصل فلا يُعدَل عنهُ الا حيث يتعذّر الاتصال نحو اياك نعبد. ما لم يكن الضمير قد وقع مفعولاً بعد ضميرٍ غير مرفوعٍ اخصّ منهُ كالمخاطب بعد المتكلم والغائب بعد احدهما او خبرًا في باب كان فيجوز الامران * والاول يشمل ما كان مفعولاً في اللفظ نحو الدرهم سَلْنيهِ. او في المعنى كما في قول الشاعر

فلا تطمع ابيت اللعنَ فيها ومنعكَها بشيءٍ يُستَطاعُ

وما كان مفعولاً اصيلاً كما مرَّ. او منقولاً عن الخبر نحو زيدٌ ظننتُكَهُ * والثاني يشمل ما كان عاملهُ فعلاً نحو الصديق كُنتُهُ. او اسمًا كاعجبني كونُكَهُ. غير ان الفصل مع الاسم ارجح بالاتفاق. وعليهِ قول الشاعر

ببذلٍ وحلمٍ ساد في قومهِ الفتى وكونُكَ اياهُ عليكَ يسيرُ

واما مع الفعل ففيهِ خلافٌ. والاكثرون على ترجيحهِ في باب ظنَّ وكان لان ذلك المنصوب خبر المبتدا في الاصل. والخبر لا حظَّ لهُ في الاتصال * ومتى وصلت في هذه الصُوَر فلا بُدَّ من تقديم الاخصّ كما رايت. واما اذا فصلت فانت بالخيار في الترتيب نحو الدرهم اعطيتك اياهُ واعطيتهُ اياك. ما لم يقع لبسٌ نحو زيدٌ اعطيتك اياهُ فلا يجوز اعطيتهُ اياك لاحتمال ان يكون كل واحدٍ منهما آخذًا او ماخوذًا فلا يظهر المراد * واما اذا لم يكن احد الضميرين اخصّ من الاخر فيجب الفصل نحو اعطيتهُ اياهُ. الا اذا اختلف لفظهما في الغيبة فيجوز الوجهان نحو اعطيتهماهُ واعطيتهما اياهُ * واعلم ان انفصال الضمير وجوبًا يكون في ما وقع محصورًا نحو أَمَر ان لا تعبدوا الاَّ اياهُ. او منصوبًا بعاملٍ في مضمرٍ قبلهُ غير مرفوعٍ مع اتحادهما في الرتبة نحو ظننتهُ اياهُ. او بمصدرٍ مضافٍ الى المرفوع نحو عجبت من ضرب الامير اياك. او مفصولاً بمتبوعٍ نحو يخرِجون الرسول واياكم. او مفعولاً معهُ نحو سرت واياك. او كان عاملهُ مضمرًا نحو ولو انتم تملكون. او موَخَّرًا نحو اياك نعبد. او معنويًّا نحو هم المفلحون. او حرف نفيٍ نحو وما انتم بمعجزين. ومن هذا القبيل الضمير الجاري على غير ما هو لهُ وهو الذي يلتبس مرجعهُ كما سياتي * واما في غير ذلك فيجوز الامران في المواضع التي مرَّ الكلام عليها. ويتعين الوصل في ما بقي بالاجمال. وما خرج عن ذلك

فضرورةٌ كقول الشاعر

وما نُبالي اذا ما كنتِ جارتنا أَن لا يجاورنا الّاكِ ديّارُ

وكقول الاخر

وما اصاحب من قومٍ فاذكرهم الّا يزيدُهُمُ حبًّا اليَّ هُمُ

وقول الاخر

بالباعث الوارث الاموات قد ضَمِنَت اياهم الارض في دهر الدهاريرِ

فان القياس ان يقال لا يجاورنا الا انتِ. ويزيدونهم حبًّا اليَّ. وضمنتهم الارض. ولكن عُدِل عنهُ لضرورة الشعر

وابرزوا ما عَودهُ يَشتَبِهْ ففَصلوا كأبني الفتَى راميهِ هُوْ

اي انهم يبرزون الضمير المستتر الذي يلتبس مرجعهُ فيفصلونهُ بالضرورة. وذلك في نحو ابني الفتى راميهِ بناءً على ان الابن رامي الفتى. فان الضمير المستتر في الصفة يحتمل ان يعود الى الابن وهو المراد. والى الفتى وهو الارجح لانهُ اقرب المذكورَين والصفة المتضمنة الضمير خبرٌ عنهُ. غير ان ذلك خلاف المقصود. فيُبرَز الضمير المذكور منفصلاً موخَّرًا عن الصفة فاعلاً لها كما كان في حال اتصالهِ فيقال راميهِ هو. وحينئذٍ يتعين عودهُ الى الابن لانهُ قد انفصل على خلاف القياس فاقتضى ان يكون مرجعهُ وهو ابعد المذكورَين على خلافهِ ايضًا. فيتعين ان يكون الابن راميًا والفتى مرميًّا* واما اذا لم يقع التباسٌ نحو زيدٌ هندٌ ضاربها فلا حاجة الى ابراز الضمير. وهو مذهب الكوفيين وعليهِ قول الشاعر

قومي ذِرَى المجد بانُوها وقد علمت بكُنْهِ ذلك عدنانٌ وقحطانُ

فانهُ لم يقل بانوها هم لعدم الالتباس* ومذهب البصريين التزام ذلك مطلقًا طردًا للباب. ومنهُ قول الشاعر

غيلانُ مَيّةُ مشغوفٌ بها هُوَ مُذ بدت لهُ فَحِجاهُ بانَ او كَرِبا

والاول هو المختار عند الجمهور

واعلم بأَنَّ الذكرَ يجري قبلَ ما لغيبةٍ لفظًا كما قد عُلِما

وجاءَ تقديرًا كزارَ اهلَهُ زيدٌ إِذِ التقديمُ يُنوَى اصلَهُ

وكاْ قنعوا فَهْيَ الغنِي معنًى وقد يكونُ حكمًا كَهُوَ ٱللهُ أَحَد

ودونَهُ يخِلُّ عُودُ المُضمَرِ فلم يَرِدْ الّا لداعٍ اكبرِ

اي ان ذكر مرجع ضمير الغيبة الذي تقدَّم الكلام عليهِ يكون قبلهُ لفظاً نحو زيدٌ ضربتهُ كما مرَّ. وهو الاصل * وقد يكون تقديرًا نحو زار اهلَهُ زيدٌ. لان زيدًا في نية التقديم باعتبار رتبتهِ * او معنًى نحو اقنعوا فهي الغنى. فان الضمير عائدٌ على المصدر المفهوم من معنى الفعل الذي قبلهُ. اي فالقناعة هي الغِنَى * او حكمًا نحو قُل هو الله احدٌ. فان الضمير عائدٌ على الامر الذي قد تقرَّر في الذهن وهو مضمون الجملة كما ستعلم فكانهُ قد ذُكِر قبلهُ * ومن هذا القبيل الضمير المبهم المفسَّر بما بعدهُ في نحو نعم رجلاً زيدٌ. ورُبَّهُ رجلاً زارني. وان هي الا حياتنا الدنيا * وجاز نحو ضربتهُ زيدًا لان الظاهر في الحقيقة بدلٌ من الضمير لا مرجعٌ لهُ * أمَّا نحو اكرماني واحسنَ اليَّ اخواك فانما ارتُكِب فيهِ الاضمار قبل الذكر لئلاَّ يلزم حذف الضمير الفاعل وهو اشنع منهُ. او تكرار الفاعل الظاهر وهو مُخِلٌّ بالفصاحة * واما نحو ضرب ابوهُ زيدًا فمنعهُ الاكثرون. واجازهُ جماعةٌ لان المفعول قد شارك الفاعل في فعلهِ المتعدي اليهِ فكان ذلك الفعل مشعرًا بهِ من اول الامر. واحتجُّوا بما سُمِع من العرب كقول الشاعر

جزى ربُّهُ عني عديَّ بنَ حاتمٍ جزآءَ الكلاب العاويات وقد فَعَلْ

وخصَّهُ بعضهم بالشعر. وهو الحقُّ لانهُ انما ورد عن العرب في الشعر فقط. بخلاف نحو ابوها عند هندٍ. وضرب اخوها غلامَ فاطمة. فانهُ ممتنعٌ بالاجماع مطلقًا اذ ليس فيهِ شيءٌ من كل ما ذُكِر ولم يرد بهِ سماعٌ * واختُلِف في نحو ضرب اخاها غلامُ فاطمة. فمنعهُ قومٌ لان الضمير لم يَعُد على الفاعل. واجازهُ اخرون لان صاحب الضمير قد اتَّصل بالفاعل فكان الضمير كأنَّهُ قد عاد على الفاعل. وصحَّحهُ جماعةٌ من النحاة * واعلم ان الاصل في الضمير ان يعود الى اقرب مذكورٍ ما لم يكن مضافًا اليهِ فيعود على المضاف لانهُ هو المحدَّث عنهُ. ويندر عودهُ الى المضاف اليهِ نحو كمَثَل الحمار يحمل اسفارًا. وقد يعود الى البعيد مع دلالة المقام على تعيُّنهِ لهُ. نحو آمنوا بالله ورسولهِ وانفقوا مما جعلكم مستخلفين فيهِ. فان الضمير المستتر في جعلكم قد عاد الى اسم الجلالة لقيام الدليل على ارادتهِ دون غيرهِ * وقد يُستَغنَى عن ذكر ما يعود اليهِ الضمير بحضور مدلولهِ في الخارج نحو قال هي راودتني عن نفسي. او في الذهن نحو واستوت على الجوديّ. فان الاول عائدٌ الى امرأة العزيز. وهي حاضرةٌ في المكان. والثاني عائدٌ الى سفينة نوح. وهي معلومةٌ من الكلام السابق

فصل
في الاسم العَلَم

العَلَم اسمٌ خصَّ ذاتًا مطلقًا بالوضعِ تعيينًا لها قد عُلِقا
وَهْوَ كعبَّاسٍ ويَحيَى ينقلُ وبعضُهُ كفقعسٍ يُرتَجَلُ
ومنهُ ما كعبدِ شمسٍ رُكِّبا وشابَ قرناها ومَعْدِي كَرِبَا

اي ان العَلَم هو الاسم الذي يختصُّ مطلقًا بالذات التي عُلِّق عليها لتعيينها وذلك بحسب الوضع. فخرج بقيد الاختصاص النكرات كما لا يخفى . وبقيد اطلاقهِ بقيَّة المعارف فان اختصاصها بما هي لهُ مقيَّدٌ بحالةٍ دون اخرى كالحضور في نحو انت وهذا* ودخل بقيد الوضع الاعلام المشتركة كزيد المسمَّى بهِ اشخاصٌ متعددة. فان الاشتراك قد وقع في التسمية بحسب الاتفاق لا بحسب الوضع* والعَلَم يكون في الغالب منقولاً من صفةٍ كعبَّاس. او مصدرٍ كفضل. او اسم جنسٍ كاسد* او من فعلٍ. إمَّا ماضٍ كأبان. او مضارعٍ كيَحيَى. او امرٍ كإصْمِت عَلَمًا لمكانٍ* او من صوتٍ كغاق عَلَمًا للغراب. او من جملةٍ كما سيجيءُ* وقد يكون مُرتَجَلًا اي غير مُستَعمَلٍ قبل العَلَمِيَّة في غيرها. وهو إمَّا معدولٌ كعُمَر وحذَام. او غير معدولٍ. وهو إمَّا ان تكون مادَّتهُ مُستَعمَلةً في الكلام كما في المعدول. او غير مستعملةٍ كفقْعَس عَلَمًا لرجلٍ* والعَلَم إمَّا مفردٌ كما رايت. او مركَّبٌ. وهو إمَّا اضافيٌّ كعبد شمس. او اسناديٌّ وهو المنقول عن جملةٍ كشاب قرناها عَلَمًا لامرأةٍ سُمِّيَت بهِ تفاؤُلًا لها بطول الحيوة حتى تشيب ذوائبها. او مزجيٌّ كمعدي كَرِب عَلَمًا لرجلٍ* واعلم ان المركَّب الاسناديَّ يختصُّ بالجملة الفعلية. وفاعلها قد يكون ظاهرًا كما رايت. وقد يكون مضمرًا. وهو إمَّا بارزٌ كأَطْرِقا عَلَمًا لمفازةٍ. او مستترٌ كتأَبَّطَ شرًّا عَلَمًا لرجلٍ. وأَمَّا الاسميَّة فلم تُسمَع التسمية بها* وهذا المركب مبنيٌّ يُحكَى على لفظهِ في جميع الاحوال ويكون اعرابهُ محلًّا كما مرَّ* وقيل انهُ يُعرَب لكونهِ قد صار مفردًا. غير انهُ يُحكَى على لفظ الجملة المنقول عنها حفظًا للاصل. وتُقدَّر عليهِ الحركات كسائر الحكيَّات المعربة. والاول هو المشهور وعليهِ جمهور النحاة* واما المزجيُّ فهو معربٌ ما لم يكن مختومًا بوَيْهِ كما علمت. وقد يُضاف صدرهُ مطلقًا الى عجزهِ فيُصرَف المعرب منهُ كمَعْدِي كَرِبٍ. ما لم يكن فيهِ علَّةٌ مع العلمية كالعجمة في رام هُرمُز فلا ينصرف. ويُعرَب المبنيُّ كسيبويه غير منصرفٍ* وقد يُبنَى الجزءان من المعرب على الفتح تشبيهًا بخمسةَ عشرَ. ما لم يكن اولهما معتلَّ الآخِر كما في مَعدِيْ كرب

فيبقى على سكونهِ وتُقدَّر عليهِ فتحة البناء * وإذا سُمّي بمركَّب العدد كخمسة عشر جاز ان يبقى على حكمهِ . وان يُعرَب اعراب ما لا ينصرف . وان يُضاف صدرهُ الى عجزهِ فيجوز فيهِ الصرف وتركهُ * واختُلِف في ما سُمّي بنحو حيصَ بيصَ من المركَّبات فقيل تجب اضافتهُ وقيل تجوز * واما المركَّب الاضافيُّ فيجري مجرى سائر المتضايفات بلا خلاف

ومنهُ كُنيةٌ بأُمٍّ او أَبِ نحوَ ابي بكرٍ وأُمِّ جُندَبِ
وكالرشيدِ لَقَبٌ للرفعِ يأتي ومثلَ الشنفَرى للوضعِ
وَهْوَ كنعتٍ مثلَهُ يُؤَخَّرُ عمَّا لهُ وفي الكُنى يُخَيَّرُ

اي ومن العلم كنيةٌ وهي ما صُدِّر بأبٍ او أُمٍّ كابي بكرٍ وأُمِّ جُندَب كنية امرأَةٍ قيل او بابنٍ كابن عبَّاس . ومنهُ لَقَبٌ وهو ما يُراد بهِ رفعة مسمَّاهُ كالرشيد لقب الخليفة هرون العبَّاسيّ . او ضَعَتهُ كالشَّنْفَرَى اي العظيم الشفتين لقب رجلٍ من العرب * وحكم اللقب ان يُؤَخَّر عن اسم ما لُقِّب بهِ كهرون الرشيد لانهُ كالنعت لهُ . وربما تقدَّم عليهِ كقول الشاعر

بانَّ ذا الكلب عمرًا خيرُهم حَسَبًا ببطن شريان يعوى حولهُ الذيبُ

وهو نادرٌ * واما الكنية فلا ترتيب لها معها لان المراد بها الدلالة على الذات دون الصفة بخلاف اللقب . وبهذا الاعتبار جاز تقديمها على الاسم كقول الشاعر

اقسم بالله ابو حفصٍ عُمَر ما مسَّها من نَقَبٍ ولا دَبَر

وتاخيرها عنهُ كقول الاخر

وما اهتزَّت الافلاك من اجل هالكٍ سمعنا بهِ الا لسعدٍ ابي عمروِ

وكذلك تجري مع اللقب . غير ان الاشهر تقديمها عليها جميعًا فيقال ابو حفصٍ عُمَر الفاروق ونحو ذلك

وبينَ مفردَينِ في اسمٍ ولَقَبِ أَضِفْ وقُلْ سعيدُ كُرزٍ قد وَقَبِ
وجازَ إِتباعٌ وقطعٌ خبَرا ينوَى ومفعولاً لِما قد أُضمِرا

اي اذا كان الاسم واللقب مفردين كسعيد كُرز يُضاف اولهما الى الثاني . ويجوز اتباع الثاني للاول بدلاً او عطف بيانٍ . وقطعهُ عن التبعيَّة مرفوعًا على انهُ خبرٌ لمبتدإٍ محذوفٍ تقديرهُ هو . او منصوبًا على انهُ مفعولٌ لفعلٍ محذوفٍ تقديرهُ اعني . خلافًا للبصريين لانهم يوجبون الاضافة فيهما . وهي اكثر من الاتباع والقطع في الاستعمال غير

انهما اصحُّ منها في القياس. لان مدلول الاسم واللقب واحدٌ فيُحتاج في اضافتهما الى تأويلٍ كما سياتي في باب الاضافة لئلَّا تلزم اضافة الشيء الى نفسهِ على خلاف حكم الاضافة

واللامُ في آسمٍ عن اضافةٍ مَنَع او لَقَبٍ وصفًا لشبهةٍ نَقَع
وفي سوى الإفرادِ فيهما مَعَا يُقضى بإتباعٍ وبعضٌ قَطَعا

اي اذا كان الاسم من المفردين مقترنًا بأَل كالحرث . او كان اللقب وصفًا مقترنًا بها كالرشيد تمتنع الاضافة بينهما . أَمَّا في الاسم فلالتزام تجرُّد المضاف من اللام . وأَمَّا في اللقب فلكونهِ وصفًا يقتضي الشيوع فيلتبس الاسم بالمضاف الى الاجنبيّ عنهُ . ومن ثَمَّ يتعيَّن الاتباع او القطع * وأَمَّا اذا كانا كلاهما مركَّبين كعبد الله زين العابدين فيتعيَّن الاتباع فيهما عند الجمهور . واجاز بعضهم القطع ايضًا . ولا اضافة بالاجماع * وان كان احدهما مركَّبًا فان كان الاول كعبد الله كرز فكذلك . وان كان الثاني كعمرو ذي الكلب جازت الاضافة عند قوم . وامتنعت عند الآخرين

وعَلَمٌ للجنسِ في الأعيانِ جاءَ وقد يجيءُ في المعاني
فَعَمَّ قولهم أُسامةَ الاسد جنسًا كما بَرَّةُ في البِرِّ وَرَد
والكلُّ في المعنى شبيهُ النَكِرَه لفقدهِ الشخصيَّةَ المُخَصِّره

اي ان من العَلَم ما يُعلَّق على الجنس برُمَّتهِ . وهو يكون في الاعيان كأُسامة لجنس الاسد . وقد يكون في المعاني كبَرَّة لجنس البرّ . وكل واحدٍ منهما يعمُّ افراد جنسهِ لانهُ قد وُضع للجنس بجملتهِ لا لبعض الافراد بخصوصهِ . ولذلك يكون في المعنى كالنكرة وان كان معرفةً في اللفظ * وهو يكون اسمًا كما مرَّ . وكنيةً كابي جعدة للذئب وامّ عامر للضبع . ولقبًا كالاخطل للهرّ وذي الناب للكلب وما اشبه ذلك * واعلم ان عَلَم الجنس كعَلَم الشخص في جميع احكامهِ اللفظية . فيصحُّ الابتداءُ بهِ . وتُنصَب النكرة بعدهُ على الحال . ويمتنع من الصرف اذا وجد فيهِ مع العَلَمية علَّةٌ اخرى كقول الشاعر

أنَّا اقتسمنا خطَّتَينا بيننا فحملتُ بَرَّةَ واحتملتِ فَجَارِ

ولا يُضَاف . ولا يدخل عليهِ حرف التعريف . ولا يُنعَت بالنكرة . كما في الاعلام الشخصيَّة

وما لِذِي عُرفٍ يُضَفْ او يَنلُ أَل عهدٍ ففي ذا الباب إنْ يَغلِبْ دَخَل

اي ان ما يُضَاف الى معرفةٍ او يقترن بأَل العهدية اذا غلب على بعض الشركاءِ فيهِ يدخل في باب العَلَم . فيصير عَلَمًا على رأْي الاكثرين . او يجري مجرى العَلَم على رأي

ابن عصفور وجماعةٍ من النحاة . وذلك نحو ابن مالك والألفيَّة المراد بهما الشيخ محمد الطائيُّ وارجوزتهُ المشهورة . فان كل واحدٍ منهما قد صار عَلَمًا او كالعَلَم على صاحبهِ بطريق الغلبة عليهِ . غير ان الثاني قد يعرض عليهِ الاشتراك كالاعشى فيخصَّص بالاضافة كاعشى تغلب واعشى همدان* واعلم ان المضاف لا فرق بين ان يكون ما أُضيفَ اليهِ عَلَمًا كما مرَّ . او غيرهُ كابن الخشَّاب وابن الانباريّ ونحوهما

واعلم بأَنَّ من قبيلِ العَلَمِ ما جاءَ من أَسماءِ لفظِ الكَلِمِ
وكلُّها تُحكَى سوى اسمٍ مُعرَبِ فذاكَ يُعطَى الحقَّ عندَ العربِ

اي ان اسماءَ لفظ الكَلِم تُعَدُّ من هذا الباب لانها تجري على حكمهِ في التعيين . وهي تُحكَى على اصلها ما عدا اسماءَ لفظ الاسماءَ المعربة فانها تُعطَى حقَّها من الاعراب* فيُقَال مثلاً قامَ فعلٌ ماضٍ . وقُمْ فعل امرٍ . وامسِ اسم زمانٍ . ونَعَمْ حرف جوابٍ . وهلْ جرًّا باجراءَ كل واحدٍ على ما لهُ في اصلهِ من الحركة او السكون* ويُقَال ايٌّ اسمٌ موصولٌ بالتنوين منصرفًا على تأويلهِ باللفظ كزيد . وبالوجهين على تأويلهِ بالكلمة كهند* وربما أُجرِيَ غير هذه الاسماءَ مجراها كقول الراجز

ليتَ وهل تنفعُ شيئًا ليتُ ليت شبابًا بُوعَ فاشتريتُ

وقول الاخر

تحبُّ بالله من يخصُّك بالـ ـودِّ فما قالَ لا ولا نَعَمَا

وقد ورد بالوجهين الحديث حيث يقول وانهاكم عن قيل وقال . فرُوِي بالفتح على الحكاية . وبالكسر والتنوين على الاعراب* وقد يُستعَمل ذلك في الجُمَل كقولهم لا الهَ الا الله كنزٌ من كنوز الجنَّة . وزعموا مطيَّة الكذب . وعلى ذلك تقع جميع هذه المذكورات ونظائرها في جميع المواقع التركيبيَّة كما رايت ويكون المعنى ان هذه الكلمة كذا وهذه الجملة كذا ونحو ذلك مما يقتضيهِ المقام

فصلٌ

في اسم الاشارة

بذا لَهُ وتا لَها قربًا أَشِرْ وذَينِ تَينِ لمُثنًّى ما ذُكِرْ
وقيلَ ذِي ايضًا لهاذِهْ وذِهِ جائزَ إِشباعٍ كذا تِي تِهْ تِهِ
والجمعُ مطلقًا أُولاءَ وأُولَى والكلَّ ها التنبيهِ طوعًا دخلا

اي انهُ يُشار الى المفرد المذكَّر القريب بذا . والى انثاهُ بتا . والى مثنَّاهُ بذَينِ . والى

مثنّاها بتَين * ويُشار الى المؤنّثة ايضًا بذِي وذِه بسكون الهاء . وذِهِ بكسرها اختلاسًا واشباعًا . وكذلك تِي وتهْ وتِهِ جاريات على هذا الاسلوب في السكون والحركة * ويُشار الى الجمع مذكّرًا ومؤنّثًا بأُولاء ممدودةً . وهي لغة اهل الحجاز . ومقصورةً وهي لغة اهل نجد . والاولى افصح واشهر * وتدخل ها التنبيه على هذه الاسماء جوازًا وهو الاكثر في استعمالها . فيقال هذا وهاتا . وهذان وهاتان . وهلمّ جرًّا

والكافَ في التوسُّطِ الحِقْ ذا وتا ذي تي وما لغيرِ مُفردٍ اتى
واللامَ بُعدًا قبلها زِدْ مُفرَدا والجمعَ مقصورًا ونونٌ شُدِّدا
وما لتنبيهٍ معَ اللامِ امتنع ودونها نزرًا مع الكافِ يقع

اي ان الكاف تلحق الاسماء المذكورة عند الاشارة الى المفرد المتوسّط بين القريب والبعيد . فيُقال ذاك وتاك وذِيك وتيك . وتلحق ما لغير المفرد وهو المثنّى والجمع . فيقال ذانِك وتانِك وأُولئك وأُولاك . ولا تلحق ذِه وتِه واختيهما فلا يُشار بهنّ الى المتوسّط * وتدخل اللام قبل هذه الكاف عند الاشارة الى البعيد . وذلك في صيغة المفرد والجمع المقصور . فيُقال ذلك وتالِك وتِلْك وأُولالِك . ويمتنع دخول حرف التنبيه معها لانهُ يشعر بالقرب وهي تشعر بالبعد فيتعارضان . بخلاف الكاف وحدها فانهُ لا يمتنع الجمع بينهما لان فيها طرَفًا من القرب لدلالتها على التوسُّط . ومن ذلك قولهُ

رايت بني غبراءَ لا ينكرونني ولا اهل هذاك الطراف الممدَّدِ

غير ان ذلك قليلٌ الا في هاتيك فانهُ غالبٌ فيها حتى قال بعضهم انها لا تُستعمَل الأ بهِ * واما صيغة الجمع الممدودة والمثنّى فلا تدخل اللام فيها حذرًا من ثقل اللفظ فيكتفون بأُولالِك للجمع . ويشدّدون النون للمثنّى دلالةً على البعد . وعليهِ قُرِئَ فذانِّكَ برهانان من ربك . وقيل ان النون المُدغَم فيها بدلٌ من اللام واليهِ ذهب المبرّد * وخصّ التشديد قومٌ مع الالف كما رايت . والاكثرون على اطلاقهِ * وقد تُشَدَّد النون بدون الكاف تعويضًا عن الالف المحذوفة من ذا وتا في صيغة التثنية . وهي لغة تميم وقيس . وعليها قُرِئَ انَّ هذانِّ لساحران . واحدى ابنتَيَّ هاتَيْنِ * وبنو تميم لا يُلحِقون اللام مطلقًا فيشيرون الى البعيد بما لحقتهُ الكاف فقط . وهو مخالفٌ لاستعمال الجمهور * واعلم ان صيغة التثنية من اسماء الاشارة تختصُّ بذا وتا لانهما الاصل فيها . واولئك تُستعمَل غالبًا لمن يعقل . ويقلُّ استعمالها لغيرهِ كقول الشاعر

ذُمَّ المنازل بعد منزلة اللِوَى والعيش بعد أُولئك الايامِ

وحكى ابو عليّ الشلوبين وابن قاسم وغيرهما في هذه الاسماء لغاتٍ شتّى اضربنا عن ذكرها لغرابتها وندورها * واختلفت النحاة في مراتب المشار اليهِ. فمنهم من جعلها ثلاثاً كما رايت، ومنهم من اقتصر على القريب والبعيد. والاول هو مذهب الجمهور

وكالمُثنّى مثلهُ معَ البِنا غيِّرْ كما تجعلُ اياي انا
وقيلَ مُعرَبٌ لِحقِّ التَثْنِيَه وأُنكِرَتْ للنكرَةِ المُقتَضِيَه

اي ان ما كان من هذه الاسماء مثل المثنَّى في الصيغة يُغيَّر كما يُغيَّر المثنى بحسب احكام الاعراب. فيكون بالالف رفعاً. وبالياء نصباً وجرًّا. ولكن هذا التغيير يجري فيهِ مع كونهِ مبنيًّا لا معربًا. فيكون كتغيير الضمائر المنفصلة التي تتغيَّر صورتها بحسب مواقعها من الاعراب. فيصير انا ايَّاي وانت ايَّاك وهلمَّ جرًّا * وذهب قومٌ الى انهُ معربٌ قضاءً لحق التثنية لانها من خصائص الاسماء فلا يتأَتَّى البناءُ معها. وانكر الجمهور تثنيتهُ لان التثنية تقتضي كونهُ قد صار نكرةً كما في غيرهِ من المعارف التي تُثنَّى. وهو لم ينفكَّ عن التعريف في هذه الحالة فلا تثنية فيهِ. ولكنهُ صيغةٌ مُرتجَلَة جاءَت على صورة المثنَّى فاجروهُ مجراهُ على غير قصد الاعراب

وللمكانِ مثلَ ذا جاءَت هُنا طبقاً وثَمَّ للبعيدِ عيِّنا
وأَشدُد معَ القربِ هُنا وافتحَ زِد والكسرَ مع تجريدها للمُبتَعِد

اي ان هُنا تُستعمَل للاشارة الى المكان مثل استعمال ذا مطابقةً لها في ما مرَّ من الاحكام. فيُقال هُنا وهَهُنا عند الاشارة الى المكان القريب. وهُناك وهُنالك عند الاشارة الى المتوسط والبعيد. وقد يُقال هَهُناك ايضاً * وثَمَّ بفتح الثاء والميم المشددة يُشار بها الى المكان البعيد فقط * وتُشدَّد نون هُنا باقيةً على رتبتها مضمومة الهاء. وتُفتَح الهاء او تُكسَر مع التشديد مشارًا بها الى البعيد مجرَّدةً عن الكاف واللام. وقد تُضمُّ ايضاً. وعلى ذلك قول الشاعر

هَنّا وهِنّا ومن هُنّا لهنَّ بها ذاتَ الشمائل والأَيمان هينومُ

فانهُ رُوِي بفتح الثلاث. وفتح الاولى وكسر الثانية وضم الثالثة * وكل هذه الاسماء تلزم الظرفية او شبهها وهو الجرُّ بالحرف. فيُقال نزلنا هنا. وارتحلنا من هناك الى هنالك. ولا يُقال هنا حَسَنٌ

فصل
في الاسم الموصول

وَيُوصَلُ الذي التي مَنْ ما وأَيْ وأَلْ وذا كذاكَ ذو في آلِ طَيْ

اي ان هذه المذكورات تُستعمَل موصولةً بما يتمُّ معناها بهِ كما سياتي. وهي الذي للمفرد المذكَّر. والتي لمؤنَّثهِ. وما يليهما للجميع. وهي شائعةٌ في لغة جمهور العرب الا ذو فانها مختصَّةٌ بلغة بني طيّ* وكلها اسماءٌ بالاتفاق الا أَلْ فقد اختُلِف في اسميَّتهـا. فذهب الجمهور الى انها اسمٌ موصولٌ بدليل عود الضمير اليها نحو قد افلح المتَّقي ربَّهُ. وذهب الاخفش الى انها حرف تعريفٍ. وجعل الضمير لموصوفٍ محذوفٍ اي الرجل المتَّقي ربَّهُ. وذهب المازنيُّ الى انهـا حرفٌ موصولٌ. واستدلَّ على حرفيتها بان العامل يتخطَّاها الى ما بعدها فيجري الاعراب عليهِ ولا يكون لهـا محلٌّ منهُ* وردَّ الاخفشُ بانها لو كانت حرف تعريفٍ لامتنع دخولها على الفعل لانهُ لا يُعرَّف. ولم تعمل الصفة معها لانها تبعدها عن شَبَه الفعل* وردَّ المازنيُّ بانها لو كانت موصولاً حرفيًّا لوجب تأْويلها مع صلتها بمصدرٍ كسائر الموصولات الحرفيَّة. وانما جرى الاعراب على ما بعدها لانها لما كانت على صورة الحرف استُهجِن تعليق الاعراب عليها فنُقِل الى ما بعدها على سبيل العارية* قال الشيخ الرضيُّ وهذا الخلاف اذا لم تكن اللام للعهد. فان كانت لهُ نحو جاءَني ضاربٌ فاكرمت الضارب فلا كلام في حرفيَّتها

وكاللذَينِ والذِينَ والأُلَى بعدَ التي اللتانِ واللاتي تلا
كذا اللواتي جاءَ واللاءِي استَزِد وكالأُلَى اللاءِي لكلٍّ قد تَرِد

اي كما ان اللذَين والذين والأُلَى تتفرَّع من الذي تثنيةً وجمعًا تتفرَّع من التي اللتان واللاتي واللواتي واللاءِي. غير ان الأُلَى قد تُستعمَل لجماعة الاناث كقول الشاعر

محَا حبَّها حبُّ الأُلَى كُنَّ قبلهـا وحلَّت مكانًا لم يكن حُلَّ من قبلُ

وكذلك اللاءِي قد تُستَعمل لجماعة الذكور كقول الاخر

هم اللاءِي أُصِيبوا يوم فلجٍ بداهيةٍ تميد لها الجبالُ

وقد يستعملون اللاءِين بمعنى الذين كقول الاخر

وانَّا من اللاءِين ان قَدِروا عفَوا وان اتربوا جادوا وان تَرِبوا عفُّوا

وربَّما مُدَّت الأُلَى كقولهِ

أَبى الله للشمّ الأُلاءِ كانهم سيوفٌ اجاد القَين يومًا صقالها

وقد يُقَالُ في اللاءِي اللا مقصورةً كقولهِ

وكانت من اللا لا يغيّرُها ابنُها اذا ما الغلام الاحمق الأمَّ غيّرا

وقد يُقَال فيها اللِوَى كقول الراجز

جَمَعتُها من أينُقٍ عِكارِ من اللِوَى شُدّدِنَ با لصِرارِ

وكل ذلك من نوادر اللغة وشواردها

والياءَ من أعجازها قد تُقطَعُ في الجمعِ غالبًا وأَل قد تُنزَعُ

اي ان الياءَ قد تحذَف من آخر ما خُتِم بها من هذه الاسماءِ. وهو المفرد مذكّرًا ومؤنّثًا وجمع الاناث. غير ان ذلك يقع في الجمع غالبًا كقول الشاعر

وعند الذي واللاتِ عُدْنَك إِحنةٌ عليك فلا يغرُرْك كيدُ العوائدِ

وقول الاخر

فما آباؤُنا بأَمَنَّ منهُ علينا اللاءَ قد مهدوا الحجورا

وعليهِ قراءَة بعضهم واللاءِ يَئِسْنَ من المحيض * ويقلُّ في المفرد كقول الشاعر

لا تعذل ٱلّذِ لا ينفكُّ مكتسبًا جهلاً وان كان لا يُبقي ولا يَذَرُ

وقول الاخر

شُغِفَتْ بك ٱلّتِ تيَّمَتْكَ فمثلُ ما بك ما بها من لوعةٍ وغرامِ

وقد يُسكَّن آخرهُ كقول الراجز

فكنت والامر الذي قد كِيدا كالّذْ تزبّى زُبيةً فٱصطِيدا

وقول الاخر

ارضنا ٱلّتْ أوَت ذوي الفقر والذلِّ فاضحوا ذوي غنًى واعتزازِ

وقد تُنزَع الالف واللام من الاسماءِ المصدَّرة بهما. وعليهِ قراءَة بعض العرب صراطَ لَذِينَ انعمتَ عليهم. وقول بعضهم

لَأَنتم ألَى جئتم مع البقل والدَبَا فطارَ وهذا شخصكم غير طائرِ

اي الذين والأُلَى * وكل ذلك لغاتٌ شائعةٌ عندهم في الكلام خلافًا لمن خصَّهُ بالشعر

وما لِما ثُنّي كذَينِ بالألف والياءَ والذين ليس تختلف

وسُمِعَت بالواوِ وَهيَ مَن عَلِم تخصُّ اذ جاءَت لجمعٍ قد سَلِم

اي ان ما وُضِع للمثنّى من هذه الاسماءِ وهو اللذان واللتان كما وُضِع لهُ من اسماءِ الاشارة في استعمالهِ بالالف رفعًا وبالياءَ نصبًا وجرًّا. وفيهِ ما هناك من الخلاف بين البناءِ

والاعراب كما مرّ * واما الذين فالجمهور على استعمالها بالياء لازمةً لها مطلقًا. وسُمِعَت بالواو رفعًا في لغة بني عُقَيل وقيل في لغة الهُذَليّين كقول الشاعر

نحن اللّذونَ صبّحوا الصباحا يومَ النخيلِ غارةً مِلحاحا

وحينئذٍ تُكتَب بلامين كما رايت لانها قد جرت على اصل الجمع لفظًا فتجري على اصل الرسم خطًّا بخلاف اللازمة للياء * وبهذا الاعتبار يُكتَب اللذان واللتان بلامين ايضًا لانهما قد جريا على اصل استعمال المثنّى * واجرى بعض بني هُذَيل اللاءِين مجرى الذين في هذا الاستعمال. وعليهِ قول بعضهم هم اللاؤُونَ فكّوا الغلَّ عني * وفي كلتيهما على هذه اللغة ما في اللذَينِ من الخلاف بين البناء والاعراب. والبناء هو المختار فيهما كما فيهِ * وكلتاهما تختصّان بمن يعقل لانهما على صورة جمع المذكر السالم الذي يختصُّ بالعقلاء * واعلم ان بعض العرب يشدّدون نون اللذَينِ واللتَينِ تعويضًا عن ياء الذي والتي المحذوفة قبل علامة التثنية. وهي لغة تميم وقيس. غير ان ذلك بعد الالف متّفَق على جوازهِ بين البصريين والكوفيين لانها اخفُّ من الياء. وعليهِ قُرِئَ واللذانِّ ياتيانها منكم. واجازهُ الكوفيون بعد الياء ايضًا. وعليهِ قُرِئَ ربّنا أَرِنا اللذَينِّ اضلّانا * وبنو الحرث وبعض ربيعة يحذفونها لطول الموصول بالصلة.

وعليهِ قول الشاعر

أَبَنِي كُلَيبٍ إنَّ عَمَّيَّ اللذا قتلا الملوك وفكّكا الاغلالا

وقول الآخر

هما اللّتَا لو وَلَدَتْ تميمُ لَقِيلَ فخرٌ لهُمُ صميمُ

وبعضهم يحذفون نون الذين ايضًا. وعليهِ قول الشاعر

وان الذي حانت بفلجٍ دماؤُهم هم القوم كلُّ القوم يا امَّ خالدِ

والاكثرون يخصُّون كل هذا الحذف بالشعر. وهو الاولى

ومَن لمن يعقلُ تأْتي عكسَ ما وربَّما عند اختلاطٍ عُمِّما

واشتركَت كلتاهما إجماعا وأَلْ وذا فلفظُهُنَّ شاعا

اي ان مَن تختصُّ بمن يعقل عكس ما فانها تختصُّ بما لا يعقل. فيقال رايت من حدَّثك وسمعت ما يقول * وقد تُستعمَل مَن لغير العاقل تشبيهًا لهُ بهِ كما في قول الشاعر

أَسِربَ القطَا هل مَن يعير جناحهُ لعَلّي الى مَن قد هويت اطيرُ

او لاختلاطهِ بالعقلاء نحو يسجد لهُ من في السموات ومن في الارض * وتُستعمَل ما

للعاقل المختلط بغيرهِ نحو يسبّح لله ما في السموات وما في الارض . ولصفة العاقل المبهمة نحو اني نذرت ما في بطني محرَّرًا . فتعمُّ كل واحدةٍ منهما العاقل وغيرهُ كما رايت غير ان ذلك نادرٌ في الاستعمال * وما وأَل وذا يشتركْنَ بالاجماع بين المفرد وغيرهِ مذكَّرًا ومؤَنَّثًا . بخلاف بعض الموصولات المختلَف في اشتراكها كما سيأْتي ان شاءَ الله

وأَيٌّ تُبنَى اذ أُضِيفَت وسَقَط مُضمَرُ صدرِ الوصلِ عن فردٍ فقَط
ودُونَ هذا أُعرِبت وأَطلَقا بعضٌ وبالتصريفِ بعضٌ نَطَقا

اي ان ايّ تُبنَى كسائر الاسماَء الموصولة متى أُضِيفت وحُذِف الضمير الواقع صدر صلتها . وذلك انما يكون في ما أُخبِر فيهِ عن الضمير المذكور بمفردٍ نحو يسرُّني أَيُّهم قادمٌ . اي أَيُّهم هو قادمٌ . لان المفرد لا يصلح ان يكون صلةً فيُنزَّل الضمير المضافة اليهِ منزلة الضمير المحذوف لتصحيح الصلة وحينئذٍ تكون كالمنقطعة عن الاضافة لفظًا ونيةً . أَمَّا لفظًا فلتنزيل الضمير المضافة اليهِ منزلة الضمير المحذوف . وأَمَّا نيةً فلأَنَّ المضاف اليهِ لا يُنوَى الا عند فقدهِ من اللفظ وهذا موجودٌ * وبهذا الاعتبار تشبه الغايات التي ستُذكَر في انها قد حُذِف عنها ما تفتقر اليهِ لبيان معناها فتُبنَى مثلها على الضمّ . وعلى ذلك قول الشاعر

اذا ما لقيت بني مالكٍ فسلِّم على أَيُّهُم افضلُ

وتُعرَب في غير ذلك بالاجمال نحو يسرُّني أَيُّهم هو قادمٌ . وأَيُّهم يقدم او في الدار . وأَيٌّ هو قادمٌ . وأَيٌّ قادمٌ . لقيام موجب الاعراب فيها وهو لزوم الاضافة الى المفرد لفظًا او معنًى كما رايت . وانتفاءِ موجب البناءِ المذكور آنفًا * واعربها الخليل ويونس ومن وافقهما مطلقًا لعدم الاعتداد بالتوجيه المذكور * والاكثر في استعمالها الافراد والتذكير مع الجميع . وقومٌ يصرّفونها معربةً كسائر الاسماءِ المنصرفة . والاكثرون من هولاءِ يقتصرون على تانيثها . ومنهُ قول الشاعر

اذا اشتبه الرشد في الحادثا تِ فارضَ بأَيَّتِها قد قُدِر

واعلم ان أَيّ لا يكون عاملها الا مستقبلًا مقدَّمًا عليها كما رايت . أَمَّا استقبالهُ فلأَنها موضوعةٌ للعموم والابهام فيناسبها المستقبل دون الماضي اذ لا ابهام فيهِ فيقع التنافي بينهما . وأَمَّا تقديمهُ فللفرق بينها وبين الشرطية والاستفهامية لان عاملها لا يكون الا متأَخرًا * وقد سُئِل الكسائيُّ عن ذلك فقال أَيٌّ كذا خُلِقت . لان العلة لم تخطر لهُ . واجاب عنهُ ابن السرَّاج وقيل ابن الباذش بما ذُكِر

وأَلْ معَ الوصفِ الذي يُستخدَمُ لصحَّةِ الوصلِ كما ستَعلمُ
وذا تلي ٱستفهامَ ما او مَن ولم تُشِرْ ولم تكُنْ بتركيبٍ تُضم

اي ان أَل تكون اسمًا موصولًا اذا دخلت على الوصف الذي يُستخدَم مكان الجملة الموصول بها نحو الضارب والمضروب كما سيجيُّ. وإلا فهي حرف تعريفٍ بالاجماع * واما ذا فحكمها ان تقع بعد ما او مَن الاستفهاميتين غير مُشارٍ بها ولا مركبةٍ مع احداهما. فيُقَال ماذا فعلتَ ومَن ذا رايتَ. اي ما الذي فعلتهُ ومَنِ الذي رايتهُ. وعلى ذلك قول الشاعر

ماذا نظنٌّ بسُلَمى ان المَّ بها مُرجَّل الشَعر صافي اللون مزَّاحُ

وقول الاخر

مَن ذا يدلُّ على الطريق الى الكرى فعسى خيال احبَّتي يلقاني

فان أُريد بها الاشارة نحو ما ذا الكتاب ومن ذا الرجل خرجت عن هذا الباب. وان جعلت مركَّبةً مع ما قبلها كانت لغوًا لا يُعتَدُّ بها لان المجموع يكون قد جُعِل اسمًا واحدًا يُرَاد بهِ مجرَّد الاستفهام وهي جزءٌ منهُ. وعلى ذلك قول الشاعر

يا خُزْرَ تَغلِبَ ماذا بالُ نسوَتِكُم لا يستفِقْنَ الى الزيدين تحنانا

اي ما بال نسوتكم. فتكون ماذا برُمتَّها اسم استفهامٍ. وبهذا الاعتبار تثبت أَلِف ما في نحو لماذا اتيت لانها قد وقعت وسطًا * ونُقِل عن سيبويه ان المجموع قد يكون اسمًا موصولًا تمسُّكًا بقول الشاعر

دَعي ماذا علمتُ سأَتَّقيهِ ولكن بالمغيَّب نبِّئيني

اي دَعي الذي علمتهُ. وخرَّجهُ بعضهم على ان ما موصولة وذا زائدة * ولم يشترط الكوفيون تقدم الاستفهام على ذا تمسُّكًا بقول الاخر

عَدَسْ ما لعبَّادٍ عليكِ امارةٌ نجوتِ وهذا تحملينَ طليقُ

اي والذي تحملينهُ. وانكر البصريون ذلك وخرَّجوا البيت على ان هذا اسم اشارة بدليل تقدُّم ها التنبيه عليهِ. والجملة بعدهُ حالٌ منهُ * واختُلِف في نحو مَن ذا الذي يقرض الله قرضًا حسنًا. فذهب الاكثرون الى تعيُّن الالغاء. واجاز بعضهم الموصولية على ان الموصول الثاني تاكيدٌ للاول. او خبرٌ لمحذوفٍ اي من ذا هو الذي. والاول هو المختار * واعلم ان الضابط في جعل ذا اشاريَّةً او موصولةً هو ان ما بعدها ان كان اسمًا نحو ماذا الكتاب فهي اشاريةٌ لانهُ لا يصلح للصلة. وان كان فعلًا نحو ماذا

صنعت فهي موصولةٌ لانهُ لا يصلح للاشارة * وآية الخلاف بين جعلها موصولةً او ملغاةً تظهر في البدل والجواب. فيُقال على جعلها موصولةً ماذا صنعتَ اخيرٌ ام شرٌّ. واذا قيل من ذا ضربتَ يُقال زيدٌ. بالرفع فيهما على ابدال الاول من ما وهي في محل الرفع بالخبريَّة عن الموصول على الاصحّ. والاخبار بالثاني عن مبتدإٍ مضمرٍ اي هُوَ زيدٌ. والعائد محذوفٌ في الصورتين. اي ما الذي صنعتهُ. ومن الذي ضربتهُ. وعلى ذلك قول الشاعر

أَلَا تسأَلان المرءَ ماذا يُحاوِلُ انحبٌ فيُقضَى ام ضلالٌ وباطلُ

ويُقال على جعلها ملغاةً ماذا صنعت اخيرًا ام شرًّا. واذا قيل من ذا ضربت يُقال زيدًا. بالنصب فيهما على ابدال الاول من مجموع ماذا. وهي في محلّ النصب بالمفعوليَّة. وتقدير الفعل في الثاني اي ضربت زيدًا. فتأَمَّل

وبعضُهُم أَعرَبَ ذُو بالأَحرُفِ والبعضُ فيها قالَ بالتصرُّفِ

اي ان بعض بني طيّ يعربون ذو غير متصرفةٍ اعرابَ ذي التي بمعنى صاحب تشبيهًا لها بها. وعليهِ يُروَى قول الشاعر

وأَمَّا كرامٌ موسرونَ لقيتهم فحسبيَ من ذي عندهم ما كفانيا

وقيل ان اعرابها عندهم مختصٌّ بالجرّ لانهُ هو المسموع * وبعضهم يصرّفونها فيقولون جاءَني ذو قام. وذاتُ قامت. وذوا قاما. وذاتا قامتا. وذوو قاموا. وذواتُ قُمْنَ. وعليهِ قول بعضهم بالفضل ذو فضَّلكم الله بهِ والكرامة ذاتُ اكرمكم الله بها. وقول شاعرهم

جَمَعتُها من أَينُقٍ سوابقِ ذواتُ ينهضنَ بغير سائقِ

وعلى هذه اللغة منهم من يلزم ذو الواو. ويبني ذات وذوات على الضم. والمثنَّى على الالف وجمع الذكور على الواو في حالة الرفع. وكليهما على الياءَ في حالة النصب والجرّ. ومنهم من يعرب الجميع اعراب ذي الصاحبيَّة وتصاريفها. وكل ذلك على خلاف وضعها لانها في الاصل مبنيَّةٌ غير متصرفةٍ فتكون بلفظٍ واحدٍ مع الجميع. ومن ذلك قول الشاعر

فانَّ الماَء ماءُ ابي وجدي وبئري ذو حفرت وذو طويتُ

اي التي حفرتها والتي طويتها * وهي مختصةٌ ببني طيّ كما مرَّ. ولذلك يقال لها ذو الطائيَّة

والكلُّ من ذلكَ يقتضي صِلَه معهودةً مع عائدٍ يصلحُ لَه

فاستوصلوا ما أَخبَرَت من الجُمَل والظرفَ والمجرورَ في ما دونَ أَل

اي ان كل واحدٍ من هذه الاسمآء يقتضي ان يوصل بصلةٍ ليتمَّ معناهُ بها. وحكم الصلة ان تكون معهودةً عند المخاطب ليتبيّن بها الموصول. وان تكون مشتملةً على ضميرٍ يعود اليهِ مطابقًا لهُ لترتبط بهِ * ولما كانت الصلة حكمًا على الموصول بامرٍ معهودٍ اتخَّذوها من الجُمَل الخبرية لانها هي التي تصلح لذلك دون غيرها. ومن الظرف والمجرور لانهما يشبهان الجملة كما ستعرف. وذلك في ما سوى أَل من الموصولات. لان صلتها مفردةٌ كما علمت * فيُقَال جاءَ الذي غلامهُ منطلقٌ او انطلق غلامهُ. والتي عند الامير او في دارهِ ونحو ذلك * ويُشتَرط في الظرف والمجرور ان يكونا تامّين كما رايت. فلا يقال جاءَ الذي امس ورايت التي عنك. لان المراد بالصلة تكميل الموصول والناقص في نفسهِ لا يكمّل غيرهُ * ولا يُقَال جاءَ الذي ليتهُ كريمٌ. لان الانشاءَ لا يكون معهودًا ولا يُحكَم بهِ فلا يصلح للصلة * وقد اتفق القوم على امتناع الوصل بالجملة التعجبية فلا يُقَال جاءَ الذي ما احسنهُ. واختلفوا في علّتِهِ لاختلافهم في حقيقتها. فمنهم من نظر الى كونها خبرًا في الاصل فجعلها خبرية. ولكن منع وقوعها صلةً لما فيها من الابهام المنافي لما يُقصَد بالصلة من بيان الموصول. وهو المتعارف * ومنهم من نظر الى كونها قد نُقِلَت الى الانشاءَ فجعلها انشائيةً ومنع وقوعها صلةً لانها غير محصّلةٍ في الواقع فلا تصلح للصلة. وهو المختار عند المحققين * واعلم ان الصلة مع الموصول ككلمةٍ واحدة فيستحق كلٌّ منهما مع الاخر ما يستحق جزءُ الكلمة مع صاحبهِ. وبناءَ على ذلك لا تتقدم عليهِ كما لا يتقدم الجزءُ الثاني من الكلمة على الجزء الاول. ولا يُتبَع ولا يُخبَر عنهُ ولا يُستثنى منهُ قبل تمامها. ولا يُفصَل بينهما باجنبيٍّ. فلا يقال رايت الضاربين كلّهم زيدًا. ولا الذي زيدٌ اكرمني. ولا جاءَ الذين الا زيدًا اعرفهم. ولا يقال هذا الذي يا رجل احبهُ الا في الضرورة كقولهِ

تَعَشَّ فان عاهدتني لا تخونني نَكُنْ مثل من يا ذئبُ يصطحبانِ

وقد يُفصَل بينهما بالقَسَم كقول الشاعر

ذاك الذي وابيك يعرف مالكًا والحقُّ يدفعُ ترَّهاتِ الباطلِ

وقد يُفصَل بغيرهِ كقول الاخر

ماذا ولا عتبَ في المقدور رُمتَ أَمَا يحُظِيك بالنجح ام شرٌّ وتضليلُ

وقد تكون الصلة غير معهودةٍ. وذلك اذا تضمَّن الموصول معنى الشرط لانهُ يستلزم

الابهام نحو الذي ياتيني فلهُ درهمٌ * والضمير العائد الى الموصول قد يخلفهُ الاسم الظاهر كقول الشاعر

سُعادَ التي اضناك حبُّ سُعادا واعراضها عنك استمرَّ وزادا

اي سُعاد التي اضناك حبُّها * وقد تخلو الصلة منهُ . وذلك اذا تضمَّنهُ معطوفٌ مسبَّبٌ عنها نحو هذا الذي يطير الذُّبابُ فيغضب . فان جملة يطير الذباب هي الصلة . وقد خلَت من الضمير اكتفاءً بتضمُّن المعطوف اياهُ لما بينهما من الارتباط كما ترى

والعائدُ الغيبَ اقتضى كيفَ اتَّفق ونَدَرَ الحاضرُ مع مِثلٍ سَبَق

اي ان الضمير العائد الى الموصول يقتضي ان يكون ضمير غيبةٍ على كل حالٍ ليطابقهُ لانهُ اسمٌ ظاهرٌ والظواهر كلها غيبٌ . فيُقال يا ايها الذين آمنوا كما يُقال جاءَ الذين آمنوا * وقد يُعدَل عنهُ الى الحاضر اذا كان الموصول خبرًا عن ضميرٍ قبلهُ لمتكلمٍ او مخاطبٍ حملاً على المعنى . نحو انا الذي اعطيتك الدينار . وانت الذي ركبت الفرس . وعليهِ قول الشاعر

وانا الذي قتَلتُ بكرًا بالقنا وتركت تغلِبَ غيرَ ذات سنامِ

وقول الاخر

وانتِ التي اخلفتِني ما وعدتِني واشمتِّ بي من كان فيكِ يلومُ

ورُبَّما ارتُكِب العدول عنهُ في غير ذلك كقول الاخر

لاجلكِ يا التي تيَّمتِ قلبي وانتِ بخيلةٌ بالوصلِ عنّي

وكل ذلك نافرٌ في القياس ونادرٌ في الاستعمال * واعلم ان عائد الموصول المشترك يُختار فيهِ مراعاة اللفظ فيكون مفردًا مذكرًا مع الجميع ما لم يعضد المعنى عاضدٌ فتُختار مراعاتهُ . نحو رايت من النساءِ من لا تعجبني . وزرت من الاقوام من يكرمون الضيف * او يقع التباسٌ بمراعاة اللفظ فتجب مراعاة المعنى . نحو أكرِم من زارك لا من زارتك * فتأمَّل

وحذفُ ذي النصبِ ولو معنًى يقع والصدرِ عن فردٍ مع الطولِ ارتفع

اي انهُ يجوز حذف العائد المنصوب ولو في المعنى . وذلك يشمل المفعول بهِ نحو لا اعبد ما تعبدون . اي ما تعبدونهُ . والمضاف اليهِ اضافةً لفظية نحو فاقضِ ما انت قاضٍ . اي ما انت قاضيهِ . والمجرور بالحرف الواقعَ في موضع النصب نحو ويشرب مما تشربون . اي مما تشربون منهُ . ويُشترَط فيهِ ان يكون قد جُرَّ بما جُرَّ بهِ الموصول كما رايت . وشذَّ قول الشاعر

ومن حسدٍ يجور عليَّ قومي وايُّ الدهر ذو لم يحسدوني

اي الذي لم يحسدوني فيهِ * وكذلك يجوز حذف العائد المرفوع الواقع في اول الصلة مبتدأً مخبرًا عنهُ بمفردٍ. وذلك بشرط طول الصلة فتُخفَّف بحذفهِ كقولهم ما انا بالذي قائلٌ لك سوءًا. اي بالذي هو قائلٌ * فلا يُحذَف في نحو الذي هو يعطي الالوف. ولا في نحو الذي هو أَمامَ الجيش. لان الضمير فيهما يفيد التخصيص ولا دليل على حذفهِ لان ما بعدهُ يصلح ان يكون صلةً بخلاف المفرد كما مرَّ فيفوت المقصود * فان كان ما بعدهُ مفردًا ولم تكن الصلة طويلةً نحو الذي هو فاضلٌ امتنع الحذف لعدم الحاجة الى التخفيف. وشذَّ قول الشاعر

مَن يُعنَ بالحمد لم ينطق بما سَفَهٌ ولم يَحِدْ عن سبيل المجد والكرمِ

اي بما هو سَفَهٌ * وانما جاز ذلك مع ايّ لقيام الضمير المضافة اليهِ مقام الصدر المحذوف كما مرَّ. وقيل لانها ملازمةٌ للاضافة فيغني طولها عن طول الصلة * واعلم انهُ لا يجوز حذف العائد المنصوب في نحو الذي اياهُ ضربت او انهُ فاضلٌ. ولا في نحو جاءَ الضاربُهُ زيدٌ. لما هناك من الاخلال المانع من الحذف. اما في الاول فلأَنَّ الحذف يوهم ان الاصل ضربتهُ فيفوت الحصر المقصود من تقديمهِ لان المعنى ما ضربت الا اياهُ. واما في الثاني فلعدم استقلال انَّ بدون اسمها. واما في الثالث فلأَنَّ اسميَّة أَل خفيَّةٌ فيخفى عود الضمير المحذوف اليها. وندر حذفهُ معها كقولهِ

ما المستفزُّ الهوى محمودَ عاقبةٍ ولو أُتيحَ لهُ صفوٌ بلا كَدَرِ

اي ما المستفزُّهُ الهوى * وقد تُحذَف صلة غيرها والعائد جميعًا لقصد التهويل كقول الاخر

نحن الأُلَى فاجمع جمو عكَ ثم وجّههم الينا

او التعظيم كقولهم بعد اللَّتيَّا والَّتي. فان الصلة قد حُذِفَت فيهما اشعارًا بان مضمونها قد بلغ من الشدَّة مبلغًا لا تحيط العبارة بوصفهِ

ووَصْلُ أَلْ وصفٌ بفعلٍ أُوِّلا اذ كانَ بالجملةِ معنىً عُدِلا

وشَذَّ بالفعلِ الذي كالوصفِ وجملةٍ إِسميَّةٍ وظرفِ

اي ان أَل الموصولة تكون صلتها ما يُأَوَّل بالفعل من الصفات وهو اسم الفاعل واسم المفعول. وذلك لانها جاءَت على صورة أَل التعريف المختصَّة بالاسماءِ فكرهوا ان يدخلوها على الافعال صريحًا. فادخلوها على ما يُأَوَّل بها من الاسماءِ كالضارب

والمضروب لانهما يعادلان الجملة الفعلية في المعنى. حتى ادَّعى الزمخشريُّ وابو البقاء وغيرهما انهما جملةٌ لاشتمالها على المسند والمسند اليهِ. وجعلهما الشيخ خالد في التصريح شبه جملةٍ. وكلاهما مردودٌ عنهُ الجمهور لما ستعرف في باب الجُمَل * واختُلِف في الصفة المشبَّهة كالحَسَن. فانكر قومٌ صحَّة الوصل بها لانها تدلُّ على الثبوت بخلاف الفعل فلا يصحُّ تأويلها بهِ. فتكون أَل الداخلة عليها حرف تعريفٍ لا موصولةً * وصحَّح آخرون الوصل بها لانها تعمل عمل الفعل في رفعها الظاهر مطلقًا. والاول هو المختار عند الاكثرين * واما افعل التفضيل فلا خلاف في كونهِ لا يصلح للصلة لانهُ يدلُّ على الثبوت ولا يطَّرد لهُ العمل المذكور كالصفة المشبَّهة. فتكون أَل الداخلة عليهِ حرف تعريفٍ بالاجماع * وقد سُمِع وصل أَل بالفعل الذي يُشبه الوصف وهو المضارع. ومنهُ قول الشاعر

ما انت بالحَكَمِ التُرضَى حكومتهُ ولا الاصيل ولا ذي الرأْي والجَدَلِ

اي الذي تُرضَى. وبالجملة الاسمية كقول الاخر

مِنَ القومِ الرسولُ اللهِ منهم لهم دانت رقاب بني مَعَدِّ

اي الذين رسول الله منهم. وبالظرف كقولهِ

مَن لا يزالُ شاكرًا على ٱلمَعَه فهو حرٍ بعيشةٍ ذاتِ سَعَه

اي على الذي مَعَهُ. وكل ذلك على سبيل الشذوذ او الضرورة فلا معوَّل عليهِ * واجاز الاول الكوفيون في الاختيار. وتبعهم ابن مالك. وهو مخالفٌ لمذهب الجمهور * واعلم ان امثلة المبالغة كالضرَّاب تجري مجرى اسم الفاعل في وقوعها صلةً لِأَل * ويُشترَط في الصفة الواقعة في هذا المقام ان تكون محضةً في الوصفيَّة كما رايت بخلاف الفارس ونحوهِ مما غلبت عليهِ الاسميَّة فانهُ لا يصلح للصلة لانهُ قد صار كالاسماء الجامدة * واذا دخلت أَل الموصولة على غير الصفة فالاكثر في لامها الاظهار مع الحروف الشمسيَّة كما في التُرضَى والرسول الله ونحوهما. بخلاف الداخلة على الصفة كالضارب فانهُ يجب في لامها الادغام كالحرفية لانها اشبه بها

واعلم بأَنَّ مَوقعَ الإعرابِ من حقِّ أَلْ نظيرَ باقي البابِ
لكنَّها قد مُزِجَت كالجزء مع وصفٍ فأُعطِي الوصفُ ما عنها امتنع

اي ان حقَّ أَل ان يُعلَّق الاعراب عليها كباقي الموصولات التي بعضها يُعرَب لفظاً وبعضها محلاً. ولكنها لما امتزجت بالصفة حتى صارت كالجزء منها سقط عنها حقُّ

الاعراب لانهُ لا يكون في وسط الكلمة. واستأثرت بهِ الصفة فكان الاعراب لها * وقيل ان الاعراب انتقل منها الى الصفة على طريق العارية كما مرَّ. وقيل على طريق القياس في الموصولات. لان الموصول مع الصلة كصدر المركَّب مع عجزهِ. وعمل العامل انما يظهر في عجز المركَّب فكان يقتضي ان يظهر في آخر كل صلةٍ. ولكن لما كانت صلة غيرها جملةً لم يمكن ظهورهُ فيها * وهو مردودٌ بظهور الاعراب في ايّ الموصولة وتثنية الذي والتي عند من قال باعرابهما فلا يُعوَّل عليهِ * واما الداخلة على غير الصفة فلاكلام في بقاءِ الاعراب لها محلاً لانهُ لم ينتقل الى غيرها

وليسَ من معرفةٍ بالذاتِ الاَّ لأَعلامٍ مشخَّصاتِ
والغيرُ عن قرينةٍ مُرافِقَه كالوصلِ اوكقصدِهِ مُفارِقَه

اي انهُ ليس من المعارف ما يتعرَّف بذاتهِ من دون قرينةٍ خارجيَّة غير الاعلام الشخصيَّة * واما غيرها من المعارف فانهُ يتعرَّف بقرينةٍ لفظيَّةٍ او معنويَّةٍ كما رايت. لان الضمير يتعرَّف بقرينة التكلم او الخطاب او الغيبة. واسم الاشارة بالحضور. والموصول بالصلة. ومصحوب أَل بها. والمضاف الى معرفةٍ بالاضافة. والمنادى بالقصد والاقبال عليهِ. غير ان من هذه القرائن ما هو ملازمٌ لصاحبهِ كالصلة. وما هو مفارقٌ كالقصد في النداءِ * واعلم اننا لم نذكر في هذا الباب المعرَّف بأَل والمضاف والمُنادَى لان لكل واحدٍ بابًا نذكر فيهِ جميع احكامهِ فيندرج ما نحن فيهِ هناك

فصل

في احكام العوامل والمعمولات

الاسمُ بالوضعِ جميعًا مُعرَبُ اذ كانَ في الحكمِ لهُ تقلُّبُ
وليسَ هذا في سواهُ فبُنِي فكلُّ ما ندَّ شريدُ الوَطَنِ

اي ان الاسم كلهُ معربٌ بحسب الوضع. لانهُ يكون تارةً محكومًا عليهِ وتارةً محكومًا بهِ فيكون مبتدأً وخبرًا وفاعلاً ومفعولاً وهلمَّ جرًّا. فيحتاج الاعراب لبيان هذه المعاني بخلاف الفعل والحرف فان لهما مواقع معيَّنة لا يتحوَّلان عنها فاستغنيا عن الاعراب * ولذلك يكون كل ما بُنِي من الاسم او أُعرِب من غيرهِ شاردًا عن وطنهِ المأْلوف

ومُقتضِي الإِعرابِ فيهِ العاملُ ان فاتَ لفظًا فهوَ معنًى حاصلُ

اي ان الذي يقتضي الاعراب في الاسم هو العامل. وهو ما بهِ يتقوَّم المعنى المقتضي للاعراب كالفاعلية والمفعولية وغيرهما * واذ كان لا اعراب بدونهِ لم يكن بدٌّ منهُ في

الكلام. فان لم يكن لفظاً كالفعل في نحو قام زيدٌ كان معنًى كالابتداء في نحو زيدٌ قائمٌ * وسيأتي استيفاء الكلام على كل ذلك

وعمدةُ الكلامِ ما بهِ انعقد وغيرهُ فضلةٌ لفظٍ يُعتقَد

اي ان العمدة من الاسماء في الكلام هي ما لا ينعقد الكلام بدونهِ كالفاعل في نحو قام زيدٌ. وغيرهُ بحُسَب فضلةً في اللفظ لانهُ زائدٌ عن القدَر المطلوب لانعقاد الكلام كالمفعول بهِ في نحو ضرب زيدٌ عمرًا وان لم يكن فضلةً في المعنى لاحتياج العبارة اليهِ في اتمام المراد منها

والعمدةَ ارفعْ ولفضلةٍ فُرِض نصبٌ وما بينهما فقد خُفِض

اي ان الرفع من احكام الاعراب يُجعَل للعمدة من الاسماء. وهي المبتدأ والخبر. والفاعل ونائبهُ. والشبيه بالفاعل وهو اسم الافعال الناقصة. والشبيه باسم ليس وهو اسم ما ولا ولاتَ. وذلك لان الرفع اقوى الحركات واشرفها فيناسب العمدة التي هي ركن الكلام * والنصب للفضلة. وهي المفعول باطرافهِ. والمستثنى والحال والتمييز. والشبيه بالمفعول بهِ وهو ما نُصِب على طريق التوسُّع كمنصوب الصفة المشبَّهة وغيرهِ مما سيجيء. وذلك لان النصب اخفُّ الحركات فيناسب الفضلة التي هي اكثر دورانًا في الكلام * واما الخفض فهو لما بين العمدة والفضلة وهو المضاف اليهِ. فانهُ تارةً يكمّل العمدة نحو جاء غلامُ زيدٍ. وتارةً يكمّل الفضلة نحو رايت غلامَ زيدٍ. ويقع تارةً في موضع العمدة نحو سرَّني قدومُ زيدٍ. وتارةً في موضع الفضلة نحو هذا ضاربُ زيدٍ * وبهذا الاعتبار يكون متوسطاً بين المرتبتين فيناسبهُ الخفض المتوسط بين الثقل والخفَّة * وقد أُلحِق من العُمَد بالفضلات المنصوب في باب النواسخ. وبالمضاف اليهِ المجرور بالحرف. لان حرف الجر يضيف معاني الافعال الى الاسماء فيُدخِلون المجرور بهِ تحت المضاف اليهِ

والعاملُ اللفظيُّ بالإصالهْ للفعلِ والحرفُ لهُ كالآلهْ

والاسمُ في ذاكَ دخيلٌ يحملُ معنى سواهُ غالبًا فيعَمَلُ

اي ان العامل اللفظيَّ بطريق الاصالة في العمل هو الفعل. والحرفُ محمولٌ عليهِ لانهُ ينوب عنهُ كما مرَّ. وهو نظير آلةٍ لهُ يوصّل بها معناهُ الى معمولهِ * واما الاسم فهو دخيلٌ في هذا المقام لانهُ موضوعٌ للعمولية التي يقتضيها الاعراب الموضوع لهُ كما علمت. ولذلك يعمل اذا تضمَّن معنى احدهما غالبًا كما سيجيء

وعاملُ المعنى هُوَ التجرُّدُ من عاملٍ لفظًا وحكمًا يُوجَدُ

اي ان العامل المعنويّ هو التجرُّد عن العوامل الملفوظ بها حقيقةً او التي في حكم الملفوظ بها وهي المقدَّرة . وهو يشمل عامل المبتدا والخبر والمضارع المرفوع على الاصحّ * وجعل الاخفش منهُ التبعيَّة في النعت والتوكيد وعطف البيان لان كل واحدٍ منها معنىً يُعرَف بالقلب * وزاد خَلَف الاحمر وابن جنى الاسناد الى الفاعل * وحمل بعضهم عليهِ الجرَّ بالاضافة والمجاورة . والنصب بالمخالفة وعن تمام الكلام كما ستعلم * وكل ذلك لم يعوّل عليهِ الجمهور

وطَلَبُ العاملِ معنىً يُعتَمَد في عملٍ لهُ فنالَ ٱسمًا جَمَد

اي ان طلب العامل للمعمول في المعنى يُعتمَد في كونهِ سببًا لعملهِ فيهِ كما في الفعل مثلاً فانهُ لمَّا كان طالبًا للاسم كان عاملاً فيهِ * وبهذا الاعتبار جاز ان يعمل الاسم الجامد كالمبتدا في قولٍ واسم العدد والمضاف كما سترى

وأَعملوا ما خصَّ نوعًا للكَلِم فيهِ وللغيرِ بإِهمالٍ حُكِم

اي انهم جعلوا العمل لما يختصُّ بنوعٍ من انواع الكَلِم فاعملوهُ فيهِ كإِعمال الفعل وحرف الجر في الاسم . والنواصب والجوازم في الفعل . وذلك لان ما يختصُّ بقبيلٍ يكون متمكنًا راسخًا في مركزهِ فيستحقُّ العمل فيهِ . ومن ثَمَّ حكموا بإِهمال ما لا يختصُّ كحروف العطف والاستفهام * وأمَّا ما خرج عن ذلك كإِعمال ما النافية وإِهمال سين الاستقبال فلكل واحدٍ منهُ وجهٌ سيُذكَر في مكانهِ ان شاءَ الله

ورتبةُ العاملِ صَدْرُ الجملهِ وعمدةُ المعمولِ قبلَ الفضله

اي ان رتبة العامل اول الكلام . فيكون مقدَّمًا على جميع معمولاتهِ لانهُ يؤَثّر فيها والمؤَثّر قبل المؤَثَّر * ورتبة العمدة من المعمولات ان تكون قبل الفضلة . لان ما يفتقر اليهِ الكلام في تركيبهِ مقدَّمٌ على ما يستغني عنهُ . وكل ذلك بحسب الاصل فما خرج عنهُ لمانعٍ او غرضٍ كما سترى فقد جرى على خلاف اصلهِ

وما مِنَ العاملِ قد تصرَّفا اوسَعُ في معمولهِ تصرُّفا

وغيرُهُ الترتيبُ معهُ وَجَبا مباشرَ المعمولِ والحذفَ أَبَى

اي ان العامل المتصرف كضَرَبَ اوسع في التصرُّف بمعمولهِ من الغير المتصرف كالفعل الجامد والحرف لان ما لا يتصرَّف في نفسهِ لا يتصرَّف في غيرهِ . ولذلك يجب معهُ حفظ الترتيب مطلقًا . وهو يشمل الترتيب بينهُ وبين المعمول . وبين اجزاءِ المعمول

المتعدّد مع بعضها . ويجب اتّصالهُ بهِ ولا يجوز حذفهُ عنهُ . وما ورد بخلاف ذلك فعلى
خلاف الاصل كتقديم معمول اسم الفعل عليهِ في قول الراجز

يا أيُّها المائحُ دلوي دونكا اني رايت الناس يحمدونكا

واختلاف الترتيب بين معمولات الفعل الجامد كقول الشاعر

سَلِي ان جهلتِ الناسَ عنا وعنهمُ فليس سواءً عالمٌ وجهولُ

والفصل بين اسم الفعل ومعمولهِ كقول الاخر

تمرُّ علينا أَن تركتَ جمالنا وهيهات لولا السيفُ أَن تتركوا بكرا

وحذف حرف الجرّ كقول الاخر

اذا قيل أيُّ الناس شرٌّ قبيلةٍ اشارت كُلَيبٍ بالأكفِّ الاصابعُ

اي اشارت الى كُلَيبٍ * وكل ذلك يُستعمَل في الشعر فلا يرد منهُ شيءٌ في النثر الا
نادرًا او في مواضع مخصوصة كما سترى

والفصلُ بالزائدِ قد يُغتَفَرُ لِأَنَّهُ بساقطٍ يُقَدَّرُ
وهانَ بالمعمولِ دونَ الاجنبي ممّا سوى الظرفِ فلم يُستصعَبِ

اي انهم قد يتسامحون في الفصل بين المتلازمَين بالزائد نحو عمّا قليلٍ سأَذهَبُ . لانهُ
في تقدير الساقط من الكلام فيقلُّ الاعتداد بهِ * وكذلك يستسهلون الفصل
بمعمول احدها لانهُ لا يكون اجنبيًّا عن عاملهِ فيسهل دخولهُ بينهُ وبين صاحبهِ نحو
كان قائمًا زيدٌ . وجاءَ الذي زيدًا ضَرَبَ . بخلاف الاجنبيّ عنهما جميعًا نحو كان اخاك
زيدٌ ضاربًا . فلا يجوز اعتراضهُ بينهما ما لم يكن ظرفًا نحو كان عندك زيدٌ جالسًا فانهُ
لا يشقُّ الفصل بهِ مع كونهِ اجنبيًّا عن المُسنَد والمُسنَد اليهِ لانهُ لعموم المظروفية لهُ يكون
كانهُ غير اجنبيّ عن الجميع * واعلم ان مسوّغات الفصل قد اجتمعت كلها في القَسَم .
لانهُ يُزاد تأكيدًا لمضمون الكلام . فيكون زائدًا فيهِ ولا يكون اجنبيًّا عنهُ . وهو مع ذلك
يقترن بحرف الجرّ فيكون كالظرف . ولذلك يُفصَل بهِ حيث لا يُفصَل بغيرهِ كما
سترى بالاستقراءِ

وما تَزِدْ مُؤَثِّرًا فالأَثَرُ في اللفظِ والمحلُّ لا يُغَيَّرُ

اي ان الزائد الذي يؤَثّر في ما يُزاد عليهِ يكون اثرهُ في اللفظ فقط . واما المحلُّ فيبقى
على حكمهِ كما في نحو ما جاءَني من احدٍ وهل رايت من رجلٍ . فان كل واحدٍ منهما
مجرورٌ بالحرف الزائد . غير ان الاول في محلّ الرفع بالفاعلية والثاني في محلّ النصب

بالمفعولية كما يقتضي المقام

وحيثما اللفظُ اقتضى غيرَ الذي قدِ اقتضى المعنى فبا للفظِ خُذِ

اي حيثما كان اللفظ يقتضي من الاعراب غير ما يقتضيهِ المعنى يُعمل بمقتضى اللفظ دون المعنى . سوآء كان ما يقتضي الحكم اللفظيُّ زائدًا كما مرَّ. ام غير زائدٍ كضارب زيدٍ . فان معناهُ يقتضي النصب بالمفعولية . ولفظهُ يقتضي الجرَّ بالاضافة . فيحكم فيهِ بالجرّ دون النصب . وقس عليهِ كل ما جرى هذا المجرى

ومُطلقًا إتباعُ كلٍّ يُرتَضَى ان لم يُصادِفْ مانعًا او غَرَضا

اي انهُ يجوز اتباع كل واحدٍ من اللفظ والمعنى عند اختلافهما مع العامل الزائد كما مرَّ. او غيرهِ نحو سرَّني قيام زيدٍ . وزيدٌ ضارب عمرٍو . فيُقال ما رايت من رجلٍ ولا امرأةٍ . وزيدٌ ضارب عمرٍو وبكرٍ . بجرّ المعطوفين مراعاةً للفظ المعطوف عليهما . ونصبهما مراعاةً لمحلّهما باعتبار معنى المفعولية * هذا اذا لم يكن مانعٌ كما اذا قيل ما جآءني من رجلٍ ولا زيدٌ . او غرضٌ نحو يا ايها الرجلُ . فانهُ يتعيَّن إتباع المعنى في الاول لئلاَّ تلزم زيادة مِنْ في المعارف . و إتباع اللفظ في الثاني تنبيهًا على انهُ هو المقصود بالندآء كما سيأتي في بابهِ

وفي الخِيارِ اللفظُ وَهْوَ الأَقْوَى رُجِّحَ فالمعنَى خيالٌ يُنْوَى

اي انهم عند صحَّة الخيار بين اتباع اللفظ او المعنى يرجّحون جانب اللفظ فيختارون اتباعهُ على اتباع المعنى لان المعنى امرٌ وهميٌّ بضعف الاعتماد عليهِ * واعلم ان اللفظ الذي يُتبَع هو لفظ المعرب كضارب الرجل الكريم . والمبنيّ الشبيه بهِ كما سيجيء نحو يا زيدُ الفاضلُ * والاتباع فيهما يكون للحركة الظاهرة كما رايت . والمقدَّرة نحو ضارب الفتى الجميلِ . ويا هذا الرجلُ * ويُشترَط لاتباع المعنى امكان ظهور الاعراب الذي يقتضيهِ في الكلام الفصيح . وكونهُ بحق الإصالة . ووجود المُحرِز اي الطالب لهُ كما في قولنا ما جآءني من رجلٍ . فانهُ يحسن فيهِ اسقاط حرف الجرّ فيظهر الرفع . وهو يحصل بالإصالة . والمُحرِز موجودٌ وهو الفاعلية . ومن ثَمَّ لا يجوز مررت بزيدٍ وعمرًا لانهُ لا يُقال في الفصيح مررت زيدًا . ولا الحَسَن الوجهِ والحديثَ بنصب التابع دون المتبوع لان نصب معمول الصفة المشبَّهة يكون على التشبيه بالمفعول بهِ لا على المفعولية الاصلية كما سيجيء . ولا ظننت زيدًا وعمرٌو قائمَين برفع المعطوف لان الطالب لرفع المعطوف عليهِ هو الابتدآء وقد زال بدخول الناسخ * وذلك يجري مطَّردًا في جميع

التوابع . وعليهِ قول الشاعر

هويت ثناءَ مستطابًا مجدَّدا فلم تخلُ من تمهيد مجدٍ وسَوْدَدا

وقول الاخر

حتى تهجَّر في الرواح وعاقهُ طَلَبُ المُعَقِّبِ حقَّهُ المظلومُ

وقول الاخر

هل انت باعثُ دينارٍ لحاجتنا او عبدِ ربٍّ اخا عون بن مخراقِ

وقرآءة بعضهم اولئك عليهم لعنةُ اللهِ والناسِ والملائكةِ اجمعون * وانكر قومٌ اتباع المعنى مطلقًا . وفصَّل ابو عمرو بن العلآء . فاجازهُ في عطف النسق والبدل . لان العاطف يقوم مقام اعادة العامل . والبدل بنيَّة تكرارهِ فهما اقوى من غيرها * ومنعهُ في بقيَّة التوابع . والاول هو المختار وعليهِ الجمهور

ولم يُفَسِّرْ عاملاً ما لا عَمَل لهُ لمانعٍ هُناكَ قد حصَل

اي ان العامل الذي لا يعمل في المعمول لمانعٍ قد حصل لهُ هناك لا يفسّر عاملاً في ذلك المعمول نحو زيدٌ ما رايتهُ . فلا يجوز نصب زيد بفعلٍ محذوفٍ يفسرهُ الفعل المذكور لانهُ لا يمكن ان يعمل فيهِ لاعتراض المانع دونهُ وهو حرف النفي الذي لا يعمل ما بعدهُ في ما قبلهُ كما سياتي . والعامل لا يفسّر عاملاً آخر الا بحيث يستطيع ان يعمل بنفسهِ في معمول ذلك العامل نحو زيدًا ضربتهُ . فان زيدًا منصوبٌ بفعلٍ محذوفٍ قبلهُ يفسّرهُ الفعل المذكور بعدهُ . اذ لا مانع لهُ عن العمل فيهِ اذا سُلِّط عليهِ بان يُقال زيدًا ضربت . بخلاف الاول فانهُ لا يقال زيدًا ما رايت * فتأمَّل

وكلُّ ما فسَّرَ شيئًا أُخِّرا وما لمعنًى في كلامٍ صُدِّرا

اي ان كل ما فسر شيئًا يجب تاخيرهُ عنهُ لان المفسّر لا يكون قبل المفسَّر . وهو يشمل المفسِّر في الباب المذكور وغيرهِ كالحال والتمييز وغيرها . فان تقدَّم شيءٌ من ذلك فلعارضٍ كما سيجيء * وما اتى لمعنًى في الكلام كالشرط والاستفهام يجب ان يُعطَى صدر ذلك الكلام الداخل عليهِ . لانهُ يدلُّ على مقامهِ الذي هو فيهِ وحقُّ الدليل ان يتقدَّم على المدلول لانهُ مرتَّبٌ عليهِ

وكلُّ ما خُصِّصَ معنًى قُدِّما والعكسُ في المحصورِ لفظًا لَزِما

وكلُّ ما يبني الحديثَ المُخبِرُ عليهِ فالتقديمُ فيهِ اجدرُ

اي ان كل ما قُصِد تخصيصهُ في المعنى يجب تقديمهُ وان كان حقهُ التاخير نحو اياك

نعبد . وعكسهُ ما حُصِر بالاداة فانهُ يجب تاخيرهُ وان كان حقهُ التقديم نحو ما على الرسول الا البلاغ* وكلُّ ما بُنِي عليهِ الحديث كان اولى بالتقديم لانهُ اهمُّ من غيرهِ . فتقول البست زيدًا الثوب اذا اردت الاخبار عن زيدٍ . فان اردت الاخبار عن الثوب تقول البست الثوب زيدًا من غير اعتبار معنى الفاعلية والمفعولية فيهما كما سيجيء في باب المفعول بهِ . لان ذلك يُعتبَر عند قصد الاخبار بمجرد وقوع الفعل

والاصلُ لا يُعدَلُ عنهُ عَبَثا ... وٱعدُلْ لداعٍ دُونَ نقضٍ حَدَثا

اي ان الاصل في جميع الاحكام مطلقًا لا يُعدَل عنهُ ما لم يكن امرٌ يوجب العدول كالتباس الحال بالصفة في نحو لقيت رجلاً راكبًا . فانهم يقدّمون فيهِ الحال على صاحبها بخلاف الاصل فيقولون رايت راكبًا رجلاً لئلاَّ يلتبس بالصفة مع التاخير لانها أصلح لوصفهِ بها . غير انهم يعملون بمُقتَضَى هذا الداعي اذا لم يكن منقوضًا بما يعترضهُ كاعتراض الداعي الى العدول عن الاعراب في ايّ الموصولة بلزومها الاضافة كما مرَّ

ورُبَّما تُعتبَرُ المُناسبَه ... في صورةِ اللفظِ لدَى المُصاحَبَه

اي انهم رُبَّما يعتبرون المناسبة في صورة اللفظ بين الالفاظ المتصاحبة فيعطون اللفظ حكم صاحبهِ لقصد المشاكلة بينهما كما مرَّ في صرف ما لا ينصرف لمصاحبتهِ ما ينصرف . وكما يُضَمُّ تابع ايّ في النداء مراعاةً للفظها المضموم ويجرُّ نعت غير المجرور لمجاورتهِ اياهُ . وغير ذلك مما ستقف عليهِ ان شاء الله

وفي التَوابي ٱغتَفَروا للقائلِ ... ما ليسَ يُغتَفَرُ في الاوائلِ

اي انهم يسامحون في التوابع بما لا يسامحون بهِ في المتبوعات . كقولهم كلُّ شاةٍ وسخلتها بدرهمٍ . ورُبَّ رجلٍ واخيهِ لقيتهما . ومررت برجلٍ قائمٍ اخواهُ لا قاعدَين . فانهم يجيزون كل ذلك في هذه التوابع مع امتناعهِ في متبوعاتها . اذ لا يُقال كلُّ سخلتها ورُبَّ اخيهِ وقائمَين اخواهُ* وذلك لان العامل لا يباشر التابع لفظًا فلا يظهر المحذور معهُ كما يظهر مع المتبوع

ويُحمَلُ النظيرُ عندهم على ... نظيرهِ أُعمِلَ او قد أُهمِلا

اي انهم يحملون النظير على نظيرهِ فيُعمِلون المُهمَل حملاً على نظيرهِ العامل وبالعكس كإعمال ما المصدرية حملاً على أَن . وإعمال اذا الشرطية حملاً على متَى . وإهمال أَن ومَتَى حملاً على ما وإذا كما سياتي في موضعهِ

وربّما بعضُ النقيضِ يُحمَلُ على النقيضِ كنظيرٍ يعدلُ

اي ان النقيض ايضًا قد يُحمَل على نقيضهِ فيجري مجراهُ كما حُمِلَت لا النافية للجنس على إنَّ التوكيديَّة وهي نقيضةٌ لها لانها للنفي وتلك للاثبات كما سيأْتي في محلّهِ. فيكون ذلك النقيض كالنظير المعادل لنظيرهِ الذي يُحمَل عليهِ لان المضادَّة قد تجري مجرى المناسبة. ولذلك تُعتبَر جامعًا في العطف نحو اضحك وابكى كما تُعتبَر المناسبة في نحو آمنوا وعملوا الصالحات كما تقرَّر في علم المعاني* غير ان ذلك قليلٌ في الطرَفين محفوظٌ في الفاظٍ معلومة

وليسَ للنادرِ حكمٌ تنتَبِهْ اليهِ والعارضُ لا يُعتَدُّ بِهْ

اي ان ما كان نادر الوقوع في اللغة كحمل النقيض على النقيض ونحوهِ ممَّا سياتي ليس لهُ حكمٌ يستحقُّ الانتباه اليهِ. ولذلك لا يُبنَى على النادر حكمٌ فلا يُقاس غيرهُ عليهِ* وكذلك لا يُعتَدُّ بالعارض كالوصفية الطارئة على اربع. والاسمية الطارئة على ادهم كما مرَّ في باب منع الصرف. ولذلك لم يُعمَل بهما هناك

وليسَ للعاملِ من تَعَدُّدِ قطعًا على معمولِهِ المُنفَرِدِ
وليسَ يخطو كلُّ ما الصدرُ لهُ طردًا الى ما بعدَهُ او قبلَهُ

اي ان العامل لا يتعدَّد على المعمول الواحد. فلا يقال قام وانطلق زيدٌ بناءً على ان زيدًا فاعل الفعلين جميعًا وانما يكون فاعلاً لاحدهما وضميرهُ فاعلاً للاخر كما سياتي في باب التنازع* ولا يتخطَّى كل ما لهُ صدر الكلام الى ما بعدهُ فلا يقال علمت ما زيدًا قائمًا. ولا الى ما قبلهُ فلا يُقال زيدًا هل ضربت* وذلك مطَّردٌ في جميع ذوات الصدر وهي أَدَوات الشرط. والاحرف المشبَّهة بالافعال سوى أَنَّ المفتوحة الهمزة. ولام الابتداء. وبعض حروف النفي كما ستعرف. وكلُّ ما دلَّ من الأَدَوات على الانشاء طلبًا او غيرهُ. وكل ما يُربَط بهِ جواب القَسَم او غيرهِ. فعليك باستقراء ذلك في مواضعهِ والله الموفق الى الصواب

وليسَ للسابقِ فيهِ من أَثَرْ إِلاَّ مضافًا مطلقا او حرفَ جَرّ

اي ان العامل المتقدم على ما لهُ صدر الكلام لا يعمل فيهِ الا اذا كان مضافًا نحو غلامُ مَن انت وضارب أَيّهم في الدار. او حرف جرٍّ نحو الى ابن تذهب. وذلك لشدة اتصالهِ بهما حتى يصير معهما كالكلمة الواحدة فلا ينقطع معهما عن صدارتهِ بخلاف غيرهما من العوامل. ومن ثَمَّ تعيَّن ان يعمل فيهِ العامل المتاخر نحو مَن رايت وكيف

اصبحت. لانهُ يبقى معهُ على منصب الصدارة

وليسَ تخطو صِلَةٌ موصولَهَا　　في عَمَلٍ فأَخَّروا معمولَهَا

اي ان الصلة لا تتخطى الموصول الى ما قبلهُ في العمل. ولذلك يجب تاخير معمولها. وهو يشمل الموصول الاسميّ والحرفيّ نحو جاءَ من يعرف زيدًا واريد ان ازورَ زيدًا. فلا يجوز تقديم زيد على مَن وأن اذ لا يمكن صلتها ان تتخطَّاها اليهِ لانها كالجزء منها.

واما قول الشاعر

اني لَأَحفَظُ غيبكم ويسرُّني　　لو تعلمينَ بصالحٍ أَن تُذكَري

اي ان تُذكَري بصالحٍ فنادرٌ دعت اليهِ الضرورة

وكُلُّ ما يُوصَلُ صِلَةُ بالخَبَر　　اذ ليسَ للإنشاءِ فيهِ من وَطَر

اي ان كل موصولٍ من الموصولات الاسمية كما مرَّ والموصولات الحرفية كما سيأْتي يُوصَل بالخبر دون الانشاءِ. لان صلة الموصول الاسميّ لا بد ان تكون معلومةً عند المخاطب قبل ذكرها. وصلة الحرفيّ لا بد ان تأَوَّل معهُ بالمصدر. والانشاءُ لا يصلح لذلك لانهُ لا يُعلَمَ قبل ذكرهِ. ولا يأَوَّل بالمصدر لانهُ يخرجهُ عن الانشاءِ فليس لهُ موقعٌ في الصلة

وكلُّ ما اشبَهَ عاملاً عَمِل　　ولو على معناهُ وهمًا يشتمِل

اي ان كل ما اشبه شيئًا من العوامل كان لهُ حظٌّ من العمل كالمصدر والصفة وغيرهما مما يشبه الفعل. وذلك يتأَتَّى فيهِ ولو كان يتضمن معنى الفعل في الوهم فقط كالظروف المتضمّنة معنى الاستقرار. واسماءِ الشرط المتضمنة معنى ان الشرطية. وغير ذلك مما سيأْتي بالتفصيل

وكلُّ شِبْهٍ عن اصيلٍ قاصرُ　　وكلَّما ابعَدَ فهْوَ الخاسرُ

اي ان كل ما اشبه شيئًا كان قاصرًا عن رتبتهِ. وكلَّما ابعد عن الاصل المشبَّه بهِ كان اضعف كما في اسم الفاعل والصفة المشبَّهة بهِ وافعل التفضيل. فان اسم الفاعل اضعف من الفعل. والصفة المشبَّهة اضعف من اسم الفاعل. وافعل التفضيل اضعف منها. وسيأْتي استيفاءُ الكلام على كلٍ من ذلك في محلّهِ

وكُلُّ ما عُوِّضَ عنهُ يسقطُ　　وكلُّ ذي حكمٍ بامرٍ يُربَطُ

اي ان كل ما عُوِّض عنهُ بشيءٍ يسقط من الكلام لانهُ لا يجوز الجمع بين العوض والمعوَّض عنهُ. وهو يشمل العامل والمعمول كفعل النداءِ المعوَّض عنهُ بحرفهِ. وياءِ المتكلم المعوَّض عنها بالتاءِ في قولهم يا أَبَتِ كما سيُذكَر هناك * وكل ما حُكِمَ بهِ على

شيءٍ بامرٍ يُربَط بالمحكوم عليهِ كالخبر فانهُ يُربَط بضمير المبتدا لرفع الاجنبيَّة من بينهما كما ستقف عليهِ. وقس على كل ذلك ما جرى مجراهُ

وكلُّ محكومٍ عليهِ مُفرَدُ　　وما بهِ الحكمُ فلا يُقيَّدُ

اي ان كل ما كان محكومًا عليهِ كالمبتدا ونحوهِ يجب ان يكون اسما مفردًا لانهُ يختصُّ بالذوات بخلاف المحكوم بهِ كالخبر ونحوهِ فانهُ يكون مفردًا او جملةً كما سترى. لانهِ شائعٌ بين الذوات والاحداث

وكُلُّ حكمٍ في مقامِ النَكِرَه　　تُستخلَفُ الجملةُ فيهِ مُخبِرَه

وَهيَ على تأويلِ مُفرَدٍ سُبِك　　لذاكَ في الإعرابِ معهُ تشترِك

اي ان كل حكمٍ وقع في المقام الذي يقتضي وقوع النكرة فيهِ جوازًا كالخبر والحال او وجوبًا كنعت النكرة تقع فيهِ الجملة الخبرية خَلَفًا عن المفرد. وذلك بحسب الاصل فلا يُشكِل بما وقعت فيهِ الجملة الانشائيَّة على خلافٍ او تأويلٍ كما سترى * والجملة التي تقع هذا الموقع تكون على تأويل مفردٍ يُسبَك منها لانهُ هو الاصل في ذلك المقام وهي قد حلَّت محلَّهُ. ولذلك تشترك معهُ في الاعراب كما ستعرف. فيكون تأويل زيدٌ قام ابوهُ. وجاءَ غلامهُ يركض. ولقيت رجلاً يصلّي. زيدٌ قائمُ الاب. وجاءَ غلامهُ راكضًا. ولقيت رجلاً مصلّيًا * ولا يشكل بنحو جاءَ زيدٌ والشمس طالعةٌ فان الجملة فيهِ ليست حكمًا على صاحب الحال. ولذلك يجعلونها على معنى جاءَ موافقًا لطلوع الشمس ليُستَفاد الحكم عليهِ من جهتها

والنَكِراتُ في مقامِ المَعرِفَه　　تُدنَى بما تختصُّ معهُ كالصِفَه

او ما بهِ عمَّت منَ النفيِ وما　　اشبهَ وَهْوَ ما نَهى واستفهَما

اي ان النكرة الواقعة في المقام الذي يقتضي وقوع المعرفة فيهِ كالابتداءِ تُقرَّب من المعرفة بما تختصُّ بواسطتهِ كالصفة ونحوها مما ستعرف. او تعمُّ بمصاحبتها لهُ كالنفي وشبهِهِ وهو النهي والاستفهام * وسياتي استيفاءَ الكلام على كل ذلك في محلّهِ

والحكمُ يبغي نسبةً لا ما وَقَع　　فعلاً فذو الإيجابِ والغيرُ شرَع

اي ان الحكم يطلب مجرَّد وقوع النسبة في اللفظ بين المنسوب والمنسوب اليهِ لا وقوعَ المحكوم بهِ في الخارج. فيستوي فيهِ المُوجَب كقام زيدٌ. وغيرهُ كلم يقُمْ زيدٌ. ويكون زيدٌ فاعلاً في النسبة السلبيَّة كما يكون في النسبة الايجابيَّة * وعلى ذلك يُقاس نحو لا تقُمْ. وهل رأَيت زيدًا. ولو زارني زيدٌ لاكرمتهُ. وهلمَّ جرًّا. فتامل ولا تغفل

والظرفُ للتأثيرِ فيهِ تكفي رائحةُ الفعلِ لفرطِ اللطفِ

اي ان الظرف لشدَّة لطفهِ تُؤَثّر فيهِ رائحة الفعل فيعمل فيهِ ما ليس فعلاً ولا مشتقاً من الفعل نحو انت اسدٌ يومَ الحرب فان الظرف قد عمل فيهِ ما في اسد من معنى الشجاعة الذي فيهِ رائحة الفعل كما نرى. وقس عليهِ كل ما جرى مجراهُ

وكلُّ ما للظرفِ بالتحريرِ يُقضَى بهِ للجارِ والمجرورِ

والكلُّ من ذَينكَ شبهُ الجمله فيخلفانِ مفردًا في العزله

اي ان كل ما للظرف من الاحكام المذكورة آنفًا يُحكَم بهِ تمامًا لمجموع الجارّ والمجرور فلا يفوتهُ منها شيء. ولذلك يُقال لهُ عديل الظرف ويدخلونهُ غالبًا تحتهُ عند اطلاقهِ * وكلاهما يشبهان الجملة لانهما يتعلقان بالفعل فيلتصقان بهِ. ولذلك يُقال لهما شبه الجملة * ويعاقبانها في المواضع التي تُستخلَف فيها عن المفرد عند اعتزالهِ عن منصبهِ كما في الخبر ونحوهِ * واعلم انهم يتوسَّعون في الظرف والجارّ والمجرور بما لا يتوسعون بهِ في غيرها. فيستعملون فيهما ما لا يستعملونهُ في بقية المعمولات كما سترى بالاستقراء

وحيثُ لا اسنادَ في المعنى لِما جرَّ لهُ بالنصبِ معنًى حُكِما

اي ان المجرور المذكور حيث لم يكن مسندًا اليهِ في المعنى نحو هل من رجلٍ عندك وما جاءني من احدٍ ومرَّ بزيدٍ يكون منصوبًا في المعنى نحو مررتُ بزيدٍ وجلست في الدارِ وضربت الغلام لتاديبهِ ونحو ذلك لان حرف الجر يوصّل معنى الفعل الى مجرورهِ فيكون معمولاً لهُ في المعنى

فهاكَ ما اجملتُ كالدليلِ يُغنيكَ غالبًا عنِ التفصيلِ

اي ان ما ذكرناهُ مجملاً من الاحكام الكليّة في هذا الباب يُؤْخَذ كالدليل المرشد الى التصرُّف في الابواب التركيبية التي سياتي الكلام عليها. فيغني غالبًا عن التفصيل في كل بابٍ على حدتهِ. فاحتفظ بهِ والله الهادي الى الصواب

واعلمْ بأنَّ كلَّ ما لا يَطَّرِد من ذاكَ فَهوَ غالبًا قدِ اعتُمِد

وكلُّ ما افلتَ من اصحابهِ فسوفَ يأتي قيدُهُ في بابهِ

اي ان كلَّ ما لا يطَّرد من الاحكام التي ذكرناها مما يتعلَّق بالعوامل او بالمعمولات فانما هو جارٍ على حكم الاغلبيَّة المعتمَد عليهِ عند النحاة. وكل ما خرج منهُ عن الحكم العامّ فسوف يُذكَر حكمهُ الخاصُّ في مكانهِ كما سترى

فصلٌ
في احكام الحذف والتقدير

انَّ كلامَ القومِ ما افادا معنىً يفهد السامعَ المرادا
فما افادَ ذكرُهُ يكفي ولا يشقُّ حذفُ الغيرِ اذ لا خَلَلا

اي ان المُعتمَد عليهِ من الكلام عند النحاة هو ما افاد السامع المعنى المراد عند المتكلم * فما افاد هذه الافادة يكتفون بهِ. ولا يشقُّ عليهم حذف غيرهِ بشرط ان لا يخلَّ حذفهُ بشيءٍ كما سياتي في اخر الفصل

وكلُّ محذوفٍ فَعَنْ دليلِ وبعضهُ ذو نائبٍ بديلِ
وحذفُ ذي النائبِ ذو اضطرارِ لِعوَضٍ والغيرُ ذو اختيارِ

اي ان كلَّ محذوفٍ لا بُدَّ ان يكون عليهِ دليلٌ ليمكن الاستغناءُ عن ذكرهِ نحو شرب زيدٌ فسكِرَ. اي شرب الخمر * والبعض من هذا المحذوف يكون لهُ نائبٌ قد قام بديلاً عنهُ نحو حمدًا لله اي احمد حمدًا. فان المصدر فيهِ قد ناب عن الفعل المحذوف. ولذلك كان حذفهُ واجبًا. لان المذكور فيهِ عوضٌ عن المحذوف. ولا يُجمَع بين العوض والمعوَّض عنهُ كما علمت آنفًا. بخلاف ما لا عوض عنهُ نحو من احسن فلنفسهِ ومن اساءَ فعليها. اي فاحسانهُ لنفسهِ واساءَتهُ عليها. فانهُ يجوز فيهِ ذكر المحذوف لعدم التعويض عنهُ * واعلم ان الحذف لدليلٍ يُقال لهُ اختصارٌ. وهو سائغٌ بالاجماع. فان كان لغير دليلٍ قيل لهُ اقتصارٌ. وهو منكرٌ عند المحققين اذ لا يُفهَم معهُ المراد

وربَّما استُلزِمَ ما لا يلزَمُ كالقطعِ في النعتِ كما ستعلَمُ

اي انهم ربما اوجبوا من الحذف ما لا يجب بحسب القاعدة كقطع النعت الى الرفع او النصب نحو الحمدُ للهِ الحميدُ بالرفع على اضمار المبتدا اي هو الحميدُ. والنصب على اضمار الفعل اي اعني الحميدَ. فانهم يلتزمون فيهِ الحذف كما سياتي في بابهِ. ولا يجيزون ذكر المحذوف لانهُ لو ذُكِر لأوهَمَ انهُ إخبارٌ مستأنفٌ لا نعتٌ مقطوعٌ. وهو خلاف المراد

والعاملُ الحذفُ لأُمّ البابِ فيهِ لفضلها على الأصحابِ

اي ان الحذف في العوامل يصلح لأُمّهات الابواب مثل كان في باب النواسخ وأَنْ المصدرية في باب النواصب ونحوها. لانها اقوى من بقيَّة اصحابها فتحتمل التصرُّف فيها اكثر من غيرها

والحذفُ للعلمِ بحسبِ الاصلِ وقد يكونُ تارةً للجهلِ

اي ان الحذف في الاصل يكون للعلم بالمحذوف لانهُ اذا كان معلومًا يصحُّ الاستغناءُ عنهُ فيصحُّ حذفهُ كما مرَّ. وقد يكون تارةً للجهل بهِ كما في نحو سُرِق البيت. فان الفاعل فيهِ قد حُذِف لكونهِ مجهولاً عند المتكلم

والاصلُ فيهِ كونهُ في الفضله اذ هيَ ليستْ بقِوامِ الجمله

فانْ اصابَ عمدةً تُقدَّرُ ما لم يُعوَّضْ صفقةً لا تخسرُ

وغيرُها انْ كانَ ممَّا قُصِدا قُدِّرَ او لا فهْوَ متروكٌ سُدَى

اي ان الاصل في الحذف ان يكون للفضلة لانها ليست ركنًا للكلام كما مرَّ فيصحُّ الاستغناءُ عنها بخلاف العمدة. فان اصاب عمدةً وجب تقديرها لان الكلام لا يستغني عنها لعدم استقلالهِ بدونها. وذلك ما لم يُعوَّض عنها بما يُجعَل عمدةً مكانها كما في نائب الفاعل فلا تُقدَّر لان الكلام لم يخسر شيئًا من القدَر المطلوب لانعقادهِ حتى يحتاج الى تقديرهِ * واما الفضلة فان كانت مقصودةً في المعنى قُدِّرَت نحو جاءَ الذي احبُّ. اي احبُّهُ. والَّا فلا نحو فلانٌ يأْمر وينهى. اي يملك الامر والنهي. وهذا هو المعنى المقصود من غير اعتبار ما يتعلقان بهِ فلا حاجة الى تقديرها فاعرف ذلك

وما لِعِلَّةٍ كثابتٍ وما قُدِّرَ كالمذكورِ في حكمِهِمَا

فاعلَمْ وخُذْ ما قد أَفدْتُ صبرَه تُعطَى بهِ في كلِّ بابٍ خُبرَه

اي ان المحذوف لعلَّةٍ كالثابت والمقدَّر كالمذكور في الحكم الذي يستحقانهِ. لان المحذوف لعلَّةٍ قد اضطرَّت العلَّة الى حذفهِ فكانهُ لم يُحذَف. والمقدَّر قد دعا اعتبارهُ الى تقديرهِ فكانهُ قد ذُكِر * وذلك نحو جاءَني قاضٍ ويا سيبويهِ الكريمُ. فان الياءَ المحذوفة من قاضٍ لالتقاءِ الساكنين تُعَدُّ كالياءَ الثابتة في نحو جاءَ القاضي. ولذلك تُقدَّر عليها الضمَّة كما تُقدَّر على الثابتة بخلاف المحذوف لغير علَّةٍ كياءَ دمٍ ونحوها * وكذلك الضمة المُقدَّرة في سيبويهِ المنادى تُعَدُّ كالضمَّة الظاهرة في نحو يا زيدُ. ولذلك يُرفَع تابعهُ مراعاةً لها كما يُرفَع تابع زيد * وهذه النبذة المجملة تُؤْخَذ دستورًا في احكام الحذف والتقدير فيُعمَل بها في كل ما يأْتي من الابواب ويُستغنَى معها عن التكرار مرَّةً بعد اخرى * واعلم انهم ذكروا للحذف ثمانية شروط. احدها وجود الدليل حاليًّا نحو اذ دخلوا عليهِ فقالوا سلامًا. اي نسلِّم سلامًا. او مقاليًّا نحو واذا قيل لهم ماذا انزل ربُّكم قالوا خيرًا. اي انزل خيرًا * والثاني ان لا يكون المحذوف بمنزلة الجزء كالفاعل *

والثالث ان لا يكون موكّدًا نحو ضربتهُ ضربًا. فلا يجوز حذف الفعل لان المراد بالتوكيد التقرير والحذف منافٍ لهُ * والرابع ان لا يؤدّي حذفهُ الى اختصار المُختصَر. فلا يُحذَف اسم الفعل دون معمولهِ لانهُ اختصارٌ للفعل * والخامس ان لا يكون عاملاً ضعيفًا. فلا يُحذَف الجارُّ والجازم والناصب للفعل الا في مواضع قويت فيها الدلالة عليهِ وكثر استعمالهُ فيها * والسادس ان لا يكون عوضًا عن شيءٍ. فلا تُحذَف ما المعوَّض بها عن كان في نحو أمَّا انت ذاهبًا ذهبتُ * والسابع والثامن ان لا يؤدّي حذفهُ الى تهيئة العامل للعمل وقطعهِ عنهُ. ولا الى إعمال العامل الضعيف مع امكان إعمال العامل القويّ. وقد اجتمعا في نحو زيدٌ ضربتهُ. فلا يجوز حذف المفعول لان في حذفهِ تهيئة الفعل للعمل في ما قبلهُ. وقطعهُ عنهُ بالرفع. و إعمال الابتداء مع التمكُّن من اعمال الفعل * وهذه المحذورات هي المراد باشتراط انتفاء الخلل المذكور في النظم آنفًا فتدبَّر وبالله التوفيق

باب مرفوعات الاسماء

فصلٌ

في المبتدإ والخبر

الاسمُ للإسنادِ قد تجرَّدا مُبتدَأً وخبَرٌ ما أُسنِدا

اي ان الاسم في حال تجردهِ عن عاملٍ لفظًا وحكمًا كما مرَّ مقصودًا بهِ الاسناد يكون مبتدأً. وما أُسنِد اليهِ يكون خبرًا * فخرج بقيد كون تجرُّدهِ للاسناد الاسمُ قبل التركيب. فانهُ مع تجرُّدهِ ليس مبتدأً لان تجرُّدهُ ليس للاسناد. ودخل تحتهُ ما كان ما بعدهُ مُسنَدًا اليهِ وهو الاصل نحو العلم نافعٌ. وما كان مسندًا الى ما بعدهُ كما سيأْتي لان اطلاق الاسناد يحتمل الوجهين * وخرج بتعليق الخبر على ما أُسنِد الى المبتدإ ما وقع بعد المبتدإ المُسنَد الى ما بعدهُ فانهُ ليس خبرًا عنهُ كما ستعرف. ودخل تحتهُ الخبر الواقع مفردًا كما مرَّ. والواقع جملةً او شبهها كما سيجيء لان اطلاق المسند يحتملهما جميعًا. فتأمَّل

فقيلَ انَّ المبتدا اقتضَى الخَبَر كالعلمُ نورٌ فاقتضَى فيهِ الأَثَر
وقيلَ للتجريدِ فيهما العَمَل وذاكَ أَولى اذ عنِ النقدِ اعتزل

اي قيل ان المبتدأَ قد اقتضى الخبر لانهُ يطلبهُ طلبًا لازمًا من حيث انهُ محكومٌ بهِ

عليهِ كما رايت فاقتضى ان يعمل فيهِ لان اصل العمل للطلب. فيكون عامل المبتدإ معنويًّا وهو التجرد. وعامل الخبر لفظيًّا وهو المبتدأُ. وهذا مذهب سيبويه وجمهور البصريين* وقيل ان التجرد عاملٌ فيهما جميعًا لانهُ اقتضى كليهما فعمل فيهما معًا. فيكون عامل الفريقين معنويًّا. وهذا مذهب الجرميّ والسيرافيّ وجماعةٍ من البصريين* وقيل غير ذلك حتى انتهى الخلاف الى سبعة اقوالٍ. وهذان اقواها. والاول منهما اشهر بين النحاة غير انهُ مُنتَقَدٌ بان المبتدا لوكان عاملاً في الخبر لامتنع تقديمهُ على الجامد منهُ. ولم يجُزِ الفصل بينهما كما هو شأن العوامل الجامدة. بخلاف الثاني فانهُ اسلم. ولذلك كان اوجه عند المحقّقين

والمبتدا كيما يُفِيدَ عُرِّفا فان افادَ نَكْرةً فقد كفى
وذاكَ في ما اختصَّ كالمضافِ او عمَّ كالواقعِ بعدَ النافي
وَهْوَ مُقدَّمٌ بحسبِ الطبعِ فاعتمدوا تقديمَهُ في الوضعِ

اي ان حكم المبتدا ان يكون معرفةً لكي يُفِيد اذا أُخبِر عنهُ لان الاخبار عن المجهول لا يُفيد. فان افادت النكرة بوجهٍ ما جاز الابتدآء بها. وذلك يكون عند اختصاصها لانهُ يقرّبها من المعرفة لتقليلهِ الاشتراك. او عند عمومها لانهُ يستغرق كل افراد الجنس. فتشبه المعرَّف بأَل الجنسيَّة* امَّا الاول فيكون غالبًا بالاضافة لفظًا نحو خمسُ صلَواتٍ كتَبَهُنَّ الله. او معنًى نحو كلٌّ يعمل على شاكلتهِ. اي كل احدٍ* او بالوصف لفظًا نحو ولَعبدٌ مُؤْمنٌ خيرٌ من مُشرِكٍ. او تقديرًا كقولهم شرٌّ أَهرَّ ذا نابٍ. اي شرٌّ عظيمٌ. او معنًى نحو رُجَيلٌ عندنا. اي رجلٌ صغيرٌ. وحكمهُ ان يكون مخصّصًا موصوفهُ كما رايت. والاَّ امتنعت المسئلة. فلا يُقال رجلٌ من الناس زارنا لعدم الفائدة* وامَّا الثاني فيكون تارةً بنفس النكرة كقولهم تمرةٌ خيرٌ من جرادةٍ. وتارةً بوقوعها في سياق النفي نحو ما احدٌ في الدار. او الاستفهام نحو هل اميرٌ في البلد* والمبتدأُ مُقدَّمٌ على الخبر طبعًا لان المحكوم عليهِ سابق الحكم الذي يُبنَى عليهِ. ولذلك يُقدَّم عليهِ وضعًا الاَّ في بعض الصُوَر لعارضٍ كما سيجيءُ* واعلم انهم ذكروا للابتدآء بالنكرة مسوّغاتٍ كثيرة منها ما ذكرناهُ آنفًا. ومنها ان تكون النكرة عاملةً نحو امرٌ بمعروفٍ صدَقةٌ. او مُخبَرًا عنها بظرفٍ او شبههِ مُقدَّمًا عليها نحو فوقَ كلِّ ذي علمٍ عليمٌ ولكلِّ أَجلٍ كتابٌ* او خَلَفًا من موصوفٍ كقولهم ضعيفٌ عاذَ بقرملةٍ. اي رجلٌ ضعيفٌ* او واقعةً بعد اذا الفجآئية نحو خرجت فاذا اسدٌ بالباب* او بعد كم الخبرية كقول الشاعر

كم عمّةٌ لك يا جرير وخالةٌ فدعاءَ قد حلبت عليَّ عِشاري

او بعد لولا كقول الآخر

لولا اصطبارٌ لَأودَى كلُّ ذى مِقَةٍ لمّا استقلّت مطاياهنَّ للظعَنِ

او في صدر جملةٍ حاليةٍ مرتبطة بالواو كقول الآخر

سرينا ونجمٌ قد اضاءَ فمذ بدا محيّاك اخفى ضوءُهُ كلَّ شارقِ

او بدونها كقول الاخر

الذئب يطرقها في الدهر واحدةً وكلَّ يومٍ تراني مُديةٌ بيدي

او يكون ثبوت ذلك الخبر لها من خوارق العادة نحو شجرةٌ سجدت* او يُعطَف عليها معرفةٌ نحو رجلٌ وزيدٌ في الدار* او نكرةٌ موصوفةٌ نحو رجلٌ وامرأةٌ طويلةٌ عندنا*

او يراد بها التنويع كقول الشاعر

فيومٌ علينا ويومٌ لنا ويومٌ نُساءُ ويومٌ نُسَر

او الدعاءَ نحو سلامٌ على ابرهيم. وويلٌ لكل هُمَزةٍ. الى غير ذلك مما لا فائدة في استيفائهِ* واكثر هذه المسوّغات يرجع الى الخصوص والعموم. ومدار الامر في الحقيقة على حصول الفائدة وهي العمدة في ذلك. فتدبَّر

والعكسُ في الخَبَرِ للشيُوعِ والحكمِ محمولاً على موضوعِ

فعرّفوا ما قيَّدوا عن معرفه كي لا يزيدَ فهْوَ معنىً كالصِفَه

وَهْوَ لنحوِ كونهِ يُستفهَمُ بهِ وحصرِ المبتدا يُقدَّمُ

اي ان الخبر عكس المبتدإِ في الاحكام المذكورة. فان حكمهُ ان يكون نكرةً لانهُ وصفٌ للمبتدإِ في المعنى فيقتضي ان يكون شائعًا كما هو شأن الوصف. والشيوعُ من شأن النكرات* وان يكون موخَّرًا لانهُ حكمٌ قد حُمِل على موضوعٍ. والحكم متأخّرٌ عن المحكوم عليهِ. فان كان الخبر مقيَّدًا اي غير شائعٍ مُخبَرًا بهِ عن معرفةٍ جاز كونهُ معرفةً نحو هذا عبدُ الله. وأمّا اذا كان المبتدأُ نكرةً فلا يجوز الاخبار عنهُ بالمعرفة. لان الخبر كالوصف لهُ في المعنى كما مرَّ والصفة لا تكون اعرف من الموصوف* وقد يعرض ما يوجب تقديم الخبر على المبتداء إمّا من قِبَل نفسهِ كما اذا كان اداة استفهامٍ نحو كيف زيدٌ. او من قِبَل المبتدإِ كما اذا كان محصورًا نحو ما في الدار الا زيدٌ. فانهُ يجب فيهِ التقديم في الاول لذاتهِ لِئلاَّ تخرج اداة الاستفهام عن صدارتها. وفي الثاني لالتزام تأخير المبتدإِ لِئلاَّ ينقلب الحصر عنهُ الى الخبر بخلاف المراد* ومما يجب فيهِ تقديم الخبر ان

يكون ظرفًا او مجرورًا والمبتدأ نكرة لا مُسوِّغ لها نحو عندي غلامٌ وفي الدار رجلٌ. او يعود على شيءٍ منهُ ضميرٌ متّصلٌ بالمبتدإِ نحو في الدار صاحِبُها. لانهُ لو قيل غلامٌ عندي التبس الخبر بالنعت لاحتمال ان يكون الظرف صفةً والخبر منتظرًا بعدهُ. وكذلك المجرور. ولو قيل صاحبها في الدار استلزم عود الضمير على ما تأخَّر لفظًا ورتبةً وهو منكرٌ كما علمت* فان لم يكن شيءٌ من ذلك جاز تقديمهُ ما لم يكن محصورًا نحو ما زيدٌ الا كاتبٌ. او فعلاً متضمّنًا ضمير المبتدإ نحو زيدٌ قامَ. او كان المبتدأ مّما لهُ صدر الكلام نحو مَن في الدار. او مقترنًا بما لهُ الصدر نحو لزيدٌ قائمٌ. او مضافًا اليهِ نحو غلامُ مَن عندك. او كان يلتبس بالمبتدإِ نحو اخي رفيقي. فيجب تاخيرهُ في كل ذلك* واعلم ان الخبر الظرفيّ المقدَّم على النكرة يجب ان يكون مجرورهُ صالحًا للاخبار عنهُ. فلا يُقال عند رجلٍ مالٌ وفي دارٍ غلامٌ. واختُلِف في تقديمِهِ حينئذٍ فقيل لدفع الالتباس كما مرَّ. وقيل لتسويغ الابتداءِ بالنكرة لانهُ يخصّصها بتقديم حكمٍ معلومٍ عليها. والاول هو المختار عند الاكثرين* والالتباس بين المبتدا والخبر انما يقع عند اتفاقهما في التعريف كما مرَّ. او في التنكير نحو أفضَلُ منك أفضَلُ مني. وذلك حيث لا قرينة للتمييز بينهما. فان قامت قرينةٌ على تمييزهما جاز تقديم الخبر كقول الشاعر

بَنُونا بَنُو أبنآئنا وبَناتُنا بَنُوهُنَّ ابناءُ الرجال الاباعدِ

وذلك يكون غالبًا عند ارادة التشبيه كما في البيت فان المراد فيهِ ان بني ابنآئنا مثل بنينا* وخيَّر بعضهم في ذلك عند حصول الفائدة واستقامة المعنى كما في قول الآخر

عنيتُ قصيرات الحِجال ولم أُرِدْ قصار الخُطَى شرُّ النسآءِ البحاترُ

فلك ان تجعل شرَّ النسآءِ مبتدأً وما بعدهُ خبرًا وبالعكس. وكلاهما صحيحٌ

وعائدٌ للمُبتَدا فيهِ حُمِل لرفعِ أَجنَبيَّةٍ حيثُ احتُمِل

اي ان حكم الخبر ان يتحمَّل ضميرًا عائدًا الى المبتدا لفظًا كما مرَّ. او تقديرًا نحو اللؤلؤُ المثقالُ بدينارٍ. اي المثقال منهُ* وذلك يكون حيث يُحتمَل تضمُّن الضمير كما رايت احترازًا من المفرد الجامد نحو هذا زيدٌ. وغير الصفة من المشتقّات كاسم المكان نحو هنا مجلِسٌ فانهما لا يتحمَّلان الضمير* والمراد بالعائد المذكور ربط الخبر بالمبتدإِ لرفع الاجنبيَّة من بينهما. فان لم يكن الخبر اجنبيًا عن المبتدا استغنى عن الرابط كما سيأتي* واعلم ان أَل قد تنوب عن الضمير كما ستعرف فيُربَط بها الخبر نحو وأمّا من خاف مقام ربهِ ونهى النفس عن الهوى فان الجنَّة هي المأوَى. اي مأواهُ وقس على كل ذلك

وجامدٌ أُوِّلَ بالوصفِ حَوَى ضميرَهُ والبعضُ مع كُلٍّ نَوَى

اي ان الجامد الذي يُأَوَّل بالوصف يتحمَّل الضمير الذي يتحمَّلهُ ذلك الوصف نحو زيدٌ أَسَدٌ. فان الاسد يتأَوَّل بالشجاع فيتحمَّل الضمير الذي يتحمَّلهُ. وهو مذهب جمهور البصريين والكوفيين * وذهب البعض من الطائفتين الى تحمُّلِهِ الضمير مطلقًا فيقدّرونهُ معهُ كيفما وقع. وهو تكلُّفٌ لا حاجة اليهِ لان الجامد المحض يكفيهِ في صحة الإِخبار بهِ ان يكون صادقًا على المبتدإِ فلا يحتاج الى تحمُّل ضميرهِ * واعلم ان الخبر اذا تضمَّن ضمير المبتدا لزمت مطابقتهُ لهُ في جميع احوالهِ كزيدٌ قائمٌ. واخواهُ جالسانِ. وهندٌ ذاهبةٌ. وهلمَّ جرًّا * والاَّ لم تلزم المطابقة كقولهم المُعرَبات قِسْمان ونحو ذلك * واذا كان الخبر غير مقصودٍ لذاتهِ صحَّ ان يعود ضمير متعلّقهِ المقصود الى المبتدإِ دونهُ تنبيهًا على ان ذلك المتعلّق هو المقصود والخبر توطئةٌ لهُ نحو بل انتم قومٌ تجهلون. ولذلك يُقال لهُ الخبر المُوَطِّئ * وجعلهُ اهل البيان من باب التغليب كما سيأْتي

وشاعَ إِخبارٌ بمُطلَقِ الجُمَل اذ نسبةُ الجميعِ فيهِ تحتمَل

اي انهُ قد شاع بين النحاة الإِخبار بالجملة مطلقًا فتدخل فيها الجملة الانشائية بناءً على احتمال نسبتها الى المبتدإِ لان الغرض انما هو نسبة شيءٍ اليهِ بطريقٍ من الطرق لا اثباتُهُ لهُ في الواقع كما في الصلة والنعت. والاَّ امتنع ان يُقال زيدٌ لم يَقُمْ وابن زيدٌ. ويشهد لذلك ما سُمِع منهُ نحو بل انتم لا مرحبًا بكم. وقول الشاعر

قلبُ مَن عِيلَ صبرهُ كيف يسلو صاليًا نارَ لوعةٍ وغرامِ

وذهب قومٌ الى صحة الاخبار بها على تاويل صفةٍ فاذا قيل زيدٌ اضربهُ كان كأَنهُ قيل زيدٌ مطلوبٌ ضربهُ * والتزم ابن السرَّاج تقدير قولٍ محذوفٍ قبلها. اي زيدٌ اقول لك اضربهُ * وذهب ابن الانباريّ الى امتناع الاخبار بها مطلقًا. وتبعهُ قومٌ من النحاة * والصحيح انهُ ضعيفٌ لا ممتنعٌ بدليل الاجماع على جواز الرفع قبل فعل الطلب في الاشتغال كما سياتي في بابهِ * واما الجملة الخبرية فالإِخبار بها شائعٌ كثيرٌ وهي إِمَّا اسميَّةٌ نحو زيدٌ ابوهُ قائمٌ. او فعليَّةٌ نحو زيدٌ قام ابوهُ. وزاد بعضهم الشرطية نحو زيدٌ ان اكرمتهُ يكرمك. والحقُّ انها من قبيل الفعلية اذ لا عبرة بالاداة المصدّرة بها * واعلم ان الإِخبار بالجملة الانشائية انما يتأَتَّى في الخبر المجرَّد. فان كان منسوخًا امتنع فيهِ ذلك بالاجماع. فان ورد منهُ شيءٌ كما في قول الشاعر

ان الذين قتلتم امسِ سيّدَهم لا تحسبوا ليلَهم عن ليلكم ناما

حُمِل على اضمار القول كما عرفت

والعائدَ ٱلزَمْ في سوى ما ٱتحَّدا　　جميعهُ او بعضُهُ بالمُبتَدا

اي انهُ يلزم الجملة المُخبَر بها ان تكون مشتملةً على عائدٍ يربطها بالمبتدا كما في نحو زيدٌ قام ابوهُ وعمرٌو لا تضربهُ وذلك في ما لم يتحد منها بالمبتدا كما رايت فان اتحدت بهِ كلها او بعضها استغنت عن العائد لفقد الاجنبية * والاول يكون في ما كانت الجملة فيهِ برُمَّتها عينَ المبتدإ نحو قُلْ هو اللهُ احدٌ * فان الجملة فيهِ هي عين المبتدا في المعنى لانها مفسِّرةٌ لهُ كما ستعلم والمفسِّر عينُ المفسَّر ولذلك لا تحتاج الى ما يربطها بهِ * والثاني يكون في ما كان بعضها فيهِ عين المبتدا وذلك يكون بتكرار لفظ المبتدا نحو أَصحابُ اليمين ما أَصحابُ اليمين او معناهُ نحو والذين يمسكون بالكتاب واقاموا الصلوة إنَّا لا نُضيع اجر المصلحين. فان المصلحين هم الذين يمسكون بالكتاب في المعنى * او بالاشارة اليهِ من جانب الجملة نحو ولباس التقوى ذلك خيرٌ * او بدخولهِ تحت العموم المشتمل بعضها عليهِ نحو نِعمَ الرجلُ زيدٌ. فان المبتدا قد دخل تحت العموم المستفاد من أَل الجنسية الواقعة في جملة الخبر كما سياتي في بابهِ * وكل واحدةٍ من هذه الجُمَل قد استغنت عن العائد لما بينها وبين المبتدا من الملابسة القائمة مقامهُ في افادة الارتباط بينهما. ولذلك يعدُّون هذه الملابسات روابط للخبر * وقد تكلَّفوا روابط اخرى حتى أَتمُّوا بها العشرة. وأكثرها لا يسلم من الردّ والخلاف فلا نطيل الكلام في استيفائها

واطَّردَ الإخبارُ بالظُروفِ　　قصدًا الى عاملِها المحذوفِ

ونَقَلَ البعضُ اليها المُضمَرا　　وبعضهُم بنفسِها قد أَخبرا

اي ان الإخبار بالظروف قد اطَّرد عند النحاة على قصد ان الخبر في الحقيقة هو متعلَّقها المحذوف لا هي بنفسها. فاذا قيل زيدٌ عندك كان الخبر هو المتعلَّق المحذوف مقدَّرًا بالاسم كحاصل وهو اختيار الكوفيين لان الاصل في الخبر الإفراد. او بالفعل كحَصَل وهو اختيار البصريين لانهُ عاملٌ في الظرف وحقُّ العمل للفعل * وانما يُطلَق الخبر على الظروف لنيابتها عنهُ. ولذلك لا يُجمَع بينها وبينهُ الا شذوذًا كما في قول الشاعر

لك العزُّ ان مولاك عزَّ وان يهُنْ　　فانت لدى بحبوحة الهون كائنُ

وهذا المذهب هو الصحيح وعليهِ جمهور المحققين * واختُلِف في ضمير المتعلَّق المذكور

فقيل قد حُذِف معهُ. وقيل بل انتقل الى الظرف. وصحَّحهُ الاكثرون واستدلُّوا على ذلك بقول الشاعر

فان يكُ جُثْماني بأَرضٍ سواكمُ فان فُؤَادي عندك الدهرَ أَجمَعُ

فان اجمع يتعيَّن ان يكون توكيدًا لضمير متعلّق الظرف لانهُ مرفوعٌ. ولو كان قد حُذِف معهُ لم يصحَّ توكيدهُ لان المحذوف لا يُؤكَّد * وذهب قومٌ الى ان الظرف بنفسهِ هو الخبر ولا متعلّق لهُ. بناءً على تضمُّنهِ معنًى صادقًا على المبتدإِ كما قال البعض منهم. او على انهُ قِسمٌ برأْسهِ كما قال البعض الاخر. وحينئذٍ يكون محلُّهُ الرفع. وهو مذهب الكوفيّين * واما لفظهُ المنصوب فهم يقولون انهُ منصوبٌ بالمخالفة وهي عندهم عاملٌ معنويٌّ. وذلك ان الخبر اذا كان هو عين المبتدإِ نحو زيدٌ اخوك ارتفع ارتفاعهُ. فان كان مخالفًا لهُ بحيث لا يكون وصفًا لهُ في المعنى نحو زيدٌ عندك خالفهُ في الاعراب ايضًا * وذهب ابن طاهر وابن خروف الى ان الناصب لهُ المبتدأُ لانهُ يرفع الخبر اذا كان عينهُ وينصبهُ اذا كان غيرهُ * وذهب قومٌ الى ان الظرف والمتعلَّق المحذوف جميعًا هما الخبر. لان المقصود هو الاخبار بوجود الشيء في الظرف. الا انهم حذفوا بعض الخبر للاختصار واقاموا البعض الاخر مقامهُ. وكلٌّ ذلك لم يُعَوِّل عليهِ الجمهور * واعلم ان متعلّق الظرف اذا كان يدلُّ على حصولٍ مطلقٍ كما في نحو زيدٌ عندك يجب حذفهُ لقيام الظرف مقامهُ كما سياتي في بابهِ. وحينئذٍ ان قُدِّر باسمٍ فالخبر من قبيل المفرد. او بفعلٍ فمن قبيل الجملة. فان كان الحصول مقيَّدًا بصفةٍ وجب ذكرهُ نحو زيدٌ جالسٌ عندك. ما لم يدلَّ عليهِ دليلٌ فيجوز حذفهُ نحو زيدٌ فوق الفرس اي راكبٌ. ولكن لا ينتقل الضمير منهُ الى الظرف ولا يُسمَّى الظرف معهُ خبرًا بالاتفاق لانهُ قد صار لغوًا كما ستعرف * وقد مرَّ ان المجرور عديل الظرف فهو يجري مجراهُ بلا خلافٍ نحو زيدٌ في الدار وقس عليهِ

وذو الزمانِ عن ذواتٍ لا يَرِد الاَّ على تأَوُّلٍ اذ لم يُفِد

اي ان ظرف الزمان لا يقع خبرًا عن الذوات لان نسبتها الى جميع الازمنة على السواءِ فلا يفيد الإخبار عنها بالزمان. بخلاف المعاني التي تختلف نسبتها الى الازمنة باعتبار حدوثها في وقتٍ دون آخَر. فيقال السَفَرُ غدًا ولا يقال زيدٌ امس * وما ورد بخلاف ذلك فعلى تأويل معنًى كقولهم اليومَ خمرٌ وغدًا امرٌ. اي اليوم شرب خمرٍ وغدًا تدبير امرٍ. وعلى ذلك قول الشاعر

أَكُلَّ عامٍ نَعَمٌ تحوونهُ يُلقِحهُ قومٌ وتنتجونَهُ

اي أَكُلَّ عامٍ اصابةُ نَعَمٍ * وقد يكون على تشبيه الذات بالمعنى في الحدوث وقتًا دون اخر نحو الورد في الربيع. بخلاف ظرف المكان فانهُ يصلح للمعاني والذوات جميعًا. فيقَال الحرب امامك والقوم خلفك لاختلاف نسبة كلا الفريقين اليهِ في المظروفية.

والمبتدا المُبهَمُ ان أَلقَى السَبَب في خَبَرٍ فهوَ الى الشرطِ أَنتسب

والفاءَ في الإخبارِ عنهُ استعمِلا ما لم يُغيِّرْ ناسخٌ معنىً فلا

اي ان المبتدا اذا كان مبهمًا واتجَّهت من قِبَلِهِ سببيةٌ الى الخبر كان بمنزلة اسم الشرط وخبرهُ بمنزلة جواب الشرط. فتدخل الفاءُ على الخبر كما تدخل على الجواب. وذلك يكون اذا كان المبتدا اسمًا موصولًا نحو الذي يأتيني فلهُ درهمٌ. او نكرةً عامةً نحو كلُّ رجلٍ في الدار فلهُ دينارٌ. ما لم يدخل عليهِ ناسخٌ يغيِّر معنى الجملة مثل كان وظنَّ وليت فلا تدخل الفاءُ. فان كان الناسخ لا يغيِّر المعنى مثل إنَّ ولكنَّ لم تمتنع. وبهِ ورد السماع نحو ان الموت الذي تفرُّون منهُ فانهُ ملاقيكم. ونحو قول الشاعر

كَلَّا ولكنَّ ما أُبدِيهِ من فَرَقِي فكَيْ يغرُّوا فيغريهِمْ بيَ الطَمَعُ

وندر دخولها على أَنَّ المفتوحة الهمزة نحو واعلموا أَنَّ ما غنمتم من شيءٍ فان للهِ خُمسَهُ* واعلم ان الصلة والصفة الواقعتين في هذه المسئلة لا بُدَّ من كونهما فعلًا او ظرفًا كما رايت. لان الشرط لا يكون الَّا فعلًا فقيَّدوها بالفعل مذكورًا او مقدَّرًا * ومن ثَمَّ قيَّدوا الفعل بكونهِ مستقبلًا لاستتمام المشابهة. وذلك ما لم يكن الموصول أَل نحو والسارقُ والسارقةُ فاقطعوا أَيدِيَهُمَا لان صلة أَل لا تكون الا مفردةً كما علمت. غير ان هذا الخبر اذ كان ليس بجوابٍ للشرط حقيقةً جاز تجريدهُ من الفاءِ. وحينئذٍ يجوز ان تكون السببيَّة غير ملحوظةٍ فيهِ بخلاف المقترن بها فانها تحقّق السببيَّة فيهِ لانها انما دخلت لاجلها. ولذلك اذا لم تُقصَد السببيَّة تمتنع الفاءُ اذ لا وجه لدخولها كما تمتنع اذا تقدَّم الخبر لان الجواب لا يقترن بها الا موَخَّرًا. وقيل لا بد من دخولها مع قصد السببية اشعارًا بها فلا يجوز تركها * وسُمع دخولها على خبر الموصول بالماضي نحو وما اصابكم يوم التقى الجمعان فباذن الله. والنكرةِ الموصوفة بغير الفعل والظرف كقولهِ

كلُّ امرِءٍ مُباعدٍ او مُدانٍ فمَنُوطٌ بحكمة المُتعَالي

والغيرِ الموصوفة بشيءٍ نحو كلُّ نعمةٍ فمن الله. غير ان كل ذلك نادرٌ لا يُعتمَد عليهِ في القياس

وخَبَرًا عَدِّدْ لحكمٍ عُدِّدا　　　والبعضُ ينوي المبتدا مُجَدَّدا
وقد يكونُ الخَبَرانِ واحدا　　　معنًى للفظٍ فيهما مُعاقِدا

اي ان الخبر يتعدَّد اذا كان الحكم على المبتدا متعددًا. كما اذا حُكِمَ على زيدٍ بصناعة الشعر والكتابة فيُقال زيدٌ شاعرٌ كاتبٌ. وعليهِ قول الراجز

من يكُ ذا بَتٍّ فهذا بَتّي　　　مقيِّظٌ مصيِّفٌ مُشَتّي

وهو مذهب الجمهور * وانكرهُ ابن عصفور وجماعةٌ من المغاربة وقدَّروا لكل خبرٍ متعددٍ مبتدأً متجدّدًا لهُ غير الاول. فيكون التقدير زيدٌ شاعرٌ وهو كاتبٌ. وكذلك ما زاد عليهِ. واجازوا جعل الثاني صفةً للاول. وكل ذلك تكلُّفٌ لا حاجة اليهِ * وقد يكون الخبران في اللفظ خبرًا واحدًا في المعنى نحو هذا الرُّمّان حلوٌ حامضٌ. اي مِزٌّ. فانهما في المعنى خبرٌ واحدٌ اذ لا يتمُّ المعنى المقصود الا بذكرها جميعًا. ولذلك جعل بعضهم كل واحدٍ جزء خبرٍ لا خبرًا * واجاز الاخفش كون الثاني صفةً للاول اي حلوٌ فيهِ حموضةٌ. ورُدَّ بان الشيء لا يُوصَف بنقيضهِ * واختُلِف في تحمُّلهما الضمير. فقيل لا ضمير فيهما. وقيل في كلٍّ منهما ضميرٌ. وقيل في الثاني فقط. واختار الاول صاحب البديع. والثاني ابو حيَّان وهو اختيار الاكثرين. والثالث الفارسيُّ * واعلم ان الخبر قد يتعدَّد لتعدُّد افراد صاحبهِ حقيقةً نحو بنوك شاعرٌ وكاتبٌ وخطيبٌ. او حكمًا نحو انما الحيوة الدنيا لعبٌ ولهوٌ وزينةٌ. فيجب فيهِ العطف كما رايت * واما ما تعدَّد بدون ذلك فان جاز الاقتصار على الواحد منهُ كما في نحو زيدٌ شاعرٌ كاتبٌ جاز العطف. فيقال زيدٌ شاعرٌ وكاتبٌ. والا امتنع كما في نحو الرمَّان حلوٌ حامضٌ. لانهُ خبرٌ واحدٌ والعطف يقتضي التعدُّد * وكذلك المبتدا قد يتعدَّد فيُخبَر عن الاخير منهُ نحو زيدٌ ابوهُ غلامهُ منطلقٌ. وتكون جملتهُ خبرًا عما قبلهُ. والجميع خبرًا عن الاول * فتدبَّر

وبعدَ ٱلِاستفهامِ والنفيِ ٱبتدا　　　وصفٌ كفعلٍ رافعًا كافٍ بَدَا
فعاضَ مرفوعٌ لهُ عنِ الخبر　　　نحو أَماضٍ هُمْ ومُوجبًا نَدَر
وجازَ إِخبارٌ بهِ ان أُفرِدا　　　كلٌّ فانْ عُدِّدَ يلزَمْ أبدا

اي انهُ يبتدأُ بعد الاستفهام والنفي بوصفٍ يجري مجرى الفعل رافعًا ما يُكتَفَى بهِ في المعنى من الاسماء البادية. اي غير المستترة. فيندرج فيها الاسم الظاهر نحو هل قائمٌ اخواك. وعليهِ قول الشاعر

أَفاطنٌ قومُ سُلمى ام نووا ظَعَنا　　ان يظعنوا فعجيبٌ عيش من قَطَنا

والضمير المنفصل كما رايت في المثال . وعليهِ قول الاخر

خليليَّ مـا وافٍ بعهديَ انتما　　اذا لم تكونا لي على من أُقاطعُ

فيكون الوصف مبتدأً ومرفوعهُ سادًّا مسدَّ الخبر. وهو يشمل الفاعل كما رايت . ونائبَهُ نحو هل مضروبٌ غلاماك وما مطرودٌ بنوك* وانما كان ذلك كذلك لان الاستفهام والنفي يطلبان الافعال لانهما يتعلّقان بالاحداث دون الذوات . فنُزِّل الوصف الواقع بعدهما منزلة الفعل . ومن ثَمَّ كان لا يُثنَّى ولا يُجمَع ولا يوصف ولا يُصَغَّر ولا يُعرَّف . غيرانهُ اذ كان قد وقع بعدهما مجردًا وهو لا يصلح خبرًا للمثنَّى والمجموع بعدهُ لافرادهِ كما رايت جُعِل مبتدأً وان كان نكرةً محضةً لانهما يسوّغان الابتداء بالنكرة كما عرفت آنفًا* واذ كان قد جرى مجرى الفعل كان يطلب الفاعل او نائبَهُ دون الخبر. فجُعِل ما يقتضيهِ منهما عوضًا عنهُ لقيامهِ مقامهُ في اتمام الفائدة * فان كان المرفوع لا يُكتفَى بهِ نحو ما قائمٌ اخواهُ زيدٌ . او كان ضميرًا مستترًا نحو زيدٌ لا قائمٌ ولا قاعدٌ . لم يكن في شيء من هذا القبيل * وان كان الوصف يصلح للاخبار بهِ عمَّا بعدهُ فان طابقهُ في الإفراد نحو ما قائمٌ زيدٌ جاز الوجهان . او في غيرهِ نحو ما قائمان اخواك تعيَّن الإخبار بهِ والابتداء بما بعدهُ الَّا على لغةٍ ضعيفة ستُذكَر في باب الفاعل * واما اذا لم يقع الوصف بعد الاستفهام او النفي فلا يجوز فيهِ هذا الاستعمال . اذ لا يصحُّ الابتداء بهِ لعدم المسوِّغ لهُ . ولا يستطيع العمل في ما بعدهُ لعدم اعتمادهِ على شيء . بخلاف الواقع بعدهما فانهُ فضلاً عن صحة الابتداء بهِ معهما كما مرَّ يعتمد عليهما في العمل كما سيأْتي في بابهِ * واجاز ذلك الكوفيون والاخفش محتجّين بقول الشاعر

خبيرٌ بنو لُهْبٍ فلا تكُ ملغيًا　　مقالةَ لُهبيٍّ اذا الطير مرَّتِ

وهو ضعيفٌ في القياس نادرٌ في الاستعمال . ولذلك لم يلتفت اليهِ الجمهور* واعلم انهُ لا فرق في الاستفهام والنفي بين ان يكونا بالحرف كما مرَّ . او بغيرهِ نحو كيف جالسٌ غلاماك . وليس منطلقٌ اخواك . وقد يكون النفي تأْويلاً في المعنى نحو انما قائمٌ عبداك . وغير ذاهبٍ بنوك . فان المعنى ما قائمٌ الا عبداك . وما ذاهبٌ بنوك . غير ان الابتداء ينتسخ مع ليس وينتقل الى غير. فيُرفَع الوصف اسمًا للأُولَى ويُجَرُّ باضافة الثانية اليهِ . ويسدُّ مرفوعهُ مسدَّ خبرها * والوصف يشمل اسم الفاعل والمفعول كما مرَّ . والصفة المشبَّهة نحو ما كريمٌ غلاماك . وافعل التفضيل نحو هل افضلُ عندك

العلمُ منهُ عند زيدٍ. ويندرج فيهِ المنسوب ايضًا لانهُ في تأويلهِ كما ستعرف. نحو ما تميميٌّ أَبواك * وقد تحصَّل مما ذُكِر أَنَّ من المبتدإِ ما يكون موصوفًا تُسنَد الصفة اليهِ. ومنهُ ما يكون صفةً تُسنَد الى الموصوف. والاول هو الاصل وهو المراد عند الاطلاق

ويحذفُ الخبرَ ايضًا في القَسَمْ نصًّا جوابٌ كَلَعمرِي لم أَلُمْ
وبعدَ لولا وَهْوَ كونٌ مُطلَقُ وشبهُ جملةٍ بهِ يُعلَّقُ
والحالُ لا تصلحُ إِخبارًا كما في نحو ضربيَ الغلامَ مجرِما
وعطفُ واوٍ لاصطحابٍ مثلهُ ايضًا ككُلُّ فاعلٍ وفعلهُ

اي ان هذه الامور المذكورة تسدُّ ايضًا مسدَّ الخبر فتغني عنهُ وهي خمسةٌ. احدها جواب القَسَم. وشرطهُ ان يكون المبتدأُ نصًّا صريحًا في اليمين نحو لعمري لم أَلُم. اي لعمري قسمٌ لي. فان لم يكن كذلك نحو عهدُ اللهِ لَأَفعلَنَّ اي عهد الله عليَّ جاز حذف الخبر واثباتهُ. لانهُ يُستعمَل في القَسَم وغيرهِ فلا يلزمهُ الجواب كالاول * والثاني جواب لولا. وشرطهُ ان يكون الخبر دالًّا على مطلق الوجود ليكون معلومًا عند السامع نحو لولا زيدٌ لهلك عمرٌو. اي لولا زيدٌ موجودٌ. فان دلَّ على وجودٍ مقيَّدٍ بصفةٍ وجب اثباتهُ نحو لولا الامير واقفٌ لجلستُ. وسياتي استيفاءُ الكلام على ذلك في بابها * والثالث الظرف والجارُّ والمجرور نحو زيدٌ عندك او في الدار. وحكم متعلَّقهما حكم الخبر بعد لولا. وقد مرَّ الكلام عليهِ * والرابع الحال التي لا تصلح خبرًا عن المبتدإِ المذكور قبلها نحو ضربي الغلامَ مجرمًا. فان الاصل فيهِ ضربي الغلامَ حاصلٌ اذا كان مجرمًا. بناءً على ان اذا ظرفٌ متعلّقٌ بالخبر مضافٌ الى جملة كان وهي التامَّة. فحُذِف الخبر كما تُحذَف متعلّقات الظروف العامَّة فقام الظرف مقامهُ كما في نحو السَفَرُ غدًا. ثم حُذِف الظرف مع ما أُضيف اليهِ لقيام الحال مقامهُ لان فيها معنى الظرفية باعتبار كونها على تقدير في. فكانت الحال قائمةً مقام الخبر ايضًا لانها قد قامت مقام الظرف الذي كان قائمًا مقامهُ. وهي لا يمكن ان تُجعَل خبرًا بالحقيقة لانها لا تصلح للاخبار بها عن الضرب كما لا يخفى * والخامس عطف اسمٍ على المبتدا بواو المصاحبة نحو كلُّ فاعلٍ وفعلهُ. اي مقترنٌ معهُ. وشرطهُ ان تكون الواو نصًّا في المصاحبة لتقوم مقام مع * وحينئذٍ يكون ذلك كما لو قيل كل فاعلٍ مع فعلهِ فيسد مسدَّ الخبر. ولذلك قال الكوفيون انهُ يستغني عن تقدير خبرٍ. فان لم تكن الواو

كذلك نحو زيدٌ وعمرٌو مجتمعان لم يكن من هذا القبيل * واعلم ان مسئلة الحال تنحصر في ما كان فيهِ المبتدأُ مصدرًا كما رايت. او افعلَ تفضيلٍ مضافًا الى المصدر نحو اكثر سفري ماشيًا. او الى ما يُأَوَّل بهِ نحو أَحسَنُ ما يكون زيدٌ راكبًا اي احسن كونهِ * وتقع الحال في هذا المقام جملةً اسمية مقرونةً بالواو نحو اقرب ما يكون العبد من ربهِ وهو ساجدٌ * واختُلِف في وقوعها فعليةً والصحيح جوازهُ وعليهِ قول الشاعر

عهدي بها في الحيّ قد سُربِلَت بيضاءَ مثل المهرة الضامرِ

وقول الآخر

وَرأْيُ عينيَّ الفتى اباكا يُعطِي الجزيلَ فعليك ذاكا

ويتعيَّن جعل كان المقدَّرة تامَّةً ليكون ما بعدها حالاً لا خبرًا . واذا اريد الزمان الماضي قُدِّرَت قبلها اذ مكان اذا لانها للاستقبال

والمبتدا كخَبَرٍ قد يُخلَفُ لكن سماعًا نادرًا لا يُؤلَفُ
والحذفُ في ذي خَلَفٍ قد حُتِما طرًّا لكي لا يجمعوا بينهما

اي ان المبتدأَ قد يخلفهُ ما يسدُّ مسدَّهُ كما يُخلَف الخبر. غير ان ذلك فيهِ مقصورٌ على السماع كقولهم في ذمَّتي لَأَفعلَنَّ. اي في ذمَّتي يمينٌ. فان جواب القسم قد سدَّ فيهِ مسدَّ المبتدإِ المحذوف لدلالتهِ عليهِ. وعلى ذلك قول الشاعر

تسوَّرَ سوَّارٌ الى المجد والعُلَى وفي ذمَّتي لَئِن فعلت لَيفعلا

ومن ذلك في الاصحّ قولهم صبرٌ جميلٌ. اي صبري صبرٌ جميلٌ. فان الخبر فيهِ قد سدَّ مسدَّ المبتدإِ المحذوف لكونهِ اياهُ في اللفظ والمعنى. وذلك مع توقُّفهِ على السماع نادرٌ في الاستعمال غير مألوفٍ عندهم * وكل ما حُذِف من المبتدإِ والخبر وغيرهما مع قيام خَلَفٍ لهُ مقامهُ يحذفونهُ وجوبًا لئلّا يجتمع العوض والمعوَّض عنهُ فانهُ لا يجوز كما مرَّ * واما الحذف عن غير خَلَفٍ يسدُّ مسدَّ المحذوف نحو سورةٌ انزلناها اي هذه سورةٌ. وقل أأنتم اعلمُ أَمِ الله اي ام الله اعلم. فهو جائزٌ لا واجبٌ كما علمت آنفًا. وكلاهما يطَّرد في جميع الابواب التي يقع فيها فتنبَّه

فصل

في الفاعل واحكامهِ

وما لهُ معلومُ فعلٍ تَمَّ قد أُسنِدَ قبلاً فاعلٌ بهِ اتَّحَد
والفعلُ يجري منهُ او يقومُ بِهْ كسَارَ او ماتَ الفتى عن مَنصِبِهْ

اي ان الاسم الذي يُسنَد اليهِ فعلٌ معلومٌ تامٌّ مذكورٌ قبلهُ هو الفاعل* فخرج بقيد معلوميَّة الفعل نائبُ الفاعل لانهُ يُسنَد اليهِ المجهول . وبقيد تمامِهِ الافعالُ الناقصة فانَّ مرفوعها لا يُقَال لهُ فاعلٌ . وبقيد ذكرهِ قبلهُ ما ذُكِر بعدهُ نحو زيدٌ قامَ فانهُ مبتدأٌ لا فاعلٌ * والفاعل يتّحد بالفعل فيصيران كالكلمة الواحدة . ولذلك لا يستتر فيهِ من معمولاتهِ المضمرة الاَّ هُوَ او نائبهُ * ولمَّا كان المراد بالفاعليَّة اسناد الفعل اليهِ اندرج فيهِ ما وقع الفعل منهُ نحو سار الفتى . وما قام بهِ فقط نحو مات الفتى . ولذلك يُحكَم لهُ بالفاعليَّة في نحو لم يَقُم زيدٌ مع انتفاءِ وقوع الفعل منهُ كما مرَّ

وليسَ فعلٌ دُونَ فاعلٍ فإِنْ لم يَبْدُ لفظًا فَهْوَ فيهِ مُستكِنّ

اي ان الفعل لا يكون بلا فاعلٍ لانهُ لا يستقلُّ بدونهِ . فان لم يُذكَر الفاعل في اللفظ نحو قام زيدٌ والرجال ذهبوا كان مستترًا في الفعل نحو زيدٌ قام وهندٌ ذهبت . فان في كل واحدٍ من الفعلين ضميرًا مستترًا تقديرهُ هو في الاول وهي في الثاني . وهذا الضمير هو الفاعل فيهما

وَهْوَ لِغَيرِ واحـدٍ لا يُسنَدُ فَهْوَ كقامَ القومُ طردًا يُفرَدُ
وما أَتَى نحوَ أَسَرُّوا النجوَى مَن ظلموا التأويلُ فيهِ يُنوَى

اي ان الفعل لا يُسنَد الا الى فاعلٍ واحدٍ . ولذلك لا يكون الفاعل الا واحدًا* أمَّا نحو قام زيدٌ وعمرٌو فهو على نية تكرار الفعل مع الثاني . وانما لم يُذكَر لنيابة حرف العطف عنهُ * وأَمَّا قول الشاعر

كُرَةٌ وُضِعَت لصوالجهِ فتلَقَّفَهَـا رجلٌ رجلُ

فقيل انهُ على اسقاط العاطف اي رجلٌ فرجلٌ . وقيل ان مجموعها هو الفاعل . وقيل غير ذلك مما لا فائدة في استيفائهِ * ولما كان الفعل لا يُسنَد الا الى واحدٍ التزموا افرادهُ مع المثنى والمجموع ايضًا نحو ذهب اخواك وقام القوم . فلا يقال ذهبا اخواك وقاموا القوم لئلاَّ يكون الفعل قد أُسنِد الى الضمير ثم الى الظاهر فيكون لهُ فاعلان وهو ممتنعٌ * واما ما ورد على خلاف ذلك نحو اسرُّوا النجوى الذين ظلموا فعلى تأويل ابدال الظاهر من الضمير . او على ان الظاهر مبتدأٌ مؤَخَّر . او على ان ما يتَّصل بالفعل حروفٌ تدلُّ على التثنية والجمع لا ضمائر . وهو مذهب بني طيّ وبني الحرث بن كعب وازد شَنُوءة فان هذا الاستعمال لغةٌ لهم على هذا البناء . والنحاة يعبّرون عنها بلغة اكلوني البراغيث . وبعضهم يعبرون عنها بلغة اسرُّوا النجوى .

وبعضهم بلغة يتعاقبون ماخوذًا من الحديث في احدى الروايتين حيث يقول يتعاقبون فيكم ملئكةٌ بالليل وملئكةٌ بالنهار. وعلى هذه اللغة قول الشاعر

غَنَّاني الجرادتانِ صباحًا فكأني شربت خمر الدنانِ

وقول الاخر

نصروك قومي فاعتززتَ بنصرهم ولَوَ انَّهم خذلوك كنتَ ذليلا

وقول الاخر

رَأَيْنَ الغواني الشيب لاح بعارضي فاعرضْنَ عني بالخدود النواضرِ

واختُلِف في جوازِ هذه اللغة مع المفردات المتعاطفة نحو قاما زيدٌ وعمرٌو. واجازتهُ الجماعة لورودهِ في السماع كقول الشاعر

تولَّى قتال المارقين بنفسهِ وقد اسلماهُ مُبعَدٌ وحميمُ

وهي مع استعمالها ضعيفةٌ على كل حالٍ غير مرضيَّةٍ عند الجمهور

وفعلُ أُنثَى الحقِّ للتاءِ ٱلتَزَمْ مصرّفًا وصلاً وان اضمرتَ عَمْ

فرخَّصوا في نحو نِعمَ الجاريه ومرَّ بي هندٌ ويحلو الباديه

اي ان فعل الفاعل المؤنَّث الحقيقيّ اذا كان متصرّفًا متَّصلاً بهِ تلزمهُ تاءُ التانيث للدلالة على تأْنيث فاعلهِ. وهي تشمل الواقعة مع الماضي نحو قامت المرأَة. ومع المضارع نحو تسير الناقة ❊ فان كان الفاعل ضميرًا لمؤنَّثٍ عمَّ التزام التاءِ معهُ. فيشمل فعل المجازيّ نحو الشمسُ طلَعت. وما لا يتصرّف مطلقًا نحو هندٌ ليست في الدار. ومن توضَّأَ يوم الجمعة فبها ونِعْمَتْ. وذلك لان الضمير المستتر ليس لهُ لفظٌ يدلُّ على التانيث فيُدَلُّ عليهِ بالعلامة ❊ واما في ما سوى ذلك فقد رخَّصوا في تركها نحو نِعمَ الجارية وما يليهِ من الامثلة المذكورة في النظم. وذلك أَمَّا مع الفعل الجامد فَلأَنهُ قد اشبه الحرف لعدم تصرُّفهِ. واما مع الفصل فَلِأَنَّ الفعل قد ضعف استدعاؤُهُ العلامة لبعدهِ عن الفاعل. واما مع المجازيّ فلضعف تأْنيثهِ لكونهِ على سبيل المجاز ❊ واجاز صاحب اللباب تركها مع الحقيقي ايضًا مما لا يعقل نحو سار الناقة لانهُ كالمذكَّر منهُ في الصورة فاشبه المجازيّ ❊ وسُمِع تركها مع ضمير المجازيّ في الشعر كقول الشاعر

فلا مُزنةٌ وَدَقت وَدْقَها ولا أَرضَ أَبقَلَ إِبقالَها

وحكى سيبويه قالَ فُلانَةُ. وهي لغةٌ لبعض العرب ❊ والاثبات في كل ذلك اولى لانهُ الاصل ولا مقتضِيَ للعدول عنهُ ❊ وأَمَّا ما فُصِل بالاَّ فمذهب الجمهور فيهِ التجريد

مطلقًا نحو ما قام الاَّ هند وما زارنا الاَّ هِيَ . وذلك باعتبار المعنى لان الفاعل في الحقيقة محذوفٌ والاسم المذكور بَدَلٌ منهُ . والتقدير ما قام احدٌ إلاَّ هند * وجاز تأنيثهُ على قلةٍ باعتبار اللفظ كقول الشاعر

ما بَرِئَتْ من ريبةٍ وذمّ ... في حربنا الاَّ بناتُ العمّ

وخصهُ الاكثرون بالشعر وهو الصحيح * واعلم ان ما فيهِ علامة التأنيث اذا جُعِل عَلَمًا لمذكرٍ كطلحة لا يجوز الحاق العلامة بفعلهِ لان اعتبار المعنى في نفسهِ يبطّل اعتبار اللفظ في غيرهِ * وقد تلحق العلامة فعل ما أُضيف الى المؤنَّث من مذكرٍ يصحُّ اسقاطهُ كقول الشاعر

مَشَينَ كما اهتزَّت رماحٌ تسفهَّت ... اعاليَهَا مرُّ الرياحِ النواسمِ

فانهُ يصحُّ ان يُقال تسفهَّت اعاليها الرياح فيكون مرُّ في تقدير الساقط . بخلاف نحو جاءَ غلام هند فانهُ لا يجوز فيهِ تأنيث الفعل لامتناع اسقاط المضاف * غير ان ذلك مع جوازهِ سخيفٌ لا يُعوَّل عليهِ

وسالمُ الجمعِ وما قد ثُنّيَا ... كالمُفرَداتِ منها قد أُجرِيا

اي ان الجمع السالم والمثنى مطلقًا للمذكَّر والمؤنَّث يجري معها الفعل كما يجري مع المفرد منها . فيُقَال جاءَ الزيدون وقامت الهندات كما يُقَال جاءَ زيدٌ وقامت هند . وكذلك المثنى نحو جاءَ الرجلان وقامت المرأتان . وذلك لوجود لفظ المفرد صريحًا في هذه الابنية فكانها قد بقيت على افرادها

وغيرُ ذي النونِ الاصيلِ قد يَرِد ... مخيَّرًا من كُلِّ ذي جمعٍ قُصِد

اي ان ما سوى جمع المذكَّر السالم الاصيل كالزيدِينَ من كل ما يُراد بهِ معنى الجمعيَّة قد يُخيَّر معهُ بين الحاق العلامة وتركها . فيجوز الحاقها مع المذكَّر وتركها مع المؤنَّث . وذلك يشمل المجموع بالالف والتاءَ لمؤنَّثٍ كالهندات او لمذكَّرٍ كالطلحَات . وجمع التكسير لها كالرجال والجواري . والملحق بالجمعَين كالبنِينَ والبنات . واسم الجمع كالنساءَ . واسم الجنس المراد بهِ الجمع كالشجر . فيجوز ان يُقَال جاءَت الرجال وجاءَ الجواري وهلمَّ جرًّا في البواقي . وعليهِ قول الشاعر

حملتَ دماءَ للبراجم جمَّةً ... فجئتك لمَّا اسلمتك البراجمُ

وقول الاخر

زعم العواذل ان رحلتنا غدًا ... وبذاك خبَّرنا الغراب الاسودُ

وقول الاخر

عشيَّةَ قام النائحاتُ وشُقِّقَت جيوبٌ بايدي مأتمٍ وخدورُ

وقول الاخر

اذا غضبت عليك بنو تميمٍ حسبت الناس كلَّهمُ غضابا

وقول الاخر

فبكى بناتي شجوَهُنَّ وزوجتي والطائعون اليَّ ثم تصدَّعوا

وهكذا في ما بقي . فيكون حكم هذه المذكورات حكم المؤنَّث المجازيّ * وخالف البصريُّون في نحو جاءَ الهندات فالتزموا الحاق العلامة فيهِ على الاصل . واجاز الكوفيُّون تركها باعتبار ان تأنيثهُ قد صار مجازيًّا لان التأنيث الحقيقيّ انما هو لأفرادهِ لا لمجموعهِ . واتَّفقوا على جواز الوجهين في نحو جاءَت الرجال بناءً على انهم بمعنى الجماعة وهي مؤنَّثة على سبيل المجاز باعتبار لفظها فتجري مجرى المونث المجازيّ

ومَوضعُ الفاعلِ بعدَ الفعلِ وصلاً كما للجزءِ حقُّ الوصلِ

فَهْوَ على مفعولِهِ يُقَدَّمُ ما لم يَكُنْ لِخَلَلٍ يَستلزِمُ

اي ان حكم الفاعل ان يلي الفعل متَّصلاً بهِ لانهُ كالجزءِ منهُ وحقُّ الجزءِ ان يكون متَّصلاً بصاحبهِ . ولذلك يُقدَّم على المفعول بهِ ما لم يُفضِ تقديمهُ الى خَلَلٍ فيُؤَخَّر . وذلك اذا كان محصورًا نحو إِنَّما ضربَ عمرًا زيدٌ . او كان ظاهرًا والمفعول ضميرًا متَّصلاً نحو ضربني زيدٌ . او اتَّصل بهِ ضمير المفعول نحو باع العبدَ سيِّدُهُ . وذلك لان تقديمهُ يستلزم وقوعَ الحصر على المفعول بخلاف المراد . وفصلَ الضمير مع امكان اتِّصالهِ . وعَوْدَهُ الى ما تأَخَّر لفظاً ورتبةً كما ترى * واجاز الكسائيُّ تقديم المحصور بالاَّ معها محتجًّا بقول الشاعر

ما عابَ الاَّ لئيمٌ فعلَ ذي كرمٍ ولا جفا قطُّ الاَّ جُبَّأٌ بَطَلا

واجاز قومٌ تقديم الفاعل المتلبّس بضمير المفعول تمسُّكًا بما سُمِع منهُ كقول الآخر

جَزَى بَنُوهُ ابا الغيلان عن كِبَرٍ وحسن فعلٍ كما يُجزَى سِنِمَّارُ

وكلاهما مكروهٌ عند الجمهور وهما يختصَّان بالشعر على الصحيح

وحيثُ لا داعٍ ولا ما يُحذَرُ خُيِّرَ والاصلُ بكلٍّ أَجدَرُ

اي اذا لم يكن داعٍ الى اختلاف الترتيب كما مرَّ . ولا مانعٌ منهُ كاقتضاءِ فصل الضمير في نحو ضربت زيدًا . وحصر المفعول في نحو انما ضرب زيدٌ عمرًا . والتباس احدهما

بالآخر في نحو ضرب الفتى غلامي. يُخيَّر في ذلك بينهما نحو ضرب زيدٌ عمرًا وضرب عمرًا زيدٌ. غيران حفظ الترتيب اولى في حال الاباحة قضاءً لحق كل واحدٍ منهما

وفي الغريبِ حيثُ لا لبسَ بلي ما خالفَ الترتيبَ حكمَ المنزلِ
فقيلَ قد دقَّ الزجاجُ المجرا بالعكسِ في حكمِهِما كما ترَى

اي انهُ قد سُمع في غريب اللغة اعطاءَ ما خالف الترتيب من الفاعل والمفعول حكم الاعراب اللائق بالمنزل الذي ينزل فيهِ. فيُرفَع المفعول المقدَّم ويُنصَب الفاعل المؤخَّر كما رايت. وعلى ذلك قول الشاعر

مثل القنافذ هدَّاجُونَ قد بَلَغت نجرانَ او بَلَغت سَوْآتِهِم هَجَرُ

غير ان ذلك مشروطٌ بأَمن اللبس كما رايت. فلا يجوز في نحو ضرب زيدٌ عمرًا لوقوع الالتباس فيهِ. وجعلهُ ابن الطراوة قياسًا مطردًا عند امن اللبس وهو مخالفٌ لاجماع الجمهور فانهُ عندهم محمولٌ على الشذوذ * وقد سُمع ايضًا رفع المفعول موَخرًا كقولهِ

إنَّ مَن صادَ عُقعُقًا لمَشُومُ كيفَ مَن صادَ عُقعُقانِ وبُومُ

وكل ذلك من شوارد اللغة النادرة فلا يُعوَّل عليهِ

فصلٌ

في نائب الفاعل واحكامهِ

ويخلُفُ الفاعلَ مفعولٌ بهِ كأُخبِرَ زيدٌ جاريًا بحَسْبِهِ
والظرفُ والمصدرُ مختصَّينِ مع مجرورِ حرفٍ إذ تَصرَّفنَ جُمِعْ

اي ان المفعول بهِ ينوب عن الفاعل عند حذفهِ فيجري مجراهُ في جميع احكامهِ من الرفع وغيرهِ بالاجمال. غيرَ انَّ الفعلَ معهُ يُبنَى للمجهول فلا يكون الا متصرفًا نحو اختيرَ زيدٌ وتُباع الجارية. بخلاف فعل الفاعل كما علمتَ* وكذلك ينوبُ عنهُ الظرف والمصدر والمجرور بالحرفِ. نحوُ صِيمَ يومُ الجمعة. وسِيرَ سَيرُ البريدِ. ومُرَّ بزيدٍ* غيرَ انهُ يُشترَطُ في الظرف والمصدر ان يكونا مُختَصَّين باضافةٍ كما رايتَ. او بوصفٍ نحوِ صِيمَ يومٌ واحدٌ. وسِيرَ سَيرٌ طويلٌ. او عَلَميَّةٍ نحو صِيمَ رَمَضانُ. او بيانِ نوعٍ نحوِ ضُرِبَ ضَربُ الامير. او عَددٍ نحو ضُرِبَ ضَربَةٌ او ضربتان. وذلك لانَّ الفعل يدلُّ على المُبهَم منهما فلا يَستحِقَّان ان يقعا موقع الفاعل ما لم يكن فيهما زيادةٌ على مدلول الفعل. ولذلك لا ينوب المصدر المؤكِّد* واذا كان المجرور موَّنثًا لا يُؤنَّث الفعل لهُ بخلاف الفاعل لانهُ لم يُسنَد اليهِ صريحًا. وقيل لانهُ لمَّا لم يظهر تأثيرهُ في

رفعهِ نُزِّل منزلة الفضلة فلم يُؤَنث الفعل لهُ * ويُشترَط في الحرف ان لا يكون للتعليل لان المجرور بهِ يكون علّةً للفعل فلا يقوم مقام فاعلهِ. فان ورد شيءٌ منهُ كان على تأويلٍ كما سترى. ويُشترَط في الثلثة التصرُّف. والمراد بهِ ان يكون كل واحدٍ من الظرف والمصدر والحرف المجرور بهِ لا يلزم وجهًا واحدًا في الاستعمال. فلا تنوب لَدَى وإذ لملازمتها الظرفية. ولا مَعاذَ وسُبحانَ لملازمتها المصدرية. ولا المجرور بواو القَسَم لانها لا تُستعمَل لغيرهِ * واجاز الاخفش نيابة الظرف الغير المتصرف باقيًا على نصبهِ لفظًا نحو جُلِسَ عِنْدَ زيدٍ. فيكون مرفوع المحلّ بالنيابة. وانكر الجمهور ذلك لان في نيابة ما سِوَى المفعول بهِ تجوُّزًا باسناد الفعل اليهِ فما كان لا يقبل الاسناد اليهِ حقيقةً لا يقبلهُ مجازًا * وقد ينوب ضميرُ المصدَرِ المفهومُ من الفعلِ مستترًا فيهِ بشرط تقديرهِ مُختَصًّا بلام العهد او بصِفَةٍ محذوفةٍ لِيُفيدَ ما لا يُفِيدُهُ الفعل. نصَّ عليهِ سيبويه ومثَّل لهُ بقولهِ نِيمَ وقُعِدَ. يعني نِيمَ هو وقُعِدَ هُوَ اي النومُ والقُعُودُ المعهودَانِ او النوم الطويل مثلاً والقُعُودُ الحَسَن * وحمل بعضهم عليهِ النائب في نحو مُرَّ بزيدٍ فجعلهُ ضمير المُرور. وهو مذهب ابن درستويه والسُّهَيليّ والرُّنديّ. وقال ابن مالك ان النائب فيهِ هو الجارُّ والمجرور جميعًا. والصحيحُ انهُ المجرورُ وَحْدَهُ لانهُ هو الذي كان مفعولاً بهِ قبل حذف الفاعل فهو أَوْلَى بالنيابة. والحرف الداخل عليهِ وسيلةٌ لافضاء معنى الفعل اليهِ فيكون من جملة العامل لا من جملة المعمول وهو مذهب الجمهور * وقال الفرّاء انهُ حرف الجرّ فقط. وليس بشيءٍ لان الحرف لا حظَّ لهُ في المعاني التركيبية * واما المجرور بحرف زائدٍ نحو ما ضُرِب من احدٍ. او بحرف تعليلٍ كما في قول الشاعر

يُغضِي حياءً ويُغضَى من مهابتهِ فلا يُكَلَّمُ الاَّ حين يبتسمُ

فلا خلافَ في انَّ النائبَ في الاول هو المجرور وَحْدَهُ وفي الثاني هو ضمير المصدر * واعلم ان حذف الفاعل يكون تارةً لغرضٍ لفظيٍّ كالايجاز نحو وَمَن عَاقَبَ بِمِثْلِ ما عُوقِبْتُمْ بهِ. والمحافظة على تناسب الفواصل نحو من طابت سريرتهُ حُمِدَت سيرتهُ. او على صحَّة الوزن في الشعر كقول الشاعر

وما المال والاهلون الا ودائعٌ ولا بُدَّ يومًا ان تُرَدَّ الودائعُ

او لغرضٍ معنويٍّ كشهرة الفاعل فيكون ذكرهُ عَبَثًا نحو خُلِق الانسان ضعيفًا. او الجهل بهِ فلا يمكن تعيينهُ نحو سُرِق البيت. او عدم تعلُّق غرضٍ بذكرهِ نحو واذا حُيِّيتم بتحيةٍ فحيُّوا باحسن منها. ونحو ذلك من الاغراض * وهذا في الحقيقة من

مباحث البيانيّين دون النحاة

وللأوَّلُ الأَولَى اذا كُنَّ معا ودونَهُ حكمُ التساوي وَقَعا
وقيلَ بل مع ذكرهِ وأُنشِدا لم يُعْنَ بالعلياَء الأ سَيِّدا

اي اذا اجتمع المفعول بهِ والظرف والمصدر والمجرور فالمفعول بهِ اولى بالنيابة لان الفعل اشدُّ طلبًا لهُ من غيرهِ لانهُ ينتهي اليهِ كما يبتدئُ من الفاعل. فيُقال ضُرِبَ زيدٌ يومَ الجمعة امامَ الامير ضربًا شديدًا في دارهِ برفع زيد ونصب كل ما يليهِ. واما اذا لم يكن مع هذه المذكورات المفعول بهِ فهي سواَء في حق النيابة من غير أَولَوِيَّةٍ عند الجمهور * واختار بعضهم أَولَوِيَّةَ المصدر لان الفعل اكثر دلالةً عليهِ. وبعضهم أَولَوِيَّةَ الظرف لالتزام الفعل اياهُ. وبعضهم أَولَوِيَّةَ المجرور لانهُ مفعولٌ بهِ في المعنى. ولعلَّهُ اقرب الى الصواب * واجاز الكوفيُّون نيابة غير المفعول بهِ مع وجودهِ. واحتجُّوا بما سُمع من ذلك كقول الشاعر

لم يُعنَ بالعلياَء الأ سَيِّدا ولا شَفَى ذا الغيِّ الأ ذو هُدَى

وحمل البصريُّون ما جاَء من هذا القبيل على الضرورة كما في البيت. او على الشذوذ كقراَءة ابي جعفرٍ لِيُجزَى قومًا بما كانوا يكسبون * وذهب الاخفش الى جواز انابة غير المفعول بهِ اذا تقدَّم عليهِ. فان تقدَّم المفعول بهِ تعيَّنت النيابة لهُ

ورُجِّحَ الاوَّلُ في بابِ كَسَا اذ فيهِ للفاعلِ معنىً قد رَسَا
وهكذا في بابِ ظَنَّ وأَرَى لِحقِّ اصلٍ فيهِ قد تقرَّرا

اي انهم رجَّحوا انابة المفعول من باب كَسا. والمراد بهِ ما ينصب مفعولين ليس اصلهما المبتدأ والخبر. فيُقال كُسِيَ زيدٌ ثوبًا باقامة زيد مقام الفاعل. لان فيهِ معنى الفاعلية بالنسبة الى الثوب لانهُ لابسٌ والثوب ملبوسٌ. ومثلهُ أُعطِيَ زيدٌ درهمًا. وسُقِيَ عمرٌو شرابًا. وقس عليهِ * وكذلك في باب ظنَّ وأَرَى. والمراد بالاول منهما ما ينصب مفعولين اصلهما المبتدأ والخبر. وبالثاني ما ينصب ثلثة مفاعيل الثاني والثالث منهما مبتدأ وخبرٌ في الاصل. فيُقال ظُنَّ زيدٌ صادقًا. وأُرِيَ عمرٌو بكرًا فاضلاً. بانابة زيدٍ في الاول لانهُ مبتدأ في الاصل فهو احقُّ بالاسناد اليهِ. وعمرٍو في الثاني لانهُ في الاصل مفعولٌ بهِ فهو اولى بالنيابة عن الفاعل * واما المفاعيل الاخرى فاجاز قومٌ نيابتها عند امن اللبس. فيُقال أُعطِيَ درهمٌ زيدًا وظُنَّ صادقٌ عمرًا. ولا يُقال أُعطِيَ زيدٌ عمرًا وظُنَّ بكرٌ خالدًا. لان كل واحدٍ من الاولَينِ يحتمل ان يكون قد

أُعطِيَ الآخَرُ. ومن الاخيرَيْنِ ان يكون قد ظُنَّ انهُ الآخَر. والجمهور على امتناع ذلك مطلقًا

وما سِوَى النائبِ إِجمالًا نُصِب اذ فيهِ كالفاعلِ وحدةٌ تَجِب

اي ان ما سوى الاسم الذي يُقام مقام الفاعل من الظروف والمصادر والمجرورات والمفاعيل المتعدّدة ينصَب لفظًا او محلًّا على حسب ما يستحقّ في نفسهِ. لان نائب الفاعل لا يكون الا واحدًا كالفاعل فلا يشاركهُ غيرهُ في النيابة. ومن ثَمَّ يَستأثِرُ بالرفع وَحدَهُ

وكلُّ هذا البابِ عمدةٌ رُفِع وما يَلِي الفضلةُ بالنصبِ قَنِع

اي ان كل ما في هذا الباب من المبتدا والخبر والفاعل ونائبهِ عمدةٌ قد رُفِع بحقّ العمديَّة كما مرَّ في الاحكام الكليَّة. وكل ما في الباب الذي يليهِ من المفاعيل وغيرها فضلَةٌ قد قنع بالنصب الذي هو ادنى من الرفع لان الفضلة ادنى من العمدة كما علمتَ فاكتفت بما هي اهلٌ لهُ

باب منصوبات الاسماء

فصل

في احكام تعلُّق الفعل بمنصوباتهِ

والفعلُ بعدَ فاعلٍ يُعلَّقُ بنفسِ ما يفعلُ وَهوَ المُطلَقُ
او ما بِهِ او فيهِ او لهُ يَقَع او مَعَهُ او من دونِهِ الصحبَ جَمَع
او ما لكشفِ صفةٍ او ذاتِ لعلقةٍ لهُ كما سياتي

اي ان الفعل يتعلّق بعد الفاعل بنفس الحَدَث الذي يفعلهُ وهو المفعول المطلق. او بما يقع عليهِ وهو المفعول بهِ. او فيهِ وهو الظرف. او لاجلهِ وهو المفعول لهُ. او بصاحبتهِ وهو المفعول معهُ. او يتعلق باصحابهِ من دونهِ وهو المُستثنَى. او بما يبيّن صفةً لما يتعلّق بهِ وهو الحال. او ذاتًا وهو التمييز* وقد اجتمع في هذه المقدّمة تعريف جميع هذه المتعلّقات بالاجمال كما ترى فاغنى عن تعريف كل واحدٍ في موضعهِ بالتفصيل

فصلٌ
في المفعول المُطلَق

وَالمُطلَقَ ٱنصبْ مصدرًا غيرَ عَلَمْ بذي حُدُوثٍ نالَ تصريفًا وتَمْ

اي ان المفعول المطلق يكون مصدرًا غير عَلَمٍ منصوبًا بعاملٍ يدلُّ على الحدوث مع كونهِ متصرفًا تامًّا نحو ضربتهُ ضربًا. فلا يكون عَلَمًا كحَمادِ. ولا يكون عاملهُ مما يدلُّ على الثبوت كالصفة المشبَّهة. ولا من الافعال الغير المتصرفة كأَفعَل التعجُّب. ولا من الافعال الناقصة كباب كانَ. فلا يُقال حمدتهُ حَمادِ. ولا زيدٌ كريمٌ كرمًا. ولا ما احسن زيدًا حُسنًا. ولا كنت في الدار كونًا. وما اشبه ذلك * واعلم انهم اختلفوا في المفعول المطلق والمفعول بهِ أَيُّهما الاصل في المفاعيل. فذهب بعضهم الى ان المفعول المطلق هو الاصل لانهُ يدلُّ على ذات فعل الفاعل ويعمُّ الفعل المتعدي واللازم. بخلاف المفعول بهِ لانهُ يدلُّ على اجنبيٍّ يتعلَّق بهِ الفعل. ويختصُّ بالفعل المتعدي * وذهب بعضهم الى ان المفعول بهِ هو الاصل لان الحاجة اليهِ أَمَسُّ من غيرهِ. وهو اشدُّ لزومًا للفعل. ولذلك كانَ اولى بالنيابة عن الفاعل من بقيَّة المفاعيل * والاكثرون على ترجيح الاول لانهُ هو الذي يصدق عليهِ اسم المفعول غير مقيَّدٍ بشيءٍ كغيرهِ

وَهْوَ لتوكيدٍ ونوعٍ وعَدَد يأْتي كصُمْ صومًا وقُل قولَ الرَشَد
ولا يُثنَّى ما لتوكيدٍ ولا يُجمَعُ والباقي لذاكَ ٱحتمَلا

اي ان المفعول المطلق يكون تارةً لتوكيد عاملهِ. وهو ما كانَ مساويًا لهُ في المعنى كضربتهُ ضربًا. ويُقَال لهُ المؤكِّد والمُبهَم * وتارةً لبيان نوعهِ او عددهِ. وهو ما زاد عليهِ بافادة احدهما كضربتهُ ضربَ اللصّ او ضربتين. ويُقَال لهُ المبيِّن والمختصُّ * وما كان منهُ للتوكيد لا يُثنَّى ولا يُجمَع لانهُ للحقيقة المشتركة بين القليل والكثير وهي لا تحتمل التعدُّد. وقيل لانهُ بمثابة تكرير الفعل والفعل لا يُثنَّى ولا يُجمَع. واما المبيِّن فيجوز فيهِ ذلك نحو عالجت المريض علاجين. وضربت الغلام ضرباتٍ. لانهُ يدلُّ على الانواع او الافراد المنطوية تحت الحقيقة وهي قابلة التعدُّد. غير انهُ اختُلِف في النوعيّ منهُ. فمنهم من قصر التعدُّد فيهِ على السماع. ومنهم من اجازهُ قياسًا. وهو المختار * واعلم ان التاكيد المستفاد من المفعول المطلق المؤكِّد يكون تارةً للتقرير كما مرَّ. وتارةً لرفع المجاز نحو قتلتهُ قتلاً. فانهُ يرفع توهُّم المجاز في مدلول الفعل بكون المراد بهِ الضرب

الشديد . ولذلك لا يقع في المجازيّات . وأمّا قول الشاعر

بكى الخزُّ من رُوحٍ وانكرَ جلدهُ وعجّت عجيجًا من جُذامَ المطارفُ

اي عجّت الثياب المُعلَمَة . فهو نادرٌ جآء على سبيل المبالغة

والاصلُ في هذا المقامِ المصدرُ كفعلِهِ لفظًا ومعنًى يذكرُ

ونابَ عنهُ ما عليهِ دلّا مُرادِفًا نحو ضَنَنْتُ بخلا

او صِفَةً كاحرُسْهُ أقصَى الحَرَسِ او عدَدًا كاسجُدْ ثلاثًا وقِسِ

اي ان الاصل في المفعول المطلق هو المصدر الموافق لفعلهِ في اللفظ والمعنى كما في ضربتهُ ضربًا ونحوهِ . وقد ينوب عنهُ ما يدلُّ عليهِ مرادفًا لهُ في المعنى او صفةً لهُ او اسم عددٍ كما في امثلة النظم . وهي قد احاطت بالاقسام الثلثة . فان الاول منها للموكّد . والثاني لمبيّن النوع . والثالث لمبيّن العدد * وممّا يدلُّ عليهِ فينوب عنهُ ايضًا ما شاركهُ في مادّتهِ من اسم مصدرٍ نحو اغتسل غِسلاً . او اسم عين نحو والله انبتكم من الارض نباتًا . او مصدر فعلٍ آخر نحو وتبتّلْ اليهِ تبتيلاً . وما دلَّ على نوعيةٍ منهُ نحو قعد القُرفُصآء . او هيئةٍ لهُ نحو عاش عيشةً راضية . او كليّةٍ نحو فلا تميلوا كلَّ الميل . او جزئيّةٍ نحو ولو تقوّلَ علينا بعضَ الاقاويل . وما كان ضميرًا لهُ نحو فاني اعذّبهُ عذابًا لا اعذّبهُ احدًا من العالمين . او آلةً معهودةً نحو ضربتهُ سوطًا . او أُشير بهِ اليهِ نحو ضربتهُ ذلك الضرب * ومن ذلك أيُّ وما الاستفهاميّتان نحو وسيعلم الذين ظلموا أيَّ مُنقَلَبٍ ينقلبون . وكقول الشاعر

ماذا يفيد ابنتَي ربعٍ عويلُهُما لا ترقدانِ ولا بُؤْسَى لمن رقدا

والشرطيتّان كقول الاخر

وكلُّ طريقٍ جزتُهُ كنتُ راشدًا وأيَّ بلآءٍ تَبلُنِي كنتُ أُحمَدُ

وقول الاخر

نعب الغراب فقلت بينٌ عاجلٌ ما شئت اذ ظعنوا ببينٍ فانعَبِ

وزاد بعض المتاخرين اسم المصدر العَلَمَ نحو برَّ برّةَ وفجرَ فجارِ * وجميع هذه المذكورات تنتصب على المفعولية المطلقة كما ينتصب المصدر لنيابتها عنهُ كما علمت * واعلم ان النيابة عن المصدر الموكّد تختصُّ بما رادفهُ في المعنى او شاركهُ في المادّة . غير ان اسم المصدر يختصُّ بما ليس عَلَمًا لان معناهُ حينئذٍ يكون زائدًا عن معنى الفعل فيكون من قبيل المبيّن * واما البواقي فينوب ما دلَّ منها على عددٍ عن المبيّن للعدد .

وغيرهُ عن المبيّن للنوع

ويحذفونَ الفعلَ حذفًا واجبا عن مصدرٍ اذ قامَ عنهُ نائبا
وذاك في استبدالهِ كمهلا منهُ وفي الاخبارِ قلَّ نقلا

اي ان الفعل الناصب للمفعول المطلق يُحذَف وجوبًا عن المصدر المنصوب بهِ عند قيامهِ مقامهُ. وذلك يكون في المصدر الواقع بدلاً من فعلهِ كمهلاً اي امهل * وهو كثير الاستعمال في الطلب امرًا ونهيًا نحو قيامًا لا قعودًا اي قم لا تقعد. او استفهامًا للتوبيخ كقول الشاعر

اعبدًا حلَّ في شُعَبَى غريبًا ألُؤمًا لا أبا لكَ واغترابا

او للتعجُّب كقول الاخر

اشجنًا وقتلاً واشتياقًا وغربةً ونأيَ حبيبٍ انَّ ذا لَعظيمُ

وهو قياسٌ فيهِ* وأمّا في الخبر فيُستعمَل قليلاً كقولهم سمعًا وطاعةً. وهو مقصورٌ على السماع

وعندَ تكرارٍ لذي فعلٍ جرَى على اسمِ عينٍ كالفتى سُرَى سُرَى
او حصرهِ كإنما الحادي غِنا والعطفِ نحوَ القومُ هدمًا وبِنا

اي ان ذلك يكون ايضًا عند تكرار مصدر فعلٍ قد جرى على اسم عينٍ او حصرهِ او عطف مصدرٍ عليهِ كما رايت في الامثلة. فان الفعل محذوفٌ في جميعها تقديرهُ يسري ويغني ويهدم* جرًّا* وانما قيَّدوا الاسم بكونهِ اسم عينٍ ليكون المصدر غير صالحٍ للإخبار عنهُ لان الاعيان لا يُخبَر عنها بالمعاني. وحينئذٍ يُحتاج الى اضمار الفعل مُخبَرًا بهِ فيكون المصدر معمولاً لهُ كما ترى

وإذْ نُوِي التشبيهُ بعدَ جُملَهْ كَلَكَ نوحٌ نوحَ وُرْقٍ رَمْلَهْ
وما لتأكيدٍ كنادَى جهرا وَهْوَ اخي حقًّا جرَى ذا المَجْرَى
كذاكَ ذو التفصيلِ نحوَ اقتَحِمِ إمّا هلاكًا او نوالَ مَغْنَمِ

اي وكذلك اذا قُصِد التشبيه بالمصدر بعد جملةٍ مشتملةٍ عليهِ وعلى صاحبهِ نحو لك نوحٌ نوحَ وُرْق رملة. اي تنوح نوحَها* او أُرِيد بهِ التأكيد بعد جملةٍ هي نصٌّ في معناهُ فيقرّر مضمونها نحو نادى زيدٌ جهرًا. او تحتمل غير معناهُ ايضًا فيرفع الاحتمال نحو هو اخي حقًّا. ويُقَال للاول المؤكّد لنفسهِ لان النداءَ نصٌّ في الجهر لا يحتمل غيرهُ فيكون المصدر كانهُ نفس الجملة. ويُقَال للثاني المؤكّد لغيرهِ لان الأُخُوَّة تحتمل معنى الصداقة مجازًا فيكون المصدر قد أثَّر فيها الاخلاص عن المجاز الى الحقيقة. والمؤثِّر

غير المؤثّر فيهِ* ومن هذا القبيل المصدر الذي يُساق لتفصيل عاقبة ما تقدّمهُ من جملةٍ طَلَبيّةٍ كما في المثال. او خَبَريةٍ كقول الشاعر

لَأَجْهَدَنْ فإمّا دفعَ واقعةٍ تُخشَى وامّا بلوغَ السُؤْلِ والأَمَلِ

وانما اختصّ ذلك بهذه المواقع لان استبدال الفعل كذكرهِ بنفسهِ. وتكرار المصدر بمثابة ذكر فعلهِ. والحصر والعطف بمثابة التكرار لِمَا في الاول من التاكيد وفي الثاني من التعدُّد. والجُمَل الواقع بعدها المصدر المشبَّه بهِ وما يليهِ تدلُّ على الفعل لاشتمال الاولى عليهِ لفظاً والثانية معنىً واقتضاءَ الثالثة اياهُ لتفصيل عاقبتها. فيتأتَّى حذفهُ في هذه المواضع واقامة المصدر مقامهُ* واعلم ان من المصادر التي يُحذَف عاملها وجوبًا ما وقع منها مثنًى للتكثير نحو لَبَّيك. اي اقامةً مكرَّرةً على طاعتك. فانهُ كالمذكور مرّتين احداها المقدَّرة قامت مقام ذكر الفعل فوجب حذفهُ. وذلك مما يُحفَظ ولا يقاس عليهِ* وقد يُترَك اضمار الفعل المُبدَل منهُ في الكلام الخبريّ كما في نحو سمعًا وطاعةً. والمُخبَر بهِ عن اسم العين كما في نحو انما الحادي غناءً. والمشبَّه بمصدرهِ كما في نحو لك نوحٌ نوحَ وُرق رملة. فيُرفَع الاول على الابتداء اي عندي سمعٌ وطاعةٌ. والثاني على الخبرية بناءً على ان المخبَر عنهُ قد صار نفس الخبر على سبيل المبالغة. ويُتبَع الثالث على البدليّة* واعلم ان من المصادر المحذوفة العامل ما لا فعل لهُ نحو ويلَ زيدٍ. فيُقدَّر لهُ فعلٌ محذوفٌ وان لم يصحَّ النطق بهِ* وجعل بعضهم مثل هذا منادًى لا مفعولاً مطلقًا اي يا ويلَ زيدٍ* وقال بعض البغداديين ان ويلَهُ وويحَهُ وويسَهُ منصوبةٌ بافعالٍ من لفظها. وانشد

فما والَ ولا واحَ ولا واسَ ابو هندِ

وقال المراديُّ ان هذا البيت مصنوعٌ فلا حجّةَ فيهِ. والله اعلم

فصل
في المفعول بهِ

يُنصَبُ مفعولٌ بهِ مُستأثِرا بما تَعدّى كرأَيتُ جعفرا

اي ان المفعول بهِ يُنصَب بالفعل المتعدّي فقط كما رايت في المثال. وهو يستأثر بهِ دون بقية المفاعيل فانها تُنصَب بالمتعدّي واللازم. غير ان المتعدّي قد يكون متعدّيًا بالذات. وقد يكون متعدّيًا بالواسطة كما سياتي في كتاب الافعال

وَهْوَ الى ثلثةٍ قد عُدِّدا نحو أَرَيتُ القومَ زيدًا أَسَدا

والاصلُ فيهِ سَبْقُ ذي اصلٍ سَبَق او فاعلٍ معنًى كهَبْ يحيى الدَّرَق

اي ان المفعول بهِ يتعدَّد فينتهي الى الثلثة كما في المثال الاول . وهذا يختصُّ بما كان اصل الاخيرين منهُ المبتدأ والخبر وعاملهُ من افعال القلوب كما رايت * واما ما يقتصر على الاثنين فقد يكون من هذا الباب نحو ظننت عمرًا صادقًا. وقد يكون من غيرهِ كما في المثال الثاني * والاصل فيهِ مطلقًا تقديم ما لهُ اصلٌ في التقدُّم كزيد فانهُ مبتدأٌ في الاصل . او كان فاعلاً في المعنى كيحيى . فانهُ وان كان مفعولاً بالنسبة الى الضمير المستتر في الفعل يتضمَّن معنى الفاعلية بالنسبة الى الدَّرَق لانهُ آخذٌ وهي مأخوذةٌ * غير انهم قد يتصرَّفون في هذا الاصل اذا لم يكن مانعٌ لفظيٌّ كاختلال عود الضمير في نحو ظننت زيدًا اخاهُ . او معنويٌّ كالتباس الآخذ بالمأخوذ في نحو اعطيت زيدًا عمرًا . وقس على كل ذلك

وما كرامَى العبدُ زيدًا قد ملَكْ من فاعلٍ معنًى كمعناهُ اشترك

فجازَ إِتباعٌ لكلٍّ منهما بالرفعِ والنصبِ لمعنًى وُهِما

اي ان ما كان من المفعول بهِ منصوبًا بفعلٍ من افعال المشاركة نحو رامَى العبدُ زيدًا اي رمى كل واحدٍ منهما الاخر يجوز معنًى من الفاعلية قد اشترك فيهِ مع الفاعل كما اشترك معهُ الفاعل في معنى المفعولية . فيكون كلٌّ واحدٍ منهما فاعلاً ومفعولاً في المعنى * ولذلك يجوز إِتباع كلٍّ واحدٍ بالرفع والنصب عملاً بمُقتضَى لفظهِ ومعناهُ . فيقال رامَى العبدُ النجيب زيدًا الفاتك برفع كل واحدٍ من التابعَين ونصبهِ . ومن ذلك قول الراجز

قد سالَمَ الحيَّاتُ منهُ القَدَما الأُفعوانَ والشجاعَ الشجْعَما

بنصب الافعوان بَدَلاً من الحيَّات المرفوعة بالفاعلية لما فيها من معنى المفعولية * واعلم ان المعتبَر من افعال المشاركة في هذا المقام ما كان معناهُ يشترك بين الفاعل والمفعول كما رايت . فان لم يكن كذلك نحو داوَى الطبيبُ المريضَ كان كغيرهِ من من بقية الافعال

فصل

في المفعول فيهِ

ويُنصَبُ المفعولُ فيهِ اسمَ زَمَن او موضعٍ ظرفًا بمعنى في اقترَن

اي ان المفعول فيهِ من اسم زمانٍ او مكانٍ يُنصَب ظرفًا على معنى في دون لفظها نحو

صمتُ يومًا وجلستُ ناحيةً. اي في يومٍ وفي ناحيةٍ* فان كان الظرف لا يقبل تقديرها كإذْ وحيثُ أُوِّلَ بما يقبلهُ كحين ومكان* واعلم انهُ اذا أُضمِر للظرف وجب ذكر الحرف مع ضميرهِ نحو يومُ الجمعة صُمتُ فيهِ لان الإضمار يردُّ الاشياءَ الى اصولها. فان لم يُذكَر الحرف نحو يوم الجمعة صمتهُ جُعِل الضمير مفعولاً بهِ. وندر جعلهُ مفعولاً فيهِ كقول الشاعر

ويومًا شهدناهُ سُلَيمًا وعامرًا قليلٌ سوى الطعن النهال نوافلُه

اي شهدنا فيهِ سُلَيمًا* وكل ذلك لا يكون الا في الظروف المتصرّفة

وللمكانِ مُبهَمٌ يُعلَّقُ لا كالزمانِ فهو حرٌّ مُطلَقُ
فقيلَ صُمْ يومًا ويومَ الاحدِ وصلِّ خلفَ القوم او في المسجدِ

اي ان اسم المكان الذي يصلح للظرفيَّة يُقيَّد بكونهِ مبهمًا. وهو إمَّا مبهم البقعة والمسافة كفوق وناحية. او مبهم البقعة فقط كالميل والغلوة. فان كان مختصًّا كالدار والمسجد وجب معهُ ذكر الحرف بخلاف اسم الزمان فانهُ يصلح منهُ المُبهَم. وهو إمَّا مُبهَم المقدار كحين ومدَّة. او معلومهُ كيوم وشهر. والمختصُّ. وهو إمَّا مختصٌّ بالعَلَمِيَّة كرمَضان. او بأَل كاليوم. او بالاضافة كيوم الجمعة. فيُقَال صمت يومًا او يومَ الاحد. وصلَّيت خلفَ القوم او في المسجد كما مرَّ. ولا يقال صلَّيت المسجدَ لاختصاصهِ* وانما كان ذلك كذلك لان الفعل يدلُّ على الزمان والمكان المُبهَمَين بالالتزام لضرورة وقوعهِ فيهما. ثم يدلُّ على الزمان دلالةً اخرى بالتضمُّن لانهُ يتضمَّن معناهُ بصيغتهِ فتكون دلالتهُ عليهِ اقوى. ولذلك يتعدَّى الى المختصّ منهُ ايضًا* واعلم ان من النحاة من يقسم اسم الزمان الى المختصّ وهو ما يقع جوابًا لِمَتَى كيوم الجمعة. والمعدود وهو ما يقع جوابًا لِكَمْ كالأُسبُوع. والمُبهَم وهو ما لا يقع جوابًا لشيءٍ منهما كالحين. ومنهم من يُدرِج المعدود تحت المختصّ. وكلاهما واحدٌ من حيث الاستعمال

ومُبهَمُ المكانِ في المقدارِ كالميلِ والجهَةِ كاليَسارِ
وما بُنِيْ من لفظِ عاملٍ لهُ ظرفًا كَحَلَّ لا ثَوَى مَحَلَّهُ

اي ان المُبهَم من ظرف المكان يكون في المقادير كالميل والفرسخ والبريد. وفي الجهات كاليمين واليسار والوراءِ. وشبهها كعند ولَدَى ونحوهما. وفي ما كان من اسماءِ المكان المشتقَّة مشاركًا لعاملهِ في مادَّتهِ لفظًا ومعنًى كحللت محلَّ زيدٍ. فان لم يكن كذلك وجب جرُّهُ بالحرف. فيُقَال وقفت في مجلسهِ. وثويت في محلّهِ. ولا يُقَال وقفت مجلسهُ

وثبوت محلّهُ لعدم المشاركة في الاول. واقتصارها على المعنى في الثاني * وشذَّ قولهم هو مني مَعْقَدَ الإزار. ومَنزلةَ الشغاف. ومَقعدَ القابلة. وهو عني مَناطَ الثُريَّا ومَزجرَ الكلب. اي هو حاصلٌ كذلك * واطلق الشاطبيُّ هذا الاستعمال في اسم الزمان ايضاً نحو وُلدتُ مَولدَ زيدٍ. اي حين ولادتهِ لانهُ عديلٌ لاسم المكان في جميع احكامهِ * واعلم انهم اختلفوا في المقادير والمَصُوْغات من مادّة العامل بين الابهام والاختصاص. فقيل انها مبهمةٌ باعتبار ان الاولى لا تختصُّ ببقعةٍ معيَّنة. والثانية لا تدلُّ على مقدارٍ معلوم. وقيل انها مختصَّةٌ باعتبار ان الاولى تدلُّ على مقدارٍ معلوم. والثانية على بقعةٍ معيَّنة. والاول هو مذهب الجمهور

وقد يَنُوبُ مصدرٌ عن ظرفِ كَانْزِلْ غُرُوبَ الشمسِ قُرْبَ الكَهْفِ
وذو إشارةٍ ووصفٌ وعَدَد كُلٌّ وجزءٌ كغزا تلكَ المُدَد

اي ان المصدر قد ينوب عن الظرف كما رأيت فينتصب على الظرفيَّة. غير ان اكثر ما يكون ذلك في الظروف الزمانيَّة لان دلالة الفعل على الزمان اقوى كما مرَّ * وكذلك اسم الاشارة كما رايت. والصفة كصمت قليلاً. والعدد كسرت ثلثة ايام. والكلُّ كسهرت كلَّ الليل. والجزء كرايتهُ بعضَ الاحيان * وقس على ذلك في الظروف المكانية كنزلت تلكَ الناحية. وجلست شرقيَّ الدار. ومشيت ثلثةَ اميالٍ. وهلمَّ جرًّا

ورُبمَّا اَستُعمِلَ ذو المكانِ كفرَّ عندَ الخوفِ للزمانِ

اي ان ظرف المكان قد يُستعمَل للزمان كفرَّ زيدٌ عندَ الخوفِ اي وقتَ الخوف. وعليهِ قول الشاعر

لا تجزعي إنْ مُنفِسًا اهلكتهُ فاذا هلكتُ فعندَ ذلك فاجزعي

وقول الاخر

واذا الامور تعاظمت وتشابهت فهناك يعترفون اين المفزعُ

غير ان ذلك لا يكون الا في الظروف الغير المتصرّفة كما رايت في الامثلة

واعلم بأنَّ الظرف ان لم يلزَمِ ظرفيَّةً بمُتَصرّفٍ سُمِي
وغيرُ ذي تَصرُّفٍ ما قُيِّدا حتمًا بظرفٍ اوكظرفٍ أَبَدَا

اي ان الظرف اذا كان لا يلزم الظرفيَّة كاليوم والليل قيلَ لهُ المتصرّف. لانهُ يتصرَّف فيهِ باخراجهِ عن الظرفيَّة واستعمالهِ كغيرهِ من الاسماء. فيُقَال حانَ يومُ السفر وبيني وبينك ميلٌ ونحو ذلك * فان كان لا يخرج عن الظرفيَّة نحو لَدَى. او يخرج عنها الى

الجرّ بالحرف الذي هو شبه الظرفيَّة نحو عند فهو غير متصرّف * واعلم ان عند لا يدخل عليها من حروف الجرّ غيرُ مِنْ فقط نحو جئت من عند زيدٍ . وانما انفردت بذلك لانها أمُّ الظروف الغير المتصرّفة فلا بُدَّ لها من خصائص تنفرد بها كما في سائر أمَّهات الابواب

وبعضُ ما ليسَ لهُ تَصرُّفُ يُبنَى وفي الحزبَينِ ما لا يُصرَفُ
وبعضُ ما يُعرَبُ يعرُضُ البِنا عليهِ ممَّا سَنَراهُ بيِّنا

اي ان بعض الظروف الغير المتصرّفة يكون مبنيًّا . وهو حيثُ ولَدَى ولَدُنْ ومَتَى وأينَ وأيَّانَ وأنَّى ومُذْ ومُنذْ وقَطْ وعَوْضَ وأمسِ ومع وكيفَ وهُنَا واخواتها . غير ان في مع خلافًا بين الاعراب والبناء . وفي كيف بين اثبات الظرفيَّة لها ونفيها عنها . والمختار عند الجمهور اعراب الاولى ونفي الظرفيَّة عن الثانية * ومن الظروف المتصرّفة وغيرها ما لا ينصرف لوجود العلَّتَين فيهِ . أمَّا من المتصرّفة فهو غَدوة وبُكرة عَلَمَين للزمان المدلول عليهِ بهما . وشَعْبان ورَمَضان للشهرين المعروفين * وأمَّا من غير المتصرّفة فسَحَر اذا أُريدَ بهِ سَحَرُ يومٍ بعينهِ كما مرَّ . وكذلك ضحوة وعشيَّة وعتمة عند جماعةٍ حملاً على سَحَر . وهو غير بعيدٍ في القياس * وبعض الظروف المعربة مما يتصرّف كحين وغيرهِ كقبل يعرض عليهِ البناء كما سياتي في باب الاضافة

فصل

في المفعول لهُ

والمصدرَ انصبْ مُضمِرَ اللامِ حَصَل في الحينِ مفعولاً لهُ ممَّن فعَل
ونكِّروهُ فعلَ قلبٍ كهَرَب خوفًا ولفظُ الفعلِ فيهِ يُجتنَب

اي ان المصدر يُنصَب على نيَّة معنى اللام التعليليَّة مُضمَرةً قبلهُ . وهو قد حصل من فاعل الفعل العامل فيهِ في وقت وقوعهِ مفعولاً لاجلهِ * وحكمُهُ ان يكون نكرةً من افعال القلب . وان لا يكون من لفظ الفعل العامل فيهِ . وقد اجتمع كل ذلك في المثال كما ترى * واعلم ان المفعول لهُ يكون تارةً حاصلاً فيكون الباعث على وقوع الفعل حصولَهُ كما رايت . وتارةً غير حاصلٍ فيكون الباعث على وقوعهِ تحصيلَهُ . وكلاهما واحدٌ في الاستعمال

فإنْ يَفُتْ حكمٌ بدا ما يُضمَرُ فجُرَّ والتعريفُ قد لا يُنكَرُ

اي فان فات هذا المفعولَ حكمٌ من احكامهِ المذكورة ظهرت اللام فيجَرُّ بها . وذلك

كما اذا لم يكن مصدرًا نحو جئتك للماءِ . او لم يكن قد حصل من فاعل عاملهِ نحو زرتك لمحبتك إيَّاي . او لم يكن حصولهُ في وقت وقوع الفعل نحو تأهَّبتُ أمسِ للسَفَر غدًا . او لم يكن نكرةً نحو ضربتهُ للتأديب . او لم يكن قلبيًّا نحو قمت للقراءة . او كان من لفظ الفعل نحو اهنت العبد لاهانة مولاهُ * غير انهم قد يرخّصون في التعريف مع النصب . وهو يشمل التعريف بأَل كقول الشاعر

لا اقعد الجبنَ عن الهيجاءِ ولو توالت زُمَر الاعداءِ

والتعريف بالاضافة كقول الآخر

وأغفِرُ عوراءَ الكريم ادِّخارَهُ وأُعرِضُ عن شتم اللئيم تكرُّما

وانكرهُ الرياشيُّ والجرميُّ والمبرِّد مطلقًا . وجعلوا ألْ في ما ورد منهُ زائدةً والاضافة غير محضةٍ * وقصَرهُ بعضهم على السماع * والمختار عند الاكثرين جوازهُ مطلقًا . غير ان الثاني اقوى من الاول حتى قال بعضهم يستوي فيهِ الامران * واجاز بعضهم وقوع المصدر بلفظ الفعل نحو اكرمتك اكرامًا لابيك . وهو مخالفٌ لاجماع الجمهور

وجازَ مع شرُوطِهِ الجرُّ ولا بأسَ بغيرِ اللامِ مِمَّا عَلَّلا

اي انهُ يجوز جرُّ هذا المفعول بالحرف مع استيفاءِ شروطهِ فيُقال هربت لخوفٍ . وعليهِ قول الراجز

من أمَّكم لرغبةٍ فيكم جُبِر ومن تكونوا ناصريهِ ينتصر

غير انهُ قليلٌ في الاستعمال * ولا بأسَ في جرّهِ مطلقًا بغير اللام من حروف التعليل . كالباءِ نحو قُتِل فلانٌ بذنبهِ . ومن نحو ذبت من الشوق . وفي نحو قُتِل كُلَيبٌ في ناقةٍ . وقس عليهِ * واعلم ان تضمُّن المفعول فيهِ والمفعول لهُ معنى الحرف لا يقتضي البناءَ . لان ذلك انما هو في ما يُؤَدَّى بهِ معنًى كان حقَّهُ ان يُؤَدَّى بالحرف . وهما لا يجريان هذا المجرى * وقال بعض المحققين ان تضمُّن معنى الحرف الذي يقتضي البناءَ هو ان يخلفهُ الاسم على معناهُ فيُطرَح غير منظورٍ اليهِ كتضمُّن متى همزة الاستفهام وإن الشرطية . فان كان الحرف منظورًا اليهِ لكون الاصل في الوضع اظهارهُ كما في المفعول فيهِ والمفعول لهُ لم يكن تضمُّن معناهُ مقتضيًا للبناءِ . فتأمَّل

واعلم بأنْ كلَّ ذي قيدٍ عَبَر منهُ صريحٌ نصبُهُ لفظًا ظهر

وغيرُهُ ما جُرَّ منصوبُ المَحَلْ كاذهبْ بزيدٍ في الصباحِ للعَمَل

اي ان كل ما مرَّ ذكرهُ من المفاعيل المقيَّدة بالحرف وهي المفعول بهِ والمفعول فيهِ

والمفعول لهُ منهُ ما هو صريحٌ وهو ما ظهر نصبهُ لفظًا كما رايت في مواضعهِ. ومنهُ ما هو غير صريحٍ وهو ما يُجَرُّ بالحرف كما رايت في امثلة النظم فيكون نصبهُ محلاً. بخلاف المفعول المطلق فانهُ لا يكون الا صريحًا* واعلم انهم اختلفوا في المفعول فيهِ والمفعول لهُ الغير الصريحين. فجعلهما قومٌ من باب المفعول بهِ الغير الصريح. وتركهما قومٌ على بابهما. وهو ظاهر مذهب اكثر المحققين. والله اعلم

فصل

في المفعول معهُ

وينُصَبُ المفعولُ مَعَهُ إِذْ تَلا واوًا بمعنى مَعْ كَسِرْ والجَبَلا
والواوُ عندَ القومِ للفعلِ سَبَب في نصبِهِ والبعضُ بالواوِ نَصَب

اي ان ما وقع الفعل بمصاحبتهِ ينُصَب تاليًا الواو التي بمعنى مع كما في نحو سِرْ والجبلَ. اي سِرْ مع الجبل* ويُشتَرَط لوجوب نصبهِ وجودُ فعلٍ او معناهُ قبلهُ. وكونُ الواو نصًّا في المَعِيَّة بحيث لا يصحُّ العطف بها. إِمَّا من جهة اللفظ نحو سرتُ وزيدًا. لامتناع العطف على الضمير المتَّصل غيرَ موكَّدٍ بالمنفصل كما سيأْتي في بابهِ. وإِمَّا من جهة المعنى نحو سافرَ زيدٌ والصبحَ. لامتناع نسبة السفر الى الصبح كما ترى. وقد اجتمع كلاهما في مثال النظم كما رأَيت* واختُلِف في ناصب هذا المفعول. فقيل هو الفعل والواو وسيلةٌ لوصولهِ اليهِ. وهو مذهب البصريين وطائفةٍ من الكوفيين. وقيل هو الواو لانها شبيهةٌ بهمزة التعدية. وهو مذهب الجرجانيّ واصحابهِ. وقيل المخالفة لان ما بعد الواو لا يجري على ما قبلها في المعنى. وهو مذهب اكثر الكوفيين. وقيل غير ذلك حتى انتهى الخلاف الى ستَّة مذاهب لا فائدة في استيفائها. والاول أَصَحُّها وهو مذهب الجمهور* وزعم بعضهم ان المفعول معهُ لا يكون الا مع الفعل اللازم. وقصرهُ بعضهم على السماع. وكلاهما مخالفٌ لإجماع النحاة* واعلم ان الزجَّاج اسقط هذا المفعول وجعلهُ مفعولاً بهِ. فقدَّر سرت والنيلَ سرت مصاحبًا النيل* واسقط الكوفيُّون المفعول لهُ. وجعلوهُ من باب المفعول المطلق المعنويّ كقمت وقوفًا* وزاد السيرافيُّ المفعول منهُ نحو واختار موسى قومهُ سبعين رجلاً. اي من قومهِ. وكل ذلك لم يعوّل عليهِ الجمهور

وَهْوَ لِأَصلِ الواوِ لا يُقدَّمُ لِأَنَّ معنى العطفِ فيها أَقْدَمُ
والعطفُ ان صحَّ بغيرِ ضعفِ أَولى وإِلاَّ اختيرَ تركُ العطفِ

اي ان المفعول معهُ يمتنع تقديمهُ مطلقًا. فلا يجوز ان يقدَّم على عاملهِ بالإجماع. ولا على

مصاحبهِ في الصحيح. فلا يُقال والنيلَ سرتُ. ولا سارَ والنيلَ زيدٌ. لان هذه الواو اصلها للعطف ثم استُعمِلت للمصاحبة. والعاطفة لا يجوز فيها شيءٌ من ذلك * وأمَّا ما احتجَّ بهِ ابن جني لتقديمِهِ على مصاحبهِ من قول الشاعر

جمعتَ وفحشًا غيبةً ونميمةً ثلاث خصالٍ لستَ عنها بِمُرْعَوِي

فيحتمل ان تكون الواو عاطفةً تقدَّمت مع المعطوف بها للضرورة فلا حجةَ فيهِ * ولمَّا كان العطف اصل هذهِ الواو كان أَولَى متى امكن بغير ضعفٍ نحو جاءَ الامير والجيش. بخلاف نحو سرت وزيدٌ بالرفع على مذهب من لا يلتزم التاكيد بالضمير المنفصل. فانهُ يُختار فيهِ النصب لان جواز عطفهِ مذهبٌ ضعيفٌ لبعض الكوفيين * وكذلك اذا كان العطف مع صحَّتهِ يقتضي تكلُّفاً من جهة اللفظ كما في قولهم لو تُرِكَت الناقةُ وفصيلَها لرضعَها. او من جهة المعنى كما في قول الشاعر

فكونوا أنتُم وبني ابيكم مكانَ الكليتين من الطحالِ

فان العطف يقتضي في الاول ان يكون تقدير العبارة لو تُرِكَت الناقة تُرضِع فصيلها وتُرِك فصيلها يرضع منها لرضعها. وفي الثاني ان يكون المعنى كونوا لبني ابيكم مكان الكليتين وليكن بنو ابيكم لكم كذلك. وهذا التكلُّف لا يُحتاج الى شيءٍ منهُ في النصب. فتامل

والفعل يُنوَى بعدَ ما مُستَفهِما بها وكيفَ نحوَ مالى والدُمى

اي ان الفعل يُقدَّر بعد ما وكيف الاستفهاميتين فيُنصَب ما بعد الواو المذكورة مفعولاً معهُ نحو مالي والدُمَى. اي ما يكون لي. ونحو كيف انت وقصعةً من ثريد. اي كيف تكون او تصنع. غير انهُ يجب النصب اذا كان يمتنع العطف كما في المثال الاول لان الضمير المجرور لا يُعطَف عليهِ بدون اعادة الجارّ كما سياتي في موضعهِ ويترجَّح العطف حيث لا مانع كما في المثال الثاني. ومن ذلك قول الشاعر

فقلت اصطبحها او لغيرىَ فاسقِها فما انا بعد الشيب ويحك والخمرُ

واعلم ان الضمير المجرور في هذهِ الامثلة يُقدَّر الفعل معهُ ليتعلَّق بهِ الحرف. واما المرفوع فيُقدَّر الفعل معهُ بناءً على انهُ كان مستترًا فيهِ فبرز بعد حذفهِ منفصلاً لعدم استقلالهِ

فصل

في المُستَثنَى

يُنصَبُ مَعْها او بها ما ٱستَثْنَتِ إلاَّ بإِثْرِ ذي تمامٍ مُثْبَتِ

اي ان ما يُستَثنى بإِلا بعد كلامٍ تامٍّ مُوجَبٍ نحو قام القوم الا زيدًا يُنصَب بالعامل الذي قبلها معها لتكون واسطةً لتَعَدِّي ذلك العامل اليهِ كالواو في المفعول معهُ. وهو مذهب السيرافيّ والفارسيّ وابن الباذش. او يُنصَب بها بنفسها لانها مختصةٌ بالاسم وليست كالجزء منهُ. وهو مذهب سيبويه والمبرّد والمازنيّ والزجّاج والجرجانيّ. وقيل يُنصَب بالعامل وحدهُ كما تُنصَب بهِ غير في نحو قام القوم غيرَ زيدٍ. وهو مذهب ابن خروف. وقيل بالمخالفة لان المُستَثنَى قد خالف المستثنى منهُ في حكمهِ. وهو مذهب الكوفيين. وقيل عن تمام الكلام. وهو مذهب ابن عصفور. وقيل غير ذلك حتى انتهى الخلاف الى ثمانية اقوالٍ لا فائدة في استيفائها. والاول هو المختار عند الجمهور لان المستثنى يُعدُّ من المفاعيل فيقال لهُ المفعول دونهُ وذلك يقتضي انتصابهُ بالفعل. ولِأَنَّ إِلاَّ لو كانت ناصبةً بنفسها لوجب اتّصال الضمير بها. والحال انهُ لا يتّصل بها الا في ضرورة الشعر كقول الشاعر

وما نُبالِي اذا ما كنتِ جارتنا ... ان لا يجاورنا الاَّكِ ديَّارُ

واصحاب هذا المذهب ينسبونهُ الى سيبويه. والله اعلم

وَهْوَ كقامَ القومُ إِلاَّ رَجُلاَ ... مُتَّصِلٌ اذ كانَ بعضَ مَنْ تَلاَ

وعكسُهُ مُنقَطِعٌ كحَضَروا ... إِلاَّ بعيرًا وَهْوَ فيهِ ينذُرُ

اي ان من المُستَثنَى ما يُقَال لهُ المتّصل لاتّصالهِ بالمُستَثنَى منهُ في الجنسيَّة. وهو ما كان بعضًا منهُ كالرَجُل في المثال فانهُ احد القوم. ومنهُ ما يُقَال لهُ المنقطع لانقطاعهِ عن المُستَثنَى منهُ بعكس الاول. وهو ما كان اجنبيًّا عنهُ كالبعير عن القوم. غير انهُ لا بُدَّ ان يكون لهُ حظٌّ من الجنسيَّة مجازًا بحيث يُستحضَر عند ذكر المُستَثنَى منهُ للملابسة بينهما كما رأيت. فلا يُقَال جاءَ القوم إِلاَّ الذئاب. وان يكون الفعل صالحًا لهُ فلا يُقَال تكلَّم القومُ إِلاَّ بعيرًا. والاول هو الاصل. وهو الشائع في الاستعمال بخلاف الثاني فانهُ نادرٌ

وفي سِوَى الإِثباتِ أَبدِلْ ما اتَّصَل ... مُرَجِّحًا فالنصبُ تأويلاً حَصَل

اي انهم يرجّحون إبدالَ المُستَثنَى من المُستَثنَى منهُ على نصبهِ في غير الاثبات. وهو النفي نحو ما قام احدٌ إِلاَّ زيدٌ. والنهي نحو لا يقُمْ احدٌ إِلاَّ عمرٌو. والاستفهام نحو هل قام احدٌ إِلاَّ بكرٌ ❋ وذلك لان نصبهُ في هذهِ الصُوَر يكون على التشبيه بالمفعول لكونهِ فضلةً. لا بالإِصالة لانهُ قد جرى على خلاف اصل الاستثناء في المعنى كما ترى. ولذلك

يضعف النصب فيختار الإتباع عليهِ * وقيل لان المُبدَل منهُ في حكم الساقط فيكون الاستثناء في حكم المُفرَّغ الذي سيأْتي الكلام عليهِ. ولذلك تختار فيهِ المتابعة لمقتضى العامل * وقيل لقصد المشاكلة بين المستثنى والمُستثنى منهُ. ولذلك يختار النصب اذا حال بينهما فاصلٌ طويلٌ نحو ما جاءَني احدٌ حينَ كنتُ في الدار الا زيدًا. وذلك لتباعد الطرفين فلا تظهر المشاكلة بينهما * واعلم ان النفي يكون لفظًا كما مرَّ. وقد يكون معنًى كما في قول الشاعر

وبالصريمة منهم منزلٌ خَلَقٌ عافٍ تغيرَّ إلاَّ النُؤْيُ والوتِدُ

وقول الاخر

لَدَمٌ ضائعٌ تغيَّبَ عنهُ أقرَبوهُ إلاَّ الصبا والدَبُورُ

فان تغيرَّ بمعنى لم يبقَ على حالهِ. وتغيَّب بمعنى لم يحضر * والبدل الواقع في هذه المسائل بدل بعضٍ من كلٍّ لان المُستثنَى فيها بعض المُستثنَى منهُ كما علمت آنفًا

وأنصبْ اذا قُدِّمَ مُستثنىً وقد أُوِّلَ بالتفريغ إبدالٌ وَرَد

اي اذا تقدَّم المُستثنَى على المُستثنى منهُ في هذا المقام تعيَّن النصب فيُقال ما قام إلاَّ زيدًا احدٌ. وعليهِ قول الشاعر

ومالِيَ إلاَّ آلَ احمدَ شيعةٌ ومالِيَ إلاَّ مذهبَ الحقِّ مذهبٌ

ويمتنع فيهِ البدل لان التابع لا يتقدَّم على المتبوع * واجازهُ الكوفيون تمسكًا بما سُمِع من قول بعض العرب مالي إلاَّ ابوك ناصرٌ. بناءً على ان العامل الذي هو الابتداء قد تفرَّغ لما بعد إلاَّ. وناصرٌ قد أُريدَ بهِ شخصٌ خاصٌ بعد ان كان عامًّا فصحَّ إبدالهُ من الأَب إبدالَ كلٍّ بعد ان كان الأَبُ مُبدَلاً منهُ إبدالَ بعضٍ * وقيل بل يعربون الاول بدلاً من الثاني على سبيل القلب * وهذا الاستعمال كثيرٌ في الشعر. ومنهُ قول الشاعر

لانهمُ يرجون منك شفاعةً اذا لم يكن إلاَّ النبيُّون شافعُ

وشذَّ تقديم المُستثنَى على المُستثنَى منهُ وعاملهِ كقول الاخر

إلاَّكَ لا ارجو اخا بسطةٍ في العُرْبِ من قيسٍ ولا من تميم

ولا يُقاس عليهِ خلافًا للكسائيّ وابن عصفور

وأفضِ بنصبٍ مُطلقًا في المنقطع لِبَدَلٍ في الأَجنبيِّ يمتنع

وأبدَلَت تميمُ إذ يُستغنَى في ما سِوَى الإيجابِ بالمُستثنَى

اي ان المُستثنَى المنقطع يتعيَّن نصبهُ على كل حالٍ . فيُقَال ما قام احدٌ إلاَّ بعيرًا بالنصب فقط كما يُقَال قام القوم إلاَّ بعيرًا * ولا يجوز فيهِ البدل لانهُ اجنبيٌّ عن المُستثنَى منهُ كما مرَّ . فلا يصحُّ جعلهُ بدلاً منهُ * واجاز بنو تميم إبدالهُ في غير الإيجاب بشرط صحَّة الاستغناء بهِ عن المُستثنَى منهُ . فيقولون ما في الدار احدٌ إلاَّ وتدٌ لصحَّة ان يُقَال ما في الدار إلاَّ وَتِدٌ . وعليهِ قول الشاعر

عشيَّةَ لا تُغني الرماحُ مكانَهَا ولا النَبْلُ الاَّ المَشرفيُّ المصمِّمُ

فان لم يكن كذلك نحو لا عاصم اليوم من امر الله إلاَّ ما رَحِمَ تعيَّن النصب وامتنع البدل . وذلك لانهُ عند صحَّة الاستغناء بهِ يصحُّ وقوعهُ موقع المُبدَلَ منهُ كما هو شأن البدل فيسوغ إبدالهُ منهُ . فان لم يصحَّ الاستغناء بهِ لم يكن مُسَوِّغٌ للبدل فيمتنع * واعلم ان البدل قد يتعذَّر كونهُ على اللفظ لمانعٍ فيُبدَل على المحلّ نحو ماجاءني من احدٍ إلاَّ زيدٌ . ولا احدَ في الدار الاَّ بعيرٌ بالرفع فيهما . وذلك لان النفي قد انتقض بإلاَّ فلو أُبدِل على اللفظ لزم منهُ زيادة مِنْ وَعَمَلُ لا في الإثبات لان البدل بنيَّة تكرار العامل . وكلاهما لا يجوز

وأَتبعَ البعضُ على الإضرابِ عطفًا بإلاَّ في جميعِ البابِ

اي ان بعض العرب وهم اهل الكوفة يجعلون الإتباع في جميع هذا الباب من قبيل عطف النَسَق على معني الإضراب لان إلاَّ عندهم في باب الاستثناء حرف عطفٍ بمعنى لكن . فيكون المعنى ما قام احدٌ لكن زيدٌ وما في الدار احدٌ لكن بعيرٌ * والمشهور هو البدل وهو مذهب البصريّين

وما قد ٱستُثنِيَ منهُ ان حُذِف فُرِّغَ ما قبلُ لِمستثنًى رُدِف
وذاكَ في النفيِ وشبهِهِ اشتهر لِصدقِهِ كلَمْ يَقُمْ إلاَّ عُمَر

اي اذا حُذِف المُستثنَى منهُ تفرَّغ ما قبلهُ للمُستثنَى لفقد ما كان مشغولاً بهِ . وهو يشمل الفعل كما في المثال . وغيرَهُ نحو ما في الدار إلاَّ زيدٌ . وحينئذٍ تكون إلاَّ كأنها لم تكن . فيُقَال ما قام إلاَّ زيدٌ كما يُقَال ما قام زيدٌ . وكذلك ما رأيت إلاَّ زيدًا . وما مررت إلاَّ بزيدٍ . غير ان ذلك انما يكون فيهِ بحسب اللفظ فقط . لان المعنى ما قام احدٌ إلاَّ زيدٌ . وهلمَّ جرًّا . ولولا هذا الاعتبار لم يصحَّ ان يُقَال انهُ مُستثنًى . وعلى ذلك يكون في الحقيقة بَدَلاً من المُستثنَى منهُ المحذوف فيُعطَى إعرابَهُ * وذلك قد اشتهر في النفي او شبهِهِ لصدقِهِ معهما كما رأيت . فان لم يصدق نحو ما مات إلاَّ زيدٌ امتنع لفساد المعنى .

فان صَدَق الايجاب نحو زيدٌ يقعد إلاَّ يومَ الحرب جاز لصحَّة معناهُ كما ترى * وقس على النفي شبهَهُ نحو ولا تقولوا على الله إلاَّ الحقَّ. وهل يهلك إلاَّ القومُ الفاسقون. وعلى الصريح منهُ المُأوَّلَ نحو ويأبي الله إلاَّ أن يتمَّ نورهُ. اي لا يريد الا ان يتمَّ

وقد نَوَى التمامَ فيهِ فنَصَبْ حيثُ اْستَقَلَّ ما بَقِيْ بعضُ العَرَب

اي ان بعض العرب ينوون التمام في المفرَّغ المذكور. وذلك انهم يُقدِرون المُستثنى منهُ المحذوف ليتمَّ بهِ الكلام فينصبون المُستَثنى كما في قول الشاعر

يُكلِّفُني قومي ثمانين ناقةً وما ليَ يا عفراءُ إلاَّ ثمانيا

اي وما لي نوقٌ إلاَّ ثماني. فيكون بمثابة ما في الدار احدٌ إلاَّ زيدًا. غير ان ذلك مقيَّدٌ بما يستقلُّ الباقي منهُ بعد التفريغ كما رايت ليستقيم نصبهُ. فلا يقال ما قام الا زيدًا بالنصب لانَّ الفعل لا يستقلُّ بدون الفاعل * واعلم ان إلاَّ قد تكرَّر في البدل والعطف بالواو للتأكيد. فتكون المعترضة بين التابع والمتبوع لغوًا لا اثر لها لانها زائدةٌ في حكم الساقط. ولذلك يجري التابع بعدها على ما يستحقُّهُ في نفسهِ من التَبَعيَّة. وقد اجتمع كلا الموقعين في قول الراجز

ما لك من شيخك إلاَّ عَمَلُه إلاَّ رسيمُهُ وإلاَّ رَمَلُه

وقد تُحمَل على غير فيُوصَف بها ما قبلها مجرَّدةً عن معنى الاستثناء ويجري الإعراب على ما بعدها نحو لوكان فيهما آلهةٌ إلاَّ اللهُ لَفَسَدَتا. اي آلهةٌ غير الله * واختُلِف في حقيقتها حينئذٍ. فقيل هي باقيةٌ على حرفيَّتها فينتقل اعراب غير الى ما بعدها هنا كما ينتقل اعراب ما بعدها الى غير في الاستثناء * وقيل هي اسمٌ ولكن لما كانت على صورة الحرف انتقل الاعراب منها الى ما بعدها كما ينتقل من ألِ الموصولة الى صِلَتها. وعلى ذلك يُعرَب ما بعدها مضافًا اليهِ مجرورًا بكسرةٍ مقدَّرةٍ لاشتغال المحلِّ بحركة اعراب إلاَّ المنتقل اليهِ * وعلى الاول يكون الوصف لمجموع إلاَّ وما بعدها لبيان ما تعلَّقت بهِ المُغايَرة. وعلى الثاني بها وحدها * واشتُرِط في هذا الاستعمال ان يكون بحيث لا يصحُّ الاستثناء بها. ومن ثَمَّ حُكِم بالشذوذ على قول الشاعر

وكلُّ اخٍ مفارقُهُ اخوهُ لعمر ابيك إلاَّ الفرقدانِ

فانهُ رفع ما بعد إلاَّ على جعلها صفةً للمبتدا مع صحَّة الاستثناء بها كما ترى * وان يكون الموصوف جمعًا منكَّرًا كما في الآية او في معنى الجمع كما في البيت. او في معنى النكرة لكون تعريفهِ بألِ الجنسيَّة كما في قول الشاعر

أُنِيخت فأَلقت بلدةً فوق بلدةٍ قليلٌ بها الاصواتُ الاَّ بُغامُها

وظاهر مذهب سيبويه عدم اشتراط الجمعيَّة فانهُ مثَّل لذلك بقولهِ لو كان معنا رجلٌ الاَّ زيدٌ لغُلِبنا . والله اعلم بالصواب

وٱجرُرْ إضافةً بغيرٍ وسِوَى حكمُهما كاَسمٍ يَلِي إلاَّ ٱستَوَى

اي ان المستثنى بغير وسوى يجرُّ باضافتهما اليهِ جاريًا عليهما اعرابُ الاسم الواقع بعد إلاَّ في جميع احكامهِ متَّصلاً ومنقطعًا ومفرَّغًا كما علمت . فيقال جاءَ القوم غيرَ زيدٍ بنصب غير . وماجاءَني احدٌ غيرَ زيدٍ بالنصب والاتباع . وما قام غيرُ زيدٍ بالرفع . وهلمَّ جرًّا بالاستقراءِ . وقس على ذلك في سوى

وبِعدَا خلا وحاشا أَحرُفا والنصبُ أَفعالاً لمفعولٍ قفا

وبعدَ ليسَ لايكونُ للخبَرَ وكُلٌّ مرفوعٍ لكلِّها ٱستتَر

اي ان المُستَثنَى يجُرُّ ايضًا بعدَا وخَلا وحاشا اذا قدَّرتهُنَّ احرفًا . فان قدَّرتهُنَّ افعالاً نُصِب مفعولاً بهِ . فيقال جاءَ القوم عدا زيدٍ وخلا عمرًا بجواز الوجهين . ما لم تتقدمهنَّ ما المصدريَّة فيتعيَّن النصب لتعيُّن الفعليَّة لان ما المذكورة لا تدخل على الحروف . ولذلك تلحقهنَّ معها نون الوقاية كما في قول الشاعر

تُمَلُّ الندامَى ما عداني فانني بكُلِّ الذي يهوى نديمِيَ مُولَعُ

غيران منهم من يُلزِم حاشا الحرفيَّة فيمنع دخول ما عليها . وهو مردودٌ بالحديث حيث يقول أُسامةُ أَحَبُّ الناس اليَّ ما حاشا فاطمة . وقول الشاعر

وأَمَّا الناس ما حاشا قُرَيشًا فإِنا نحن افضلُهُم فِعالا

وحكى الجرميُّ عن بعض العرب الجرَّ بعدَا وخَلا بعد ما بناءً على حرفيتهما وجَعْلِ ما زائدةً لا مصدريَّةً . وهو محمولٌ على الشذوذ . لان ما تُزاد بعد حرف الجرّ لا قبلهُ * وأَمَّا ليس ولا يكون فيكون النصب بعدهما على الخبريَّة لهما نحو قام القوم ليس زيدًا ولا يكون عمراً . ومنهُ الحديث يُطبَع المؤمن على كل خُلُقٍ ليس الخيانةَ والكَذِبَ . اي لا الخيانة * ومرفوع جميع هذه الافعال ضميرٌ مستترٌ فيها عائدٌ على البعض المدلول عليهِ بكلِّيَّة المُستَثنَى منهُ . فيكون المعنى عدا بعضُهُم زيدًا اي جاوَزَهُ . وهلم جرًّا في البواقي . ولذلك لا يكون المُستَثنَى بها الا متَّصلاً . غيران هذا البعض لا يُلفَظ بهِ لئَلا تذهب صورة الاستثناءِ ولذلك كان استتار ضميرهِ واجبًا مع كونهِ للغائب كما مرَّ فتذكَّر

وٱعلَمْ بأَنَّ مـا يُضافُ قد نُقِل اليهِ ما في الاصلِ للتالي جُعِل

فَلَكَ فِي تابعِ مجرورٍ لهُ جرٌّ وجازَ أَنْ نُراعِيْ اصلَهُ

اي ان ما يُضاف من هذه الأَدَوات وهو غير وسوى قد جرى عليهِ اعراب الاسم التالي لهُ لانهُ لمَّا لزمهُ الجرُّ بالاضافة انتقل ما كان يستحقهُ من الاعراب مع إلَّا الى المضاف على سبيل العاريَّة . فيكون لهُ حكمٌ باعتبار الحال . وحكمٌ باعتبار الاصل . ولذلك يجوز ان تجرَّ تابعهُ مراعاةً للحال . وان ترفعهُ او تنصبهُ مراعاةً للاصل . فيجوز مع الجرِّ الرفعُ في نحو ما قام غيرُ زيدٍ وعمرٍو . والنصب في نحو قام القوم غيرَ زيدٍ وعمرٍو . وكلاهما في نحو ما قام احدٌ غيرَ زيدٍ وعمرٍو . وهكذا في سائر المواقع المذكورة آنفًا . غير انهم اختلفوا في جهة النصب في المضاف . فقيل هو بطريق الانتقال من المضاف اليهِ كما مرَّ . وقيل بالإصالة على الاستثناء . وقيل على الحاليَّة . وقيل غير ذلك . والاول هو المختار لاطّرادهِ في جميع الصُوَر . فتامل

وعَدَّ ليسَ بعضهُم حرفًا هُنَا وبعضهُم لاسِيَّما فَاسْتُهْجِنَا

اي ان بعض النحاة عدَّ ليس الواقعة في هذا الباب حرفًا بمنزلة الاَّ فلا يكون لها اسمٌ ولا خَبَرٌ . وهو مذهبٌ سخيفٌ لا مُعَوَّل عليهِ عند الجمهور* وبعضهم عدَّ لاسِيَّما من أَدَوات الاستثناء . ورُدَّ بانَّ المُستَثنَى خارجٌ من حكم ما قبلهُ وما بعدها أَدخَلُ مما قبلها في حكمهِ . وأُجيبَ بانهُ قد خرج عن مساواة ما قبلها في الحكم المنسوب اليهِ وذلك هو شأن المُستَثنَى . والصحيح ان المُعتَبَر في المُستَثنَى هو خروجهُ عن نفس الحكم لا عن مقدارهِ . ولذلك استُهجِن عدُّها من أَدَوات الاستثناء* واعلم ان لاسِيَّما مركَّبةٌ من لا النافية للجنس . وسِيّ بمعنى مِثْل وهو اسمها . وما الموصولة او النكرة التامَّة او الزائدة . والخبر محذوفٌ تقديرهُ موجودٌ او حاصلٌ ونحو ذلك* ويجوز في النكرة الواقعة بعدها أَوجهُ الإعراب الثلثة . وقد رُوي بهنَّ قول الشاعر

أَلَا رُبَّ يومٍ صالحٍ لَكَ منهما ولاسِيَّما يومٌ بدارةِ جُلْجُلِ

أَمَّا الرفع فعلى تقدير ما موصولةً او نكرةً تامَّة . وجُعِل يوم خبرًا لمضمرٍ محذوفٍ . والجملةِ صلةً للموصولة . اي لا مِثْلَ الذي هو يومٌ بدارة جلجل موجودٌ . او صفةً للتامَّة . اي لا مِثْلَ شيءٍ هو يومٌ بها حاصلٌ* وأَمَّا النصب فعلى تقديرها تامَّةً او زائدةً كافَّةً عن الاضافة . وجعل يوم تمييزًا كما في قولهم على التمرة مِثْلُها زُبدًا* وأَمَّا الجرُّ فعلى تقديرها زائدةً غير كافةٍ . او تامَّة . وجعل يومٍ مضافًا اليهِ مع الزائدة . وبدلًا من التامَّة او عطفَ بيانٍ عليها . وهو ارجح الاوجه* وأَمَّا اذا كان الاسم الواقع بعدها معرفةً نحو اعجبني

القوم ولاسيما زيدٌ فيجوز فيهِ الرفع والجرُّ. ويمتنع النصب لان المعرفة لا تصلح للتمييز* وتلزم لاسيَّما الواو غالبًا كما رايت. فلا تُستعمل بدونها الا نادرًا كقول الشاعر

يَسِرُّ الكريمَ الحمدُ لاسيَّما لَدَى　　شهادةِ مَن في خيرهِ يتقلَّبُ

واذا وقع بعدها ظرفٌ كما في البيت تعيَّن كون ما موصولةً والظرف صلةً لها. واذا وقع بعدها حالٌ نحو يعجبني زيدٌ ولاسيَّما راكبًا تعيَّن كونها زائدةً كافَّةً. اي لا مِثْلَ لهذه الحالة من بقيَّة احوالهِ

وبَيْدَ في مُنقَطِعٍ تُستعمَلُ　　كقالَ بَيْدَ أَنَّهُ لا يفعَلُ

اي ان بَيْدَ تُستعمَل في الاستثناءِ المنقطع كما في المثال. ومنهُ الحديث انا افصح من نَطَقَ بالضاد بَيْدَ اني من قُرَيش * وهي كغير في الزنة والمعنى. لكنها تفارقها في كونها تختصُّ بالاستثناءِ المنقطع. ولا تقع الا منصوبةً. ولا يُوصَف بها. ولا تُقطَع عن الإضافة. ولا تُضَاف الا الى أَنَّ وصِلَتها كما رأَيت

فصل

في الحال

أَلحالُ وصفٌ فضلةٌ مُفسِّرُ　　لِهَيْئَةٍ مُنتَقِلاً يُنكَّرُ

وَهيَ ولو معنًى على التأْويلِ　　عن فاعلٍ تكونُ او مفعولِ

كجئتُ فردًا ودهاني غافلا　　وَفَدُ الفتى باكٍ يُسَاقُ راجلا

اي ان حكم الحال ان تكون وصفًا اي اسمًا مشتقًّا يدلُّ على ذاتٍ متَّصفةٍ بمصدرهِ. وان يكون ذلك الوصف فضلةً. اي واقعًا بعد تمام الكلام. وان يكون مُفسِّرًا للهيئة. اي الصفة التي يكون عليها صاحب الحال عند صدور الفعل. وان يكون نكرةً منتقلاً. اي غير ملازمٍ لصاحبهِ* وهي تأْتي عن الفاعل او المفعول لفظًا او معنًى كما في امثلة النظم. فان الأَوَّلَين منها يشتملان عليهما لفظًا والاخيرين معنًى لان الفتى فاعلٌ في المعنى وضميرهُ المستتر في الفعل مفعولٌ بهِ كذلك* واعلم ان ما ذُكِر من الاحكام انما هو بحسب الاصل. وقد يتخلَّف بعضهُ احيانًا غير ان ما خرج عنهُ يرجع اليهِ غالبًا كما سترى. والا فهو نادرٌ لا يُلتَفَت اليهِ* والمراد بالفضلة ما يُستغنَى عنهُ من جهة تركيب الكلام كما مرَّ لا من جهة المعنى. فلا يرد عليهِ نحو وما خلقنا السموات والارض وما بينهما لاعبين* ولمَّا كانت الحال لا تأْتي الا بعد تمام الكلام جعلها بعضهم منصوبةً بهِ. وهو مذهبٌ سخيفٌ لا يُلتفَت اليهِ* واختُلِف في المفعول الذي تجيءُ عنهُ الحال.

فقيل يختصُّ بالمفعول بهِ دون غيرهِ . وقيل يشاركهُ المفعول معهُ لانهُ يكون في معناهُ باعتبار مصاحبة الفعل لهُ . وقيل بل جميع المفاعيل . فيُقال ضربت الضربَ شديدًا . وصمت الشهرَ كاملاً . وهربت للخوف مجرَّدًا . وسرتُ والنيلَ فائضًا . لانها كلها من متعلقات الفعل فتحتمل ان يكون تعلّقهُ بها على هيئةٍ مخصوصةٍ . ولعلَّهُ لا يبعد عن الصواب ✲ ولما كانت الحال لا تأتي الا عن الفاعل او المفعول كانت لا تأتي عن المضاف اليهِ الا اذا كان المضاف مما يعمل فيهِ عمل الفعل ليكون فاعلاً او مفعولاً في المعنى . وذلك انما يكون اذا كان المضاف مصدرًا نحو عجبت من ذهاب الامير ماشيًا . واعجبني ضرب اللصّ مُقيَّدًا . او صفةً نحو زيدٌ منطلق الغلام راكضًا . وراكب الفرس مُسْرَجًا . فان لم يكن كذلك امتنعت المسئلة ما لم يكن المضاف اليهِ جزءًا منهُ نحو اعجبني وجه الجارية مسفرةً . او كجزءٍ نحو اعجبني كلام الامام خاطبًا . لان المضاف حينئذٍ يكون في حكم الساقط لصحَّة الاستغناء عنهُ بالمضاف اليهِ . فيكون المضاف اليهِ في حكم المعمول لعامل المضاف ✲ وقيل لان الحال حينئذٍ تكون كأنَّها عن المضاف لشدَّة الملابسة بينهُ وبين المضاف اليهِ . وعلى كلا القولين تُستَفاد الفاعليَّة او المفعوليَّة فينطبق على حكم الحال . بخلاف نحو جاءَ غلام هند جالسةً فانهُ يمتنع اذ ليس فيهِ شيءٌ من ذلك

وينصبُ الحالَ الذي يعمَلُ في صاحِبِها فالابتداءَ لا يَفي

اي ان الناصب للحال هو العامل في الاسم الذي جاءَت عنهُ كما ترى في نحو جاءَ زيدٌ راكبًا . فان العامل في الحال الواقفة فيهِ هو الفعل الذي هو عاملٌ في الفاعل . فيكون قد عمل فيهما جميعًا ✲ ولذلك لا تأتي الحال عن المبتدإ لان الابتداءَ عاملٌ ضعيفٌ فلا يمكن ان يعمل في معمولين ✲ وأَما ما احتجَّ بهِ بعضهم من نحو ان هذا صراطي مستقيمًا . وقولهم هذا بسرًا أَطيَبُ منه رُطَبًا . بناءً على ان عامل الحال في الاول هو اسم الاشارة وعامل صاحبها هو الناسخ . وان الحال الاولى في الثاني قد جاءَت عن المبتدإِ . فهو مُخرَّجٌ عند الجمهور على ان عامل صاحب الحال في الاول هو اسم الاشارة ايضًا باعتبار المعنى لانهُ على تاويل اشير اليهِ . فيكون العامل واحدًا . وان الحال المذكورة في الثاني عن الضمير المستتر في الخبر . فتكون عن الفاعل لا عن المبتدإِ . فتامل

وأَكَّدَتْ عاملَها المُلاَئما معنىً كـقامَ واقفًا او قائما

وما أَتت عنهُ كبات العسكرُ عندي جميعًا وَهيَ فيهِ تَندُرُ

اي ان الحال تأتي موءكِّدةً لعاملها الموافق لها في المعنى مع موافقة اللفظ كقام قائمًا. او بدونها كقام واقفًا. وهو الاكثر* وتاتي ايضا موءكّدةً لصاحبها الذي جاءت عنهُ كما في المثال وهي نادرةٌ. ولذلك لم يذكرها اكثر النحاة

وَجُملةً من جامدِ اسمٍ عُرِّفا تُصَاغُ كالفتى اخوك مُسعِفا
ويُحذَفُ العاملُ حذفًا واجبا إذ قامتِ الجملةُ عنهُ نائبا

اي ان الحال تأتي موءكّدةً ايضًا لمضمون جملةٍ قبلها. وحكم الجملة ان تكون مركّبةً من اسمين جامدين معرفتين كما في المثال. وعليهِ قول الشاعر

انا ابن دارةَ معروفًا بها نَسَبي وهل بدارةَ يا للناس من عارِ

وهذه الجملة تنوب عن العامل لانها تتنزل منزلة اللفظ بهِ فيُحذَف وجوبًا ويُقدَّر بنحو أُثبِتهُ او اقرِّرهُ وما اشبه ذلك* وانما اشتُرِط في الجملة ان تكون مركبةً من اسمين جامدين لانهُ لو كان احد الجزءين فعلًا او اسمًا مشتقًّا كان عاملًا في الحال فلم تكن موءكّدةً تحتاج الى تقدير العامل* واشتُرِط ان يكون الاسمان معرفتين ليكون مضمون الجملة معيَّنًا فيصحَّ ان يوءكَّد

وقيلَ تأكيدٌ وقيلَ عُدَّا واحدةً كالقوه فردًا فردا

اي انهم اختلفوا في ماجاءَ من الحال مكرَّرًا كما في المثال. فقيل ان الاول هو الحال والثاني تأكيدٌ لهُ. وقيل هما حالٌ واحدةٌ مثل هذا حلوٌ حامضٌ كما مرَّ في باب المبتدإ. وهو المختار عند الاكثرين* وزعم بعضهم ان الثاني صفةٌ للاول على تقدير مضافٍ محذوفٍ اي فردًا بعد فردٍ* وجعلهُ بعضهم معطوفًا بتقدير الفاءِ او ثُمَّ. ورجَّحهُ بعضهم بدليل قولهم ادخلوا الأوَّلَ فالأوَّلَ. وكلاهما لم يُعوَّل عليهِ الجمهور

وجملةُ الإخبارِ تأتي حالا إن لم تُصَاحِبْ ما اقتضى استقبالا

اي ان الجملة الخبرية تقع حالًا بشرط ان لا تصاحب ما يقتضي الاستقبال كالسين. فيُقَال جاءَ زيدٌ وهو يضحك. وذهب عمرٌو يركض. ولا يُقَال قام زيدٌ سيذهب للمنافاة بين الحال والاستقبال* وكما تدخل الجملة في هذا الباب يدخل شبه الجملة نحو جاءَ الامير بين رجالهِ. وسار القائد في موكبهِ. لان كلًّا منهما يخلف المفرد في مثل هذا المقام كما مرَّ في الاحكام الكليَّة

والحالُ مع صاحبِها تُعَدَّدُ طَورًا وطَورًا دُونَهُ إذ يُفرَدُ

اي ان الحال تتعدَّد تارةً مع تعدُّد صاحبها كقول الشاعر

خرجتُ بها أمشي تجرُّ وراءنا على أثَرَينا ذيلَ مرطٍ مرحَّلِ

وتارةً مع إفرادهِ كقول الاخر

عليَّ اذا ما زرتُ ليلى بخفيةٍ زيارةُ بيت الله رَجلانَ حافيا

وأمَّا نحو وسخَّر لكم الشمس والقمر دائبَين فالصحيح ان الحال فيهِ واحدةٌ كالخبر في نحو انا وانت ذاهبان خلافًا لمن قال انها من المتعدّدة * وانكر الفارسيُّ تعدُّد الحال مطلقًا وجعل الثاني نعتًا للاول او حالاً من ضميرهِ . وتبعهُ ابن عصفور وجماعةٌ . والجمهور على خلافهِ وهو الحقُّ لان الحال كالخبر فيجوز فيها ما جاز فيهِ * واعلم ان الحال اذا كانت تصلح لكل ما قبلها كانت لما تليهِ . ولو تقديرًا . فان كانت مفردةً نحو لقيت زيدًا ماشيًا كانت لزيدٍ . فان أُريد كونها للمتكلّم قيل لقيت ماشيًا زيدًا . وان كانت متعددةً لصاحبين نحو لقيت زيدًا ماشيًا راكبًا اى لقيتهُ ماشيًا وانا راكبٌ كانت الأولى لزيدٍ والثانية للمتكلم . بناءً على ان الاولى وصاحبها قد اعترضا بينهما . والمعترض في حكم الساقط فتكون في تقدير التالية لهُ * واختار قومٌ جعل الاولى للاول والثانية للثاني مراعاةً للترتيب . والاول هو المختار عند الجمهور لانهُ أدلُّ على المقصود . ولذلك يخيرّون في ما لا تصلح لكل صاحبٍ ثقةً بظهور المراد . فيقال ركبت البعيرَ مترنمًا . ولقيت هند ضاحكًا عابسةً . وقس عليهِ

وأعلَمْ بأنَّ الحالَ حكمٌ كالخَبَرْ فالربطُ فيها بِضَميرٍ يُعتَبَرْ

ودُونَهُ الواوُ وَمعهُ استُصحِبَت في جملةٍ دُونَ مُضَارعٍ ثَبَت

وقرِّبوا الماضي بِقَدْ فتُذكَرُ مَعْها وطَورًا دُونَها تقدَّرُ

اي ان الحال حكمٌ على صاحبها كما ان الخبر حكمٌ على المبتدإ فترتبط بهِ كما يُربط الخبر . وربطها يكون بالضمير ولو مقدَّرًا نحو اشتريت اللؤلؤ مثقالاً بدينارٍ . اي مثقالاً منهُ . وهو الاصل * فان خلَت منهُ تُربَط بالواو لانها تفيد معنى الجمع المتضمّن الربط نحو جاء زيدٌ والشمسُ طالعةٌ . ويُقال لها واو الحال وواو الابتداء . ويجوز اجتماعها مع الضمير لزيادة التمكين . وذلك في الجملة التي لم تُصدَّر بالمضارع المُثبَت نحو جاء زيدٌ يركض . فانهُ يُربَط بالضمير وحدهُ كالوصف لانهُ شبيهٌ بهِ ما لم يقترن بقد نحو لِمَ تُؤْذونني وقد تعلمون اني رسول الله اليكم . فيجب اقترانهُ بها لان قد نَقَضَت شبههُ بالوصف لامتناع دخولها عليهِ . وأمَّا ما ورد من اقترانها بها دون قد كقولهم قمت واصكُّ عينهُ فعلى تقدير محذوفٍ . اي قمت وانا اصكُّ عينهُ * فخرج بقيد الجملة المفردُ

والظرف والجرور الواقعان حالاً كما مرّ فان الواو لا تمسّهنّ مطلقًا . ودخل في ما سوى المضارع المُثبَت المضارعُ المنفيُّ والجملة الاسميّة والفعلية الماضَوِيَّة مثبتتين او منفيتين * أَما المضارع المنفيّ فمنهُ ما يُختَار ربطهُ بهما جميعًا وهو المنفيّ بلم كقول الشاعر

سَقَط النصيفُ ولم تُرِد اسقاطهُ فتناولتهُ واتَّقتنا باليدِ

او بَلمّا كقول الاخر

فان كنتُ مأكولاً فكن خير آكلٍ وإلاّ فأَدرِكْني ولمّا أُمزَّقِ

ومنهُ ما يُختَار انفراد الضمير معهُ وهو المنفيّ بلا كقول الاخر

لو أَنَّ قومًا لارتفاع قبيلةٍ دخلوا السماَء دخلتُها لا أُحجَبُ

او بما كقول الاخر

كانها يوم صدَّت ما تُكلِّمُنا ظبيٌ بعسفان ساجي الطرف مطروفُ

ويقلُّ ترك الواو في الاول كقول الشاعر

كأنَّ فتات العِهْن في كلّ منزلٍ نزلنَ بهِ حبُّ الفَنَا لم يُحطَّمِ

وقول الاخر

وقالت لهُ العينان سمعًا وطاعةً وأَحدَرَتا كالدرّ لمّا يُثقَّبِ

والاتيان بها في الثاني كقول الشاعر

اكسبَتهُ الوَرِقَ البيضُ أَبًا ولقد كانَ ولا يُدعَى بِأَبِ

وقول الآخر

ولقد اراك وما تُلِمُّ مُلِمَّةٌ الاّ نفاها عنك قلبٌ اصمعُ

وهو مذهب الاكثرين * وذهب بعضهم الى امتناع الواو مع المنفيّ بلا وما لانهُ في تأويل المفرد . فاذا قيل جاَء زيدٌ لا يركب فهو في تأويل جاَء غير راكب . واعتذروا عن المنفيّ بلم ولمّا بان مضيَّهُ في المعنى قرَّبهُ من الماضي لفظًا فجاز اقترانهُ بالواو كالماضي. وهو مخالفٌ لمذهب الجمهور * وذهب قومٌ الى استوآء دخول الواو وتركها في كل منفيٍّ على الاطلاق . لان حكم الحال ان تدلَّ على حصول صفةٍ مقارنٍ لزمان العامل كما في الحال المفردة التي هي الاصل . فيجوز الاتيان بالواو نظرًا الى عدم حصول الصفة بخلاف المفردة . وتركها نظرًا الى مقارنة زمان العامل كما في المفردة . وهو اختيار البيانيين * واما الاسميّة والماضَوِيَّة فيطَّرد فيهما اجتماع الواو مع الضمير اتفاقًا لبعدهما عن شَبَه الوصف . غير ان المُثبَتة من الماضَوِيَّة تلزمها قد بعد الواو لانها تقرِّب الماضي

من زمان الحال فيصحّ ان يقع حالا . فيُقال قام زيدٌ وغلامهُ جالسٌ . ومضى ولا رفيقَ معهُ . وذهب عمرٌو وقد ركب . ويُقال ذهب وما ركب بدون قد لان ما تدلُّ على زمان الحال فتُغني عن استصحابها * وقد تجرَّد الجملة من قد ملفوظةً فتُنوَى مقدَّرةً . وحينئذٍ تجرَّد من الواو لئلاَّ تلتبس بالعاطفة . وعلى ذلك قول الشاعر

وانّي لتعروني لذكراكِ هزَّةٌ كما انتفض العصفور بلَّلهُ القطرُ

وندر ذكر قد بدون الواو كقول الآخر

وقفتُ بربع الدار قد غيَّر البلى معارفَها والساريات الهواطلُ

واندر منهُ ذكر الواو بدون قد نحو قالوا واقبلوا عليهم ماذا تفقدون . فان وقعت هذه الجملة بعد إلاَّ نحو ما تكلَّم إلاَّ ضَحِكَ . او قبل او نحو لَأَضربَنَّهُ عاش او مات وجب تجريدها منها لفظًا وتقديرًا . لان الاولى في تأويل المفرد اي ماتكلَّم إلاَّ ضاحكًا . لان إلاَّ تختص بالاسماء . والثانية في تقدير الشرط اي ان عاش او مات لانها في مقام الافتراض . وقيل لان المعنى لَأَضربنَّهُ على كل حالٍ فتكون في تاويل الحال الظرفيَّة . وكل ذلك لا يقترن بشيءٍ منها * وندر اقترانها بعد إلاَّ بالواو كقول الشاعر

نِعْمَ آمرًا هَرِمٌ لم تعرُ نائبةٌ إلاَّ وكان لمرتاعٍ بها وَزَرا

واقترانها بقد كقول الآخر

متى يأتِ هذا الموتُ لم يُلفِ حاجةً لنفسيّ إلاَّ قد قضيت قضاءَها

واجازوا الوجهين في الاسميَّة مطلقًا ما لم يكن صدرها ضمير ذي الحال فيجب اقترانها بالواو نحو لا تقربوا الصلوة وانتم سكارى . لانها تكون بدونها في صورة المُستأنَفة فتوهم انقطاعها عما قبلها . او تقع موءكِّدةً لمضمون جملةٍ فتمتنع الواو نحو هو الحقُّ لا شكَّ فيهِ . لان الموءكِّد نفس الموءكَّد فتكون معها في صورة المعطوف على نفسهِ . غير ان ما ليست كذلك يُختار اقترانها بالواو كما مرَّ . ويجوز تجريدها منها على ضعفٍ كقول الشاعر

ولولا جنان الليل ما آبَ عامرٌ الى جعفرٍ سرباله لم يُمزَّقِ

وقول الآخر

بكت عيني فما أجدَى بكاها على زمنٍ مضى لا خيرَ فيـهِ

فان وقعت بعد حالٍ مفردةٍ كما في قول الشاعر

واللهُ يُبقيكَ لنا سالمًا بُرْداك تبجيلٌ وتعظيمُ

يستحسن معها ترك الواو طلبًا للمشاكلة بينهما * واعلم ان الماضي المُثبَت الخالي من

الضمير تلزمهُ قد مع الواو لفظًا نحو جاءَ زيدٌ وقد طلعت الشمس. ولا يجوز تقديرها كما في المتضمّن الضمير. وذلك لان تركها يستلزم ترك الواو ايضًا لدفع الالتباس كما مرَّ. وهو لا يستغني عنها اذ لا رابط لهُ غيرها. والاكثر ترك الواو في نحو قول الشاعر

اذا نكرتني بلدةٌ او نكرتُها خرجتُ مع البازي عليَّ سوادُ

وذلك لانهُ يحتمل ان يكون في تقدير المفرد اي خرجت باقيًا عليَّ سواد الليل. او تقدير الجملة اي خرجت والسواد باقٍ عليَّ. والاول أَولَى لان المفرد هو الاصل في هذا المقام. ولذلك يُختار ترك الواو باعتباره ويجوز باعتبار الثاني

وصاحبُ الحالِ نظيرُ المُبتَدا في حكمِ تعريفٍ وسَبقٍ عُهِدا
فان أَتَتْ منهُ لمحضِ النكِرَه تقدَّمَت مثلَ الظُرُوفِ المُخبِرَه

اي ان صاحب الحال مثل المبتدا في ما عُهِد لهُ من امر التعريف والتقديم. فيكون معرفةً مقدَّمةً كما مرَّ وهو الاصل. وقد يكون نكرةً. فان كانت خاصةً او عامّةً نحو جاءَني غلام سفرٍ متأهّبًا وهل اتاك احدٌ راكبًا جرى معها على رتبتهِ كما رايت. وان كانت محضةً وجب تقديم الحال عليهِ فيتأخّر بخلاف رتبتهِ كما يجب تقديم الظروف المُخبَر بها عن النكرة المحضة فيتأخّر المبتدأُ. اذ الحال في معنى الظرف لان قولك جاءَ زيدٌ راكبًا في معنى جاءَ وقت ركوبهِ او في حالِ الركوب. وعلى ذلك يُقَال جاءَني راكبًا رجلٌ كما يقال عندي رجلٌ وفي الدار امرأَةٌ. وعليهِ قول الشاعر

وتحت العوالي والقنا مستظلّةً ظِباءٌ أَعارَتْها العيونَ الجوادرُ

وندر وقوعها موخَّرةً كقولهم عليهِ مِائةٌ بيضًا. ومنهُ الحديث وصلَّى وراءَهُ رجالٌ قيامًا * وفي الغرض من تقديم الحال هنا خلافٌ كما في تقديم الظرف هناك. فقيل هو لتسويغ مجيء الحال عن النكرة. وقيل لدفع التباسها بنعت صاحبها المنصوب نحو لقيت رجلاً راكبًا وغيرهُ محمولٌ عليهِ طردًا للباب. واختار الاول جماعةٌ بناءً على جواز تأْخيرها مع وجود الالتباس اذا تخصَّصَت نحو رايت غلام رجلٍ راكبًا. واختار الثاني آخرون بناءً على صحَّة تأْخيرها بلا مُسَوِّغٍ اذا كانت لا تصلح للنعت نحو لبست خاتمًا ذهبًا. او كانت جملةً كما في قول الشاعر

مضى زمنٌ والناسُ يستشفعون بي فهل لي الى ليلَى الغداةَ شفيعُ

وهو المختار عند الاكثرين للإِجماع على صحَّة استعمالهِ دون الاول

وأَخَّروا الحالَ بواوٍ مُطلَقا حتمًا لِأَصلِ العطفِ في ما سَبَقا

كَذا مَعَ المجرورِ فَهْوَ كالصِلَه وَهْيَ كعلقةٍ لها مُستعمَلَه

اي انهم يلتزمون تأخير الحال المقترنة بالواو كيفما كان صاحبها نحو جاءَ زيدٌ وهو راكبٌ. واقبل رجلٌ وهو راكضٌ. وذلك باعتبار اصل الواو لانها هي العاطفة وقد استُعيرَت هنا لما فيها من معنى الجمع كما مرَّ. فلا تتقدم الحال المصاحبة لها كما لا يتقدم المعطوف بها * وكذلك الحال الواقعة عن المجرور لانهُ بالنسبة الى عاملهِ كالصلة بالنسبة الى الموصول. فلا يتقدَّم ما يتعلَّق بهِ عليهِ كما لا يتقدَّم ما يتعلَّق بالصلة على موصولها. وهو يشمل المجرور بالحرف نحو مررت بهند جالسةً. والمجرورَ بالاضافة نحو اعجبني انطلاقك مسرعًا. وذلك يطَّرد فيهِ ما لم يكن مجرورًا بحرفٍ زائدٍ فيجوز تقديم الحال عليهِ نحو ما جاءَني راكبًا من احدٍ. لان الزائد لا يُعتَدُّ بهِ فيكون في حكم الساقط كما مرَّ. واجاز بعضهم تقديمها عليهِ مطلقًا لورودهِ في السماع كقول الشاعر

اذا المرءُ أعيَتْهُ المروَّةُ ناشئًا فمطلَبُها كهلاً عليهِ شديدُ

وهو شاذٌّ عند الجمهور فيُحفَظ ولا يُقاس عليهِ

وعند تأكيدٍ وفي التفضيلِ ما لم تزدَوِجْ لِاثنَينِ فَلْيقتَسِما

ومَعْ جُمُودِ عاملٍ مِمَّا سِوَى ظرفٍ كَهُمْ طرًّا هُنَا قدِ أستوَى

اي انهُ يجب تأخير الحال المؤكَّدة ايضًا عن المؤكَّد بها لان المؤكِّد انما يكون بعد المُؤكَّد بهِ. واجاز بعضهم تقديم المؤكِّدة لعاملها نحو مدبرًا ولَّى * ورُدَّ بانها متى تقدمت خرجت عن التأكيد لان الشيءَ لا يؤكَّد قبل ذكرهِ. وهو الصحيح * وكذلك الحال الواقعة بعد افعل التفضيل نحو زيدٌ أفصحُ القومِ خاطبًا. لانهُ اشبه بالجامد لعدم تصرُّفهِ. فلا تتقدَّم الحال عليهِ ما لم يكن عاملاً في حالين لصاحبين قد فُضِّل احدهما على الآخر. فتُقدَّم حال الاول منهما مندرجةً في وسط الجملة نحو زيدٌ راجلاً أسرَعُ من عمرٍو راكبًا لياخذ كل واحدٍ ما لهُ منهما على حِدَتهِ دفعًا للالتباس * وقد يجري ذلك بدونهِ عند ارادة تشبيه الاول بالثاني كما في قول الشاعر

تُعَيِّرُنا أنَّنا عالةٌ ونحنُ صعاليكَ أنتمُ مُلُوكا

اي ونحن في حال صعلكتنا مثلكُم في حال ملككم. فيعمل معنى التشبيه المضمر في احداها متقدِّمةً وفي الاخرى متأخِّرة كما عمل افعل التفضيل. غير ان الاول مطَّردٌ لقُوَّة لفظ التفضيل والثاني نادرٌ لضعف معنى التشبيه * ومما يجب تأخيرهُ من الحال ما كان عاملها جامدًا نحو ما احسن زيدًا مقبلاً. لان الجامد لا يقوى على العمل في ما

قبلهُ كما علمت في الاحكام الكلّيَّة. غير ان ذلك يطّرد في ما سوى الظرف الواقع خبرًا عن المبتدإِ السابق. فانهم اجازوا توسُّط الحال بينهما كما في المثال لما عندهم من التوسُّع في الظروف. وعلى ذلك قول الشاعر

بنا عاذَ عوفٌ وَهْوَ باديَ ذلّةٍ لديكم فلم يعدم ولآءً ولا نصرا

وقول الآخر

رهطُ ٱبن كُوزٍ مُحقِبِي أَدراعهم فيهم ورهطُ ربيعةَ بن حذارِ

غير انهُ ضعيفٌ لقصور العامل المذكور. فان كانت الحال ظرفيةً نحو زيدٌ بعد شيبهِ في خلاعةٍ كانت المسئلة اقوى لان العمل في الظروف ايسر منهُ في غيرها. ومن هذا القبيل قول الشاعر

ونحن منعنا البحر ان تشربوا بهِ وقد كان منكم ماؤُهُ بمكانِ

وانكر البصريون كل ذلك وحملوا الابيات المسموعة منهُ على الضرورة. واحالهُ بعضهم على تقدير عاملٍ محذوفٍ. والله اعلم بالصواب

والحالُ قد تجمُدُ لكن يغلبُ تأْويلُها ولازمٌ يُرتكَبُ

اي ان الحال قد تاتي جامدةً بخلاف اصلها ولكن على تأْويلها غالبًا بالمشتقّ. وذلك يكون في ما دلَّ على تشبيهٍ كقول الشاعر

فما بالُنا امسِ أُسْدَ العرينِ وما بالُنا اليوم شاءَ النجَفَ

اي ما بالنا امس شجعانًا واليوم جُبَنَاءَ. او على مفاعلةٍ نحو بايعتهُ يدًا بيدٍ. اي متقابضَين. وكلَّمتهُ فاهُ الى فِيَّ. اي متشافهَين. او على ترتيبٍ نحو ادخلوا رجلاً رجلاً. اي مرتَّبين. او على تفصيلٍ نحو علَّمتهُ النحو بابًا بابًا. اي مفصَّلاً. او على تسعيرٍ نحو اشتريت التمر صاعًا بدرهمٍ. اي مسعَّرًا * وقد يُغني عن التأْويل وصفُها نحو فتمثَّلَ لها بَشَرًا سويًّا. او دلالتُها على عددٍ نحو فتمَّ ميقات ربهِ اربعين ليلةً. او على اصالةٍ نحو أَأَسجد لمن خلقتَ طينًا. او على فرعيَّةٍ نحو وتنحتون الجبال بيوتًا. او على نوعيةٍ نحو لبس خاتمهُ ذهبًا. او على حالةٍ فيها تفضيلٌ نحو زيدٌ فتىً احسن منهُ غلامًا * وقيل بل كل ذلك على التأْويل. اي متَّصفًا بالبَشَرِيَّة ومعدودًا وهلمَّ جرًّا * وذهب بعض المحقّقين الى ان كل ما دلَّ على هيئةٍ صحَّ ان يقع حالاً فلا حاجة الى تكلُّف التأْويل. وصحَّحهُ جماعةٌ * واختُلِف في نحو طلع زيدٌ بغتةً. فقيل ان المصدر حالٌ مُأَوَّلٌ بالصفة. اي طلع باغتًا. وهو مذهب سيبويه. وقيل هو مفعولٌ مطلقٌ لفعلٍ محذوفٍ هو الحال.

اي طلع يبغت بغتةً .وهو مذهب الاخفش والمبرّد . والاول هو المختار وعليهِ الجمهور*
وكذلك يرتكبون الاتيان بالحال لازمةً على خلاف حكمها . وذلك يكون في الجامدة
التي لا تُأوّل بالمشتق نحو هذا ثوبك ديباجًا . والمؤكِّدة نحو ولّى مُدبِرًا . والتي يدلُّ عاملها
على تجدد صاحبها نحو خُلِق الانسان ضعيفًا . وهي تنحصر في هذه الصُوَر فلا تكون
لازمةً في غيرها

كذلكَ التعريفُ لفظًا قد يَرِدْ وَهْوَ على التنكير معنًى يعتمِدْ

اي ان الحال قد تجيءُ معرفةً في اللفظ على تأويل نكرةٍ في المعنى . وتعريفها قد يكون
بالالف واللام كقول الشاعر

وأَرسَلَها العِراكَ ولم يَذُدْها ولم يُشفِقْ على نَغَصِ الدِخالِ

اي ارسلها معتركةً . وقد يكون بالاضافة نحو جاءَ زيدٌ وحدَهُ . اي منفردًا . وقد يكون
بالعَلَميَّة كقولهم جاءَت الخيلُ بَدادِ . اي متبددةً . ومنهُ قول الشاعر

وذكرت من لَبَن المحلّق شربةً والخيل تعدو في الصعيد بَدادِ

واجاز يونس والبغداديون تعريفها مطلقًا بلا تأويلٍ قياسًا على الخبر . وفصّل الكوفيّون
بانها ان تضمَّنت معنى الشرط نحو زيدٌ الراكبَ أَحسَنُ منهُ الماشيَ اي هو اذا ركب
احسن منهُ اذا مشى صحَّ تعريفها والاَّ فلا* واعلم ان الحال تنقسم باعتبار انفكاكها الى
متنقلةٍ كما في نحو جاءَ زيدٌ راكبًا . ولازمةٍ كما في نحو خُلِق الانسان ضعيفًا* وباعتبار
المراد بها الى مقصودةٍ وهي ما تُقصَد لذاتها كما رأيت . وموطِّئةٍ وهي ما تُمهِّد للمقصود
بعدها كما في نحو فتمثّل لها بَشَرًا سويًّا* وباعتبار فائدتها الى مُبيِّنةٍ وهي ما لا يُستفاد
معناها بدون ذكرها كما مرَّ . ويُقال لها المُؤَسِّسة . ومُؤكِّدةٍ وهي بخلافها كما في نحو ولّى
مُدبِرًا* وباعتبار زمانها الى مُقارِنةٍ وهي ما قارنت عاملها في الزمان كما في الامثلة .
ومحكيَّةٍ وهي الماضية نحو ضُرِب زيدٌ مُذنِبًا . ومُقدَّرةٍ وهي المستقبلة نحو ركب زيدٌ غازيًا*
وباعتبار صاحبها الى حقيقيَّةٍ وهي ما جرت على من هي لهُ كما مرَّ . وسَبَبيّةٍ وهي ما جرت
على متعلّقهِ نحو جاءَ زيدٌ راكضًا جوادُهُ* وباعتبار مقدارها الى مفردةٍ وهي ما كانت
واحدةً كما مرَّ . ومتعدّدةٍ وهي ما زادت عن ذلك نحو جاءَ زيدٌ راكبًا ضاحكًا . والمتعدّدة
تنقسم الى مترادفةٍ وهي ما كانت لشيءٍ واحدٍ كما مرَّ . ومتداخلةٍ وهي ما كانت عن ضمير
الحال التي قبلها نحو قام يمشي راكضًا . فاحفظ وبالله التوفيق

فصل
في التمييز

بالفضلةِ الجامدةِ المُفسِّرَه للذاتِ تمييزٌ مِنَ اسمٍ نكرَه
وَهْوَ لذاتِ مُفرَدٍ قد ذُكِرَت اونسبةٍ جاءَت بذاتٍ قُدِّرَت

اي ان التمييز يكون بالفضلة الجامدة المفسِّرة للذات من نكرات الاسماء. وهو إمَّا تمييز مفردٍ فتكون الذات فيهِ مذكورةً نحو عندي صاعٌ تمرًا. واما تمييز نسبةٍ فتكون الذات فيهِ مقدَّرةً نحو طابَ زيدٌ نفسًا. فان الذات التي فسرَّها التمر مذكورةٌ وهي الصاع. واما الذات التي فسَّرتها النفس فهي مقدَّرةٌ. لان الطيب قد نُسِب الى زيدٍ في اللفظ ولكنهُ في المعنى منسوبٌ الى شيءٍ مقدَّرٍ من متعلّقاتهِ لا اليهِ بالحقيقة. ففسَّرت النفسُ تلك الذاتَ المقدَّرة فيهِ وهي الشيء الذي نُسِب الطيب الى زيدٍ من اجلهِ

وينصبُ الاوَّلَ ما لَهُ طَلَب من مُبهَمٍ تَمَّ كفعلٍ قد نَصَب

اي ان تمييز المفرد يُنصَب بالاسم المُبهَمَ الطالب لهُ في المعنى. وذلك عند تمامهِ بالتنوين كما في نحو عندي صاعٌ تمرًا. او بنون التثنية نحو اشتريت مثقالين ذهبًا. او نون الجمع نحو ملكت عشرين عبدًا. او بالاضافة نحو لي ثلثة اثوابٍ خزًّا. وحينئذٍ يكون كالفعل الذي يطلب مفعولهُ ناصبًا ايَّاهُ بعد تمامهِ بفاعلهِ. ويكون التمييز كالمفعول الواقع بعد تمام الكلام. وبهذا الاعتبار جاز إعمالهُ فيهِ مع كونهِ اسمًا جامدًا * وقيل هو محمولٌ على اسم الفاعل تشبيهًا لهُ بهِ في نحو زيدٌ ضاربٌ عمرًا. وقيل على افعل التفضيل لدلالتهِ على الزيادة المتضمنة معنى المقدار. وعلى ذلك قال بعض الافاضل ان الفعل اصلٌ لاسم الفاعل لاستغنائهِ عن الاعتماد في العمل وافتقار اسم الفاعل اليهِ. واسم الفاعل اصلٌ للصفة المشبَّهة لانهُ يعمل في السببيّ والاجنبيّ وهي لا تعمل الا في السببيّ. والصفة المشبَّهة اصلٌ لِأَفعَل التفضيل لانها ترفع الظاهر مطلقًا وهو لا يرفعهُ الا في مسئلة الكحل. وافعل التفضيل اصلٌ للمقادير لانهُ يتحمل الضمير وهي لا تتحمَّلهُ* وصحَّح بعضهم هذا المذهب لان حمل الشيء على ما هو اشبه بهِ اولى من غيرهِ* وذهب قومٌ الى ان التمييز ينتصب عن تمام الكلام. فيكون عاملهُ معنويًا. وهو خرقٌ للاجماع. والله اعلم

وذاكَ في ذي عَدَدٍ وما وُزِن وما بكَيلٍ او بمسحٍ يعتَلِن
نحو لزيدٍ أربَعُونَ بَكْرا ودانقٌ مسكًا وصاعٌ تمرا

اي ان التمييز المذكور يكون في المعدود والموزون والمكيل كما في الامثلة . وكذلك في الممسوح نحو لي فرسخٌ ارضًا * ويجري هذا المجرى في نصب التمييز كلُّ ما دلَّ على مقدارٍ نحو ليسَ لي حبَّةٌ ذهبًا . ولا حفنةٌ دقيقًا . ولا قدمٌ سهلاً . او على مماثَلةٍ كقولهم مَن لنا بمثلك رَجلاً . او على مُغَايرةٍ كقولهم ان لنا غيرها إبلاً وشاءً . او تعجُّبٍ كقولهم يا لها ليلةً . او كان متفرّعًا من مميّزهِ نحو لي خاتمٌ ذهبًا . وهو يحتمل الحاليَّة كما مرَّ غير انهُ اولى بالتمييز لجريهِ على حكمهِ الموضوع لهُ بخلاف الحال * واعلم انَّ المتفرّع المذكور ان تغيَّرت تسميتهُ بعد انفصالهِ من مجموع اصلهِ كالخاتم المصنوع من الذهب يجوز فيهِ النصب وتترجح الاضافة لما فيها من التخصيص في المعنى والتخفيف في اللفظ . وان لم تتغيّر كقضيب خيزرانٍ تجب فيهِ الاضافة لانهُ على معنى من التبعيضيَّة والتمييز على معنى من الجنسيَّة . فان قيل مجن خيزرانٍ جرى مجرى خاتم ذهبٍ . فتدبَّر

ودونَ ما رُكّبَ والعقودِ يُضَافُ حتمًا صاحبُ المعدودِ
واستحسنوا إضافةً في ما يَلِي كرطلِ رُمَّانٍ وصاعِ خردلِ

اي ان ما سوى المركَّبات والعقود من اسماءِ العدد تجب اضافتهُ الى المعدود مجرَّدًا ممَّا يتمُّ بهِ . فيُقَال عندنا ثلثة رجالٍ ومائة دينارٍ والف درهمٍ لانهُ اكثر استعمالاً فيكون احوج الى التخفيف . بخلاف ما يليهِ من اسماءِ المقادير كالوزن ونحوهِ فانهُ تُستحسَن فيهِ الاضافة كما رايت للتخفيف . ولا تجب لقلة الاستعمال * وربَّما قيل ثلثةٌ رجالاً ونحو ذلك بالنصب جريًا على اصل التمييز . ومنهُ قول الشاعر

وحقٌّ لمن اتت مِئْنان عامًا عليهِ ان يملَّ من الثواءِ

وهو في غاية الندور * واما المركَّبات والعقود فيجب فيها النصب نحو خمسةَ عَشرَ يومًا واربعين ليلةً . وتمتنع الاضافة لانها في المركَّب تقتضي جعل ثلثة اسماءٍ كالاسم الواحد وهو مكروهٌ عندهم . وفي العقود لا يستقيم اثبات النون معها لانها في صورة نون الجمع . ولا حذفها لانها ليست نون جمعٍ في الحقيقة

ورُبَّما أُتبِعَ كُفْوهُ قد وَفَى منها كَلِي سبعٌ نعاجٌ وكفَى

اي انهم ربما اتبعوا من هذه المفسّرات ما كان كُفوًا للمبهم الذي يفسّرهُ وافيًا بحق مقدارهِ فيجعلونهُ بدلاً او عطف بيانٍ . نحو لي سبعٌ نعاجٌ . وعندي صاعٌ تمرٌ . وخاتمان ذهبٌ . فان النعاج جمعٌ . والتمر والذهب من اسماءِ الاجناس التي تحتمل القلة والكثرة . وكلها تفي بحق المبهمات المفسَّرة لها كل واحدٍ بحسبهِ قليلاً كان او كثيرًا . بخلاف نحو احد عشر

عبدًا وعشرين امةً ومائة بعيرٍ والف ناقةٍ . فان كل هذه المفسّرات أفرادٌ لا تقوم بحقّ ما فسّرتهُ لانهُ يتضمّن معنى الجماعة . فلا يجوز فيها الاتباع

ونصبُ ذي النسبةِ للفعلِ جُعِل وذاكَ في الغالبِ عن اصلٍ نُقِل
كطِبتُ نفسًا وأَضَقْتُ عمرا ذَرعًا ومَنْ أَجَلُّ منكَ قدرا

اي ان تمييز النسبة قد جُعِل نصبهُ للعوامل الفعليَّة . وهو يكون في الغالب منقولاً عن الفاعل او عن المفعول بهِ او عن المبتدإِ كما في الامثلة . فان الاصل في الاول طابت نفسي . وفي الثاني اضقت ذرع عمرٍو . وفي الثالث قدر مَن اجلُّ مِن قدرك * وقد يكون غير منقولٍ عن شيءٍ نحو حبّذا زيدٌ رجلاً * واختُلِف في نحو امتلأَ الاناءُ ماءً . فقيل غير منقولٍ ايضًا . وقيل منقولٌ عن الفاعل بناءً على ان اصلهُ مَلأَ الماءُ الاناءَ . وجعلهُ بعضهم شبيهًا بالمنقول . والاول هو المختار عند الاكثرين * واعلم ان ما وقع بعد افعل التفضيل يُنصَب اذا كان فاعلاً في المعنى نحو زيدٌ اكثر مالاً من عمرٍو . وضابطهُ ان يصحّ جعل أَفْعَلَ فعلاً فيُقَال زيدٌ كَثُرَ مالهُ . فان لم يكن كذلك جُرَّ بالاضافة نحو زيدٌ افضلُ رجلٍ . وضابطهُ ان يصحّ تعريف المضاف اليهِ مجموعًا فيقال زيدٌ افضلُ الرجالِ . فان اضيف افعلُ الى غيرهِ وجب النصب نحو زيدٌ افضلُ الناسِ رجلاً لامتناع اضافتهِ اليهِ ايضًا . فتَدَبَّر

ورُبَّ تمييزٍ لتأكيدٍ أَتَى كصارتِ الفِتيانُ عشرينَ فتَى

اي ان التمييز قد ياتي للتأكيد لا لبيان الذات . وذلك يكون تارةً في تمييز المفرد نحو ان عدَّة الشهور عند الله اثنا عشر شهرًا . وعليهِ مثال النظم كما رايت * وتارةً في تمييز النسبة كقول الشاعر

والتغلبيُّون بِئسَ الفحلُ فحلُهُمُ فحلاً وأُمُّهُمُ زلّاءُ منطيقُ

فان التمييز فيهما قد جاءَ لمجرَّد التقرير لان الذات معلومةٌ قبلهُ فلا حاجة الى تفسيرها بهِ كما نرى

وربَّما اشتقَّ على القصدِ الى ذاتٍ كسبعينَ خطيبًا مَثَلا

اي ان التمييز رُبَّما وقع مشتقًّا نحو رايت سبعين خطيبًا بناءً على كون المراد بهِ الذات باعتبار انهُ اسمٌ لا صفةٌ فيكون بمنزلة الجامد وقس عليهِ نحو لله دَرُّك عالمًا وأَكرِمْ بزيدٍ فارسًا وما اشبه ذلك

وشذَّ تعريفٌ لِذي النصبِ كما بعضٌ على الفعلِ شذوذًا قدَّما

وجازَ فيهِ جرٌّ مِنْ دُونَ العَدَد والنقلِ كاشتريتُ صاعًا من زُبَد

اي انهُ قد ورد تعريف التمييز المنصوب شذوذًا . وذلك في كل واحدٍ من القسمين . أمَّا في تمييز المفرد فكما حكى ابو زيدٍ الانصاريُّ من قول بعض العرب ما فعلتَ بالخمسة عشر الدرهمَ . وأمَّا في تمييز النسبة فكقول الشاعر

رايتك لمَّا ان عرفت وجوهنا صددت وطبت النفسَ يا قيسُ عن عمرِو

واجازهُ الكوفيُّون قياسًا محتجِّين بما سُمِع منهُ . وهو مخالفٌ لمذهب الجمهور * واما تعريف المجرور فلا خلاف في جوازهِ . وعليهِ قول الشاعر

ما زالَ مُذ عقدَت يداهُ إزارَهُ فَسَمَا فادرك خمسة الاشبارِ

وقول الآخر

وهل يُرجع التسليمَ او يكشف العمى ثلاثُ الاثافي والديار البلاقعُ

وشذَّ ايضًا تقديم تمييز النسبة على الفعل كقول الاخر

اتهجر سلمى بالفراق حبيبها وماكان نفسًا بالفراق يطيبُ

واجازهُ بعضهم قياسًا على سائر الفضلات المنصوبة بشرط ان يكون الفعل متصرفًا ليس في معنى الجامد . فان كان جامدًا كافعال المدح والذم او في معناهُ كما في نحو كفى بالله شهيدًا فانهُ بمعنى ما اكفاهُ امتنع تقديمهُ عليهِ بالاتفاق * واجازوا جرَّ التمييز المنصوب بمن في ما سوى المعدود من تمييز المفرد والمنقول من تمييز الجملة . فيقال عندي صاعٌ من زَبَدٍ . ومثقالٌ من ذهبٍ . ويا لها من ليلةٍ . ولله دَرُّك من بطلٍ . ولا يُقال ثلثة عشر من درهمٍ لان التمييز مفردٌ واسم العدد متعددٌ . ولا طاب زيدٌ من نفسٍ لانهُ يقتضي كون النفس مفسّرةً لزيد وهو خلاف المقصود لان المراد كونها مفسِّرةً للنسبة . وأمَّا نحو عندي ثلثةٌ من الرجال وخمسَ عشرةَ من النساَء فَعَلى حذف المعدود . اي ثلثة افرادٍ من الرجال . وخمس عشرة واحدةً من النساَء * واجاز بعضهم ذلك في المنقول من المفعول بهِ نحو غرست الارض من شجرٍ . وهو بخلاف مذهب الجمهور * واعلم ان التمييز يوافق الحال في كونهِ اسمًا نكرةً فضلةً منصوبةً رافعةً للابهام . ويخالفها في كونهِ جامدًا مفسرًا للذات لا يتعدَّد ولا يتقدَّم على عاملهِ ولا يكون جملةً او شبهها . وزاد قومٌ انهُ لا يكون موكِّدًا لعاملهِ . وأوَّلوا ما ورد منهُ بما فيهِ تكلُّفٌ بعيدٌ . ولذلك لم يعوِّل عليهِ اكثر المحققين

باب المجرور بالاضافة

فصلٌ

في الاضافة المعنوية

وما أُضيفَ اسمٌ اليهِ خُفِضا بهِ لِحَقِّ طَلَبٍ قَدِ اقتَضَى
وَهُوَ على نيَّةِ مَعَنى حرفِ جَرْ لذاكَ قيلَ إنَّ للحرفِ الأَثَرْ

اي ان ما أُضيفَ اليهِ اسمٌ يُخفَض بذلك الاسم المضاف لانهُ يطلب المضاف اليهِ طلبًا لازمًا من حيث انهُ منسوبٌ اليهِ كما يطلب المبتدأُ الخبر من حيث انهُ محكومٌ عليهِ بهِ. وذلك هو حقُّ العامل * والاضافة تكون على نيَّة معنى حرف الجرّ لان غلام زيدٍ بمعنى الغلام الذي لزيدٍ. ولذلك قيل ان المضاف يعمل في المضاف اليهِ لانهُ قد تضمَّن معنى حرف الجرّ فقوي بهِ على العمل. وقيل ان المضاف اليهِ يُجَرُّ بنفس الحرف المقدَّر والمضاف نائبٌ عنهُ. وهو مذهب ابن الباذش. وقال السُهَيليُّ انهُ يُجَرُّ بمعنى ذلك الحرف. وقال الزجَّاج بالاضافة * والصحيح انهُ يُجَرُّ بنفس المضاف بدليل اتّصال الضمير بهِ كغلامي والضمير لا يتّصل الا بعاملهِ. وهو مذهب سيبويه وعليهِ الجمهور

فإنْ يَكُنْ جنسًا لهُ فالحرفُ مِنْ والظرفُ في والغيرُ للأمِ ضَمِنْ
كثوبِ خَزٍّ وصلوةِ العصرِ وعبدُ زيدٍ باتَ عندَ عمرِو

اي فان كان المضاف اليهِ جنسًا للمضاف كثوب خزٍّ فالاضافة بمعنى من. او ظرفًا لهُ كصلوة العصر فبمعنى في. والاَّ فبمعنى اللام تحقيقًا حيث يمكن اظهارها كعبد زيدٍ. او تقديرًا حيث لا يمكن كعند عمرٍو. فان عند لا يمكن اظهار اللام معها في اللفظ غير انها تُنوَى في المعنى باعتبار افادة الاختصاص الذي هو مدلولها. وصحَّة اظهارها مع ما يرادف عند كمكان ونحوهِ * واعلم ان كون الاضافة على معنى الحرف لم يوثّر شيئًا في اقتضاء البناء. لان معنى الحرف وسيلةٌ للنسبة بين المضاف والمضاف اليهِ والوسيلة خارجةٌ عن الطَرَفَين فلا أَثَرَ لها. وقيل لان المضاف اليهِ بمنزلة التنوين من المضاف ولا بناء مع التنوين لانهُ علَمُ التمكُّن * واما الوجه في تنزيل المضاف اليهِ منزلة التنوين فهو ان المضاف يتمُّ بهِ كما يتمُّ بالتنوين. وقيل هو ان المضاف يتقلَّب بين اوجه الاعراب. والمضاف اليهِ يلزم حالةً واحدةً كالتنوين. وكلاهما وجيهٌ فتأَمَّلْ

وينكرُ المضافُ تنوينًا وما اشبهَهُ مما بهِ قد تُمِّما

اي ان المضاف لا يقبل التنوين ولا ما اشبههُ مما تمَّ بهِ الاسماء وهو نون التثنية والجمع وما أُلحِق بهما . فاذا أُرِيدت اضافة الاسم جُرِّد من كل ذلك كغلام زيدٍ وجِبلَّيْ نعمان ومُسلِمِيْ مكَّةٍ وقس عليهِ . وذلك لان هذه المذكورات تقتضي تمام الاسم والاضافة تقتضي نقصانهُ . او لانها تُؤْذِن بالانفصال والاضافة تُؤْذِن بالاتصال فلا يُجمَع بين النقيضين . وقيل لان المضاف يصير مع المضاف اليهِ كالكلمة الواحدة فيكون بمنزلة الحشو الذي لا موقع فيهِ للتنوين ونحوهِ *واعلم ان التنوين الذي يُحذَف من المضاف إمَّا ملفوظٌ كما في نحو غلام زيدٍ وإمَّا مقدَّرٌ كما في نحو دراهم زيدٍ وكذلك النون كما سياتي في بابيهما . وقد يحذفون للاضافة تاء التانيث ايضًا نحو واوحينا اليهم فعل الخير وإقامَ الصلوةِ اي اقامة الصلوة . ومنهُ قول الشاعر . واخلفوك عِدَ الامرِ الذي وعدوا . اي عدة الامر وهو عند الجمهور مقصورٌ على السماع . واجازهُ بعضهم قياسًا بشرط امن اللبس كما مرَّ . فلا يجوز في نحو خمسة اشخاص وبقرة الوحش لالتباس المذكَّر بالمؤنَّث في الاول . والواحد بالجماعة في الثاني

وما الى معرفةٍ أُضِيفَ قد عُرِّفَ والعكسُ بتخصيصٍ وَرَد

والكُلُّ يأْبَى أَلْ لتعريفٍ يَجِب ايضًا وكونِ الأَعرفِ الذي نُسِب

اي ان المضاف الى معرفةٍ يتعرَّف بواسطتها كما في غلام زيدٍ . والمضاف الى نكرةٍ يتخصَّص بها كما في ثوب خزٍّ . وبهذا الاعتبار تُسمَّى هذه الاضافة معنويَّةً لانها تفيد امرًا معنويًّا وهو التعريف او التخصيص بخلاف اللفظيَّة كما ستعرف * وكل واحدٍ من هذين المضافين لا يقبل دخول ال عليهِ مطلقًا . لانها مع المعرفة تقتضي تعريفًا آخر . ومع النكرة تقتضي كون المنسوب أَعرَفَ من المنسوب اليهِ . وكلاهما ممتنعٌ * وأمَّا ما اجازهُ الكوفيُّون في العدد من نحو الثلثة الاثوابِ فقيل ذلك باعتبار ان المضاف هو عين المضاف اليهِ في المعنى فلا يستفيد منهُ تعريفًا لان الشيء لا يتعرَّف بنفسهِ . ومن ثمَّ لا يكون قد حصل لهُ بالاضافة تعريفٌ آخَر . وقيل لان في اسماء العدد ابهامًا ليس في غيرها . فاذا قيل ثلثة الاثواب لا تُعرَف من ايِّ نوعٍ هي حتى تُعرَّف تعريف العهد . وقيل على تشبيهها بالحَسَن الوجهِ * وهو على كل حالٍ ضعيفٌ لانهُ يخالف القياس والاستعمال

وحَيْثُما تَتَّحِدُ الذاتُ فلا إضافةٌ فان أُضِيفَ أُوِّلا

اي ان الاضافة لا تقع حيث تتَّحد الذات بين الاسمين كالمترادفين والصفة والموصوف ونحو ذلك. لانَّ كل واحدٍ منهما يكون هو نفس الآخَر فيكون منسوبًا الى نفسهِ. والمنسوب لا بُدَّ ان يكون منسوبًا الى غيرهِ * وأمَّا ما ورد من ذلك نحو سعيد كُرْزٍ وبقلة الحمقاءَ وأخلاق ثيابٍ فعلى تأويل ان المراد بالمضاف في الاول هو المُسَمَّى وبالمضاف اليهِ الاسم الدالُّ عليهِ. فاذا قيل جاءَ سعيد كرزٍ كان كأنَّهُ قيل جاءَ مسمًّى هذا الاسم. وان الاضافة في الثاني الى محذوفٍ قد وُصِف بالصفة المذكورة. اي بقلة الحبَّة الحمقاءَ. وان الصفة في الثالث قد قُدِّمَت وجُعِلَت نوعًا مضافًا الى الجنس فصار كثوب خزٍ ونحوهِ * وجعل بعضهم هذه الاضافة شبيهةً بالمعنويَّة لا معنويَّةً بالحقيقة. والله اعلم

وقد يُضَافُ لاشتراكٍ عَلَمُ مُنكَّرًا كما يُضَافُ المُبهَمُ

اي ان العَلَم قد يُضَاف مَنويَّ التنكير كما تُضَاف النكرات المُبهمَة. وذلك يكون لوقوع الاشتراك فيهِ فيُضَاف الى ما يميّزهُ عمَّا يشاركهُ في التسمية كمازن ربيعة تمييزًا لهُ عن مازن قيسٍ ومازن تميمٍ. ومن ذلك قول الشاعر

علا زيدُنا يومَ النقا راسَ زيدكم بابيضَ ماضي الشفرتين يمانِ

وقد يُضَاف الى ما اشتهر بهِ كزيد الخيل وسَحبان الفصاحة وغير ذلك. وهو كثيرٌ في كلام العرب

وأعرَبوا كالاوَّلِ الثانيْ لَدَى حذفٍ مُنَابًا كسَأَلْتُ البَلَدا

وجُرَّ مع عطفٍ على المِثْلِ كما كُلُّ فتىً يَجي ولا دارٍ حِمَى

اي ان المضاف اليهِ يُعطَى اعراب المضاف المحذوف لإنابتهِ عنهُ كما في المثال. فان اصلهُ سأَلتُ اهلَ البلدِ. فلما حُذِف المضاف أُقيم المضاف اليهِ مقامهُ فأُعطِي حكمهُ في الاعراب * فان كان المضاف المحذوف قد عُطِف على مثلهِ في اللفظ والمعنى بقي عملهُ في المضاف اليهِ لقيام حرف العطف مقامهُ كما في المثال. فان الاصل فيهِ ما كلُّ فتىً يجي ولا كلُّ دارٍ حمىً. فحُذِف المضاف وبقي المضاف اليهِ مجرورًا كما كان قبل حذفهِ. وعلى ذلك قولهم ما كلُّ سوداءَ تمرةً ولا بيضاءَ شحمةً. اي ولا كُلُّ بيضاءَ. وقول الشاعر

ولم أَرَ مثلَ الخير يفعلهُ الفتى ولا الشرِّ يأْتيهِ آمرءُ وَهوَ طائعُ

اي ولا مِثلَ الشرِّ * والغالب في ذلك ان يكون بعد النفي كما رأيت. او بعد الاستفهام كقول الشاعر

أَكُلَّ امرءٍ تحسبين امرءًا ونارٍ توقَّدُ في الليل نارا

اي وكلَّ نارٍ * وقد يكون بدون عطف كقول بعضهم رأيت التيميَّ تيمِ عَدِيٍّ بجرّ تيمْ . اي أَحَدَ تيمِ عَدِيٍّ * وقد يكون المضاف المحذوف واقعًا في جملةٍ معطوفةٍ على جملةٍ فيها المضاف المذكور فيجري هذا المجرى كقراءة ابن جمّاز تريدون عَرَضَ الدنيا والله يريد الآخرةِ بالجرّ . اي عَرَضَ الآخرةِ . وقدَّر ابن ابي الربيع عَرَضَ الآخرةِ بناء على ان المحذوف لا تلزمهُ مماثلة المذكور مع دلالة القرينة . ورجَّحهُ جماعةٌ مراعاةً لاستقامة المعنى . غير ان هذين الاخيرين مما يُسمَع ولا يُقَاس عليهِ بخلاف الاول * واعلم ان المضاف اليهِ قد يُعطَى ما كان للمضاف المحذوف من التذكير والتانيث والاستعمال كما يُعطَى ما كان لهُ من الاعراب . ومن ذلك قول الشاعر

يسقون مَن وَرَد البريصَ عليهم بَرَدَى تُصَفَّق بالرحيق السلسلِ

اراد ماءَ بَرَدى فذكَّر لفظ الفعل بعدها . وقول الآخر

مرّت بنا في نسوةٍ خولةٌ والمسك من اردانها نافحه

اراد رائحة المسك فأنَّثَ الخبر . وقولهم تفرَّقوا أَيادِيَ سَبَا . ارادوا مثل ايادي سبا . فجعلوا ايادي حالاً مع كونها معرفةً باضافتها الى سبا وهو عَلَمٌ لبعض ملوك اليمن

وحذفوا ثانٍ فأَبقَوا أوّلا بحالهِ كأقصدْ اخا وابنَ العَلا

اي انهم يحذفون المضاف اليهِ فيتركون المضاف على حالهِ اي مجرَّدًا من التنوين ونحوهِ كما كان مع ذكر المضاف . وذلك يكون غالبًا اذا عُطِف عليهِ مضافٌ الى مثل المحذوف لفظًا ومعنًى كما في المثال . لان ذلك يجعل المحذوف في قوَّة المنطوق بهِ . وعليهِ قول الراجز

قبلَ وبعدَ كلِّ قولٍ يُغتَنَم حمدُ الالهِ البرِّ وهّابِ النعَم

وقول الشاعر

يا من رأى عارضًا أُسرُّ بهِ بينَ ذراعَيْ وجبهةِ الاسدِ

غير ان في توجيههِ خلافًا فذهب المبرّد الى ان المحذوف هو المضاف اليهِ الأوّل . وجعل الاصل في قولهم قطع الله يدَ ورجلَ مَن قالها قطع يدَ من قالها ورجلَ من قالها . فحُذِف الاول لدلالة الثاني عليهِ . وبقي الثاني عاملاً في ما بعدهُ لقربهِ منهُ كما في باب التنازع * وذهب سيبويه الى ان المحذوف هو المضاف اليهِ الثاني . وجعل الاصل قطع الله يدَ من قالها ورجلهُ . فأُقحِم المعطوف بين المتضايفين قبلهُ وحُذِف الضمير

لاصلاح اللفظ بناءً على ان الحذف اليَقُ با لثواني . ولا يخفي ما فيهِ من التكلُّف . وذهب المبرّد الى ان الاسمين جميعًا مضافان الى المضاف اليهِ المذكور بعدهما فلا حذف في الكلام . وهو مردودٌ لما يلزم عليهِ من توارد العاملين على معمولٍ واحدٍ * وقد يكون المعطوف غير مضافٍ كقول الراجز

علَّقتُ آمالي فَعَمَّتِ النِعَمْ بمثلِ او أَنفَعَ من وبلِ الدِيَمْ

اي بمثل وبل الدِيَم او انفعَ منهُ * وقد يُعكَس عطف المضاف كقول الشاعر

خمسُ ذَوْدٍ وسِتُّ عُوِّضتُ منها مائةً غيرَ أَبكُرٍ وأَفالِ

اي وستُّ ذَوْدٍ * وقد يجرى المضاف هذا المجرى بدون عطفٍ كما سيأتي في اضافة الجهات الستّ وما يجري مجراها

ورُبَّ تأنيثٍ مِنَ الثاني الذي يُغنِي وتَذكيرٍ وجمعٍ يَجتَذِي

اي ان المضاف قد يكتسب التأنيث والتذكير والجمع من المضاف اليهِ الذي يُستغنى بهِ عنهُ محتذيًا لهُ في ذلك على خلاف ما يستحقّهُ في نفسهِ . وعلى ذلك قول الشاعر

وتَشرَقُ با لقول الذي قد اذعتهُ كما شَرِقَت صدرُ القناةِ من الدمِ

وقول الاخر

إِنارةُ العقلِ مكسوفٌ بطوعِ هوًى وعقلُ عاصي الهوى يزدادُ تنويرا

وقول الاخر

وما حبُّ الديارِ شَغَفْنَ قلبي ولكن حبُّ من سَكَنَ الديارا

وحكمهُ ان يكون المضاف بعض المضاف اليهِ ليصحَّ الاستغناءُ عنهُ بتقدير سقوطهِ . فلا يجوز في غلام هندٍ وجارية زيدٍ ونحوهما * واعلم ان المضاف يكتسب من المضاف اليهِ امورًا شتّى . منها ما ذكرناهُ هنا . ومنها التعريف والتخصيص كما مرَّ آنفًا . والتخفيف ورفع القبح كما سيأتي في الاضافة اللفظيّة . والظرفيّة نحو صمتُ كلَّ يومٍ . والمصدريّة نحو لا تميلوا كلَّ الميل . والصدارة نحو ابنُ مَن أنت . والتعظيم نحو رسول الله . والتحقير نحو غلام الحائك . والاعراب كما سيأتي في باب العدد . والبناءُ كما سيأتي في هذا الباب

وبعضهُم اضافَ ما يُركَّبُ مزجًا وذاكَ نادرٌ يُستغرَبُ

اي ان بعض العرب اضاف صدر المركَّب المزجيّ الى عجزهِ معربًا كمعدي كرب او مبنيًّا كسيبويه على ما قررناهُ في باب العَلَم . وذلك لانهُ قد جاءَ على صورة المتضايفين فأُعطِيَ حكمهما . وهو نادرٌ في الاستعمال غريبٌ في القياس لانتفاءِ النسبة بين الجزءِ بن

كما هو مُقتضَى الاضافة

فصل

في ما يلزم الاضافة

وكُلُّ ناقصِ الدلالةِ ٱلتزَمْ ... ممَّا يُضَافُ أَن يُضَافَ فاَستَتِمْ
فإِن يَفُتْ ذلكَ لفظًا يُعتَمَدْ ... مَعنىً كَكُلٍّ قامَ أَيْ كُلُّ أَحَدْ

اي ان كل ماكان ناقص الدلالة على ما يُراد بهِ من الاسمآء التي تقبل الاضافة نحو كلٍّ وبعض ونظائرها يلزم الاضافة لتتمَّ دلالتهُ بها نحو كلُّ نفسٍ ذائقة الموت. وبعض الظنّ اثمٌ * فان لم تكن الاضافة لفظًا كما رايت فلا بدَّ ان تكون معنىً كما في المثال

وما لِمَا غايَرَاو ماثَلَ من ... تَعَرُّفٍ لِعُمقِ إِبهامٍ ضُمِن

اي ان ما دلَّ من هذه الاسمآء على المُغايَرة كغير وسوى. او على المُماثَلة كمثل وشبه. لا يتعرَّف باضافتهِ الى المعرفة لتوغُّلهِ في الإِبهام. نحو رايت رجلاً غيرَ زيدٍ. وامرأَةً مثلَ هند. فان كلاًّ منهما لا يزال مجهولاً لانهُ لا يختصُّ بذاتٍ معيَّنة. واستدرك بعضهم ما اذا اشتهر المضاف بمغايرة المضاف اليهِ نحو الابيضُ غيرُ الاسود. او بمماثلتهِ نحو الصديق مثل الاخ. فانهُ يتعرَّف لانحصارهِ في جهةٍ معلومة

وما تُضِفْ معنىً فتنوِي المَعْنَى ... فَقَطْ كَقُمنا فوقُ ضَمًّا يُبنَى
وَهوَ الجهاتُ الستُّ دُونُ وعَلُ ... غيرُ وحَسْبُ قبلُ بعدُ أَوَّلُ

اي ان ما اضفتهُ معنىً من هذه الاسمآء ونويت معنى المضاف اليهِ فقط دون لفظهِ يُبنَى على الضمّ كما في المثال. وعليهِ قول الراجز أَقَبُّ من تحتُ عريضٌ من علُ. وقول الشاعر

اذا انا لم آمن عليك ولم يَكُنْ ... لقآؤُك الاَّ من ورآءُ ورآءُ

وقول الآخر

جوابًا بهِ تنجو ٱعتمِدْ فَوَرَبِّنا ... لَعَنْ عملٍ اسلفتَ لا غيرُ تسأَلُ

ومن ذلك قرآءة السبعة لله الامر من قبلُ ومن بعدُ. وقول الشاعر

لعمرك ما ادري واني لَأَوجَلُ ... على أَيّنا تعدو المنيَّةُ أَوَّلُ

فان المضاف اليهِ قد حُذِف لفظهُ مع جميع هذه الاسمآء ونُوِي معناهُ. لان المعنى أَقَبُّ من تحتهِ ومن ورآءِ حجابٍ ولا غيرهُ وهلمَّ جرًّا * ويُقَال لها الغايات لانها لما حُذِف المضاف اليهِ غيرَ منظورٍ الى لفظهِ صارت غايةً ينتهي اللفظ بها * واختُلِف في علَّة بنآئها. فقيل هي مشابهتها لأَحرُف الجواب في الاستغنآء بها عن لفظ ما يليها. وقيل

تضمنها معنى حرف الاضافة مع ما فيها من الجمود والافتقار الى ما بعدها. وقيل توغلها في الابهام كالحروف * وأمّا جعل البناء على الضمّ فقيل ايثارًا لها باقوى الحركات لانها معربةٌ في الاصل. وقيل لتستكمل الظروفُ منها جميع الحركات لانها في حال الاعراب تكون منصوبةً او مجرورةً. ثم حُمِل عليها غيرها. وقيل لتخالِفَ حركة بنائها حركة اعرابها. والله اعلم

وان نُوِي اللفظُ فكالمضافِ في اللفظ معربًا بلا خلافِ

اي فان نُوِي لفظ المضاف اليهِ ايضًا جرت هذه الاسماء مجرى المضاف لفظًا فتُعرَب غير منوّنةٍ كانهُ قد ذُكِر معها لانهُ مقدَّر الوجود والمقدَّر كالمذكور. وعليهِ قراءة الجحدريّ والعقيليّ من قبلِ ومن بعدِ بالكسر. اي من قبل الغلب ومن بعدهِ. وقول الشاعر

ومن قبلِ نادَى كلُّ مولىً قرابةً فما عَطَفَت مولىً عليهِ العواطفُ

اي من قبل ذلك * واعلم ان هذه الاسماء قد تخرج عن اصلها فتُقطَع عن الاضافة مطلقًا منويّةً التنكير. وحينئذٍ تُعرَب مُنوّنةً كسائر الاسماء المفردة. وعلى ذلك قول الشاعر

فساغ لِيَ الشراب وكنتُ قبلاً اكاد اغصُّ بالماء الفُراتِ

وقول الاخر

ونحن قتلنا الازد ازد شَنُوءَةٍ فما شربوا بعدًا على لَذَّةٍ خمرا

اي وكنت في الزمان المتقدّم وما شربوا في الزمان المتأخّر من غير اعتبار القبليّة والبعديّة بالنسبة الى شيءٍ بعينهِ. وهكذا في البواقي * واعلم ان من هذا القبيل عَوْضُ وهي ظرفٌ للزمان المستقبل. فانها تُعرَب اذا أُضيفَت كقولهم لا افعلهُ عَوْضَ العائضينَ اي دهر الداهرين. وتُبنَى على الضمّ اذا قُطِعَت عن الاضافة. وعليهِ قول الشاعر

رضيعَيْ لبانِ ثديِ أُمٍّ تحالفا باسحمَ داجٍ عَوْضُ لا يتفرّقُ

وبعضهم يبنيها على الفتح كراهة اجتماع الضمّة والواو. وبعضهم على الكسر على اصل التقاء الساكنين. وكلاها لغةٌ قليلة

فصل

في المضاف الى ياء المتكلم

ما صحّ والشبهَ لهُ اكسرْ ان تُضِفْ للياء وأَدغِمْ غيرَهُ إلاَّ الألِفْ

اي ان آخر الاسم الصحيح كغلام والشبيه بهِ وهو ما قبل اخرهِ المعتلّ حرفٌ ساكنٌ كدَلْو وظَبْي يُكسَر اذا أُضيف الى يآء المتكلم لمناسبتها. وأمّا غيرهُ فان كان واوًا او يآء أُدغِم فيها مقلوبًا كهولآءَ بَنِيَّ. او سالمًا كجآء قاضيَّ وضربت غلاميَّ. وان كان الفًا لم يتغيَّر كفتاي وغلاماي * واعلم ان بني هُذَيل يقلبون الف المقصور يآء ويُدغِمونها في يآء المتكلم باعتبار انها لا بُدَّ ان تكون مقلوبةً عن الواو او اليآء فيردُّونها الى اصلها. وعلى ذلك قول شاعرهم

سبقوا هَوَيَّ واعنقوا لِهَواهمُ فتخرَّموا ولكلِّ جنبٍ مصرعُ

اي سبقوا هواي. بخلاف الف المثنّى فانهم لا يقلبونها اذ ليس لها اصلٌ فتُرَدَّ اليهِ * وقيل انهم يقلبون الالف المقصورة لتكون كالكسرة قبل اليآء ولا يقلبون الف المثنّى لئلاَّ يلتبس المرفوع بغيرهِ. وقيل ان بعضهم يقلبون الالف المقصورة يآء مع الكاف ايضًا كقول الشاعر

وطالما عنّيتنا اليكا لَنضرِبَنْ بسيفنا قَفَيكا

اي قفاك. وكلاهما لغةٌ ضعيفة مكروهةٌ عند الجمهور

فقالَ قومٌ فيهِ بالبنآء اذ لَزِمَ الكسرةَ قبلَ اليآء
وقيلَ لَا وَلَا وقيلَ مُعرَبُ جرًّا فَقَطْ والكُلُّ بِئْسَ المذهبُ

اي ذهب قومٌ الى ان مضاف اليآء المكسور الاخر مبنيٌّ لالتزامهِ الكسر قبلها في جميع الاحوال. واختار هذا المذهب الجرجانيُّ وابن الخشّاب * وذهب آخرون الى انهُ غير معربٍ لالتزامهِ حالةً واحدة. وغير مبنيٍ لعدم الموجب للبنآء. واليهِ ذهب ابن جنيّ وسمّاهُ خُنثَى لانهُ لا يستحقّ الحكم عليهِ بالإعراب ولا بالبنآء. وقيل انهُ معربٌ في الجرّ مبنيٌّ في غيرهِ. وكلٌّ هذه المذاهب سَنِيفةٌ. والمُعوَّل عليهِ عند الجمهور اعرابهُ بالحركات المقدَّرة كما مرَّ في اوائل الكتاب * واما المقصور والمنقوص فلا خلاف في اعرابهما غير ان الاول تُقدَّر عليهِ الحركات للتعذُّر كما كان قبل الاضافة لانها لم تكن سببًا لتقدير اعرابهِ. وأمّا الثاني فقيل انها تُقدَّر عليهِ كلها ايضًا لاشتغال المحلّ بالسكون الواجب لاجل الادغام. وفيهِ نظرٌ لان الادغام مسبَّبٌ عن تقدير الاعراب لا سببٌ لهُ. ولعلّ الاولى ان الضمّة والكسرة تُقدَّران عليهِ للاستثقال كما كان قبل الاضافة جريًا على ما قبل في المقصور. وأمّا الفتحة فتُقدَّر عليهِ لالتزام الكسرة التي اوجبت تقدير اعراب المجرور منهُ قبل الاضافة. فتأمَّل

واليآء سكّنْ بعدَ كسرٍ وافتحِ ان شئتَ واقلبْ ألِفًا أوِ اطرحِ
ودُونَهُ الإثباتُ والفتحُ معًا حتمٌ لدفعِ ساكنَينِ اجتمعا

اي ان يآء المتكلم المضاف اليها يجوز فيها السكون على اصل البنآء. والفتح على اصل وضع الحروف المفردة. ويجوز قلبها الفًا بعد الفتح وحذفها ثابتةً او مقلوبةً. فيُجتزى عنها بالكسرة قبل السالمة. والفتحة قبل المقلوبة. وعلى ذلك قول الشاعر

ايا ربَّ ليلى انت ربي وربُّها فجمِّل عليها بعض ما في فؤاديا

وقول الاخر

اطوّف ما اطوّف ثم آوِي الى أُمًّا ويرويني النقيعُ

وقول الاخر

خليلِ أملكُ مني للذي كسبَت يدي ومالِيَ في ما يقتني طمعُ

وقول الاخر

ولَسْتُ براجعٍ ما فاتَ مني بلهفَ ولا بلَيْتَ ولا لوَ انّي

وأمَّا اذا لم يكن ما قبلها مكسورًا فلا بُدَّ ان يكون ساكنًا. وحينئذٍ يجب اثباتها اذ ليس قبلها حركةٌ تدلُّ عليها اذا حُذِفَت. ويجب فتحها ايضًا فرارًا من التقآء الساكنين. فيقال جآء فتايَ وغلامايَ. وبسطت كلتا يديَّ. ورغمت انوف حاسديَّ. بفتحها في الجميع *
واعلم ان ما قبل الحرف المُدغَم في اليآء ان كان مضمومًا كُسر. وان كان مفتوحًا بقي على فتحهِ. فاذا أُضِيف بنُونَ ومُصطفَون قيل بَنيَّ بكسر النون ومُصطفَيَّ بفتح الفآء

فصل

في ما يضاف الى الجملة

يُضَافُ للجملةِ ذاتِ الخَبَرِ ظرفٌ على تأويلها بالمصدرِ
وذاكَ في حيثُ وإذْ لَمَّا إذا يلزمُ حتمًا ولِذَا تبنى كذا

اي ان بعض الظروف يُضَاف الى الجملة الخبريَّة على تأويلها بالمصدر كما سترى. وذلك يجب في حيثُ من ظروف المكان. وإذْ ولمَّا واذا من ظروف الزمان. وهي تلزم البنآء وجوبًا لافتقارها اللازم الى الجملة. وقيل لانها في الحقيقة تُضَاف الى مضمون الجملة وهو غير مذكورٍ صريحًا فتكون في حكم المقطوع عن الاضافة كالغايات. غير ان منها ما يُضَاف الى الجملتين وهو حيث واذ. ومنها ما يختص بالفعليَّة وهو لمَّا واذا. فيقال جلست حيثُ جلس الشيخ. ونزلت حيث الاميرُ نازلٌ. وقمت اذ قام زيدٌ. وفررت

إذِ القومُ غافلون. واتيت لمّا اتى عمرٌو. وأركبُ اذا ركب الجيش * غير ان الغالب في حيث ان تضاف الى الجملة الفعليّة. وقد تُضاف الى المفرد كقول الشاعر

ونطعنهم تحت الحُبا بعد ضربهم ببيض المواضي حيثُ ليّ العمائمِ

والغالب في إذْ ان تُضاف الى الماضي. وقد تضاف الى المضارع كقول الآخر

اذ تستبيك بذي غروبٍ واضحٍ عذبٍ مُقبَّلُهُ لذيذ المطعمِ

وأمّا لمّا واذا فلا تُستعمَل الاولى منها إلّا مع الماضي. ولا الثانية الا مع المستقبل * واجاز الاخفش اضافة اذا الى الجملة الاسميّة تمسّكًا بقول الشاعر

اذا باهليٌّ تحتهُ حنظليّةٌ لهُ ولدٌ منها فذاك المدرَّعُ

والصحيح انهُ على اضمار كان الشانية بعدها فلا حجة فيهِ. وهو مذهب سيبويه * واعلم انهم اشترطوا كون الجملة خبريّةً في هذا المقام لكون مضمون الخبريّة حاصلاً في الوجود فتصحُّ النسبة اليهِ بخلاف الانشائيّة * والتزموا تأويلها بالمصدر لتكون الاضافة في الحقيقة الى المفرد على حكمها. غير ان هذه الظروف تُأوَّل ايضًا معها بما يراد فيها من الظروف المتصرّفة لتصحّ اضافتها الى المفرد. فيُقدَّر في جلست حيثُ جلس الشيخ مكانُ جلوسهِ. وفي قمت اذ قام زيدٌ حينُ قيامهِ وقس البواقي * ومن العرب من يُعرِب حيثُ اذا اضيفت الى المفرد لانفكاكها عن الاضافة الى الجملة. ومنهم من يتركها على بنائها لانها قد أُضيفت الى المفرد شذوذًا * وانكر قومٌ هذه الاضافة وجعلوا ما بعدها مبتدأً محذوف الخبر. فتكون قد بقيت على الاضافة الى الجملة * وبنو فقعس يعربونها مطلقًا حملاً على عند لمشاركتها لها في المعنى * وربما جُعِلت ظرفًا متصرّفًا كقول الشاعر

إنّ حيثَ استقرَّ مَن أنتَ راعيهِ حِمىً فيهِ عزّةٌ وامانُ

فان حيث قد وقعت فيهِ اسمَ إنَّ كما ترى. وكل ذلك من شوارد اللغة

وربَّما نَقفُو لَدنْ حَيْثُ وفي مُذْ مُنْذُ ذاكَ تارةً قَدِ اقتُفِي

اي انهم رُبَّما اضافوا لَدُنْ ايضًا الى الجملة كما تضاف حيثُ اليها. وعلى ذلك قولهُ

صريع غوانٍ راقَهُنَّ ورُقْنَهُ لَدُنْ شَبَّ حتى شابَ سُودُ الذوائبِ

وسُمِع قطعها عن الاضافة مع غدوة فقط منصوبةً بعدها. وعليهِ قول الآخر

وما زال مهري مَزْجَرَ الكلبِ منهمُ لَدُنْ غدوةً حتى دَنَتْ لغروبِ

واختُلِف في نصبها فقيل على اضمار كان مع اسمها. اي لَدُنْ كان الوقت غدوةً. وقيل لان في لَدُنْ لُغاتٍ منها تثليث الدال وحذف النون. فشبّهوها بالاسم المُنوَّن ومن

ثمَّ نصبوا ما بعدها على التمييز او على التشبيه بالمفعول بهِ * وحكى الكوفيون رفع غدوة على اضمار كان التامَّة . اي لَدُنْ كانت غدوةٌ * والصحيح جرُّها بالاضافة على الاصل . ولذلك اجاز الاخفش في المعطوف على المنصوبة منها نحو لَدُنْ غدوةً وعشيّةً النصبَ مراعاةً للحال . والجرَّ مراعاةً للاصل * وهي مبنيةٌ على السكون مطلقًا لشدَّة توغُّلها في شبَهِ الحرف . لانها تلزم استعمالاً واحدًا وهو الظرفية وابتداءَ الغاية . ولا يُتصرَّف فيها بشيءٍ مما يتصرَّف بهِ في غيرها من الظروف . فلا تقع خبرًا ولا صفةً ولا صلةً ولا حالاً . ولذلك تُبنَى مع الاضافة الى المفرد ايضًا * وبنو قيس وبعض الاسديّين يعربونها على اصل الظروف المضافة لفظًا الى المفردات . وبلغتهم قُرِئَ لينذر باسًا شديدًا من لَدُنِهِ * وأَمَّا مُذْ ومنذ فتضافان تارةً الى الجملة نحو ما رأيتهُ مذ رَحَلَ الحيُّ وتارةً الى المفرد نحو ما رايتهُ مذ يومين . وتُقطَعان عن الاضافة لفظًا ومعنًى فيُرفَع المفرد بعدها مبتدأً مُخبَرًا بهما عنهُ او بالعكس . فيُقال ما رايتهُ مذ يومان * وهما مبنيَّتان الاولى على السكون والثانية على الضم لموافقتهما مُذْ ومُنْذُ الحرفيتَين لفظًا ومعنًى . ولذلك استُصحِب هذا البناءَ في جميع مواقعها

ومُبهَمٌ صُرِّفَ من ذي الزَمَنِ يُضافُ طوعًا وكذاكَ قد بُنِي

اي ان المُبهَمَ المتصرّف من ظروف الزمان تجوز اضافتهُ الى الجملة . وهو يشمل ما لا اختصاص لهُ البتة كالحين والوقت . وما لهُ اختصاصٌ ما كاليوم والليلة . فيُقال جئتُ يومَ جاءَ زيدٌ . وأقدمتُ حينَ الجيشُ منهزمٌ . على تأويل يوم مجيءِ زيدٍ . وحين انهزام الجيش كما مرَّ . غير ان ما أُرِيدَ بهِ الماضي يكون بمنزلة اذ فتجوز اضافتهُ الى الجملتين كما رأيت . وما أُرِيدَ بهِ المستقبل يكون بمنزلة اذا فيختصُّ بالفعلية نحو سأذهَبُ حين يذهب القوم لانها لا تدخل على الاسماءَ . واجاز بعضهم اضافتهُ الى الاسمية المشتملة على معنى الاستقبال نحو يومَ هم على النار يُفتَنون اكتفاءً بالمناسبة في المعنى * واختُلِف في اضافة المحدود كالأُسبُوع والشهر والعام . فقيل تمتنع لان الظرف انما يُضاف الى الجملة حملاً على إِذْ وهي تدلُّ على زمانٍ غير محدود . وقيل تجوز استدلالاً بما سُمِع منها كقول الشاعر

مضت سنةٌ لعامَ ولدتُ فيهِ وعشرٌ بعد ذاك وحجَّتانِ

وقَصَرَها بعضهم على العام والسنة فقط لكثرة دورها في الكلام * ولمَّا كانت هذه الظروف تُضاف الى الجملة جوازًا كان يجوز فيها الاعراب على الاصل لعدم لزوم

الافتقار. والبناء لقصد المشاكلة لان الجُمَل كلها مبنيةٌ. وقيل تُبنَى حملاً على إِذْ وإِذا لتنزيلها منزلتهما. وقيل لعدم التصريح بذكر المضاف اليهِ كما مرَّ * ولمَّا كان الاصل في اعراب الظروف النصب كان بناؤُها على الفتح للمناسبة بين حركة الاعراب وحركة البناء * واعلم ان هذه الظروف تُضاف الى إِذْ فتجري معها هذا المجرى. وعليهِ قُرِئ من عذاب يومئذٍ بجرّ يوم على الاعراب وفتحهِ على البناء * وحُمِلَت عليها مثل وغير لمشابهتهما لها في الإِبهام. وذلك اذا أُضيفتا الى ما وأَنْ وأَنَّ المصدريَّات نحو انهُ لحَقٌّ مثلَ ما أَنَّكم تنطقون. وكقول الشاعر

لم يمنع الشربَ منها غيرَ أَن نَطَقَت حمامةٌ في غصونٍ ذات اوقالِ

وذلك لانهما حينئذٍ تكونان مضافتين الى المصدر المسبوك من الجملة كما في اضافة الظروف. وعلى ذلك رُوِيَ البيت وقُرِئَت الآية برفع مثل وغير على الاعراب وفتحها على البناء

وٱختَرْ بِنا ما الفعلُ مبنيًّا يَلِي خِلافَ ما بمُعرَبٍ وٱسمٍ تُلِي

اي انهُ يُختار بناء الظرف المضاف الى الجملة الفعلية المصدَّرة بفعل مبنيٍّ. وهو يشمل ما كان بناؤُهُ اصليًّا كما في قول الشاعر

على حينَ عاتبت المشيب على الصبا وقلت أَلَمَّا أَصْحُ والشيبُ وازعُ

وما كان بناؤُهُ عارضًا كقول الآخر

لَأَجتذِبَنَّ منهنَّ قلبي تحلُّمًا على حينَ يستصبِيْنَ كلَّ حليمِ

بخلاف الجملة المصدَّرة بالفعل المعرب كقول الآخر

اذا قلت هذا حينُ أَسلو يُهيجني نسيم الصَبا من حيثما يطلع الفجرُ

والجملة الاسمية كقول الآخر

أَلم تعلمي يا عمركِ الله انني كريمٌ على حينِ الكرامُ قليلُ

فان الاعراب فيهما ارجح عند الكوفيين والاخفش. واوجبهُ جمهور البصريّين. واختار قومٌ البناء مطلقًا مع الجميع * وكل هذا الخلاف عندهم يترتَّب على النظر الى الجملة باسرها او الى صدرها فقط. فمن نظر الى مجموع الجملة اختار البناء مطلقًا. ومن نظر الى صدرها فقط اختار البناء مع المبنيّ والاعراب مع المعرب طلبًا للمناسبة بين المتجاورَين * واعلم انهُ لا فرق في صدر الجملة الاسميَّة بين ان يكون معربًا كما رايت. او مبنيًّا نحو يوم هم بارزون. لان الاسم وان كان مبنيًّا لفظًا فهو معربٌ حكمًا بخلاف الفعل *

والمراد بالظرف اسم الزمان مطلقًا لا المفعول فيهِ فقط. ولذلك يجري هذا الاستعمال في المنصوب على الظرفية كما مرَّ. وغيرهِ نحو هذا يومُ ينفع الصادقين صدقهم * ويُشترط في الجملة مع كونها خبريَّةً ان لا تكون مشتملةً على ضميرٍ يعود الى المضاف. فلا يُقال جئت يومَ جاءَ زيدٌ فيهِ لانها في تقدير المصدر كما علمت. فلا يعود منها ضميرٌ الى المضاف كما لا يعود اليهِ ضميرٌ من المصدر المضاف اليهِ. وقيل لان المراد باضافة الظرف تعيينهُ وعود الضمير اليهِ يعيّنهُ فتكون الاضافة عَبَثًا. واما قول الشاعر

وتسخن ليلةَ لا يستطيعُ نباحًا بها الكلبُ إلاَّ هريرا

فنادرٌ لا يُقاس عليهِ * واذا صُدِّرت الجملة المضاف اليها بحرف نفيٍ. نحو يومَ لا تملك نفسٌ لنفسٍ شيئًا بقي المضاف معها على حكمهِ في الاعراب والبناءِ. فان كان الحرف لا النافية للجنس كقولهم اتيتك يومَ لا حرَّ ولا بَرد جاز في اسمها الفتح على البناءِ. والرفع على الغائها او اعمالها عمل ليس. والجرُّ على اعتراضها بين المتضايفَين

فصل

في الاضافة اللفظية

وعاملُ الوصفِ الى المعمولِ قد أُضيف تخفيفًا بما اللفظُ فَقَد

اي ان العامل من الوصف وهو ما ليس بمعنى الماضي يُضاف الى معمولهِ كضارب زيدٍ الآن او غدًا تخفيفًا للَّفظ بما يُفقَد منهُ لاجل الاضافة من التنوين وغيرهِ كما سيأتي. ولذلك يُقال لها الاضافة اللفظيَّة * فان أُريدَ بهِ الماضي كباري الوجود كانت الاضافة معنويَّةً لان الوصف غير عاملٍ كما ستعلم فلا يلحقهُ ما يُخفَّف بحذفهِ * وأمَّا ما أُريدَ بهِ الاستمرار كحامي العشيرة فقيل اضافتهُ معنويَّةٌ. وقيل لفظيَّةٌ. وقيل ان اعتُبِر فيهِ جانب الماضي فهي معنويَّةٌ. او جانب الحال او الاستقبال فلفظيَّةٌ. وهو المختار * واعلم ان المراد بالوصف المذكور هو اسم الفاعل كما مرَّ. والصفة المشبَّهة بهِ كحَسَن الوجه. واسم المفعول كمضروب الغلام. غير ان الصفة المشبَّهة لا تكون اضافتها الا لفظيَّةً لانها لا تتعيَّن للماضي بخلاف صاحبيها ولذلك يجمعان الطرَفين * واختلفوا في اضافة المصدر وافعل التفضيل كضَرْبِ اللصّ وافضل القوم. والمختار عند الاكثرين انها معنويَّةٌ. وهو مذهب سيبويه * واما الوصف الذي لا يُراد بهِ معنى الفعل نحو كاتب القاضي ومملوك الامير فلا خلاف في كون اضافتهِ معنويةً لانهُ قد جرى مجرى الاسماءِ الموصوفة * واختُلِف في تقدير الحرف هنا. فقيل لا يُقدَّر اذ

لا معنى لهُ ولا سبيل الى اظهارهِ . وقيل تُقدَّر اللام مطلقًا اكتفاءً بالاختصاص الذي هو مدلولها كما في نحو الف رجلٍ وكلّ احدٍ . وهو مذهب ابن جني وابي عليّ الشلوبين وعليهِ جماعةٌ من النحاة * وذهب بعضهم الى ان الاضافة الى المفعول كضارب زيدٍ بتقدير لام التقوية . والى الفاعل كحسن الوجه بتقدير من البيانيَّة اي من حيث الوجه . وهو مردودٌ بان اللام المقدَّرة في الاضافة هي لام الملك او الاختصاص . ومن هي الجنسيَّة المفيدة التبعيض فلا يُلتَفَت اليهِ

وَهْوَ عنِ التنكيرِ لم يُحَوَّلِ لِأَنهُ في قوَّةِ المُنفَصِلِ

اي ان هذا المضاف لا يزال نكرةً ولو أُضِيفَ الى المعرفة كضارب زيدٍ . ولذلك جاز وصف النكرة بهِ نحو هذا عارضٌ مُمطِرُنا . وذلك لانهُ في حكم المنفصل عن المضاف اليهِ باعتبار الضمير المستتر فيهِ فانهُ لو برز لكان فاصلاً بينهما لفظاً . والتعريف انما يستفاد من اتّصال المضاف بالمضاف اليهِ واتّحادهما كما في الاضافة المعنويَّة . ولذلك يُقال لها الحقيقيَّة والمحضة بخلاف هذه * وقيل ان هذا المضاف يستفيد التخصيص لان ضارب زيدٍ اخصُّ من ضارب فقط . ورُدَّ بان التخصيص بالمعمول كان قبل الاضافة . لان الاصل ضاربٌ زيدًا فحُذِف التنوين وأُضِيفَ الى المنصوب . فلا أَثرَ للاضافة في التخصيص

ولم يُضَفْ اذ ليسَ ما يُخَفِّفُ لفظًا ولو في الوهمِ مِمَّا يُحذَفُ

فأمتنَع الضاربُ زيدٍ وقبُل كالضاربَيْ زيدٍ لِنونٍ قد خُزِل

اي ان هذه الاضافة لا تجوز اذا لم يحصل بها تخفيفٌ للّفظ ولو في النيَّة كما في نحو ضوارب زيدٍ . فان في ضوارب تنوينًا مقدَّرًا يُنوَى حذفهُ كما سيأتي في موضعهِ . وذلك لانها انما استُعمِلَت للتخفيف فاذا لم يحصل بها تخفيفٌ امتنع استعمالها . ولذلك لا يجوز ان يقال الضارب زيدٍ لان الضارب لم يكن منوَّنًا فحُذِف تنوينهُ . بخلاف نحو الضاربَيْ زيدٍ والقاتِلِي بكرٍ فانهُ يجوز لحصول التخفيف بحذف نون التثنية في الاول ونون الجمع في الثاني كما ترى

وما أتَى كالحَسَنِ الوجهِ طُرِحْ منهُ ضميرٌ فَهْوَ إِذْ ذاكَ يَصِحْ

وقيلَ تخليصًا من القُبحِ ٱرتُكِب لِفَوتِ ربطٍ او تكلُّفٍ يَجِب

اي ان ما كان كالحَسَنِ الوجهِ في كون المضاف صفةً مشبهةً مقترنةً بأَلْ والمضاف اليهِ معمولاً لها تصحُّ اضافتهُ بناءً على انهُ قد حُذِف منهُ ضميرٌ . لان اصلهُ الحسن وجههُ

فخُفِّف بحذف الضمير وان خَلَفتهُ أَلْ فانها اخفُّ من الضمير لان العبرة منها باللام فقط وهي حرفٌ ساكنٌ والضمير كلمةٌ متحركةٌ . وقيل ان اصلهُ الحَسَن الوجه منهُ فحُذِف حرف الجرّ والضمير جميعًا * وقيل انهم يرتكبون اضافتهُ بخلاف القاعدة . لانهُ على تقدير رفع الوجه تخلو الصفة من ضمير الموصوف فيفوت ارتباطها بهِ . وعلى تقدير نصبهِ يُحتَاج الى تكلُّف تشبيههِ بالمفعول بهِ اجراءً للصفة اللازمة مجرى المتعدّية . وكلاهما قبيحٌ في الصناعة . فاذا أُضِيفَ تخلَّص من كل ذلك . والله اعلم

والضاربُ العبدِ عليهِ حُمِلا كالعكسِ في النصبِ بهِ فاْعتَدَلا

اي ان اسم الفاعل المقترن بأل حُمِل على الصفة المشبَّهة في الاضافة الى معمولهِ نحو الضارب العبد كما حُمِلَت عليهِ الصفة المشبّهة في النصب بها لما بينهما من المشابهة كما سيأتي في موضعهِ * وبهذا الاعتبار اجازوا اضافتهُ وان لم يكن فيهِ وجهٌ لتسويغ الاضافة طلبًا للمعادلة بينهما في حمل كل واحدٍ منهما على الآخر بخلاف اصلهِ كما ترى

والضاربِيْ خفَّ لوصلِ المُضمَرِ وقيلَ محمولٌ على المُنكَّرِ

اي ان اسم الفاعل المفرد المعرَّف بال تصحُّ اضافتهُ الى الضمير المتَّصل كالضاربِيْ باعتبار ان الضمير كان منفصلاً قبل الاضافة . فكان يقال الضارب ايَّاي لان المعنى يقتضي النصب وهو الضمير المختصُّ بهِ . فخُفِّف اللفظ بجعلهِ متَّصلاً ولذلك جازت الاضافة * وقيل ان النكرة هي الاصل في جواز الاضافة باعتبار حذف التنوين منها . ثم حُمِلَت عليها المعرفة كما حُمِل الضارب الرجل على الحَسَن الوجه . والاول هو المختار عند المحققين * واعلم ان هذا الضمير يجوز ان يكون في موضع جرٍّ بالاضافة كما مرَّ او نصبٍ بالمفعوليَّة . وذلك يَطَّرِد مع الصفة المفردة وغيرها كالضاربك والضاربوك . فيُجعَل حذف التنوين والنون على تقدير الاضافة لاجلها . وعلى تقدير المفعوليَّة لامتناع الفاصل بين الضمير المتَّصل والصفة * وأَوجَبَ الاضافةَ الرمَّانيُّ والمبرّد . وحجَّتهما ان الاصل في عمل الاسماءَ الجرُّ بدليل اطّرادهِ في شبه الفعل وغيرهِ بخلاف الرفع والنصب فانهما يتوقَّفان على مشابهة الفعل . والضمائر تردُّ الاشياءَ الى اصولها * واوجب المفعولية الاخفش وهشام . وحجَّتهما ان مُوجِب المفعوليَّة متحقّقٌ بخلاف الاضافة . لان حذف التنوين والنون يجب مع الضمير المتصل مطلقًا فلا دليل فيهِ * وفصَّل سيبويه بان الضمير كالظاهر لانهُ نائبٌ عنهُ . فيكون في الضاربك منصوبًا وفي ضاربك مجرورًا . والمختار عند الجمهور جواز الوجهين مطلقًا كما مرَّ . وهو الصحيح

وقيلَ قد أُضِيفَ كُلٌّ قبلَ أَلْ فلا ٱمتِناعَ مطلقًا ولا خَلَل

اي قيل ان كل ما ذُكِر من الصفات المقترنة بأَلْ قد أُضيفَ قبل دخولها عليهِ. لان الاضافة مقدَّمةٌ على التعريف باعتبار انها من تمام الاسم والتعريف امرٌ خارجيٌّ. وعلى ذلك لا يمتنع شيءٌ مما حكِمَ بامتناعهِ ولا يُخِلُّ شيءٌ بحكم الاضافة. لان التخفيف قد حصل اولاً بحذف ما يُحذَف للاضافة ثم دخلت أَل على المضاف لتعريفهِ. وهو مذهب الفرَّاءِ * ورُدَّ بان التعريف لتحقيق ذات الاسم والاضافة لتحقيق عارضٍ من عوارضهِ وهو النسبة. فهو مُقَدَّمٌ على الاضافة. ومن ثَمَّ يمتنع ما منعوهُ. وهو مذهب الجمهور

وٱعلَمْ بأَنَّ أَلْ هُنا لم تَمتَنِع إِذْ ليسَ تعريفٌ اليها يَجتَمِع

والتزموا ان تَلتَقِيْ في الأَوَّلِ مَعْ مِثْلِها في ما يَلِي أَوْ ما يَلِي

اي ان دخول أَلْ على المضاف لم يمتنع في هذه الاضافة لانها لا تفيد تعريفًا فلا يجتمع مُعَرِّفان على مُعَرَّفٍ واحدٍ كما في المعنوية. غير انهم التزموا ان يكون المضاف اليهِ ايضًا مقترنًا بها كالضارب الرجل للمشاكلة بينهما. وقيل لان الاصل في هذه المسئلة هو الصفة المشبَّهة. وقد اشتُرِط ذلك فيها لان النصب بها لا يقبح الا مع المعرفة لاستلزامهِ التكلُّف المذكور آنفًا بخلاف النكرة كما ستعلم. ولمَّا حُمِل غيرها عليها في الاضافة جرى مجراها في ذلك ايضًا * غير انهم توسَّعوا في المسئلة فاجازوا خُلُوَّ المضاف اليهِ من أَلْ اذا أُضِيفَ الى مصحوبها كالضارب عبدِ الرجلِ. والحسن وجهِ الغلام. بناءً على قيام وجودها فيهِ مقامَ وجودها في ما أُضِيفَ اليهِ لانهما كالشيء الواحد. فان ابعدت ايضًا كالضارب راسِ عبدِ الرجل امتنعت الاضافة لبُعد التأْويل المذكور * واعلم انهم اجازوا ايضًا ان يكون المضاف اليهِ مضافًا الى ضميرٍ مصحوبِ أَلْ كالرجل الضارب غلامهِ. وعليهِ قول الشاعر

الودُّ انتِ المستحِقَّةُ صفوهِ مني وان لم ارجُ منكِ نوالا

وذلك لان الضمير كنايةٌ عن الظاهر فكانهُ قد أُضِيفَ اليهِ * وجاز نحو الضارب العبد وابيهِ مع امتناع الاضافة الى المعطوف. لان الثواني يُغتفَر فيها ما لا يُغتفَر في الاوائل. ومنهُ قول الاخر

الواهب المِئَةِ الهجان وعبدِها عُوذًا تُزجَّى خلفَها اطفالَها

وبناءً على ذلك جاز الضارب الرجلِ وزيدٍ. واما الضارب الرجلِ زيدٍ فان قدَّرتَ

التابع بدلًا لا يجوز لان ذلك يقتضي وقوعهُ موقع المُبدَل منهُ. وان قدَّرتهُ بيانًا جاز لانتفاءِ هذا المحذور. فتأمَّل

وفَصْلُ مفعولِ المُضَافِ مطلَقَا او ظرفِهِ بهِ اختيارًا نُطِقَا

اي انهُ قد ورد في كلام العرب فصل المضاف مطلقًا عن المضاف اليهِ بمفعولهِ او ظرفهِ * وذلك في الاضافة المعنويَّة يكون في المصدر المضاف الى فاعلهِ. أمَّا بالمفعول فكقول الراجز

يفركُ حبَّ السُنْبُلِ الكُنَافِجِ بالقاعِ فركَ القُطُنِ المحالجِ

اي فركَ المحالجِ القطنَ. وأمَّا بالظرف فكقول الشاعر

لمَّا رأَت شائِبَك استعَبَرتْ للهِ دَرُّ اليومَ مَن لامَها

اي للهِ دَرُّ مَن لامَها اليومَ * وفي الاضافة اللفظيَّة يكون في اسم الفاعل المضاف الى مفعولهِ مفصولًا بمفعولٍ لهُ آخرَ كقولهِ

ما زال يُوقِنُ من يأُمُّك بالغنى وسِواك مانعُ فضلَهُ المحتاجِ

اي مانع المحتاجِ فضلَهُ. او بظرفٍ لهُ كقول الآخر

أَرشِني بخيرٍ لا اكونَنْ ومدحتي كناحتٍ يومًا صخرةٍ بعسيلِ

اي كناحت صخرةٍ يومًا * وقد علمت ان المجرور بالحرف كالظرف في جميع احكامهِ فيُفصَل بهِ كما يُفصَل بالظرف. ومن ذلك قول الشاعر

هما أَخَوا في الحرب مَن لا أَخَا لَهُ اذا خاف يومًا نبوةً فدعاهما

وقول الآخر

لَأَنتَ مُعتادُ في الهيجا مصابرةٍ تصلى بها كلُّ من عاداك نيرانا

اي هما أَخوا من لا اخالهُ في الحرب. ولَأَنتَ مُعتادُ مصابرةٍ في الهيجاءِ * وكلُّ ذلك يُستعمَل اختيارًا خلافًا لمن خصَّهُ بالضرورة فانهُ قد ورد في النثر. وعليهِ قراءة بعضهم وُزيِّن لكثيرٍ من المشركين قتلُ اولادَهُم شركائِهِم . وقراءة الآخر فلا تحسبَنَّ اللهَ مُخلِفَ وعدَهُ رُسُلِهِ. وقول بعض العرب تَرْكُ يومًا نفسِك وهواها سعيٌ لها في رَداها. والحديث هل انتم تارِكوا لي صاحبي. اي قتلُ شركائِهِم اولادَهُم. ومُخلِفَ رُسُلِهِ وعدَهُ وتَركُ نفسِك يومًا. وتاركوا صاحبي لي * واجازوا الفصل بالقسَم كما حكى الكسائيُّ من قول بعضهم هذا غلامُ واللهِ زيدٍ. لان القسم من باب الظرف لكونهِ جارًّا ومجرورًا فيسهل الفصل بهِ وان لم يكن معمولًا للمضاف * واعلم ان هذا الفصل مقيَّدٌ بأَنْ لا يكون

المضاف اليهِ ضميرًا . لانهُ حينئذٍ لابُدَّ ان يكون متَّصلاً فيمتنع الفصل بينهُ وبين المضاف * وقد يُفصل بين المصدر ومفعولهِ بالفاعل كقول الشاعر

ما إِنْ رأَينا للهَوَى من طبِّ ولا عدمنا قهرَ وجدٌ صَبِّ

غير ان ذلك يختصُّ بالشعر بخلاف الفصل بينهُ وبين فاعلهِ كما مرَّ . لان الفاعل مقدَّمٌ تقديرًا وان تأَخَّر لفظاً فكانهُ متَّصلٌ بفاعلهِ

والفصلُ بالنعتِ اضطرارًا والنِدا قد جاَءَ والكلُّ قليلاً وَرَدا

اي ان الفصل بين المتضايفين قد جاَءَ بالنعت ايضًا كقول الشاعر

نجوتُ وقد بلَّ المُراديُّ سيفَهُ من ابن ابي شيخِ الاباطحِ طالبِ

اي من ابن ابي طالبٍ شيخ الاباطح . وبالنداَءِ كقول الآخر

وِفاقُ كعبُ بجيرٍ مُنقذٌ لكَ من تعجيل تهلكةٍ والخلد في سَقَرِ

اي وفاق بُجَيرٍ يا كعبُ . وكلاهما يختصُّ بالضرورة لانهما غير معمولين للمضاف . وقد سُمِع الفصل بالشرط كقول بعضهم هذا غلامُ ان شاَءَ الله اخيك . وبالمفعول والظرف الاجنبيَّين كقول الشاعر

تسقي امتياحًا نِدَى المسواكَ ريقتِها كما تَضمَّنَ ماَءَ المُزنةِ الرَّصَفُ

اي تسقي المسواكَ نِدَى ريقتِها . وقول الآخر

كما خُطَّ الكتابُ بكفِّ يومًا يهوديٍّ يقارب او يزيلُ

اي بكفِّ يهوديٍّ يومًا والفصل مطلقًا قليلٌ في الاستعمال وهو نافرٌ في القياس لان المضاف اليهِ بمنزلة الجزء من المضاف فيُستنكَر الفصل بينهما غير ان الفصل بالمعمول ايسر لما بينهُ وبين عاملهِ من المُلابَسَة . ولذلك استباحوهُ في السَعَة * واعلم اننا اقتصرنا في هذه الابواب الثلثة على ذكر معمولات العوامل القياسية . واما معمولات السماعية كالنواسخ والحروف فسياتي الكلام على كل واحدٍ منها في بابهِ

كتاب الافعال

فصل

في حقيقة الفعل واقسامهِ

أَلفعلُ ما دلَّ على مَعْنًى ضَمِن في نفسهِ بزمنٍ وضعًا قُرِن

كقامَ ماضٍ ويقومُ حالا في اصلهِ وكقُمِ استقبالا

اي ان الفعل هو اللفظ الذي يدلُّ على معنًى في نفسهِ مقترنٍ وضعًا بالزمان ماضيًا كقامَ او حالاً كيَقُومُ او مستقبلاً كقُمْ. فلا يُشكِل بنحو الغُدُوّ والرواح المراد بهما الذهاب صباحًا في الاول ومساءً في الثاني. لان الزمان الذي يقترن بهِ مدلولهما ليس من هذه الازمنة. ولا بالافعال المنسلخة عن الزمان والاسماء الدالَّة عليهِ. لان كل ذلك غير داخلٍ في وضعها كما عرفت في تعريف الاسم* وانما قيَّدنا دلالة المضارع على الحال بكونها في الاصل لانهُ يحتمل الاستقبال ايضًا لكنَّهُ موضوعٌ للحال على الاصحّ. كما ان الماضي موضوعٌ لما مضى من الزمان والامر لما سيأْتي * واعلم ان المضارع قد يُستعمَل للدوام فيحتمل الازمنة الثلاثة نحو الله يُحيي ويميت. وكل ذلك انما يكون عند تجرُّدهِ عمَّا يقتضي زمانًا معيَّنًا نحو يومَ اموت ويومَ أُبعَثُ حيًّا. او اداةٍ كلَمْ ولَيسَ ولَنْ فانهُ ينصرف مع الأُولَى الى الماضي. ويتعيَّن مع الثانية للحال. ومع الثالثة للاستقبال كما سيأْتي * واختُلِف في افعال الانشاء الإِيقاعيّ كبِعتُ فقيل انها تتجرَّد عن الزمان رأْسًا. وقيل تنصرف الى الحال اذ لا بُدَّ من وقوع مدلولها فيهِ. وانما تتجرَّد عن الزمان الذي كان لها قبل ذلك * واما افعال الانشاء الطلَبيّ نحو غفر الله لك ويرحمك الله فلا خلاف في تضمُّنها زمان الاستقبال

والأَوَّل الماضي وما وراهُ مُضَارِعٌ والامر ما اقتفَاهُ
وتَفصِلُ التاءُ كقُمْتُ الأَوَّلا والسين نحوَ سيَقُومُ ما تلا
والامرَ معناهُ وياءُ المُفرَدَه معًا كقُومِي فادْرِلا على حدَه

اي ان علامة الفعل الماضي قبول تاء الضمير في اخرهِ نحو قمت. وعلامة المضارع قبول سين التنفيس في اولهِ نحو سيقوم. وعلامة الامر تضمُّنهُ معنى الامر وقبولهُ ياءَ المخاطبة المفردة في اخرهِ معًا نحو قُومِي لا كلٌّ واحدٍ منهما على حدَتهِ. لانهُ لو انفرد فيهِ معنى الامر تناول اسم الفعل كصَهْ ونزالِ. ولو انفردت الياءُ تناول المضارع كتذهبين. فتامل

فصل

في اعمال الفعل

للفعلِ حتمًا عَمَلٌ في مفرَدِ او جملةٍ اذ هِيَ بأْسمٍ تَبتَدي
وكُلُّهُ يرفعُ ما قامَ بهِ وما اقتضى ايضًا قضى بنصبهِ

اي ان كلَّ فعلٍ لا بُدَّ ان يكون لهُ عملٌ في مفردٍ نحو قام زيدٌ وضربتُ زيدًا. او في جملةٍ

اسمية نحو كان زيدٌ قائمًا وظننت عمرًا صادقًا. وكلهُ يرفع ما قام بهِ وينصب ما اقتضاهُ بعد ذلك كما رأيت * ولا يكون فعلٌ بلا عملٍ لانهُ لا يفيد الاَّ بانضمامهِ الى الاسم. ومتى انضمَّ اليهِ عَمِلَ فيهِ لا محالة

وصاحبُ المُفرَدِ ما يُفيـدُ حكمَ حدوثٍ عنهُ لا يَزِيدُ
فان يَكُنْ حدُوثُهُ استقرَّا في فاعلٍ فلازمٌ كفَرَا
أوْ لا فذاكَ المُتعدِّي كضَرب وربُّما آزدادَ التعدِّيْ كوَهَب

اي ان الفعل العامل في المفرد هو ما يفيد الحكم عليهِ بحَدَثٍ قد تعلَّق بهِ ولا يزيد على ذلك كما سياتي في بحث العامل في الجملة. فان كان ذلك الحَدَث قد استقرَّ في نفس الفاعل ككفرَ زيدٌ فالفعل لازمٌ. وان كان قد تجاوزهُ الى غيرهِ كضرب زيدٌ عمرًا فهو متعدٍّ * وربما ازداد تعديهِ فتجاوز الى آخَر ايضًا كوهب زيدٌ عمرًا درهمًا. وفي ذلك تفصيلٌ سيأْتي

فانصبْ بهِ وَترًا وَشفعًا ان ترِد كُلًّا وإِلَّا دَعْ أَوِ آنصبْ ما قُصِد
فَحَالَ نحوَ الفُرْسُ تَغزُو والعرَب تُعطِي وتُعطِي الوَفْدَ او تُعطِي الذَهَب

اي فانصب بالفعل المتعدّي واحدًا كما في نحو ضربتُ زيدًا. او اثنين كما في نحو وهبتُ زيدًا درهمًا. وذلك اذا قصدت الإخبار عن تعلُّق الفعل بالجميع * فان قصدت الإخبار عن مجرَّد حدوث الفعل عن فاعلهِ من غير اعتبار تعلُّقهِ بالمفعول اصلًا فاترك المنصوب بأَسرهِ كقولك الفُرْسُ تغزو والعرب تُعطي. بناءً على ان المراد اثبات الغزو والاعطاء لفاعليهما من غير نظرٍ الى من يُغزَى او يُعطَى * فان قصدت احد المفعولين فاذكر ما قصدتهُ واترك الآخَر كقولك العرب تُعطِي الوفدَ من غير اعتبار ما تُعطي. او تُعطي الذهب من غير اعتبار مَن تُعطيهِ * وعلى هذا يصير المتعدّي لازمًا. والمتعدّي الى اثنين متعدّيًا الى واحدٍ كما رايت. وهذا من المباحث البيانيَّة

وآستنبِطَ المفعولُ في بعضِ الصُوَرْ بصيغةٍ تُبدَلُ أَو بحرفِ جرْ
فيتعدَّى لازمٌ ويكتسِبْ آخَرُ ما عُدِّيْ كأَبطلتُ الكذِبْ

اي ان المفعول قد يُنشأُ بتحويل بعض صِيَغ الفعل الى بعضٍ. وذلك يكون في الفعل الثلاثيّ بتحويلهِ الى وزن أَفعَلَ او فعَّلَ او فاعَلَ او استفعلَ. نحو احضرتُ زيدًا وقرَّبتهُ وجالستهُ واستحسنتهُ. او بادخال حرف الجرّ على الاسم الذي تعلق بهِ الفعل نحو ذهبت بزيدٍ اي اذهبتهُ. وعلى ذلك يكون اللازم قد صار متعدّيًا كما رايت * فان

كان الفعل متعدّيًا بالإصالة اكتسب مفعولاً آخر نحو البستُ زيدًا ثوبًا. وعلّمتهُ المسألةَ. وطارحتهُ الشعرَ. واستكتبتهُ الرسالةَ. وأرَيتهُ العلمَ نافعًا. ونَبَّأْتُهُ عمرًا قادمًا. وعلى ذلك يكون المتعدّي الى واحدٍ قد تعدّى الى اثنين. والمتعدّي الى اثنين قد تعدّى الى ثلثةٍ كما رأَيت

وصاحبُ الجملةِ ما دَلَّ على حكمٍ بهِ عُلِّقَ حكمٌ قد تلا
وذاكَ بالنسخِ عليها قد جرى في اللفظِ والمعنى على ما سَتَرَى

اي ان الفعل العامل في الجملة هو ما دلّ على حكمٍ قد عُلِّق بهِ حكمٌ آخَر بعدهُ نحو كان زيدٌ قائمًا. فإنّ كانَ قد دلّت على حكمٍ بامرٍ وهو الكون في الزمان الماضي. وهذا الحكم قد عُلِّق بهِ حكمٌ بامرٍ آخَر وهو القيام الذي يدلُّ عليهِ خبرها * وهي قد نسخت حكم الجملة في اللفظ من جهة الإعراب لانها قد رفعت المبتدأ معمولاً لها على الاصحّ ونصبت الخبر. وفي المعنى من جهة الزمان لانها قد نقلت الحال الى الماضي * وهكذا في بقية الافعال الداخلة على المبتدا والخبر كل واحدٍ بحسب مقتضاهُ كما ستقف عليهِ بالتفصيل. ولذلك يقال لها النواسخ

وأعلَمْ بأَنَّ الجُمَلَ المستَعملَه كالمُفرَداتِ مثلُها في المنزلَه
كَقُلْتُ لا إِلهَ إِلاَّ اللهُ وقِسْ عليهِ ما جرَى مجراهُ

اي ان الجملة التي تُستَعمَل كما تُستعمَل المفردات في وقوع الفعل عليها دفعةً واحدةً تتنزّل منزلة المفرد في عمل الفعل فيها كذلك. فتكون برُمّتها في محلّ الإعراب الذي يقتضيهِ المقام. نحو قلت لا اله الاّ الله. فان الجملة المَحْكِيّة في محل النصب على المفعوليّة كالمفرد الواقع مفعولاً بهِ. بخلاف المنسوخة لان الناسخ يتعلّق بكل جزءٍ منها على حِدَتِهِ لا بمجموع الجزءين معا. وقس على ذلك كل ما جرى هذا المجرى من الجُمَل

باب النواسخ

فصلٌ

في كان واخواتها

للمُبتَدا رفعٌ ونصبٌ للخَبَر بناقصِ الفعلِ على نسخِ الأَثَرْ
كانَ وظَلَّ باتَ أَمسَى أَصبحَا أَضحَى وصارَ أَنفكَّ زالَ بَرِحا
فتِئَ دامَ ليسَ وَهْيَ الأَشْهَرُ وما بمعناها فمعْهــا يُذكَرُ

اي ان هذه الافعال ترفع المبتدأ وتنصب الخبر على انها قد نسخت ماكان لهما من اثر الابتداء والخبريَّة وجعلتهما معمولين لها. وهو مذهب البصريين وعليه جمهور النحاة * وذهب الكوفيون الى ان المبتدأ لم يزل مرفوعًا بما كان مرفوعًا بهِ. والصحيح انهُ مرفوعٌ بالناسخ بدليل انصالهِ بهِ اذا كان مضمرًا نحو كنت قائمًا والضمير لا يتَّصل الا بعاملهِ. وهذه الافعال المذكورة هنا هي الاشهر في هذا الباب * وقد أُلحِق بها ماكان بمعناها من الافعال نحو غدا وراح وعاد ورجع وآضَ وارتدَّ وغير ذلك من الافعال التي لا تستغني عن الخبر * واختُلِف في دلالة هذه الافعال. فقيل انها تدلُّ على الزمان دون الحَدَث. وقيل انها تدلُّ عليهما جميعًا. وهو الصحيح بدليل استعمال الامر منها نحو كُنْ مجتهدًا. وهو موضوعٌ لطلب تحصيل الحَدَث لا تحصيل الزمان * غير انهُ يُستَثنَى منها ليس فانها لا تدلُّ على حَدَثٍ لشبهها بالحرف كما ستعلم

والنفيُ او شِبْهُهُ لهُ قد لَزِما زالَ وشِبْهَها ودامَ وصلُ ما
كما بَرِحتَ مُحسِنًا ولا تَزَل بَرًّا وصِلِ ما دُمتَ حيًّا مَن وَصَل

اي ان زال وشبهها من هذه الافعال وهو انفكَّ وبَرِحَ وفتِئَ يلزمها النفي لفظًا نحو ما زالَ زيدٌ عاكفًا. او معنىً نحو قلَّما يزالُ زيدٌ مسافرًا. وذلك لان هذه الافعال بمعنى النفي فاذا نُفِيَت انقلب نفيها اثباتًا كما ستعرف * ويلحق بالنفي شبهُهُ وهو الدعاء نحو لا زلتَ سعيدًا. والنهي نحو لا تزَلْ صابرًا. والاستفهام الإنكاريُّ نحو هل يزالُ الغلامُ جاهلًا * ويلحق بهذه الافعال ونَى ورامَ اللَّتانِ بمعناها. قال الشاعر

فأَرحامُ شعرٍ يتَّصِلْنَ ببابهِ وأَرحامُ مالٍ لا تَنِي تتَقَطَّعُ

اي لا تزال تنقطع. وقول الآخر

اذا رُمتَ ممَّن لا يريمُ مُتيَّمًا سُلُوًّا فقد ابعدتَ في رَومِكَ المَرمَى

اي ممَّن لا يزال متيمًا * وأمَّا دام فتلزمها ما المصدريَّة الظرفيَّة موصولةً بها نحو أَحسِنْ ما دُمتَ حيًّا. اي مدَّة دوامك حيًّا * واعلم ان الدعاء لا يكون إلاَّ بِلا كما رأيت وهو مذهب الجمهور. وقيل انهُ قد يكون بغيرها من حروف النفي. وعليهِ قول الشاعر

لن تزالوا كذلِكُم ثُمَّ لازِلْـ ـتُ لكم خالدًا خُلُودَ الجبالِ

واما النفي فلا يكون بأَداةٍ معيَّنةٍ اتفاقًا. فيكون بالحرف كما مرَّ. او بالاسم نحو زيدٌ غير بارحٍ كريمًا. او بالفعل نحو ليس ينفكُّ عمرٌو مقيمًا * واجازوا حذف حرف النفي اذا كان لا وكان الفعل مضارعًا واقعًا في جواب قسَمٍ نحو تا لله تفتأُ تذكر يوسف. اي لا

تَفتأُ. وشذَّ حذفهُ بدون القَسَم كقول الشاعر

وأَبرَحُ ما أَدام الله قومي بحمد الله منتطقًا مُجِيدا

اي ولا ابرح منتطقًا. وكلاهما نادرٌ في الاستعمال

وصَرَّفوا غيرَ الأَخيرَين وما لَهُ لِما صُرِّفَ منهُ رُسِما

اي انهم صرَّفوا ما سوى دام وليس فانهما لا تتصرَّفان. أَمَّا دام فقيل لانها قد جرت مجرى المَثَل والامثال لا تُغَيَّر عن مواردها. وقيل لانها صلةٌ لِما الظرفيَّة وهذه الصلة يلتزمون فيها صيغة الماضي * وأَمَّا ليس فلانها قد وُضِعَت وضع الحرف في انها لا يُفهَم معناها إِلاَّ بذكر متعلَّقها * واثبت بعضهم مضارعًا لدام محتجًّا بقولهم أَدُومُ لك ما تَدُومُ لي. ولا حجَّة فيهِ لان المضارع الثاني في مقابلة الاول وهو مضارع دام التامَّة لا محالة فيكون ما يقابلهُ كذلك * وأَمَّا غير دام وليس فمنهُ ما يتصرَّف تصرُّفًا ناقصًا وهو زال وأَخَواتها. فانهُ لا يُستعمَل منهنَّ امرٌ ولا مصدرٌ. ومنهُ ما يتصرَّف تصرُّفًا تامًّا وهو البواقي * وكلُّ ما تصرَّف من هذه الافعال يعمل عمل ماضيها كقول الشاعر

قالت سلامة ما لجسمك شاحبًا ولقد يكون على الشباب نضيرا

وقول الاخر

اقول لهُ أَرحلْ لا تُقِيمَنَّ عندنا والاَّ فَكُنْ في السرِّ والجهر مسلما

وقول الآخر

وما كلُّ من يُبدِي اليشاشة كائنًا اخاك اذا لم تُلفِهِ لك مُنجِدا

وقول الاخر

ببذلٍ وحلمٍ ساد في قومهِ الفتى وكَوْنُكَ إِيَّاهُ عليك يسيرُ

وهكذا في البواقي فقس على ما ذُكِر ما لم يُذكَر

ويُنكَرُ الإِخبارُ بالماضي فإِنْ تَصحَبْهُ قَدْ في الستَّةِ الأُولى أُذِنْ

اي انهُ يُنكَر الإِخبار بالفعل الماضي عن هذه الافعال. وذلك لانها انما تدخل على الجملة لتدلَّ على وقوع مضمونها في الزمان الماضي. فان كان الخبر يدلُّ على الماضي ايضًا لم تكن حاجةٌ اليها فيكون ذكرها عَبَثًا. وهو مذهب الكوفيّين * فان اقترن الماضي بقد يُؤْذَن في الإِخبار بهِ لانها تقرّبهُ من الحال الذي هو الاصل في أَخبار هذه الافعال * وذلك انما يكون في الستَّة الأُولَى منها وهي كان وظلَّ وباتَ وامسى

واصبح واضحى. فيقال كان زيدٌ قد انطلق. واضحى الحيُّ قد خلا. وقس ما بينهما * واستثنى بعضهم ما وقع شرطًا نحو ان كان قميصهُ قُدَّ من دُبُرٍ. فلا تلزمهُ قَدْ لانهُ قد انصرف الى الاستقبال * واجاز بعضهم تركها مطلقًا تمسُّكًا بما ورد من ذلك نحو تجري بأَعيُنِنا جزآءً لمن كان كَفَر. ونحو لم تكن آمنَت من قبلُ. ومن ذلك قول الشاعر

كانوا كعادٍ فامسى الله اهلَكَهُم بمثل ما اهلك الغاوِينَ من عادِ

وقول الاخر

فاصبح اهلهُ بادوا واضحى يُنقَّلُ من اناسٍ في اناسِ

والكوفيُّون واصحابهم يحملون ذلك على تقديرها فيهِ كما تُقدَّر في الحال بناءً على انهُ لا بُدَّ منها وهو الصحيح غير ان تركها مع كان ايسر لانها أُمُّ الباب فتحتمل ما لا يحتمل غيرها * واما ما يلي هذه الافعال الستَّة وهو صار وما يليها فلا يقع الماضي خبرًا لهُ على الإطلاق. لانهُ يفيد اتصال معناهُ بزمان الإخبار والماضي يفيد الانقطاع

والمُبتَدا باسمٍ لكلٍّ قد سُمِي كفاعلٍ لهُ فلم يُقَدَّمِ

وخَبَرٌ يليهِ كالمفعولِ قد جاءَ وكالمفعول تقديمًا وَرَد

اي ان المبتدا الذي تدخل عليهِ جميع هذه الافعال يُدعَى اسمها. وهو كالفاعل لها فلا يُقدَّم عليها* واما الخبر فهو كالمفعول. ولذلك يجري تقديمهُ كما يجري تقديم المفعول في الجواز والوجوب والامتناع * واما في التعريف والتنكير ونحوهما فلا يزال جاريًا على حكمهِ مع المبتدإِ المجرَّد لان الناسخ قد دخل عليها بعد التركيب. وندر الاخبار عن النكرة بالمعرفة على خلاف المجرَّد كقول الشاعر

كأَنَّ سبيئةً من بيت راسٍ يكون مزاجَها عَسَلٌ وماءُ

واعلم ان المراد بالخبر هنا هو الخبر المفرد. واما الخبر الواقع جملةً نحو كان زيدٌ يزورنا. او يزورنا ابوهُ. او ابوهُ يزورنا فاجاز قومٌ تقديمهُ مطلقًا. نحو يزورنا كان زيدٌ. وكان يزورنا ابوهُ زيدٌ. وهلمَّ جرًّا. وصحَّحهُ ابن مالك لوقوع ذلك في خبر المبتدإِ مع ضعف عاملهِ كما في قول الشاعر

الى مَلِكٍ ما أُمُّهُ من مُحارِبٍ أَبُوهُ ولا كانت كُلَيبٌ تُصاهِرُه

ومنعهُ قومٌ مطلقًا لما يقع فيهِ من التشويش. وفصَّل آخَرون بان العبارة ان عادت بعد حذف الناسخ الى اصلها من المبتداء والخبر جاز التقديم والاَّ فلا. وعلى ذلك يجوز ان يقال يزورنا ابوهُ كان زيدٌ. ولا يجوز ان يُقَال يزورنا كان زيدٌ. ولا كان يزورنا

زيدٌ * واختُلِف في تقديم الخبر على دام وليس . فمنعهُ الجمهور لجمودهما . واجازهُ بعضهم على ضعفٍ * وفي توسُّطِهِ بينهما وبين الاسم . فاجازهُ قومٌ تمسُّكًا بقول الشاعر

لا طيبَ للعيشِ ما دامت منغَّصةً لذَّاتُهُ بادِّكارِ الموتِ والهَرَمِ

وقول الاخر

سَلِي ان جهلتِ الناس عنَّا وعنهمُ فليس سواءً عالمٌ وجهولُ

ومنعهُ آخَرون وحملوا ما سُمِع منهُ على الضرورة . وهو القياس لان الجوامد يجب حفظ الترتيب بين معمولاتها كما علمت * ويمتنع تقديم الخبر على ما نافيةً او مصدريَّةً باتفاق الجمهور . لان النافية لها صدر الكلام . والمصدريَّة لا يتقدَّم معمول صِلَتها عليها * وخالف الكوفيُّون في النافية فاجازوا تقديمهُ عليها نحو قائمًا ما زال زيدٌ . لان هذه الافعال مُوجِبةٌ في المعنى فكأَنَّ ما غير موجودةٍ . وقيل لانهم لا يلتزمون تصديرها فيجيزون قائمًا ما كان زيدٌ * واختُلِف في توسُّط معمول الخبر بين الاسم والناسخ نحو كان اخاك زيدٌ ضاربًا . فاجازهُ الكوفيُّون مطلقًا بناءً على ان معمول المعمول في حكم المعمول . واحتجُّوا بما سُمِع منهُ كقول الشاعر

قنافذُ هدَّاجُونَ حولَ بيوتهم بما كان إِيَّاهم عَطِيَّةُ عوَّدا

ومنعهُ البصريُّون مطلقًا لما فيهِ من الفصل بين الناسخ واسمِهِ باجنبيٍّ منهما . وخرَّجوا ما ورد منهُ على تقدير ضمير الشان في الناسخ كما في البيت * فان تعذَّر تقديرهُ لظهور النصب في الخبر كما في قول الشاعر

لَئِنْ كان سُلمى الشيبُ بالصدِّ مُغرِيًا لقد هوَّنَ السلوانَ عنها التَّحَلُّمُ

او لكونهِ لا يُضمَر في ذلك الناسخ كقول الآخر

باتت فؤاديَ ذاتُ الخالِ سالبةً فالعيشُ ان حُمَّ لي عيشٌ من العَجَبِ

حملوهُ على الضرورة * وفصَّل آخَرون بانهُ ان تقدَّم الخبر معهُ نحو كان اخاك ضاربًا زيدٌ يجوز لان معمول الخبر كالجزءِ منهُ لانهُ من تمامهِ فلا يتحقَّق الفصل بالاجنبيّ . وان تقدَّم وحدهُ كما مرَّ يمتنع لتحقُّق الفصل المذكور * فان كان معمول الخبر ظرفًا او مجرورًا نحو كان عندك زيدٌ جالسًا واضحى بالقوم عمرٌو ذاهبًا جاز فيهِ ذلك بالاتفاق كما مرَّ في باب الاحكام الكليَّة

والنقصُ فيهنَّ على الجميعِ إِذْ ليسَ يكتفِينَ بالمرفوعِ

وتمُّوا غيرَ فَتِيْ احيانا وزالَ ليسَ نحو كُنْ فكانا

اي ان النقص يعمُّ جميع هذه الافعال حين لا تكتفي بمرفوعها كما رأيت. فان اكتفت بهِ كانت تامّةً كسائر الافعال اللازمة. وذلك اذا جُعِلت كان بمعنى حصل. وظلَّ بمعنى استمرَّ. وبات بمعنى نزل ليلاً. وامسى بمعنى دخل في المساءِ. واصبح بمعنى دخل في الصباح. واضحى بمعنى دخل في الضحى. وصار بمعنى انتقل. وانفكَّ بمعنى انفصل. وبَرِح بمعنى ذهب. ودام بمعنى بقي. نحو فانما يقول للشيءِ كُنْ فيكون. وسبحان الله حين تُمسُون وحين تُصبِحون. وخالدين فيها ما دامت السموات والارض. وقس البواقي * وأمَّا زال وفتِيءَ وليس فيلزمهنَّ النقص دائمًا * واعلم ان كان الناقصة موضوعةٌ للماضي المنقطع على الاصحّ نحو كان العالم جاهلاً. وقد يُراد بها الاستمرار نحو وكان الله على كل شيءٍ قديرًا * وقيل الاصل فيها ان تدلَّ على حصول الخبر في الزمان الماضي من غير تعرُّضٍ لانقطاعٍ او استمرارٍ. فيُدَلُّ على ما يُراد منها بالقرينة. والاول هو مذهب الجمهور * وزال المذكورة هنا هي التي مضارعها يزال. واما التي مضارعها يزول فهي تامّةٌ ابدًا. ولا مدخلَ لها في هذا الباب

وقد تُزادُ كانَ غيرَ عامِلَه بينَ ٱلتِزامِ الصاحبَينِ فاصِلَه

اي ان كان قد تُزاد بلفظ الماضي فاصلة بين الصاحبين المتلازمين كالمبتدإِ والخبر لتدلَّ على الزمان الماضي. واكثر ما تُزاد بين ما التعجبيَّة وأَفعَل التعجُّب. لانهُ قد سُلِبَت منهُ الدلالة على المُضِيّ فيُستَفاد ذلك من زيادتها عليهِ نحو ما كان أَحسَنَ زيدًا. وهو قياسٌ فيها * وقد سُمِعَت زيادتها بين الفعل ومرفوعهِ كقول بعضهم لم يُوجَد كانَ مِثلُهم. وبين الصفة والموصوف كقول الشاعر

في غُرَف الجنَّةِ العُليا التي وجَبَت لهم هناك بسعيٍ كانَ مشكورِ

وبين المعطوف والمعطوف عليهِ كقول الآخر

في لُجَّةٍ غمرت اباك بُحُورُها في الجاهليَّةِ كان والإِسلامِ

وشذَّت زيادتها بين الجارّ والمجرور كقولهِ

سُراةُ بني ابي بكرٍ تَسامَى على كانَ المُسوَّمةِ العِرابِ

ورُبَّما زيدت بلفظ المضارع كقول الاخر

انتَ تكونُ ماجدٌ نبيلُ اذا تَهبُّ شمألٌ بليلُ

وقيل قد تُزاد في اول الكلام وفي آخرهِ نحو كان زيدٌ قائمٌ وزيدٌ قائمٌ كان. وانكرهُ الجمهور لان الاول يقتضي العناية بشانهِ. والآخِر محطُّ الفائدة. وكلاهما ينافي الزيادة *

وهي في كل ذلك ملغاةٌ عن العمل. أمَّا عمل النصب فبالاتفاق. وأمَّا عمل الرفع فقيل لا مرفوعَ لها لانهـا كالحرف الزائد فلا يُبالَى بخُلُوّها من الإسناد. ولانهـا قد زيدت بين الجارّ والمجرور فلو نُوِي معها مرفوعٌ لزم الفصل بينهما بجملةٍ. ولا نظيرَ له. وهو مذهب الفارسيّ وعليهِ الجمهور * وقيل انها ترفع ضمير المصدر الدالّة عليهِ وهو الكون * وقيل ترفع ضميرما ذُكِر قبلها تمسُّكًا بقول الشاعر

فكيف اذا مررت بدارِ قومٍ وجيرانٍ لنا كانوا كرامِ

وخرَّج الاكثرون البيت على انها غير زائدةٍ فيهِ. وانَّ الضمير المتَّصل بها اسمها. والمجرور الذي قبلها خبرها. ويُحتمَل ان تكون تامةً فلا حجَّة فيهِ * واعلم ان زيادة كان قد تكون في اللفظ فقط كما رايت. وقد تكون في اللفظ والمعنى جميعًا نحو كيف تُكَلِّمُ من كان في المهد صبيًّا * واذا لم يكن لها معمولٌ فهي لا تامَّة ولا ناقصة. لان التامَّة لها مرفوعٌ. والناقصة لها مرفوعٌ ومنصوبٌ * وربَّما زيدت اصبح وامسى كقولهم ما اصبحَ أبرَدَها وما امسى أدفأها. وهو شاذٌّ فيهما لان ذلك انما هو لِأُمِّ الباب وهي كان. لان أُمَّهات الابواب يُتصرَّف فيها بما لا يُتصرَّف بهِ في غيرها كما علمت آنفًا

وَحذَفوها بعدَ أَنْ فَعَوَّضوا بِما كأَمَّا أَنتَ راضيًا رَضُوا
والحذفُ بعدَ إِنْ ولَوْ للفعلِ عَمّْ والاسمِ كالشاهدُ إِنْ فردًا عدَم

اي انهم حذفوا كان بعد أَن المصدريَّة فعوَّضوا عنها بما الزائدة نحو أَمَّا انت راضيًا رَضُوا. فان اصلهُ لِأَنْ كنتَ راضيًا رضوا. اي انهم رضوا لكونك راضيًا. فحُذِفَت لام التعليل عن أَن على قياس حذفها. ثم حُذِفَت كان للاختصار وزيدت ما عوضًا عنها. فانفصل الضمير الذي هو اسم كان لعدم استقلالهِ متَّصلاً. وأُدغِمَت نون أَنْ بميم ما لتَقارُبِهما في المخرج. فصار أَمَّا انت كما رايت. ومن ذلك قول الشاعر

ابا خراشةَ أَمَّا انت ذا نَفَرٍ فان قوميَ لم تأْكُلْهُمُ الضَّبُعُ

ونقل ابو الفتح عن الفارسيّ ان ما عاملةٌ عمل كان لنيابتها عنها. ونسب ذلك الى سيبويه. وانكرهُ الجمهور * واذا وقعت كان بعد إِن ولو الشرطيَّتين تُحذَف مع اسمها للتخفيف. كقولك الشاهد ان فردًا عدَمٌ. وقولهم التمِسْ ولو خاتمًا من حديدٍ. اي ان كان الشاهد فردًا. ولو كان ما تلتمسهُ خاتمًا * ومن ذلك قول الشاعر

لا تقرَبَنَّ الدهرَ آلَ مُطَرِّفٍ ان ظالمًا ابدًا وان مظلوما

وقول الآخر

لا يأمنِ الدهرَ ذو بغيٍ ولو مَلِكًا جنودهُ ضاق عنها السهل والجبلُ

غير ان حذفها مع التعويض واجبٌ لامتناع الجمع بين العوض والمعوَّض عنهُ. وبدونهِ جائزٌ لانتفاءِ المانع * واعلم ان الحذف بعد الشرط لا يكون مع غير إِن ولو من أَدَواتهِ. لان كل واحدةٍ منهما أُمُّ بابها فتحتمل التوسُّع فيها كما مرَّ ولا يكون الاسم المحذوف هناك الا ضميرًا لمعلومٍ قبلهُ كما رايت ليتعيَّن بهِ المحذوف

وجاءَ في نونِ مُضارعٍ سكَن وصلاً بغيرِ مُضمرِ الوصلِ اقترَن

اي ان الحذف قد استعملوهُ ايضًا في نون مضارع كان. وذلك اذا كانت ساكنةً واقعةً في الوصل اي في غير الوقف. ولم تكن مقترنةً بضميرٍ متصلٍ. وهو إمَّا احد ضمائر النصب او نون الاناث لان سكونها معهُ في المضارع لا يمكن الاَّ هناك. فيقال لم يَكُ زيدٌ قائمًا اي لم يكُنْ * فان كانت النون متحركةً ولو حركةً عارضةً نحو لم يكنِ الذين كفروا. او كان موقوفًا عليها نحو قائمًا لم تَكُنْ. او كانت مقترنة بضميرٍ متصل نحو ان يَكُنْهُ فلان تُسلَّط عليهِ امتنع الحذف * أَما في المتحرِّكة فلِأَنَّها قد قويت بالحركة فتعاصت عن الحذف. وأَمَّا في الموقوف عليها فلِأَنَّ الوقف يستلزم اجتلاب هاءِ السكت مكان المحذوف كما ستعلم في بابهِ. وعلى ذلك يكون اثبات النون اولى من حذفها واجتلاب حرفٍ اجنبيٍّ مكانها. وأَمَّا في المقترنة با لضمير فلِأَنَّ الضمائر تردُّ الاشياءَ الى اصولها فلا يُحذَف معها بعض الاصول * واجاز يونس بن حبيب حذف المتحرِّكة بالحركة العارضة لعدم الاعتداد بها. واستشهد على ذلك بما سُمع من نحو قول الشاعر

اذا لم تَكُ الحاجات من همَّة الفتى فليس بمُغنٍ عنهُ عقد الرتائمِ

وحملهُ الجمهور على الضرورة * واعلم ان هذا الحذف لا يختصُّ بكان الناقصة بل يكون في التامَّة ايضًا لاشتراكهما في اللفظ. والحذف امرٌ لفظيٌّ فيصحُّ اشتراكهما فيهِ

وشاعَ في اسمِ ليسَ محضُ النكِره وَهْيَ عليهِ تارةً مُقتصِره

والبعضُ نصبَ خبرٍ بها نَقَض عندَ انتقاضِ نفيهِ عكسَ الغَرَض

اي انهُ قد شاع وقوع اسم ليس نكرةً محضةً. وذلك لعمومهِ المستفاد من وقوعهِ في حيّز النفي كما علمت. ومن ذلك قول الشاعر

كم قد رأَيت وليسَ شيءٌ باقيًا من زائرٍ طرق الهوى ومَزُورِ

وهي تقتصر عليهِ تارةً فتستغني عن ذكر الخبر. ومن ذلك ما حكاهُ سيبويه من قول

بعضهم ليس احدٌ .اي ليس احدٌ هُنا * وبعض العرب وهم بنو تميم يرفعون خبرها اذا انتقض النفي كقولهم ليس الطِيْبُ الاَّ المِسكُ . بناءً على ان الغرض منها انما هو نفي الخبر. وقد زال النفي عنهُ بعكس الغرض المقصود لانهُ قد صار مُوجَبًا فزال تسلُّطها عليهِ. ومن ثمَّ يجب رفعهُ كما يجب رفع خبر ما لذلك عند الحجازيين * وغير بني تميم يوجبون نصبهُ بناءً على ان عمل ليس انما هو للفعليَّة لا للنفي بخلاف ما لانها تعمل لمجرَّد النفي الذي اشبهت ليس لاجلهِ. فاذا انتقض النفي بطلت المشابهة فبطل العمل. وهذا هو مذهب الجمهور

فصل

في كاد واخواتها

كادَ كَذا أوشَكَ هَلْهَلَ كَرِب | عَسَى حَرَى اَخْلَوْلَقَ مع كانَ احْتَسِب
شَرَعَ أنشا جَعَلَ أنبرَى طَفِق | أَخَذَ قامَ وابتَدَا هَبَّ عَلِق

اي ان هذه الافعال المذكورة تُحسَب مع كان باعتبار العمل فانها ترفع الاسم وتنصب الخبر مثلها. وهي ثلثة اقسامٍ . لان منها ما وُضع لمقاربة الفعل. وهو كاد واوشك وهلهل وكَرِبَ بكسر الراءَ وفتحها. ومنها ما وُضع لرجاءَ حصولهِ . وهو عَسَي وحَرَى واخلولق. ومنها ما وُضع للشروع فيهِ وهو شرع وما يليها الى اخرهِ * وزاد بعضهم في افعال المقاربة أَولَى وأَلَمَّ. وفي افعال الشروع أَثِرَ وطَبِقَ. وقيل انهاها بعضهم الى اكثر من عشرين فعلاً. وعدَّ بعضهم هلهل من افعال الشروع * ويُقال لمجموع هذه الافعال افعال المقاربة من باب تسمية الكل باسم البعض على سبيل المجاز

وٱلتزموا الإخبارَ بالمُضارِعِ | عنهُنَّ إِذْ كُنَّ لغيرِ الواقعِ
وأسنَدوهُ لِضميرِ ٱلإسمِ | لِيَقَعَ الحكمُ على ذي الحكمِ

اي انهم التزموا الإخبار عن هذه الافعال بالفعل المضارع لانها للحكم بما لم يقع. وذلك لان بعضها لمقاربة وقوع الفعل. وبعضها للطمع في حصولهِ. وبعضها للاخذ في مباشرتهِ. فلا تصلح لها الافعال الماضية والاسماءَ * والتزموا ايضًا اسناد هذا الفعل الى ضمير الاسم الذي يُخبَر بهِ عنهُ. لان هذه الافعال انما جاءَت لتدلَّ على ان مرفوعها هو الذي تلبَّس بالفعل دون غيرهِ فلا بُدَّ في الفعل من ضميرٍ يعود اليهِ ليتحقق لهُ ذلك * وندر اسناد عَسَى الى ضمير السببيّ كقول الشاعر

وماذا عَسَى الحجَّاجُ يبلغ جهدُهُ | اذا نحن جاوزنا حفير زيادِ

وحمل بعضهم البيت على اسناد الفعل الى ضمير الحجّاج فيكون قد جرى على حكمهِ* وشذّ وقوع الخبر جملةً اسميةً كقول الآخَر

وقد جَعَلَت قلوص بني زيادٍ من الاكوار مرتعها قريبُ

واجازهُ جماعةٌ قياسًا مع جَعَل كما في البيت . وهو مخالفٌ لمذهب الجمهور

فَشَذَّ بأسمٍ بعدَ كادَ وعَسَى كقولهم عَسَى الغُوَيرُ أَبْؤُسًا

وصَحَّ كادَ زيتها يُضِيءُ لا كادَ يُضِيءُ النورُ منهُ مَثَلا

اي انهُ لمَّا كان الخبر في هذا الباب يجب ان يكون فعلاً مضارعًا كان ما سُمِع من الإخبار بالاسم عن كاد وعسى شاذًّا كقول الشاعر

فَأُبْتُ الى فَهْمٍ وما كدتُ آئبًا وكم مثلها غادرتها وهي تصفرُ

وقول الراجز

اكثرتَ في العذلِ مُلِحًّا دائمًا لا تُكثِرَنْ اني عسيتُ صائمًا

وعلى ذلك قولهم في المَثَل عَسَى الغُوَيرُ أَبْؤُسًا . غير ان في نصبهِ دليلاً على ان المضارع المُخبَر بهِ في هذا الباب في موضع النصب مع كونهِ مرفوعًا في اللفظ* واذ كان يُشترط في الفعل الواقع خبرًا ان يكون رافعًا ضمير الاسم صحَّ ان يُقَال كاد زيتها يُضِيءُ . ولم يصحَّ ان يقال كاد زيتها يُضِيءُ نورُهُ . وشذَّ قول الشاعر

واسقيهِ حتى كاد مِمَّا أَبثُّهُ تُكلّمُني احجارهُ وملاعبهُ

وقول الاخر

وقد جعلتُ اذا ما قمت يُثقِلُني ثوبي فانهض نهض الشارب الثَمِلِ

واستثنى بعضهم عسى من هذا الحكم . فاجاز عسى زيدٌ يقوم غلامهُ . واجاز ذلك بعضهم على قلَّةٍ مع جميع هذه الافعال . والجمهور على خلافها

وذُو الرجاءِ كعَسَى معهُ اقتَرَنْ إِذْ يقتضي استقبالَ ما يُرجَى بأَنْ

ولا بَسَ الحالَ سواهُ فأَبَى وفي عَسَى عكسٌ وفي ما قَرَّبا

اي ان افعال الرجاءِ وهي عسَى وحرَى واخلولَق يقترن الخبر معها بأَن المصدريَّة الدالَّة على الاستقبال لان المَرْجُوَّ لايكون الا مستقبلاً . فيقال عسى المريضُ أَنْ يشفى . وحرَى الصديقُ أَنْ يزورنا . واخلولَقتِ السماءُ أَنْ تُمطِر* وسُمِع اقتران خبر عسى بالسين مكان أَنْ كقول الشاعر

عسى طَيِّئٌ من طَيِّئٍ بعد هذهِ ستُطفِئُ غلّاتِ الكِلَى والجوانحِ

وهو من نوادر اللغة * وأمَّا افعال المقاربة والشروع فحكمها ان لا تقترن أخبارها بأَنْ لانها ملابسةٌ للفعل . إمَّا بدلالتها على الدخول فيهِ نحو شرع زيدٌ يتكلَّمُ فيكون معها حالاً . و إمَّا بدلالتها على الإشراف عليهِ نحو كاد الفارس يسقط فيكون معها كالحال . وعلى كليهما لا تناسبها علامة الاستقبال * غير انهُ قد يُعتبَر في عسى شبهها بلعلَّ في المعنى فيجرَّد خبرها كقولهِ

عسى الله يُغني عن بلاد ابن قادرٍ بمُنهَمِرٍ جَوْنِ الربابِ سَكُوبِ

ويُعتبَر في افعال المقاربة تأَخُّر وقوع الفعل معها عن زمان الحال فيُقرَن خبرها بأَنْ كقول الآخر

ربعٌ عفاهُ الدهر طولاً فانمحى قد كاد من طول البِلَى أَنْ يمصحا

وذلك قليلٌ الاَّ في اوشك فان الاكثر اقتران خبرها بأَنْ كقولهِ

ولو سُئِلَ الناسُ التُرابَ لَأَوشكوا اذا قيل هاتوا أَنْ يملُّوا ويمنعوا

وذلك لان القرب المرجّح للتجرد امرٌ عارضٌ فيها لانها موضوعةٌ للإسراع دون المقاربة . وقيل هي في الاصل من باب عَسَى فاعتُبِر ذلك الاصل فيها * ويقلُّ تجرُّدهُ منها كقولهِ

ولو حَمَلَت صُمُّ الجبال الذي بنا غداةَ افترقنا اوشكت تَتَصَدَّعُ

وأَمَّا حَرَى واخلولق فلا بُدَّ معهما من أَنْ للإشعار بانهما للرجاَء لان المشهور فيهما معنى الاستيجاب . بخلاف عسى فانها شهيرةٌ في الرجاَء فلا يلزمها ما يُشعِر بهِ * وأَمَّا هلهل فتجري مجرى كاد ان عُدَّت من افعال المقاربة . ومجرى افعال الشروع ان عُدَّت منها . وقيل لا بُدَّ من تجرُّد خبرها ولو عُدَّت من افعال المقاربة لانها تدلُّ على المبالغة في القرب فتلحق بافعال الشروع * واعلم ان عسى قد تَرِدُ للإشفاق نحو لا تغفل فعسى العدوُّ أَنْ يكونَ قادمًا . وعلى ذلك ايضًا لا يزال خبرها يقتضي الاقتران بأَنْ لان الاشفاق يقتضي الاستقبال كالرجاَء * وقد استشكلت النحاة اقتران الخبر بأَنْ في هذا الباب لانهُ يستلزم الإخبار بالحَدَث عن الذات . وهو لا يصحُّ لان الخبر هو عين المُخبَر عنهُ في المعنى والحَدَث لا يكون عين الذات . ولهم في ذلك تأْويلاتٌ ومناقضاتٌ شتَّى يطول الكلام عليها . قال ابن هشام والطف ما يُقال في الجواب عن ذلك ما رأَيتهُ بخطّ بعض طَلَبة ابن مالك نقلاً عنهُ ان الإخبار انما وقع اوَّلاً بالفعل المجرَّد . ثم لمَّا صحَّ الاخبار بهِ جيء بأَنْ لتُوْذن بالتراخي لا لقصد

السبك بالمصدر * ومذهب سيبويه ان المقرون بأن مفعولٌ بهِ لا خبرٌ. فاذا قيل اوشك زيدٌ ان يقوم فتقديرهُ قاربَ زيدٌ القيامَ. وجعلهُ بعضهم مشبَّهًا بالمفعول بهِ. والله اعلم بالصواب

وجازَ دُونَ أَنْ تَوَسُّطُ الخَبَرِ ككادَ يَقتُلانِ عبدا كَ عُمَر

اي انهُ يجوز في هذا الباب توسُّط الخبر بين الفعل والاسم كما في المثال. فلا يزال الخبر مسندًا الى ضمير الاسم العائد اليهِ بارزًا كما رايت او مستترًا نحو كاد يسقط الفارس. ولا بأس بعودهِ اليهِ وان كان موَّخَّرًا في اللفظ لانهُ مقدمٌ في النيَّة * غير ان ذلك مشروطٌ عند الجمهور بان لا يقترن الخبر بأَنْ فلا يقال كاد أَنْ يسقط الفارس لئلَّا يوهم اسناد الناسخ الى المصدر المُأَوَّل من الفعل المُخبَر بهِ. واسناد الفعل الى الظاهر بعدهُ. اي قَرُبَ سقوط الفارس وهو خلاف المقصود. واجازهُ المبرّد وقليلٌ من النحاة * وأمَّا تقديم الخبر على الفعل ايضًا فممتنعٌ بالاجماع لان الجوامد لا تعمل في ما قبلها كما علمت * ولا عبرة بما يقع فيهِ التصرُّف من هذه الافعال كما سيجيء لانهُ فضلاً عن كونهِ لم يستتمَّ التصرُّف قد جرى في ذلك على خلاف الاصل لما فيهِ من مُوجِب الجمود كما ستعلم

وَٱختصَّ كادَ بمضارعٍ كذا أَوْشَكَ وٱسمُ فاعلٍ لهُ ٱحتَذَى

وقيلَ في كَرِبَ ذاكَ ٱستعمِلا وقد حُكِي مُضارِعٌ مِنْ جَعَلا

اي قد اختصَّت كاد واوشك من بين أَخَواتهما باستعمال مضارعٍ لهما نحو يكاد البرق يخطف ابصارهم. وكقول الشاعر

يُوشِكُ من فرَّ من منيَّتهِ في بعض غِرَّاتهِ يُوافِقُها

وهو كثيرٌ فيهما. وقد يُستَعمل لها اسم فاعلٍ كقول الآخر

اموت اسىً يوم الرجام وانني يقينًا لرهنٌ بالذي انا كائدُ

اي بالموت الذي انا كائدٌ القاهُ. وكقول الآخر

فانك مُوشِكٌ أَنْ لا تراها وتعدو دُونَ غاضرةَ العوادي

وقيل ان ذلك قد استعمِل في كَرِبَ ايضًا. ومنهُ قول الشاعر

أَبُنَيَّ ان اباك كاربُ يومِهِ فاذا دُعيت الى المكارم فاعجلِ

وقيل انهم استعملوا مضارعًا من جَعَل. حكى الكسائيُّ ان البعير ليَهرَمُ حتى يجعلَ اذا شرب الماءَ يمجُّهُ * وسُمع مضارع شَرَع كقول الشاعر

وموتُ الفتى نقصانُ أيّامِ عمرهِ ففي موتهِ من حين يُولَدُ يَشرَعُ

وحكى الاخفش مضارع طَفِقَ. وحكى ابن ظفر مضارع عسى. وحكى المنذريُّ مصدر اوشك. وكل ذلك من نوادر اللغة

وأُسنِدَت عَسَى لمسبوكٍ تلا وأَوشَكَ اخلَولَقَ فالنقصُ خلا

اي ان هذهِ الافعال الثلثة تُسنَد الى المصدر المسبوك من أَنْ والفعلِ تاليًا لها فتكون تامّةً مستغنيةً عن الخبر نحو زيدٌ عسى أَنْ يقومَ. وعسى أَنْ يقومَ زيدٌ. ومن ثَمَّ تكون بلفظٍ واحدٍ مع الجميع فيقال هند عسى أَنْ تزورنا. والرجلان عسى أَنْ يذهبا. والقوم عسى أَنْ يرحلوا. وكذلك عسى أَنْ تزورنا هند. وعسى أَنْ يذهب الرجلان. وعسى أَنْ يرحل القوم وقس عليهِ. وهي لغة اهل الحجاز * وجعلها ابن مالك والحالة هذه ناقصةً ايضًا وقد سدَّت أَنْ وصِلَتُها مَسَدَّ الجزءَين كما في نحو أَحسِبَ الناسُ ان يُترَكوا * وبنو تميم يسندونها الى ضمير الاسم ان كان مقدَّمًا. والى ظاهرهِ ان كان مؤَخَّرًا. فيقولون زيدٌ عسى أَنْ يقومَ. وهند عَسَت أَنْ تزورنا. والرجلان عَسَيا أَنْ يذهبا. وهلمَّ جرًّا. وعسى أَنْ يذهب زيدٌ. وعست أَنْ تزورنا هند. وعسى أَنْ يرحلا اخواك. فتكون ناقصةً ويكون الفعل خبرًا لها. وقس على ذلك ما لم يكن مانعٌ نحو عسى أَنْ يضرب زيدٌ عمرًا فلا يجوز اسنادها الى زيد لئَلاَّ يلزم الفصل بهِ وهو اجنبيٌّ بين صلة أَنْ ومعمولها. ومن ثَمَّ تتعيَّن لُغَةُ الحجاز. وهي على كل حالٍ افصح واشهر في الاستعمال وعليها الجمهور * وتجري اوشك واخلولق هذا المجرى في كل ذلك. فتدبَّر

واستَعمَلوا نحوَ عساكَ والعَمَل باقٍ على العهدِ القديمِ لم يَزَل
وبعضهم يَحسَبُها حرفًا هنا وغيرُهُ إطلاقَ ذاكَ استحسَنا

اي انهم استعملوا جعل ضمير النصب المتَّصل اسمًا لعَسَى نائبًا عن ضمير الرفع كما قيل في لولاك على ما ستعرف. فيبقى عملها من رفع الاسم ونصب الخبر على عهدهِ كما كان. وهو مذهب الاخفش. وعليهِ قول الشاعر

نظرنا الخيل مقبلةً فقلنا عَسَاهُم ثائرينَ بمن أُصيبا

وجعلها بعضهم حرفًا في هذه الصورة. ونسب ذلك الى سيبويه * وذهب الكوفيُّون الى انها حرفٌ مطلقًا * وكلاهما مخالفٌ لمذهب الجمهور فانها عندهم فعلٌ مطلقًا بدليل اتّصالها بضمائر الرفع البارزة وتاءِ التانيث الساكنة كما رايت. وهو الصحيح

فصلٌ
في ظنّ واخواتها

ظَنَّ وخالَ وحجا عَدَّ زعِمْ حَسِبَ أَلفَى ورأَى درَى عَلِمْ
وَجدَ هَبْ مِثْلَ تعلَّمْ قد أَمَر حَسْبُ بِهِنّ المبتدا أنصبْ والخبَر

اي ان هذه الافعال المذكورة تنصب المبتدأ والخبر جميعًا كقول الشاعر

ظننتك ان شبَّت لظى الحرب صاليًا فعرَّدتَ في من كان عنها مُعرِّدا

وقول الاخر

أَخالُكَ ان لم تغضُضِ الطرفَ ذا هوًى يسومك ما لا يُستَطاعُ من الوجدِ

وقول الاخر

قد كنت احجو ابا عمرٍو اخا ثقةٍ حتى أَلمّت بنا يومًا مُلِمّاتُ

وقول الاخر

فحكَّمتِ الحديد براهشَيهِ وأَلفى قولها كذبًا ومينا

وقول الاخر

رايت الله اكبرَ كلّ شيءٍ محاولةً واكثرهم جنودا

وهكذا في البواقي * وتنقسم هذه الافعال باعتبار اللفظ الى متصرّفٍ وهو من ظنَّ الى وَجَد . وغير متصرّفٍ وهو هَبْ وتعلَّمْ . فانهما لا يستعملان الّا امرًا فقط كقول الشاعر

فقلتُ أَجِرْني ابا مالكٍ والّا فهَبْني آمرءًا ها لكا

وقول الاخر

تَعَلَّمْ شفاءَ النفس قهرَ عدوّها فبالغْ بلطفٍ في التحيُّل والمكرِ

وتنقسم باعتبار المعنى الى ما يدلُّ على الشكّ وهو من ظنَّ الى حَسِبَ ويتبعهُ هَبْ . وما يدلُّ على اليقين وهو من أَلفَى الى وَجَد ويتبعهُ تعلَّمْ . ولذلك يُقال لها افعال القلوب * غيران منها ما يفيد الظنَّ فقط وهو حجا وعدَّ وزعِمَ وهَبْ . ومنها ما يفيد العلم فقط وهو علِمَ وأَلفَى ودرَى ووَجدَ وتعلَّمْ . ومنها ما يفيد الظنَّ تارةً والعلم اخرى وهو ظنَّ وحَسِبَ وخالَ ورأَى . غيران الثلثة الاولى تُستعمَل غالبًا للشكّ والاخير يُستعمَل غالبًا لليقين * والحقوا برأَى العلميةِ رأَى الحلميّةَ نحو اني اراني اعصر خمرًا . ومنهُ قول الشاعر

اراهم رفقتي حتى اذا ما تجافى الليل وانخزل انخزالا

وعدَّ بعضهم سَمِعَ من هذا الباب. والصحيح انها ليست منهُ * واعلم ان القول قد يُضمَّن معنى الظنّ فيعمل عملهُ مطلقًا عند بني سُلَيم. وعليهِ يُروَى بالنصب قول الشاعر

اذا ماجرى شأوَين وابتلَّ عطفهُ تقول هزيزَ الريح مرَّت بأثابِ

وأمَّا عند غيرهم فيُشتَرط فيهِ ان يكون مضارعًا لمخاطَبٍ بعد استفهامٍ مباشرٍ لهُ نحو أتقولُ زيدًا قادمًا. اي أتَظنُّ. وعليهِ قول الراجز

متى تقول القُلُصَ الرواسما يحمِلْنَ أُمَّ قاسمٍ وقاسما

واغتُفِر فصلهُ عن الاستفهام بالظرف لعدم الاعتداد بهِ كقول الشاعر

أَبَعْدَ بُعدٍ تقولُ الدارَ جامعةً شملي بهم ام تقول البعدَ محتوما

وقد يُفصَل بمعمولهِ لانهُ في نيَّة التأخير عنهُ كقول الآخر

اجُهَّالاً تقولُ بني لُوَيٍّ لَعَمْرُ ابيك ام متجاهلينا

وزاد ابن مالك شرط كون المضارع للحال. ولذلك قيَّد الاستفهام بأن يكون بغير هل لانها تخصّص المضارع بالاستقبال كما سيأتي. وكلاهما غير معتبرٍ عند غيرهِ. والله اعلم

وأَلحقوا صيَّرَ رَدَّ وٱشتَرَكْ غادَرَ وٱتَّخَذَ مَعْهَا وتَرَكْ
ووَهبَ الجامدَ ماضٍ لم يَزَلْ وتَجمعُ التحويلَ والظنَّ جَعَلْ
والكلُّ مفعولٌ بهِ ينتَصِبُ بهِ كما في اصلهِ يرتَّبُ

اي انهم الحقوا بافعال القلوب هذه الافعال المذكورة. ويُقال لها افعال التحويل لانها تدلُّ على تحويل الموصوف عن صفةٍ الى اخرى نحو صيَّرت الطينَ خزَفًا. ومن ذلك قول الشاعر

فردَّ شُعُورهنَّ السودَ بيضًا وردَّ وُجُوهَهُنَّ البيضَ سودا

وقول الاخر

فارسًا ما غادروهُ مُلحِمًا غير هيَّابٍ ولا نكسٍ وَكِل

وقول الاخر

تَلَفُ الذي ٱتخذ الجراءةَ خِلَّةً وَعَظ الذي ٱتخذَ الفرارَ خليلا

وكلها متصرِّفةٌ إلَّا وَهبَ بمعنى صيَّرَ فانهُ يلزم الماضي كقولهم وَهَبني الله فداك * وأمَّا جعل فهي تُستعمَل تارةً للتحويل نحو فجعلناهُ هباءً منثورًا. فتكون من هذه الافعال. وتارةً للظنّ نحو وجعلوا الملئكةَ الذين هم عباد الرحمن إناثًا. فتكون من افعال

القلوب * وكلّ هذه الافعال تدخل على المبتدإ والخبر بعد استيفاء فاعلها فينتصب بها كل واحدٍ منهما مفعولاً بهِ. ويجري في الترتيب مع صاحبهِ كما كان حال التجرُّد

وبابُ ظَنَّ قبلَ ذي صَدْرٍ فَصَلْ عُلِّقَ مـا صُرِّفَ منـهُ فاعتَدَلْ

وذاكَ مع مـا إِنْ ولا بعدَ قَسَمْ واللامِ الاِستفهامِ لَوْ لَعَلَّ كَمْ

نحو ظننتُ لَجَرِيرٌ أَشعَرُ ورُبَّ ذي صَدْرٍ هُنا يُقَدَّرُ

اي ان ما تصرَّف من افعال القلوب وهو ما سوى تعلَّمْ وهَبْ اذا فصل بينهُ وبين الجملة ما لهُ صدر الكلام يُعلَّق عن العمل فيها لفظاً لانهُ لا يقدر ان يتخطّاهُ اليها كما علمت. فتبقى بعدهُ مرفوعة الجزءين. ولكنها تكون في محلّ النصب بهِ. وذلك لان ما لهُ صدر الكلام يقتضي بقاءَ صورتها على حالها. وهذه الافعال تقتضي تغييرها. فوجبت المعادلة بينهما بمراعاة حق المانع في اللفظ. وحق العامل في المعنى * فان لم يكن ذو الصدر فاصلاً بينهما نحو علمتُ زيدًا مَنْ هُوَ لم يكن في المسأَلة تعليقٌ على الاصحّ * وانما اختصَّت هذه الافعال بالتعليق دون افعال التحويل لانها عقليَّةٌ تتعلَّق بمضمون الجملة فتتناولهُ في المعنى على كل حالٍ بخلاف الأُخرَى * ولمَّا كانت عاملةً في محلّ الجملة دون لفظها جاز في المعطوف عليها الرفع والنصب. وعلى ذلك قولهُ

وما كنت ادري قبل عزَّة ما البكا ولا مُوجِعاتِ القلب حتى تولَّتِ

فانهُ يُروَى برفع موجعات ونصبها * وأمَّا المُعلِّقات فهي ما و إِن النافيتان نحو علمت ما زيدٌ كاتبٌ. وظننتُ إِنْ عمرٌو كريمٌ * ولا النافية ايضًا عاملةً او مُهمَلةً نحو ظننت لا رجلَ في الدار. وعلمت لا زيدٌ فيها ولا عمرٌو * وقيَّدها بعضهم بالنافية للجنس * واشترط بعضهم ان تكون واقعةً في جواب القسم نحو رأيتُ واللهِ لا زيدٌ فاضلٌ ولا عمرٌو بناءَ على انها حينئذٍ تستحق الصدارة كما سيجيءُ. ولذلك اشترط من لا يعتقد صدارة إِنْ وقوعَها في الجواب المذكور * ومن المُعلِّقات اللام للابتداءِ كما في مثال النظم. او لجواب القسم كما في قول الشاعر

ولقد علمتُ لَتَأتِيَنَّ منيَّتي ان المنايا لا تطيش سهامها

وكذلك الاستفهام بالحرف نحو إِنْ ادري اقريبٌ ام بعيدٌ ما تُوعَدون. او بالاسم نحو لنعلم ايُّ الحزبَينِ أَحصَى * ولو الشرطيَّة كما في قول الشاعر

وقد علم الاقوام لو انَّ حاتمًا اراد ثراءَ المال كان لهُ وفرُ

وكم الخبريَّة نحو أَ وَلم يَرَوا كم اهلكنا قبلهم من القرون * وقد يكون بعض المُعلِّقات

المذكورة مُقَدَّرًا كما في قول الشاعر

كذاك أُدِّبتُ حتى صار من خُلُقِي اني وجدتُ مِلاكُ الشيمةِ الادبُ

اي وجدت لَمِلاكُ الشيمة الادبُ برفعهما مبتدأً وخبرًا. وقول الاخر

لعمرك ما ادري وان كنت داريًا شُعَيثُ بنُ سهمٍ ام شُعَيثُ بنُ منقرِ

اي أَشُعَيث بن سهمٍ على ما عرفت * واعلم انهُ يشارك هذه الافعال في التعليق مع الاستفهام ما وافقها في المعنى كنَظَرَ القلبيَّة نحو فانظري ماذا تأمرين. او البصرية نحو فلينظر أَيُّهـا ازكى طعامًا. وأَبصَرَ نحو فستُبصِرُ ويُبصِرُون بأَيِّكُمُ المفتون. وسأَلَ نحو يسأَلُ أَيَّانَ يومُ القيامة. وقس نظائرهُ عليهِ

ودُونَهُ ان لم يُقَدَّمْ جازَ أَنْ يُلغَى وذاكَ في تَوَسُّطٍ وَهَنْ

اي ان ما تصرَّف من افعال القلوب اذا لم يكن معهُ ما لهُ صدر الكلام فان لم يكن مُقَدَّمًا على الجملة كما رايت جاز إِلغاؤُهُ نحو زيدٌ ظننتُ صادقٌ وزيدٌ صادقٌ ظننت. فيُرفَع الجزءان على الابتداء والخبريَّة. والفعل حينئذٍ مُلغًى لا عمل لهُ فيهما لفظًا ولا محلًّا. لضعفهِ بما عرض لهُ من التأَخُّر مع ضعفهِ في ذاتهِ لقيام معناهُ بالقلب الذي هو جارحةٌ ضعيفةٌ * ولمَّا كان التأَخُّر مقتضيًا لإِلغاء هذه الافعال كان ابلغ كُلَّما ازداد. ولذلك يضعف إِلغاؤُها اذا توسَّطت. ويقوى اذا تأَخَّرت. وقيل يستوي الوجهان في المتوسّطة لان ضعف العامل بالتوسُّط سوَّغ مُقاوَمة الابتداء لهُ فتعادلت قوَّتهما. والاكثرون على ترجيح الإِعمال لان العامل اللفظيَّ وان توسَّط لا يزال اقوى من المعنويّ * وقد تُلغَى هذه الافعال على ضعفٍ اذا تقدَّم معمول احد المفعولين عليها نحو متى تظنُّ زيدٌ ذاهبٌ. او مُخبَرٌ عنهُ بجملتهـا نحو زيدٌ اظنُّ غلامُهُ مُنطَلِقٌ. لانهـا حينئذٍ تكون كالمتوسّطة * فان كان معها ما لهُ صدر الكلام نحو لزيدٌ ظننتُ فاضلٌ. ولَعَمرٌو قادمٌ ظننتُ. وجب الرفع الغاءً عند بعضهم وتعليقًا عند الآخَرين * وانما اختصَّت هذه الافعال بجواز الإِلغاء لاستقلال مفعولَيْها كلامًا بدونها لكونهما مبتدأً وخبرًا بخلاف غيرها من الافعال. ومتى أُلغِيَت كانت كالافعال اللازمة لا مفعولَ لها لفظًا ولا تقديرًا

وأَستعملوا نحوَ أَراني مُفرَدا منهُ وقالوا هَبْكَ مِمَّا جَمَدا

اي ان ما تصرَّف من افعال القلوب نحو رَأَى يجوز فيهِ كون الفاعل والمفعول ضميرين مُتَّصِلَين صاحبهما واحدٌ نحو أَراني مُفرَدًا. اي ارى نفسي. ومنهُ قول الشاعر

ولقد اراني للرماح دَرِيَّةً من عن يميني تارةً وامامي

وذلك لا يجوز في غيرها من الافعال. فلا يقال ضربتُني بضم التآء لان حكم الفاعل ان يكون مُؤثِّرًا وحكم المفعول ان يكون متأثِّرًا. وحكم المُؤثِّر ان يغاير المُتأثِّر. فان عرض اتّحادهما في المعنى وجب تغايُرهما في اللفظ بقدر الإمكان. ولذلك يُعدَل الى النفس فيُقال ضربتُ نفسي بنآء على ان المضاف يقتضي مغايرة المضاف اليهِ فتكون النفس كأنَّها غيرا لضمير المضافة اليهِ وان كانت هي عينهُ في المعنى. وبهذا الاعتبار جاز ان يُقال إياكَ ضربتَ وما ضربتَ إلاَّ إيَّاك بفتح التآء فيهما لتغايُرا لضميرين في الاتصال والانفصال بخلاف المُتَّصِلَين جميعًا. وأمَّا في هذه الافعال فلم يفتقروا الى هذه المغايرة لان المفعول في الحقيقة انما هو مضمون الجملة لا المنصوب الاول الذي يُكنَى عنهُ بالضمير* واجازوا هذا الاستعمال في عَدِمَ وفَقَدَ ايضًا لانهما ضدُّ وَجدَ فحملوهما عليها حَمْلَ النقيض على النقيض. ومن الأَوَّل قول الشاعر

لقد كان لي عن ضَرَّتَينِ عَدِمتني وعمَّا أُلاقي منهما مُتَزَحزَحُ

اي عدمتُ نفسي. ومن الثاني قول الآخَر

ندمت على ما كان مني فَقَدتُني كما ندم المغبون حين يبيعُ

وأمَّا ما لا يتصرَّف من الافعال المذكورة وهو تعلَّمْ وهَبْ فذلك يمتنع في الأَوَّل منهُ ويجوز في الثاني. ومنهُ قول الشاعر

فهبْك ابنَ هندٍ لم تَعُقْكَ إمانةٌ وما المرءُ إلاَّ عقدُهُ ومَوَاثِقُهْ

اي هَبْ نفسك ابنَ هند

ويكتَفِي الكُلُّ بنصبِ الأَوَّلِ اذا آكتَفَى عن قيدِهِ بما يَلِي

اي ان جميع افعال هذا الباب من افعال القلوب وغيرها تكتفي بنصب المفعول الاول اذا كانت تستغني عن تقييدهِ با لصفة الجارية عليهِ من المفعول الثاني نحو علمتُ المسئَلةَ. ووجدتُ الضالَّةَ. ورددت السائلَ. وتركت الدارَ* وحينئذٍ تكون هذه الافعال كسائر الافعال المُتَعدِّية الى واحدٍ. لان تعلُّقها يكون بنفس المفعول مطلقًا لا باعتبار صفةٍ يتقيَّد بها. فتامَّل

فصلٌ

في ما ينصب ثلثة مفاعيل

وفي أَرَى أَعلَمَ نَقْلٌ جَمَعا نصبًا لِمُفرَدٍ وجُملةٍ مَعَا

وَتَثبُتُ الجملةُ بعدَ النقلِ على الذي كانَ لها مِن قبلِ

اي ان أَرَى وأَعلَمَ الداخلةَ عليهما همزةُ النقل يجتمع لهما بواسطتها نصب المُفرَد وهو المفعول الاول. والجملةِ المشتملةِ على المبتدإِ وهو المفعول الثاني. والخبرِ وهو المفعول الثالث. لِما علمت من تعدية الهمزة في ما مرَّ. فيقال أَرَيْتُ زيدًا عمرًا فاضلاً. وأَعلَمتُ خالدًا بكرًا قادمًا * ويبقى المفعول الثاني والمفعول الثالث على ما كان لهما قبل النقل من الالغاءِ والتعليق وغير ذلك. وعليهِ قول الشاعر

وانتَ أَراني اللهُ أَمْنَعُ عاصمٍ وأَرأَفُ مُستَكفًى وأَسمَحُ واهبِ

وقولهم البَرَكةُ أَعلَمَنا اللهُ مع الاكابر * وكذلك قولك أَريتُ زيدًا لعمرٌو فاضلٌ. وأَعلمتهُ ما خالدٌ في الدار بالرفع في الجميع * واعلم ان الجملة المعلّق عنها تسدُّ مَسَدَّ المفعول الاول والثاني مع ما ينصب مفعولين. ومَسَدَّ المفعول الثاني والثالث مع ما ينصب ثلثة مفاعيل كما رأيت * وكذلك جملة أَنَّ المفتوحة الهمزة نحو علمتُ أَنَّ زيدًا فاضلٌ. وأَعلمتهُ أَنَّ عمرًا مُنطلِقٌ. وذلك لان في حَيِّز هاتَين الجملتين ما يحتاج اليهِ المقام من المُسنَد والمُسنَد اليهِ كما ترى

وَزِيدَ في وَجَدَ ظَنَّ زَعِما حَسِبَ خالَ ذاكَ عدلاً بهما

اي انهُ قد زِيدَ هذا النقل في الافعال المذكورة مُعادَلةً لها بأَرَى وأَعلَمَ لمشاركتها لهما في القلبيَّة. فيقال أَوجدتُ زيدًا عمرًا كريمًا. وأَظنَنْتُهُ اياهُ فاضلاً. وهلمَّ جرًّا * وهو مذهب الاخفش واختارهُ ابن السرّاج. غير انهُ لم يَرِدْ بهِ السماع عن العرب وانما أُخِذ فيهِ بالقياس فنازَعَ بعضهم في قبولهِ

وضمَّنوا أَعلَمَ نَبَّا خَبَّرا أَخبرَ أَنبا فَجَرَتْ كما جَرَى

وأُلحِقَتْ حَدَّثَ في المنقولِ وقبلَ ذاكَ أَختصَّ بالمجهولِ

اي انهم ضمَّنوا نبَّأَ وما يليها معنى أَعلَمَ فاجروها مجراهُ في العمل * ونُقِل عن اهل الكوفة إِلحاقُ حَدَّث بهنَّ تمسُّكًا بقول الشاعر

او منعتم ما تُسأَلونَ فمن حُدِّ ثتُموهُ لهُ علينا الولاءُ

وقيل ان هذه الافعال كلها تختصُّ في هذا الاستعمال بصيغة المجهول كما رأيت في قولهِ حُدِّثتموهُ. وكذلك قول الاخر

نُبِّئْتُهم عذَّبوا بالنار جارَهُمُ وهل يُعذِّبُ الا اللهُ بالنارِ

وقول الاخر

وخُبِّرتُ سوداءَ الغميم مريضةً فاقبلتُ من اهلي بمصرَ أَعُودُها

وقول الاخر

وما عليكِ اذا أُخبِرتِني دَنِفًا وغاب بعلكِ يومًا أَن تعوديني

وقول الاخر

وأُنبِئتُ قيسًا ولم أَبلُهُ كما زعموا خيرَ اهل اليَمَن

وفي هذه الابيات التي يمثّل بها الجمهور لهذه الافعال دليلٌ على صحةّ هذا القول * والله اعلم بالصواب

فصل

في جمود الفعل

والفعلُ ان كانَ لِمَعنًى وَرَدا كالحرفِ فَهْوَ مِثلَهُ قد جَمَدا

وَهْوَ لذاكَ عاملٌ إِذْ يُذكَرُ مُقدَّمًا والفصلُ فيهِ يُحذَرُ

اي ان الفعل اذا استُعمِل لمعنًى من المعاني التي تُوضَع لها الحروف كالنفي في ليس والترجّي في عسى ونحو ذلك يجمد كالحرف. فلا يتصرّف كما لا يتصرّف الحرف * ولكونهِ قد ضعف بالجمود وجب ان يكون مذكورًا مُقدَّمًا على معمولهِ متّصِلاً بهِ. فلا يُحذَف ولا يُؤَخَّر ولا يُفصَل. لانهُ لا يقوى مع ذلك على العمل لضعفهِ بخلاف الفعل المتصرّف كما علمت في الاحكام الكليّة

ومنهُ ما لهُ الجُمُودُ يَلزَمُ كَنِعْمَ والسماعُ فيهِ يُرسَمُ

ومنهُ بالعكسِ لكونِ السَبَبِ مُفارِقًا كأَفعَلَ التعجُّبِ

اي ان من الفعل الجامد ما يكون جمودهُ لازمًا كافعال المدح والذم ونحوها. وذلك للزوم سببهِ الذي هو تضمّنهُ معنى الحرف. وهو سماعيٌّ لا يُقَاس عليهِ * ومنهُ ما يعرض عليهِ الجمود كفعل التعجب. فلا يكون لازمًا لهُ لعروض سببهِ الذي هو استعمالهُ في هذه الصورة بمعنى الحرف. فمتى خرج عنها عاد الى التصرّف. وهو يُقَاس كما ستعلم * واعلم ان الحرف الذي يجمد الفعل لشبههِ بهِ قد يكون موجودًا كما في عسى فانها قد اشبهت لَعَلَّ. وقد يكون مقدَّرًا كما في افعل التعجُّب فانهُ قد اشبه حرفًا مقدَّرًا كان يستحقّ الوضع فلم يُوضَع استغناءً عنهُ بالفعل المذكور * فيكون الجمود في الفعل نظير البناء في الاسم من جميع الجهات. فتأمّل

فصل

في افعال المدح والذم

تُنشِئُ مدحًا حَبَّذا ونِعْما وهكذا بئْسَ وساءَ ذَمَّا
وذا لِحَبَّ فاعلٌ وما يَلي فاعِلَهُ ذا اللامِ لِلجنسِ اْجعَلِ
فان يَفُتْ ذُو اللامِ فالمُضافَ لَهْ ويُذكَر المخصوصُ خَتمَ المسئَلَهْ
كَحَبَّذا زيدٌ وبِئْسَ الدارُ او بِئْسَ دارُ الظالمينَ النارُ

اي ان حَبَّذا ونِعْمَ تُنشِئان المدح وبِئس وساءَ تُنشِئان الذمّ. وان ذا الاشاريَّة فاعلٌ لِحَبَّ المتَّصلة بها. وأمّا ما يليها وهو نِعْمَ وبِئْسَ وساءَ فيُجعَل فاعلهُ مصحوبَ أَل الجنسيَّة. فان لم يكن فالمضاف اليهِ. ويُذكَر المخصوص بالمدح او الذمّ اخيرًا بعد كلّ ذلك. فيُقَال حَبَّذا زيدٌ. وبِئْسَ الدارُ النارُ. او بِئْسَ دارُ الظالمين النارُ *وقد يكون فاعل نِعْمَ وما يليها مضافًا الى المضاف الى مصحوب أَلْ نحو نِعْمَ غلامُ سيّدِ العشيرةِ زيدٌ. وعليهِ قول الشاعر

فَنِعْمَ ٱبنُ أُختِ القوم غيرَ مُكذَّبٍ زُهَيرٌ حُسامٌ مُفرَدٌ من حمائلِ

واجاز الفرَّآء ان يكون مضافًا الى نكرةٍ. وانشد

فَنِعْمَ صاحبُ قومٍ لا سلاحَ لهم وصاحبُ الركب عثمانُ بن عفّانا

وخصَّهُ بعضهم بالضرورة كوقوع النكرة المُفرَدة في قول الآخَر

نياقُ القرطِ غرَّآءُ الثنايا وريدٌ في النسآءِ ونِعْمَ نِيمْ

واختلفت النحاة في حقيقة الثلاث الأُوَل. أمّا حَبَّذا فقال سيبويه انها جملةٌ فعليَّةٌ. وصحَّحهُ الجمهور* وقيل رُكِّبَت حَبَّ مع ذا وغلبت الفعليَّةُ لتقدُّم الفعل فصار الجميع فعلاً ماضيًا وما بعدهُ فاعلٌ لهُ * وقيل بل غلبت الاسميَّةُ لشرف الاسم فصار الجميع اسمًا وهو مبتدأٌ وما بعدهُ خبر* وأمّا نِعْمَ وبِئْسَ فذهب الكوفيُّون الى انهما اسمان بدليل دخول حرف الجرّ عليهما كما في قول بعضهم نِعْمَ السَيرُ على بِئْسَ العَيرِ. وهما عندهم مبنيَّان لتضمُّنهما معنى الحرف * وذهب البصريُّون الى انهما فعلان بدليل اتّصال تآءِ التانيث الساكنة بهما نحو نِعْمَتِ المرأةُ فاطمة. وعليهِ قول الشاعر

نِعْمَتْ جزآءُ المتَّقين الجنَّه دارُ الاماني والمُنَى والمنَّه

وحملوا ما استدلَّ بهِ الكوفيُّون على تقديرِ محذوفٍ. اي على عيرٍ مَقُولٍ فيهِ بِئْسَ العير. وهو الصحيح وعليهِ الجمهور* وأمّا ساءَ فالظاهر انهُ لا خلافَ في فعليَّتها *

واختلفوا في أل الداخلة على فاعل نِعْمَ وأُختيها على أنحاءٍ شتَّى. والصحيح انها لشمول الجنس حقيقةً. فيقع المدح او الذمّ على الجنس برُمَّتهِ ثم يخصُّ بعض أفرادهِ. فيكون المخصوص قد مُدِح او ذُمَّ أوَّلاً على سبيل الإجمال لانهُ واحدٌ من افراد ذلك الجنس. وثانيًا على سبيل التفصيل لانهُ قد خُصَّ بالذكر. ولذلك يُقال لهُ المخصوص * وهو الوجه المختار عند جمهور النحاة

وجملةُ الفعلِ هنا في الأَشهرِ تُخبِرُ عن مخصوصهِ المُؤَخَّرِ
وقدَّروا لـهُ سواهـا خَبَرا وأَخبروا بهِ عن اسمٍ أُضمِرا

اي ان الجملة الفعليَّة وهي جملة حَبَّذا وأَخَواتها يُخبَر بها عن المخصوص على انهُ مبتدأٌ مؤخَّرٌ. والرابط بينهما الاشارة في الأُولى. والعموم المستفاد من لام الجنس في أَخَواتها كما مرَّ في باب المبتدا. وهذا هو الاشهر في اعراب هذه المسأَلة. وهو مذهب سيبويه وجماعةٍ * واجاز المبرّد وجماعةٌ ان يكون خبرهُ محذوفًا. واجاز ابن عصفور ان يكون خبرًا لمبتدإٍ محذوفٍ. فاذا قيل نِعْمَ الرجلُ زيدٌ فالتقدير زيدٌ الممدوحُ على الابتداء بالمخصوص. والممدوحُ زيدٌ على الإخبار بهِ. وكلاهما واجب الحذف تبعًا لاصل الاستعمال وان كان بخلاف الاصل في الحذف لعدم ما ينوب عن المحذوف. فتكون العبارة على القول الاول جملةً واحدة. وعلى الثاني والثالث جملتَين. فتأمَّل

واَعلَمْ بأَنَّ حَبَّذا تُقَدَّمُ حتمًا ولفظًا واحدًا تَلتَزِمُ
وَغيرُها كالفعلِ مُطلَقًا جَرَى مع ظاهرٍ وَهْوَ بهِ قد أُخِرا

اي ان حَبَّذا يجب تقديمها على المخصوص فلا يُقال زيدٌ حبَّذا. وتلزم لفظًا واحدًا مع الجميع. فيُقال حَبَّذا زيدٌ. وحَبَّذا هندٌ. وحَبَّذا الرجلانِ. وحَبَّذا المرأَتانِ. وحَبَّذا المُؤمنون. وحَبَّذا المؤمنات. وذلك لانها قد جرت مجرى المَثَل والأَمثالُ لا تُغيَّرُ عن مواردها * وأَمَّا غيرها فيجري مجرى الفعل مطلقًا مع فاعلهِ الظاهر. فيُقال نِعْمَ الرجلُ زيدٌ. ونِعْمَتِ المرأَةُ هندٌ. وبِئْسَ الرجلانِ صاحباك. وبِئْسَتِ المرأَتانِ جارتاك. وساءَ القومُ بنو فلانٍ. وساءَتِ الجواري الزينبات * ويجوز ترك التاء لان هذه الافعال لمَّا اشبهت الحروف بجمودها لم يجب إلحاق العلامة بها * واجازوا تأْخيرها مع فاعلها عن المخصوص. فيُقال زيدٌ نِعْمَ الرجلُ. وأَخَواك نِعْمَ الرجلانِ. وهلمَّ جرًّا. وحينئذٍ يجوز دخول النواسخ على المخصوص نحو كان زيدٌ نِعْمَ الرجلُ. وعليهِ قول الشاعر

اذا ارسلوني عند تعذير حاجةٍ أُمارِسُ فيها كنت نِعْمَ المُمارِسُ

ومن هذا القبيل قول الآخر

ان ابن عبد الله نِعْمَ اخو النَدَى وابنُ العشيره

وهكذا يُقال ظننتُ زيدًا نِعْمَ الصديقُ وما اشبه ذلك

وقد تَنوبُ مَعْهُ عن ذي اللامِ ما مَعرِفةً تمَّتْ كبِئْسَ ما هُمَا

واستُعمِلَت وصلاً كذا الذي ومَن حيثُ بِهِنَّ الجنسُ مَعنًى يُختَصَن

اي ان ما ذُكِر مِمَّا سوى حَبَّذا قد تقوم معهُ ما التي هي معرفةٌ تامَّةٌ بمعنى الشيء مقامَ ذي اللام الجنسيَّة . فتكون فاعلاً لهُ نحو بِئْسَ ما هما . اي بِئْسَ الشيءُ هما * وقد استعملها بعض النحاة موصولةً في هذا المقام فقدَّر الصِلَة والعائد . اي بِئْسَ ما نذكرهُ هما . وهو مذهب الفارسيّ وابن السرَّاج * وكذلك استعمل بعضهم الذي ومَن الموصولةَ مع ذكر الصلة نحو نِعمَ الذي يُزَارُ زيدٌ . وساءَ مَن يَقصِدُ عمرٌو . وكل ذلك يتأتَّى عند قصد الجنس بهذه الموصولات بناءً على انها لمَّا افادت العموم اشبهت المقترن باللام الجنسيَّة فصحَّ اسناد هذه الافعال اليها . وهو مذهب المبرِّد . فان قُصِد بِهِن العهد امتنعت المسئلة

وأضمَروا فاعِلَهُ مُميِّزا والظاهرُ التمييزُ معهُ جُوِّزا

كَنِعمَ ربعًا دارُنا وبِئْسَ ما نَجْدٌ ونِعمَ الجارُ جارًا مَن حَمَى

اي انهم اجازوا ايضًا ان يكون فاعل غير حَبَّذا ضميرًا مستترًا مميَّزًا بنكرةٍ تفسرهُ كما هو شأن التمييز . وهي إمَّا اسم جنسٍ نحو نِعمَ ربعًا دارُنا . أَوْ ما النَكِرَةُ التي بمعنى شيءٍ نحو بِئْسَ ما نَجْدٌ . والتقدير فيهما نِعمَ هُوَ ربعًا . اي نِعْمَ الربعُ ربعًا وبِئْسَ هو شيئًا . اي بِئْسَ الشيءُ شيئًا *واجاز قومٌ ان يُجمَع بين التمييز والفاعل الظاهر تأكيدًا له والغالب فيهِ ان يكون مُقدَّمًا على المخصوص نحو نِعْمَ الجارُ جارًا مَن حَمَى . وقد يكون مُؤَخَّرًا عنهُ كما في قول الشاعر

تزوَّدْ مثلَ زاد ابيك فينا فَنِعمَ الزادُ زادُ ابيك زادا

واعلم ان ما الواقعة بعد نِعمْ وبِئْسَ اذا تلاها فعلٌ نحو نِعمَ ما صنعتهُ كانت ناقصةً اي موصولةً . او معرفةً تامَّةً اي غير مفتقرةٍ الى ما يتمُّ معناها بهِ . وحينئذٍ يكون الفعل صِلَةً للموصولة . او صِفَةً لمخصوصٍ محذوفٍ مع التامَّة . فيكون التقدير في المثال مع الأُولَى نِعمَ الذي صنعتهُ هذا . ومع الثانية نِعمَ الشيءُ شيءٌ صنعتهُ * وحيثما وقعت

تكون المعرفة منها فاعلاً . والنكرة تمييزًا على الاصحّ * والواقعة بعد نِعْمَ مطلقًا يجوز ان تُدغَمَ في ميمها ميم نِعمَ فتكسَر عينها لالتقاء الساكنين نحو فَنِعِمَّا هي . ونِعِمَّا يَعِظُكُم بهِ * وقد يتقدَّم نِعِمَّا اسمٌ موصوفٌ بها في المعنى ولا يليها شيءٌ . فتُقدَّر ما من لفظهِ ويُقدَّر المخصوص ضميرًا لهُ نحو سحقنهُ سحقًا نِعِمَّا . اي سحقًا نِعمَ السحقُ هو * وللنحاة في هذا المقام خمسة عشر قولاً اقتصرنا منها على ما ذكرناهُ . وهو المختار

وَيَقَعُ التَمييزُ بعدَ حَبَّذا رافعَ إِبهامٍ لِمَا مَرَّ ٱحتَذَي

اي ان التمييز يقع ايضًا بعد حبَّذا رافعًا ما في اسم الاشارة من الإبهام كما يكون مع غيرهِ من اسماء الاجناس والموصولات وغير ذلك مما مرَّ في هذا الباب * وهو يكون تارةً قبل المخصوص نحو حَبَّذا رجلاً زيدٌ . وعليهِ قول الشاعر

أَلاَ حبَّذا قومًا سُلَيمٌ فانهم وَفَوا وتَواصَوا بالإعانة والصبرِ

وتارةً بعدهُ نحو حبَّذا زيدٌ رجلاً . وعليهِ قول الآخَر

حبَّذا الصبر شيمةً لامرءٍ را مَ مباراة مُولَعٍ بالمغاني

واعلم ان هذا الابهام هو المعتبر في فاعل هذا الباب . وذلك ليكون المدح او الذمُّ على وجه العموم . ثم على وجه الخصوص لقصد المبالغة . ولكون الايضاح بعد الابهام اوقع في النفس لانهُ من قبيل الحصول بعد الطلب . ولذلك وقع فيهِ كل ما رايت من الاسماء ظاهرًا ومضمرًا . غير ان حَبَّ قد يُجعَل الممدوح فاعلاً لها مكان اسم الاشارة . وقد يُجَرُّ بباءٍ زائدة تشبيهًا لهُ بفاعل أَفعِل الامر في التعجب . وحينئذٍ يجوز فيها ضمُّ الحاء نقلاً من الباء . لان اصلها حَبُبَ بضمّ الباء الاولى اي صار محبوبًا . فيُقال حبَّ زيدٌ وحبَّ بزيدٍ . بفتح الحاء وضمها . وقد رُوِيَ بالوجهين قول الشاعر

فقلت اقتلوها عنكمُ بمزاجها وحبَّ بها مقتولةً حين تُقتَلُ

وقد تدخل لا على حبَّذا فتكون كبِئْسَ في افادة الذم كقولهِ

الا حبَّذا عاذري في الهوى ولا حبَّذا الجاهل العاذلُ

وكلُّ ذلك لا يتأتَّى في اخواتها من افعال هذا الباب * واعلم ان التمييز الواقع بعد جميع هذه الافعال قد يُجَرُّ بمن كقول الشاعر

يا حبَّذا جبل الريَّان من جبلٍ وحبذا ساكن الريَّان مَن كانا

وقول الآخَر

تخيَّرهُ فلم يعدل سواهُ فنعم المرءُ من رجلٍ تهامي

وقس على ذلك في بِئْسَ وساءَ

وأَلحقوا بالباب فعلاً كفَضُلَ بالوضع او مُحَوَّلاً نحوَ جَهُلَ

وَهْوَ لهُ في كلِّ ما لهُ ٱقتفَى مطَّرِدًا كحَسُنَ الخُلقُ الوَفا

اي انهم الحقوا بهذا الباب في انشاءِ المدح او الذم ما كان من الافعال كفَضُلَ في كونهِ ثلاثيًّا مضموم العين لانهُ يدلُّ على الغرائز التي تستحق المدح او الذمَّ. فان كان مفتوح العين كعَرَفَ او مكسورها كجَهِلَ حُوِّلَ الى الضمّ ليلتحق بالغرائز ويصير قاصرًا كنِعْمَ وبِئْسَ. فان كان اجوف او مضاعفًا قُدِّر فيهِ الضمُّ. ويجوز في المضاعف النقل كما مرَّ * وهو يُستعمل استعمال هذه الافعال في جميع احكامها مطلقًا. فيُقال حَسُنَ الخُلُقُ الوفاءُ. وجَهُلَ الرجلُ زيدٌ. وخَبُثَ غلامُ القوم عمرٌو. وهلمَّ جرًّا. غير انهُ يُضمَّن معنى التعجُّب فيكون المعنى ما احسن الوفاءَ. واجهل زيدًا. واخبث عمرًا. ولذلك جاز تجريد فاعلهِ من اللام نحو حَسُنَ اولئك رفيقًا. وكَبُرَت كلمةٌ تخرج من افواههم. وبهذا الاعتبار اشترطوا فيهِ ان يكون صالحًا للتعجُّب * واجاز الاخفش والمبرّد ان يكون فاعلهُ ضميرًا بارزًا مطابقًا لما قبلهُ. فيُقال العبادلة كرموا رجالاً كما يُقال ما اكرمهم رجالاً. وان يُجَرَّ بالباءِ فيُقال كَرُمَ بزيدٍ. وكل ذلك من نوادر الاستعمال

فصل

في افعال التعجُّب

وٱستعملوا أَفعَلَ للتعجُّبِ من وصفِ فاعلٍ خفيِّ السَّبَبِ

من ذي ثلاثٍ مُثبَتٍ صُرِّفَ لا أَفعَلَ وصفٍ تمَّ ممَّا فُضِّلا

اي انهم استعملوا فعلاً على وزن أَفعَلَ للتعجُّب من صفة فاعلٍ قد خَفِيَ سببها لتستحقّ التعجُّب منها. ولذلك يُقال اذا ظهر السَّبَب بطل العَجَب * وانما قيَّدوهُ بكونهِ من صفة الفاعل لانهُ لو كان من صفة المفعول نحو ما اضرب زيدًا تعجُّبًا من مضروبيَّتهِ لكان يلتبس بكونهِ من الضاربيَّة * ويُشترط في الفعل الذي تُبنَى منهُ هذه الصيغة ان يكون ثلاثيًّا مجرَّدًا مُثبَتًا متصرّفًا لا يأتي الوصف منهُ على وزن أَفعَل. وان يكون تامًّا يقبل التفاضُل كما سترى * فلا تُبنَى من غير الفعل الا شذوذًا كقولهم ما أَجدَرَهُ بكذا مبنيًّا من الجدير اذ لا فعل لهُ. ولا من الفعل الرباعيّ لانها تُؤدّي الى حذف بعض الاصول. ولا من مزيد الثلاثيّ لئلاَّ تفوت الدلالة على المعنى المقصود بالزيادة

عند حذفها . ولا من المنفيّ سوآءٌ كان نفيهُ لازماً نحو ما عاجَ بالدوآء . ام عارضاً نحو ما بَخِلَ زيدٌ . لئلاَّ يلتبس المنفيُّ بالمُثبت . ولا من الجامد لان التصرُّف في ما لا يتصرَّف نقضٌ لوضعهِ . ولا ممَّا الوصف منهُ على أَفعَل كاسمر ونحوهِ لان ذلك لا يكون بالاكتساب فلا يستحقُّ صاحبهُ التعجُّب منهُ . ولا من الافعال الناقصة لانهُ لا يمكن انطراقها الى نصب المفعول بهِ . ولا ممَّا لا تفضيل فيهِ لواحدٍ على غيرهِ نحو مات اذ لا مزيَّة فيهِ لفاعلٍ على آخَر حتى يُتعجَّب منهُ

وذاكَ ماضٍ بعدَ ما يُستخدَمُ ناصبَ مفعولٍ بهِ لا يُبهَمُ

اي ان أَفعَل المذكور يُستعمَل بعد ما التعجبيَّة بلفظ الماضي ناصباً مفعولاً بهِ غيرَ مُبهَمٍ . معرفةً نحو ما أَحسنَ زيداً . او نكرةً مختصَّةً نحو ما أَسعدَ رجلاً يخاف الله . فان كان نكرةً مُبهَمةً لم يصحَّ التعجُّب منهُ . فلا يُقال ما أَحسنَ رجلاً لعدم الفائدة * واعلم ان النحاة اتَّفقوا على اسميَّة ما لعود الضمير عليها من أَفعَلَ . وعلى الابتدإِ بها لتجرُّدها عن العوامل اللفظيَّة . لكنَّهم اختلفوا في حقيقتها . فقيل هي نكرةٌ تامَّةٌ بمعنى شيءٍ والجملة بعدها خبرٌ . وانما ساغ الابتدآء بها لتضمُّنها معنى التعجُّب . وقيل لانها في تقدير الموصوفة اذ المعنى شيءٌ عظيمٌ أَحسنَ زيداً . وهو مذهب سيبويه وجمهور البصريّين * وقيل نكرةٌ موصوفةٌ وما بعدها صِفَةٌ لها . او موصولةٌ وما بعدها صِلَةٌ . والخبر على كليهما محذوفٌ . والتقدير شيءٌ أَحسنَ زيداً عظيمٌ . او الذي أَحسنَ زيداً شيءٌ عظيمٌ . وهو مذهب الاخفش * وقيل استفهاميَّةٌ أُرِيدَ بها التعجُّب كما في نحو ما لي لا أَرَى الهُدهُد . والمعنى أَيُّ شيءٍ جعل زيداً حَسَناً . وهو مذهب الفرَّآء وابن درستويه * قال الشيخ الدمامينيُّ وهو قويٌّ في المعنى لان المتكلّم كأَنَّهُ جهل سَبَب حسنهِ فاستفهم عنهُ . والله اعلم

وَدُونَ ما يُجعَلُ أَفعِلْ أَمرا يَلِيهِ فاعلٌ بباءٍ جُرَّا
فقيلَ ما أَكرَمَ عبدَ الدارِ وقيلَ أَكرِمْ بِبَني نِزارِ

اي ان أَفعَل التعجُّب بصيغة الماضي يُجعَل أَفعِل بصيغة الامر مجرَّداً عن ما التعجُّبيَّة . فيليهِ المُتَعجَّب منهُ فاعلاً لهُ مجروراً بالبآء لفظاً مرفوعاً بالفاعليَّة محلاًّ . وعلى ذلك يُقال في مثال الماضي ما أَكرَمَ عبدَ الدار . وفي مثال الامر أَكرِمْ ببني نزارٍ . وما اشبه ذلك . ومدلول كليهما واحدٌ في انشآء التعجُّب * واعلم ان النحاة اختلفوا في معنى أَفعِل الامرِ ومحلِّ المجرور بعدهُ . فقال سيبويه وجمهور البصريّين ان لفظهُ لفظ الامر ومعناهُ الخبر . والمُتعجَّب منهُ فاعلٌ لهُ زيدت عليهِ البآء ليصير على صورة المفعول بهِ

المجرور بالحرف كامرُرْ بزيدٍ. لان فاعل الامر لا يسوغ ان يكون ظاهرًا. فيكون في محلّ الرفع بالفاعليّة. وهذا هو المختار عند جمهور النحاة * وقال الاخفش وجماعةٌ ان لفظهُ ومعناه كليهما امرٌ بالحقيقة. وفيهِ ضميرٌ فاعلٌ لهُ والباءُ للتعدية. والمتعجَّب منهُ في محلّ النصب بالمفعوليّة. غير ان هؤلاءِ اختلفوا في مرجع هذا الضمير. فقال بعضهم هو المصدر المدلول عليهِ بالفعل كالحُسْن في قولك أَحسِنْ بزيدٍ. فكأنَّهُ قيل يا حُسْنُ أَحسِنْ بزيدٍ. اي دُمْ لهُ والزمهُ. وقال بعضهم هو للمخاطب المُستدعَى منهُ التعجُّب. فكانهُ قيل يا رَجُلُ أَحسِنْ بزيدٍ. اي صِفْهُ بالحُسْن كيف شئت. وانما لم يتصرَّف لانهُ قد جرى مجرى المَثَل. وصحَّحهُ جماعةٌ والله اعلم بالصواب

وما أَبَى تعجُّبوا من مصدرِ لهُ بما لِشَرطِهِ لم يَنْكِرِ
كما أَشَدَّ صُفرةَ البِهارِ وقِسْ كأَعظِمْ باحترام الجارِ

اي ان ما لا يقبل بناءَ فعل التعجُّب منهُ مما لم يستكمل الشروط المذكورة آنفًا يُجعَل التعجُّب من مصدرهِ مبنيًّا لهُ فعلٌ مما يصحُّ التعجُّب منهُ كأَشَدَّ ونحوهِ. غير ان المصدر يكون صريحًا في غير الثلاثيّ. وفي ما وصفهُ على أَفعَل. وفي الفعل الناقص على الاصحّ. وغير صريحٍ في المنفيّ والمجهول. فيُقال ما أَشدَّ انطلاقَهُ. وأَعظمَ سوادَهُ. واكثرَ كونَهُ مُحسِنًا. وما أَشدَّ ما ضُرِبَ. وأَقلَّ أَنْ لا يزُورَنا * وقس عليهِ صيغة الامر كأَشدِدْ بانطلاقهِ. وأَعظِمْ بسوادهِ. وهلمَّ جرًّا * واما الجامد فلا يتأَتَّى فيهِ شيءٌ من ذلك اذ لا مصدر لهُ

وشذَّ فيهِ نحوُ ما أَخصرَهُ وأَحمَقَ القومَ وما أَشهَرَهُ
فإِن يكُ المفعولُ ليسَ يلتبِسْ كما أَجَنَّ العبدَ فاسمَعْهُ وقِسْ

اي انهُ قد شذَّ في هذا الباب الفاظٌ مسموعةٌ من العرب كقولهم ما أَخصرَ كلامَهُ مما فوق الثلاثيّ. وما أَحمقَ القومَ مما وصفهُ على أَفعَل. وما أَشهرَ زيدًا مما هو بمعنى المفعول. وغير ذلك. وكلُّهُ يُسمَع ولا يُقاس عليهِ الاَّ ما كان للمفعول الذي لا يلتبس بالفاعل نحو ما أَجَنَّهُ فيُسمَع منهُ ما ورد ويُقاس عليهِ. وهو يكون غالبًا في ما لزم البناءَ للمجهول كجُنَّ وحُمَّ ونحوهما لا مقصورًا عليهِ خلافًا لبعضهم. لان مدار الامر فيهِ على امن اللبس فحيثما انتفى المحذور صحَّت المسئلة

واستخدَموا للصيغتَينِ فَعُلا من صالحٍ ضُمَّ ولَوْ مُحَوَّلا

اي انهم استخدموا للصيغتين المستعملتين للتعجُّب وهما ما أَفعَلَهُ وأَفعِلْ بهِ صيغةَ فَعُلَ

المستعمل في المدح والذمّ مضموم العين بالإصالة كحَسُنَ . او بالتحويل كعَلُمَ على ما عرفت هناك ✲ وذلك بشرط ان يكون صالحًا لبناء التعجُّب منهُ كما رايت . فيُقال حَسُنَ زيدٌ وحَسُنَ بزيدٍ . اي ما احسنَهُ وأَحسِنْ بهِ . وكذلك عَلُمَ زيدٌ وجَهُلَ عمرٌو ونحو ذلك . ومنهُ قول الشاعر

ان امرًا رهطهُ بالشام منزلهُ برمل يبرينَ جارٌ شدَّ ما اغترما

اي ما اشد اغترامَهُ . وقس عليهِ الامر ✲ وقيل ان العرب استعملت عَلِمَ وجَهِلَ وسَمِعَ هذا الاستعمال في البابين باقياتٍ على كسرهنَّ شذوذًا . ولم يثبت ذلك عند الاكثرين . والله اعلم

واعلَمْ بأَنَّ أفعَلَ التفضيلِ يُبنَى كهذا البابِ بالتفصيلِ

فصَغَّرُوا أَفعَلَ تشبيهًا لهُ بهِ وبعضٌ عدَّهُ اسمًا مثلَهُ

اي ان أَفعَل التفضيل يُبنَى مما يُبنَى منهُ فعل التعجُّب مستوفيًا جميع شروطهِ بالتفصيل فكلُّ ما يَرِدُ للتعجُّب يَرِدُ للتفضيل قياسًا وشذوذًا . وكلُّ ما يمتنع في ذاك يمتنع في هنا . فيُقال هو اكبر من اخيهِ . ولا يُقال أَسمَرُ منهُ ونحو ذلك مما لا ينطبق على حكمهِ الاَّ ما شذَّ كقولهم هو أَجْدَرُ بهِ وأَشْهَرُ من القمر . وأَعطَى للدراهم . وأَحْمَقُ من هَبَنَّقة . وغير ذلك ✲ واجاز الكوفيُّون التفضيل من الالوان بالبياض والسواد لانهما اصلها فيجوز ان يثبت لهما ما لا يثبت لغيرها . وعلى ذلك قول الشاعر

جاريةٌ في درعها الفضفاضِ أَبيَضُ من أُختِ بني اباضِ

وقول الاخر

ورميت مهري في العجاج فخاضهُ والنقعُ أَسوَدُ من جفون الاكحلِ

وهو عند البصريّين محمولٌ على الشذوذ ✲ ويُتوَصَّل الى التفضيل مما لم يستجمع الشروط كما يُتوصَّل الى التعجُّب مميِّزًا بمصدرهِ . فيُقال هو اكثرُ اقتحامًا وأَشَدُّ سُمْرةً ونحو ذلك ✲ ولمَّا كان بين البابين هذه المشاركة اجازوا تصغير أفعَل التعجب حملاً على أَفعَل التفضيل . كما حملوا أَفعَل التفضيل عليهِ في عدم التصرُّف . وعلى ذلك قول الشاعر

يا ما أُمَيلِحَ غزلانًا شدَنَّ لنا من هؤُليَّائِكُنَّ الضال والسَمُرِ

قيل ولم يُسمَع من العرب تصغيرهُ الاَّ في أَحسَن وأَملَح ولكنَّ النحاة قاسوهُ عليهما ✲ وباعتبار وقوع التصغير فيهِ ذهب جمهور الكوفيّين الى انهُ اسمٌ . وان المتعجَّب منهُ

يُنصَب على التشبيه بالمفعول بهِ لوقوعهِ بعد ما يشبه الفعل في الصورة. غير انهم اختلفوا في اعراب أَفعَل وبنائهِ. فقال الاكثرون انهُ معربٌ منصوبٌ بالمخالفة لانهُ في المعنى وصفٌ للمتعجَّب منهُ لا للمبتدإ. وقال الآخَرون انهُ مبنيٌّ على الفتح لتضمُّنهِ معنى التعجُّب الذي كان حقُّهُ ان يُؤَدَّى بالحرف. وكل ذلك مخالفٌ لمذهب الجمهور * واما أَفعِل الامر فلا تصغير فيهِ. ولا خلاف في فعليَّتهِ بين النحاة

فصل

في اعراب الفعل وبنائهِ

والفعلُ ان أَشْبَهَ ٱلِاسْمَ أُعرِبا ما لم يُصادِفْ لِبِناَءٍ سَبَبا

اي ان الفعل اذا اشبه الاسم يُعرَب حملاً عليهِ ما لم يعارضهُ سببٌ للبناَء فيُبنَى كما سيجيء. وهذا الشَبَه انما يقع بين المضارع واسم الفاعل. وهو يكون بينهما من جهة اللفظ والمعنى المتَّفقَين فيهما. أَمَّا من جهة اللفظ فَلِأَنَّهُ يجري عليهِ في عدد الحروف والحركات والسَكَنات كما بين يَضرِب وضارب. وأَمَّا من جهة المعنى فَلِأَنَّ كُلَّ واحدٍ منهما ياتي بمعنى الحال او الاستقبال. قال الشاطبيُّ وهذا التوجيه احسن ما سمعت. وذلك لسلامتهِ من الطعن فيهِ بخلاف غيرهِ * وباعتبار هذه المشابهة يُسمَّى هذا الفعل مُضارِعًا اي مشابهًا * وقد تحصَّل مما ذُكِر من احكام الاسماَء والافعال ان الاسم اذا اشبه الفعل امتنع من الصرف. واذا اشبه الحرف بُنِي. والفعل اذا اشبه الاسم أُعرِب. واذا اشبه الحرف جمد. بخلاف الحرف فانهُ اذا اشبه الاسم مثل نَعَم الجوابيَّة لا يُعرَب لعدم توارد المعاني التركيبيَّة عليهِ. واذا اشبه الفعل مثل انَّ التوكيديَّة لا يتصرَّف اذ لا دلالة فيهِ على الحَدَث والزمان

فأَعربوا مضارِعًا لم يَصِلِ نونَ النسا او نونَ توكيدٍ تَلِي
ومَعْهُما يُبنَى عُرُوضًا إِذ هُما للفعلِ بالبُعدِ عَنِ ٱسمٍ حكَمَا

اي لكون الفعل المشبه للاسمُ يُعرَب ما لم يصادف سببًا للبناَء اعربوا الفعل المضارع الذي لم يتَّصل بنون النساَء او نون التوكيد. لانهُ ان اتَّصل باحداهما عرض عليهِ البناَء مع الاولى على السكون نحو يَضرِبنَ. ومع الثانية على الفتح نحو لا تَضرِبَنَّ * وذلك لانهما من خصائص الافعال فيبعد معهما عن شَبَه الاسم. ومن ثَمَّ يرجع الى البناَء الذي هو الاصل فيهِ. وهذا هو المذهب الصحيح المختار * غير ان بناَءهُ مع نون التوكيد

مشروطٌ بمباشرتها لهُ كما رأيت . فان لم تباشرهُ لفظًا نحو لا تضربانِّ . او تقديرًا نحو لا تضربُنَّ . مضى على اعرابهِ لانها حينئذٍ بمعزلٍ عنهُ فتكون كنون الرفع الواقعة هناك * وقيل انهُ يُبنَى مع مباشرتها لتركُّبهِ معها كخمسةَ عشَرَ . فان فُصِل بينهما يُعرَب لامتناع البناءَ مع الفاصل * وذهب قومٌ الى بنائهِ مطلقًا. لان النون قد أَكَّدت الفعليَّة فيهِ فردَّتهُ الى اصلهِ * وذهب آخَرون الى اعرابهِ مطلقًا لعدم اطّراد علَّة البناءَ وجعلوا اعرابهُ بالحركة مقدَّرًا منع من ظهورهِ حركة التمييز بينهُ وبين المعرب بالحرف . وكلاهما مردودٌ عند الجمهور * واعلم ان الفاصل المقدَّر انما يكون في فعل جماعة الذكور وهو الواو . وفعل المؤَنَّثة المُخاطَبة وهو الياَء . فانهما تُحذَفان في اللفظ لالتقاَء الساكنين ويبقى اعتبارهما في النيَّة لان المحذوف لعلَّةٍ كالثابت

وحكمُـهُ الرفعُ اذا تَجرَّدا ... من عاملٍ لفظًا كما في المُبتَدا

والنصبُ والجزمُ بعاملٍ ولا ... خفضَ كما الإسمُ من الجزمِ خَلا

اي ان حكم الفعل المضارع ان يكون مرفوعًا اذا كان مجرَّدًا عن العوامل اللفظيَّة نحو زيدٌ يضربُ كما ان المبتدأَ يُرفَع لذلك . فيكون رافعهُ التجرُّد . وهو مذهب الكوفيين * وذهب جمهور البصريّين الى ان الرافع لهُ وقوعهُ موقع الاسم . وهو منقوضٌ بنحو سوف تعلمون . وان لم تفعلوا . وما لنا لا نوَمن بالله . فان الاسم لا يقع في هذه المواضع * وذهب الكسائيُّ الى ان رافعهُ حرف المضارعة . وهو مردودٌ بان جزء الكلمة لا يعمل فيها * وقال ثعلب هو نفس مُضارَعَتِهِ للاسم . وأُجيبَ بان المُضارَعَة انما اقتضت اعرابهُ بالجملة لا بخصوص الرفع على حِدَتِهِ * والأَوَّل هو الصحيح وعليهِ جمهور النحاة * فان لم يكن مجرَّدًا فحكمهُ النصب او الجزم بالعامل الذي يدخل عليهِ من النواصب او الجوازم نحو لن يقومَ زيدٌ ولم يَقُمْ عمرٌو . ولا خفض فيهِ كما لا جزم في الاسم للمعادلة بينهما بان كل واحدٍ منهما قد اختصَّ بشيءٍ ومُنع من شيءٍ كصاحبهِ

وعاقَبَ المُعرَبَ حيثُ يجري ... ماضٍ فحرَّكوهُ دُونَ الامرِ

والكلُّ من هَذَينِ لازِمُ البِنا ... إذ ليسَ للإعرابِ مَوضعٌ هُنَا

اي انهم جعلوا آخر الفعل الماضي متحركًا لانـهُ يعاقب المُعرَب وهو الاسم والفعل المضارع . فانهُ يقع موقعهما في الخبر والحال والنعت . ويقع موقع المضارع في الصلة والشرط . بخلاف الامر فانهُ ليس في شيءٍ من ذلك فجعلوهُ ساكنًا * وكلُّ واحدٍ من الماضي والامر مبنيٌّ بناَء لازمًا اذ لا وجه لإعرابهِ كما في المُضارِع فلا موضع فيهِ للإعراب .

وهذا هو مذهب جمهور البصريّين وعليهِ جمهور النحاة * وذهب الكوفيُّون والاخفش الى ان الامر معربٌ مجزومٌ بتقدير اللام . لان اصلهُ مضارعٌ مقرونٌ بلام الامر فحُذِفَت اللام للتخفيف وتبعها حرف المضارعة لئلاَّ يلتبس بالخبر . والصحيح ان الامر صيغةٌ اصليَّة وُضِعَت للانشآء كما وُضع غيرها للخبر * وأمَّا الماضي فلا خلاف في بنائهِ

وكلُّ فعلٍ حيثُما بهِ اقترَن ضميرُ رفعٍ مُتحرِّكٌ سكَن
أَوْ لَيِّنٌ ناسبَهُ لِكَيْ يَصِحْ أَوْ نونُ توكيدٍ مُباشِرٌ فُتِحْ

اي ان كل واحدٍ من هذه الافعال متى اتَّصل بهِ ضمير رفعٍ متحركٌ سكن آخرهُ معهُ فرارًا من توالي اربع حركاتٍ في نحو ضَرَبْتُ وانطَلَقْتُ . لان الضمير المتَّصل بفعلهِ يُحسَب كالجزء منهُ . وهم يكرهون اجتماع اربع حركاتٍ في كلمةٍ واحدة او ما هو بمنزلتها . ثم حُمِل على ذلك ما لا تجتمع فيهِ كأكرَمْتُ طردًا للباب * وقيل ذلك لئلاَّ يلتبس نحو ضَرَبْتُ في الوقف بفعل المؤنَّثة . وقيل ليتميَّز الفاعل من المفعول في نحو ضَرَبْنا . والاول هو المشهور * فان كان الضمير حرف لين ناسبَهُ الفعل في الحركة . فيُضَمُّ آخرهُ قبل الواو نحو ضَرَبُوا . ويُفتَح قبل الالف نحو يَضرِبَانِ . ويُكسَر قبل اليآء نحو اضرِبِي . لئلاَّ يلزم قلبهُ في بعض الصُوَر * وكلُّ ما لحِقَتْهُ نون التوكيد مباشرةً لهُ يُفتَح آخِرهُ معها كلا تضربَنَّ واذهبَنَّ ونحوها . فان فُصِل بينهما كما مرَّ يبقى آخرهُ على حكمهِ قبل التوكيد ولو كان الفاصل محذوفًا . فيقال لا تضربُنَّ يا قومُ بضم البآء . ولا تذهبِنَّ يا هندُ بكسرها

والأَمرُ كالمُضارِعِ الذي جُزِم في حذفِ حرفِ علَّةٍ بهِ خُتِم
كذاكَ حذفُ النونِ في نحوِ افعَلُوا وكلُّهُ على البناءِ يُحمَلُ

اي ان فعل الامر يجري كالمضارع المجزوم في حذف حرف العلَّة الذي يُختَم بهِ . فيُقال ادعُ واخشَ وارمِ بحذف الواو والالف واليآء كما يُقال لا تدعُ ولا تخشَ ولا ترمِ * وكذلك يجاريهِ ايضًا في حذف النون من الافعال الخمسة نحو اضربا واذهبوا وقُومي . غير ان هذا الحذف كلَّهُ يُحمَل على البنآء في الاصحّ . بخلاف الحذف في المضارع فانهُ على سبيل الإعراب كما علمت

فصل

في شِبْه الفعل واعمالهِ

ومَصدَرٌ يخلفهُ فعلٌ بأَنْ او أُختِها ما المصدريَّةِ اقترَن

يعمَلُ ما لفعلهِ منَ العَمَلْ أُضيفَ او نُوِّنَ او حُلِيْ بأَلْ

اي ان المصدر الذي يصحُّ ان يحلَّ محلَّهُ الفعل المقترن بأَن او ما المصدريَّتَين يعمل عمل فعلهِ رفعًا ونصبًا. وذلك نحو عجبت من ضربك زيدًا. فانهُ يصحُّ ان يُقال مكانَهُ عجبت من أَنْ ضربتَ زيدًا اذا أُرِيدَ الماضي. ومن أَنْ تضربَ زيدًا اذا أُرِيدَ المستقبل. ومما تضربُ زيدًا اذا أُرِيدَ الحال في المشهور. او مُطلَقُ الزمان في قولٍ * وهو يعمل مضافًا كما رايت. او مفردًا منوَّنًا كقول الشاعر

فلولا رجاءُ النصر منك ورهبةٌ عقابَكَ قد صاروا لنا كالمواردِ

او محلًّى بأَلْ كقول الآخر

ضعيفُ النكاية اعداءَهُ يخال الفرارَ يُراخي الأَجَل

غير ان المضاف اكثر إِعمالًا من غيرهِ لان في الاضافة معنى الاسناد فتقرِّبهُ من الفعل. وإعمال المنوَّن اكثر من اعمال المحلَّى بأَلْ لانهُ نكرةٌ كالفعل. و إعمال المحلَّى بأَلْ ضعيفٌ لبعدهِ عن مشابهة الفعل. ومن النحاة من اسقطهُ مطلقًا لتعذُّر تقديرهِ بالفعل. ومنهم من خصَّهُ بالشعر وهو مذهب سيبويه. واختارهُ الاكثرون لانهُ سُمِع في الشعر كثيرًا ولم يُسمَع في النثر. وفصَّل ابن طلحة وابن الطراوة بانهُ ان كانت أَلْ فيهِ مُعاقِبةً للضمير نحو ما لك والضربَ زيدًا صحَّ إِعمالُهُ لان ذلك بمثابة ضربك زيدًا وإِلاَّ فلا. قال الشيخ ابو حيَّان وهذا المذهب هو الصحيح * واعلم ان المصدر يعمل عمل الفعل لحلولهِ محلهُ لا لشبههِ بهِ لانهُ اصلٌ لهُ. ولذلك لا يُشترَط لهُ زمانٌ فتكون المشابهة مُسوِّغةً لحلولهِ محلَّ الفعل لا علةً لعملهِ * وانما قيَّدوا العمل بالمعاقبة المذكورة بينهما احترازًا من الواقع مفعولًا مطلقًا فانهُ لا يعمل اتفاقًا مع ذكر فعلهِ نحو ضربت ضربًا زيدًا. لانهُ لا يجوز اعمال الضعيف مع وجود القويّ * وأَمَّا نحو ضربتهُ ضربَ الاميرِ اللصَّ فعلى تأْويل ضربتهُ ضربًا مثل ضرب الامير اللصَّ. فيكون المفعول المطلق محذوفًا. والعامل هو المصدر المشبَّه بهِ * فان لم يُذكَر الفعل معهُ نحو ضربًا زيدًا فقيل العمل للفعل المحذوف وهو مذهب السيرافيّ. وقيل للمصدر بالنيابة عنهُ وهو مذهب سيبويه. وقيل يجوز الوجهان وهو مذهب ابن الحاجب * ولا يجوز تقديم معمول المصدر عليهِ لانهُ في تأْويل الصِلَة. ما لم يكن المعمول ظرفًا نحو فلمَّا بلغ معهُ السعيَ ولا تأْخُذْكم بهما رأْفةٌ لِمَا عندهم من التوسُّع في الظروف. او كان المصدر بدلًا من الفعل نحو عبدَ اللهِ ضربًا لانهُ حينئذٍ بمعنى الفعل وحدهُ * ويدخل تحت أَنَّ المصدرية أَن المخففة من

الثقيلة نحو علمتُ ضربكَ زيدًا . اي علمتُ أَنْ قد ضربتَ زيدًا . وهي قد تتعيَّن كما في المثال لان تلك لا تقع بعد العلم كما سيأتي * ويدخل تحت المرفوع بالمصدر نائب الفاعل على تقدير سبكهِ من المجهول نحو عجبت من ضربٍ زيدٌ . اي من أَنْ ضُرِبَ زيدٌ . وبهذا الاعتبار جاز رفع التابع في نحو قول المحدِّث أَمَرَ بقتلِ الأَسْوَدِ ذو الطُّفْيَتين اي بان يُقتَل الأَسوَد . وهو جائزٌ عند البصريين ومن وافقهم . ومنعهُ قومٌ لالتباسهِ بمصدر المعلوم . وفصَّل بعض المحققين بانهُ ان كان فعلهُ يلزم المجهولية نحو عجبتُ من جُنونِ زيدٌ جاز لأَمنِ اللبس و إِلَّا امتنع . وهو اقرب الى الصواب

وعَمَلُ المُضافِ بعدَ جَرِّ ما يَلِيهِ بالذي اقتَضاهُ تُمِّما

اي ان المصدر المضاف يجرُّ بهِ ما أُضيف اليهِ لفظًا . ثم يُتَمَّ عملهُ بما اقتضاهُ من رفعٍ او نصبٍ اذا اقتضى شيئًا من ذلك * وهو إِمَّا ان يُضَاف الى الفاعل ويُذكر المفعول بعدهُ نحو عجبت من انشاد زيدٍ شعرًا وهو الاكثر و إِمَّا ان يُضَاف الى المفعول ويُذكَر الفاعل بعدهُ نحو يعجبني إِنشادُ الشعرِ زيدٌ . و إِمَّا ان يُضَاف الى احدهما ولا يُذكَر شيءٌ بعدهُ نحو يعجبني إِنشادُ زيدٍ . او انشادُ الشعرِ * وقد يُضَاف الى الظرف فياتي بعدهُ المرفوع والمنصوب كالمنوَّن نحو يعجبني إِنشادُ الليلِ زيدٌ شعرًا . ولا خلاف في صحَّة إِعمالهِ مطلقًا على الاصحّ بخلاف صاحبيهِ فان الكوفيّين منعوا إِعمال المنوَّن وحملوا ما وقع بعدهُ من مرفوعٍ او منصوبٍ على اضمار فعلٍ . وفي ذي اللام ما تقدَّم ذكرهُ من الخلاف . فتذكَّر

وأُعمِلَ اسمُ مَصْدَرٍ غيرُ عَلَم والبعضُ بالمنعِ لنقصِهِ حَكَم

اي انهُ قد ورد إِعمال اسم المصدر الذي ليس بعَلَمٍ كما في قول الشاعر

أَكُفرًا بعد ردِّ الموت عني وبعد عطائك المِئة الرتاعا

وهو مذهب الكوفيّين والبغداديّين * ومنع البصريُّون إِعمالهُ لنقصهِ عن لفظ الفعل كما سيأتي . وجعل الصيمريُّ إِعمالهُ شاذًّا * وأَمَّا العَلَم منهُ كفَجَارِ وبَرَّةَ فلا يعمل بالاتفاق لشدَّة بُعدهِ عن الفعل * واعلم ان اسم المصدر المذكور هو ما دلَّ على معنى المصدر وخالفهُ بخلوِّهِ لفظًا وتقديرًا دون عوضٍ من بعض ما في فعلهِ كالعطاء . فانهُ قد خلا من همزة أَعطى لفظًا وتقديرًا ولم يُعوَّض عنها بشيء . فكان ناقصًا عنهُ كما ترى * وأَمَّا ما لم يخلُ مطلقًا كالإِعطاء . او خلا لفظًا فقط كالقتال المقدَّرة فيهِ أَلِفُ قاتَلَ . او عُوِّض فيهِ عن المحذوف كالعِدَة المعوَّض فيها بالتاء عن واو وَعَدَ المحذوفة

فهو مصدرٌ * واختُلِف في المبنيّ لغير المُفاعَلَة كالمرجع . فقيل انهُ اسم مصدرٍ . وقيل مصدرٌ . وهو الارجح عند المحققين . فان كان للمُفاعَلَة كالمُراجَعَة فهو مصدرٌ بالاتّفاق *
وأما الفرق المعنويّ بين المصدر واسمهِ فهو ان المصدر يدلُّ على الحَدَث بنفسهِ واسم المصدر يدلُّ على الحَدَث بواسطة المصدر فمدلول المصدر هو معنى الحَدَث . ومدلول اسم المصدر هو لفظ المصدر . فيكون مدلول الاعطآء هو معنى الحَدَث . ومدلول العطآء هو لفظ الاعطآء . وعلى ذلك يجري معهُ مجرى اسم الفعل مع الفعل المسمّى بهِ كما ستري

وَرُدَّ محدودٌ بعكسِ الفعلِ كضربةٍ حنظًا لِحَقِّ الحملِ

اي انهم رفضوا عمل المصدر المحدود وهو ما دلَّ على المَرَّة كضربة حنظًا لحقّ حملهِ على الفعل لانهُ انما يكون بالموافقة لهُ . وذلك لان الفعل مُبهَمٌ فان كان المصدر محدودًا بعكسهِ كان نقيضًا لهُ فلا يصحُّ حملهُ عليهِ . ومن ثَمّ لا يستحقُّ العمل * وقيل ذلك لان صيغتهُ حينئذٍ ليست الصيغة التي هي اصل الفعل . وعلى ذلك لا يُقَال اعجبتني ضَرْبَتُك زيدًا . وأمّا قول الشاعر

يُحَايِي بهِ الجلدَ الذي هو حازمٌ بضربة كفَّيهِ الملا نفسَ راكبِ

فمحمولٌ عندهم على الشذوذ * وأمّا ان كانت التآء في اصل بنآء المصدر كرحمة فيجوز اعما لهُ نحو اعجبتني رحمتك زيدًا . لان التآء حينئذٍ لا تدلُّ على الوحدة فلا يكون محدودًا

وفاعلُ المصدرِ لم يَلزَمْ فلا تُضمِرْ بهِ إلاَّ لفعلٍ بَدَلا

اي ان فاعل المصدر لا يلزم ذكرهُ معهُ فيجوز حذفهُ واثباتهُ كما رأيت في الأمثلة السابقة بخلاف الفعل . وذلك لان الفعل مع فاعلهِ جملةٌ فلا بُدَّ لها من مُسنَدٍ اليهِ . ولذلك يجب ذكر الفاعل هناك لتحصل جملةٌ مستقلّةٌ بخلاف المصدر مع فاعلهِ كقيام زيدٍ فانهُ لا يكون معهُ جملةٌ كما ترى * ولذلك لا يتحمّل ضميرهُ الا اذا كان بدلاً من الفعل نحو ضربًا زيدًا فانهُ يتحمل الضمير لنيابتهِ عن الفعل كما مرَّ

ويَعمَلُ اسمُ فاعلٍ كفعلِهِ ان لم يَكُنْ لِما مضى كمِثلِهِ
وَهْوَ على صاحبِهِ قدِ اعتَمَد او بعدَ نفيٍ او سُؤَالٍ قد وَرَد

اي ان اسم الفاعل يعمل عمل فعلهِ وهو المضارع اذا كان مثلهُ في الدلالة على زمان الحال او الاستقبال . ولكنهُ اذ كان اضعف منهُ في العمل اشترط لهُ ان يعتمد على صاحبهِ ليتقوّى بهِ . وقيل ليكون معهُ كالفعل المُسنَد الى فاعلهِ فتتأكّد المشابهة . وذلك انما يكون في ما وقع خبرًا نحو زيدٌ ضاربٌ عمرًا . او صِلةً نحو جاءَ الذي

ضاربٌ اخوهُ زيدًا. او صفةً نحو مررت برجلٍ راكبٍ فرسًا. او حالاً نحو جاءَ زيدٌ مُعتقِلاً رمحَهُ * او وَقَع بعد نفيٍ او استفهامٍ لانهما يقتضيان الأَحداث التي هي من شأن الافعال. فيتقرَّب من الفعليَّة بوقوعهِ هذا الموقع. نحو ما ضاربٌ اخواك زيدًا. وهل قاتلٌ بنوك عمرًا * واعلم ان ما ذُكِر من الشروط انما هو لصحَّة عملهِ في المنصوب. واما في المرفوع فان كان ظاهرًا لم يُشترَط لهُ الزمان. فيجوز ان يُقال زيدٌ قائمٌ غلامهُ أَمسِ. وان كان مضمرًا لم يُشترَط لهُ شيءٌ نحو ضاربُ زيدٍ امس حاضرٌ. وذلك لان الرفع من لوازم الفعل فتكفيهِ ادنى مشابهةٍ لهُ * والمُعتبَر في المنصوب انما هو المفعول بهِ لاقتضائهِ تعدّيَ الفعل اليهِ بخلاف غيرهِ من المنصوبات * ويجري مجرى ما كان بمعنى الحال او الاستقبال ما أُرِيدَ بهِ الاستمرار التجدُّديُّ نحو زيدٌ مُكْرِمٌ ضيفَهُ * ويندرج في زمان الحال ما كان تقديرًا على سبيل الحكاية نحو كان زيدٌ ضاربًا غلامَهُ * وفي الخبر ما كان منسوخًا نحو ظننت زيدًا منجزًا وعدهُ * وفي الصلة ما كان واقعًا بعد أَلْ نحو جاءَ الضاربُ زيدًا * وفي الصفة ما كان قائمًا مقام الموصوف نحو مررت بسائقٍ بعيرًا. اي برجلٍ سائقٍ * وفي النفي ما كان تأويلاً نحو إنَّما راحلٌ اخواك. اي ما راحلٌ الاَّ اخواك * وفي الاستفهام ما كان مقدَّرًا نحو عاذرٌ زيدًا انت ام لائمهُ. اي اعاذرٌ انت * واجاز الكسائيُّ إعمالهُ في كل زمانٍ. ولم يشترط الاخفش والكوفيُّون لإعمالهِ غير الزمان. وانكر الجمهور كليهما

وجازَ أَنْ يُضافَ ما عُدِّيْ الى مفعولهِ أَمَّا لِفاعلٍ فَلا

اي ان اسم الفاعل المذكور هنا وهو الصالح للعمل يجوز ان يُضاف المتعدّي منهُ الى مفعولهِ نحو زيدٌ ضاربُ عمرٍو. فان كان يتعدَّى الى اكثر من واحدٍ نُصِب بهِ ما وراءَ المضاف اليهِ نحو زيدٌ معطي عمرٍو درهمًا. ومُعلِم بكرٍ اخاهُ قادمًا * وأَمَّا الى الفاعل فلا تجوز اضافتهُ لانهُ هو الموصوف بهِ والصفة هي عين الموصوف في المعنى فيكون مضافًا الى نفسهِ والاضافة انما تكون بين المُتغايرَين فلا يقال زيدٌ ضاربُ الأَبِ عمرًا * وأَمَّا اضافة اللازم فسيأْتي الكلام عليها في بحث الصفة المشبَّهة * واعلم انهم اختلفوا في الترجيح هنا بين النصب والاضافة فقيل النصب ارجح لانهُ الاصل. وهو مذهب الاخفش وهشام. وقيل الاضافة لانها أَخَفُّ. واليهِ ذهب المخزوميُّ. وقيل هما سواءٌ. وهو مذهب الكسائيّ. وقيل النصب ارجح مع الظاهر والاضافة واجبة مع المضمر. وهو مذهب سيبويه

وَمُهْمَلاً يُضافُ ما لِمَا مَضَى حتمًا إِذِ الشَّبَهُ لفظًا نُقِضَا
فقدَّروا الفعلَ لمعمولٍ بَلِي اذا اقتضَى ذاكَ لِفقدِ العَمَلِ

اي ان ما كان من اسم الفاعل بمعنى الماضي يُهمَل عن العمل لان المشابهة اللفظيَّة التي كانت لهُ مع المضارع قد انتقضت مع الماضي لانهُ لا يجري على لفظهِ فبطل عملهُ . ومن ثمَّ تجب اضافتهُ الى مفعولهِ نحو زيدٌ ضاربُ عمرٍو امس * فان اقتضى مفعولاً آخَرَ نُصِبَ بفعلٍ مقدَّرٍ نحو زيدٌ مُعطِيْ عمرٍو درهمًا . اي مُعطِي عمرٍو اعطاهُ درهمًا * واجاز السيرافيُّ نصبهُ بهِ لانهُ قد اكتسب بالاضافة الى الاول شَبَهًا بمصحوب الالف واللام باعتبار تعريفهِ بهِ . او بالمُنوَّن باعتبار تنزيل المضاف اليهِ منزلة التنوين * قال الشيخ بدر الدين بن مالك وعندي ان المصحّح لنصبهِ بهِ هو اقتضاؤُهُ إِيَّاهُ فلا بُدَّ من عملهِ فيهِ قياسًا على غيرهِ من المُقتَضِيات * واجاز الكسائيُّ إِعمالهُ مطلقًا . فلا تجب الاضافة عندهُ . ولا إِضمار الفعل لمعمولهِ الآخَر . وكلٌّ ذلك مخالفٌ لمذهب الجمهور

وليسَ قيدٌ بعدَ أَلْ فَهْوَ صِلَه بالفعلِ مَعْها مُطلَقًا مُأَوَّلَه

اي ان اسم الفاعل الواقع بعد أَلْ لا يُقيَّد بزمانٍ لانها اسمٌ موصولٌ وهو صِلَةٌ لها في تأويل الفعل لانهُ هو الاصل في الصلة . ولكنَّهم كرهوا ان يُدخِلوا على لفظ الفعل ما هو على صورة حرف التعريف المختصّ بالاسماء فسبكوا من الجملة اسمًا مفردًا وادخلوا عليهِ أَلْ . فكان في تأويل ذلك الفعل ماضيًا او مضارعًا . ولذلك كان يعمل بعدها في جميع الازمنة معتمدًا عليها كما مرَّ . فيُقال جاءَ الضاربُ اخوهُ زيدًا أَمسِ او اليومَ او غدًا . لانهُ يكون في الماضي بمنزلة الذي ضرب . وفي الحال والاستقبال بمنزلة الذي يضرب * وانما لم يجرِ هذا المجرى في نحو جاءَ الذي ضاربٌ اخوهُ زيدًا لان الصلة هناك مجموع الجملة لا اسم الفاعل فقط كما هُنا * وذهب الاخفش الى ان أَل الداخلة على هذا الاسم حرف تعريفٍ . ودخولها عليهِ يُبطِّل عملهُ كما يُبطِّلهُ التصغير والوصف . وعلى ذلك يُنصَب ما بعدهُ على انهُ مشبَّهٌ بالمفعول بهِ لا مفعولٌ بالحقيقة . وهو خلاف المشهور بين النحاة

وكُلُّ ما مَرَّ لِما بُولِغَ بِهْ ولاسمِ مفعولٍ تمامًا فانتبِهْ

اي ان كل ما ذُكِر من العمل والشروط والاحكام لاسم الفاعل يُحكَم بهِ تمامًا لامثلة المبالغة فيهِ . وهي ما حُوِّل عن صيغة فاعلٍ الى فَعَّالٍ كما في قول الشاعر

فيا لَرِزامٍ رَشِّحوا بي مُقدِمًا على الحرب خوَّاضًا اليها الكتائبا

او الى مِفعالٍ كقول الآخر

انّ ابنَ برزةَ مِنحارٌ بوائكها يومَ القرى عند لفّ الساق بالساقِ

او الى فَعُولٍ كقول الآخر

ضَرُوبٌ بنصل السيف سُوقَ سمانها اذا عدموا زادًا فانك عاقرُ

او الى فَعِيلٍ كقول الآخر

فتاتان أمَّا منهما فشبيهةٌ هلالاً وأُخرى منهما تُشبِهُ البدرا

او الى فَعِلٍ كقول الآخر

حَذِرٌ اموراً لا تضيرُ وآمنٌ ما ليس منجيَهُ من الأقدار

فان كل واحدٍ من هذه الأمثلة يعمل عمل اسم الفاعل. غير ان إعمال الاول اكثر من إعمال الاثنين اللذين بعدهُ. و إعمالها اكثر من اعمال الاخيرين. وكلها تعمل عند سيبويه واصحابهِ حملاً على اصلها وتمسُّكًا بالسماع * وانكر إعمالها الكوفيُّون لمخالفتها الفعل لفظاً بعدم الموازنة لهُ. ومعنًى بافادتها المبالغة. والاول هو المختار عند الجمهور * وكما يعمل اسم الفاعل عمل فعلهِ على الوجه المذكور يعمل اسم المفعول عمل فعلهِ ايضًا وهو المضارع المجهول مع استيفاءِ الشروط المذكورة. فيُقال زيدٌ مضروبٌ غلامهُ بالرفع على النيابة. وعمرٌو مُعطًى ابوهُ درهمًا ومُعلَمٌ اخوهُ بكرًا منطلقًا بنصب ما بعد النائب فيهما على المفعوليَّة. وقس على ذلك بقيَّة الاحكام. غير انهُ اذا حُوِّل عن اوزانهِ الاصلية لا يجوز إعمالهُ فلا يُقال مررت برجلٍ جريحٍ ابوهُ بخلاف اسم الفاعل. لانهُ اضعف منهُ كما ان صاحبهُ اضعف من صاحبهِ

والصفةُ المُشبِهةُ اسمَ الفاعلِ قاصرةٌ كالمُتَعَدِّي العاملِ

وَهْيَ على معنى الثُبُوتِ كالحَسَن فلم يكُنْ فيها اعتبارٌ للزَمَن

اي انّ الصفة المشبهة اسم الفاعل قاصرةٌ بالوضع. غير انها تجري مجرى المتعدّي العامل منهُ في رفع المعمول ونصبهِ كما سترى * وهي على معنى الثبوت دون الحدوث كالحَسَن بخلاف اسم الفاعل كالضارب. ولذلك لا يُعتبَر الزمان في عملها كما يُعتبَر في عملهِ. لان الثبوت يقتضي الشيوع في جميع الازمنة فلا يُقيَّد بزمانٍ دون آخَر * وقد علمت انهم اختلفوا في أل الداخلة عليها بين كونها حرفَ تعريفٍ او اسمًا موصولاً * واعلم ان هذا الخِلاف يُبنَى عليهِ خلافٌ في اعتماد الصفة المقترنة بها. فعلى الاول يجب اعتمادها على ما قبلها مما مرَّ. وعلى الثاني لا يجب لانها تعتمد عليها

وأسنِدْ أَثَرْتَ أعمالَها بالسَبَبي مُؤخَّرًا للضعفِ دُونَ الأَجنَبي
وشِبهَ مفعولٍ بها ذو المَعرِفَه يُنصَبُ والنَكْرَةُ تَمييزُ الصِفَه

اي ان هذه الصفة اختصَّت بالعمل في السببيّ وهو ما اتَّصل بضمير موصوفها لفظاً كالحَسَن وجهُهُ او تقديرًا كالحَسَن الوجهُ اي الوجهُ منهُ فلا تعمل في الاجنبيّ كما يعمل اسم الفاعل في نحو زيدٌ ضاربٌ عمرًا لانها قاصرةٌ لا تستطيع التخطّيَ اليهِ * واذ كانت ضعيفةً في العمل لكونها شبيهة الشبيه امتنع تقديم معمولها عليها لقصورها عن العمل في ما قبلها بخلاف اسم الفاعل فانهُ لقوَّتهِ يعمل مقدَّمًا ومؤخَّرًا * وممَّا تنفرد بهِ هذه الصفة عن اسم الفاعل ان منصوبها ان كان معرفةً كالحَسَن الوجهَ جُعِل نصبهُ على انهُ شبيهٌ بالمفعول بهِ لا مفعولٌ بهِ حقيقةً كما في منصوب اسم الفاعل لان القاصر لا مفعول لهُ * وان كان نكرةً كالحسن وجهًا جُعِل نصبهُ على التمييز لانهُ يصلح لهُ فيستغني عن التكلُّف المذكور. وجعلهُ بعضهم على التشبيه بالمفعول بهِ ايضًا. والاول هو المختار

والجَرُّ يُختارُ بهـا إذْ يَعصِمُ في البعضِ مَّما في سواهُ يَصِمُ

اي انهم يختارون الجرَّ بهذه الصِفَة مضافةً الى معمولها اذ يسلم الكلام معهُ في بعض الصُوَر ممَّا يعيبهُ مع غيرهِ كما في الحسن الوجه. فانهُ يجوز فيهِ رفع الوجه بالفاعليَّة ونصبهُ تشبيهًا بالمفعول بهِ. غير ان الاول يُعاب بخلوّ الصفة من ضميرٍ يربطها بالموصوف. والثاني باجراء القاصر مجرى المتعدّي كما مرَّ في باب الاضافة. فيُختار الجرُّ لسلامة المسئلة معهُ من كل ذلك * واعلم ان الرفع هو الاصل في عمل هذه الصفة لانهُ هو العمل المخصوص للّازم. الا انهُ دون غيرهِ في المعنى لخُلُوّهِ من المُبالَغة. لان الموصوف معهُ يكون بعض الذات لا كلّها. كما في الوجه فانهُ هو الموصوف بالحُسْن وحدهُ لان الصفة مسندةٌ اليهِ. فاذا أُرِيدَ اتّصاف الشخص كلّهِ بالحُسْن مبالغةً في وصفهِ حُوِّل الإسناد عن الوجه الى ضمير صاحبهِ مستترًا في الصِفَة. فيكون الشخص كلُّهُ قد وُصِف بالحُسْن. وحينئذٍ يصير ذلك المرفوع وهو الوجه كالفضلة لاستغناء الصفة عنهُ بضمير صاحبهِ. غير انهُ لا يصلح ان يكون مفعولًا بهِ لعدم وقوع فعلٍ عليهِ فيُجعَل شبيهًا بالمفعول بهِ. وفيهِ ما علمتَ من التشويش. فاذا أُريد الفرار منهُ أُضيفَت الصفة الى ذلك المنصوب * وعلى ذلك يكون النصب متفرّعًا عن الرفع. والجرُّ متفرّعًا عن النصب * وعلى الرفع تكون الصفة مسندةً الى الظاهر الذي بعدها فلا

ضمير فيها. وعلى النصب تكون مسندةً الى ضمير الموصوف مستترًا فيها فتكون قد ضُمّنت ضميرًا * واجاز الفارسيُّ الإضمار فيها مع الرفع ايضًا وإبدال ما بعدها من الضمير المستتر فيها. وهو خلاف المشهور * فان كانت الصفة المذكورة مجرّدةً من أَلْ كحَسَن الوجه تعيَّن الرفع او النصب مع تنوينها. والجرُّ بدونهِ * وقد اطال القوم ودقّقوا النظر في مسائل هذه الصفة وتقلُّباتها والصُوَر التي يمكن تخريجها عليها حتى انتهت الى أَمَدٍ بعيدٍ. غير ان بعض هذه الصُوَر ممتنعٌ. واكثر الجائز منها يجري على قياس غيرها. وما لا يجري فهو ضعيفٌ او قبيحٌ. ولا حاجة الى كل ذلك فاقتصرنا عنهُ * وقد انهى بعض المحقّقين الفروق التي بينها وبين اسم الفاعل الى ستّةَ عشر فرقًا. وذلك انها تدلُّ على الثبوت. وتكون للماضي المتّصل بالحاضر الدائم دون الماضي المنقطع والمستقبل. وتُؤنَّث بالألِف. وتحسُن اضافتها الى فاعلها في المعنى. ويقبح حذف موصوفها واضافتها الى ما أُضيف الى ضميرهِ كمررت بحسَنِ وجههِ. وتنصب مع قصور فعلها. ويكون منصوبها مشبَّهًا بالمفعول بهِ. ويترجَّح كون أَل الداخلة عليها حرفَ تعريف. ولا تُصاغ الاَّ من الفعل اللازم. ولا يكون معمولها الاَّ سَبَبيًّا. ولا تلزمها مجاراة المضارع في الحركات والسكنات. ولا يتقدَّم معمولها عليها. ولا يُراعَى محلُّ معمولها في التابع. ولا يُفصَل بينهُ وبينها ولو بالظرف. ولا تتعرَّف بالاضافة مطلقًا. ولا تعمل محذوفةً. بخلاف اسم الفاعل في الجميع

وأَجْرِ اسمَ فاعِلٍ ومفعولٍ اذا كَفَى مَعَ الثُبُوتِ مرفوعٌ كذا
وأجعَلْ على الفاعلِ مرفوعًا اتي بعدَ اسمِ مفعولٍ لِمَعْنًى ثَبَتَا

اي ان اسم الفاعل واسم المفعول يجريان مجرى الصفة المشبَّهة اذا أُرِيدَ بهما معنى الثبوت دون الحدوث. وكان كلٌّ منهما يكتفي بالمرفوع. وذلك بان يكون اسم الفاعل لازمًا واسم المفعول متعدّيًا الى واحدٍ فقط. فيُقال جاءَ الرجل الصادق الوعد والمحمود السيرة بالاوجه الثلثة كما في الحسن الوجه. وقس عليهِ بقيَّة التراكيب المختلفة * وبهذا الاعتبار يُجعَل الرفع بعد اسم المفعول ايضًا على الفاعليَّة دون النيابة بناءً على ان المفعوليَّة كالمحموديَّة مثلاً صفةٌ ثابتةٌ لهُ لا حادثةٌ عليهِ. فيُعامَل بمُقتضَى الثبوت * واعلم انهم اتفقوا على اشتراط كون اسم المفعول لا يتعدّى الى اكثر من واحدٍ. فلا يُقال زيدٌ مُعطَى الأَبِ درهمًا * وأمَّا اسم الفاعل فمذهب الجمهور انهُ لا بُدَّ ان يكون من اللازم. واجاز الاخفش ان يكون من المتعدّي الى واحدٍ. وصحَّحهُ جماعةٌ بشرط امن

اللبس. فيُقَال زيدٌ قاطع السيف. ولا يُقَال ظالم العبيد لالتباس فاعلِهِ بالمفعول * وأَمَّا المتعدّي الى اكثر فممتنعٌ فيهما بالاتّفاق لبعدهِ عن الصِفَة لان منصوبها لا يزيد على واحدٍ

وجامـدٌ أُوّلَ كالمنسوبِ بالوصفِ قد يجري على الأُسلُوبِ

اي ان ما أُوّل بالوصف من الجوامد كالمنسوب قد يجري على هذا الأُسلوب في التحاقهِ بالصفة المشبَّهة كقولك مررت برجلٍ تميميٍّ ابوهُ وامرأةٍ قيسيةٍ الأُمّ. فانهُ في تأويل المنتسب الى كذا. وقيل انهُ بسبب حصول معنى النسبة فيهِ صار كالصفة المشبَّهة في كونهِ يدلُّ على ذاتٍ غير معيَّنة متَّصِفَة بصِفَةٍ مُعَيَّنة وهي الانتساب الى شيءٍ فاستحقَّ العمل * وعلى ذلك يجري غيرهُ مَّا يحتمل التأويل. نحو وردنا منهلاً عَسَلاً ماؤُهُ. اي حلوًا. ونزلنا بقومٍ أُسُدٍ الرجالِ. اي شجعانها. وقس عليهِ كلَّ ما جرى هذا المجرى

وأَفعَلُ التفضيلِ ظاهرًا رَفَعْ ان كان في مَوقعِ فعلٍ قد وَقَعْ
كَلَا فتىً أَنجَعُ فيهِ النصحُ منْ زيدٍ ودُونَ ذاكَ رفعُهُ يَهِنْ

اي ان أَفعَل التفضيل يرفع الاسم الظاهر اذا وقع في موقع الفعل. وذلك في نحو قولهم ما رأَيتُ رجلاً أَحسَنَ في عينهِ الكحلُ منهُ في عين زيدٍ. فانهُ يصحُّ ان يقال مكانهُ ما رأَيتُ رجلاً يَحسُنُ في عينهِ الكحل اكثرَ من حسنهِ في عين زيدٍ * وهذه المسئلة يُعَبِّرون عنها بمسئلة الكحل. وقد تصرَّفوا فيها فقالوا ما رأَيتُ رجلاً أَحسَنَ في عينهِ الكحلُ من عين زيدٍ. وما رأَيتُ رجلاً أَحسَنَ في عينهِ الكحلُ من زيدٍ. وعلى هذه الصورة مثالُ النظم كما رأَيت. وعليها يُروَى الحديث ما من أَيَّام أَحَبَّ الى الله فيها الصومُ من عَشْرِ ذي الحجَّة * فان لم يقع أَفعَلُ هذا الموقع لم يرفع الظاهر إِلَّا في لُغَةٍ قليلةٍ كقول بعضهم مررت برجلٍ افضلَ منهُ ابوهُ. فان المختار على لُغَة الجمهور جَعْلُ المرفوع مبتدأً مخبرًا عنهُ باسم التفضيل * وانما لم يُجعَل كذلك في مسئلة الكحل لئلَّا يلزم الفصل بالمبتدإِ بين أَفعَلَ ومِنْ وهو اجنبيٌّ عنهما باعتبار العمل. لانهُ ليس معمولاً لاحدهما * ويجري مجرى الظاهر الضميرُ البارز المنفصل نحو ما رأَيت احدًا افضلَ عندهُ أَنتَ منك عند زيدٍ. ومررت برجلٍ افضل منهُ أَنتَ. فان العمل يستقيم في الاول دون الثاني. وأَمَّا الضمير المستتر نحو زيدٌ افضل من عمرٍو فلا شبهة في رفعهِ إِيَّاهُ مطلقًا. لان العمل فيهِ خفيٌّ لا يظهر اثرهُ لفظًا فلا يحتاج الى قوَّة العامل * واعلم ان الوجه في وقوع أَفعَلَ التفضيل موقع الفعل في مسئلة الكحل هو ان النفي المتقدّم عليهِ

يتوجّه الى قيد الزيادة التي ابعدتهُ عن مشابهة الفعل وهي الأَحْسَنِيّة فيُزِيلهُ. وحينئذٍ يبقى اصل الحُسْن فيصير أَحسَنُ بمعنى حَسَن. ومِن ثَمَّ يصحّ وقوعهُ موقع يَحْسُنُ فيعمل عملَهُ. ولذلك يلزمهُ ان يتقدَّم عليهِ نفيٌ كما رأَيت. او نهيٌ نحو لا يَكُنْ احدٌ أَحَبَّ اليهِ الخيرُ منكَ. او استفهامٌ انكاريٌّ نحو هل سمعتَ برجلٍ أَهْوَنَ عليهِ المالُ من حاتمٍ. لان كُلًّا منهما بمعنى النفي * وضابط هذه المسئلة ان يكون أَفعَل التفضيل صفةً لاسم جنسٍ او خبرًا عنهُ واقعًا بعد نفيٍ او شبههِ. وان يكون مرفوعهُ اجنبيًّا مفضّلًا على نفسهِ باعتبارٍ آخَر كما رأَيت * أَمَّا كونهُ صفةً او خبرًا فليعتمد على صاحبهِ ويتقوَّى بهِ على العمل. وأَمَّا تقدُّم النفي او شبههِ عليهِ فلتصحيح وقوعهِ موقع الفعل كما مرَّ. وأَمَّا كون مرفوعهِ اجنبيًّا اي غير متلبّسٍ بضمير الموصوف فلِتُمكِن نسبتهُ الى موصوفٍ آخَر وأَمَّا تفضيلهُ على نفسهِ فليكون الفاضل والمفضول مُتَّحِدَين في الذات فيتحقَّق خروج اسم التفضيل عن اصلهِ لانهُ يقتضي تغايُرهما فيها. ولذلك لا يستقيم العمل مع تقدُّم النفي في نحو ما رايت رجلًا افضل منهُ زيدٌ لعدم اتحاد الفاضل والمفضول في الذات. وأَمَّا كون التفضيل باعتبارٍ آخَر فلِأَنَّهُ مع اتّحاد الذات لا يمكن ان يكون باعتبارٍ واحدٍ. فتأَمَّلْ

وليسَ بالناصِبِ مفعولاً بِهِ والبعضُ تأْويلاً قَضَى بنصبهِ

اي ان افعل التفضيل لا ينصب المفعول بهِ لفظًا لقصورهِ عن التعدّي اليهِ بنفسهِ. وانما يتعدَّى اليهِ بالحرف فينصبهُ محلًّا نحو هو أَقرَى للضيف * فان كان ممَّا ينصب مفعولين نُصِب الثاني بفعلٍ مُقَدَّرٍ مدلولٍ عليهِ بهِ نحو هو أَكسَى للعُراةِ الثيابَ. اي اكسَى للعُراة يكسوهم الثيابَ * واجاز قومٌ نصبهُ إِيَّاهُ على تأْويلهِ بما لا تفضيل فيهِ نحو هو أَعلَمُ مَن يضلُّ عن سبيلهِ. اي هو عالمٌ. واستحسنهُ الشيخ الدمامينيُّ قياسًا على صحَّة رفعهِ الظاهر بتأْويل حلولهِ محلَّ الفعل * واجازهُ بعضهم مطلقًا تمسُّكًا بقول الشاعر

أَكَرُّ واحمى للحقيقةِ منهمُ وأَضرَبُ منا بالسيوفِ القوانسا

وحملهُ الجمهور على تقدير الفعل. اي نضرب القوانس * واما بقية المنصوبات فينصب منها الظرف والحال والتمييز اتفاقًا نحو زيدٌ أَفْضَلُ منك عندَ الامير. وأَفْصَحُ منك خاطبًا. وأَحْسَنُ منك وجهًا. لان الظرف والحال توثّر فيهما رائحة الفعل. والتمييز ينصبهُ ما ليس فيهِ معنى الفعل اصلاً * واختُلِف في باقي المفاعيل. والصحيح انهُ ينصبها نحو زيدٌ أَعْلَمُ منك عِلْمَ اليقين. وأَسْهَرُ منك حَذَرًا. وأَسْيَرُ منك والطريقَ. لان

الاول مشاركٌ لهُ في لفظهِ ومعناهُ فيسهل تأثيرهُ فيهِ. والثاني من قبيل المجرور بالحرف لانهُ على معنى اللام. والثالث من قبيل الظرف لانهُ على معنى مع * واعلم ان اقوى هذه الاسماءَ المصدر لانهُ اصل الفعل. ولذلك يعمل بدون شرطٍ * ودونهُ الصفات لانها فرع الفعل. ولذلك لا تعمل الا بشروطٍ * غير ان اقواها اسم الفاعل واسم المفعول. لانهما اشبه بالفعل لتضمُّنهما معنى الحدوث * ودونها الصفة المشبَّهة. لانها تباين الفعل بدلالتها على الثبوت * ودونها افعل التفضيل لانهُ يتضمَّن مع الثبوت معنى الزيادة. فيكون ابعد عن مشابهة الفعل

وَهْوَ كجزءٍ فصلُهُ يُستَنكَرُ عَنْ مِنْ ومَعْها مُفرَدًا يُذَكَّرُ

اي ان افعل التفضيل يُعتبَر كجزءِ الكلمة لانهُ لا يتمُّ معناهُ الا بما بعدهُ وهو مِنْ ومجرورها فكانهُ قد صار تتمَّةً لهُ. ولذلك يُستَنكَر الفصل بينهما لانهُ يكون كالفصل بين جزءَي الكلمة * وندر الفصل بينهما بالشرط كقول الشاعر

ولَفُوكِ أَطيَبُ لو بذلتِ لنا من ماءَ مَوهَبَةٍ على خمرِ

وبالنداءِ كقول الآخر

لم أَلقَ اخبثَ يا فَرَزْدَقُ منكمُ ليلاً واخبثَ في النهار نهارا

وهو يلزم الافراد والتذكير مع اقترانهِ بمن. فيقال زيدٌ افضلُ من عمرٍو. وهندٌ افضل من فاطمة. والرجلان افضل من المرأتين. وهلمَّ جرًّا بالافراد والتذكير مطلقًا. لانهُ لو ثُنّي او جُمع او أُنِّث لكان ذلك كتثنية الاسم وجمعهِ وتأنيثهِ قبل تمامهِ * وبهذا الاعتبار لا يجوز تنوينهُ اذا دعت الضرورة اليهِ لاقامة الوزن لان التنوين يدلُّ على التمام ولا تمام فيهِ * واعلم ان أَل والاضافة تعاقبان مِن على افعل التفضيل فلا تجتمعان معها. فلا يُقال زيدٌ الأَحسَنُ من عمرٍو. ولا عمرٌو احسَنُ القومِ من خالدٍ. فان ورد شيءٌ من ذلك وجب تأويلهُ كما في قول الشاعر

ولست بالأكثرِ منهم حصًى وانما العزَّةُ للكاثرِ

فان الاكثرين خرَّجوهُ على زيادة أَل. ومنهم من حملهُ على الشذوذ * فان كانت مِن غيرَ التفضيلية لم يمتنع الجمع بينهما كقول الآخر

فَهُمُ الأَقرَبونَ من كل خيرٍ وهمُ الأَبعَدُونَ من كل ذمٍّ

وكذلك زيدٌ أَخوَفُ الناسِ من العار وما اشبه ذلك

وكُلُّ ما يُوصَفُ او يُصغَّرُ مِنهُنَّ يُلغَى وكذا ما يُضمَرُ

اي ان كلَّ ما يُوصَف او يُصغَّر من هذه الاسماء لا يعمل لمُبايَنَتِهِ الفعل بملابستهِ ما هو من خصائص الاسماء. وكذلك ما وقع بلفظ الضمير لانهُ قد خرج عن لفظ الفعل * فلا يجوز ان يُقال اعجبني ضربك الشديدُ زيدًا . ولا زيدٌ ضُوَيرِبٌ عمرًا . ولا ضربك زيدًا عدلٌ وهُوَ عمرًا ظلمٌ . وانما يقال اعجبني ضربك الشديد لزيدٍ . وزيدٌ ضُوَيرِبُ عمرٍو وقس على كل ذلك * واجاز ابن مُعطٍ إعمال الموصوف والمصغَّر بعد أَل * واجاز الكسائيُّ إعمال الموصوف مطلقًا * وفصَّل الفرَّاء بانهُ ان وُصِف بعد العمل نحو اعجبني ضربك زيدًا الشديدُ جاز. لان ضعفهُ يحدث بعد ذكر الصفة وحينئذٍ يكون قد مضى عملهُ. وان كان قبلهُ لا يجوز * واجاز بعض المتأَخّرين إعمال المُصغَّر ان كان لم يُحفَظ لهُ مكبَّرٌ كما في قول الشاعر

فما طعم راحٍ في الزجاج مدامةٍ ترقرقُ في الايدي كُمَيتٍ عصيرُها

بجرّ كُمَيتٍ صفةً لراح ورفع عصير فاعلاً لهُ * واجاز صاحب اللباب إعمال المصدر موصوفًا ومصغَّرًا لانهُ اقوى من غيرهِ لقوَّة معنى الفعل فيهِ . وكلُّ ذلك مخالفٌ لمذهب الجمهور * واجاز الكوفيُّون إعمال المضمَر. وهو مذهبٌ سخيفٌ لخروجهِ عن لفظ الفعل كما مرَّ فلا وجه لاعمالهِ

وصحَّحوا إعمالَ غيرِ المُفرَدِ لقُوَّةِ التكثيرِ بالتعدُّدِ

اي انهم حكموا بصحَّة إعمال ما يُثنَّى ويُجمَع من هذه الاسماء لما في التثنية والجمع من معنى التكثير فيُستَفاد منهُ قوَّةٌ على العمل وان كان فيهِ مُبايَنةٌ للفعل . كما يُستَفاد من التكثير في امثلة المبالغة مع مباينتها اوزانَ الفعل * وذلك متَّفَقٌ عليهِ في الصفات كجاءَ الضاربان زيدًا والقاتلون عمرًا . واما في المصدر فاجازهُ قومٌ مطلقًا لما مرَّ . ومنعهُ قومٌ مطلقًا لانهُ يُخرِجهُ عن الصيغة التي هي اصل الفعل . والاول هو المختار عند الجمهور. ومنهُ قول الشاعر

وعدت وكان الخلف منك سجيَّةً مواعيد عرقوبٍ اخاهُ بيَترَبِ

وفصَّل بعضهم بين التثنية والجمع . فمنع إعمال المثنَّى بناءً على انهُ محدودٌ لانهُ متعيّنٌ للدلالة على اثنين . واجاز إعمال المجموع لانهُ يدلُّ على ثلثةٍ فصاعدًا من غير تعيينٍ فلا يكون محدودًا . والله اعلم بالصواب

ولاسمِ فعلٍ عمَلٌ في ما سِوَى ضميرِ رفعٍ بارزٍ معْهُ استوَى

اي ان اسم الفعل يعمل عمل الفعل الذي سُمِّي بِهِ مستويًا معهُ الا في رفع الضمير البارز

فانهُ لا يرفعهُ كما يرفعهُ ذلك الفعل لانهُ لا يتصرَّف مثلهُ مع الضمائر. وعلى ذلك فهو يرفع الاسم الظاهر والضمير المستتر. وينصب الظاهر والضمير البارز. فيُقَال هيهات زيدٌ وصَهْ ورُوَيدَ زيدًا وتراكِهِ. كما يُقال بَعُدَ زيدٌ واسكتْ وأَمهِلْ زيدًا واتركْهُ * وأَمَّا نحو هَلُمُّوا فمحمولٌ على انهُ فعل امرٍ. وهو مذهب بني تميم. فان جُعِل اسم فعلٍ قيل هلمَّ بلفظٍ واحدٍ للجميع. وهو مذهب اهل الحجاز * وأَمَّا احكام اسم الفعل في نفسهِ فسيأتي الكلام عليها في موضعهِ

والظرفُ كاستقرَّ اذ معناهُ فيهِ فيجري عندَهُم مجراهُ
واشتُرِطَ اعتمادُهُ لِيَقْوَى وقِيلَ لفظُ الفعلِ مَعْهُ يُنْوَى

اي ان الظرف يشبه فعل الاستقرار لانهُ يتضمَّن معناهُ. ولذلك يجري عندهم مجراهُ في رفع الفاعل * غير انهم يشترطون اعتمادهُ على نفيٍ او استفهامٍ او مبتدإٍ او غيرهِ ممَّا مرَّ في اعتماد الصفة ليقوى بهِ على العمل. وحينئذٍ يرفع الاسم الواقع بعدهُ على الفاعليَّة لنيابتهِ عن الفعل المذكور. نحو ما عندنا احدٌ. وزيدٌ عندك ابوهُ. وهو مذهب الاكثرين * وقيل ان العامل هو ذلك الفعل محذوفًا. اي ما استقرَّ عندنا احدٌ. والاول هو الصحيح بدليل امتناع تقديم الحال في نحو زيدٌ عندك جالسًا. ولو كان العامل هو الفعل لم يمتنع تقديمها * وذهب قومٌ الى جواز الفاعليَّة والابتداء بعدهُ غير انهم اختلفوا في الترجيح بينهما. واكثرهم يرجّحون الفاعليَّة * وأَمَّا اذا لم يعتمد على شيءٍ مما ذُكِر فالجمهور يوجبون الابتداء. والاخفش والكوفيُّون يُجيزون الوجهين لانهم لا يشترطون الاعتماد كما مرَّ * واعلم ان الظرف العامل هو ما دلَّ متعلَّقهُ على الاستقرار مطلقًا كما رأيت. فان كان مقيَّدًا بصفةٍ كالقيام والقعود ونحوهما كزيدٌ عندك ابوهُ قائمٌ فلا اثر لهُ. وسياتي استيفاء الكلام على هذا الباب في الخاتمة ان شاء الله

للظروفِ عَمَلٌ في الحالِ مُجَرَّدٌ عنِ الشُرُوطِ خالِ
كذاكَ كلُّ ما لِفعلٍ فيهِ معنًى كذي التنبيهِ والتشبيهِ

اي ان الظروف تعمل في الحال من غير ان تعتمد على شيءٍ بخلاف عملها في الفاعل. لان الحال شديدة التأَثُّر كالظرف لانها في حكمهِ. فان معنى جاءَ زيدٌ راكبًا جاءَ وقتَ ركوبهِ او في حال الركوب. وعلى ذلك يُقال عندك زيدٌ جالسًا. واليومَ الرحيلُ عاجلًا. والعامل فيهما ما في الظرف من معنى الاستقرار. ولذلك يُقال لهُ الظرف المُستقَرُّ. فان قيل عندك زيدٌ جالسٌ بالرفع على الخبرية كان الظرف مُلغًى. ولذلك

يُسمَّى لغوًا * ويعمل في الحال ايضًا كل ما فيهِ معنًى للفعل كاسم الاشارة وحروف التنبيه والتشبيه والتمني والترجي والنداء وما اشبه ذلك. نحو ذاك زيدٌ مقبلاً. وها انت الصديقُ مخلصًا. وكأَنَّك الاسدُ هاجمًا. وليتك جاري مكاسرًا. وهلمَّ جرًّا * وقد علمت ان عديل الظرف وهو الجارُّ والمجرور مثلهُ في جميع احكامهِ فهو يجري مجراهُ في كل ما ذُكِر بالتفصيل. فتدبَّر

كتاب الحروف

فصل

في حقيقة الحرف واحكامهِ

الحرفُ ما دلَّ على معنًى وُجِد ... في الغيرِ لا في نفسهِ إذْ يَنفرِد
وَهْوَ يخصُّ ٱسمًا كَمِنْ او فعلا ... كلَمْ ونحوَ هَلْ يعمُّ كُلاَّ
ويُعرَفُ الكلُّ بأَنْ لا يَقبَلا ... وسمًا لفصلِ ٱسمٍ وفعلٍ جُعِلا

اي ان الحرف لفظٌ يدلُّ على معنًى يحصل في غيرهِ عند انضمامهِ اليهِ نحو لم يَقُمْ زيدٌ. فإِنَّ لم قد دلَّت على معنًى حصل في الفعل حين انضمَّت اليهِ وهو انتفاء وقوعهِ. وهذا المعنى لا يحصل في نفسها عند انفرادها لعدم استقلالها بالمفهوميَّة. ولذلك قيَّدهُ بعض المحقّقين بقولهِ في غيرهِ فقط. احترازًا عن نحو اسماء الشرط فانها تدلُّ على معنًى في غيرها. ولكنها تدلُّ على معنًى في نفسها ايضًا وهو الذات. وعن الفعل فانهُ لا يستقلُّ بنفسهِ كالحرف. ولكنهُ يدلُّ على معنًى في نفسهِ وهو الحَدَث * وللنحاة في هذا البحث كلامٌ طويلٌ اقتصرنا منهُ على ما هو المختار عند الجمهور * والحرف ينقسم باعتبار متعلَّقهِ الى مختصٍّ بالاسم كحروف الجرّ. او بالفعل كحروف الجزم. ومشتركٍ بينهما كحروف الاستفهام * وكلُّهُ يُعرَف بعدم قبولهِ علامات الاسماء والافعال كما ترى

وكلُّ ما ٱختصَّ بشيءٍ يَعْمَلُ ... إِذْ لا كجزءٍ او كوصفٍ يَدخُلُ
وغيرُهُ يُلغَى سِوَى ما نَدَرا ... حملاً على ذي عَمَلٍ كما تَرَى

اي ان كل ما اختصَّ من الحروف بشيءٍ من الاسماء والافعال يعمل فيهِ كحروف الجرّ المختصَّة بالاسماء وحروف الجزم المختصَّة بالافعال. غير ان هذا العمل مشروطٌ بان لا يكون ذلك الحرف كجزءٍ ممَّا اختصَّ بهِ كحرف التعريف المختصّ بالاسم. وحرف المضارعة المختصّ بالفعل. فانهما كالجزء من مدخولهما بدليل تخطِّي العامل لهما ولذلك

لا يعملان فيهِ لان جزء الكلمة لا يعمل فيها. او يكون كالوصف لهُ لتخصيصهِ اياهُ كسَوْفَ التي تخصّص المضارع بالاستقبال. او لافادتهِ بيان حالهِ كقد التي تفيد قلّة وقوعهِ. فانهُ لا يعمل فيهِ ايضًا لان الوصف لا يعمل في الموصوف * وأمّا غير المختصّ فلا يعمل الا في النادر حملاً على عاملٍ كإعمال ما الحجازية حملاً على ليسَ. وغير ذلك كما سيأتي في مكانهِ

والحرفُ اذ لا يَقبَلُ التركيبَ لا يُعمَلُ فيهِ فَهْوَ يُبنى مجمَلاً

اي ان الحرف اذ كان لا يقبل التركيب في الكلام فلا يقع فاعلاً او مفعولاً وغير ذلك كان لا يُعمَل فيهِ لان المعمولية مرتّبةٌ على التركيب المستصحب وجود العامل المقتضي لها. ولذلك لم يكن للاعراب سبيلٌ اليهِ فكان مبنيًا بالاجمال

والمُفرَدَ ٱفْتَحْ داخلاً مما بَرِدْ هُنا سِوَى الباَءِ فكسرَها ٱعتَمِدْ
ولامِ جرٍّ دُونَ مُضمَرٍ اذا صحَّ وما ٱستُغِيثَ أَوْ أمرٍ كَنا
وما لتعريفٍ اذا عُدَّتْ هُنَا فإنّها ٱختَصَّتْ بلفظٍ سَكَنا

اي ان الحروف المفردة وهي الموضوعة على حرفٍ واحدٍ مما يتعلّق بعلم النحو يُفتَح الداخل منها على اوائل الكَلِم سوى ما استُثني منها فانهُ لا يجري على هذا الحكم. أمّا الباَء فتكسَر مطلقًا كيفما وقعت. وأمّا اللام فتكسَر ايضًا اذا كانت للجرّ مع الضمير المُعتَلّ وهو ياَء المتكلّم. ومع الظاهر غير المُستغَاث. فتندرج فيها لامُ كَيْ ولام الجحود. وأمّا حرف التعريف عند من يقول انهُ اللام فقط فهو موضوعٌ على السكون بخلاف نظائرهِ * ويتعيّن الفتح في ما سوى ذلك من هذه الطائفة. وهو همزة الاستفهام والتسوية والنداَء. وتاَء القسم. وسين الاستقبال. والفاَء. والكاف. ولام التوكيدِ والجوابِ والتوطئةِ. والزائدةُ غير العاملة. ولام الجرّ مع المستغاثِ وغير الياَء من الضمائر. والواو مطلقًا. وهي لُغَة جُمهُور العرب * وقد ورد كسر لام الجرّ مع الضمير مطلقًا عند بني خزاعة. وفتح لام كي عند بني عُكْل. ولام الامر عند بني سُلَيم. وهي لُغاتٌ قليلةٌ لا يُعتَدُّ بها * وأمّا الضمُّ فلا يوجد في هذه الحروف الا في ميم القسم عند من يقول انها حرفٌ برأسهِ لا مُقتَطَعة كما سيأتي في بابهِ

وما سِوَى ذلكَ لا يُقيَّدُ فإنّ فيهِ كُلَّ حكمٍ يُوجَدُ

اي ان ما سوى هذه الطائفة من الحروف لا يُقيَّد بشيءٍ من الأحكام. وهو يشمل الحروف المفردة اللاحقة اواخر الكَلِم. والمركّبة من حرفين فصاعدًا. فان من المفردة

ما يُضَمُّ كميم الجمع في نحو ضربتمُ الرجل . ومنها ما يُفتَح كالتاءِ في نحو لاتَ . ومنها ما يُكسَر كالكاف في نحو اياكِ . ومنها ما هو ساكنٌ كنون التوكيد الخفيفة * وكذلك المركَّبة كمنذُ بالضم . وسوفَ بالفتح . وجَيرِ بالكسر . ونَعَمْ بالسكون . فان كلَّ فريقٍ يوجد فيهِ جميع احكام البناء كما ترى

باب الحروف المختصة بالاسم

فصل

في حروف الجرّ

مِنْ عَنْ وفي لُطلَقِ اسمٍ وعَلَى تجرُّ والباءُ ولامٌ وإلَى

اي ان هذه الاحرف المذكورة تجرُّ الاسم مطلقًا ظاهرًا كجئت من البلد . او مضمرًا كرحلت عنهُ . ومعرفةً كما رايت . او نكرةً كنزلتُ في دارٍ . وهلمَّ جرًّا من غير اعتبار شيء من القيود التي ستذكر لغيرها * وأمَّا معانيها فمن لابتداءِ الغاية نحو خرجت من البلد . وللتبعيض نحو اخذت من الدراهم . ولبيان الجنس نحو لي خاتمٌ من الذهب . وللتعليل نحو مات من الخوف . وللفصل نحو عرفت الحقَّ من الباطل . وللتنصيص على العموم نحو ما جاءَني من رجلٍ . فلا يصحُّ أنْ يُقال معها بل رَجلانِ كما يصحُّ بدونها . وقد تاتي للبدَل نحو أرَضيتم بالحيوة الدنيا من الآخرة . اي بدَل الآخرة . وهي أمُّ الباب . ولذلك يقدّمونها في الذكر * وقد تُحذَف نونها عند بني زَبيد وبني خثعَم . وعليهِ قول بعضهم

لقد ظفر الزُوَّار أقفيَةَ العدى بما جاوزوا الآمال مِ الإسرِ والقتلِ

اي من الاسر * وعن للمجاوزة نحو سافرت عن البلد . وللبدَل نحو لا تجزي نفسٌ عن نفسٍ شيئًا . وللتعليل نحو وما كان استغفار ابرهيم لابيهِ إلاَّ عن موعِدَةٍ . وقد تاتي للاستعلاء نحو احببتُ حبَّ الخير عن ذكر ربي . اي فوقَهُ * وفي للظرفيَّة حقيقةً نحو جلستُ في الدار . او مجازًا نحو نظرتُ في الامر . وللمصاحَبَة نحو خرج الامير في موكبهِ . وللتعليل نحو قُتِلَ كُلَيبٌ في ناقةٍ . وللمقايسَة نحو ما ذنبنا في عفوك إلاَّ هفوةٌ * وعلى للاستعلاء حسًّا نحو وعلى الفُلك تُحملون . او معنًى نحو وفضّلنا بعضهم على بعضٍ . وللمصاحبَة نحو يطعمون الطعام على حبّهِ . وللاستدراك كقول الشاعر

بكلٍّ تداوينا فلم يشفَ ما بنا على ان قرب الدار خيرٌ من البعدِ

والتعليل نحو ولتكبّروا الله على ما هداكم. والظرفيّة نحو دخل المدينة على حينِ غفلةٍ * والباءَ للالصاق نحو مررت بزيدٍ. والتعدية نحو ذهبت بعمرٍو. والاستعانة نحو ضربت بالسيفِ. والسببيّة نحو قُتِلَ بذنبهِ. والمُصاحَبَة نحو جاءَ باهلهِ. والظرفيّة نحو أَقمتُ بالدارِ. والبدَل نحو النفسُ بالنفسِ. والمُقابَلَة نحو هذا بذاك. والقَسَم وهي اصل حروفهِ ولذلك انفردت بجواز ذكر الفعل معها نحو أُقسِم بالله * واللام للملك نحو المال لزيدٍ. والاختصاص نحو السرج للفَرَس. والاستحقاق نحو الحمد لله. والتعليل نحو هربت للخوف. والعاقبة كقول الشاعر

لِدُوا للموت وٱبنوا للخرابِ فكلُّكُمُ يصير الى الذهابِ

والتعدية نحو ما أَجمَعَ زيدًا للمال. والتبليغ نحو قلت للرجل. والتقوية نحو فعّالٌ لما يريد. والتعجُّب نحو يا لك من فارسٍ. والقَسَم مع التعجُّب نحو لله لا يُؤَخَّر الاجل. وبدونهِ نحو لله لأَفعلَنَّ. وانتهاءَ الغاية نحو كلٌّ يجري لأَجلٍ مسمًّى وهو قليلٌ * والى لانتهاءَ الغاية الزمانيّة نحو أَتِمُّوا الصيام الى الليل. او المكانيّة نحو من المسجد الحرام الى المسجد الاقصى. والمُصاحَبَة نحو جلست الى الضيف. وتبيين فاعليّة مجرورها. وذلك بعد ما يفيد حبًّا او بغضًا من أَفعَل تعجبٍ او تفضيلٍ. نحو ما أَحَبَّني الى زيدٍ. وزيدٌ احبُّ اليَّ من اخيهِ

وظاهرٌ للكافِ والواوِ وَجَبْ والتاءَ للهِ ورحمنٍ وربْ

اي ان الكاف والواو يجب ان يكون مجرورها اسمًا ظاهرًا. والتاءَ تختصُّ من الاسماءَ الظاهرة باسم الجلالة والرحمن والربّ. غير ان الربَّ يُستعمَل مضافًا الى الكعبة او ياءَ المتكلّم. فيُقال تاللهِ وتالرحمنِ وتَربِّ الكعبة او تَرَبِّي. والاول هو المشهور في الاستعمال. وما يليهِ نادرٌ * وأَمّا معانيهنّ فالكاف للتشبيه نحو حتى صار كالعُرجُون القديم. والتعليل نحو ربِّ ارحمهما كما ربّياني صغيرًا. والتنظير نحو اجعل لنا الهًا كما لهم آلهةٌ. وقد تُستعمَل في التمثيل بما لا مثيل له كما اذا قيل ان من الحروف ما لا يقبل الحركة كالأَلِف. ويُقَال لها كاف الاستقصاءَ * والواو والتاءَ للقَسَم فقط. وقيل ان الواو بدلٌ من الباءَ التي هي الاصل كما مرَّ. والتاءَ بدلٌ من الواو. والله اعلم

ورُبَّ للنكرَةِ مِمّا وُصِفا وهكذا حتّى تجرُّ الطرَفا

اي ان رُبَّ تختصُّ بالنكرة الموصوفة نحو رُبَّ رجلٍ كريمٍ زارنا. وذلك لانها مُنزَّلةٌ منزلة الحرف الزائد فيكون مجرورها غالبًا في موضع الرفع بالابتداءَ المقتضي تخصيصهُ

بالصفة * واكثرهم يشترط ان يكون جوابها فعلاً ماضيًا كما رأيت. لان معناها لا يتحقق إلاَّ في ما قد وقع. وانكر الاخفش وجماعةٌ التزام الوصف والمضيّ. واستشهدوا بابياتٍ محتملة التأويل فلم يُعوّل عليها الجمهور * وكذلك حتّى تختصُّ بما كان آخِرًا نحو صمت حتى المغرب. او متّصلاً بالآخِر نحو سهرت حتى الفجر * واما معناها فرُبَّ للتقليل عند اكثر النحاة. وجعلها بعضهم للتكثير ونسبَهُ الى سيبويه. والاول هو المشهور * وحَتّى لانتهاءَ الغاية زمانيةً كما مرَّ. او مكانيةً نحو اكلت السمكة حتى رأسِها * واعلم ان مجرور حَتّى يحتمل ان يكون داخلاً في حكم ما قبلهُ او خارجًا عنهُ كالراس هنا فانهُ يحتمل ان يكون قد انتهى الأَكْل بهِ فيكون مأْكولاً. وان يكون قد انتهى الأَكْل عندهُ فيكون غير مأكول. وهكذا في نظائرهِ ما لم تَقُمْ قرينةٌ على احد الوجهين فيُحكَم بمقتضاها. فان انتفت القرينة يُحكَم بالدخول عند الاكثرين حملاً على حتى العاطفة. بخلاف إلى فان الاكثر فيها عدم الدخول مع وجود القرينة. فان انتفت القرينة تعيَّن عدم الدخول * واعلم ان رُبَّ تختصُّ بالنكرة اذا لم تلحقها ما الزائدة. فانها حينئذٍ يجوز دخولها على المعرفة مكفوفةً بها نحو رُبَّما زيدٌ قائمٌ. وعليهِ قول الشاعر

رُبَّما الجامِلُ المؤبَّلُ فيهم وعناجيجُ بينهنَّ المِهارُ

ويجوز دخولها على الفعل ايضًا نحو رُبَّما قام زيدٌ وعليهِ قول الاخر

ورُبَّما فات قومًا جُلُّ امرهمِ مع التأنّي وكان الحزم لو عجلوا

واما مع النكرة فلا تحول مع زيادة ما عن حكمها كما سيأْتي في باب الحروف الزائدة لان الفصل بالزائد كلا فصل

ومُذْ ومُنْذُ للزمانِ اْستُعمِلا ودُونَ ما جرَّتْ عَدا حاشا خَلا

اي ان مُذْ ومُنْذُ تختصّان باسم الزمان. ويُشتَرَط فيهِ ان يكون مُعَيَّنًا لا مُبهمًا. وماضيًا او حاضرًا لامستقبلاً. فيُقال ما رايتهُ مُذْ يومِ الجمعة. او مُنْذُ اليومِ * وعدا واخناها يُجَرُّ بهنَّ على تقديرهنَّ أَحرُفَ جرٍّ بشرط ان لا تتقدَّمهُنَّ ما المصدريَّة لما علمت في باب الاستثناء. فيُقال جاءَ القوم عدا زيدٍ وهلمَّ جرًّا * واما معانيهنَّ فمُذْ ومُنْذُ تكونان لابتداءِ الغاية مع الماضي. والظرفيةِ مع الحاضر * وعدا وما يليها لا تحول عن معنى الاستثناء الموضوعة لهُ * واعلم ان منذُ مبنيَّةٌ على الضمّ بالاتّفاق. ومُذْ على السكون عند الجمهور. غير انهُ اذا لَقِيَها ساكنٌ تُضَمُّ نحو مُذُ اليوم. وبهذا احتجَّ من قال

ان اصلها منذُ لان القياس كسرها . وبعض العرب يضمّونها قبل المتحرّك كمُذُ يوم الجمعة . ويكسرونها قبل الساكن كمُذِ اليوم . وهي لغة بني عُبَيد من الغنوبيّين

وكَيْ لأَنْ وصلٍ وما استفهامٍ او مصدرٍ نزرًا بدُونِ اللامِ

اي ان كي تختصّ بالدخول على أَنِ المصدريّة وصِلَتها نحو جئْت كي ازورك . وهي حينئذٍ حرف تعليلٍ كاللام . وهما معها في تأويل المصدر . اي جئت لزيارتك * وكذلك مع ما الاستفهامية كقولهم كيمَهْ بابدال الأَلِف هآءً للوقف . اي لماذا . او ما المصدريّةِ وصِلَتها كقول الشاعر

اذا انت لم تنفع فضرَّ فانما يُراد الفتى كَيْما يضرُّ وينفعُ

اي يراد للنفع والضرر على ما مرّ وهو قليلٌ * وكل ذلك مشروطٌ بان لا تقترن باللام لان حرف الجرّ لا يدخل على مثلهِ

كذاكَ لَوْلا مع ضميرٍ مُتَّصِلِ وقيلَ بَلْ حَلَّ مَحَلَّ المُنفَصِلِ

اي ان لولا كذلك يختصّ جرُّها بالضمير المتصل كقول الشاعر

أَوْمَت بعينيها من الهودجِ لولاكَ في ذا العام لم أَحْجُجِ

وهو قول سيبويه . وخالفهُ الاخفش فقال ان ضمير الجرّ قد استُعير مكانَ ضمير الرفع كما استُعير ضمير الرفع مكانَهُ في قولهم ما انا كأَنْتَ . فهو عندهُ مبتدأٌ . والخبر محذوفٌ على حكمهِ كما عرفت في باب المبتدا . ولا عملَ للولا * وعلى كلا المذهبين لا بدَّ ان يكون هذا الضمير مرفوع المحلّ على الابتدآء لانها مع تقديرها جارّةً تُنزَّل منزلة الزائد كرُبَّ . فاذا عُطِف على الضمير المجرور بها ظاهرٌ تعيَّن رفعهُ على المحلّ . فيُقال لولاك وزيدٌ لهلكت . ولا يجوز جرُّهُ لانها لا تجرُّ الظاهر

وَبِمَتَى جرَّتْ بَنُو هُذَيلِ كذا لَعَلَّ في بَني عُقَيلِ
وبعضُهمُ جرَّ بلاتَ اسمَ الزَمَن وذُكِرَتْ بَلْهَ وكلٌّ قد وَهَن

اي ان مَتَى قد استُعمِلَت حرفَ جرٍّ عند بني هُذَيل وهي عندهم بمعنى من الابتدآئية كما في قول بعضهم أَخرَجَها متى كمِّهِ . اي من كمِّهِ . وعليهِ قول شاعرهم

شربنَ بمآءِ البحر ثم ترفَّعَت مَتَى لُجَجٍ خُضرٍ لهنَّ نئيجُ

اي من لجج * وكذلك لعَلَّ في لغة بني عُقَيل . وعليهِ قول شاعرهم

فقلت أدعُ أُخرَى وارفع الصوت جهرةً لعلَّ ابي المغوارِ منك قريبُ

غير ان مجرورها يكون في موضع رفع بالابتدآء لتنزيلها منزلة الزائد كما مرَّ * وزعم

الفرّآء ان لاتَ تجرُّ اسم الزمان كمذ ومنذ . وانشد

طلبوا صلحنا ولاتَ اوانٍ فاجبنا ان ليس حين بقآء

وعليهِ قرآءة بعضهم ولاتَ حينِ مناصٍ بالجرّ * وزعم الاخفش ان بلْهَ تكون حرف جرٍّ بمعنى مِنْ . وانشد

تمشي القطوف اذا غنّى الحداة بها مشيَ النجيبة بَلْهَ الجِلَّةِ النُجُبا

اي من الجلّة وكل ذلك لغةٌ ضعيفةٌ شاذّة

وبعدَ ها ودونها ذو القَسَمِ نُوِي فجرَّ لفظَ ٱلِاسمِ الأعظمِ

ورُبَّ بعدَ الواوِ والفآءِ وبَلْ وحَيْثُ لا شيء فقامت بالعَمَل

وبعضهم لهنَّ بالخفضِ قضَى إذْ هُنَّ قد أُنِبْنَ عمّا خَفَضا

اي ان حرف القَسَم ينوَى محذوفًا بعد ها التنبيه فيجرُّ اسم الجلالة فقط نحو ها اللهِ لأفعلَنَّ . وحينئذٍ يجوز حذف أَلِف ها واثباتها . وقطع همزة اسم الجلالة ووصلها . وقد ينوَى معهُ دون ها المذكورة معوَّضًا عنهُ بقطع الهمزة غالبًا نحو أَللهِ لأَفعلَنَّ . وكلاهما في غاية الندور * وكذلك رُبَّ تنوَى بعد الواو فتجرُّ ما بعدها كقول الشاعر

وبلدةٍ ليسَ بها انيسُ الا اليعافيرُ والا العيسُ

اي ورُبَّ بلدةٍ . وهو كثيرٌ في الاستعمال * وبعد الفآء ايضًا كقول الآخر

فان أَهلِكْ فذي حَنَقٍ لظاهُ يكاد عليَّ يلتهب التهابا

اي فرُبَّ ذي حنقٍ . وهو قليلٌ * وبعد بَلْ كقول الاخر

بل بلَدٍ مثل الفجاجِ قَتَمُهْ لا يُشترَى كتّانُهُ وجَهرَمُهْ

اي بل رُبَّ بلدٍ . وهو أَقلُّ * وقد تُضمَر حيث لا شيء قبلها كقول الآخر

رسمِ دارٍ وقفتُ في طَلَلِهْ كِدتُ اقضي الحيوةَ من جَلَلِهْ

اي رُبَّ رسمِ دارٍ . وهو أَقلُّ من الجميع * وذهب بعض النحاة الى ان الجرَّ بهذه الاحرف انفسها لانها قد نابت عن المحذوف بعدها . وهو مخالفٌ لمذهب الجمهور

ورُبَّ قد جرَّت ضميرًا فُسِّرا بنكْرةٍ فردًا لِغَيبٍ ذُكِّرا

وربَّما جُرَّ بحتَّى المُضمَرُ والكافِ نظمًا وَهْوَ مما يَندُرُ

اي ان رُبَّ قد استُعمِلَت جارَّةً لضمير غيبةٍ مفردٍ مذكَّرٍ مفسَّرٍ بنكرةٍ . وهذا الضمير لازم الإفراد والتذكير مطلقًا . وهو نكِرةٌ على الأصحّ لانهُ عائدٌ على واجب التنكير وهو النكرة المفسِّرة لهُ . وهذه النكرة تُنصَب على التمييز مطابقةً للمعنى في التذكير والتأنيث

والإفراد وغيره. وبذلك يُستَغنَى معها عن مطابقة الضمير. فيقَال رُبَّهُ رجلاً لقيتهُ. ورُبَّهُ آمرَأَةً رأَيتها. ورُبَّهُ رجلين ضربتهما. ورُبَّهُ رجالاً اكرمتهم. وهلمَّ جرًّا. وعلى ذلك قول الشاعر

رُبَّهُ فِتيَةً دعوتُ الى ما يورث الحمد دائبًا فاجابوا

وهو مذهب البصريين * وذهب الكوفيُّون الى جواز مطابقة الضمير ايضًا نحو رُبَّهما آمرأَةً ورُبَّهُما رجلين وما اشبه ذلك. والاول هو المشهور * وقد يجرُّ الضمير بحتى حملاً على إِلَى لاشتراكهما في المعنى. وعليهِ قول الشاعر

فـلا واللهِ لايُلفِي أُناسٌ فتىً حتَّاك يا ابن ابي زيادِ

وبالكاف ايضًا كقول الآخر

ولا نرى بعلاً ولا حلائلا كهُ ولا كهُنَّ الاحاظلا

وكلُّ ذلك نادرٌ في الاستعمال. غير ان دخول رُبَّ على الضمير جائزٌ في السعة. ودخول حتى والكاف عليهِ خاصٌّ بالضرورة إِلاَّ ما ندر منهُ كقول بعضهم ما انا كَكَ ولا انت كِيْ

ورُبَّما ضُمِّنَ بعضُ الأَحرُفِ معنًى من الآخرِ كالمُستَرْدِفِ

اي ان حرف الجرّ قد يُضمَّن معنى حرفٍ آخر من الحروف الجارَّة فيكون كالمرادف لهُ. وذلك ان مِنْ قد تُضمَّن معنى في نحو اذا نُودِيَ للصلوة من يوم الجمعة. اي فيهِ. ومعنى الى نحو اقتربت منهُ. اي اليهِ. ومعنى الباءِ نحو ينظرون من طرفٍ خفيٍّ. اي بهِ * وعن قد تُضمَّن معنى على نحو فانما يبخل عن نفسهِ. اي عليها * وفي قد تُضمَّن معنى الى نحو فرَدُّوا أَيدِيَهُم في أَفواهِهِم. اي اليها. ومعنى الباءِ نحو هو بصيرٌ في المسئلة. اي بها. ومعنى على نحو لأُصلبنَّكم في جذوع النخل. اي عليها * وعلى قد تُضمَّن معنى عن نحو رضيتُ عليهِ. اي عنهُ * والى قد تُضمَّن معنى في نحو ليَجمَعَنَّكم الى يوم القيامة اي فيهِ * والباءُ قد تُضمَّن معنى من نحو عينًا يشرب بها عباد الله. اي منها. ومعنى عن نحو فاسأَل بهِ خبيرًا. اي عنهُ. ومعنى على نحو ان تأْمنهُ بقنطارٍ لا يُؤَدِّهِ اليك. اي على قنطار * واللام قد تُضمَّن معنى عن نحو قالت أُولاهم لأُخراهم ربَّنا هؤُلاءِ اضلُّونا. اي عن أُخراهم * والكاف قد تُضمَّن معنى على نحو كُنْ كما أَنتَ. اي على ما انت * وقيل ان هذا التضمين انما هو للافعال لان التجوُّز في الفعل اسهل منهُ في الحرف. فيُضمَّن الفعل معنى فعلٍ يتعدَّى بذلك الحرف ويبقى الحرف على معناهُ كما

في نحو يشرب بها عباد الله. فان يشرب يُضمَّن معنى يَرْوَى. وتبقى الباء على معناها. وهو مذهب البصريّين

والبعضُ معنى الظرفِ قد يُضمَّنُ والكُلُّ في اطّرادِهِ لا يُؤْذَنُ

اي ان بعض هذه الاحرف قد يُضمَّن معنى الظرف ايضًا. وذلك ان من وعلى والى واللام قد تُضمَّن كلٌّ واحدةٍ منهنَّ معنى عند. نحو لن تُغنيَ اموالهم ولا اولادهم شيئًا من الله. ولزيدٍ عليَّ دَينٌ. وهو أشهى اليَّ من اخيهِ. وكتبتهُ لخمسٍ من رَجَب. اي عند الله. وعندي. وهلمَّ جرًّا * وعن قد تُضمَّن معنى بعد نحو لتركَبُنَّ طَبَقًا عن طَبَقٍ. اي بعد طَبَقٍ * وكذلك اللام نحو أَقِمِ الصلوة لدُلُوكِ الشمس. اي بعد دلوكها. وربما ضُمِّنت اللام معنى مع كقولهِ

فلمَّا تفرَّقنا كأَنّي ومالكًا لطولِ اجتماعٍ لم نَبِتْ ليلةً معا

اي مع طول اجتماعٍ * غير ان التضمينات المذكورة كلّها لا يَطَّرِد استعمالها. لان منها ما يُحفَظ ولا يُقاس عليهِ نحو فاسأَل بهِ خبيرًا. وهو الاكثر. ومنها ما يمكن ان يُقاس عليهِ شيءٌ دون آخر نحو هو اشهى اليَّ. فانهُ يجوز ان يُقال هو احبُّ اليَّ. ولكن لا يُقال هو أفضلُ اليَّ

وعلَّقوا بالفعلِ اوكالفعلِ ما يربُطُهُ باسمٍ ولو توَهُّما

اي ان النحاة يعلّقون بالفعل او شبهِهِ ما يربطهُ بالاسم المجرور بهِ من هذه الاحرف. سواءٌ كان ذلك المتعلّق مذكورًا نحو نزلت في الدار. او مقدَّرًا نحو رايت الذي في الدار. فان الحرف متعلّقٌ في الاول بالفعل المذكور. وفي الثاني بالفعل المقدَّر. اي الذي حصل في الدار. وهو قد ربط كليهما بمجرورَيْهِ * وكذلك مع شبه الفعل مذكورًا نحو انا ضاربٌ لزيدٍ. او مُقدَّرًا نحو الكتاب لعمرٍو اي حاصلٌ لهُ * ولذلك لا يُعلَّق الحرف الزائد وشبههُ. نحو ما جاءَني من احدٍ. ورُبَّ رجلٍ كريمٍ لقيتهُ اذ لا ربط فيهما. ولا أحرُف الاستثناءَ نحو جاءَ القوم عدا زيدٍ لانها تصرف معنى الفعل عن مجرورها * واختُلِف في تعلُّق الكاف. والاصحُّ انها تتعلق بفعل استقرار محذوفٍ. وهو اختيار المحقّقين

واعلَمْ بأَنَّ الجارَ قد يُحذَفُ عَنْ أَنَّ قياسًا حيثُ لا لبسَ وأَنْ
وكأَنتقى الاعلام نقلاً قد حُذِف والجرُّ والنصبُ بنزعهِ أُلِف

اي ان حرف الجرّ يُحذَف قياسًا عن أَنَّ المشدّدة المفتوحة الهمزة وأَنِ المخفّفة المصدريّة. نحو وبَشِّرِ الذين آمنوا وعملوا الصالحات أَنَّ لهم جنّاتٍ تجري من تحتها الأنهار. اي

ابأَنَّ لهم. ونحو حَصِرَت صدورهم أَنْ يقاتلوكم. اي عن ان يقاتلوكم * والمراد بذلك التخفيفُ لطولها بالصلة غير ان ذلك مشروطٌ بأَمن اللبس كما رأَيت. فان خِيفَ اللبس نحو رجع اللصُّ أَنْ يسرق امتنع الحذف لانهُ يحتمل ان يكون المحذوف إلى فيكون بخلاف المقصود * وقد ورد حذف حرف الجرّ في غير ذلك سماعًا مع ابقاء الجرّ كقول بعضهم خيرٍ والحمد لله جوابًا لمن قال لهُ كيف اصبحت. اي بخيرٍ او على خيرٍ. وعليهِ مثال النظم وهو مُقتطَعٌ من قول الشاعر

وكريمةٍ من آلِ قيس أَلِفتهُ حتى تبذَّخ فارتقى الأَعلامِ

اي الى الاعلام. ومع النصب نحو ان ثمود كفروا رَبَّهُم. اي بربهم. ومنهُ قول الشاعر

تمرُّون الديارَ ولم تَعُوجُوا كلامُكُمُ عليَّ اذًا حرامُ

اي تمرُّون بالديار. وهو الاكثر في لسان العرب * والناصب عند البصريّين الفعلُ. وعند الكوفيّين نزعُ الخافض لانهُ يجعل الفعل كالمتعدّي بنفسهِ وهو الاشهر * وعلى ذلك اختُلِف في محلّ أَنَّ وأَنْ بعد الحذف. فذهب الاخفش الى انهما في محلّ الجرّ بتقدير الحرف المحذوف استدلالاً بقول الشاعر

وما زرتُ ليلى ان تكون حبيبةً إليَّ ولا دَينٍ بها انا طالبُه

بجرّ دَين عطفًا على محلّ أَنْ تكون المجرور باللام المحذوفة. ورُدَّ بانهُ يحتمل ان يكون من قبيل عطف التوهُّم كما سيجيء فلا حجّة فيهِ * وذهب الكسائيُّ الى انهما في محلّ النصب بإسقاط الجارّ لان حرف الجرّ لا يقوى على العمل مُضمَرًا. واختلف النقل عن سيبويه. فقيل ذهب الى الجرّ. وقيل اجاز الوجهين. والله اعلم * واعلم انهم ذكروا لحذف حرف الجرّ مسائل شتّى. منها ما يكون في ما عُطِف على ما تضمَّن مثل الحرف المحذوف بعاطفٍ متّصِلٍ بهِ كقول الشاعر

أَخلِقْ بذي الصبر أَن يحظَى بحاجتهِ ومُدمِنِ القرع للابواب أَن يَلِجا

اي وبمدمن القرع. او منفصلٍ عنهُ بلا كقول الآخر

ما لِمُحِبٍّ جَلَدٌ أَن يُهجَرا ولا حبيبٍ رأفةٌ فيجبرا

اي ولا لحبيبٍ. او وقع بعد همزة الاستفهام مسبوقًا بمثلهِ كما اذا قيل مررتُ بزيدٍ فتقول أزيدٍ التاجر. اي ابزيدٍ. او بعد إِن الشرطيّة كذلك نحو امرُرْ بأَيهم شئتَ إِن زيدٍ او عمرٍو. اي ان بزيدٍ. وهي أَوجَهُ المسائل التي ذكروها * ومنها ما ذكرناهُ آنفًا وما سنذكرهُ في مواضعهِ فلا نكرر الكلام عليهِ. غير ان ما سوى المنصوص فيهِ على جواز الوجهين

يتعين فيهِ الجرُّ اذ لا وجه فيهِ للنصب . وما سوى المنصوص على اختصاصهِ بمجرورٍ او قصرهِ على السماع يطرد في الاستعمال قياسًا

والكافُ تأتي اسمًا كذا عَنْ وعَلَى ... من بعدِ مِنْ مُضافةً لِما تَلا
كذاكَ مُذْ ومُنْذُ ظرفًا برفعُ ... ما بعدَهُ والجرُّ فيهِ يقعُ

اي ان الكاف تقع اسمًا بمعنى مِثْل . وكذلك عن وعلى أُولاهما بمعنى جانب والثانية بمعنى فوق . فتكون كلٌّ واحدةٍ منهنَّ مضافةً الى ما بعدها كسائر الاسماءِ . غير ان اسمية الكاف مطَّردةٌ فتقع بعد كلّ عاملٍ . ومن ثَمَّ تكون تارةً في موضع الرفع كقول الشاعر

لو كان في قلبي كَقَدْرِ قلامةٍ ... حبًّا لغيرك ما اتتك رسائلي

وتارةً في موضع النصب كقول الآخر

وذُقْ كالَّذِي قد ذاق منك معاشرٌ ... لعبت بهم اذ انت بالناس تلعبُ

وتارةً في موضع الجرّ كقول الآخر

بيضٌ ثلاثٌ كنعاجٍ جُمِّ ... يضحكْنَ عن كالبَرَدِ المُنْهَمِّ

وهو عند سيبويه مختصٌّ بالضرورة . وعند الاخفش والفارسيّ شائعٌ في الاختيار * واستثنى ابن هشام الزائدة منها نحو ليس كمثلهِ شيءٌ . والواقعة صلةً كقول الراجز

ما يُرتجى وما يُخافُ جَمَعا ... فهو الذي كالغيثِ والليثِ معا

فان الاسمية تمتنع فيها . أمَّا في الاولى فلأنَّ الاسماءَ لا تُزاد . وأمَّا في الثانية فلأنَّهُ يُحتاج معها الى تقدير مبتدإٍ محذوفٍ اي الذي هو كالغيث . فيكون قد حُذِف صدر الصلة مع قصرها . وهو مُنكَرٌ * وأمَّا اسميَّة عن وعلى فهي مقيَّدةٌ بوقوعهما بعد من الجارَّة على الاصحّ . وعليهِ قول الشاعر

اراهُ تارةً من عن يميني ... يمرُّ وتارةً من عن يساري

اي من جانب يميني ومن جانب يساري . وقول الآخر

غَدَت من عليهِ بعد ما تمَّ ظِمؤها ... تصلُّ وعن قيضٍ ببيداءَ مجهلِ

اي من فوقهِ * وكذلك مُذْ ومُنْذُ تكونان ظرفين للزمان فيقع الاسم بعدهما مرفوعًا على انهُ مبتدأٌ موخَّرٌ مخبرٌ عنهُ باحداهما . فيقال ما رايتهُ مُذْ يومُ الجمعةِ او منذُ يومانِ بالرفع . وهو مذهب الزجّاج والاخفش والزجاجيّ * وذهب المبرّد والفارسيُّ وابن السرّاج الى انهما اسمان معناهما أوَّل المدَّة ان كان الزمان ماضيًا . وجميع المدَّة ان كان حاضرًا . وهما مبتدآن وما بعدهما خبَرٌ بعكس الاول * وذهب قومٌ الى ان الاسم

يقع بعدهما مجرورًا بالاضافة . واختارهُ جماعةٌ لسلامتهِ من التكلف * وتكثر اضافتهما الى الجملة الفعليَّة كقول الشاعر

وما زلت مذ خطَّ السوادُ بعارضي أُفَتِّشُ في اهل الزمان واكشفُ

وقول الآخَر

قالت امامة ما لجسمك شاحبًا مُنْذُ ابتذلتَ ومثل ما لك ينفعُ

وقد تضافان الى الاسمية كقول الآخر

وما زلتُ محمولاً عليَّ ضغينةٌ ومضطلع الأَضغان مُذْ انا يافعُ

واعلم ان الظرفيَّة تتعيَّن في جميع هذه المسائل الا مع المفرد المجرور فانهُ يحتمل الوجهين . والحرفيَّة ارجح معهُ عند الاكثرين * ولا يكون الزمان مع مُذْ ومُنْذُ الاماضيًا او حاضرًا معيَّنَين كما رأَيت . وهما بمعنى من مع الماضي وبمعنى في مع الحاضر

فصل

في انَّ واخواتها

إِنَّ وأَنَّ عكسُ كانَ في العَمَلْ كأَنَّ لٰكِنَّ ولَيْتَ ولَعَلْ

اي ان هذه الاحرف تعمل عكس عمل كان فتنصب المبتدأ وترفع الخبر نحو إِنَّ زيدًا قائمٌ ولَعَلَّ الحبيبَ قادمٌ وقس ما بينهما . وهي كالافعال في لزوم الاسم لانها تختصُّ بالدخول على المبتدا . وفي اللفظ لانها موضوعةٌ على ثلثة احرفٍ فصاعدًا مع كونها مفتوحة الاواخر . وفي المعنى لانها تفيد معنى الفعل كالتأْكيد والتشبيه وغيرهما كما سيجيء . ولذلك يُقال لها الاحرف المشبَّهة بالافعال . غير انها اذ كان تقديم منصوب الافعال على مرفوعها فرعًا في عملها أُعطِيَت العمل الفرعيَّ لانها قد انحطَّت عن رتبة الافعال فلا تستحقُّ العمل الاصيل . وهو المشهور بين النحاة * وقيل ذلك لان معانيها في الاخبار فكانت اخبارها كالعُمَد واسمآؤُها كالفَضَلات . فأُعطِي كل فريق اعراب نظيرهِ * وقيل غير ذلك مما لا فائدة في ذكرهِ * وأَمَّا معانيها فمعنى إِنَّ التوكيد . ومعنى كأَنَّ التشبيه مطلقًا عند الجمهور . وفصَّل جماعةٌ منهم الزجَّاج وابن السيّد بانها تكون للتشبيه اذا كان الخبر جامدًا نحو كأَنَّ زيدًا اسدٌ . وأَمَّا ان كان مشتقًّا نحو كأَنَّ زيدًا قائمٌ فهي للشكّ . لان الخبر حينئذٍ من صفات الاسم والصفة هي نفس الموصوف في المعنى والشيء لا يُشبَّه بنفسهِ * ومعنى لكنَّ الاستدراك . وهو تعقيب الكلام برفع ما يُتَوَهَّم ثبوتهُ من الكلام السابق نحو زيدٌ عالمٌ لكنَّهُ فاسقٌ .

او نفيهُ عنهُ نحو ما زيدٌ غنيًّا لكنَّهُ كريمٌ. فان الاول يرفع توهُّم ثبوت العفاف لزيدٍ مع ثبوت العلم لهُ. والثاني يرفع توهُّم انتفاءِ كرمهِ مع انتفاءِ غناهُ * ومعنى لَيْتَ التمنّي. وهو طلب ما كان مستحيلاً نحو ليت الشباب يعود. او عَسِرَ الحصول نحو ليت الجاهلَ عالمٌ * ومعنى لَعَلَّ التوقُّع للامر المحبوب نحو لعلَّ الصديق زائرٌ. او المكروه نحو لعلَّ العدوَّ قادمٌ. ويُعبَّر عن الاول بالترجّي وعن الثاني بالإشفاق * وقد تُحمَل بعضهم لبعض هذه الاحرف معاني أُخرى لم تثبت عند الجمهور فعدلنا عن ذكرها. وأمَّا أَنَّ المفتوحة الهمزة فالاكثرون على انها للتوكيد. ونازع قومٌ في ذلك كما سيأتي في آخر الفصل

وسُمِعَ النصبُ لجزءَيْها مَعا وأَوَّلَ الجُمْهُورُ ما قد سُمِعا

اي انهُ قد سُمِع من العرب نصب اسم هذه الاحرف وخبرها جميعًا كما في قول الشاعر

اذا ٱسوَدَّ جُنْحُ الليل فلتأتِ ولْتَكُنْ خُطاكَ خِفافًا إِنَّ حُرَّاسَنا أُسْدا

وكما في قول الراجز

كأَنَّ أُذْنَيهِ اذا تَشَوَّفا قادمةً او قَلَمًا مُحَرَّفا

وقول الاخر

يا ليت أَيَّامَ الصِبا رواجعا اذ كنت في وادي العقيق راتعا

واجاز ذلك بعض النحاة قياسًا. وانكرهُ الجمهور وخرَّجوا ما سُمِع منهُ على الحالية. او على اضمار فعلٍ محذوف بحسب ما يقتضي المقام

وٱلتزموا للضعفِ تأخيرَ الخَبَر مَعْها فإِنْ وُسِّطَ ظرفًا يُغتَفَر

اي انهم التزموا تأخير خبر هذه الاحرف لضعفها عن التصرُّف في معمولاتها. ما لم يكن الخبر ظرفًا فيجوز توسُّطهُ نحو ان عندك زيدًا. لان الظروف يُتَوَسَّع فيها ما لا يُتَوَسَّع في غيرها كما مرَّ * وقد علمتَ ان المجرور كالظرف في جميع احكامهِ فيجوز ذلك فيهِ ايضًا نحو ان في الدار زيدًا. وقس على ذلك مع بقيَّة الاحرف * واعلم ان محلَّ جواز التوسُّط المذكور هو في ما اذا كان الاسم معرفةً كما رأَيت. وأَمَّا ان كان نكرةً فلا بُدَّ منهُ نحو إِنَّ مع العُسْرِ يُسْرًا. وان في ذلك عجبًا. جريًا على حكم المبتدإِ والخبر اللَّذَين هما اصل هذا الباب

وإِنَّ للتأكيدِ لا تُغَيِّرُ معنى ٱبتداءٍ بعدَها يُعتَبَرُ

فجازَ رفعُ ما على ٱسمِها عُطِف من بعدِ إِخبارٍ وفي أَنَّ ٱختُلِف

وذاكَ فِي لٰكِنَّ عنهم يَطَّرِد بالاِتِّفاقِ وعليها لا تَرِد

اي ان إِنَّ المكسورة الهمزة لتأكيد النسبة الواقعة بين اسمها وخبرها فلا تُغَيِّرُ معنى الابتداء لانها لا تُغَيِّر معنى الجملة * ولمَّا كانت لمجرَّد التأكيد حُسِبَت كالعدم فكان الاسم بعدها في محلّ الرفع باعتبار معنى الابتداء الباقي له وان كان منصوبًا في اللفظ. ومن ثَمَّ جاز رفع المعطوف عليهِ باعتبار هذا المحلّ. غير ان ذلك مشروطٌ بوقوع المعطوف بعد الخبر نحو ان زيدًا قائمٌ وعمرٌو. لانهُ لو قيل ان زيدًا وعمرٌو قائمان كان الخبر معمولاً لِإِنَّ من حَيْثُ إِنَّهُ خبرٌ عن زيد. ومعمولاً للمبتدإ من حيث انهُ خبرٌ عن عمرو. ولا يجوز توارد عاملين على معمولٍ واحدٍ * واجاز الكوفيُّون ذلك لان الخبر عندهم مرفوعٌ بما ارتفع بهِ قبل دخول إِنَّ لا بها. فلا يلزم توارد العاملَين * واجاز الكسائيُّ الرفع مطلقًا تمسُّكًا بظاهر ما ورد من ذلك نحو إِنَّ الذين آمنوا والذين هادوا والصابئُون والنصارى من آمَن بالله واليوم الآخِرِ وعمل صالحًا فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون. وقراءة بعضهم ان الله وملٰئكتُهُ يصلّون على النبيّ. وقول الشاعر

فمن يَكُ امسى بالمدينة رحلُهُ فإِنِّي وقَيَّارٌ بها لَغريبُ

بالرفع فِي الجميع * وخرَّجهُ المانعون على تقدير خبرٍ محذوفٍ قبل المعطوف او نيَّةِ تأخير المعطوف عن الخبر كما في الآية الأُولَى فانها تحتمل الامرين. فيكون التقدير ان الذين آمنوا آمِنُونَ. والذين هادوا لا خوفَ عليهم. او ان الذين آمنوا لا خوفَ عليهم. والذين هادوا الى اخرهِ * او على احد التقديرين في ما لا يحتملها جميعًا كما في الآية الثانية والبيت. فانهُ يتعيَّن فِي الآية تقدير الخبر اي ان الله يُصَلِّي وملائكتهُ يُصَلُّون. لان الخبر المذكور قد أُسنِد الى الجماعة فلا يصلح جعلهُ للمفرد كما يقتضي التأخير. ويتعيّن في البيت نيَّة تأخير المعطوف اي فاني لغريبٌ بها وقيَّارٌ. لان الخبر قد اقترن باللام فلا يصلح جعلهُ للمبتدا كما يقتضي تقدير الخبر * ووافق الفرَّاءُ الكسائيَّ فِي ما خَفِيَ فيهِ اعراب الاسم نحو ان الفتى وزيدٌ ذاهبان. وانك وعمرٌو قادمان. للسلامة من تنافر اللفظ بينهما * وذهب المحقّقون من البصريّين الى ان المرفوع بعد استيفاء الخبر مبتدأٌ قد حُذِف خبرهُ. او معطوفٌ على ضمير الخبر اذا كان بينهما فاصلٌ. كما في نحو ان الله بريءٌ من المشركين ورسولُهُ. فانهُ يجوز فيهِ تقدير الخبر. اي ورسولهُ كذلك. والعطفُ على الضمير. اي هو ورسولهُ * فان لم يكن فاصلٌ نحو ان زيدًا قائمٌ وعمرٌو تعيَّن الاول وامتنع الثاني لامتناع العطف على الضمير المستتر بلا

فاصلٍ كما ستعرف في بابهِ ❋ وكلُّ ذلك يطَّرِد في لكنَّ بالاتّفاق لانها لا تُغَيّر معنى الجملة . وعليهِ قول الشاعر

وما قصَّرَت بي في التسامي خُؤُولةٌ ولكنَّ عَمِّي الطيّبُ الاصلِ والخالُ

وأمَّا أنَّ المفتوحة الهمزة فاجاز بعضهم فيها ذلك مطلقًا بناءً على انها لا تغيّر معنى الابتداء . ومنعهُ بعضهم مطلقًا بناءً على انها تغيّر معنى الجملة لانها تجعلها في حكم المفرد كما سيأتي . وفصَّل بعضهم بانها اذا وقعت بعد فعل قلبٍ نحو علمت أنَّ زيدًا قائمٌ وعمرٌو جاز فيها ذلك لانها قد وقعت في موضع الجملة فتكون في حكم المكسورة . والاَّ امتنع ذلك فلا يُقال بلغني أنَّ زيدًا قائمٌ وعمرٌو لانها قد وقعت في موضع المفرد ❋ واجاز الفرّاء ذلك مع البواقي من هذه الاحرف . واستشهد بقول الراجز

يا ليتني وانتِ يا لميسُ في بَلَدٍ ليسَ بهِ انيسُ

وانكرهُ الجمهور لإخراجهنَّ الكلام عن الإخبار بالمُسنَد الى التشبيه بهِ او طَلَبهِ فينسلخ عنهُ معنى الابتداء . وخرَّجوا البيت على جعل الواو للحال وتقدير خبرٍ لما بعدها اي وانتِ معي ❋ واختُلِف في سائر التوابع فقاسها بعضهم على العطف ومنعها الجمهور

وأنَّ في تأويلِ مُفرَدٍ حَصَلْ خِلافَ إنَّ فَهْيَ مَوطِنُ الجُمَلْ

وحيثُ صحَّت جملةٌ او مُفرَدُ تأوُّلاً طابَ لِكُلٍّ مَوْرِدُ

اي ان أنَّ المفتوحة الهمزة تكون في تأويل المفرد لانها تُسبَك مع خبرها بمصدرٍ مضافٍ الى اسمها . فيكون تقدير قولك بلغني أنَّ زيدًا قائمٌ بلغني قيامُ زيدٍ . بخلاف المكسورة فانها لا تغيّر حكم الجملة بدخولها عليها . ولذلك تكون المفتوحة مَوطِنَ المفردات والمكسورة مَوطِنَ الجُمَل . فان صحَّ تقدير الجملة او المفرد جازت كلٌّ واحدةٍ منهما . والاَّ تعيَّنت احداها بحسب موقعها ❋ وقد ذكرت النحاة لكلٍّ فريقٍ مواضعَ . منها لِتَعيُّن المكسورة ما وقعت فيهِ ابتداءً نحو إنَّ الله واحدٌ . او محكيَّة بالقول نحو قال إنّي عبد الله . او جوابًا لقسمٍ باللام نحو والله إنَّ زيدًا لَصادقٌ او خبرًا عن اسم عينٍ نحو زيدٌ إنهُ كريمٌ . او صفةً لهُ نحو مررت برجلٍ إنَّهُ صالحٌ . او صدرَ صلةٍ نحو جاءَ الذي إنَّهُ لبيبٌ . او في موضع الحال نحو قصدتهُ وإنّي واثقٌ بهِ . او بعد عاملٍ عُلِق باللام نحو علمت إنَّ زيدًا لَمحسنٌ ❋ ومنها لِتَعيُّن المفتوحة ما وقعت فيهِ فاعلاً نحو بلغني أنَّك شاعرٌ . او نائب فاعلٍ نحو سُمِع أنَّك راحلٌ . او مفعولاً نحو عرفت أنَّك ناصحٌ . او مبتدأً نحو عندي أنَّك فاضلٌ . او خبرًا نحو الحقُّ أنَّ العلم نافعٌ . او مضافًا

اليهِ نحو احبُّك مع أَنّك ظالمٌ . او مجرورًا بالحرف نحو وثقت بأَنّك امينٌ * ومنها لجواز كلتيهما ما وقعت فيهِ بعد فاء الجزاء نحو من يَزُرْني فإِنّي اكرمهُ . فانهُ تجوز فيهِ المكسورة على معنى فانا اكرمهُ . والمفتوحة على معنى فاكرامي ثابتٌ لهُ * او بعد اذا الفجائيَّة نحو خرجت فاذا إِنَّ زيدًا واقفٌ . فتجوز فيهِ المكسورة على معنى فاذا هو واقفٌ . والمفتوحة على معنى فاذا وقوفهُ حاصلٌ * او بعد فعل قسمٍ بدون اللام نحو أُقسِم إِنَّ الدار ملكُ زيدٍ . فتجوز المكسورة على قصد الجواب لانهُ لا يكون الاَّ جملةً . والمفتوحة على تقدير حرف الجرّ . اي على أَنها ملكهُ * او في موضع التعليل نحو احذر زيدًا إِنَّهُ عدوٌّ لك . فتجوز المكسورة على الاستئناف كما ستعرف في بابهِ . والمفتوحة على اضمار حرف الجرّ اي لأَنَّهُ عدوٌّ * وقس على ما ذكرناهُ ما لم نذكرهُ من المواقع * واعلم ان المفتوحة لما كانت تُأَوَّل مع معموليها بالمصدر جاز ان تقع اسمًا لاخواتها بشرط ان يُفصَل بينهما بالخبر نحو إِنَّ عندي أَنّك فاضلٌ . إِلاَّ مع ليت فانهُ يجوز اتّصالها بها سادَّةً مسدَّ معموليها لاشتمال صلتها على المُسنَد والمُسنَد اليهِ نحو ليت أَنّك فقيهٌ . وعليهِ قول الشاعر

فيا ليت أَنَّ الظاعنين تلبَّثوا ليُعلَمَ ما بي من جوًى وغرامِ

وذهب الاخفش الى ان المصدر المُأَوَّل يُجعَل اسم ليت . والخبر محذوفٌ اي ليت تلبُّثهم ثابتٌ . وهو مردودٌ عند الجمهور لانهُ تكلُّفٌ لا حاجة اليهِ

وَما إذا زِيدَت على الكُلِّ ٱنقضَى حكمُ ٱختِصاصٍ وَلَها الكَفُّ ٱقتضَى
ولَم يُشِيعُوا لَيتَمَا فَأَعمَلُوا والكُلَّ حَملاً بالخِلافِ ٱستعمَلُوا

اي ان ما الزائدة اذا لحقت هذه الاحرف زال اختصاصها بالأَسماء فجاز دخولها على الأَفعال . نحو إِنَّما يُوحَى إِلَيَّ أَنَّما إِلهُكمُ اللهُ واحدٌ . وَكأَنَّما يُساقون الى الموت . ومن ذلك قول الشاعر

ولكنَّما اسعى لمجدٍ مُؤَثَّلٍ وقد يُدرِكُ المجد المُؤَثَّلَ أَمثالي

وقول الاخر

أَعِد نظرًا يا عبد قيسٍ لَعَلَّما اضاءَت لك النارُ الحمارَ المُقيَّدا

وحينئذٍ يُكَفُّ عن العمل فيقال إِنَّما اللهُ واحدٌ . وكأَنَّما زيدٌ اسدٌ . وهلمَّ جرًّا . وبهذا الاعتبار جاز دخولها على الافعال لانها اذ كانت قد خرجت عن العمل لم يلزم ان يكون مدخولها صالحًا لهُ * وذلك مطَّردٌ عند الجمهور إِلاَّ في ليتما فانهُ يترجَّح بقاءَ

اختصاصها عند الاكثرين اذ لم يَرِد السماع بشُيُوعها فيبقى عملها. وقد رُوِيَ برفع الحمام ونصبهِ قولُ الشاعر

قالت ألَا ليتما هذا الحمامَ لنا الى حمامتنا ونصفهُ فَقَدِ

وربَّما حُمِلَ كلٌّ فريقٍ على صاحبهِ فتهمَل ليتما حملاً على أخواتها. وتُعمَل أخواتها حملاً عليها * وقال بعضهم ان إعمال كأنَّ وليت ولعلَّ الملحقات بما اكثرُ من البواقي لقوَّة قربهنَّ من معنى الفعل مع تغييرهنَّ معني الكلام وتأثيرهنَّ في مضمونهِ. ولذلك يعمَلْنَ في الظرف والحال عمَل الفعل الصريح. وصحَّحهُ جماعةٌ من النحاة * وأمَّا اذا لم تكن ما زائدةً نحو إنَّ ما عند الله باقٍ. وإنَّ ما صبرتَ جميلٌ فليست في شيءٍ من ذلك

وخُفِّفَتْ منها ذَواتُ النونِ فَضَعُفَتْ للنقصِ والسُكُونِ

ودَخَلَتْ فعلاً وماضي الفعلِ أولَى بها لِشَبَهٍ في الاصلِ

اي ان الاحرف المختومة بالنون من هذا الباب وهي إنَّ وأنَّ وكأنَّ ولكِنَّ قد استعملوا لها التخفيف. فدخل عليها الضعف لان ذلك قد أدَّى الى نقص احرفها وسكون اواخرها * ومن ثَمَّ جاز دخولها على الأفعال. غير ان الماضي اولى بدخولها عليهِ لانها كانت تشبههُ في فتح اواخرها قبل التخفيف * وأمَّا أحكامها في الإعمال والإهمال فسيأتي تفصيلها كما ترى

فرجَّحوا في إنْ أنْ تُهمَلَ ثَمْ واللامُ عندَ اللبسِ معْها تُلتَزَمْ

وقيَّدوا الفعلَ الذي لها يَلِي بناسخٍ حفظاً لِرَسْمِ المَنزِلِ

اي انهم لاجل الضعف الذي يُحدِثهُ هذا التخفيف رجَّحوا إهمال إنَّ المكسورة عند تخفيفها. فيُرفَع الجزءان بعدها مبتدأً وخبرًا. غير انها حينئذٍ تلتبس بإن النافية لاتِّحادهما في الصورة فيجب ان يُؤتَى في خبرها باللام لدفع الالتباس لانها لا تدخل في خبر النافية. فيُقال إنْ زيدٌ لَقائمٌ. ما لم تَقُمْ قرينةٌ يُؤمَن معها اللبس كما في قول الشاعر

انا ابنُ أُباةِ الضيم من آل مالكٍ وإنْ مالكٌ كانت كرامَ المعادنِ

فيُستغنَى بتلك القرينة عن اللام * واما إعمالها مع التخفيف فقد اجازوهُ على قلَّةٍ استصحابًا للاصل. ومنهُ حكاية سيبويه إنْ عمرًا لمنطلقٌ. وهو قرينةٌ عليها فلا تلزم معهُ اللام * واذا دخلت إنِ المخفَّفة على الفعل يجب ان يكون ناسخًا لاشتمالهِ على مقتضاها من المبتدإِ والخبر فلا تكون قد فارقت منزلها بالكليَّة. وحينئذٍ تدخل اللام

على الجزء الثاني من معمولهِ نحو وإنْ كانت لَكبيرةً. وإنْ وجدنا اكثرهم لَفاسِقين* ويقلُّ كون الناسخ مضارعًا نحو وإنْ نظنُّك لَمِنَ الكاذبين. ويندر كون الفعل غير ناسخ كما في قول الشاعر

شلَّت يمينك إنْ قتلتَ لَمُسلِمًا حلَّت عليك عقوبة المُتعمّدِ

واندر من ذلك كونهُ مضارعًا كقولهم إنْ يزينُك لَنفسُك وإنْ يَشينُك لَهِيَهْ. وكلاهما سماعيٌّ لا يُقاس عليهِ* واعلم انهم اختلفوا في حقيقة اللام المذكورة. فقال سيبويه وجماعةٌ انها لام الابتداء. وقال الفارسيُّ وجماعةٌ انها لامٌ غيرها اجتُلِبَت للفرق وسمَّوها اللامَ الفارقة* وتظهر فائدة هذا الخلاف في نحو علمنا إنْ كنتَ لَمُؤمنًا. فعلى تقديرها لامَ الابتداء تُكسَر همزة إنْ لتعليق العامل عنها باللام. وعلى تقديرها الفارقة تُفتَح لتسلُّط العامل عليها لان هذه اللام لا تُعلِّق العامل

وأجعَلْ لِذاتِ الفتحِ نصبَ مُضمَرِ يُنوَى وبالجملةِ عنها أخبِرِ

وأفصُلْ بفارقٍ كقَدْ والسينِ أَوْ كَلَمْ عنِ الفعلِ مُصرَّفًا ولَوْ

اي ان أَنَّ المفتوحة لا تُهمَل راسًا عند تخفيفها كالمكسورة. وذلك لانها اقوى شبَهًا بالفعل لان مدلولها المصدر الذي هو مدلول الفعل* ولذلك يلتزمون إعمالها ولكن على وجهٍ يُشعِر بالضعف. وذلك انهم يجعلون اسمها ضميرًا محذوفًا فتكون عاملةً كَلَا عاملة. غير انهم اختلفوا في هذا الضمير. فقيل يجب ان يكون ضمير الشان. وقيل يجوز ان يكون غيرهُ ايضًا بدليل قول الشاعر

فلو أنْكِ في يوم الرخاءِ سألتِني طلاقكِ لم أبخَلْ وانتِ صديقُ

وهو مذهب الجمهور. غير ان التصريح بهِ مختصٌّ بالضرورة كما في البيت فلا يجوز في الاختيار. ولا يكون خبرها والحالة هذهِ الّا جملةً. فان كانت الجملة فعليَّةً فعلها متصرِّفٌ وجب فصلها عنهُ بما يفرق بينها وبين أنِ الناصبة للفعل لئلَّا تلتبس بها. وذلك يكون بقد كقول الشاعر

شهدت بأَن قد خُطَّ ما هُوَ كاتبٌ وانك تمحو ما تشاءُ وتثبتُ

او حرف تنفيس كقول الآخَر

زعم الفرزدق أنْ سيَقتُلُ مَربَعًا ابشر بطول سلامةٍ يا مربَعُ

او بحرف نفيٍ نحو أيحسَبُ أنْ لم يرَهُ احدٌ. او اداة شرطٍ نحو وأنْ لو استقاموا على الطريقة. وذلك لان هذه الفواصل لا تعترض بين المصدريَّة وفعلها. ولذلك استُشكِل

الفصل بلا كقول الشاعر

ولا تَدْفِنَنِّي بالفَلَاةِ فانني أَخَافُ اذا ما مُتُّ أَنْ لا اذوقُها

لانهُ لا يمتنع اعتراضها بينهما. وقد تَمَحَّل بعضهم بان الفاصل يكون كالعِوَضِ من النون المحذوفة فجعل الفصل بلا من هذا القبيل دفعًا للإِشكال * فان كانت الجملة اسميَّةً نحو وآخِرُ دعواهم أَنِ الحمد لله رب العالمين. او فعليَّةً جامدة الفعل نحو وأَنْ ليس للانسان إِلَّا ما سعى. لم تكن حاجةٌ الى الفصل لعدم الالتباس * واعلم ان التزام الفصل مع الفعل المتصرف انما يكون حيث لا فارق غيرهُ كما رأيت. فان وُجِد ما يفرق بينهما كوقوع أَنْ بعد العِلْمِ او رفع الفعل بعدها لم يلزم الفاصل. وقد اجتمعا في قول الشاعر

علموا أَنْ يُؤَمَّلون فجادوا قبل أَنْ يُسأَلوا باعظم سُوْلِ

واذا صُرِّح باسمها كما مرَّ جاز ان يكون خبرها مفردًا او جملةً. وعليهِ قول الآخَر

بأَنْكَ ربيعٌ وغَيْثٌ مَرِيعٌ وأَنْكَ هناك تكون الثِّمالَا

والكوفيُّون يهملونها مطلقًا فلا تعمل عندهم في مذكورٍ ولا مقدَّرٍ

كذا كأَنَّ حينَ خَفَّتْ وفُصِل بِقَدْ ولَمْ والجَرْيُ كالشدِّ قُبِل

اي ان كأَنَّ عند تخفيفها تجري على حكم أَنَّ المفتوحة المخفَّفة. فيكون اسمها ضميرًا محذوفًا منصوبًا بها وخبرها جملةً. وعليهِ قول الشاعر

وصدرٌ مشرق النحرِ كأَنْ ثدياهُ حُقَّانِ

اي كأَنهُ. وهو يحتمل ان يكون ضمير الشان او ضمير الصدر المذكور في اول البيت * واذا كانت الجملة المُخبَر بها فعليَّةً متصرّفة الفعل يكون فصلها عنهُ في الايجاب بقد كقول الشاعر

لا يَهُولَنَّك اصطلاءُ لَظَى الحر بِ فمحذورها كأَنْ قد أَلَمَّا

وفي النفي بلم كقول الاخر

كأَنْ لم يكن بين الحجون الى الصفا انيسٌ ولم يَسْمُرْ بمكَّةَ سامِرُ

وذلك للفرق بينها وبين أَن المصدرية الداخلة عليها كاف التشبيه. فان لم تكن كذلك فلا حاجةَ الى الفصل * وقد يتوسَّعون فيها فيجيزون ان يكون اسمها مذكورًا وخبرها مفردًا كما لو كانت مشدَّدةً. وذلك باعتبار انها قد زادت حرفًا عن أَنْ فتقرَّبت من لفظ الفعل. وعلى ذلك يُروَى كأَنْ ثَدْيَيْهِ حقَّان. وقد رُوِي بالوجهين

قول الشاعر

ويومًا تُوافِينا بوجهٍ مقسَّمٍ كأن ظبيةٌ تعطو الى وارق السَلَمْ

فانهُ رُوِي برفع ظبية على حذف الاسم اي كأنَّها ظبيةٌ. وبنصبها على حذف الخبر اي كأَنْ هناك ظبيةً * واختار بعضهم الغاءَها فلا يكون لها اسمٌ ولا خبرٌ. والله اعلم

وأُهمِلَتْ لكِنَّ اذ تُخَفَّفُ فَفُرِقَتْ بالواوِ عَمَّا تَعطِفُ

اي ان لٰكِنَّ اذا خُفِّفت تُلغَى رأسًا. وذلك لانها قد اشبهت لٰكِنِ العاطفة في اللفظ والمعنى فأُجرِيت مجراها * ولذلك يُستحسَن اقترانها با لواو فرقًا بينهما لان الواو لا تدخل على العاطفة لامتناع دخول حرف العطف على مثلِهِ. وعلى ذلك قُرِئَ وما كَفَرَ سليمانُ ولكِنِ الشياطينُ كفروا وهو الغالب فيها. وقد ترد بدون الواو نحو لكنِ اللهُ يشهد بما انزل اليك * واجاز يونس والاخفش إعمالها قياسا على أَخَواتها. ولم يشهد لهما سماعٌ

واْعلَمْ بأَنَّ أَنَّ عُدَّتْ فرعا لِإِنَّ والفتحُ لِفَرقٍ يُدعَى

وقيلَ بل حرفٌ يُرادُ الوصلُ بهِ ولا تأْكيدَ فَهْيَ اصلُ

اي ان أَنَّ المفتوحة الهمزة قد عُدَّت فرعًا عن إِنَّ المكسورة بناءً على ان المكسورة هي الاصل. وانما تُفتَح همزتها للفرق بين كونها مصدَّرةً ومعمولةً. وهو مذهب سيبويه وعليهِ الاكثرون * وقال قومٌ انها اصلٌ برأْسِهِ لانها حرفٌ موصولٌ كسائر الموصولات الحرفيَّة. ولا شيءَ فيها من التأْكيد الذي هو معنى إِنَّ المكسورة لانها بمعنى المصدر. ولعلَّهُ لا يبعد عن الصواب. والله اعلم

وأَلحَقَ البعضُ عَسَى حملاً على لَعَلَّ واْسمُها ضميرٌ وُصِلا

وَهْيَ هُنا على الصحيحِ حرفُ وقيلَ بل فعلٌ وفيهِ ضعفُ

اي ان بعض العرب أَلحَق بهذه الأَحرُف عَسَى حملاً على لَعَلَّ لاشتراكهما في معنى التَرَجّي على سبيل الإِنشاءِ. فحُمِلَت على لعلَّ في العمل كما حُمِلَت لعلَّ عليها في اقتران خبرها بأَنْ كما في قول الشاعر

لعلَّك يومًا أَنْ تُلِمَّ مُلِمَّةٌ عليك من اللاتي يَدَعْنَك اجدعا

غير انهُ يُشتَرَط في عسى هنا ان يكون اسمها ضميرًا متصلاً لكونهِ غير صالحٍ للرفع. وعليهِ قول الشاعر

فقلت عساها نارُ كاسٍ وعلَّها تَشَكَّى فآتي نحوها وأَعُودُها

وهي حينئذٍ حرفٌ على الصحيح * وقيل بل فعلٌ على اصلها . وهو ضعيفٌ لاقتضائهِ حمل الفعل على الحرف فيكون قد حُمِلَ القويُّ على الضعيف

باب الحروف المختصة بالفعل

فصلٌ

في نواصب الفعل

ونصبوا فعلاً مُضارِعًا بأَنْ وكَيْ لمصدرٍ ولَنْ وبإِذَنْ

اي ان العرب نصبت الفعل المضارع بأَن وكي المصدريَّتين ولن وإِذَنْ . وتنحصر النواصب في هذه الاحرف الاربعة . وأَمَّا غيرها مَّا سيجيءُ فيكون النصب بعدهُ باضمار أَنْ لا بهِ . وهو مذهب البصريّين * وذهب الكوفيُّون الى ان كلاًّ من ذلك ينصب بنفسهِ . فتكون النواصب عشرة . والاول هو الصحيح وعليهِ الجمهور

وٱستعملوا أَنْ للرجاء والطَمَع فجازَ مَعْها الظنُّ والعِلْمُ أُمتنع

اي انهم استعملوا أَنْ في مقام الرجاء والطمع في حصول ما بعدها نحو اريد أَنْ ازورَ القوم . ولذلك يجوز ان تقع بعد الظنّ نحو وحَسِبوا أَنْ لا تكونَ فتنةٌ لانهُ يناسبها . ويمتنع وقوعها بعد العِلْم لانهُ يدلُّ على اليقين فلا يصلح لها . فان وقعت بعدهُ نحو أَفَلا يَرَوْنَ أَنْ لا يَرجِعُ اليهم قولاً فهي المخفَّفة من الثقيلة لانها للتأكيد فيناسبها اليقين . ومن ثمَّ يكون الفعل بعدها مرفوعًا للتجرُّد * غير انهم قد ينزّلون الظنَّ منزلة العلم فيجعلون الواقعة بعدهُ مخففةً لانهُ حينئذٍ يناسب التأكيد . وهو ضعيفٌ لما فيهِ من التكلُّف * واما الواقعة في غير ذلك فهي المصدريَّة لا محالة

وكَيْ مَعَ اللامِ ولو مُقَدَّرَه إِذْ هِيَ للجرِّ هناكَ مُنكَرَه

اي استعملوا كي مع لام الجرّ التعليليَّة نحو جئت لكي افتقدك . لانهُ حينئذٍ يتعيَّن كونها مصدريَّةً ويمتنع كونها حرف جرٍّ لان حرف الجرّ لا يدخل على مثلهِ * فان لم تُذكَر اللام في اللفظ جاز تقديرها في النيَّة . وعلى كلا الوجهين تكون كي ناصبةً بخلاف المجرَّدة عن اللام لفظًا وتقديرًا كما ستعرف

ولإِذَنْ صَدرُ جوابٍ تُوصَلُ بالفعلِ وَهْوَ بعدَها مُستَقبلُ

اي ان حكم إِذَنْ ان تكون صدر الجواب الذي يُجاب بها . وان تكون متَّصلةً بالفعل . وان يكون ذلك الفعل مستقبلاً . كقولك إِذَنْ أُكرِمَك جوابًا لمن قال اريد ان

ازورك. وكل ذلك شرطٌ في عملها. فلو قلت انا إِذَنْ اكرمك. او إِذَنْ انا اكرمك. او إِذَنْ اظنّك صديقًا. أُهمِلَت لان ما بعدها قد وقع معمولاً لما قبلها في الاول فيلزم توارُد العاملَين. ولانهُ قد فُصِل بينها وبين الفعل في الثاني وهي لضعفها لا تقوى على تخطّي الفاصل اليهِ. ولان الفعل بمعنى الحال في الثالث والنواصب لا تعمل في الحال لان لهُ تحقُّقًا في الوجود كالأسماءَ فلا تعمل فيهِ عوامل الافعال *

وقد حصرت النحاة وقوعها غير مصدَّرةٍ في ثلاث مسائل. احداها ان يكون ما بعدها خبرًا عمَّا قبلها كما في نحو انا اذن اكرمُك. ولذلك حملوا على الشذوذ قول الشاعر

لا تتركنّي بينهم شطيرا اني إِذَنْ اهلكَ او أَطيرا

والثانية ان تكون جوابًا لشرطٍ قبلها نحو ان زرتني إِذَنْ اكرمُك. والثالثة ان تكون جوابًا لقسمٍ ولو مُقدَّرًا كقول الشاعر

لَئِنْ جاد لي عبد العزيز بمثلها وامكنني منها إِذَنْ لا أُقيلُها

اي والله لئن جاد لي * واجازوا الفصل بينها وبين الفعل بلا النافية والقَسَم. وعلى ذلك قُرِئَ وإِذَنْ لا يلبثوا خلفك إِلاَّ قليلاً. وقال الشاعر

إِذَنْ واللهِ نرميهم بحربٍ تُشيبُ الطفل من قبل المشيبِ

بالنصب فيهما. وذلك لان لا قد كثر اعتراضها بين العوامل ومعمولاتها فلم يُعتَدَّ بفصلها. والقسم زائدٌ يُؤْتَى بهِ للتأكيد فيُغتفَر الفصل بهِ كما مرَّ * واجاز ابن باب شاذ الفصل بالنداءَ نحو إِذَنْ يا فتَى أُكرِمَك. وبالدعاءَ نحو إِذَنْ رحمك الله تُكرِمَني. واجاز ابن عصفور الفصل بالظرف نحو إِذَنْ يومَ الجمعة أُحسِن اليك. والجمهور على خلافها لان النداءَ والدعاءَ اجنبيَّان. والظرف جزءٌ من الجملة فلا تقوى على العمل في ما بعدهُ مع شدَّة ضعفها لانها قد أُعمِلَت شذوذًا لعدم اختصاصها بالفعل. ولذلك الغاها بعض العرب مطلقًا. وانما اعملها الجمهور لان دخولها على الاسماءَ نادرٌ فلم يعتدُّوا بهِ * وقيل لانها اشبهت ظنَّ في جواز تقدُّمها على الجملة وتأَخرها عنها وتوسُّطها بين جزءَيها فحُمِلَت عليها في العمل * والله اعلم

فإِنْ تَلَتْ عطفًا على ما لا مَحَلّ لهُ فأَنتَ بالخيارِ في العَمَلْ

اي ان إِذَنْ اذا وقعت بعد عاطفٍ على ما لا محلَّ لهُ من الاعراب جاز إِعمالها والغاؤُها. وذلك انما يقع في العطف بالواو او الفاءَ نحو زيدٌ يزورني وإِذَنْ اكرمهُ او فإِذَن أُحسِن اليهِ. فان الجملة الاسمية لا محلَّ لها من الاعراب لانها ابتدائية. والجملة

المعطوفة عليها يجوز فيها نصب الفعل باعتبار ان ما بعد العاطف جملةٌ مستقلةٌ فلا يكون معتمدًا على ما قبل إذَنْ. وحينئذٍ تكون مُصَدَّرة فتعمل. ويجوز رفعهُ باعتبار ان ما بعد العاطف من تمام ما قبلها لانهُ قد ربط بعض الكلام ببعضٍ فتكون قد وقعت حشوًا فتُلغَى * واما ان جُعِل العطف على الجملة الفعلية منها فيتعيَّن الرفع لان ما بعد اذن يكون معطوفًا على الخبر فهو في حكمهِ. وحينئذٍ يكون قد تعيَّن وقوعها حشوًا فلا حظٌّ لها في العمل * على ان الاكثر عندهم الإلغاء مطلقًا لانها ان لم تكن حشوًا كانت في صورة الحشو * وأمَّا لن فلا شرط في عملها ولا تفصيل فيها فهي تعمل كيفما وقعت بالإجمال

وأَضمَرُوا أَنْ بعدَ كَيْ إذْ تُعتَبَرْ خاليةً من حرفِ جَرٍّ حرفَ جَرّْ

اي انهم اضمروا أَن المصدريَّة بعد كي حينما تُعتبَر انها حرف جرّ. وذلك عند تجرُّدها من اللام لفظاً وتقديرًا. فيكون النصب حينئذٍ بأَن المضمرة بعدها لا بها ككي المصدرية التي سبق الكلام عليها * وهو مذهب سيبويه والجمهور خلافًا للكوفيّين فانها عندهم ناصبةٌ بنفسها على الإطلاق

وبعدَ حتَّى الجرِّ اذ لا يُقصَدُ حالٌ ولامٍ عَلَّلَتْ أَوْ تجحَدُ

اي انهم اضمروا أَنْ بعد حتى الجارَّة ايضاً. وهي حينئذٍ تكون للتعليل بمعنى كي نحو زرني حتَّى أُكرِمَك. او للغاية نحو صُمْ حَتَّى تغيبَ الشمس * وزاد بعضهم كونها للاستثناء بمعنى إلاَّ. واستشهد بقول الشاعر

ليس العطاء من الفُضُول سماحةً حتى تجودَ وما لديك قليلُ

وحملهُ الاكثرون على معنى الغاية * ويُشتَرَط في الفعل الواقع بعدها ان يكون مستقبلاً كما رأَيت. او في حكم المستقبل وهو ما كان استقبالهُ بالنسبة الى ما قبلهُ نحو سرت حَتَّى ادخلَ المدينة. فان الدخول مستقبلٌ بالنسبة الى زمان السير لانهُ مُنتظَرٌ بعدهُ وان كان ماضيًا بالنسبة الى زمان التكلُّم. فان أُرِيدَ بالفعل معنى الحال حقيقةً او تأويلاً على سبيل حكاية الحال الماضية كانها حاضرةٌ امتنع النصب لامتناع اضمار أَنْ قبلهُ لانها موضوعةٌ للاستقبال. وحينئذٍ تكون حتى حرف ابتداء فيكون ما بعدها مرفوعًا للتجرُّد غير انهُ لا بدَّ ان يكون فضلةً ليستقلَّ ما قبلها بدونهِ لانهُ قد انقطع عنهُ فصار جملةً مستأنَفةً. وان يكون مُسَبَّبًا عما قبلها لانهُ لمَّا فاتهما الاتِّصال اللفظيُّ وجب الاتِّصال المعنويُّ بينهما ليتحقَّق معنى الغاية المدلول عليهِ بها. وعلى

ذلك قولهم مرض فلانٌ حتى لا يرجونهُ. فان ما بعد حتى يحتمل ارادة الحال حقيقةً بالنظر الى زمان التكلُّم. او حكايةً بالنظر الى زمان المرض المقارن لهُ. وهو فضلةٌ لان الكلام قد تمَّ قبل حتى. ومُسبَّبٌ عما قبلها لان انتفآء الرجآء مُسبَّبٌ عن المرض * وبهذا الاعتبار امتنع الرفع في نحو كان سيري حتى ادخلَ البلد. لان ما بعد حتى عمدةٌ لكونهِ خبرًا. فلو جُعِل جملةً مستقلةً بقيت كان بلا خبرٍ * وفي نحو اصوم حتى تغيبَ الشمس. لان الصيام لا يكون سببًا لغياب الشمس * ومن هذا القبيل ما سرت حتى ادخلَ المدينة. وهل سرت حتى تدخلَها. لان انتفآء السير لا يكون سببًا للدخول. والاستفهام عنهُ يقتضي الشكَّ في وقوعهِ فيلزم الحكم بوقوع المسبَّب مع الشك في وقوع السبب * واجاز الاخفش النصب مع الفصل بالشرط نحو انتظر حتى إنْ قدم الامير يكرمَك. وقال ابن السراج ان الفصل بالظرف اسهل فيُقال اذا قدم الامير. والصحيح انها في مثل ذلك ابتدآئية فلا يُنصَب الفعل بعدها * وكذلك تُضمَر أنْ بعد لام التعليل نحو وانزلنا اليك الذكر لِتُبَيِّنَ للناس. ويُقال لها لامُ كَيْ لانها بمعنى كي الجارَّة. ومنها على الاصحّ لام العاقبة المذكورة في باب احرف الجرّ * وذهب السيرافيُّ وابن كيسان الى احتمال ان يكون الناصب بعدها كي المصدريَّة بدليل صحَّة اظهارها بعدها فلا يتعيَّن ان يكون أنْ. والجمهور على خلافهما * وتُضمَر أنْ بعد لام الجحود ايضًا. وهي لامٌ يُؤْتَى بها لتأكيد النفي بعد كانَ المنفيَّةِ ماضيةً لفظاً نحو وما كان الله لِيظلِمَهُم. او معنًى نحو لم يَكُنِ الله ليغفر لهم * واختُلِف في حقيقة هذه اللام. فقيل انها حرف جرّ يتعلق بمحذوفٍ هو الخبر بنآء على ان الاصل في الآية مَثَلاً ما كان قاصدًا لظلمهم. والتأكيد انما هو باعتبار ان نفي قصد الفعل ابلغ من نفيهِ. وهو مذهب البصريين * وقيل انها زائدةٌ لتأكيد النفي غير جارَّةٍ بنآء على ان الاصل ما كان يظلمُهُم. ثمَّ زيدت اللام لتأكيد النفي كما تزاد البآء في نحو ما زيدٌ بقائمٍ. وهو مذهب الكوفيين * والاول هو الصحيح وعليهِ الجمهور

وَأَوْ مَتَى تَصلُحُ إِلاَّ أَوْ إِلَى مكانَها كاَضرِبهُ أَوْ يَمتَثِلا

اي واضمروا أَنْ ايضًا بعد أَوِ العاطفة اذا كانت تصلح مكانها إِلاَّ الاستثنائيَّة كقول الشاعر

وكنت اذا غمزت قناة قومٍ كسرت كعوبها او تستقيما

اي إِلاَّ أَنْ تستقيم. او الى الانتهائيَّة كقول الآخَر

لأَستسهلَنَّ الصعبَ او أُدرِكَ المنى فما انقادت الآمال الّا لصابرِ

اي الى ان ادرك . وقد جمعها مثال النظم فانهُ يحتمل ان يكون المعنى اضربهُ إلَّا أَنْ يمتثلَ او الى أَنْ يمتثل * واعلم ان تقدير إلَّا او الى مكان أَوْ تقديرٌ يُلاحَظ فيهِ المعنى دون الإعراب . وأَمَّا التقدير الإعرابيُّ المرتَّب على اللفظ فهو ان يُقدَّر قبل او مصدرٌ يُعطَف عليهِ المصدر المسبوك بعدها من أَن المُضمَرة والفعل المنصوب بها لئلَّا يلزم عطف الاسم على الفعل . فيكون تقدير المثال ليكن منك ضربٌ لهُ او امتثالٌ منهُ وقس عليهِ . وعلى ذلك يجري العمل مع الفاء والواو في ما سيأْتي

والفاءَ في جوابِ نفيٍ او طَلَب حيثُ هما مَحْضانِ وَهْيَ للسبَبَ

اي وكذلك اضمروا أَنْ بعد الفاء السببيَّة الواقعة في جواب النفي والطلب المَحْضَين . أَمَّا النفي فيشمل ما كان بالحرف نحو لم يزُرنا زيدٌ فنكرِمَهُ . او بالفعل نحو ليس الشيخ حاضرًا فنسأَلَهُ . او بالاسم نحو زيدٌ غير قادمٍ فننتظرَهُ . ويلحق بهِ التشبيه الواقع موقعهُ نحو كانك اميرٌ علينا فنُطيعَك . والتقليل نحو قلَّما تاتينا فتحَدِّثَنا * وأَمَّا الطلب فيشمل الامر نحو زرني فأُكرِمَك . والنهي نحو لا تخاصمني فاشتُمَك . والاستفهام نحو اين تذهب فأَتبعَك . والعَرْض نحو أَلَا تزورنا فنُحسِنَ اليك . والتحضيض نحو هلَّا تقرأُ فتستفيدَ . والتمنّي نحو ليتك عالمٌ فتفيدَنا . والترجي نحو لعلّي احجُّ فأَزورَك * وأَمَّا قولهُ

سأترك منزلي لبني تميمٍ وأَلحَقُ بالحجاز فاستريحا

فمحمولٌ على الضرورة * وانما قيَّدنا الفاءَ بالسببيَّة احترازًا من الفاء التي هي لمجرَّد العطف نحو ما تزورنا فتحَدّثُنا . اي فما تحدّثُنا . والنفيَ والطلبَ بالمَحْضَين احترازًا من النفي المُأَوَّل بالإثبات نحو ما تزال تأتينا فتُحَدّثُنا . ومن الطلب بلفظ الخبر نحو رزقني الله مالًا فاتصدَّقُ منهُ . او باسم الفعل نحو صَهْ فأُحدّثُك . لان الفعل لا يُنصَب في هذه المواضع * واعلم انهم اختلفوا في نصب جواب الترجّي . واكثر المحقّقين على نصبهِ كسائر اجوبة الطلب بدليل جزمهِ مثلها عند سقوط الفاء كما في قول الشاعر

لعلَّ التفاتًا منك نحوي مسرَّةٌ يمِلْ منك بعد العسر عطفيك لليسرِ

وهو مذهب الفرَّاء . وعليهِ قُرِئَ لَعَلّي ابلغ الأَسباب أَسبابَ السموات فأَطَّلِعَ الى اله موسى . ولعلَّهُ يزّكّى او يذَّكرُ فتنفعَهُ الذكرى . وقول الراجز

علَّ صروف الدهر من دولاتها يُدِلْنَنا اللمَّةَ من لمّاتها

فتستريحَ النفسُ من زفراتها

ولمّا كان يجب تقدير مصدرٍ ممّا قبل الفآء ليُعطَف عليهِ المصدر المُقدَّر بعدها كما مرَّ امتنع النصب في نحو صَهْ فأُحَدِّثُك . وحَسْبُك الحديثُ فينامُ الناس . وهل زيدٌ اخوك فنُكرِمُهُ . لتعذُّر سبك المصدر من هذه الالفاظ لجمودها بخلاف نحو زرني فأُكرِمَك . فانهُ يتأتّى فيهِ ذلك فيكون تقديرهُ لتكن زيارةٌ منك فاكرامٌ منّي * واختُلِف في الطلب باسم الفعل المأخوذ من لفظهِ نحو حذارِ فتسلم . والمصدر النائب عن فعلهِ نحو صبرًا فتنال الفَرَج . فاجاز النصب بعدها قومٌ لانهما من لفظ الفعل . ومنعهُ الاكثرون لعدم الفعليّة فيهما فيشبهان صهْ وحَسْبُك ونحوهما

والواوُ للصحبةِ كالفآء وفي عطفٍ على اسمٍ خالصٍ ذاك اقتفي
وذونَ هذا العطفِ إضمارٌ وَجَب والـلام لا جحدًا وفيها غَلَب

اي ان الواو التي هي للمُصاحَبَة بمعنى مع تجري مجرى الفآء في جميع أحكامها بعد النفي والطلب كما مرَّ . فيُقَال لا ازورك وتهجُرَني . وهل تظلمني وأُنصِفَك . وهلمَّ جرًّا بالنصب على اضمار أنْ بعدها دفعًا لتوهُّم كونها عاطفةً . ولذلك يُقَال لها واوُ الصرْف . ويكون التقدير لا تكن زيارةٌ مني وهجرٌ منك . وهل يكون ظلمٌ منك وانصافٌ مني . وقس عليهِ * وكذلك تُضمَر أنْ بعد العطف على اسمٍ خالصٍ اي ليس في تأويل الفعل . وذلك يكون بأَوْ نحو وما كان لبشرٍ ان يكلّمهُ اللهُ إلّا وحيًا او من وراء حجابٍ او يُرسِلَ اليهِ رسولاً . والفآء كما في قول الشاعر

لولا توقُّعُ مُعْتَرٍّ فأُرضِيَهُ ما كنت أُوثِر أترابًا على تُرَبِ

والواو كقول الآخر

ولبسُ عباءةٍ وتقرَّ عيني أَحَبُّ اليَّ من لبس الشُفُوفِ

وثُمَّ كقول الآخر

اني وقتلي سُلَيكًا ثم اعقلَهُ كالثور يُضرَب لماعافت البقرُ

فان هذه الافعال كلها تُأَوَّل بمصادر معطوفة على ما قبلها . والتقدير إلّا وحيًا او إرسالَ رسولٍ . ولولا توقُّع معترٍّ فارضاؤُهُ . وهلمَّ جرًّا * فان كان الاسم المعطوف عليهِ في تأويل الفعل نحو الطائرُ فيغضبُ زيدٌ هو الذُباب لم تُضمَر أنْ لصحّة عطف الفعل عليهِ بدونها لانهُ في تأويل الذي يطير . غير ان الإضمار الذي يقع في المواضع المعيّنة لهُ منهُ ما هو جائزٌ . وهو الواقع في العطف المذكور هنا . وبعد اللام التي لغير الجحود * وهي تشمل لام كي ولام العاقبة اللتين مرَّ الكلام عليهما . واللامَ الزائدة التي

سياتي الكلام عليها في المسائل المنثورة . غير ان اضمارها غالبٌ في هذه المواضع ما لم تقترن اللام بلا فيجب اظهارها كراهة اجتماع اللامين نحو لئَلاَّ يكون للناس على الله حجَّةٌ . فان اصلهُ لِأَنْ لا ثم أُدغِمَت النون في اللام * ومنهُ ما هو واجبٌ . وهو الواقع في بقيَّة المواضع فلا يجوز اظهارها هناك * واما قول الشاعر

فقالت أَكُلَّ الناسِ اصبحت مانحًا لسانك كيما أَنْ تغرَّ وتخدعا

فمحمولٌ على الضرورة * واجاز قومٌ اظهارها بعد حتى ولام الجحود وانكرهُ الجمهور . وانما اجازوا ذلك مع المعطوف كقول الشاعر

حَتَّى يكون عزيزًا من نفوسهم او أَنْ يبينَ جميعًا وهو مختارُ

لان التابع يحتمل ما لا يحتملهُ المتبوع * واعلم ان الباعث على اضمار أَنْ بعد احرف الجرّ المذكورة في هذا الباب هو تسويغ دخول هذه الاحرف على الفعل بواسطة المصدر الذي يُسبَك معها . فتكون في الحقيقة داخلةً عليهِ * وبعد الاحرف العاطفة إِمَّا لدفع توهُّم العطف على الفعل بواسطة دلالة النصب على عدم ارادتهِ . وإِمَّا لتصحيح عطف الفعل على الاسم بواسطة المصدر المُأَوَّل كما رأَيت فيكون هو المعطوف في الحقيقة * ولا تُضمَر ناصبةً في غير هذه المواضع الا شذوذًا كقولهم تسمعَ بالمُعَيديّ خيرٌ من أَنْ تراهُ . اي أَنْ تسمعَ . او ضرورةً كقول الشاعر

أَلاَ أَيُّهَذا الزاجري أَشهدَ الوغى وأَنْ اشهدَ اللذَّات هل انت مخلدي

اي أَنْ اشهدَ الوغى . او تشبيهًا باحد هذه المواضع كما سيأْتي في باب الجوازم * وأَمَّا إِضمارها غير ناصبةٍ نحو أَفَغَيْرَ الله تامروني أَعبُدُ فلا يختصُّ بموضعٍ . غير انهُ عند الجمهور مقصورٌ على السماع

فصلٌ

في الجوازم

وجَزَمُوا بلَمْ ولَمَّا النافيَه فعلاً ولامِ الامرِ معْ لا الناهيَه

اي انهم جزموا فعلاً واحدًا بلم واختها لَمَّا النافية . ولام الامر ونقيضتها لا الناهية * والأُولَيَان تقلبان زمان المضارع الى الماضي نحو لم يَقُمْ زيدٌ . وقَطَفَ الثمر ولَمَّا ينضجْ . اي ما قام وما نضج . غير ان المنفيّ بلم يحتمل استمرار نفيهِ الى زمان الحال وانقطاعهُ قبلهُ . والمنفيّ بلَمَّا يلزم استمرار نفيهِ الى الحال مُتَوَقَّعَ الثبوت في المستقبل كما رأَيت في المثال . فيجوز ان يُقَال لم يَقُمْ زيدٌ ثُمَّ قام . ولا يجوز ان يُقَال لَمَّا يَقُمْ ثُمَّ قام لما علمت * ويجوز

وقوع لم بعد اداة الشرط نحو ان لم تَزُرْني اعتبْ عليك بخلاف لمّا. ويجوز حذف مجزوم لمّا نحو قاربتُ المدينة ولمّا اي ولَمّا ادخلها بخلاف مجزوم لم * وأمّا قول الشاعر

احفظ وديعتك التي استودعتها يوم الاعازب ان وصلت وان لم

فمحمولٌ على الضرورة * والأُخرَيان تخلِصانهِ الى الاستقبال لان الفعل الطلبيّ لا يكون الا مستقبلاً ولو بالنسبة الى زمان التكلُّم. غير ان مجزومها لا يكون فعل تكلُّم او خطابٍ معلوماً كما سيأتي مُتَّصلاً في المسائل المنثورة

وجَزَمَتْ فعلين إنْ في الشرطِ إذْ جُعِلا كواحدٍ بالربطِ

اي ان إن الشرطية تجزم فعلين معًا لانهما قد ارتبطا ببعضهما لتعليق احدهما على الآخر فصار الاثنان كواحدٍ. وهو مذهب سيبويه والمحقّقين من اهل البصرة * وقيل ان الشرط مجزومٌ بالأداة والجواب مجزومٌ بالشرط لانهُ طالبٌ لهُ. وهو مذهب الاخفش * وقيل ان الجواب مجزومٌ بالاداة والشرط جميعًا لان حرف الشرط ضعيفٌ لا يقوى على العمل في معمولين. وهو مذهب الخليل * وقيل هو مجزومٌ بالمجاوَرَة كما يكون الجرُّ بها لان الجزم اخو الجرّ وهو مذهب الكوفيين * وقيل غير ذلك حتى انتهت المسئلة الى ثمانية اقوالٍ. والاول هو الصحيح وعليهِ الجمهور

وضُمِّنتها مَن وما في المَعْنَى أيٌّ متى أيّانَ أينَ أنَّى
مهما وإذْما حيثُما قد جزَما كُلٌّ كذا وزادَ قومٌ كيفما

اي ان هذه الأدوات المذكورة قد ضُمِّنت معنى إن الشرطية لان قولك مَنْ يَزُرْني أُكرِمْهُ بمعنى إنْ يزرْني زيدٌ او عمرٌو او فُلانٌ أُكرِمْهُ. ولذلك عملت عملها في جزم الفعلين كِلَيهما كما رأيت * وذلك يَطَّرِد في جميعها اتفاقًا إلّا كيفما فانها تعمل كذلك عند الكوفيّين وقُطرُبٍ من البصريّين قياسًا على حيثُما وإذْما. وانكر جمهور البصريّين ذلك لانها قد خالفت أدوات الشرط في التزام مُوافَقَة فعلَيها لفظًا ومعنىً نحو كيفما تجلس اجلس. وهو مذهب الاكثرين * وكلُّ هذه الأدوات أسماءٌ على الاصحّ خلافًا لمن زعم ان اذما ومهما حرفان. فانهُ محجوجٌ بعود الضمير الى مهما نحو مهما تأتِنا بهِ من آيةٍ. والضمير لا يعود إلّا على الاسماء. وبكون اذ قبل زيادة ما كانت اسمًا فلا تخرجها ما عن اسميّتها كما لم تُخرِج غيرها من الأدوات. غير انهم قد يستعملون ما مصدريّةً زمانيّةً كقول الشاعر

وما تحيَ لا أرهَبْ وان كنتُ جارمًا ولو عدَّ اعدائي عليَّ لهم دخلا

فتكون حرفًا هناك * وكلٌّ الاسمآء المذكورة مبنيّةٌ لتضمّنها معنى الحرف إلاَّ أيّ فانها معربةٌ لملازمتها الاضافة المعارضة للبنآء * واعلم ان ما دلَّ من هذه الاسمآء على مكانٍ اوزمانٍ نحو اينما تكونوا يُدرِكْكُمُ الموت ومتى تَقُمْ تذهبْ فهو ظرفٌ . وغيرهُ ان كان مجرَّدًا نحو مَن يطلبْ يجِدْ فهو مبتدأٌ . والا فهو مفعولٌ بهِ نحو مَن تَضرِبْ أَضرِبْ . او مفعولٌ مُطلَق نحو أيَّ سيرٍ تَسِرْ أَتبَعْك * واختُلِف في خبر المبتدا . فقيل هو الشرط . وقيل الجواب . وقيل مجموعهما . والاكثرون على الاول * وفي عامل المنصوب . فقيل هو الشرط . وقيل الجواب . والثاني هو المشهور . ورجَّح بعضهم الاول بدليل انهُ اذا قيل أيَّ رجلٍ تضربْ فانا أَضربُ لا يمكن ان يكون عاملهُ الجواب لان ما بعد فآء الجزآء لا يعمل في ما قبلها * وكل هذه الاسمآء لها صدر الكلام لتضمّنها معنى الشرط فلا يعمل فيها ما قبلها . فان وقع احدها معمولًا لما قبلهُ فان كان العامل حرف جرٍّ نحو بمن تذهَبْ أَذهَبْ . او مضافًا نحو غلامَ مَن تضربْ أَضربْ . لم يُغيِّر شيئًا من حكمهِ لان المجرور بالحرف يكون في الحقيقة مفعولًا لما بعد اسم الشرط بواسطة الحرف . والمضاف ياخذ الصدارة باضافتهِ اليهِ كما اخذ المفعوليَّة المطلقة في ما مرَّ وهو معمولٌ لما بعدهُ . وقيل انهُ مع المضاف اليهِ كالكلمة الواحدة وهو معمولٌ لما بعد اسم الشرط فيكون المضاف اليهِ مشاركًا لهُ في ذلك * وان كان العامل غيرهما خلع الشرطيَّة لخروجهِ عن الصدارة اللازمة لها فيُرفَع المضارع بعدهُ للتجرُّد نحو إنَّ مَن يطلبُ يجِدُ . وليس ما يسرُّك يعجبُني . ونحو ذلك * ومن هذا الباب ما لا يجزم إلاَّ مُلحَقًا بما وهو حيثُ وإذْ لانها تكفُّها عن الاضافة المفيدة التعيين بكونها الى امرٍ معلومٍ عند السامع . فتصيران مثل إنْ في الإبهام . ومنهُ ما لا تلحقهُ ما وهو مَن وما ومهما وأَنَّى . ومنهُ ما يجوز فيهِ الامران وهو إنْ وأيٌّ ومتَى وأيّانَ وأينَ وكيفَ عند من يجزم بها * واجاز الفرّآء الجزم بحيثُ وإذْ بدون ما . واجاز الكوفيُّون إلحاق ما بمَنْ وأنَّى . ومنعهُ بعضهم في أيّانَ . وهو مردودٌ بقول الشاعر

اذا النعجة الادمآء كانت بقفرةٍ فأيّانَ ما تعدلْ بها الريحُ تنزلِ

وهي مفتوحة الهمزة وتُكسَر في لُغَة بني سُلَيم

ويجزمونَ بإذا في الشعرِ حَسْبُ لقطعٍ بالوقوعِ فأدرِ

اي انهم يستعملون الجزم باذا في الشعر فقط . وعليهِ قول الشاعر

واذا تُصِبْك من الحوادث نكبةٌ فاصبر فكل غيابةٍ فستنجلي

وذلك لانها للقطع بوقوع الامر المشروط على خلاف مُقتَضَى الشرط فلا يرسخ فيها معنى إن الدالَّة على الشك في وقوعهِ. وبهذا الاعتبار يُقَال اذا طلعت الشمس ازورك. ولا يُقَال ان طلعت * واعلم ان من النحاة من اجاز إعمال اذا مطلقًا بناءً على ان الامر المقطوع بوقوعهِ عند المتكلم يحتمل ان لا يقع في الخارج فلا يُسَدُّ باب الشك. وعلى ذلك لا تحتاج الى حملٍ على غيرها * غير ان بعضهم اشترط الحاقها بما لتكفَّها عن الاضافة. والله اعلم بالصواب

وأوَّلُ الفعلَينِ شرطٌ بُنِيَا عليهِ ثانٍ بالجوابِ سُمِّيَا
والشرطُ يختصُّ بفعلٍ ذي خَبَر صُرِّفَ والجوابَ خُذْ مِمَّا حَضَر

اي ان الاول من الفعلين الواقعين في هذا الباب يُسمَّى شرطًا. والثاني يُبنَى عليهِ باعتبار كونهِ مسبَّبًا عنهُ. ويُسمَّى جوابًا لانهُ يترتَّب على الاول كما يترتَّب الجواب على السُّؤَال. ويُقَال لهُ الجزآء ايضًا لترتُّبِهِ عليهِ كما يترتَّب الجزآء على العمل * ومن ثَمَّ وجب تقديم الاول كما يتقدم السُّؤَال على الجواب والعمل على الجزآء * والشرط يختصُّ بكونهِ فعلاً خبريًّا متصرّفًا وهو يشمل المضارع والماضي * وأمَّا الجواب فلا يُقيَّد بشيءٍ من ذلك. وهو قد يكون موافقًا للشرط وقد يكون مخالفًا لهُ. فيقع الفعلان مُضارِعين نحو ان ينتهوا يُغفَرْ لهم ما قد سلف. وماضيين نحو وان عُدتم عُدنا. والاول مضارعًا والثاني ماضيًا نحو ومن يَقُمْ ليلة القدر ايمانًا واحتسابًا غُفِر لهُ. وبالعكس نحو ومن كان يريد حرث الآخِرة نزِدْ لهُ في حرثهِ * ويقع الجواب فعلاً إنشائيًّا نحو وان كنتم تحبُّون الله فاتَّبعوني. وفعلاً جامدًا نحو ومن لا يُجِبْ داعي الله فليس بمُعجِزٍ في الارض * واعلم ان وقوع الشرط مضارعًا والجواب ماضيًا لغةٌ ضعيفة لان فيهِ تهيئة العامل للعمل ثم قطعهُ عنهُ. ولذلك خصَّهُ قومٌ بالضرورة كقول الشاعر

ان تصرمونا وصلناكم وان تَصِلُوا مَلأتمُ انفس الأعدآء إرهابا

وجعلوا ما سُمِع منهُ كالحديث المذكور آنفًا من نوادر الكلام التي لا يقاس عليها

وجازَ رفعٌ في مضارعٍ يَلِي ماضٍ ولو معنًى لضعفِ العمَلِ
فإن تلا مُضارِعًا فمُنكَرُ إلَّا بتأويلٍ كسبقِ يُضمَرُ

اي انهُ يجوز رفع المضارع الواقع جوابًا اذا كان الشرط ماضيًا ولو في المعنى. فيندرج تحتهُ ما كان ماضيًا في اللفظ والمعنى نحو ان زرتني اكرمك. او في المعنى فقط نحو ان لم تزرني اغضب * وذلك لان اداة الشرط لمَّا لم يظهر عملها في فعل الشرط القريب

ضعفت عن العمل في الجواب البعيد. وقيل لان الجواب تابعٌ للشرط فلمّا لم يظهر الجزم فيهِ حُمِل الجواب عليهِ فلم يُجزَم وتُرِك على اول احوالهِ وهو الرفع. فيكون مرفوعًا في اللفظ مجزومًا في المعنى. وحملهُ الكوفيون والمبرّد على تقدير الفاَء لان الفعل بعدها يكون مجرّدًا كما ستعرف * واختلف والحالةُ هذه في الترجيح بين الجزم والرفع. والاكثرون على ترجيح الجزم لانهُ الاصل وقد امكن استصحابُهُ فهو اولى. وعليهِ الآية ومن كان يريد حرث الدنيا نُؤْتِهِ منها * واما ان كان الشرط مضارعًا فرفع المضارع بعدهُ مُنكَرٌ. إلاَّ اذا أُوِّل بمُسَوِّغٍ لهُ كنيَّة تقديمهِ على الشرط والاداة جميعًا. وهو خاصٌّ بالشعر وعليهِ قول الشاعر

يا اقرعُ بنَ حابسٍ يا اقرعُ ... انك ان يُصرَعْ اخوك تُصرَعُ

فان الاكثرين حملوهُ على التقديم اي انك تُصرَعُ ان يُصرَعْ اخوك. وحملهُ بعضهم على تقدير الفاَء. وبعضهم على الضرورة * وفصّل بعضهم بان مثل ذلك ان تقدّمهُ ما يطلبهُ كما في البيت فالاولى ان يكون على التقديم. والاَّ فعلى تقدير الفاَء. وهو مذهب سيبويه * وقيل ان كانت الاداة اسم شرطٍ كما في قول الآخر

فقلت تحَمَّلْ فوق طوقك انها ... مُطبِقَةٌ من يأتِها لا يضيرُها

فعلى إضمار الفاَء لان التقديم يستلزم اخراج ذلك الاسم عن الشرطية كما ترى. والاَّ فعلى التقديم والتأخير * واجاز بعضهم رفعهُ مطلقًا بلا تأويلٍ. وهو مذهبٌ سخيفٌ * واعلم ان المضارع المنفيّ بِلَمْ في هذا الباب يُجزَم بها لفظًا وباداة الشرط محلاًّ لامتناع تسليط العاملين جميعًا على لفظهِ * وبعض النحاة جعل المضارع المبنيّ كالماضي في جواز رفع جوابهِ لعدم ظهور التأثير فيهِ فيُقال ان تذهَبْنَ أَذهبُ بالوجهين. قيل وقد يُفرَق بينهما بان شأن المضارع ان يتأَثّر لفظًا بخلاف الماضي فلا يجري مجراهُ. والله اعلم

ويَقَعُ الجوابُ جملةَ اسمٍ ... إذِ الحدُوثُ فيهِ غيرُ حتمٍ

اي ان الجواب لا يلزم ان يكون فعلاً كالشرط. لان الشرط يقتضي الحدوث فيختصُّ بالفعل خلافًا للجواب فانهُ يحتمل الحدوث والثبوت. ولذلك يقع جملةً اسميَّةً. وهي قد تكون خبريَّةً نحو وان يمسَسْك بخيرٍ فهو على كل شيءٍ قديرٌ. وقد تكون انشائيَّةً نحو وان يخذلكم فمن ذا الذي ينصركم من بعدهِ. وقس عليهِ

وٱربُطْ بفاَءٍ منهُ كُلَّ ما لا ... يُؤَثِّرُ الحرفُ بهِ ٱستِقبالا

اي ان الجواب الذي لا يُؤَثّر فيهِ حرف الشرط معنى الاستقبال المفروض لهُ كما سيجيءُ يرتبط بالفاء السببيَّة لتدلَّ على كونهِ جوابًا . وذلك يكون في الفعل الطلبيّ والجامد والجملة الاسميَّة كما مرَّ . وفي الفعل المنفيّ بلن او ما او إنْ . والمقرون بالسين او سوف او قد . نحو وما تعملوا من خيرٍ فلن تكفروهُ . وان توليتم فما سألتكم من اجرٍ . وان تعاسرتم فسترضع لهُ أُخرى . وان خفتم عيلةً فسوف يغنيكم الله من فضلهِ . وان يكذّبوك فقد كُذِّبت رُسُلٌ من قبلك * وذلك أمَّا في الفعل الطلبيّ والمنفيّ بلن والمقرون بالسين او سوف فَلِأنَّهُ متعيّنٌ للاستقبال . فلا تؤثّر فيهِ اداة الشرط استقبالًا آخَرَ * وأمَّا في الجامد والجملة الاسميَّة والفعل المنفيّ بما او إنْ فَلِأنهُنَّ للحال . فلا تخرجهنَّ الاداة عنهُ * وأمَّا في الفعل المقترن بقد فَلِأنها تجعل الماضي متحقّق المضيّ . فلا يمكن صرفهُ الى الاستقبال . وتفيد التقليل في المضارع . وهو من معاني الإنشاء فيشبه الافعال الطلبيَّة * وقد تُحذَف هذه الفاء في الضرورة كقول الشاعر

فمن لم يَمُتْ في اليوم لا بُدَّ انهُ سيعلَقُهُ حبل المنيَّة في الغدِ

وهو من الضرورات المقبولة في الشعر . وندر حذفها في غيرهِ نحو ان جاء صاحبها وإلَّا استمتعْ بها * واعلم ان حرف الشرط المذكور يشمل ما كان مصرَّحًا بهِ في اللفظ او مضمَّنًا في المعنى . وهو يؤثّر في لفظ معمولَيهِ بالجزم . وفي معناهما بالتخليص الى الاستقبال * وذلك مستمرٌّ في الشرط لفظًا ومعنًى في المضارع نحو وان تعودوا نَعُدْ . ومعنًى فقط في الماضي نحو من خالف الفرض عُوقِب فانهُ في معنى يُعاقَب . وعلى كليهما يكون مرتبطًا بالشرط فلا حاجة الى ربطهِ بالفاء * فان لم يؤثّر في المعنى ايضًا كما في المسائل المذكورة آنفًا وجب الربط * وقد ضبط بعضهم التزام الربط بكون الجواب لا يصلح ان يقع شرطًا . وهو ضابطٌ مُطَّرِدٌ فعليك بالاستقراء

ورُبَّما قُدِّرَ ما ٱلفاء ٱقتضى كالمبتدا فالرفعُ معها فُرِضا

اي انهُ قد يُقدَّر ما يقتضي ربط الجواب بالفاء كالمبتدإ مع المضارع فانهُ يجعل الجواب جملةً اسمية . وحينئذٍ يجب ربطهُ بالفاء لانهُ قد تعاصى عن تأثير اداة الشرط فيهِ . ويجب رفع المضارع لانهُ قد صار مجرَّدًا بوقوعهِ خبرًا للمبتدإ المذكور نحو ان تزرْني فأُكرِمُك بالرفع اي فانا اكرمك . وقس عليهِ * وكذلك قد تُقدَّر قد مع الماضي فيُربَط بالفاء كما يُربَط مع ذكرها نحو ان كان قميصهُ قُدَّ من قُبُلٍ فصَدَقَتْ اي فقد صَدَقَت * فان لم يكن معهما شيءٌ يمنع تأثير الاداة لا لفظًا ولا تقديرًا امتنعت الفاء *

وذلك يكون في الماضي المتصرّف المجرّد من قد نحو من صَبَر ظَفَر . والمضارع المنفيّ بلم نحو من حرص لم يندم * واما المنفيّ بلا فان جُعِلَت لنفي المستقبل يُربَط بالفاءِ مرفوعًا على تقدير المبتدإ كما مرَّ نحو فمن يُؤْمِنْ بربهِ فلا يخافُ بخسًا ولا رَهقًا . اي فهو لا يخاف . وان جُعِلَت لمجرّد النفي امتنعت الفاءِ لإمكان تأثير حرف الشرط فيهِ فيُجزَم نحو وان تعدُّوا نعمة الله لا تُحصوها * واعلم ان المبتدأ الذي يُقدَّر هنا لا يكون الَّا ضميرًا كما رايت . فان كان ضمير غيبةٍ ولم يتقدمهُ ما يعود اليهِ نحو ان قمت فيقوم زيدٌ جُعِلَ ضمير الشان لتصحيح المعنى

وان اتى قبلَ الجوابِ ما اقتَرَنْ بالفاءِ فاجزِمْهُ أَوِ انصبْ قَصْدَ أَنْ
فان اتى من بعدِهِ فالرفعَ زِدْ مُستأنِفًا والواوُ كالفاءِ تَرِدْ

اي ان وقع المضارع المقترن بالفاءِ قبل الجواب نحو ان تَزُرْني فتُحَدِّثْني أُكرِمْكَ جاز فيهِ الجزم عطفًا على لفظ ما قبلهُ او محلّهِ . والنصبُ على إضمار أَن المصدرية * فان وقع بعد الجواب نحو ان تُبدوا ما في انفسكم او تُخفوهُ يحاسبكم بهِ الله فيغفر لمن يشاءِ جاز فيهِ الرفع ايضًا على الاستئناف . فيجتمع فيهِ الاوجه الثلثة * وكل ذلك يجري هذا المجرى مع الواو نحو انهُ من يتَّقِ ويصبرْ فان الله لا يُضيع اجر المحسنين . ونحو ان تُخفوا ما في صدوركم او تُبدوهُ يعلمْهُ الله ويعلم ما في السموات وما في الارض بالوجهين في الاولى والثلثة في الثانية * واقوى هذه الاوجه الجزم واضعفها النصب * واعلم انهم اجازوا إضمار أَنْ في هذا المقام لانهُ غير واجب الوقوع فاشبه الاستفهام ونحوهُ * ولم يجيزوا الرفع في الفعل الواقع قبل الجواب لان الاستئناف لا يصحّ قبل استيفاءِ الكلام . واجازهُ ابن خروف مع الواو على ان الفعل خبرٌ لمحذوفٍ والجملة حالٌ . ولعلهُ لا يبعد عن الصواب

ويَربُطونَ جملةَ اسمٍ بإذا لفجأةٍ كالفاءِ معْ إنْ وإذا
وذاكَ في مُوجَبةِ الاخبار لم تُنسَخْ ومعْ كلٍّ بهِ البعضُ حَكَم

اي انهم يربطون الجملة الاسمية باذا الفجائيَّة كما يربطونها بالفاءِ لشبهها بها في اقتضائها التعقيبَ . غير انهم يشترطون في الجملة المذكورة ان تكون خبريةً مُوجَبةً غير منسوخةٍ * فتتعيَّن الفاءِ في نحو ان اطاع زيدٌ فسلامٌ عليهِ . وان قام عمرٌو فما زيدٌ بقائمٍ . وان غاب زيدٌ فان عمرًا حاضرٌ * وتُعاقبها اذا في غير ذلك بشرط ان تكون الاداة إنْ لانها أُمُّ الباب نحو وان تُصِبهم سيِّئةٌ بما قدَّمت ايديهم اذا هم يقنطون . او اذا لانها

اشبه بها في المعنى نحو فاذا اصاب بهِ من يشآء من عبادهِ اذا هم يستبشرون * وقيل انها تعاقبها مع جميع أَدَوات الشرط. وانكرهُ الاكثرون لعدم ورود السماع بهِ * واختُلِف في الجمع بينها وبين الفاء. فمنعهُ قومٌ بناءً على انها عوضٌ عنها فلا يُجمَع بينهما. واجازهُ آخرون بناءً على انها توكيدٌ لها. والله اعلم بالصواب

وقُدِّرَ الشرطُ بإِن بعدَ الطَلَب مسبِّبًا جوابَهُ كاسأَلْ تُجَبْ

وجازَ غيرُ المحضِ اذ ليسَ هُنا كالنصبِ سبكُ مصدرٍ تعيَّنا

اي ان الشرط يُقدَّر بعد الطلب بجميع انواعهِ المذكورة في باب النواصب. وحكمهُ ان تكون اداة الشرط المقدَّرة إِن لانها امُّ الباب كما علمت فلا يُقدَّر غيرها عند الحذف. وان يكون الطلب المذكور مسبِّبًا لجواب الشرط المقدَّر ليتأَتَّى معهُ تقدير الشرط المحذوف. ومن ثمَّ يُجزَم ذلك الجواب بتلك الاداة المقدَّرة على الاصحّ. وعليهِ مثال النظم فان تقديرهُ اسأَلْ فان تسأَلْ تُجَبْ. وقس عليهِ نحو لا تدنُ من الاسد تسلمْ. وهل تزورني أُحسِنْ اليك. وهلمَّ جرًّا * ولا يلزم الطلب في هذا الباب ان يكون محضًا كما في باب النصب اذ لا مقتضى هنا لتأويل المصدر كما هناك. فيجوز ان يُقَال صَهْ أُحدِّثْك. وحسبك الحديث ينَمِ الناس. ونَزالِ أَنظُرْكَ. وما اشبه ذلك بخلاف الجواب المقرون بالفاء * فان لم يكن الطلب مسبِّبًا للفعل نحو ذرهم في خوضهم يلعبون امتنع الجزم لامتناع تقدير الشرط * واعلم ان ذلك انما يقع بعد الطلب لانهُ يناسب الشرط في احتمال الوقوع وعدمهِ. ولا يقع بعد النفي لانهُ يقتضي تحقُّق عدم الوقوع كما يقتضي الايجاب تحقق الوقوع. فلا يجزم الجواب بعد هذا كما لا يُجزَم بعد ذاك * ويُشتَرط في النهي ان يكون الشرط المقدَّر بعدهُ منفيًّا ليكون الجواب مرتَّبًا على النفي المناسب لمعنى النهي. فيكون تقدير المثال السابق لا تدنُ من الاسد فان لا تدنُ منهُ تسلم. وضابطهُ ان يصحَّ تقدير إِنْ قبل لا الناهية على جعلها نافيةً كما ترى. فلا يُقَال لاتدنُ من الاسد تهلك اذ لا يصحُّ ان يُقَال ان لا تدنُ منهُ تهلك * واجاز الكسائيُّ تقدير الشرط مثبتًا. اي فان تدنُ منهُ تهلك محتجًّا بقول بعض الصحابة يا رسول الله لا تُشرِف يُصِبْك سهمٌ * وانكرهُ الجمهور وخرَّجوا العبارة على الابدال من فعل النهي لا على الجواب * والشرط المقدَّر بعد الطلب الجامد يُؤْخذ من لفظ مرادفهِ المشتق. فيكون التقدير في قولك صه احدِّثك ان تسكت احدثك. وقس نظائرهُ عليهِ

وعاضَ عن جوابِ ماضٍ ما كَفَى مقدَّمًا كالعبدُ حرٌّ ان وَفَى

وما بـهِ أُخبِرَ عمّا قُدِّما فوجبَ الحذفُ لذاكَ معهما

اي انهُ يُعتَاض عن الجواب الذي شرطهُ فعلٌ ماضٍ بما يُكتفى بهِ في الدلالة عليهِ مما تقدَّم . ويكون ذلك المتقدم دليل الجواب لا نفسهُ خلافًا للكوفيّين . فانهم يجعلونهُ نفس الجواب ولا يلتزمون مضيَّ الشرط . ومن ثَمَّ يجزمون الواقع منهُ مضارعًا نحو أَزُرْك ان تَزُرْني . وهو مردودٌ بنحو انت ظالمٌ ان فعلت . فان المتقدم لو كان نفس الجواب لوجب ربطهُ بالفاء * وانما اختص ذلك على الاصحّ بكون الشرط ماضيًا ليكون على وجهٍ لا يظهر فيهِ عمل الاداة فيضعف طلبها للجواب . وهو يشمل ما كان ماضيًا لفظًا كما رايت . او معنى نحو ستندم ان لم تفعل * ولا يجوز عند غير الكوفيين ان يكون مضارعًا لفظًا ومعنىً الا في الشعر كقول الشاعر

هلاّ سأَلت وقول خيرٍ عندهم وشفاءَ غيِّك خابرًا ان تسأَلِ

وكذلك يُعتَاض عن الجواب المذكور بما يُخبَر بهِ عما تقدَّم على اداة الشرط نحو إِنّا ان شاءَ الله لمهتدون * ويجب حذفهُ في المسئلتين لامتناع الجمع بين العوض والمعوَّض عنهُ كما علمت

والشرطُ والقَسَمُ ان لم يلحقا ذا خبرٍ أُجيبَ ما قد سبقا

وبعـدَهُ الشرطُ يرجَّحونَـهُ لانهُ رُكنٌ وقيلَ دونَـهُ

اي اذا اجتمع الشرط والقسم ولم يتقدمهما ما يطالب الخبر كالمبتدا واسم كان ونحوهِ جُعِل الجواب للسابق منهما فاستُغنِي بهِ عن جواب الاخر . فيُقَال ان يقُمْ زيدٌ والله أَقُمْ . ووالله ان جاءَ زيدٌ لأكرمَنَّهُ * وأَمَّا ان تقدمهما ما يطالب الخبر فيُرجَّح بعدهُ جانب الشرط مطلقًا لوقوعهِ خبرًا وهو عمدةٌ في الكلام بخلاف القسم فانهُ يُسَاق لمجرَّد التاكيد . فيُقَال زيدٌ والله ان يزرني اكرمْهُ . وان يذنبْ والله اضربْهُ بالجزم فيهما جميعًا * وقيل لا يختصّ ترجيح الشرط بوقوعهِ بعد ذي الخبر بل يترجَّح بدونهِ لتعليق المعنى عليهِ بخلاف القَسَم * واعلم ان إِنْ قد تُستعمَل بعد واو الحال لمجرَّد الوصل والربط دون الشرط فتستغني عن الجواب نحو زيدٌ وان كثر مالهُ بخيلٌ . ومنهُ قول الشاعر

وان الكثيب الفرد من جانب الحمى اليَّ وان لم آتِهِ لحبيبُ

ويُقَال لها حينئذٍ إِن الوصليَّة * ويكثر حذف شرطها وجوابها المنفيَّين بلا كليهما نحو ان زرتني ازورك و إِلاَّ فلا . او احدهما نحو زُرْني و إِلاَّ أَعتَبْ عليك . فان كان لك عذرٌ فلا . اي وان لا تزرني فلا ازورك وهلمَّ جرًّا * وندر حذف الشرط معها بدون

لا كقولهم المرء مجزيٌّ بعمله إنْ خيرًا فخيرٌ . اي ان كان خيرًا * ومع غيرها مقترنًا بلا كقول بعضهم مَن يُسلِّمْ عليك فسلِّمْ عليهِ ومَنْ لا فلا تعبأْ بهِ . اي ومَن لا يسلِّمْ * فاعرف كلَّ ذلك

وأَعمَلَ البعضُ إذا مثلَ مَتَى في النثرِ حملاً وكذا العكسُ أَتَى

اي ان بعضهم اعمل اذا في النثر ايضًا كمتى حملاً لها عليها لمشابهتها لها في المعنى . واستشهد بالحديث اذا اخذتما مضاجعكما تكبِّرا اربعًا وثلثينَ . وقد استوفينا الكلام على ذلك آنفًا فلا حاجة الى تكرارهِ * وكذلك حمل بعضهم متى عليها فاهملها . واستشهد بالحديث الآخَر انهُ متى يقومُ مقامك لايسمعُ الناس . وكلاهما من الشوارد * واعلم ان الفرق بين متى واذا ان متى للزمان المُبهَم ولما لا يتحقَّق وقوعهُ على حسب مقتضى الشرط . واذا للزمان المعيَّن بسبب الاضافة ولما يتحقق وقوعهُ بخلاف مقتضى الشرط كما مرَّ . ولذلك استقام الجزم بالأُولى دون الثانية

ورُبَّما تُجعَلُ مَنْ مثلَ الذي نابذةً للشرطِ فالجزمَ آنبُذِ

اي ان مَنْ قد تُجعَل اسمًا موصولاً مجرَّدًا عن معنى الشرط مثل الذي فيبطل الجزم بها . وعليهِ الآية من يأتيهِ عذابٌ يخزيهِ ويحلُّ عليهِ عذابٌ مُقيم . كانهُ قيل الذي يأتيهِ عذابٌ الى آخرهِ . وهو من نوادر الاستعمال

وذاكَ حتمٌ بعدَ ما النفيِ وهَلْ لِمَنْ وما وأَيٍّ طرًّا قد شَمَلْ

اي ان مَنْ وما وأَيّ يجب اجراؤُها جميعًا هذا المجرى اذا وقعت بعد ما النافية وهل . فيُقال ما من يقومُ اقومُ معهُ . وهل ايّ شيءٍ تريدُ نعطيك . وذلك لان ما تختصُّ بنفي الحال وهل تختصُّ بالإثبات كما سيأتي في المسائل المنثورة فلا يناسبها الشرط بخلاف لا النافية وهمزة الاستفهام . فان لا تحتمل نفي الاستقبال كما عرفت فيناسبها الشرط . ولذلك يبقى الجزم بعدها . وعليهِ قول الشاعر

وقِدْرٍ ككَفِّ القرد لا مستعيرها يُعار ولا مَن يأتِها يتَدَسَّمِ

والهمزة لا تختصُّ بالاثبات كما ستعرف فلا ينافيها الشرط . ولذلك يبقى الجزم بعدها ايضًا فيُقال أَمَنْ يَقُمْ نَقُمْ معهُ بالجزم كما ترى * واعلم ان من هذا القبيل اذا الفجائية لان ما بعدها لا يكون مستقبلاً . فيُقال زرت زيدًا فاذا مَنْ يزورهُ يكرمهُ بالرفع . غير انهُ قد يُضمَر بعدها مبتدأٌ فيبقى الجزم على تقدير فاذا هو على هذه الصِفَة . فتبصَّرْ

وقيل قد يُجزَمُ ما سُبِّبَ عَنْ وصلِ الذي كأَنَّهُ جوابُ مَنْ

اي وقيل انهُ قد يُجزَم الفعل المسبَّب عن صلة الذي تشبيهًا لهُ بجواب من لاشتراكهما في المعنى نحو الذي يزورني أُكرِمهُ. فان الاكرام مسبَّبٌ عن الزيارة. وبهذا الاعتبار اشبه الجواب المسبَّب عن الشرط فعوُمِل معاملتهُ في الجزم. كما عوُمِل نحو الذي يأتيني فلهُ درهمٌ في ادخال الفاء على الخبر كما مرَّ في بابهِ * فتَذَكَّرْ وبالله الهداية

وٱعلَمْ بأَنَّ عاملَ الفعلِ ٱقتضَى تغييرَ معنًى قبلَ لفظٍ فُرِضا

فما نَفَى جزمًا الى الماضي قَلَب وغيرُهُ ٱستقبالُهُ بهِ وَجَب

اي ان عامل الفعل يقتضي ان يُغيِّرَ معناهُ من جهة الزمان قبل ان يُغيِّرَ لفظهُ من جهة الإعراب. فما وُضع للنفي من الجوازم وهو لم ولَمَّا يقلب المضارع الى الماضي كما عرفت آنفًا. والنواصب وبقيَّة الجوازم تُخلِصهُ الى الاستقبال * فان وقع الماضي شرطًا او جوابًا انصرف الى الاستقبال. لان الشرط لا يكون الا مستقبلاً لانهُ غير واقع. وكذلك الجواب لانهُ مرتَّبٌ عليهِ. ومن ثَمَّ يكون مستقبلاً معنًى مجزومًا محلاً * وبهذا الاعتبار لا تُؤثِّر أَنِ المصدريَّة في محلّ الماضي لانها لا تُغيِّر معناهُ

باب ما يعمل من الحروف المشتركة

فصل

في الاحرف المشبَّهة بليس

بلَيسَ ما لشَبَهٍ تَمَّ ٱلحِق موصولةً بٱسمٍ اذا النفيُ بَقِي

اي ان ما النافية تلحق بليس في العمل لانها قد اشبهتها شبهًا تامًّا. وذلك في جمودها وكونها لنفي الحال. واستعمالها مع المعارف والنكرات. ودخولها على الجملة الاسميَّة. وزيادة الباءَ في خبرها * وقد ذكروا لعملها ستَّة شروط. الاول والثاني ان لا يتقدَّم خبرها ولا معمولهُ على اسمها. لانها لا تقدر على التصرُّف في معمولَيها لضعفها * والثالث والرابع ان لا ينتقض نفي خبرها بإلاَّ. لان ذلك يقتضي ايجابهُ فتخرج عن مشابهة ليس. ولا يُبدَل منهُ موجَبٌ لان ايجاب البدل ايجابٌ للمُبدَل منهُ * والخامس والسادس ان لا تتكرَّر ولا تُزاد بعدها إنْ. لان دخول النفي على النفي يفيد الإيجاب واعتراض الفاصل يحجزها عن معمولها لانها لا تقدر ان تتخطَّاهُ اليهِ * وكل هذه الشروط تدخل تحت الشرطين المذكورين في النظم * فان استوفت جميع هذه الشروط عملت هذا العمل نحو ما زيدٌ قائمًا. والاَّ أُهمِلَت. فيُقَال ما قائمٌ زيدٌ. وما غلامَك عمرٌو ضاربٌ.

وما زيدٌ الا شاعرٌ. وما عمرٌو شيءٌ إلاَّ شيءٌ لا يُعبَأُ بهِ . وما ما زيدٌ جاهلٌ . وما إنْ عمرٌو كريمٌ . برفع الجزءين مبتدأً وخبرًا * واجاز ابن عصفور تقديم خبرها الظرفيّ قياسًا على باب إنَّ * واجازهُ الفرّاءُ مطلقًا تمسكًا بحكاية الجرميّ ما مُسيئًا مَن أَعتَب * واجاز يونس إعمالها مع انتقاض النفي بالاَّ واستشهد بقول الشاعر

وما حقُّ الذي يعثو نهارًا ويسرق ليلهُ إلاَّ نكالا

واجاز قومٌ تكرارها بناءً على تقويتها بهِ . واحتجّوا بقول الراجز

لايُنسِكَ الاسى تأسّيًا فما ما من حِمامٍ احدٌ معتصما

واجاز الكوفيون وقوع إن النافية بعدها لقصد التوكيد لا لتأسيس النفي . واستشهدوا بقول الشاعر

بني غدانةَ ما إنْ انتمُ ذهبًا ولا صريفًا ولكن انتم الخَزَفُ

وانكر الجمهور كلَّ ذلك وتأوَّلوا بعض ما سُمِع منهُ . وحملوا بعضهُ على الشذوذ . ونقضوا بعضهُ بروايةٍ اخرى * غير انهم اجازوا الفصل بينها وبين اسمها بمعمول الخبر اذا كان ظرفًا لقلّة الاعتداد بهِ . وعليهِ قول الشاعر

بِأُهبة حزمٍ لُذْ وان كنت آمنًا فما كلَّ حينٍ مَن تُواليِ مُواليا

بخلاف غيرهِ فان الفصل بهِ يبطل عملها بالاتّفاق . وعليهِ قول الآخَر

وقالوا تَعرَّفْها المنازلَ من مِنًى وما كلَّ من وافَى مِنًى انا عارفُ

واعلم ان إعمال ما لُغَة اهل الحجاز . ووافقهم على ذلك اهل نجد وتهامة * وخالفهم بنو تميم فاهملوها مطلقًا لانها لا تختصُّ بقبيلٍ كما هو القياس . والى ذلك اشار بعض الشعراء بقولهِ

ومهفهفٍ كالبدر قلت لهُ انتسِبْ فاجاب ما قتل المحبِّ حرامُ

يريد انهُ تميميٌّ بدليل إهمال ما . ووافقهم على ذلك جماعةٌ . وعليهِ قرآءة عاصمٍ ما هُنَّ أُمَّهاتُهُم بالرفع * ولذلك تُلقَّب العاملة منها بالحجازيَّة والمُهمَلة بالتميميَّة

فكُلُّ ما يُنقَضُ نفيُهُ رُفِع من خبرٍ او تابعٍ لهُ تَبِع

اي انهُ لمَّا كان مدار عمل ما على معنى النفي كان يُرفَع كلُّ ما انتقض نفيهُ من متعلّقاتها . وذلك يكون في الخبر والمُبدَل منهُ كما مرَّ . وفي المعطوف عليهِ ببل ولكن نحو ما زيدٌ قائمًا بل جالسٌ . وما عمرٌو مقيمًا لكن راحلٌ . وذلك على تأويلهِ خبرًا لمبتدإٍ محذوفٍ اي بل هو جالسٌ . ولكن هو راحلٌ * فان كان العطف بما لا ينقض النفي بقي العمل

نحو ما زيدٌ شاعرًا ولا كاتبًا بنصب المعطوف. ويجوز رفعهُ قليلاً باضمار المبتدا قبلهُ. فتدبَّر

وأَلحقَ القومُ بما إِنْ ثُمَّ لا مع نكرةٍ كلا غُلامٌ مُقبِلا

اي انهم الحقوا إِنِ النافية بما في العمل لمشابهتها اياها في نفي الحال. وهي لغة اهل العالية. وعلى ذلك قولهم إِنْ احدٌ خيرًا من احدٍ إِلاَّ بالعافية. وقول شاعرهم

إِنِ المرءُ مَيْتًا بانقضاءِ حياتهِ ولكن بأَنْ يُبغَى عليهِ فيُخذَلا

ووافقهم على إِعمالها اكثر الكوفيين وانكرهُ اكثر البصريين * والغالب في استعمالها ان يقترن خبرها بإِلاَّ نحو إِنْ هذا إِلاَّ مَلَكٌ كريمٌ. ومنهُ قول الشاعر

إِنْ هُوَ مستوليًا على احدٍ إِلاَّ على اضعف المجانينِ

غير انهُ لا يجب خلافًا لقومٍ لورود السماع بدونهِ كما رأَيت * ومن هذا القبيل لا النافية. غير انها أَحَطُّ رتبةً منها لضعف شبهها بليس لانها لنفي الاستقبال او للنفي المطلق. فتكون المشابهة بينهما في مجرَّد النفي فقط. ولذلك أُعمِلَت في النكرات دون المعارف كما رايت في مثال النظم لان النكرة اضعف من المعرفة. وهي لغة اهل الحجاز ايضًا. وعليها قول الشاعر

تَعَزَّ فلا شيءٌ على الارض باقيا ولا وَزَرٌ مِمَّا قضى الله واقيا

وندر دخولها على المعارف كقول الآخر

وحلَّت سواد القلب لا انا باغيًا سواها ولا في حبّها مُتَراخيا

ووافق الحجازيين على إِعمالها طائفةٌ من البصريين. وانكرهُ بنو تميم واكثر نحاة البلدَين. وقيل انهُ لم يُسمَع إِعمالها الا في الشعر كما رأَيت * والغالب في خبرها ان يكون محذوفًا كما في قول الشاعر

من صدَّ عن نيرانها فانا ٱبن قيسٍ لا براحُ

اي لا براحٌ لي * واعلم انهُ يُعتبَر في إِنْ ولا من الشروط ما اعتُبِر في ما * وانتقاض نفي الخبر يُبطِل عمل الجميع اذا كان بنفس إِلاَّ. فان كان بما هو بمعناها لا يبطلهُ ويكون هو المعمول حينئذٍ نحو ما زيدٌ غيرَ شاعرٍ. و إِنْ عمرٌو سوى كاتبٍ. ولا كاتبٌ غيرَ قارئٍ * وقس على كل ذلك ما جرى مجراهُ

وزِيدَتِ التاءُ على لا فنَقَصْ جزءٌ من المعمولِ وَهْوَ الحينَ خَصْ

والحذفَ لٱسمٍ غالبًا عكسَ الخبر معهـا وإِثباتهما كُلٌّ حَظَر

اي ان التاءَ زيدت على لا فصارت لاتَ. وحينئذٍ التزموا حذف احد معموليها لان

التاء قد صارت كالفاصل فاقتضت ضعفها . ولكن جعلت لفظها ثلاثيًّا كلفظ ليس فاقتضت قوَّتها . وبهذا الاعتبار كان ذلك الحذف كالتوسُّط بين الطرفين . اذ لم يظهر اثرها في كلا الجزءين ولم يُفقَد من كليهما * غير انهم اختلفوا في اختيار المحذوف منهما . فاختار الاكثرون حذف الاسم حرصًا على استبقاء الخبر لانهُ محطُّ الفائدة . واختار قومٌ حذف الخبر حرصًا على استبقاء الاسم لانهُ محمولٌ على اسم ليس وهو لا يُحذَف . والاول هو الشائع في لسان العرب . وعليهِ قراءَة الجمهور ولات حينَ مناصٍ بالنصب اي ولات الحينُ حينَ مناصٍ . وقُرِئَ شذوذًا بالرفع اي ولات حينُ مناصٍ لهم . وهي قراءَة عيسى بن عُمَر الثقفيّ * والتزموا ان يكون معمولها لفظ الحين بعينهِ كما هو مذهب سيبويه والفرَّاءِ . وعليهِ الآية . او مرادفهُ كالساعة والاوان ونحوها كما هو مذهب الفارسيّ وجماعةٍ . وعليهِ قول الشاعر

ندم البغاة ولات ساعةَ مندمٍ والبغي مرتع مبتغيهِ وخيمُ

وذلك لورود السماع باسماءَ الزمان دون غيرها كما رأيت . واما قول الشاعر

لهفي عليك كلهفةٍ من خائفٍ يبغي جوارك حين لاتَ مُجيرُ

فقد خرَّجهُ بعضهم على ان لاتَ فعلٌ ماضٍ بمعنى نقص ثم ضُمِّن معنى النفي . وبعضهم على انها حرفٌ مهملٌ وما بعدها مبتدأٌ محذوف الخبر . اي لاتَ مجيرٌ لهُ . او فاعلٌ محذوف العامل . اي لاتَ يحصل مجيرٌ * ولا خلاف بين الحجازيين والتميميين في إعمالها . لانها قد اختصَّت بالاسماءِ * ويمتنع اثبات الجزءين بعدها بالاتّفاق لانها لا تقوى على العمل فيهما جميعًا * واعلم ان كون لاتَ اصلها لا العاملة عمل ليس هو مذهب سيبويه وعليهِ الجمهور . ومذهب الاخفش ان اصلها لا العاملة عمل إنَّ كما سيأتي . فاذا قيل لاتَ حينَ مناصٍ كان ما بعدها اسمًا لها والخبر محذوفٌ . اي لاتَ حينَ مناصٍ لهم . والله اعلم

وأعلم بأنَّ نفيَ لا يحتملُ فردًا وجنسًا وَهْوَ فيهما أعدَلُ
وَهْيَ هُنا تحتملُ الكُلَّ فلا تَعبأْ بِمَنْ عَيَّنَ مَعْهَا الأَوَّلا

اي ان لا تحتمل ان تكون لنفي الواحد خصوصًا . او لنفي الجنس عمومًا . وهو احقُّ بها لان النكرة اذا وقعت في سياق النفي افادت العموم * وهي في هذا الباب تحتمل الامرين فلا يتعيَّن احدهما بخلاف العاملة عمل إنَّ كما سياتي * فاذا قيل لا رجلٌ في الدار احتمل ان يكون ليس فيها رجلٌ واحدٌ فيمكن ان يكون فيها رجلان او رجالٌ .

وان يكون ليس فيها احدٌ من جنس الرجال فلا يمكن ذلك * وزعم قومٌ ان العاملة عمل ليس لا تكون الا نافيةً للوحدة. وهو وهمٌ لا مُعَوَّل عليهِ عند المحققين

فصلٌ

في لا النافية للجنس

ويجعلونَ لا لنفيِ الجنسِ　　نَصًّا فيُعمِلونها بالعكسِ

اي انهم يجعلون لا لنفي الجنس على سبيل التنصيص لا على سبيل الاحتمال كما يُنفى بها عند إعمالها عمل ليس. ومن ثمَّ يعكسون عملها فينصبون بها الاسم ويرفعون الخبر حملاً لها على إنَّ لانها تَرِد لتأكيد النفي والمبالغة فيهِ كما ترد إنَّ للتأكيد والمبالغة في الإثبات. ويقال لها لا التبرئة لانها تبرّئُ الجنس مما ينسب اليهِ وتنزّههُ عنهُ * واعلم ان لا انما تكون لنفي الجنس احتمالاً او نصًّا اذا كان اسمها مفردًا اي غير مثنًّى ولا مجموعٍ. فان كان احدهما كانت محتملة لنفي الجنس عمومًا ونفي قيد الاثنويَّة او الجمعيَّة. فاذا قيل لا رجلان في الدار او لا رجلين احتمل على كليهما ان تكون لنفي الجنس او لنفي الاثنين فقط دون الواحد والجماعة. وكذلك في الجمع نحو لا بَنُونَ لزيدٍ او لا بَنِينَ. فيكون الفرق بين العاملة عمل ليس والعاملة عمل انَّ عند إفراد الاسم فقط

فان تكُ النكرةُ اسمًا مُفرَدا　　تُبْنَ كما في نصبها قد عُهِدا
وذاكَ للتركيبِ مع لا او لِمَا　　حَوَتْهُ من مضمونِ مِنْ أَوْ لَهُما

اي فان كانت النكرة المفروضة لعمل لا آنفًا قد وقعت اسمًا لها مفردًا اي غير مضافٍ ولا مشبَّهٍ بهِ تُبنَى على ما هو المعهود في نصبها ليناسب لفظُ البناءَ محلَّ الاعراب. فيُقال لا رَجُلَ في الدار بالفتح. ولا مُؤْمناتِ عندنا بالكسر. ولا حَرَمَيْنِ في البادية. ولا مسلمين في الجاهليَّة بالياء فيهما * واختُلِف في علَّة هذا البناء. فقيل ان الاسم المتَّصل بلا قد رُكّب معها تركيب خمسةَ عَشَرَ بدليل انهُ اذا فُصِل بينهما امتنع البناءُ * وقيل قد تضمَّن معنى مِن الاستغراقيَّة بدليل التصريح بها في قول الشاعر

فقام يذود الناس عنها بسيفهِ　　وقال ألَا لا من سبيلٍ الى هندِ

وقيل لاجتماع الامرين لان التركيب وتضمُّن معنى الحرف مفردين لا يوجبان البناءَ كما في نحو مَعْدِي كَرِبَ وجئت يومَ الجمعة. والاول هو مذهب سيبويه وعليهِ الاكثرون * واعلم ان المراد بالمشبَّه بالمضاف هو ما اتصل بهِ شيءٌ من تمام معناهُ كما سترى. وسيأتي استيفاءُ الكلام عليهِ في باب النداء * واذا دخل على لا حرف جرٍّ

يُعرَب ما بعدها مجرورًا بهِ نحو سرت بلا زادٍ. وغضبت من لا شيءٍ. وذلك لامتناع بنائهِ حينئذٍ لان حرف الجرّ يطلب الاسم متصلاً بهِ. فتكون لا معترضةً بينهما كالزائدة لافادة النفي * وقيل بل يبقى على حكمهِ فيقال غضبت من لا شيءَ بالفتح. بناءً على ان الحرف قد دخل بعد التركيب. فتكون لا وما رُكِّب معها في موضع الجرّ لانهما قد جرَيا مجرى الاسم الواحد * وعلى كلٍّ من ذلك لا يكون لها خبرٌ * وذهب الكوفيُّون الى انها حينئذٍ اسمٌ بمعنى غير. فتكون مجرورةً بالحرف وما بعدها مجرورًا بالاضافة * والاول هو مذهب الجمهور وعليهِ المعوّل * وقد سُمِع تركيب ما النافية مع النكرة كقول الشاعر

وما بأسَ لو ردّت علينا تحيّةً فليلٌ على من يعرف الحقَّ عابُها

وهو من نوادر الاستعمال فلا يُقاس عليهِ

وجَمْعُهُنَّ السالمَ اْفتحْ إنْ تُرِدْ وقيلَ تنوينٌ معَ الكسرِ يَرِدْ

اي ان جمع المؤنّث السالم الواقع في هذا الباب يجوز بناؤُهُ على الفتح ايضًا طردًا لباب المنصوبات بالحركة. او نظرًا الى الاصل في بناءَ المركّبات. واختارهُ قومٌ منهم ابو عثمان المازنيُّ. وقد رُوِي بالكسر والفتح قول الشاعر

ان الشباب الذي مجدٌ عواقبهُ فيهِ تلذُّ ولا لذّاتَ للشيبِ

واجاز قومٌ تنوينهُ مع الكسر لانهُ كنون مسلمين لا كتنوين رجل فلا ينافي البناءَ. وعليهِ يُروَى بهما قول الآخر

لا سابغاتٍ ولا جأْواءَ باسلةً تَقِي المَنُونَ لدى استيفاءَ آجالِ

ومنعهُ ابن خَرُوفٍ وتبعهُ قومٌ لانهُ وان لم يكن تنوين تمكينٍ مشبهٌ لتنوين التمكين في الصورة والله اعلم

وانصبْ سوى المُفرَدِ اذ يأْبي البنا وقد يعمُّ حذفُ تنوينٍ هُنا

اي ان ما سوى المفرد وهو المضاف والمشبَّه بهِ يُنصَب مُعرَبًا لكراهتهم تركيب ثلاث كلماتٍ او لمعارضة الاضافة وشِبْهها شَبَهَ الحرف على حسب الاختلاف المذكور آنفًا. فيُقال لا غلامَ سفرٍ حاضرٌ ولا طالبًا علمًا موجودٌ بالنصب فيهما لفظًا * وقد يُحمَل المشبَّه بالمضاف على المضاف في حذف التنوين كما حُمِل عليهِ في الاعراب. فيُقال لا طالبَ علمًا بلا تنوينٍ كما يُقال لا طالبَ علمٍ ليجري الباب كلُّهُ على نَسَقٍ واحدٍ. وهو مذهب البغداديين وعليهِ الحديث لا مانعَ لما اعطيتَ ولا مُعطِيَ لما منعتَ * واعلم

ان المفرد ايضًا قد يُعطى حكم الإضافة في الإعراب ونزع التنوين ونحوهِ مُصرَّحًا معهُ باللام كقولهم لا ابا لهُ ولا يدَيْ لك في هذا. وشذَّ حذفها مُصرَّحًا بالإضافة كقول الشاعر

ابالموت الذي لا بُدَّ انّي مُلاقٍ لا أَباكِ تُخوِّفيني

لان ذلك يقتضي تعريف اسم لا وهو لازم التنكير * ولا يكون ذلك إلَّا مع اللام لانها ركن الإضافة فلا يُقال لا أبا في الدار. ويُشترط في متعلّقها ان يكون صفةً للاسم لا خبرًا عنهُ ليكون مُتمّمًا لهُ كالمضاف اليهِ. والخبر محذوفٌ كما في المثال الأوَّل اي موجودٌ. او مذكورٌ كما في المثال الثاني. فان جُعِل خبرًا قيل لا ابَ لهُ ولا يدَينِ لك باسقاط الالف واثبات النون * وهو عند الاكثرين مقصورٌ من المفردات على الاب كما مرَّ. والاخ كقول الشاعر

اخاكَ اخاكَ إنَّ من لا اخا لهُ كساعٍ الى الهيجا بغير سلاحِ

وشائعٌ في المثنَّى والمجموع على حدِّهِ قياسًا فيهما كقولهم ثوبٌ لا كُمَّيْ لهُ. وقولك لا كاتبَيْ للامير وما اشبه ذلك

والوصلُ شرطٌ في الجميعِ اعتمِدا معْها فتُلغَى عندَ فصلٍ أبَدا
وحيثُ تُلغَى جيءْ بها مكرَّرَة في الفصلِ او في نفي غيرِ النكِرَه

اي انهُ يُشترَط في كل ما ذُكِر من المفرد وغيرهِ ان يكون متَّصلاً بلا كما رأيت. فان فُصِل بينهما وجب إلغاؤُها * وحيثما أُلغِيَت وجب تكرارها ايضًا. وذلك انما يكون عند الفصل بينها وبين النكِرَة. وعند دخولها على المعرفة. فيُقال لا في الدار رجلٌ ولا امرأَةٌ. ولا زيدٌ عندنا ولا عمرٌو. بالرفع فيهما * أمَّا الإلغاءُ فللفصل مع النكِرَة. وانتفاءُ الجنسيَّة مع المعرفة * وأمَّا التكرار فمع النكرة ليكون عوضًا عمَّا فاتها من المباشرة لها. ومع المعرفة ليكون التعدُّد قائمًا مقام الجنسية * واجاز المبرّد وابن كيسان إفرادها مع الإلغاءِ تمسكًّا بقول الشاعر

بَكَتْ جزعًا واسترجعت ثم آذنَت ركائبها أَنْ لا الينا رُجوعُها

وهو عند الجماعة محمولٌ على الضرورة * واعلم ان اسم لا قد يقع معرفةً في تأويل النكرة. وذلك يكون غالبًا في الأعلام التي اشتهرت مُسمَّياتها ببعض الصفات نحو لا حاتمَ في عصرنا اي لا كريمَ كحاتمٍ. وعليهِ قول الراجز

لا هَيْثَمَ الليلةَ للمطيِّ ولا فتىً إلاَّ ابنُ خيبريِّ

اي لا حاديَ حَسَنَ الحداءِ * وقد يُراد بالعلَم الواحدُ من مُسمَّياتهِ كقول الشاعر

وتبكي على زيدٍ ولا زيدَ مثلهُ بريٌّ من الحمَّى سليم الجوانحِ

اي لا واحدَ من الزُبُود. وهو مطروقٌ في الاستعمال

وٱفتحْ كلا حولَ ولا قوَّةَ لِي كُلّاً أَوِ ٱرفَعْ والخِلافَ ٱستَعمِلِ

والثانيَ ٱنصبْ إِذْ فتحت الأَوَّلا وٱنصبْ أَوِ ٱرفَعْ إِنْ عَطَفْتَ دُونَ لا

اي اذا تكرَّرت لا مع النكرة المفردة المتَّصلة بها نحو لا حولَ ولا قوَّةَ الَّا بالله جاز فتح الاسمين ورفعهما. وفتح الاول ورفع الثاني وبالعكس. وجاز نصب الثاني مع فتح الاول * فان عطفت على المفتوح ولم تكرر لا جاز في المعطوف النصب والرفع. فيقال لا حولَ وقوَّةً بنصب قوَّة ورفعها. وقد رُوِي بالوجهين قول الشاعر

فلا أَبَ وٱبنًا مثل مروان وٱبنهِ اذا هُوَ بالمجد ارتدى وتأَزَّرا

ويمتنع فتح المعطوف لامتناع التركيب بدون لا * قيل وقد تُنوَى لا مع المعطوف بدونها فيُفتَح تمسكًّا بحكاية الاخفش لا رجلَ وامرأةَ فيها بفتحهما. وهو غريبٌ * واعلم ان الفتح في هذه المسئلة يكون على البناء مطلقًا. والرفع بعدهُ يكون بالعطف على محلّ لا مع اسمها كما ستعرف. والنصب بالعطف على محلّ اسمها وحدهُ. قيل او على لفظهِ لمشابهة حركتهِ حركةَ الإعراب في العَرُوض. وهو اضعف الاوجه حتى ان بعضهم خصَّهُ بالضرورة * وكل ذلك يطَّرد حيثما وقع كلٌّ واحدٍ من الثلثة مع تكرار لا وبدونهِ * واما الرفع الذي ليس بعد الفتح فيُحمَل على إِلغاء لا لتكرُّرها فيكون ما بعدها مبتدأً. او على إِعمالها عمل ليس فيكون مرفوعًا بها. ويحتمل ان يكون في ثاني المرفوعين بالعطف على اولها * وكلُّ ما رُفع او نُصِب بعطفٍ مصاحبًا لا تكون لا المُصاحِبة لهُ زائدةً لتأكيد النفي * ولا يجوز في غير الضرورة نصب الثاني مع رفع الاول. لان نصبهُ انما يكون بالعطف على منصوبٍ لفظًا او محلاً وهو مفقودٌ هناك. ولا نصبهما جميعًا لامتناع نصب الاول لفظاً * ويكثر حذف الخبر عند الحجازيين اذا كان معلومًا نحو لا بأسَ. اي لا بأسَ عليك. واكثر ما يحذفونهُ مع الَّا نحو لا اله الا الله. اي لا الهَ موجودٌ * واختُلِف حينئذٍ في ما بعد الَّا. فقيل يُرفَع بدلاً من اسم لا باعتبار محلّهِ من الابتداء قبل دخولها. وقيل باعتبار محلّها جميعًا. وقيل بدلاً من ضمير الخبر المحذوف. وقيل بل هو الخبر ولا حذفَ * واجازوا نصبهُ على الاستثناء لنيَّة التمام قبلهُ على ما مرَّ في باب الاستثناء * ويجب حذف خبر لا عند بني تميم والطائيين فلا يذكرونهُ ما لم يكن ظرفًا او مجرورًا. وهو ظاهر قول سيبويه * ويندر حذف الاسم

كقولهم لا عليك. اي لا بأسَ عليك

فإنْ خَلا الإفرادُ او خَصَّ ٱنصبِ معها أَوِ ٱرْفعْ مُطلَقًا في المُعرَبِ

اسي فان فُقِد الإفراد من الاسمين المتعاطفين في هذه المسئلة نحو لا غلامَ سَفَرٍ ولا جاريةَ حَضَرٍ لنا. او اختصَّ باحدهما دون الآخَر نحو لا جاريةَ ولا غُلامَ سفرٍ عندنا. او لا غلامَ سفرٍ ولا جاريةَ لنا يُنصَب المُعرَب اي الغير المفرد او يُرفَع مطلقًا. فيجوز ان يكون كلٌّ واحدٍ من المضافين منصوبًا او مرفوعًا. موافقًا لصاحبهِ او مخالفًا لهُ. وذلك مع تكرار لا كما رأيت * فان لم تتكرَّر نحو لا غلامَ سفرٍ وجاريةَ حَضَرٍ لنا جاز نصب الثاني مع نصب الاول وامتنع مع رفعهِ * واما المفرد فيجوز فيهِ الفتح والرفع مطلقًا. والنصب في المعطوف منهُ على منصوبٍ * وكلُّ ذلك يجري على التوجيه المذكور آنفًا فعليك بالمراجعة

والنعتُ مثلُ العطفِ معها اذ وُصِل ومثلُهُ بدُونِها اذا فُصِل

اي ان الصفة التي يُوصَف بها اسم لا متَّصلةً بهِ تجري مجرى المعطوف المقترن بلا. فيجوز في المفردة منها الفتح على البناء باعتبار انها قد رُكِّبت مع الموصوف قبل دخول لا لئلاَّ يلزم تركيب ثلاث كَلِماتٍ فصارت معهُ كالاسم الواحد. وقيل على الاعراب باعتبار لفظ الموصوف. ولم تُنوَّن طلبًا للمشاكلة بينهما * ويجوز النصب في المفردة وغيرها باعتبار محلّ الموصوف بنفسهِ. والرفع باعتبار محلّهِ مع لا. فيقال لا رجلَ كريمَ في الدار بالاوجه الثلثة. ولا رجلَ حَسَنَ الوجه او راكبًا فرسًا عندنا بالنصب والرفع * وأمَّا المنفصلة عن الموصوف فتجري مجرى المعطوف بدون لا. ومن ثمَّ يجوز فيها النصب والرفع مطلقًا. ويمتنع فتح المفردة منها لامتناع التركيب مع الفصل. فيقال لا رجلَ عندنا كريمًا او كريمٌ. ولا غلامَ لنا حَسَنَ الوجه او راكبٌ فرسًا بالنصب والرفع * وكذلك مع الموصوف الغير المفرد متَّصلاً او منفصلاً. نحو لا غلامَ سفرٍ جميلاً او جميلٌ عندنا. ولا صاحبَ علمٍ في المدينة بارعًا او بارعٌ. وقس على كل ذلك

وٱنصبْ أَوِ ٱرفعْ دُونَ فتحٍ بَدَلا من صالحٍ وَهوَ لكلٍّ شَمَلا

اي ان البدل الصالح لعمل لا نحو لا احدَ رجلاً ولا امرأةً في الدار يجوز فيهِ النصب باعتبار عمل لا والرفع باعتبار عمل الابتداء كما سيأتي. ولا يجوز تركيبهُ مع الاسم لانهُ في نيَّة تكرار لا فيكون في تقدير الانفصال عنهُ. ولا مع لا المقدَّرة لان التركيب يقتضي وجود الجزءين في اللفظ. وعلى ذلك يمتنع الفتح * وهذا الحكم يشمل المفرد وغيرهُ

متصلاً با لاسم او منفصلاً عنهُ فانهُ يُنصَب او يُرفَع بأَسرهِ * وأَمَّا اذا لم يكن صالحًا للعمل فيهِ نحو لا أَحَدَ زيدٌ ولا عمرٌو فيها فيتعيَّن رفعهُ لانها لا تعمل في المعارف كما علمت * واعلم انهُ اذا قيل لا ماءَ ماءَ باردًا عندنا جاز ان يكون ماءَ الثاني بدلاً فيجوز فيهِ النصب والرفع كما مرَّ. وجاز ان يكون صفةً وان كان جامدًا لان الاسم اذا وُصِف جاز ان يُوصَف بهِ مطلقًا. وحينئذٍ يجوز فيهِ الفتح ايضًا على تركيبهِ مع ماءَ الاول * واجاز بعضهم جعلهُ عطف بيانٍ. وبعضهم توكيدًا لفظيًا * وأَمَّا باردًا فان كان ما قبلهُ منصوبًا او مفتوحًا نُصِب كما رايت. وان كان مرفوعًا رُفِع * وقس نظائرهُ عليهِ

وَٱعْلَمْ بِأَنَّ لا كَمَحْضِ النفيِ مَعْ همزةِ ٱلِٱستفهامِ تَبقَى إِذْ تَقَعْ

اي ان لا اذا اقترنت بهمزة الاستفهام لا تزال جاريةً على جميع الأَحكام التي كانت لها في حالة النفي المحض. بناءً على ان الاستفهام قد دخل بعد التركيب فلم يُعتبَر إِخلالهُ بتحقيق النفي * غير انهُ تارةً تبقى كل واحدةٍ منهما على معناها كقول الشاعر

أَلَا ٱصطبارَ لسُلمَى ام لها جَلَدٌ اذا أُلاقي الذي لاقاهُ امثالي

وتارةً يُراد بهما التوبيخ كقول الآخر

أَلا ٱرْعِواءَ لمن ولَّتْ شبيبتهُ وآذَنَت بمشيبٍ بعدهُ هَرَمُ

وتارةً التمنّي كقول الآخر

أَلا عُمْرَ ولَّى مستطاعٌ رجوعهُ فيرأَبَ ما أَثْأَتْ يدُ الغَفَلاتِ

وقيل ان أَلا التي يُراد بها التمنّي بسيطةٌ موضوعةٌ لهُ. والصحيح عند الاكثرين انها مركَّبةٌ من الهمزة ولا. والتمنّي قد نشأَ من الاستفهام كما في نحو هل لنا من شُفَعاءَ على ما سيأتي في موضعهِ * واختُلِف والحالة هذه بين اجرائها مجرى ليت في امتناع إِلغائها ومراعاة معنى الابتداء معها كما سيأتي. وبين اجرائها على حكمها كالمجرَّدة. والأَظهَرُ ان الثاني اسلم من الإِشكال * واعلم انهُ يجوز إِلحاق لا النافية للجنس بليس في ما لا تمنيَ فيهِ من جميع مواقعها. لان ذلك لا يمنع ارادة نفي الجنس بها كما مرَّ. فتذكَّر

وفي ٱسمِ لا معنى ٱبتداءٍ فاذا رُكِّبَ شارَكَتْهُ وٱنوِ نصبَ ذا

فذاكَ ما يُتبَعُ في ما سَلَفا من مَوضعٍ واللهُ حَسْبي وكَفَى

اي انهُ يُعتبَر في اسم لا معنى الابتداء الذي كان لهُ في الاصل. فاذا رُكِّب مع لا شاركتهُ فيهِ لانهما قد صارا كالكلمة الواحدة فيحكَم لمجموعهما بمحلّ الرفع. ويكون ذلك الاسم في محلّ النصب بها لانهُ مبنيٌ لا يظهر فيهِ اثر الإِعراب * واما المعرب الذي لم يُركَّب

معها فيُعتبَر معنى الابتداءَ فيهِ بنفسهِ لانفصالهِ عنها. فيؤثر هذا المعنى رفعًا في موضعهِ وان كان لفظهُ منصوبًا كما في نحو إِنَّ الله بريءٌ من المشركين ورسولُهُ برفع المعطوف * وباعتبار هذه المواضع يتصرَّف في إِتباع كلّ ما مرَّ من التوابع في هذا الباب. فتأمَّل ولا تغفل

باب التوابع

فصل

في احكام التوابع وانواعها

أَلتابعُ المُوضِحُ ما اشتقَّ وَرَد · للنعتِ منهُ وبيانٌ ما جَمَد

وما لتقريرٍ بهِ يُؤَكَّدُ · وبَدَلٌ ما دونَ حرفٍ يُقصَدُ

وما بحرفٍ فادعُهُ عطفَ النَسَق · والكلُّ في الإِعرابِ يقفو ما سَبَق

اي ان التابع الذي يُوضِح متبوعهُ ان كان مشتقًّا نحو قال الإمامُ الاكبرُ فهو النعت. او جامدًا نحو قال الإمامُ عبدُ الله فهو عطف البيان * والذي يقرّر امر متبوعهِ نحو جاءَ الامير نفسهُ هو التوكيد. والذي يُقصَد بالحكم دون حرفٍ نحو جاءَ زيدٌ اخوك هو البدل. والذي يتبع ما قبلهُ بواسطة حرفٍ نحو جاءَ زيدٌ وعمرٌو هو عطف النسق* وكلٌّ ذلك يتبع ما قبلهُ في الاعراب مطلقًا. واما في غيرهِ ففيهِ تفصيلٌ سيُذكَر

فصلٌ

في النعت

أَلنعتُ لِاسمٍ ظاهرٍ فالمعرفه · أَوضِحْ وللنكرَةِ خَصِّصْ بالصِفَه

اي ان النعت يختصُّ بالاسم لانهُ حكمٌ على المنعوت والمحكوم عليهِ لا يكون الا اسمًا. ويختصُّ الاسم المنعوت بكونهِ ظاهرًا لان ضمير الحاضر اعرف المعارف فلا يحتاج الى ما يُوصَف بهِ. وضمير الغائب محمولٌ عليهِ طردًا للباب * فان كان الاسم الظاهر معرفةً كان النعت فيهِ للإيضاح وهو رفع الاشتراك الواقع فيهِ نحو جاءَ زيدٌ التاجرُ. او نكرةً فللتخصيص وهو تقليل الاشتراك نحو جاءَني رجلٌ عالمٌ * وادخل بعض المحقّقين التخصيص تحت الإيضاح لان تقليل الاشتراك يدخل تحت رفع الاشتراك فجعل النعت للايضاح مطلقًا. وجرى عليهِ كثيرٌ من النحاة * واعلم ان ما ذكرناهُ من مقاصد النعت هو الاصل المعتبَر فيها. وقد يكون النعت لمجرَّد المدح نحو بسم الله

الرحمن الرحيم . او الذمّ نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم . او التوكيد نحو مضى امسِ الدابرُ . او الترحُّم نحو اللهمَّ انا عبدك الذليل * وزاد بعضهم التعميم نحو ان الله يرزق عبادهُ الطائعين والعصاة . والتفصيل نحو رايت رجلين عربيًّا وعجميًّا . والإبهام نحو تصدَّقت بمالٍ قليلٍ او كثيرٍ * والحقُّ ان هذه الاغراض التي ذكرها انما تحصل بالعطف لا بالنعت كما ترى * واعلم ان النعت قد يكون لبيان الواقع فقط مجرَّدًا عن الاغراض المذكورة كقول الشاعر

زعم العواذلُ ان رحلتنا غدًا وبذاك خبَّرنا الغراب الاسودُ

قيل وقد يوصف الشيء بنفسهِ للدلالة على الكمال في تلك الصفة كقول الآخر

كم عاقلٍ عاقلٍ اعيت مذاهبهُ وجاهلٍ جاهلٍ تلقاهُ مرزوقا

وهو يحتمل ان يكون من باب التوكيد ولعلَّهُ اولى بهِ

وَهْوَ بِمُضمَرٍ لهُ الربطَ ٱقتَضَى وصفًا عليهِ بٱشتقاقٍ قد قَضَى
والشاهدُ العدلُ ونحوهُ على تأويلهِ بالوصفِ معنًى حُمِلا

اي ان النعت يقتضي ان يُربَط بضمير المنعوت لانهُ حكمٌ عليهِ فلا بدَّ لهُ من ذلك لاجل تقييدهِ بهِ . وحكمهُ ان يكون وصفًا وذلك يقضي بكونهِ مشتقًّا كما رايت آنفًا لان الوصف لا يكون جامدًا . والمراد بالوصف ما دلَّ على حدَثٍ وصاحبهِ . وهو اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبَّهة وأَفعَلُ التفضيل * وأمَّا قولهم شاهدٌ عدلٌ فمحمولٌ على تأويل المصدر بالصفة في المعنى اي عادلٌ وهو مذهب الكوفيّين . او على تقدير مضافٍ محذوفٍ اي صاحب عدلٍ وهو مذهب البصريين * وقيل لا تأويل فيهِ ولا حذف بل هو إطلاقٌ لاسم الحَدَث على الذات بدعوى انها قد اتَّحدت بهِ حتى صارت إيَّاهُ بعينهِ * واعلم ان المصدر المنعوت بهِ يكون غالبًا بمعنى الفاعل نحو وجاءُوا على قميصهِ بدمٍ كَذِبٍ اي كاذبٍ . وعليهِ مثال النظم كما رايت * وقد يكون بمعنى المفعول نحو رجلٌ رِضًى ومُحَدِّثٌ ثِقَةٌ . اي مرضيٌّ وموثوق بهِ * ولا يكون الا ثلاثيًّا غير ميميّ . ولا يُثنَّى ولا يُجمَع ولا يؤنَّث . فيكون مفردًا مذكَّرًا مع الجميع جريًا على اصلهِ . وهو مقصورٌ على السماع

وأَشبَهَ المشتقَّ لفظًا ما جَرَى مجراهُ معنًى كالفَتَى هذا ٱفتَرَى

اي ان ما جرى من الجوامد مجرى المشتقّ في المعنى يشبه المشتقّ في اللفظ حقيقةً فيجوز النعت بهِ كأَسماءِ الإشارة غير المكانيَّة نحو الفتى هذا . اي المشار اليهِ او الحاضر * وأمَّا

المكانيّة فلا تقع نعتًا بانفسها لانها ظروفٌ . وانما النعت بمتعلّقاتها * ومن هذا القبيل ذو بمعنى صاحب وفروعها . والاسم المنسوب . وأسماء العدد . واسم الجنس القائم بمسمّاهُ معنىً يُوصَف بهِ . فيُقَال هذا رجلٌ ذو مالٍ اي صاحب مالٍ * ورايت رجلاً تميميًّا . اي منسوبًا الى تميم * ومررت برجالٍ ثلثةٍ . اي معدودين بهذا العدد * وعندي رجلٌ اسدٌ . اي شجاعٌ * ويُقَاس على اسماء الاشارة الاسماء الموصولة المصدَّرة با لالف واللام لان الذي قام مثَلاً بمنزلة القائم . وعلى ذي الصاحبيَّة ذو الطائيَّة لاتحّادهما في اللفظ . وعلى المنسوب بالياء المنسوب بالصيغة كعطَّار لاتحّادهما في المعنى * ومّما يُنعَت بهِ من الجوامد ما التي يُرَاد بها الإبهام . وذلك لما فيها من الدلالة على معنى الوصفيَّة كقولهم لأمرٍ ما جدَعَ قصيرٌ انفهُ . اي لأمرٍ من الامور * وقيل قد يُرَاد بها التعظيم كقول الشاعر

عزمت على اقامة ذي صباحٍ لأمرٍ ما يُسَوَّد من يسودُ

اي لامرٍ عظيمٍ . وهي على الصحيح اسمٌ تُنعَت بهِ النكرات خلافًا لمن ادَّعى لها الحرفيَّة . ولا يُنعَت بغير ما ذكرناهُ من الاسماء المشتقّة والجامدة بالإجمال * واعلم ان الاصل في النعت ان يدلَّ على معنىً في نفس المنعوت كما رأيت . ولذلك يُقَال لهُ الحقيقيُّ * وقد يدلُّ على معنىً في متعلَّق المنعوت كما سترى وهو ملحقٌ بهِ

وقد يكونُ النعتُ في المعنى لِما بعدُ كتَجْدُ الغَضُّ مرعاها حِمِيَ
وكُلُّهُ يجري على ما قبلَهُ في حكمِ تعريفٍ وتنكيرٍ لهُ
لكنَّهُ كالفعلِ في الإفرادِ يَجرِي وفي التذكيرِ والأَضدادِ

اي ان النعت قد يكون في المعنى لما بعدهُ لا لما قبلهُ كما مرَّ . ويُقَال لهُ السَبَبيُّ لانهُ يتعلَّق في المعنى بما هو من سبب المنعوت لا بنفسهِ نحو جاءَ الرجلُ الكريمُ ابوهُ . وعليهِ مثال النظم كما رأيت * وكلُّهُ يكون بحسب ما قبلهُ في التعريف والتنكير مطلقًا . وأمَّا في الإفراد والتذكير واضدادها وهي التثنية والجمع والتأنيث فيجري مجرى الفعل الذي يقع في مكانهِ . فان رفع ضمير المنعوت المستتر طابَقَهُ في كل ذلك كما يطابقهُ الفعل . فيُقَال جاءَني رجلٌ كاتبٌ . ورجلان كاتبان . ورجالٌ كاتبون . وامرأةٌ كاتبة . وامرأتان كاتبتان . ونساءٌ كاتبات . كما يُقَال رجلٌ يكتب . ورجلان يكتبان . وهلمَّ جرًّا ما لم يكن ممَّا يشترك فيهِ المذكَّر والمؤنَّث كصَبُور وجريح وعلَّامة فلا يتغيرَّ عن لفظهِ في التذكير والتأنيث * وان رفع سَبَبِيَّهُ الظاهر طابق ذلك المرفوع في التذكير والتأنيث

والإِفراد ولم يطابقهُ في التثنية والجمع كما يكون في الفعل . فيقال رجلٌ ذاهبٌ غلامهُ . وذاهبٌ غلاماهُ او غلمانهُ . وذاهبةٌ جاريتهُ . وذاهبةٌ جاريتاهُ او جواريهِ . كما يقال يذهب غلامهُ ويذهب غلاماهُ وهلمّ جرًّا * وكذلك اذا رفع ضميرهُ البارز نحو جاءَني غلاماك الضاربهُما أَنتَ وقس عليهِ . فلا يُثنّى ولا يُجمَع إِلاَّ على لُغَة يتعاقبون كما مرَّ في بحث الفاعل * غيران الجمع المحذور انما هو جمع السلامة . وأَمَّا جمع التكسير فجائزٌ عند الجمهور لخروجهِ بالتكسير عن موازنة الفعل * واختُلِف في الترجيح بينهُ وبين الإِفراد . فقال سيبويه والمبرّد انهُ افصح . وقال الآمديُّ والشلوبين الإِفراد افصح . وفصَّل آخَرون بانهُ ان كان المنعوت جمعًا كمررت برجالٍ قيامٍ عبيدُهُم فالتكسير افصح . وان كان مفردًا او مثنًّى فالإِفراد افصح * واعلم انهُ يجوز في النعت فضلاً عمّا ذُكِر كلُّ ما جاز في الفعل مع مرفوعهِ . ويمتنع كلُّ ما يمتنع هناك بالإِجمال . فعليك بالمراجعة

ونَعَتُوا بجملةٍ مثلِ الصلَه لنَكِرَةٍ بنَكِرَةٍ مُأَوَّلَه
ونحوُ مذْقٍ هل رأَيتَ الذئبَ قَطْ عُدَّتْ بهِ مفعولَ قولٍ قد سَقَطْ

اي انهم ينعتون بجملةٍ مثل جملة الصلة في كونها خبريَّة مشتملةً على ضميرٍ يعود الى المحكوم بها عليهِ . وهي تختصُّ بالنكرة على تأويلها بنكرةٍ نحو لقيت رجلاً يركضُ اي راكضًا وقس عليهِ . وأَمَّا قول الشاعر

ولقد أَمُرُّ على اللئيم يسبُّني فأَعِفُّ ثُمَّ اقول لايعنيني

فقيل جملة يسبُّني نعتٌ للئيم باعتبار كونهِ نكرةً في المعنى . لانهُ مُحَلًّى بلام الجنس وهي لا تفيد تعريفًا في المعنى لانها لاتقتضي شخصًا بعينهِ . وقيل هي حالٌ باعتبار صورة التعريف فيهِ . وهو الارجح * ولا تقع جملة النعت إِنشائيَّةً . فلا يُقال عندي رجلٌ هل تعرفهُ . ولا عندك غُلامٌ ليتهُ كان لي . لان الغرض من النعت تمييز المنعوت للمخاطَب . وذلك لا يكون إِلاَّ بما هو معلومٌ عندهُ قبل الخطاب . فلا يتأَتّى بالإِنشاءِ لان مدلولهُ لايحصل إِلاَّ بهِ . ولذلك اجمعوا على امتناع الجملة الإِنشائيَّة في هذا الباب بخلاف الواقعة خبرًا لان حكمها ان تكون مجهولةً عند المُخاطَب . فان ورد هنا شيءٌ منها أُوِّل على اضمار قولٍ محذوفٍ كما في قول الراجز

حتى اذا جنَّ الظلام واختلَطْ جاءُوا بمذقٍ هل رأَيتَ الذئبَ قَطْ

اي جاءُوا بلبنٍ ممزوجٍ بالماءِ يُقَال عند رؤيتهِ هل رأَيت الذئب كنايةً عن كونهِ ازرق كلون الذئب . وقال ابن عمرون الاصل جاءُوا بمذقٍ مثل لون الذئب هل رأَيت

الذئبَ قط. ثم حُذِفت الصفة. فتكون الجملة على الاول محكيَّة وعلى الثاني مستأنفة ✱ واعلم انهُ اذا نُعِت بمفردٍ وجملةٍ يُقدَّم المفرد لانهُ الاصل. فيُقال عندي رجلٌ فاضلٌ يحبُّ العلماءَ. وندر تقديم الجملة نحو هذا كتابٌ انزلناهُ مباركٌ

وبينَ منعوتٍ ونعتٍ قد فُصِل ما لم يكُ النعتُ لمُبهَمٍ جُعِل

اي انهم اجازوا الفصل بين النعت والمنعوت نحو وانهُ لَقَسَمٌ لو تعلمونَ عظيمٌ. ما لم يكن النعت لمُبهَمٍ نحو مررت بهذا الكريمِ فلا يجوز الفصل لشدَّة طلب المُبهَم لما يوضحهُ فتشتدُّ الملازمة بينهما ✱ واعلم انهم يفصلون بين النعت والمنعوت بلا و إِمَّا فيلتزمون تكرارها بين النعوت التالية معطوفتين بالواو. نحو هذا يومٌ لا حارٌّ ولا باردٌ. ولكلّ نفسٍ اجلٌ إِمَّا قريبٌ و إِمَّا بعيدٌ. وهو كثيرٌ في الاستعمال

ونعتُ ما عُدِّدَ تفريقًا عُطِف بالواوِ حتمًا بينَهُ إِذْ يختلِف

اي ان نعت المنعوت المتعدِّد وهو المثنَّى والمجموع اذا كان مختلف المعنى وجب عطف بعضهِ على بعضٍ تفريقًا لهُ نحو عندي رجلان قيسيٌّ وتميميٌّ. وثلثة رجالٍ شاعرٍ وكاتبٍ وفقيهٍ. بخلاف المتَّفق فانهُ يُستَغنَى بتثنيتهِ وجمعهِ عن تفريقهِ نحو مررت برجلين فاضلين ورجالٍ فضلاءَ ✱ وجاز العطف ايضًا مع المفرد اذا اختلفت معاني النعوت كما في قول الشاعر

الى المَلِك القَرْمِ وابنِ الهُمامِ وليث الكتيبة في المُزدَحَم

ولا يكون العطف مع المتعدِّد الا بالواو لافادتها مجرَّد الجمع. واما مع المفرد فان كانت تلك الصفات مجتمعةً عليهِ في حالةٍ واحدة تعيَّنت الواو ايضًا. والا جاز العطف بجميع الحروف الاَّ حتَّى وأَمْ. ومنهُ قول الشاعر

يا لَهْفَ زَيَّابَةَ للحرث آل صابحِ فالغانمِ فالآئبِ

ويُستثنَى من هذه المسئلة نعت اسم الإشارة المثنَّى والمجموع. فلا يُقال مررت بهذين الطويلِ والقصيرِ. ولا بهؤلاءِ الشاعرِ والكاتب والفقيهِ على سبيل النعت. وانما يُقال على سبيل البدل او البيان

وجازَ قطعُ النعتِ ان لم يَلزَمِ كالنعتِ للمدحِ أوِ الترحُّمِ

وأَخِّرِ المقطوعَ عمَّا يتبَعُ دفعًا لتشويشِ سياقٍ يَقَعُ

اي انهُ يجوز قطع النعت عن التبعيَّة اذا لم يكن ذكرهُ لازمًا للمنعوت كالنعت الذي يُرَاد بهِ المدح او الترحُّم. فيجوز رفعهُ على إِضمار مبتدإٍ نحو هُوَ. ونصبهُ على إِضمار فعلٍ

نحو أعني . وأمَّا اذا كان ذكرهُ لازمًا لغرَضٍ كتعيين المنعوت نحو الحرث المخزوميّ . او تقريرهِ نحو ضربة واحدة. او رفع إبهامهِ نحو هذا الفارس. او اتبّاع الاستعمال نحو الجمُّ الغفير. فلا يجوز فيهِ القطع لانهُ مُنَزَّلٌ مع المنعوت منزلة الشيء الواحد* وهذا يشمل ما كان نعتًا واحدًا كما رأيت . وما كان متعدّدًا فان ما ليس بلازمٍ منهُ يجوز فيهِ القطع . فيُقال جاءَ الحرث المخزوميُّ الكريم بقطع الاخير. فان كان كلهُ غير لازمٍ جاز القطع فيهِ كلهِ نحو الحمد لله الغنيّ الحميد * واذا أُتبِع بعض النعوت وقُطِع بعضها وجب تأخير المقطوع عن المُتبَع لئلاَّ يتشوَّش سياق الكلام بانقلابهِ من إعرابٍ الى آخَر. ثُمَّ الى آخَر. وقيل هربًا من الرجوع الى الشيء بعد الانصراف عنهُ * واعلم ان عامل القطع المحذوفَ يجوز ذكرهُ ان كان النعت للإيضاح او التخصيص . ويمتنع ان كان لغير ذلك

وتَقتَضي النَكِرَةُ تخصيصًا فلا يُقطَعُ نعتٌ جاءَ مَعْها أَوَّلا

اي اذا كان المنعوت نكرةً تعيَّن الإتباع في اول نعتٍ لهُ لاجل تخصيصهِ بهِ . ولا يجوز قطعهُ لانهُ اذا قُطِع صار مع المحذوف جملةً مُستأْنَفة فتبقى النكرة بلا تخصيصٍ وهي لا تستغني عن التخصيص* وأمَّا ما يرِد بعد ذلك من النعوت فيجوز فيهِ القطع سواءٌ تعيَّن المنعوت بدونهِ ام لا. لان الغرض من النعت هو التخصيص وقد حصل بتبعيةّ الاول. وعلى ذلك قول الشاعر

ويأْوِي الى نسوةٍ عُطَّلٍ وشعثًا مراضيعَ مثل السَعالي

فانهُ اكتفى بتبعيةّ الاول وقَطَع ما يليهِ كما ترى

وفي أختِلافِ عامِلَينِ او عَمَل إقطَعْ لمعمولَيهِما نعتًا شَمَل

اي اذا اختلف العاملان او عملها يجب قطع نعت معموليهما الشامل لهما نحو ضربت زيدًا واكرمت عمرًا الفاضلان . ورأيتُ عمرًا وقام زيدٌ الكريمين * ولا يجوز الإتباع لانهُ يُؤَدّي الى تسليط عاملين مختلفي المعنى على معمولٍ واحدٍ من جهةٍ واحدة . لان العامل في النعت هو العامل في المنعوت على الصحيح كما ستعرف* وكذلك اذا اختلف العمل والعامل واحدٌ نحو ضرب زيدٌ عمرًا الشاعران فانهُ يجب معهُ القطع لاختلاف نسبتهِ اليهما* فان اتحّدت النسبة نحو خاصم زيدٌ عمرًا فالقطع في نعتهما عند البصريّين . وإتباع الاول عند الكسائيّ . وإتباع الثاني عند الفرّاء . وإتباع ايّهما شئت عند ابن سعدان* وللقوم في هذا البحث كلامٌ طويلٌ قد اقتصرنا منهُ على ما جلَّ وقلَّ طلبًا للاختصار* واعلم ان من الاسماء ما يُنعَت ويُنعَت بهِ كاسم الإشارة . وما لا يُنعَت ولا

يُنعَت بهِ كالضمير. وما يُنعَت ولا يُنعَت بهِ كالعَلَم. وما يُنعَت بهِ ولا يُنعَت كالموصول المصدَّر بالالف واللام * والاشياءُ التي يُنعَت بها هي الاسم المشتقّ والجامد المُؤَوَّل بهِ. وبعض المصادر والجُمَل كما عرفت * وأمّا الظروف فلمّا كان النعت في الحقيقة بمتعلقاتها لا بها كما مرَّ كان يرجع الى تلك المتعلّقات. وهي داخلةٌ في الاشياءِ المذكورة* وتكثر اقامة النعت المفرد مقام المنعوت بشرط ان يكون صالحًا لمباشرة العامل نحو وألَنّا لهُ الحديدَ أَنِ آعمَلْ سابغاتٍ. اي دروعًا سابغاتٍ * وقد تجري الجملة وشبهها هذا المجرى بشرط ان يكون المنعوت بعض ما قبلهُ كقول بعضهم مِنّا ظَعَنَ ومِنّا اقام. اي منا فريقٌ ظَعنَ وفريقٌ اقام. ونحو ومِنّا دونَ ذلك. اي ومنّا قومٌ دون ذلك* وقد يلزم الاستغناءُ بالصفة عن الموصوف فتجري مجرى الجوامد. ومن ثَمَّ لا يُقدَّر لها موصوفٌ ولا تتحمَّل ضميرًا كالادهم المراد بهِ القيد فانهُ في الاصل صفةٌ لهُ ثم جُعِل اسمًا. فتقول جعلت في رجلهِ الادهم. ولا تقول القيد الادهم* وبهذا الاعتبار تكون الصفة قد صارت موصوفًا فتُوصَف نحو اذ عُرِض عليهِ بالعَشِيِّ الصافناتُ الجياد. وقس عليهِ

فصل

في عطف البيان

يُعطَفُ للبَيانِ بآسمٍ قد ظَهَر من جامدٍ نحوَ أَبي حَفْصٍ عُمَر

اي ان عطف البيان يكون بالاسم الظاهر دون المضمر كما في قول الراجز

اقسمَ باللهِ ابو حفصٍ عُمَر ما مسَّها من نَقَبٍ ولا دَبَر

ولمّا كان يتعلق بالذات دون الصفة بخلاف النعت وجب ان يكون جامدًا غير مأَوّلٍ بالمشتق كما رأيت. او بمنزلة الجامد وهو ما كان صفةً فصار اسمًا كالنابغة ونحوهِ* والغالب فيهِ ان يكون اشهر من متبوعهِ لانهُ يوضحهُ ببيان حقيقتهِ فيكون كالتعريف لهُ كما في عُمَر بن الخطّاب المكنّى بابي حفص فان اسمهُ المعطوف على كنيتهِ اشهر منها * وقد لا يكون كذلك فيحصل الايضاح من اجتماعهما معًا * ولا يختصّ بالأعلام خلافًا لبعضهم فانهُ يكون في غيرها. ومنهُ قول الشاعر

والمؤمن العائذات الطيرِ يمسحها ركبان مكّةَ بين الغيل والسَنَدِ

فان الطير بيانٌ للعائذات ولا عَلَميَّة فيهما كما ترى

وَهْوَ كنعتٍ وِفْقَ متبوعٍ جرَى مُعتَزِلًا في طَرَفَيْهِ المُضمَرا

اي ان عطف البيان كالنعت لانهُ يفيد ما يفيدهُ من إيضاحِ المعارف وتخصيص

النكرات غير ان هذا في الجوامد وذاك في المشتقّات. ولذلك وجبت موافقتهُ للمتبوع في جميع الأحكام التي يوافق النعت بها متبوعهُ. وامتنع وقوعهُ بين المُضمَرات. فلا يُعطَف الضمير عطف بيانٍ ولا يُعطَف عليهِ كما لا يُنعَت ولا يُنعَت بهِ * واعلم انهم اختلفوا في وقوع عطف البيان بين النكرات. فاثبتهُ الكوفيون وجماعةٌ من البصريين. وانكرهُ جمهور البصريين بناءً على ان النكرة مجهولةٌ فلا تبيّن المجهول * ورُدَّ بان بعض النكرات قد يكون اخصَّ من بعضٍ نحو لبست ثوبًا جبّةً فيستطيع ان يبيّنهُ. وهو الاصحُّ وعليهِ جرى الزمخشريُّ وابن عصفور وابن مالك وجماعةٌ من المتأخّرين

وجاءَ بينَ الجُملَتَينِ كَدَعا مولاهُ قالَ ربِّ هَبْ لي مَرجِعا

اي ان عطف البيان يقع بين الجملتين كما في المثال. فان جملة قال ربِّ الى آخرهِ بيانٌ لجملة دعا مولاهُ لانها موضحةٌ لما فيها من الإبهام. وهو مذهب اهل البيان فانهم اثبتوهُ في الجُمَل وجعلوا منهُ فوسوس اليهِ الشيطانُ قال يا آدمُ هل ادلُّك على شجرة الخلد وملكٍ لا يبلى * والنحاة على خلافهِ فانهم يمنعون ذلك. والصحيح مذهب البيانيين كما لا يخفى على ذي بصيرةٍ

وكُلُّ ما حلَّ محلَّ الأوَّلِ قابِلَ طرحٍ كانَ رِدفَ البَدَلِ
كيا أخِي ذا الطَوقِ لاعمرًا حِمَى قومِي الرجالِ والنسا لا أكرَما

اي ان كلَّ ماكان من عطف البيان يصحُّ ان يحلَّ محلَّ المعطوف وهو يقبل الطرح للاستغناءِ عنهُ جاز ان يكون بدلًا منهُ. كما في نحو يا اخي ذا الطوق وهو لقب عمرو بن عَدِيٍّ اللخميّ. فانهُ يجوز ان يكون عطف بيانٍ على المُنادَى او بدل كلٍّ منهُ. لانهُ يجوز ان يحلَّ محلَّهُ باقيًا على حكمهِ فيُقَال يا ذا الطوق بالنصب * وكذلك حِمَى قومي الرجال والنساءِ. فان التابع فيهِ يجوز ان يكون بيانًا للمتبوع او بدل تفصيلٍ منهُ. لانهُ يجوز ان يُقَالَ حمى الرجال والنساءِ. وكلُّ واحدٍ من التابعَين يقبل الطرح فيُقَال يا اخي وحمى قومي فقط * فان لم يكن كذلك امتنع البدل. إمَّا من جهة الصناعة كما اذا قيل يا اخي عمرًا. فانهُ لايجوز ان يحلَّ محلَّ الاول لان ذلك يقتضي نصب العَلَم المفرد لفظًا في النداءِ. وإمَّا من جهة المعنى كما اذا قيل أكرَم قومي الرجالِ والنساءِ. فانهُ لا يجوز ان يحلَّ محلَّ الاول لان ذلك يؤدّي الى ان يكون عمرٌو افضل النساءِ * وإمَّا من جهتهما جميعًا كما اذا قيل هندٌ جاءَ زيدٌ غلامها. فان الغلام وان كان يجوز

ان يحلّ محلّ زيد لكنهُ لايقبل الطرح اذ لا يُقال هندٌ جاءَ زيدٌ لفقد الرابط المُخِلّ بالمعنى * ويدخل تحت هذا الضابط صُوَرٌ شتّى يتعيّن فيها البيان ويمتنع البدل. منها قول الشاعر

أَيَا أَخَوَينا عبدَ شمسٍ ونوفلاً أُعِيذُكُما باللّٰه ان تُحْدِثا حربا

فان نصب نوفل يعيّن العطف على عبد شمس ويمنع البَدَليَّة لانها تقتضي بناءَهُ على الضمّ. وقول الآخر

انا ابنُ التاركِ البكريِّ بِشْرٍ عليهِ الطيرُ ترقبهُ وقوعا

فان اقتران التارك بأَلْ يمنع بدليَّة بِشْر لامتناع اضافتهِ اليهِ * ومنها نحو يا زيدُ الحرثُ. ويا أَيُّها الرجلُ عبدَ الله. وأَيُّ الرجلين زيدٍ وعمرٍو اتاك. وكِلَا اخويك بكرٍ وخالدٍ في الدار. فان كل ذلك تمتنع فيهِ البَدَليَّة لانها تقتضي دخول حرف النداءَ على مصحوب أَلْ. وجعْلَ العَلَمَ تابعًا لأَيِّ المُبهَمة. وإِضافَة أَيّ الاستفهاميَّة الى معرفةٍ مفردة. وإِضافة كِلَا الى المفرد. وكلٌّ ذلك لا يجوز. وأَمَّا قول الشاعر

كِلَا اخي وخليلي واجدي عَضُدًا في النائبات وإِلمام المُلِمَّاتِ

فشاذٌ لا يُلتَفت اليهِ * واذا قيل يا سعيدُ كُرْز فان جُعِل التابع بيانًا جاز فيهِ الرفع والنصب كما يجوز في النعت. وعلى كليهما يمتنع جعلهُ بدلًا لاقتضائهِ البناءَ على الضمّ. فان كان غير منصرفٍ نحو يا سعيدُ احمدُ جاز جعلهُ بدلًا على إِتباع اللفظ لكونهِ حينئذٍ مضمومًا غير مُنوَّنٍ. وامتنع على اتباع المحلّ لاقتضائهِ النصب * واعلم انهم ذكروا فروقًا كثيرة بين عطف البيان والبدل. منها ان البيان غير مقصودٍ بالنسبة. وانهُ ليس في نيَّة إِحلالهِ محلّ الاول. ولا في نيَّة تكرار العامل. ولا في التقدير من جملةٍ أُخرى. ولا يجوز فيهِ القطع. ولا يكون ضميرًا. ولا تابعًا لضميرٍ. ولا فعلًا. ولا تابعًا لفعلٍ. ولا جملةً. ولا تابعًا لجملةٍ. ولا يخالف متبوعهُ في التعريف والتنكير. ولا يكون بلفظهِ. وان متبوعهُ لا يكون في نيَّة الطرح. ولا جائزَ الحذف. بخلاف البدل في الجميع * وكل هذه الفروق مُسلَّمةٌ بالإجماع الا امتناع كونهِ بلفظ متبوعهِ وامتناع وقوعهِ في الجُمَل. فان الاول يجوز فيهِ على الصحيح كما يجوز في البدل نحو جاءَ زيدٌ زيدُ الخيلِ. وكذلك الثاني لان الجُمَل قد يقع فيها الإِبهام كما يقع في المفردات فتحتاج الى الإِيضاح مثلها كما رأيت آنفًا. فتنبَّه وبالله الهداية

فصل
في التوكيد

يُؤَكَّدُ اسمٌ لِمَجازٍ يُحْتَمَل في نسبةٍ او في عُمُومٍ قد شَمَل
والنفسُ والعينُ لتقريرِ النَسَب مَعْ مُضمَرٍ لهُ بهِ الربطُ وَجَب
وللعُمُومِ مَعْهُ كُلٌّ وكِلا كِلْتا كذا أَجْمَعُ منهُ قدْ خَلا

اي ان الاسم يُؤَكَّد لسبب مجازٍ يحتملهُ الكلام في نفس النسبة اليهِ. او في عمومها الشامل لجميع افرادهِ * والاول يكون بالنفس والعين مضافتين الى ضمير الاسم الموكَّد بهما ليربطهما بهِ. والثاني يكون بكلّ وكِلا وكِلْتا مع الضمير المذكور وأجمع بدونهِ. فيُقال جاءَ الاميرُ نفسهُ. وابنةُ الخليفة عينُها. والقومُ كلُّهم. والرجلانِ كلاهما. والمرأتانِ كِلْتاهما. والجيشُ أَجمَعُ. دفعًا لاحتمال ان يكون قد جاءَ رسولُ من نُسِب المجيء الى ذاتهِ. او بعضُ مَن نُسِب الى كلّهِ. ولكن قيل ذلك على سبيل المجاز * واعلم ان النفس والعين قد تُجَرَّان بباءٍ زائدةٍ نحو جاءَ الاميرُ بنفسهِ فيجري عليهما اعراب المتبوع محلاً * وقد يُؤكَّد بهما جميعًا بشرط تقديم النفس على العين نحو جاءَ الاميرُ نفسهُ عينهُ. لان النفس تدلُّ على الذات بالحقيقة والعين تدلُّ عليها بالمجاز * وقد يُؤكَّد بجميع كقول الشاعر

فداك حَيُّ خَوْلانْ جميعُهُم وهَمْدانْ

وكذلك بعامَّة نحو جاءَ القوم عامَّتُهُم. وكلاهما من نوادر الاستعمال ولذلك اغفلها اكثر المصنفين

وأَكَّدُوا ضميرَ رفعٍ متَّصِل بالنفسِ او بالعينِ بعدَ المُنفَصِل

اي ان ضمير الرفع المتَّصل اذا أُرِيدَ تأكيدهُ بالنفس او بالعين يُؤكَّد قبل ذلك بالضمير المنفصل. فيُقال زيدٌ جاءَ هو نفسهُ. وذلك لانهُ قد يلتبس في بعض الصُوَر نحو هندٌ ذهبت نفسها او عينها. فانهُ يوهم ان المراد ذهاب حياتها او بصرها. فقالوا ذهبت هي نفسها او هي عينها دفعًا لهذا الالتباس. ثم حملوا على ذلك بقيَّة الصُوَر طردًا للباب * ولمَّا كان هذا المحذور لا يتأَتَّى مع الضمير المنفصل. ولا مع غير المرفوع من المتَّصل. ولا في توكيد الشمول لم يشترطوا ذلك هناك. فيُقال انت نفسُك ضربتَ زيدًا. و إيَّاك عينَك اردتُ. وهندُ رأَيتُها نفسَها. ومررتُ بها عينِها. والقوم جاءُوا كلُّهم. وهلمَّ جرًّا * وأمَّا مع الظاهر فيمتنع ذلك مطلقًا. فلا يُقال جاءَ الاميرُ

هو نفسهُ ولا رحل القومُ هم كلُّهم . لان التوكيد تكملةٌ للموكَّد . والضمير اقوى من الظاهر في الأَعرَفيَّة والاقوى لا يكون تكملةً لما هو اضعف منهُ

وعُزِزَ التأكيدُ بعدَ أجمعِ بأَكتعٍ فأَبتعٍ فأَبصعِ
وَهْوَ لكلٍّ تابعٌ في الاكثرِ مُضافةً أَغنت عن التكرُّرِ

اي ان التأكيد يُقَوَّى بعد اجمع باكتع وما يليهِ. واجمع يُوكَّد بهِ غالبًا بعد كلّ . وهي تُستعمل مضافةً الى ضمير المتبوع كما مرَّ فيُستغنَى بذلك عن تكرار الاضافة في اجمع وما يليهِ . فيُقال جاءَ الجيش كلهُ اجمعُ اكتعُ ابتعُ ابصعُ . ويُقال لأَجمعَ وما يليهِ توابعُ كلّ . ولأَكتعَ وما يليهِ توابعُ أَجمع * وجميع هذه الالفاظ غير منصرفةٍ . قيل للوصفيَّة ووزن الفعل . وقيل للوزن والتعريف . واختُلِف في تعريفها فقيل بنيَّة الاضافة الى الضمير . وقيل بالعلميَّة لانها اعلامٌ عُلِّقت على معنى الإحاطة . وقيل بشبه العلميَّة لانها معرفةٌ بلا معرِّفٍ كما مرَّ في باب ما لا ينصرف * وقد يُوكَّد باجمع دون كلّ نحو فبعزَّتك لأُغوِيَنَّهم اجمعين . ومنهُ قول الراجز

اذا بكيتُ قبَّلَتْني أَربَعا إِذَن ظَللتُ الدهر ابكي اجمعا

ولا يُوكَّد بتوابعهِ دونهُ الا شذوذًا كقولهِ

يا ليتني كنت صبيًّا مُرضَعا تحملني الذلفاءُ حولًا اكتعا

وذلك لانها ملحقةٌ بهِ على سبيل التبَعيَّة لهُ لا بالإصالة . ولذلك قيل انها الفاظٌ مرتجَلة لا معنى لها عند انفرادها . وانما تُذكَر اتباعًا لمجرَّد التقوية * واذا اجتمعت هذه التوابع فلا بدَّ من تقديم اكتع . واما ابتع وابصع فقد يُتساهَل في الترتيب بينهما * واعلم ان ما تعدَّد من الفاظ التوكيد يكون كلُّهُ توكيدًا للمتبوع لا كل واحدٍ توكيدًا لما قبلهُ * ولا يجوز العطف بين هذه الالفاظ . فلا يُقال جاءَ الاميرُ نفسهُ وعينُهُ . ولا جاءَ الجيشُ كلهُ واجمعُ . لان العطف يقتضي المُغايَرة بين المتعاطفَين ولا مُغايَرَةَ فيها فيكون من قبيل عطف الشيء على نفسهِ * ولا يجوز فيها القطع لانهُ ينافي المعنى الذي جيءَ بها لاجلهِ

كذاكَ جَمعاءَ لِأُنثاهُ وَرَدْ نصبُهُما حالًا لتنكيرٍ قُصِدْ

اي ان جمعاءَ مؤنَّث اجمع مثلهُ في كلّ ما ذُكِر . فتتبعها كتعاءَ وبتعاءَ وبصعاءَ . وهي تتبع كلّ . فيُقال جاءَت القبيلة كلُّها جمعاءَ كتعاءَ الى اخرهِ * وقد يُنوَى تنكير اجمع وجمعاءَ فيُنصَبان على الحاليَّة زيادةً عن غيرهما كما حكى الفرَّاءُ من قول بعضهم اعجبني

القصرُ اجمعَ والدار جمعاءَ بالنصب فيها * واختُلِف في جمعها. فمنع الفرّاءُ الحالية فيهِ. واجازها ابن درستويه. وعليها يُروى الحديث اذا صلّى جالسًا فصلُّوا جلوسًا اجمعين * وهو قويٌّ في القياس لان الحاليَّة مرتَّبةٌ على التنكير. والتنكير من شيمة الجموع * قيل وقد تُنصَب كلّ ايضًا على الحاليَّة مقطوعةً عن الاضافة كقول بعضهم سَرَيتُ بهم كُلاًّ * وكلٌّ ذلك نادرٌ في الاستعمال

وليسَ تصريفٌ لكُلٍّ قَطْعا وغيرَها المُفرَدَ صرِّفْ جَمْعا
والجمعُ عن كُلِّ مثنًّى أغنَى سِوَى كِلا كِلْتا وبعضٌ ثَنَّى

اي ان كلَّ لا تتصرَّف بتثنيةٍ ولا جمعٍ فتكون مفردةً مع الجميع. وأمَّا غيرها فالمفرد منهُ وهو النفس والعين واجمع وجمعاء وتوابعهما يتصرَّف بالجمع دون التثنية وهو مذهب الجمهور. فتُجمَع النفس والعين على أَنْفُس وأَعْيُن. واجمع على اجمعين. وجمعاء على جُمَع. وتوابع كلٍّ منها كمتبوعهِ. فيُقَال جاءَ الرجلان انفُسهما. والرجال انفُسُهم. ورايت القوم اجمعين. والنساءَ جُمَع * وهذا الجمع يُغنِي عن كلّ مثنًّى في هذا الباب سوى كلا وكلتا فانهُ لا يُغني عنهما جَمْعُ اجمعَ وجمعاءَ. ولكن هما يغنيان عن تثنيتهما. فيُقَال جاءَ الجيشان كلاهما. والقبيلتان كلتاهما. ولا يُقَال الجيشان اجمعان. والقبيلتان جمعاوان * واجاز ابن كيسان وابن معطٍ تثنية النفس والعين. وحكاها بعضهم عن العرب * واجاز قومٌ إفرادهما مع المثنَّى * واجاز الاخفش والكوفيُّون تثنية اجمع وجمعاءَ. وانكرها جمهور البصريين

ويَقتَضِي مُؤَكَّدٌ بالشاملِ تَجزِئَةً بالذات او بالعاملِ
كجاءَ قومي كلُّهم مساءَ وبِعتُ عبدي كُلَّهُ لا جاءَ

اي ان ما يُؤَكَّد بألفاظ الشمول يقتضي ان يكون متجزئًا باعتبار ذاتهِ كجاءَ القوم كلُّهم. او باعتبار عاملهِ كبعت العبدَ كلَّهُ. ولا يُقَال جاءَ العبدُ كلُّهُ اذ لا يمكن اثبات المجيء لبعضهِ دون بعضٍ بخلاف البيع فانهُ قد يقع على بعضهِ كالنصف والربع ونحوهما. وقد يكون ذلك باعتبار الامرين جميعًا نحو اشتريت العبيدَ كلَّهم. وقس نظائرهُ عليهِ * واعلم انهم اجروا مجرى كلّ في التوكيد ما افاد معناها كقولهم مُطِرَت ارضُنا السهلُ والجبلُ. اي كلُّها. وهو في الاصل من باب البدل غير انهُ لمَّا استُفِيد منهُ معنى الشمول حملوهُ على التوكيد. والحقُّ ان البدليَّة لا تزال أَولَى بهِ لان التوكيد فيهِ انما يقوم بمجموع المتعاطفَين فاذا انفرد احدهما اشكل جعلهُ توكيدًا * وقد تُضَاف كلٌّ الى مثل

الظاهر المؤكَّد فتستغني بهِ عن ضميرهِ كقول الشاعر

كم قد ذكرتكِ لو اجدَى تذكُّركم يا اشبه الناس كلِّ الناس بالقمرِ

اي يا اشبه الناس كلِّهم. ولم يُسمَع ذلك الا في الشعر

وليسَ للنَكْرَةِ من توكيدِ إِلاَّ بذِي الشُمُول للمحدودِ

اي ان النكرة لاتُؤكَّد الا اذا كان المُؤَكِّدُ للشمول والمُؤَكَّد محدودًا. واكثر ما يكون ذلك في اسماءِ الزمان كاليوم والشهر ونحوهما مما يدلُّ على مدَّةٍ معلومة المقدار. لان في ذلك فائدةً للتوكيد في رفعهِ احتمال المجاز بإِطلاق الكلّ على البعض للمبالغة.

وقد ورد السماع بهِ عن العرب كقول الشاعر

نلبثُ حولاً كاملاً كُلَّهُ لانلتقي إِلاَّ على منهجِ

ومنهُ قول الراجز قد صرَّت البَكْرَةُ يومًا اجمعا. وقولهُ تحملني الذلفاءُ حولاً اكتعا كما مرَّ. وهو مذهب الاخفش والكوفيين * فان لم يكن كذلك امتنع التوكيد بالإجماع لعدم الفائدة. فلا يُقال جاءَ رجلٌ نفسهُ. ولا صُمتُ زمانًا اجمع * وانكر البصريون توكيد النكرة مطلقًا وان افاد بناءً على ان الفاظ التوكيد معارف فلا تتبع النكرات وردَّ بصحة ذلك في غيرهِ من التوابع وكثرة السماع بهِ عن العرب * وقد يكون ذلك في غير اسماءِ الزمان من ذوات الأجزاءِ المعلومة المقادير كالدِرهَم والدينار ونحوها. فيقال صرفت دينارًا كلَّهُ. واعطيت درهمًا اجمع * واعلم انهُ لا يجوز حذف الموكَّد لان التأكيد للتقرير والحذفُ مُنافٍ لهُ. فلا يُقال الذي رأَيت نفسهُ زيدٌ. اي الذي رايتهُ نفسهُ * ولا يتحد توكيد المتعاطفَين ما لم يتَّحد معنى عاملَيهما. فلا يُقال جاءَ زيدٌ وذهب عمرٌو كلاهما * واختُلِف في جواز نحو اختصم الرجلان كلاهما. والمحققون على منعهِ لعدم الفائدة في توكيدهِ. اذ لا يكون الاختصام الاَّ بين اثنين فما فوقُ فيكون توكيدهُ من قبيل اللغو في الكلام * واعلم ان التوكيد ضربان. احدها معنويٌّ وهو ما ذكرناهُ. ويكون بالفاظٍ معلومةٍ مختصًّا بالأَسماءِ كما رأَيت. والآخَر لفظيٌّ وهو ما سنذكرهُ. ولا ينحصر ولا يختصُّ كما سترى

واستعمِلَ التأكيدُ أَنْ يكرَّرا لفظٌ بمعناهُ بهِ قد قُرِّرا

اي انهم استعملوا التأكيد ايضًا بان يكرَّر اللفظ بمعناهُ تقريرًا لهُ. ولذلك يُقال لهُ التوكيد اللفظيُّ * وهو يشمل الاسم معرفةً نحو جاءَ زيدٌ زيدٌ. او نكرةً نحو زيدٌ عالمٌ عالمٌ. والفعل نحو قام قام زيدٌ. والحرف نحو نَعَمْ نَعَمْ. والجملة نحو قام زيدٌ قام زيدٌ.

وعليهِ قول الشاعر

فإيَّاك إيَّاك المرآء فانهُ　　الى الشرّ دعَّآءٌ وللشرّ جالبُ

وقول الآخر

فأينَ الى أينَ النجاةُ ببغلتي　　اتاك اتاك اللاحقون أحبس أحبسِ

وقول الآخر

لا لا ابوح بحبّ بثنة انها　　اخذت عليَّ مواثقًا وعهودا

غير ان الجملة كثيرًا ما تقترن بعاطفٍ نحو أولَى لك فأولى ثمَّ أولَى لك فأولَى. ما لم يقع التباسٌ نحو ضربت زيدًا ثم ضربت زيدًا فيمتنع ذلك لانهُ يوهم ان الضرب قد تكرَّر وقوعهُ مرَّتين وهو خلاف المقصود * واعلم ان العاطف الداخل بين الجملتين هنا حرفٌ زائدٌ لا يُقصَد بهِ العطف حقيقةً. لان بينهما كمال الاتّصال فلا يجوز العطف بينهما كما صرَّحت بهِ علمآء المعاني. فتكون الثانية تابعةً للاولى على سبيل التأكيد لا على سبيل العطف * واكثر ما ينتهي تكرار اللفظ الى ثلاث مرَّاتٍ كقول الشاعر

ألَا حبَّذا حبَّذا حبَّذا　　حبيبٌ تحمَّلتُ فيهِ الأذَى

وقول الاخر

لك اللهُ على قتلي　　الك اللهُ الك اللهُ

ورُبَّما تجاوز الى الأربَع كقول الآخر

فقلتُ يا سيّدتي　　نَعَمْ نَعَمْ نَعَمْ نَعَمْ

وبعض المحقّقين جعل التوكيد بأسرهِ من قبيل التكرار غير ان منهُ تكرارًا صريحًا وهو اللفظيُّ. وغير صريحٍ وهو المعنويُّ فانهُ تكرارٌ في المعنى. واللّٰه اعلم

وكلُّ ما ليسَ بمُستقِلِّ　　يُعَادُ معَهُ ما لهُ من وصلِ

اي ان كل ما لا يستقلُّ بنفسهِ من الألفاظ كالضمير المُتَّصل والحروف التي ليست للجواب يُعَاد معهُ ما اتّصِل بهِ لانهُ كالجزءِ منهُ. فيُقَال مررت بهِ بهِ. وإنَّ زيدًا إنَّ زيدًا قائمٌ. ويجوز ان يُقال ان زيدًا انهُ قائمٌ استغنآء بالضمير عن الظاهر. وقال بعضهم ان التأكيد هنا لمجموع اللفظين كليهما. وصحَّحهُ جماعةٌ *فان كان الحرف للجواب كنَعَمْ ولا ونحوها لا تلزمهُ إعادة مصحوبهِ كما رأيت آنفًا لصحَّة الاكتفآء بهِ عنهُ فيكون كالمستقلّ. وكذلك اذا فُصِل بين الحرفين لا تلزم الإعادة لان الفصل يقوم مقامها.

ومنهُ قول الشاعر

حتى تراها وكَأَنَّ وكَأَنْ اعناقها مُشَدَّداتٌ بقَرَنْ

وشذَّ التكرار بغير فصلٍ كقول الآخر

إنَّ إنَّ الكريم يحلمُ ما لم يرَ مَن قد اجارهُ قد ضِيمَا

وأَشَدُّ منهُ قول الآخَر

فلا واللهِ لا يُلفَى لما بي ولا لِلِمَا بهم ابدًا دواءُ

وذلك لان الحرف المؤكَّد وهو اللام موضوعٌ على حرفٍ واحدٍ فيكون ابعد عن الاستقلال * فان وقع شيءٌ من ذلك في الوقف كما في قول الراجز

لا ينسِك الاسى تأَسِّيًا فما ما من حمامٍ احدٌ معتصما

جاز استعمالهُ لقيام الوقوف عند المؤكَّد مقام الفصل بينهُ وبين تاليهِ المؤكِّد لهُ

وقـد يُقَوَّى بِمُرادِفٍ كما في نحوِ قُمْتَ انتَ او أَلقَى رَمَى

فجاءَ بالمذكورِ للمُقَدَّرِ نحوَ تقومُ أَنتَ في المُستَتِرِ

اي ان اللفظ قد يُقوَّى بذكر ما يرادفهُ ايضًا توكيدًا لهُ نحو قمتَ انت. وذهبتُ انا. وأَلقَى الكتابَ رماهُ. و إِيْ نَعَمْ. وهَلُمَّ احضر. وما اشبه ذلك من المترادفات. ومنهُ قول الشاعر

فقُلنَ على الفردوس أَوَّلُ مشربٍ أَجَلْ جَيرِ ان كانت أُبِيحَت دعاثِرُهْ

وقول الآخر

وبكم بدأنا يا لكلبٍ قتلهم ولعلَّنا يومًا نعود لكم عسى

ولمَّا كان المعتَبر هنا هو المُرادَفَة في المعنى غير منظورٍ الى صورة اللفظ تأَتَّى ان يُؤكَّد الضمير المُقَدَّر بالمذكور نحو قام هو. وتقوم انت * وقال بعضهم ان التأكيد بالمُرادِف حيث امكنَ أَولَى من إِعادة اللفظ بعينهِ لانهُ اسلس في العبارة. واللهُ اعلم

والمُضمَرُ المرفوعُ ذو الفصلِ احتَمَل تأْكيدَ كلِّ مُضمَرٍ قَدِ اتَّصل

اي ان الضمير المرفوع المنفصل يحتمل ان يُؤكَّد بهِ كلُّ ضميرٍ متصلٍ مرفوعًا او منصوبًا او مجرورًا. لانهُ الاصل في الضمائر باعتبار قيامهِ بنفسهِ مجرَّدًا عن لفظٍ يعمل فيهِ بخلاف المنصوب والمجرور. فيُقَال قمت انا بطريق الإِصالة. ورأَيتك انت ومررت بهِ هُوَ بطريق الاستعارة. ومن ثَمَّ يُستَعار لهُ محلُّ النصب والجرّ قضاءً لحقّ التبعيَّة

وعُدَّ ما حُكِيْ من الإِتباعِ عنهم هُنا من نحوِ هاعٍ لاعِ

وَهْوَ كذِي المعنَى سِاغٌ قد حُفِظْ وما بَقِيْ يُقَاسُ فاعلَمْ واحتفِظْ

اي انهُ قد عُدَّ من هذا التركيب ما حُكِيَ عن العرب من الإتباع كقولهم فلانٌ هاعٌ لاعٌ. اي شديد الجبانة. وهو كثيرٌ في كلامهم كحَسَن بَسَن. وشيطان ليطان. وغير ذلك * قال الشيخ الرضيُّ التوكيد اللفظيُّ على ضربين. احدهما ان يُعاد اللفظ. والثاني ان يُقوَّى بموازنهِ مع اتّفاقهما في الحرف الاخير ويُسمَّى إتباعًا. وهو على ثلثة اضرب. لانهُ إمَّا ان يكون للثاني معنًى ظاهرٌ نحو هنيئًا مريئًا. او لا يكون لهُ معنًى اصلاً بل ضُمَّ الى الاول لتحسين الكلام لفظاً وتقويتهِ معنًى وان لم يكن لهُ معنًى في حال انفرادهِ كقولهم حَسَن بَسَن. او يكون لهُ معنًى متكلَّفٌ غير ظاهرٍ كقولهم خبيث نبيث من نَبَث الشيء اي نَبَشهُ. انتهى * وقيل ان توابع اجمع من قبيل هذا الإتباع اذ لا معنى لها عند انفرادها. او لها معنًى متكلَّفٌ * وهو كالتأكيد المعنويّ سماعيٌّ لا يتجاوز ما حُفِظ منهُ بخلاف ما بقي من اللفظيّ فانهُ مطّردٌ في القياس * وقال قومٌ ان هذا الإتباع ليس من التوكيد لانهُ لا ينطبق على المعنوي منهُ ولا على اللفظيّ. وانما هو لتقوية الكلام بتكثير الالفاظ. وهو مخالفٌ لمذهب الجمهور

فصلٌ
في البَدَل

يُبدَلُ عينُ ما التمهيدِ جُعِل او بعضهُ او ما عليهِ يشتمِل
كخالدٌ اخوك لاحت نارُهُ وطابَ زيدٌ قلبُهُ او دارُهُ

اي ان البَدَل يكون عينَ ما قد جُعِل تمهيدًا لذكرهِ او بعضَهُ او من مشتملاتهِ كما رأيت في الأمثلة. فان الاخ هو عين خالد. وقلب زيد هو بعضهُ. ودارهُ من مشتملاتهِ. وكل واحدٍ من الثلثة هو المقصود بالحكم المذكور قبلهُ. والمتبوع قد ذُكِر توطئةً لهُ كما رأيت. والاول يُقال لهُ بدل الكلّ. والثاني بدل البعض. والثالث بدل الاشتمال * واعلم ان حكم الاخيرين ان يرتبطا بضمير المُبدَل منهُ لفظاً كما في المثال. او تقديرًا نحو ولله على الناس حجُّ البيت من استطاع اليهِ سبيلاً. اي من استطاع منهم. او بما يقوم مقام الضمير نحو قُتِل اصحاب الأخدودِ النارِ ذات الوقود. اي نارهِ لان أل تنوب عن الضمير كما ستعرف * وقد يُستغنَى عنهُ بدلالة القرينة كما في نحو ما قام احدٌ الا زيدٌ. فان العبارة تفيد ان المُستثنى بعض المُستثنَى منهُ فلا يحتاج معها الى رابطٍ * وأمَّا بدل الكل فلا يحتاج الى الرابط مطلقًا لانهُ نفس المُبدَل منهُ في المعنى. كما ان جملة الخبر التي هي نفس المبتدإ في المعنى لا تحتاج الى رابطٍ كما علمت

في موضعهِ * ولا يُشترَط في البعض المُبدَل من الكلّ ان يكون دون النصف خلافًا للكسائي وهشام. فانهُ يجوز ان يكون النصف او اكثر وفاقًا للجمهور. فيُقال اشتريت الدار نصفها او ثُلُثيها * ولا بُدَّ في بدل الاشتمال من ان يدلّ عاملهُ عليهِ دلالةً مُجمَلةً يُفهَم منها معناهُ بطريق الإجمال لا على التعيين. ويصحُّ الاستغناء عنهُ اذا حُذِف. فلا يُقال فاض النهر ماؤُهُ. ولا اسرجت زيدًا فرسَهُ. لتعيُّن التابع في الاول. وعدم الاستغناء عنهُ في الثاني

وقد يكونانِ بلفظٍ واحدِ إنْ قُرِنَ الثاني بمعنًى زائدِ

اي ان البدل والمُبدَل منهُ قد يكونان بلفظٍ واحدٍ بشرط ان يقترن الثاني بما يزيد عن الاول في الفائدة كما في قول الشاعر

يا زيدُ زيدَ اليَعْمَلاتِ الذُبَّلِ تطاوَلَ الليلُ عليك فانزلِ

وذلك لانهُ اذا أُبدِل ممَّا يساويهِ في اللفظ والمعنى جميعًا يكون إبدالهُ عَبَثًا لعدم حصول الفائدة بهِ

والعاملُ انْوِ ذكرَهُ للبَدَلِ وَهْوَ المُرادُ فانْوِ طرحَ الأوَّلِ

وجازَ تصريحٌ بذي الجرِّ فإنْ لاقَى ضميرًا فبتصريحٍ قَمِنْ

اي انهُ يُنوَى ذكر عامل المُبدَل منهُ مكرَّرًا مع البدل. فاذا قيل جاءَ زيدٌ اخوك فهو على نيَّة تكرار الفعل مع الاخ. وعلى ذلك يكون في التقدير من جملةٍ أُخرَى * والتابع في هذا الباب هو المراد المُعتمَد في الحديث. فيكون المتبوع في نيَّة الطرح من الكلام وإحلال التابع محلَّهُ * وأمَّا التصريح بالعامل مع البدل فانكرهُ الجمهور ما لم يكن جارًّا فيُجيزون التصريح بهِ لشدَّة اتّصالهِ بالمجرور نحو مررت بزيدٍ باخيك. فان كان البدل ضميرًا وجب التصريح بالعامل نحو آمنت بالله بهِ وحدهُ. لان الضمير المجرور لا يكون الا متّصلاً والمتّصل لا يستقلُّ بنفسهِ. واجاز قومٌ التصريح بهِ مطلقًا وجعلوا منهُ يا قومُ اتَّبِعوا المرسلين اتَّبِعوا من لا يسألكم اجرًا وهم مُهتَدُون. وحملهُ الجمهور على التأكيد دون البدل وهو الصحيح * واعلم ان المراد بكون المُبدَل منهُ في نيَّة الطرح انما هو في المعنى بحسب النيَّة فقط لانهُ قد أُبدِل منهُ ما هو المُعتمَد في الحكم المنسوب اليهِ. لا في اللفظ بحسب الاستعمال لانهُ لا يخلو من فائدةٍ في الغالب فلا يَطَّرد إسقاطهُ لفظًا إلاَّ في بدل الغَلَط ونحوهِ مما سيأتي * وأمَّا في بقية الأبدال فذلك موقوفٌ على صحَّة الاستغناء عنهُ. فيجوز إسقاطهُ في نحو إنَّ للمتَّقين مَفازًا حدائقَ

وأعنابًا. ولا يجوز في نحو يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيهِ فتأمَّل

وحرفُ شرطٍ او سؤالٍ ضُمِّنا يَبدُو كَمَنْ يُدعَى أَزَيدٌ ام انا

اي اذا ضُمِّن المُبدَل منهُ حرفَ شرطٍ او حرف استفهامٍ يظهر ذلك الحرف مع البَدَل لكي يوافق المبدل منهُ في تأدية المعنى. نحو متى قُمتَ ان ليلاً او نهارًا اقوم. وكيف انت أصحيحٌ ام سقيمٌ. وعليهِ مثال النظم كما رأيت * وهذا البدل من قبيل بدل التفصيل الذي سيأتي الكلام عليهِ

وجاءَ بينَ نَكِرَةٍ ومَعرِفَه إِذْ نَكِرَةُ التابعِ خُصَّتْ بِصِفَه

اي ان البدل يقع بين النكرة والمعرفة. فتُبدَل المعرفة من النكرة نحو انك لَتَهدي الى صراطٍ مستقيمٍ صراطِ الله الذي لهُ ما في السموات وما في الارض. وتُبدَل النكرة من المعرفة بشرط ان تُوصَف النكرة لئلاَّ يكون غير المقصود أَوفَى من المقصود نحوَ كلاَّ لَنَسفَعَنْ بالناصية ناصيةٍ كاذبةٍ خاطية * واشترط قومٌ في المسئلتين اتحاد اللفظ كما في المثالين. وانكرهُ الجمهور لورود السماع بخلافهِ * واعلم انهم لم يشترطوا مطابقة البدل للمُبدَل منهُ في التعريف والتنكير لانهُ لمَّا كان مقصودًا في الكلام ومستقلاً بنفسهِ كان كأَنَّهُ ليس من التوابع الا من جهة اللفظ فقط. ومن ثَمَّ اعتبروا إتباعهُ في ما يتعلَّق باللفظ. ولم يعتبروهُ في ما يتعلَّق بالمعنى

وظاهرٍ ومُضمَرٍ لا حاضرِ في بَدَلِ الكُلِّ لِلاِسمِ الظاهرِ

وجازَ منهُ ما إحاطةً عَنَى وبعضُهم أَطلَقَهُ كيفَ أَتَى

اي ان البدل يقع ايضًا بين الظاهر والمُضمَر. فيُبدَل المضمر من الظاهر نحو رايت زيدًا إِيَّاهُ خلافًا للكوفيين فانهم يحملونهُ على التوكيد * ويُبدَل الظاهر من المُضمَر الغائب كما يُبدَل من الظاهر نحو رايتهُ زيدًا. وقبَّلتهُ يدَهُ. واحببتهُ حديثَهُ * فان كان للحاضر وهو المتكلِّم والمُخاطَب لم يُبدَل الظاهر منهُ بَدَلَ الكلِّ. فلا يُقال رايتك زيدًا لان المُبدَل منهُ حينئذٍ اعرف من البدل مع كون مدلولهما واحدًا. فلا يجوز طرحهُ والقصد بالنسبة الى غيرهِ. بخلاف ضمير الغائب فان فيهِ إبهامًا ولذلك يسوغ إبدال الظاهر منهُ * فان افاد الضمير المذكور معنى الإحاطة كالتوكيد جاز إبدالهُ منهُ نحو اللهمَّ أَنزِلْ علينا مائدةً من السماءِ تكون لنا عيدًا لِأَوَّلنا وآخِرِنا. ومنهُ قول الشاعر

فما برِحَت أَقدامنا في مكاننا ثلاثتِنا حتى أُزِيرُوا المقابرا

وذلك لانهُ لمَّا افاد معنى التوكيد جرى مجراهُ في نحو قمتم كلُّكم. وهو مذهب الكوفيين *

وانكرهُ البصريُّون غيرَ الاخفش فانهُ اجاز هذا الإبدال وان لم يُفِدِ الإحاطة . واحتجَّ بما سُمِع منهُ كقول الشاعر

انا سيفُ العشيرة فاعرفوني جميلاً قد تذرَّبت السناما

وقول الآخر

بِكُمْ قُرَيشٍ كُفِينا كلَّ مُعضِلةٍ وأمَّ نهج الهُدَى من كان ضِلِّيلا

وأمَّا غير بدل الكل فجائزٌ عند الجميع . ومنهُ قول الراجز في بدل البعض

اوعَدَني بالسجن والاداهِمِ رجلي فرجلي شَثْنَةُ المناسِمِ

وقول الشاعر في بدل الاشتمال

ذَرِيني ان امركِ لن يُطَاعا وما أَلفَيْتِني حلمي مُضَاعا

وانما جاز الإبدال هنا مع كون الاول اعرف من الثاني لان مدلولهما ليس واحدًا كما في بدل الكلّ * واعلم ان إبدال الظاهر من المضمر انما يكون من البارز دون المستتر. فلا يُقَال هند تعجبني حسنها * واختُلِف في نحو جاءوا صغيرُهُم وكبيرُهُم . فقيل هو بدلٌ . وهو مذهب اهل الكوفة * وقيل توكيدٌ . وهو مذهب بني تميم * وقيل حالٌ. وهو مذهب اهل الحجاز * والله اعلم بالصواب

وأختلَفوا في مُضمَرٍ من مُضمَرِ والحكمُ بالجوازِ عندَ الأكثرِ

اي ان النحاة اختلفوا في إبدال المُضمَر من المُضمَر . فاجازهُ البصريُّون وتبعهم اكثر النحاة . وانكرهُ الكوفيُّون وحملوا ما ورد منهُ على التوكيد * قال ابن مالك وقول الكوفيِّين عندي اصحُّ . لان نسبة المنصوب المنفصل من المنصوب المتَّصل كنسبة المرفوع المنفصل من المرفوع المُتَّصل نحو فعلتَ انت . والمرفوع تأكيدٌ بإجماعٍ فليكن المنصوب تأكيدًا . فان الفرق بينهما حكمٌ بلا دليلٍ * وقال الشاطبيُّ الظاهر مذهب البصريِّين لِمَا ثبت عن العرب انهم اذا ارادوا التوكيد أتوا بالضمير المرفوع المنفصل فقالوا جئتَ أَنتَ ورأَيتك أَنتَ . واذا ارادوا البدل وافقوا بين التابع والمتبوع فقالوا جئتَ انتَ ورايتك إِيَّاك . فيتَّحد لفظ التوكيد والبدل في المرفوع ويختلف في غيرهِ . هكذا نقل سيبويه عن العرب وتلقَّاهُ غيرُهُ منهُ بالقبول وهم المؤتمنون على ما ينقلون . انتهى * اقول وعلى هذا يجوز الامران في نحو قمتَ انت. ويتعيَّن التوكيد في نحو رأيتك انت . والبدل في نحو رايتك إِيَّاك

والعكسَ في ذي البعضِ قِيلَ أستعملوا نحوَ غداةَ البينِ يومَ أحتملوا

وقيلَ بل ذاكَ الى الكلِّ صُرِف حكماً بتقديرِ مُضافٍ قد حُذِف

اي قيل ان العرب استعملوا عكس بدل البعض من الكلّ وهو بدل الكلّ من البعض كما رأيت في المثال . وهو مأْخوذٌ من قول الشاعر

كاني غداةَ البين يومَ تحمَّلوا لدي سَمُرات الحيِّ ناقف حنظلِ

فان اصحاب هذا المذهب يستشهدون بهِ بناءً على ان اليوم بدلٌ من الغداة وهي بعضهُ . فيكون بدل كلٍّ من بعضٍ * وانكرهُ الاكثرون وردُّوهُ الى بدل الكل بتقدير مضافٍ محذوف . اي غداة يومَ تحمَّلوا * واثبتهُ قومٌ منهم الشيخ ابو حيَّان الاندلسيُّ * واعلم ان السُهَيليَّ ردَّ بدل البعض والاشتمال ايضًا الى بدل الكل . بدعواهُ انهُ اذا قيل بعت الدار نصفها واعجبتني الجارية حسنها فالاصل بعت بعض الدار واعجبتني صفة الجارية . ثم حُذِف المضاف فيهما وأُقيم المضاف اليهِ مقامهُ . ثم ذُكِر البدل بيانًا للمحذوف * قال وكذلك ينبغي ان يكون لان البدل تفسيرٌ فلا يكون الا في معنى الاول ومطابقًا لهُ . انتهى ملخَّصًا . وهو بخلاف مذهب الجمهور

والفعلُ مع فعلٍ أَوِ اسمٍ والجُمَل يجرِي مَعَ الوِفاقِ بينهـا البَدَل

اي ان البدل يقع بين هذه المذكورات مع الموافقة بينها . وذلك ان يتحد الفعلان في الزمان نحو قامَ ذَهَبَ . ويقومُ يذهبُ * وان يكون الاسم شبيهًا بالفعل . نحو زيدٌ يعطي الأُلوفَ مُتلِفٌ لمالِهِ . وعمرٌو متَّقٍ يخاف الله * وان تماثل الجملتان في الاسميَّة والفعليَّة نحو قُلْ هو الله احدٌ الله الصمَد . وقول الشاعر

اقول لهُ ارحَلْ لا تُقيمَنَّ عندنا والاَّ فكُنْ في السرِّ والجهر مسلما

واعلم ان الفرق بين بدل الفعل وبدل الجملة الفعلية ان الفعل يُنظَر الى نفسهِ دون فاعلهِ والجملة يُنظَر اليها برُمَّتها . فيكون الإتباع لمجرَّد الفعل وحدهُ ولمجموع الجملة بأَسرها * وكلُّ ما يقع في الأَسماءِ من انواع البدل يقع في الأَفعال والجُمَل . وانكر بعضهم وقوع بدل البعض في الفعل . وبعضهم وقوع بدل الكل في الجملة . واثبتهما الجمهور ومثَّلوا للاول بقولهم ان تُصلِّ تسجُدْ لله يرحَمْك . وللثاني بقولهِ ارحل لا تقيمنَّ عندنا كما مرَّ . والله اعلم بالصواب

وبينَ مُفرَدٍ وجملةٍ كما يُقال هل تعرفُ ذَينِ مَنْ هُما

اي ان البدل يقع ايضًا بين المفرد والجملة . فتُبدَل الجملة من المفرد كما في المثال . فان جملة مَنْ هما بدلٌ من اسم الإِشارة الذي قبلها * ويُبدَل المفرد من الجملة نحو

قلت لا اله الاّ الله كَلِمَةَ الإخلاص. فان كلمة الإخلاص بدلٌ من جملة الشهادة التي قبلها. غير انهم يلتزمون تأويل الجملة بمفردٍ طلبًا للموافقة بينهما. فتُحمَل الاولى على تأويل النسبة. والثانية على ارادة اللفظ. اي هل تعرف نسبتهما. وقلت هذه العبارة. وهو من نوادر الاستعمال

وأبدَلوا من ساقطٍ نحوَ أَبا يَحيَى أَدعُهُ ولم يَقُمْ إلاّ سَبا

اي انهم يُبدِلون ممّا سقط من الكلام ايضًا. وهو يقع في الاسماء والافعال كما رأيت في المثالين. فان الاول في تقدير أُدعُ ابا يحيى أَدْعُهُ كما سيأتي في باب الاشتغال. والثاني في تقدير لم يَقُمْ احدٌ إلاّ سبا كما مرَّ في باب الاستثناء * والفعل المذكور في الاول بدلٌ من الفعل الساقط. وكذلك الاسم المُستثنَى في الثاني. فانهُ في التحقيق بدلٌ من المُستثنَى منهُ المحذوف كما علمت في بابهِ * وقيل ان البدل هو المُستثنَى و إلاّ جميعًا. لان المُستثنَى وحدهُ لا يصحُّ حلولهُ محلَّ المُبدَل منهُ * قال ابو البقاء وهذا ليس من الأبدال التي تثبت في غير الاستثناء. بل هو قسمٌ على حِدَةٍ. وقد يكون البدل من المحذوف في الصلة نحو جاء الذي احببتُ زيدًا. اي الذي احببتهُ. فان زيدًا بدلٌ من الضمير المحذوف * ومن هذا القبيل إبدال ما بعد إلاّ من ضمير الخبر المحذوف في نحو لا اله الا الله كما مرَّ. اي لا اله موجودٌ. وقس عليهِ

ورُبَّما أَبدَلَ مَنْ بَدا لَهُ امرٌ بِهِ أَضرَبَ عَمَّا قالَهُ

او ظَهَرَ الوهمُ لهُ او غَلِطا فالبابُ يجرِي بينَ عَمْدٍ وخَطا

اي ان البدل قد يكون اذا ذكر المتكلم شيئًا ثم عرض لهُ شيءٌ آخر يقتضي العدول عنهُ. او قصد شيئًا ثم تبيَّن لهُ فساد قصدهِ. او اراد ان يذكر شيئًا فسبقهُ لسانهُ الى غيرهِ. ويُقال للاول بدل البَداء او الإضراب. وللثاني بدل النسيان. وللثالث بدل الغلط. ويجمع الثلثة قولك اعطيتهُ درهمًا دينارًا. فان كنت قد أَردت الدرهم ثم عدلت عنهُ الى الدينار فهو بدل البَداء. او اردتهُ ثم تبيَّن لك فساد هذه الإرادة لانك قد اعطيت دينارًا فهو بدل النسيان. او اردت الدينار فسبق لسانك الى الدرهم فهو بدل الغلط * وعلى هذا يكون من البدل ما يجري على سبيل العَمْد. ومنهُ ما يجري على سبيل الخَطاءِ تارةً بالفكر وتارةً باللسان كما رأَيت * وزاد بعضهم بدل الندامة نحو أَعطِهِ دينارًا درهمًا اذا كان المتكلّم قد ندم على الامر بإِعطاء الدينار فجعل الدرهم بدلاً منهُ * قيل والاحسن في هذه الأبدال ان تُعطَف بحرف

الإضراب. فيُقال اعطيتهُ درهمًا بل دينارًا. وأَعطِهِ دينارًا بل درهمًا. وقس عليهِ *
واعلم ان بدل الغلط انما يصحُّ في النثر دون الشعر. لان الشعر لا بُدَّ فيهِ من التروية وسبق النظر إِلاَّ ما ارتُجِل منهُ في النادر * قال الشيخ الدمامينيُّ وهذا نوعٌ غريبٌ أَنْ يجوز شيءٌ في النثر ولا يجوز في الشعر. انتهى

واعلم بأَنَّ منهُ ما يُفصِّلُ كطابَ وَقْتاكَ الضحى والطَفَلُ
فقيلَ بالمجموعِ إِبدالٌ يقَع وقيلَ بالأَوَّلِ والباقي تَبع

اي ان من البدل ما يفصِّل المُجمَل الذي قبلهُ. وذلك المُجمَل قد يكون متعدّدًا في اللفظ وهو المُثنَّى كما في مثال النظم. والمجموع كما في قول الشاعر

أَتَطلُبُ مَنْ أُسُودُ بِيشَةَ دُونَهُ أَبُو مَطرٍ وعامرٌ وابو سعدِ

وقد يكون متعدّدًا في المعنى كقول الآخَر

أَلا في سبيل الله ما انا فاعلُ عفافٌ وإحسانٌ وجودٌ ونائلُ

وقد يكون اسم عددٍ كقول الآخَر

إِلاَّ اثنتَينِ فلا تقربهُما ابدًا الشِرْكَ بالله والإِضرارَ للناسِ

وقول الاخر

حروفُ هجاءِ الناس فيهِ ثلثةٌ جوادٌ ورمحٌ ذابلٌ وحُسامُ

فان كلَّ واحدٍ من هذه الأَبدال قد فصَّل الإِجمال الذي قبلهُ ولذلك يُقال لهُ بدل التفصيل * وهو عند الاكثرين مجموع المتعاطفات فيكون من قبيل بدل الكلّ. وذهب قومٌ الى ان البدل هو الاول فقط. وما يليهِ معطوفٌ عليهِ لاستيفاءِ التفصيل. فيكون من قبيل بدل البعض. واستغنى عن الرابط بدلالة القرينة لان العبارة تفيد انهُ بعض المُجمَل الذي قبلهُ * وعلى كلا الوجهين يجوز فيهِ الإتباع على الاصل. والقطع بإِضمار محذوفٍ. فيقال مررت بالرجلين زيدٍ وعمرٍو بالجرّ على الإِتباع. والرفع على تقدير هما زيدٌ وعمرٌو. والنصب على تقدير أَعني زيدًا وعمرًا. فتدبَّرْ

فصل

في عطف النسق

يُشرِكُ عطفَ نَسَقٍ حرفٌ رَبَط في اللفظِ والمعنى أَوِ اللفظِ فَقَط
فنابَ عن تكرُّرِ العاملِ مَعْ معطوفِهِ لجاءَ قومي والتبَعْ

اي ان عطف النَسَق يشترك فيهِ المتعاطفان في اللفظ والمعنى جميعًا كما في المثال.

او في اللفظ فقط نحو جاءَ زيدٌ لا عمرٌو. فان المعطوف في الاول قد شارك المعطوف عليهِ في الإِعراب. وهي المُشارَكة اللفظيَّة. وفي المجيء. وهي المُشارَكة المعنويَّة. بخلاف الثاني فان المعطوف فيهِ قد شارك المعطوف عليهِ في الإِعراب فقط. لان المجيء الثابت للمعطوف عليهِ منفيٌّ عنهُ كما ترى * وهذا الاشتراك يكون بواسطة حرف العطف الذي يربط بينهما على الوجه المذكور. وهو ينوب عن تكرار عامل المعطوف عليهِ مع المعطوف كما نابت الواو في المثالين عن تكرار فعل المجيء * واعلم ان العطف يصحُّ حيث يمكن تَوَجُّه العامل الى المعطوف كما رأَيت. او الى ما هو بمعناهُ نحو قام زيدٌ وانا. فانهُ يمكن فيهِ توجُّه العامل الى التاء التي هي بمعنى انا فيُقال قُمتُ. خلافًا لمن اشترط صحَّة توجُّه العامل اليهِ بنفسهِ * واذا تكرَّرت المعطوفات فان كان العاطف يقتضي الترتيب نحو جاءَ زيدٌ ثُمَّ عمرٌو ثُمَّ خالدٌ فكلٌّ واحدٍ معطوفٌ على ما قبلهُ. وإِلَّا فكلها معطوفة على الاول عند الاكثرين. وهو الصحيح

والكُلُّ لم يَلزَمْ سِوَى الإِعرابِ مِنْ وِفقٍ ففي الخِلافِ دُونَهُ أُذِنْ

اي ان العطف بأَسرهِ لا يلتزم الوفاق بين المتعاطفين إِلَّا في الإِعراب فقط. وأَمَّا في غيرهِ فيجوز اختلافهما. فتُعطَف النكرة على المعرفة نحو جاءَ زيدٌ ورجلٌ. والمُضمَر على الظاهر نحو قام زيدٌ وانا. والمُؤَنَّث على المذكَّر نحو جاءَ زيدٌ وفاطمة. والمتعدّد على المفرد نحو جاءَ زيدٌ والرجلان او الرجال * وبالعكس نحو جاءَ رجلٌ وزيدٌ. وانا وزيدٌ ذاهبان. وهلمَّ جرًّا * وقد يتوسَّعون فيهِ الى غير ذلك كما سترى ان شاءَ الله

وبينَ معطوفٍ ومُضمَرٍ وُصِل يُفصَلُ رفعًا غالبًا بالمُنفَصِل

وكَرِّرَ الخافضُ مع ذي الخفضِ إِذْ كانَ بعضٌ لازمًا لبعضِ

ودُونَ ذاكَ نادرًا في النثرِ يُعطَفُ وَهْوَ شائعٌ في الشعرِ

اي انهُ يُفصَل بين المعطوف والضمير المُتَّصِل المعطوف عليهِ في حالة الرفع بالضمير المنفصل غالبًا مُؤَكِّدًا لهُ. فيكون العطف حينئذٍ كأَنهُ عليهِ لقربهِ من المعطوف. وذلك لان الضمير المُتَّصل المرفوع كالجزء من عاملهِ فلا يَحسُن العطف عليهِ صريحًا لانهُ يكون كالعطف على جزء الكلمة * وقيل ان الضمير المتصل يكون حينئذٍ كالمستقلّ. لانهُ قد تميَّز عن عاملهِ لانفرادهِ بالتأكيد فيسهل العطف عليهِ * وهو يشمل الضمير البارز نحو قمتُ انا وزيدٌ. والمستتر نحو قُمْ أنتَ وعمرٌو * وقد يُفصَل بينهما بغيرهِ حملًا عليهِ باعتبار إِبعادهِ احدَهما عن الآخَر. كما يُعتبَر ذلك لترك

التأنيث في نحو حضَرَ المجلسَ امرأةٌ * وحكم هذا الفاصل ان يكون قبل العاطف نحو هو الذي يصلّي عليكم وملئكتهُ . وقد يكون بعدهُ نحو ما اشركنا ولا آباؤُنا * فان كان الضمير مخفوضاً وجب تكرار عاملهِ حرفاً كان او اسماً ولو فُصِل بينهما . لان اتّصال الجارّ بالضمير اشدُّ من اتّصال الفعل بالفاعل . فيُقَال مررت بك وبزيدٍ . والمال بيني وبين عمرٍو . ولا يُقَال مررت بك انت وزيدٍ *وقد سُمِع العطف عليهما بدون شيء من ذلك . وهو نادرٌ في النثر . ومنهُ الحديث كنتُ وابو بكرٍ . وقول بعض العرب ما فيها غيره وفَرَسِهِ . وأَمّا في الشعر فكثيرٌ . ومنهُ قول الشاعر

ما زلت والتيميُّ اضرب كبشهم حتى تهشّم قرنهُ فتحطّما

وقول الآخر

قلت اذ أقبلَت وزُهْرٌ تهادَى كنعاج الفلا تعسَّفْنَ رملا

وقول الآخر

اليوم قرّبتَ تهجونا وتشتمنا فاذهَب فما بك والأيّامِ من عجبِ

وقول الاخر

نُعلّقُ في مثل السواري سيوفنا وما بينها والكعبِ غوطٌ نفانفُ

وأَمّا الضمير المتّصل المنصوب والضمير المنفصل مطلقاً فلا شرط في العطف عليهما لعدم اتّحادهما بالعامل . فيُقَال رايتك وزيداً . وما قام الا انا وعمرٌو . وإيّاك والاسد . وقس عليهِ * واعلم ان في نحو قُمْ انتَ وزيدٌ خلافاً . فقيل ان المعطوف مرفوعٌ بفعلٍ مضمرٍ مدلولٍ عليهِ بما قبلهُ . اي وليَقُم زيدٌ . بناءً على عدم إمكان توجّه العامل اليهِ فيكون من عطف الجُمَل . وهو مذهب ابن مالك * وقيل انهُ معطوفٌ على الضمير المستتر . بناءً على انهُ لا يُشترَط صحّة تقدير العامل بنفسهِ بعد العاطف كما لا يُشترَط صحّة توجُّه العامل الى المعطوف بنفسهِ . وهو مذهب سيبويه وعليهِ الجمهور

والعطفُ بينَ الفعل واسمٍ قُدّرا بالفعلِ تأويلاً لِتطبيقٍ جرى

اي ان العطف قد استُعمِل بين الفعل والاسم الذي يُقدَّر بالفعل كالضارب ونحوهِ . وذلك على تأويل احدهما بالآخر لتحصيل المطابقة بينهما . وهو يشمل عطف الاسم على الفعل كقول الشاعر

باتَ يُعَشّيها بعضبٍ باترٍ يقصدُ في أَسْوُقِها وجائرِ

وعطف الفعل على الاسم كقول الآخر

لم يعلموا أنّيَ حامي خَشْعَمَا الطاعنُ الخيلِ ويشرب الدما

وأمَّا تعيين التأويل بينهما فقيل ان المعطوف يكون في تأويل المعطوف عليهِ مطلقًا. فيكون جائرٌ في تأويل يجور. ويشرب في تأويل شارب. لان التابع اولى بموافقة المتبوع * وقيل بل يكون التأويل بحسب ما يقتضيهِ المقام من غير نظرٍ الى المتعاطفين. فيكون يقصد في تأويل قاصد لانهُ نعتٌ والاصل في النعت ان يكون مفردًا. ويكون طاعن في تأويل يطعن لانهُ صِلةٌ والاصل في الصِلَة ان تكون جملةً. ومُقتَضى عبارة التصريح إباحة تأويل أيّهما شئت بالآخَر * واعلم ان ما ذُكِر يشمل الفعل المضارع كما رأيت. والماضي كما في قول الشاعر

يارُبَّ بيضاَء من العواهجِ أُمِّ صبيٍّ قد حبا او دارجِ

غير انهُ يجب تقريبهُ من الحال كما في البيت ليحسن عطفهُ على الاسم * وأمَّا فعل الامر فلا دخل لهُ في ذلك لامتناع تقدير الاسم بهِ لانهُ للانشاء. ولذلك يلزم الماضي والمضارع ان يكونا خبريّين في اللفظ والمعنى كما رأيت

وبينَ فعلَينِ اذا ما عُدِلا في صيغتَيهما ولو تأوُّلا

اي وكذلك العطف يجري بين الفعلين المتعادلين في الصيغة النوعيَّة طلبًا للمناسبة بينهما. نحو عبَسَ وتولّى. ويُحيي ويُميت. وقُم فأَنذِر * ولا بُدَّ من هذا التعادل بينهما ولو على سبيل التأويل. نحو والله الذي ارسل الرياح فتُثِيرُ سحابًا. ونحو يقدم قومهُ يوم القيامة فاوردهم النار. اي فاثارت ويُورِدهم. لان المقام في الاول للماضي وفي الثاني للاستقبال. وانما اورد الاول بصيغة المضارع للدلالة على التجدُّد. والثاني بصيغة الماضي للدلالة على تحقُّق وقوعهِ. وقس نظائرهُ عليهِ * واعلم ان من النحاة من انكر عطف الفعل وجعلهُ من قبيل عطف الجُمَل. لانهُ يلازم الفاعل فيكون العطف عليهما جميعًا. وهو مردودٌ بنحو أُرِيدُ أَنْ تقومَ وتذهبَ فلو لم يكن العطف على نفس الفعل لم يُنصَب المعطوف. فتأمَّلْ

وبينَ جُملتَينِ مع وِفقِ الخَبَر هُناك والإنشاَء حَسْبَ ما اشتهَر

اي ان العطف يقع ايضًا بين الجملتين بشرط اتّفاقهما في الخبريَّة والانشائيَّة نحو اقترَبتِ الساعة وانشقَّ القمر. وكُلُوا واشربوا ولا تُسرِفوا. وهو المشهور بين النحاة وعليهِ جرى ابن مالك وابن عصفور وصحَّحهُ الاكثرون * واجاز الصفَّار اختلافهما محتجًّا بما يحتمل التأويل كقول الشاعر

تُناغي غزالاً عند دار ابن عامرٍ وكحّلْ مآقيك الحسان بإثمدِ

فانهُ يحتمل ان يكون تُناغي بمعنى الامر كما في نحو تؤْمنون بالله ورسولهِ اي آمنوا كما سيأْتي فلا حجّة فيهِ . وقيل ان ذلك يختصُّ بالجمل التي لا محلٌّ لها من الإعراب لان النِسَب التي بين اجزآئها مقصودةٌ بالذات خلافًا لذوات المحلّ فلا يمتنع التعاطف بينها مع الاختلاف المذكور. والمختار امتناعهُ مطلقًا الا في المحكيّة بالقول من ذوات المحلّ نحو قال اني أُشهِدُ الله وأشهَدوا اني بريٌّ مما تُشرِكون لان الثانية تكون معمولةً للقول بالإصالة ايضًا. فتأَمَّلْ

ولا ينُوبُ في الصحيحِ حرفُهُ عن عامِلَينِ فيُعَابُ عطفُـهُ

وجازَ إِذْ بعضُهُما عامِلُ جَرْ كَفِي الحِمَى عُثمانُ والدارِ عُمَرْ

اي ان حرف العطف لا ينوب عن عاملين في المذهب الصحيح . فاذا عُطِف بهِ على معمولَيهما نحو كان ضاربًا غلامَك زيدٌ واخاك عمرٌو كان العطف مَعِيبًا. لان الواو لا تقوى على القيام مقام كان وضارب . وهو مذهب الجمهور * فان كان احد العاملين جارًّا جاز العطف مطلقًا عند الاخفش والفارسيّ . ومع تقدُّم الجارّ عند الكسآئيّ والفرّآء والزجّاج لورود السماع بهِ كقولهم ما كلُّ بيضآءَ شحمةً ولا سودآءَ تمرة * فيقال عند هؤلآء في الدار زيدٌ والحجرةِ عمرٌو. وعليهِ مثال النظم وهو المشهور بين النحاة * ونُقِل عن سيبويه منع كلّ ذلك مطلقًا. وتأْويل ما ورد منهُ على انهُ مجرورٌ بعاملٍ مُقدَّرٍ لا بطريق العطف كما يوهم ظاهرهُ *واعلم ان من النحاة من قيَّد العاملَين هنا بالمختلفَين. فكان ذلك يوهم ان المراد اختلافهما في العمل . وليس كذلك بل المراد اختلافهما في الذات اي مغايرتهما احترازًا من ان يكون احدهما عين الآخَر نحو ضَرَبَ ضَرَبَ زيدٌ عمرًا وبكرٌ خالدًا . فان العاملين فيهِ يُحسَبان عاملاً واحدًا لان الثاني منهما تأْكيدٌ للاول . فلا إِشكالَ في جواز العطف على معموليهما * واهمل اكثرهم هذا القيد لعدم الحاجة اليهِ

واعلم بأَنَّ العطفَ للتفسيرِ قَدْ يأتي وبالردْفِ لذاكَ قد وَرَدْ

اي ان العطف قد يكون لتفسير معنى المعطوف عليهِ . ولذلك يُؤتَى بمعطوفٍ اشهر منهُ مما يرادفهُ في المعنى كما في قول الشاعر

على وجههِ برد المياه وطيبهـا وفي قلبهِ نار الضغينة والحقدِ

فان الحقد هو الضغينة . ولكنهُ عطفهُ عليها ليستدلَّ بهِ كل احدٍ على معناها . ولذلك

يُقَال لهُ عطف التفسير * وذلك بخلاف ما أُرِيد بهِ مجرد التشريك فانهُ يقتضي المغايرة بين المعطوف والمعطوف عليهِ كما رأيت آنفًا

وربَّما توهَّموا لفظًا أُلِف فأتبَعوا بمُقتَضاهُ ما عُطِف

اي انهم ربَّما توهَّموا دخول لفظٍ قد أُلِف دخولهُ في ذلك الكلام وهو غير داخلٍ في الواقع فاتبعوا المعطوف بحسب مقتضاهُ على خلاف ما يقتضيهِ لفظ العبارة. نحو ليس زيدٌ قائمًا ولا قاعدٍ بجر المعطوف بناءً على توهُّم دخول الباء المألوف في خبر ليس. وعليهِ قول الشاعر

مشائِمُ ليسوا مصلحين عشيرةً ولا ناعبٍ الاَّ بشؤمٍ غُرابُها

وكذلك قول الآخر

ما الحازم الشهم مقدامًا ولا بَطَلٍ ان لم يَكُنْ للهوى بالحقّ غلاَّبا

ولذلك يُقَال لهُ عطف التوَهُّم * فان لم يكن المُتوَهَّم مألوفًا كما في قول بعضهم

وما كنت ذا نَيْرَبٍ فيهِم ولا مُنمِشٍ بينهم مُنمِلِ

بجرّ المعطوف على توهُّم دخول الباء في خبر كان لم يحسن العطف باعتبارهِ لانهُ غير مألوفٍ في الاستعمال

واستحسَنوا في الجُمَلِ الموافقَة بينَ القبيلتين للمُطَابَقَة

اي انهم استحسنوا اتّفاق الجُمَل المتعاطفة في الاسميَّة والفعليَّة نحو زيدٌ قائمٌ وعمرٌو قاعدٌ. وقام زيدٌ وقعد عمرٌو. لقصد المطابقة بين الطرَفَين * وذلك انما هو على سبيل الاستحسان فقط لجواز الاختلاف بينهما نحو يخادعون الله وهو خادِعُهم. وهو المشهور عند النحاة * وقيَّد الفارسيُّ جواز اختلافهما بكونهِ مع الواو فقط لإصالتها في العطف. واعتُرِض بورودهِ في السماع مع غيرها نحو سواءٌ عليكم أدعوتموهم ام انتم صامتون. غير انهُ معها اكثر * ومنعهُ ابن جنّي مطلقًا. وهو مردودٌ بالإجماع على جوازهِ في نحو جاءَ زيدٌ وعمرًا ضربتهُ كما سيأتي في باب الاشتغال * واعلم انهم اختلفوا في عامل التابع. فقيل هو عامل المتبوع. وقيل التبَعيَّة. وقيل في عطف النسق مُقَدَّرٌ بعد العاطف. وفي غيرهِ نظير عامل المتبوع لا نفسهُ * وقال الجلال السيوطيُّ لو قيل ان العامل في الكلّ هو المتبوع كما ان المبتدأ عاملٌ في الخبر والمضاف عاملٌ في المضاف اليهِ لكان مذهبًا قويًّا * والجمهور على ان العامل في النعت والبيان والتوكيد هو العامل في المتبوع. وفي البدل مُقدَّرٌ من لفظ عامل المُبدَل منهُ. وفي النَسَق عامل المعطوف عليهِ

بواسطة حرف العطف * وهو مذهب سيبويه إلاَّ في البدل فانهُ يجعل عاملهُ نفس عامل المُبدَل منهُ. لانهُ كالساقط فكأَنَّ العامل لم يعمل فيهِ. وتبعهُ المبرّد والسيرافيّ والزمخشريّ * واختلف ايضًا في ترتيب التوابع اذا اجتمعت. فقيل يُقدَّم النعت. ثمَّ البيان. ثمَّ التوكيد. ثمَّ البدل. ثمَّ النَسَق. كما رأيت ترتيبها في الذكر هنا. وهو اختيار الاكثرين * وقيل يُقدَّم التوكيد والبدل على البيان. وقيل يُقدَّم التوكيد على الجميع لانهُ يتضمن حقيقة المتبوع مقرَّرًا لهُ. والله اعلم بالصواب

فصلٌ

في الوقف

بالهاءِ وقفًا تاءَ أُنثى أَبدِلِ ‍ ‍ ‍ ‍ في اسمٍ لغيرِ ساكنٍ صحَّ تَلِي

ورُبَّما أَثبتَهـا بعضٌ كما ‍ ‍ ‍ ‍ تُبدَلُ تاءَ الجمعِ عكسًا لَهُما

اي ان التاءَ الموضوعة للاسم المؤَنَّث المفرد وهي التي يُقال لها المربوطة يُوقَف عليها بإبدالها هاءً اذا لم يكن قبلها حرفٌ ساكنٌ صحيحٌ. وهي تقع مع المؤَنَّث في اللفظ والمعنى جميعًا كفاطمة ومسلمة. او في اللفظ فقط كطَلْحة ونَسَّابة. فيُقال جاءَت فاطمهْ. ولقيت طلحهْ. وهلمَّ جرًّا بالهاءِ في الجميع * وقد خرج بقيد الاسم نحوُ قامت ورُبَّت. وبقيد المفرد نحوُ مُؤْمنات. وبقيد انتفاءِ الساكن الصحيح نحوُ بنت. فان كل ذلك يُوقَف عليهِ بالتاءِ المبسوطة * وأمَّا ان كان الساكن قبلها غير صحيحٍ كفتاة فيجب ابدالها معهُ لانهُ متحركٌ تقديرًا لقلبهِ عن متحركٍ * وندر إثبات هذه التاءِ في الوقف كقول الراجز

صارت نفوس القوم عند الغلصَمَتْ ‍ ‍ ‍ ‍ وكادت الحرَّةُ ان تُدعَى أَمَتْ

كما ندر ابدال تاءِ الجمع في قولهم دفن البَناه من المكرماه. يريدون البنات والمكرمات * غير ان اكثر من يثبت التاءَ المربوطة يسكّنها مطلقًا جريًا على حكمها في حالة الإبدال. ومنهم من يقلب تنوينها في حالة النصب أَلِفًا جريًا على حكم المنصوب المنوَّن * واعلم ان التاءَ في نحو كَتَبة وقُضاة تُحسَب كتاءِ طلحة ونحوهِ لانها لتانيث اللفظ لا للجمع فتجري مجراها في الإبدال * وما سُمِّي بجمع المونث السالم كعرَفات يُعطَى حكمهُ في الإثبات استصحابًا لاصلهِ * والتاءَ اللاحقة للحرف ونحوهِ كرُبَّت وثُمَّت منهم من يجعلها للمبالغة في المعنى فيقف عليها بالإثبات. ومنهم من يجعلها لتأْنيث اللفظ فيقف عليها بالإبدال. وتُكتَب حيثما وقعت بحسب الوقف عليها * واذا وُقِف على نحوها طلحَ

مُرَخَّمًا رُدَّت الهاءَ المحذوفة . وندر تركها كحكاية سيبويه يا حَرْمَلْ بسكون اللام . اي يا حرمله * قيل ولا يتعيَّن كون الهاءَ الثابتة هي تلك المحذوفة لجواز ان تكون هاءَ السكت . وهو ظاهر قول سيبويه * ولعلَّ الاول أَولَى لان ردَّ المحذوف اولى من اجتلاب الخارج

وَدُونَهَا التنوينَ أَبدِلْ بالأَلِف اذا تلا الفتحةَ والغيرُ حُذِف
وأَطلقَ الحذفَ ربيعةُ الفَرَس والأَزْدُ إِبدالاً بِهِ الحكمُ انعكس

اي ان التنوين الواقع بعد الفتحة في ما ليس مختومًا بتاءَ التأنيث يُبدَل الفًا سواءَ كانت الفتحة إِعرابيَّةً نحو رأَيت زيدًا . ام بنائيَّةً نحو إِيهًا . فيقال رأَيت زيدا ويا زيدُ إِيها بالأَلِف فيهما * وأَمَّا غيرهُ وهو الواقع بعد الضمَّة والكسرة فيُحذَف ويسكن ما قبلهُ مطلقًا نحو جاءَ زيدْ . ومررت بقاضْ . ويا رجلُ صَهْ . بالسكون في الجميع * واجاز بنو ربيعة الفَرَس الوقف بحذف التنوين وتسكين ما قبلهُ مطلقًا . وعليهِ قول شاعرهم

أَلَا حبَّذا غُنْمٌ وطيب حديثها لقد تركت قلبي بها هائمًا دَنِفْ

وهو عند الجمهور مخصوصٌ بالضرورة * وبعكس ذلك لغة بني الازد . فانهم يبدلون التنوين مطلقًا . فيجعلونهُ بعد الضمة واوًا . وبعد الفتحة أَلِفًا . وبعد الكسرة ياءً . وهو غير مقبولٍ عند الجمهور * واعلم ان المقصور يُوقَف عليهِ بالأَلِف اتّفاقًا . غير انهم اختلفوا في حقيقة هذه الأَلِف . فقيل هي في النصب بدلٌ من التنوين . والأَلِف الاصليَّة محذوفةٌ لالتقاءَ الساكنين بينها وبين الأَلِف المُبدَلة . وفي الرفع والجرّ هي الأَلِف الاصليَّة . والتنوين محذوفٌ باعتبار الضمة والكسرة المُقدَّرتَين عليها . وهو مذهب سيبويه * وقيل هي بدلٌ من التنوين في الاحوال الثلثة باعتبار وقوعهِ بعد الفتحة في الجميع . وهو مذهب الاخفش والفرّاءَ والمازنيّ * وقيل هي الأَلِف الاصليَّة في الجميع . حُذِف التنوين الذي حُذِفَت بسببهِ فعادت . وهو مذهب ابي عمرو بن العلاءَ والكسائيّ والسيرافيّ . ونسبهُ ابن الباذش الى سيبويه والخليل * قال بعض المحقّقين ويقوّي هذا المذهب وقوع هذه الأَلِف رَوِيًّا في القصائد المقصورة كقولهِ

لو كانت الأَحلامُ ناجتني بما القاهُ يقظانَ لأَصماني الرَدَى
منزلةٌ ما خِلتُها يرضى بها لنفسهِ ذو أَدَبٍ ولا حِجَى

فان الأَلِف المُبدَلة من التنوين لا تقع رَوِيًّا * واستدلَّ بعضهم على ذلك بكتابتها ياءً في نحو فتَى لان المبدلة من التنوين لا تُكتَب بالياءَ * اقول ويمكن ان يتمشَّى هذا

المذهب في الرفع والجر على حذف التنوين وفي النصب على إبدالهِ وفاقًا لسيبويه. غير انهُ قد استُغني بإعادة الألِف الاصليَّة عن اجتلاب ألفٍ اجنبيةٍ تُبدَل منهُ لانها أَولى منها. ولانها تميّز بين بنات الواو والياء باختلاف رسمها في الخط فيكون لإعادتها فائدة. انتهى * ولهذا الخلاف ثمرةٌ من حيث الإعراب. فان الألِف اذا جُعِلت بدلاً يكون الإعراب مُقدَّرًا على الألف المحذوفة. واذا جُعِلت اصلاً يكون مُقدَّرًا على الألِف الموجودة

وجازَ أَنْ يُشارَ بالصوتِ الخَفِي رَوْمًا الى حرَكةٍ كالخَلَفِ
وقد تُضَمُّ الشفَتانِ ضَمَّا فقيلَ إِذْ لا سَمْعَ قد أُشِمَّا

اي انهُ يجوز ان يُشار الى حركة الحرف الموقوف عليهِ بصوتٍ خفيٍّ يختلسها اختلاسًا لطيفًا. فتكون كانها جزءٌ من الحركة. ويكون ذلك كالعوض من التصريح بها. والمراد بهِ التنبيه على نوع الحركة فكأَنَّ المتكلّم يروم ان يدلَّ عليها ولا يظهرها بتمامها. ولذلك يُقال لهُ الرَّوْمُ. وهو يُستعمَل في جميع الحركات خلافًا للفرَّاء في استثنائهِ الفتحة * وقد يُشار الى ضمَّة الحرف الموقوف عليهِ بضمّ الشفَتَين بعد تسكينهِ من غير صوتٍ. فكأَنَّ المتكلّم قد أَشمَّ الحرف رائحة الضمَّة بتهيئة الفم للنطق بها. ولذلك يُقال لهُ الإشمام * وهو اخصُّ من الرَوم لانهُ لا يستعمل الا في الضمَّة. واضعف منهُ لانهُ يُدرَك بالبصر دون السمع اذ لا صوت فيهِ

وغيرُ ذي همزٍ صحيحٌ إِنْ قَفا حَرَكةً يجوزُ أَنْ يُضعَّفا

اي ان الحرف الصحيح الغير المهموز اذا كان ما قبلهُ متحركًا يجوز ان يُضعَّف لان التضعيف كالعوض من الحركة. وهي لغة بني سعد. وعليها قول شاعرهم

باتت علينا بالذنوب تَعتَلّْ جاريةٌ من رهط عبد الأَشهَلّْ

فان كان الحرف الموقوف عليهِ همزةً كهذا خطَأْ. او حرف علَّةٍ كرايت القاضي. او كان ما قبلهُ ساكنًا كمررت ببكرْ. امتنع التضعيف لانهُ يؤَدّي في الاول الى الثقل في اللفظ. وفي الثاني الى التباس نحو الداعي بالمضاف الى ياء المتكلّم. وفي الثالث الى اجتماع ثلثة سواكن صحيحة

وَٱنقُلْ الى الساكنِ قبلاً إِنْ قَبِل حَرَكةً ما أُلوفَ وزنٍ إِذْ نُقِل
وقيلَ فتحًا من سِوَى الهمزِ ٱمتنَعْ وشرطَ عهدِ الوزنِ في المهموزِ دَعْ

اي ان من انواع الوقف نقل حركة الحرف الموقوف عليهِ الى الساكن الذي قبلهُ ان

كان يقبل الحركة. وكان الوزن الذي يُنقَل اليهِ مألوفًا كما في قول الراجز

عَلَّمَهـا اخواننـا بنو عِجِلْ شربَ النبيذِ واصطفاقًا بالرِجِلْ

ولا فرق في الحركة المنقولة بين ان تكون إعرابيةً او بنائيةً خلافًا لمن خصَّهُ بالإعرابيةِ. وعلى ذلك قول الآخر

يا ايها الساري المضلُّ مذهبُهْ دُونَكَ هذا البكرَ منّا فاركَبُهْ

فان لم يكن ما قبل الحرف الموقوف عليهِ ساكنًا. اوكان الساكن غير قابلٍ للتحريك. إمّا لكون تحريكهِ متعذّرًا كباب. او متعسّرًا كزيد. او كان تحريكهُ يستلزم فكَّ إدغامٍ كعَمٍّ. اوكان الوزن الذي يُنقَل اليهِ غير مألوفٍ. إمّا لكونهِ مفقودًا كهذا بِشُرْ. او نادرًا كمررت بذُهِلْ. امتنع النقل * واجاز بنو لخم نقل الحركة الى المتحرّك كقول بعضهم

من يأتَمِرْ للخير في ما قَصَدُهْ تُحمَدْ مساعيهِ ويُعلَمْ رَشَدُهْ

ومنع البصريُّون النقل من المنصوب المُنوَّن. فلا يجوز عندهم رايت بَكَرْ. لانهُ يلزم عليهِ حذف ألِف التنوين. وحملوا عليهِ غيرَ المُنوَّن نحو اشتريت العبَدْ. ما لم يكن المنقول منهُ مهموزًا نحو جنيت الكَمَأْ. فيُغتفَر عندهم لان فيهِ تخفيفًا لثقل الهمزة بفتح ما قبلها * واجازهُ الكوفيُّون مطلقًا. وحملهُ الاخفش على لُغَة ربيعة * واجاز الجمهور مَصيرَ المهموز الى وزنٍ غير معهود. فيُقال هذا رِدُؤْ. ومررت بكُفِئْ. وهي لُغَة كثيرٍ من العرب منهم بنو تميم وبنو اسد. غير ان بعض التميميّين يفرُّون من ذلك الى إتباع العين للفاء. فيقولون هذا رِدِئْ ومررت بكُفُؤْ. والبعض من هؤلاء يبدلون الهمزة بعد الإتباع فيقولون هذا رِدِيْ بالياء. ومررت بكُفُوْ بالواو * واعلم انهُ يُشترَط في المنقول منهُ ان يكون صحيحًا. فلا يُنقَل من نحو ظَبي ودلو لانهُ يؤدّي الى قلب حرف العلّة في اكثر الصُوَر فيقع الالتباس

وٱحمِلْ على التنوينِ نونَ كٱضرِبَنْ فأبدِلْ لَدَى الفتحِ كذا نونُ إِذَنْ

وحذِفَتْ إذْ ليسَ فتحٌ قبلها أولاهُما فرُدَّ محذوفٌ لها

اي ان نون التوكيد الخفيفة تُحمَل على التنوين لشبهها بهِ في اللفظ والزيادة طرفًا. فتُبدَل ألِفًا اذا كان ما قبلها مفتوحًا كما في المثال. وعليهِ قول الشاعر

وإيّاك والميتات لا تقربَنَّها ولا تعبد الشيطان والله فاعبُدا

اي فاعبُدَنْ * وكذلك نون إذَن الجوابيَّة فانهم يبدلونها ألِفًا في الوقف تشبيهًا لها

بالمنصوب المنوّن نحو ولن تفلحوا اذا . وهو مذهب الجمهور * وأمّا اذا وقعت نون التوكيد المذكورة بعد ضمّةٍ او كسرةٍ نحو اضرِبُنْ يا رجال . واذهبِنْ يا فُلانة . فاذا وُقِف عليها تُحذَف كما يُحذَف التنوين بعدها . وحينئذٍ يُرَدُّ ما حُذِف لاجلها من الضمائر لزوال مُوجِب الحذف وهو التقاء الساكنين . فيُقَال يا رجال اضربوا . ويافلانة اذهبي * فان كانت قد سقطت معها نون الإعراب كما في نحو هل تضربُنْ يا قوم . وهل تذهبِنْ يا جارية . رُدَّت ايضًا لزوال موجب إسقاطها وهو توالي الأمثال . فيُقَال يا قوم هل تضربون . ويا جارية هل تذهبين * واعلم ان ما ذُكِر من إبدال نون التوكيد الخفيفة وحذفها لا يقع مع المشدَّدة . لانها تباين التنوين فلا تجري مجراهُ * وفي إبدال نون إذَنْ خلافٌ . فان منهم من يقف عليها بالنون . واختار هذا المذهب ابن عصفور والمازنيُّ والمبرّد * ويُبنَى هذا الخلاف على خلافٍ في اصلها . فان منهم من يقول ان اصلها اذا . بناءً على ان الاصل في اذن اكرمك اذا زرتني اكرمك . فحُذِفَت الجملة المضاف اليها وعُوِّض عنها بالتنوين كما في نحو يومئذٍ . ومنهم من يقول ان النون فيها اصليّةٌ لانها حرفٌ بمنزلة لن . فمن قال بالتنوين اوجب الوقف بالألِف . ومن قال بإصالة النون اجاز الوقف بها نظرًا الى الاصل . وبالألِف تشبيهًا بالمنصوب المُنوَّن * ويُبنَى على هذا الخلاف خلافٌ في كتابتها في الوصل . فمن يقف عليها بالنون يكتبها بالنون لا غير . وأمّا من يقف بالألِف فان كان على إبدالها من التنوين يكتبها بالألِف . وان كان على ابدالها من النون يكتبها بالنون مراعاةً للاصل . او بالألِف مراعاةً لصورة الوقف * وجعل الفرّاء كتابتها في الوصل مرتَّبةً على عملها . فقال ان عملت كُتِبت بالألِف . وإلَّا كُتِبت بالنون للفرق بينها وبين اذا . وتبعهُ في ذلك ابن خروف * والله اعلم بالصواب

وقَلَّ ردُّ الآخِرِ المحذوفِ في قاضٍ وقَلَّ الحذفُ إنْ يُعرَّفِ

اي ان المنقوص المحذوف الآخِر في الرفع والجرّ كقاضٍ قد يُوقَف عليهِ بردّ آخرهِ المحذوف نحو جاءَ قاضِيْ ومررت بقاضِيْ لزوال موجب الحذف وهو التنوين . وعليهِ قراءة بعضهم ولكلّ قومٍ هادِيْ . وما لهم من دونهِ من والِيْ * فاذا عُرِّف كالقاضي فقد يُوقَف عليهِ بحذف آخرهِ بناءً على ان ألْ قد دخلت عليهِ بعد الحذف حالَ تنكيرهِ . وعليهِ قراءة بعضهم وهو الكبير المُتعَال . ولينذر يوم التَلَاق . ومن هذا القبيل المُنادَى المقصود نحو يا قاضِيْ . فانهُ قد يُوقَف عليهِ بالحذف . وكلُّ ذلك قليلٌ في

الاستعمال * والمختار عند الجمهور استصحاب الحذف في المنوَّن المذكور. لان ياءَهُ كانت محذوفةً في الوصل فلا يليق ان تثبت في الوقف الذي يُحذَف فيهِ ما كان ثابتًا في الوصل. والإثباتُ في غيرهِ. لان ياءَهُ كانت ثابتةً في الوصل ولا مُوجِب لحذفها في الوقف * واما المعرَّف المنصوب نحو رايت القاضي فليس فيهِ غير الإثبات اذ لا وجه فيهِ للحذف

وَالرَّدُّ حتمٌ إِنْ على اصلٍ بَقِي نحوَ مُرٍ ونحوَ قِ الهاءَ ٱلحِقِ

اي انهُ يجب ردُّ الآخِرِ المحذوف اذا كان المنقوص المذكور قد بقي على حرفٍ واحدٍ من اصولهِ نحو مُرٍ اسم فاعل من الإراءة. فيُقال فيهِ مُرِي باثبات الياءِ. اذ لو وُقِف عليهِ بحذفها كان ذلك اجحافًا بهِ لبقائهِ على اصلٍ واحدٍ ساكنٍ * واما الفعل الباقي على اصلٍ واحدٍ فان كان امرًا نحو قِ وجب إِلحاقهُ بهاءِ السكت اتفاقًا فيقال قِهْ. اذ لا سبيل الى ردّ المحذوف منهُ ولا الى تسكينهِ. وان كان مضارعًا مجزومًا فقيل تجب الهاءُ معهُ لانهُ قد بقي على اصلٍ واحدٍ. وقيل تجوز لان حرف المضارعة كالجزء منهُ بدليل ان بنيتهُ لا تقوم الا بهِ فلا يُعَدُّ كالامر. والاول هو المختار وعليهِ قولهم في المثل من يَعِشْ يَرَهْ

والهاءَ في نحوِ ٱدْعُ تُختارُ ومَعْ مُحرَّكٍ من لازمٍ البِنا تَقَع

اي ان إِلحاق هذه الهاءِ يُختار في الفعل الباقي بعد حذف آخرهِ على اصلين فصاعدًا نحو ادعُ واخشَ وارمِ. ولم يدعُ ولم يتأنَّ ولم يستقصِ وما اشبه ذلك. فيُقال ادعُهْ واخشَهْ وهلمَّ جرًّا. ومنهُ قولهم في المثل وجدت الناسَ أُخبُرْ تَقلَهْ. وذلك للمحافظة على بقاءِ الحركات الدالَّة على الاواخر المحذوفة. اذ لو لم تلحق الهاءُ لذهبت الحركات فذهب الدليل والمدلول عليهِ * ويجوز ترك الهاءِ والوقف بالسكون على هذه الأفعال. وزعم عيسى بن عُمَر ويونس انها لغةٌ لبعض العرب * ويجوز إِلحاق الهاءِ لكل ما بُنِي على حركةٍ بناءً لازمًا نحو ذَهَبْتُهْ. وما أدراك ما هِيَهْ. وجئتُ أمسِهْ. وعليهِ قولهُ

اذا ما ترعرع فينا الغلام فما إِنْ يُقالُ لهُ مَنْ هُوَهْ

ولا تلحق المعرب ولا المبنيَّ بناءً عارضًا كالمُنادَى. لان حركة الإِعراب تُعرَف بالعامل فلا حاجة الى المحافظة عليها. وحركة البناءِ العارض تشبه حركة الاعراب لحدوثها بسبب شيءٍ يشبه العامل. وشذَّ قول الراجز

يا رُبَّ يومٍ لِيَ لا أُظَلَّلُهْ أُرمَضُ من تحتُ وأُضحَى من عَلُهْ

واختُلِف في إلحاقها الماضيَ. فقيل يمتنع مطلقًا لانهُ يشبه المعرب في وقوعهِ موقِعهُ كما مرَّ. وقيل يجوز مطلقًا لانهُ مبنيٌّ على حركةٍ بناءٍ لازمًا. وقيل يمتنع اذا التبست الهاء بالضمير نحو ضَرَبَهْ. ويجوز عند امن اللبس نحو قَعَدَهْ. وهو الارجح عند الاكثرين

ونحوِ وازيدا هُنا وقُلْ هُنَهْ فيها ومنهُ هكذا فصدي أَنَهْ

اي وتقع هاء السكت ايضًا بعد الأَلِف المزيدة في الأسماء العارضة البناء كأَلِف النُدبة في نحو وازيدا. وبعد الأَلِف الاصليَّة في الأسماء اللازمة البناء نحو هُنا. فيُقال وازيداهْ. وجلست هُناهْ * ويجوز إبدال أَلِف هنا هاء. فيُقال جلست هُنَهْ * ومن هذا القبيل قول حاتم الطائيّ هكذا فصدي أَنَهْ. اي انا * وقد سُمِع هذا الإبدال في أَلِف ما الحرفيَّة كقول الراجز في احدى الروايتين

والله انجاكَ بكفَّي مسلمه من بعد ما وبعدما وبعدمَهْ

وأمَّا الاستفهاميَّة المحذوفة الأَلِف لدخول حرف الجرّ عليها كما سيأتي فيجوز الوقف عليها بسكون الميم مجرَّدةً. لانها قد صارت معهُ كالكلمة الواحدة لشدَّة الاتصال بينهما فلا تُحسَب انها قد بقيت على حرفٍ واحدٍ. ويجوز إلحاقها بالهاء مفتوحة الميم كقولهِ

يا فَقْعَسيُّ لِمْ أَكلتهُ لِمَهْ لو خافكَ اللهُ عليهِ حرَّمَهْ

وهو الاكثر في الاستعمال

وأَبدَلَ الهمزةَ بعضُ العرَبِ من أَلِفٍ واللبسُ لم يُرتكَبِ

اي ان بعض العرب وهم قومٌ من بني طيّ يبدلون الأَلِف الموقوف عليها همزةً. فيقولون ضربت بالعَصَأْ. وقتلت الأفعأْ. وهذا الإبدال يجري عندهم في الأَلِف الاصلية كما رأيت. وفي الالف المبدلة من التنوين كما حكي الخليل من قولهم رايت رَجُلَأْ. غير ان ذلك مشروطٌ بامن اللبس. فلا يقال كرهت الصَدَأْ اي العطش. لئلاَّ يلتبس بصَدَإِ الحديد

والبعضُ أَولَى السينَ كافَ المُفرَده والشينَ بعضٌ لِامتيازٍ قَصَدَه

اي ان بعض العرب وهم بنو تميم يُلحِقون كاف خطاب المؤنَّثة المفردة بالسين عند الوقف عليها محافظةً على الكسرة التي تميِّز بين خطابها وخطاب المذكَّر. فيقولون اكرمتكِسْ. وقلت لكِسْ. اذ لو لم تلحقها السين وجب الوقف عليها بالسكون فوقع الالتباس * وبعضهم يلحقها بالشين المعجمة لذلك وهم بنو اسد وقيل بنو ربيعة. ويُقال للاولى سين الكسكسة وللثانية شين الكشكشة

وكلُّ ما الوقفُ عليهِ عُلِّقا　　يلتزمُ السكونُ فيهِ مُطلَقا

اي ان كلَّ حرفٍ يكون الوقف قد عُلِّق عليهِ يلزم السكون على كل حالٍ وهو الاصل في الوقف. فان كان الحرف ساكنًا في الاصل كهند قامَتْ وزيدٌ لم يَقُمْ فهو المطلوب. وإلاَّ سُكِّن مطلقًا سواءً كان اصليًّا ام زائدًا. باقيًا على لفظهِ ام مُبدَلاً. وذلك مُطَّرِدٌ في كل ما يُوقَف عليهِ بالاستقراءِ

وقد ينالُ الوصلُ حكمَ الوقفِ　　وغالبًا في الشعرِ تحتَ ضعفِ

اي ان الوصل قد يُعطَى حكمَ الوقف كتسكين المتحرك وإلحاق هاءِ السكت والتضعيف وغير ذلك. وهو قليلٌ في النثر كقراءَة بعضهم وجئتك من سَبَأْ بنبإٍ يقين. وقراءَة غير حمزة والكسائيّ فبهداهم اقتدِهْ قُل لا اسألكم عليهِ اجرًا. بتسكين همزة سَبَأْ في الآية الاولى. والحاق امر الناقص بهاءِ السكت في الثانية * واكثر وقوعهِ في الشعر. ومن ذلك قول الشاعر

فاليومَ أشرَبْ غيرَ مستحقبٍ　　اثمًا من اللهِ ولا واغلِ

وقول الآخر

لقد خشيتُ أَنْ ارى جَدَبًّا　　في عامنا من بعد ما أَخصَبَّا
مثل الحريقِ وافقَ القَصَبَّا

فان الاول سكَّن آخِرَ المضارع مع كونهِ مجرَّدًا. والثاني ضعَّف حرف الرَّويّ مع كون الوقف على الأَلِف لا عليهِ فيكون واقعًا في الوصل * وأَمثالهُ كثيرةٌ في الشعر غير ان كلَّ ذلك ضعيفٌ حيثما وقع

والشعرُ في مُطلَقةِ القوافي　　بالعكسِ اذ حُرِّكَ بالخِلافِ
لكنَّهُ الى القياسِ يرجعُ　　لِنَتْجِ حرفِ المدِّ ممَّا يُشبَعُ

اي ان الشعر في القوافي المُطلَقة وهي المتحركة الرَّويّ يجري فيهِ الوقف مجرى الوصل بعكس ما مرَّ. لان الحركة التي يجب حذفها في النثر تثبت فيهِ بخلاف حكم الوقف كقول الشاعر

لا يسلم الشرف الرفيع من الاذى　　حتى يُراقَ على جوانبهِ الدمُ

وقول الآخر

ولا اغار على الاشعار اسرقها　　غنيت عنها وشرُّ الناس من سَرَقا

وقول الآخر

فلا تشرب بلا طربٍ لاني رايت الخيل تشرب بالصفيرِ

غير ان هذه الحركة ترجع الى السكون باعتبار حرف العلّة الساكن المتولّد من اشباعها كما ترى . فيكون مصحوبها كالمنصوب المنوّن الذي يُبدَل تنوينهُ أَلِفًا * وهذا الاستعمال انما يُباح في الشعر لضرورة المحافظة على الوزن ولذلك لا يجوز في الاسجاع المقفّاة اذ لا وزن فيها

مسائل منثورة

فصلٌ

في النداءِ

عُوِّضَ عن فعلِ النِدا حرفُ النِدا لِظاهرٍ بهِ خِطابٌ قُصِدا

فانْ يَكُنْ فردًا مُعيَّنًا يُرَى بُنِيْ كمرفوعٍ ولو مُقَدَّرا

وذاكَ مفعولٌ محلاًّ قد نُصِب فنصْبُ ما ليسَ كذا لفظًا يَجِب

اي انهم حذفوا فعل النداءِ وعوَّضوا عنهُ بحرفهِ نحو يا زيد . فان الاصل فيهِ أُنادِي زيدًا . ثم حُذِف الفعل للتخفيف وعُوِّض عنهُ بالحرف . ولذلك تُحسَب العبارة جملةً باعتبار الفعل المحذوف . ويُجعَل المُنادَى من باب المفعول بهِ * وحكم المُنادَى ان يكون اسمًا ظاهرًا . غير انهُ يُضمَّن معنى الخطاب كالمُضمَر . فان كان مفردًا مُعيَّنًا بُنِي ولو تقديرًا على الصورة التي يُرفَع بها لو كان معربًا . والمراد بالمفرد هنا ما ليس بمضافٍ ولا شبيهٍ بالمضاف فيدخل فيهِ المثنَّى والمجموع * ويدخل في المُعيَّن ما كان مُعيَّنًا قبل النداءِ نحو يا زيدُ . وما صار مُعيَّنًا بعدهُ نحو يا رَجُلُ مُرادًا بهِ رجلٌ مُعيَّن * ويدخل في البناءِ ما حدث حقيقةً على المنادى المعرب كما رأَيت . وما قُدِّر حدوثهُ على ما كان مبنيًّا قبل النداءِ نحو يا سيبويهِ * ويدخل تحت المرفوع ما كانت العلامة تظهر فيهِ كالضمَّة في نحو يا زيدُ والأَلِف في نحو يا رجلان . والواو في نحو يا مؤْمنون . وما تُقدَّر فيهِ نحو يا يحيى ويا قاضيْ في المبنيَّات بعد النداءِ . ويا هذا ويا هؤُلاءِ في المبنيَّات قبلهُ * وكلهُ يكون في محلّ النصب باعتبار معنى المفعوليَّة * وأَمَّا الوجه في بنائهِ فهو وقوعهُ موقع كاف الخطاب الاسميَّة الواقعة في نحو ادعوك المشابهةِ لفظًا ومعنًى لكاف الخطاب الحرفيَّة الواقعة في نحو ذلك وهناك . مع مشابهتهِ للكاف الاسمية في تضمُّنهِ معنى الخطاب والإفراد والتعريف فاستحقَّ البناءَ بهذا الاعتبار * ومن ثمَّ أُعرِب ما

لم تتمَّ المشابهة فيهِ. وهو ما ليس معرفةً نحو يا رجلاً لغير معيَّنٍ. وما ليس مفردًا نحو يا عبدَ الله ويا طالعًا جبلاً. فكان يُنصَب لفظًا على حقّ المُنادَى كما علمت * وانما احتيج الى تكلُّف تشبيه الكاف الاسميَّة بالحرفيَّة ليرجع ذلك الى شَبَه الحرف. لان الاسم انما يُبنَى بشَبَه الحرف ولو بالواسطة كما تقرَّر في باب البناء لا بشَبَه الاسم المبنيّ * وقيل لا يُحتَاج الى ذلك لوقوعهِ موقع المبنيّ وهو ضمير الخطاب. فانهُ يقتضي البناء من غير نظرٍ الى امرٍ آخَر * وقيل بُني إجراءً لهُ مجرى أسماء الاصوات. وهو مذهب سيبويه * ونقل المراديُّ عن ابي عليّ الفارسيّ انهُ رُكِّب مع حرف النداء كما رُكّب اسم لا معها * وجعل صاحب الامتحان بناءَهُ لتضمُّنهِ معنى الامر كهَلُمَّ. واستدرك النكرةَ المُبهَمة بان الامر خطابٌ لمعيَّنٍ. والمُضافَ بمُعارَضَة الإضافة للبناء. وشِبْهَ المضاف بحَمْلِهِ عليهِ * وزعم بعضهم انهُ يُبنَى لمشابهتِهِ كاف الخطاب الحرفيَّة في الخطاب والإفراد بلا واسطة. وهو منقوضٌ بوجود هذه العلَّة في النكرة المبهمة ايضًا وهي معربةٌ. والاول هو المختار وعليهِ الجمهور * واعلم ان من العرب من يبني المفرد على الفتح لتُشاكِل حركةُ بنائِهِ حركةَ إعرابِهِ كما في اسم لا النافية للجنس. وعليهِ قول الراجز يا ريحَ من نحو الشمال هبّي بفتح الحاء وهي لغةٌ ردية لانها تُؤَدّي الى التباسهِ بالمضاف الى ياء المتكلم في بعض الصُوَر كما سيأتي. وتقتضي بناء المثنَّى والجمع على الياء فتلتبس النكرة المقصودة بغيرها

ولا يُنادَى مُضمَرٌ اذ قد أبَى تَكَلُّفَ الخِطابِ مِمَّا اجتَلَبا

فشَذَّ يا أَنتَ ويا إيَّاكا وقيلَ للتنبيهِ يا هُناكا

اي ان المضمر لا يُنادَى لانهُ لا يقبل تكلُّف الخطاب المجتلب اليهِ. أمَّا المتكلّمُ والغائبِ فلأنَّهُ ينافي وضعها. وأمَّا المُخاطَب فلانهُ لا يتحمَّل خطابًا آخَر * ولذلك حُمِل على الشذوذ قول الراجز

يا أَبجَرُ بنَ أَبجَرٍ يا أَنتَا انت الذي طلَّقت عامَ جُعْنَا

وقول بعض العرب يا إيَّاك قد كفيتك * وتأوَّلها بعض النحاة بان يا فيهما حرف تنبيه. وانت الاول مبتدأ. والثاني تأكيدٌ لهُ. والموصول خبرٌ * وإيَّاك مفعولٌ لفعلٍ محذوفٍ يفسّرهُ الفعل المذكور * ولا يخفى ما في ذلك من التكلُّف

وصَحَّ في مُضافِ غيرِ الكافِ لِصحَّة الخِطابِ في المُضافِ

والياءَ مَعْهُ كَسِواهُ تَختَلِف وزِيدَ ضَمٌّ قبلَ ما منها حُذِف

اي لَمَّا كان يُعتبَر احتمال المُنادَى لتضمين معنى الخطاب شذَّ النداء للمضمر كما مرَّ.

وصحَّ للمضاف الى غير ضمير المُخاطَب منهُ لصحَّة تضمينهِ معنى الخطاب . فيقال يا غُلامي ويا غُلامَهُ بخلاف المضاف الى ضمير المُخاطَب . فلا يُقال يا غلامك لاستلزامهِ اجتماع النقيضين . لان الغلام يكون مُخاطَبًا من حيث انهُ منادًى . وغير مخاطبٍ من حيث انهُ مضافٌ الى ضمير المُخاطَب لوجوب تغاير المُتضايفَين * واذا أُضيف المُنادَى الى الياَء من الضمائر يجوز ان يختلف حكمها معهُ في السكون والفتح والقلب والحذف كما يختلف مع غيرهِ مما يُضَاف اليها كما مرَّ في باب الإضافة . فيُقال يا غلامي بإثباتها ساكنةً او مفتوحةً . ويا غلاما بالألِف . ويا غلامَ بكسر الميم وفتحها * واجازوا فضلاً عن ذلك ضمَّ آخِرِ المُنادَى بعد حذفها كالمنادى المفرد اكتفاًء بنيَّة الإضافة . وعليهِ حكاية يونس يا أُمُّ لا تفعلي بضم الميم * وقيَّد بعضهم هذه اللغة بما لا يُنادَى غالبًا الا مضافًا كالاب والأُمّ ونحوهما * وافصح هذه اللغات حذف الياَء . ثُمَّ إثباتها ساكنةً . ثُمَّ مفتوحةً . ثُمَّ قلبها أَلِفًا . ثُمَّ حذف الألِف . ثُمَّ ضمّ آخِرِ المُنادَى بعد الحذف * غير ان القلب والحذف من هذه اللغات يختصَّان بالمضاف المعنويّ الصحيح الآخِرِ لامتزاجهِ بالياَء واحتمالهِ التصرُّف المذكور . بخلاف اللفظيّ والمعتلِّ الآخِر نحو يا ضاربي ويا فتايَ . فلا يجوز معهما إلَّا إثبات الياَء . غير ان الاول يجوز معهُ تسكينها وفتحها . والثاني يُلتزَم معهُ الفتح فرارًا من التقاَء الساكنين

وعوَّضُوا بالتاَء في يا أَبَتِ كسرًا وفتحًا وكذا يا أُمَّتِ

اي ومما استعملوهُ في الياَء مع المُنادَى المضاف اليها زيادةً عن غيرهِ انهم عوَّضوا عنها محذوفةً مع الأب والأُمّ بالتاَء فقالوا يا أَبتِ ويا أُمَّتِ . وهي تاُء تأنيثٍ كالّلاحقة رُبَّ ونحوها بدليل جواز إبدالها هاًء في الوقف كقولهِ ورَفَعَت من صوتها هيا أَبَهْ . ولذلك يفتح ما قبلها * والاكثر كسر هذه التاَء تعويضًا عن كسر آخِرِ المُنادَى الذي التُزِم فتحهُ قبلها * ويجوز فتحها لانها عوضٌ عن الياَء فتُعطَى الحركة الجائزة فيها * ونُقِل عن الخليل انهُ سمع ضمَّها من العرب . ولا يجوز الجمع بينها وبين الياَء لامتناع اجتماع العوض والمُعوَّض عنهُ . وأَمَّا قول الشاعر

أَيا أَبَتِي لا زلت فينا فانما لنا املٌ في العيش ما دمت عائشا

فضرورةٌ * ولا بينها وبين الألِف لان الألِف بَدَلٌ من الياَء . وهي قد حُذِفَت . وأَمَّا قول الشاعر

أَيا أَبَتا لا تَرِمْ عندنا فإِنَّا بخيرٍ اذا لم تَرِمْ

وقول الآخَر

يا أُمَّتا أَبصرَني راكبٌ ... يسير في مُسْحَنْفِرٍ لاحبِ

فقيل ان الألِف فيها هي الألف التي تلحق المستغاث والمندوب. وقيل مُشبَعَةٌ من فتحة التاء. وقيل زائدةٌ للضرورة. واجاز بعضهم كونها بدلاً من الياء وسهَّل الجمعَ بينها وبين التاء ذهابُ صورة الياء المعوَّض عنها. والله اعلم بالصواب

ومثلَ يا ٱبني قيلَ يا ٱبنَ أُمِّي ... في ما خلا الضمّ ويا ٱبنَ عمِّي

اي انهُ كما يُقال يا ابني باثبات الياء وقلبها وحذفها يُقال يا ابن أُمّي ويا ابن عمّي بهذه اللغات في المضاف الى الياء. إلاّ ضمّ ما قبل الياء المحذوفة فانهُ لا يجوز معهما لفقد صورة المُنادَى المفرد فيهما. وعلى ذلك قُرِئَ يا ابن أُمّ ان القوم استضعفوني بالكسر والفتح. وقال الراجز

كُنْ لِيَ لا عَلَيَّ يا ٱبنَ عَمَّا ... نَعِشْ عزيزَينِ ونُكفَى الهَمَّا

وذلك يجري ايضاً مع الابنة المضافة الى الأُمّ او العمّ. ومنهُ قول الراجز

يا ٱبنةَ عَمَّا لا تلومي واهجعي ... لا يخرق اللومُ حجابَ مسمعي

وهو مقصورٌ على ما ذكرناهُ فلا يتجاوزهُ الى غيرهِ كيا شقيق أُمّي ويا ابن اخي ونحو ذلك

وكالمُضافِ نَصَبوا الشِبهَ لَهُ ... إذْ فاتَهُ حقُّ البِناء مِثْلَهُ

اي انهم كما نصبوا المُنادَى المضاف لفوات حقّ البناء من جهة الإفراد نصبوا المُشبَّه بهِ. وهو كلُّ اسمٍ تعلّق بهِ شيءٌ من تمام معناهُ على غير جهة الصِلَة او الإضافة. وهذا التعلّق قد يكون بالعمل في الفاعل نحو يا حسناً وجهُهُ. او في المفعول نحو يا طالعاً جبلاً. او في المجرور نحو يا رفيقاً بالعباد. وقد يكون بالعطف عليهِ نحو يا زيداً وعمراً اذا سمّيت رجلاً بذلك. والاول هو الغالب في استعمالهِ. وبهِ سُمّي شبيهاً بالمضاف لانهُ قد عمل في ما بعدهُ كالمضاف العامل في المضاف اليهِ. ولانهُ يتخصّص بهِ ويفتقر اليهِ كالمضاف بالنسبة الى ما أُضيف اليهِ. ويُقال لهُ المُطَوَّل والمطول ايضاً لامتدادهِ بما يليهِ* وقيل ان المضاف لم يُبنَ لان المضاف اليهِ بمنزلة تنوينهِ وهو عَلَمُ التمكُّن فلا يسوغ معهُ البناء. وحُمِلَ المشبَّه بهِ عليهِ. والاول هو المشهور

وٱضمُمْ اذا شئتَ أَوِ ٱفتحْ أَوَّلا ... كَزَيْدُ زَيْدَ الخَيلِ وٱنصبْ ما تَلا

اي انهُ يجوز في الاول من نحو يا زيد زيد الخيل ان يُضَمَّ على انهُ مفردٌ وهو الارجح. او يُفتَح على انهُ مضافٌ الى الخيل. والثاني مُقحَمٌ بينهُ وبين المضاف اليهِ. وهو مذهب

سيبويه * او مضافٌ الى محذوفٍ يفسرهُ المذكور . اي ان الاصل يا زيدَ الخيل زيدَ الخيل فحُذِف المضاف اليهِ الاول استغناءً عنهُ بذكر الثاني . وهو مذهب المبرّد * واماَّ الثاني فليس فيهِ غير النصب على انهُ مُنادًى بتقدير الحرف . او توكيدٌ او عطف بيانٍ او بدلٌ . او مفعولٌ بهِ بتقدير اعني * وذهب الاعلم الى ان الاسمين مركَّبان كخمسة عشر ومجموعهما مُنادًى مضافٌ . فيجب فتحهما جميعًا على سبيل البناء . وهو ضعيفٌ كما لا يخفى

فان تَقُلْ يا زيدُ زيدُ ٱضمُمْهما وٱرفَعْ أَوِ ٱنصبْ ثانيًا مُحْكِما

اي فان قلت يا زيدُ زيدُ بإِفراد الاسمين ضُمَّ كل واحدٍ منهما كقول الراجز

اني وأَسطارٍ سُطِرنَ سطرا لَقائلٌ يا نصرُ نصرُ نصرا

وجاز في الثاني الرفع والنصب ايضاً . غير انهم اختلفوا في توجيه احكامهِ المذكورة . فقيل يُضَمُّ على انهُ مُنادًى ثانٍ . ويُرفَع او يُنصَب على انهُ تأكيدٌ جارٍ على لفظ الاول او محلّهِ * وقيل يُضَمُّ بدلاً . ويُرفَع او يُنصَب عطف بيانٍ * والاول هو الصحيح لانهُ لا بُدَّ في البدل والبيان مع اتحّاد اللفظ من زيادةٍ في المعنى مع الثاني . لان الشيء لا يُبدَل من نفسهِ ولا يبيّن نفسهُ

ونحوُ يا زيدَ بنَ عمرٍو رُجِّحا إِتباعُهُ مـا بعدَهُ ففُتِحـا

اي ان العَلَم المفرد الموصوف بابن متّصلاً بهِ مضافًا الى عَلَمٍ آخر كما رأَيت في المثال يُختار فيهِ الفتح على الضمّ إِتباعًا لفتحة النصب الواقعة بعدهُ . فيُقال يا زيدَ بنَ عمرٍو بفتح الدال * وعلّل بعضهم ذلك بشدّة امتزاجهِ بالصفة مع كثرة الاستعمال . فصار بمنزلة اسم مركَّبٍ كحَضرَمُوت * وقيَّدهُ بعضهم بما تظهر فيهِ الضمَّة كما رأَيت لان المقصود بهِ المشاكلة اللفظيَّة . فان كان مما لا تظهر فيهِ نحو يا عيسى بن مريم تعيَّن تقديرها دون الفتحة * ولا بُدَّ من استيفائهِ جميع القيود المذكورة آنفًا . فان اخلَّ بشيءٍ منهـا تعيَّن ضمُّهُ على الاصل * وحكى الاخفش عن بعض العرب إِتباعَ الثاني للاول . فيُقال يا زيدُ بنُ عمرٍو بضم الدال والنون . وهو أَولَى بالنظر الى قياس الإِتباع

ونَصبَوا مقصودَ نكْرَةٍ وُصِف بما لَها إِذْ ما لُبْهِمَ أُلِف

اي انهم ينصبون النكرة المقصودة اذا وُصِفت بما تُوصَف بهِ النكرات . وهو النكرة المفردة نحو يا رجلاً صالحًا . والجملة نحو يا عظيمًا يُرجَى لكلّ عظيمٍ . وشِبهُهـا نحو يا رجلاً فوق الجمل ويا جاريةً في الهودج وذلك لانها لمَّا جرت مجرى النكرة المبهمة

في الوصف عوملت معاملتها في النصب . وانما جاز ان تُوصَف بما توصف بهِ النكرات لان التعريف قد طرأ عليها . والمعرفة الطارئة يُغتفَر فيها ما لا يُغتفَر في المعرفة الاصليَّة * وقدَّر بعضهم انها قد وُصِفَت قبل النداءَ . ثم نودِيَ الموصوف والصفة جميعًا * وقيل انها حينئذٍ قد اشبهت المشبَّه بالمضاف لانهُ قد اتَّصل بها شيءٌ من تمام معناها فجرت مجراهُ في النصب * واجازوا ضمَّها على قلَّةٍ وهو مكروهٌ * واما ما وُصِف منها بمعرفةٍ نحو يا رجلُ الطويل فيجب ضمُّهُ على الاصل

وقيلَ يا قاضِيْ مَعَ التَعيِينِ بالياَءِ والحذفِ بلا تنوينِ

اي اذا نُودِي نحوُ قاضٍ لمعيَّنٍ جاز فيهِ إِثبات الياَء وحذفها غير مُنوَّنٍ . فيُقال يا قاضيْ ويا قاضْ بالسكون * والاول مذهب الخليل . وحجَّتهُ فيهِ ان التنوين كان سببًا لحذف الياَء وقد سقط للبناء فوجب إِثباتها لفقد الداعي الى حذفها . وقُدِّرت الضمة عليها لثقلها * والثاني مذهب يونس . وحجَّتهُ فيهِ ان النداءَ قد دخل على اسمٍ مُنوَّنٍ محذوف الياَء . فذهب التنوين وبقي الاسم على حالهِ . وقُدِّرت الضمَّة على الياَءِ المحذوفة * والاول هو المختار عند الاكثرين

ورُبَّما نُوِّنَ ما ضُمَّ لَدَى ضَرُورةٍ والنصبُ فيهِ وَرَدا

اي انهُ رُبَّما اضطُرَّ الشاعر الى تنوين المُنادَى المضموم فيجوز ان يتركهُ على ضمهِ كما في قول الشاعر

سلامُ الله يا مَطَرٌ عليها وليس عليك يا مَطَرُ السلامُ

ويجوز ان ينصبهُ كقول الآخر

ضَرَبَتْ صدرها اليَّ وقالت يا عَدِيًّا لقد وَقَتْكَ الأَواقي

واختار الاول سيبويه والخليل . وحجَّتهما ان هذه الضمَّة قد اشبهت حركة ما لا ينصرف فتبقى مع التنوين كما تبقى تلك * واختار الثاني عيسى بن عُمَر وجماعةٌ . وحجَّتهم ان التنوين يردُّ الى الاصل لانهُ عَلَم التمكُّن فيُعرَب معهُ منصوبًا * ورجَّح ابن مالك بقاءَ الضمّ في العَلَم . والنصبَ في النكرة المعيَّنة لانها اضعف شَبَهًا بالمضمَر * وعكس السيوطيُّ هذا الترجيح لان نصب النكرة المعيَّنة يُؤَدّي الى التباسها بالمبهَمَة اذ لا فارِقَ بينهما الا الضمُّ * واعلم ان المنوَّن المنصوب اذا نُعِت تعيَّن في نعتهِ النصب لانهُ منصوبٌ لفظًا ومحلاً . وأَمَّا المضموم فيجوز في نعتهِ الرفع والنصب لانهُ مضمومٌ لفظًا منصوبٌ محلاً كما كان قبل التنوين

فصل

في نداء المحلّى باللام

ولا يُنادَى ما بلامٍ حُلِّيا دفعًا لِتعريفَين فيهِ الْتَقَيا
فإن أَردتَ أَنْ تناديهِ فقُلْ يا أَيُّها الفتَى ويا هذا الرَّجُلْ

اي ان مصحوب الالف واللام لا يُنادَى بنفسهِ كراهة اجتماع مُعرِّفَين عليهِ من حرف النداء وحرف التعريف * وقيل لان النداء في المفرد المعرفة يقتضي البناء، واللام تقتضي الإِعراب لانها تُرجِّح جانب الاسمية * وقيل لان النداء يقتضي الخطاب واللام تقتضي الغيبة لاختصاصها بالاسماء الظاهرة * والاول هو المشهور بين النحاة. وعليهِ اختلفوا في جواز مباشرة حرف النداء لنحو الحرث لان أَلِ الداخلة عليهِ لا تفيد التعريف. والجمهور على امتناع ذلك فيهِ باعتبار الصورة اللفظية كما منعوا دخول أَلِ الموصولة على الفعل * وانما جاز ان يُقَال يا زيدُ لان احدى العلامتين لفظيةٌ والأُخرَى معنويةٌ بخلاف مصحوب أَلْ. ولذلك توصَّلوا الى ندائهِ بما يصلح لهُ من الاسماء المُبهَمة وهو أَيٌّ واسم الإِشارة. ولكلٍّ من هذه المذكورات حكمٌ لازمٌ لهُ. أَمَّا مصحوبُ أَلْ فحكمهُ ان تكون فيهِ جنسيةً كالفتى ليمكن ان يتناولهُ المُبهَم. فلا يُقَال يا أَيُّها الحرث * وأَمَّا أَيٌّ فحكمها ان تُلحَق بها التنبيه دفعًا لتوهُّم اضافتها الى ما بعدها وتعويضًا عمَّا فاتها من المضاف اليهِ. وهي تُؤَنَّث نحو يا ايَّتُها النفس المطمئنَّة. ولا تُثنَّى ولا تُجمَع. والمشهور انها نكرةٌ مقصودةٌ تُبنَى على الضمّ كغيرها من النكرات المُعيَّنة * وذهب الاخفش الى انها موصولةٌ. وذو اللام خبرٌ لمحذوفٍ. والجملة صِلَةٌ. فتكون العبارة بمثابة قولك يا مَنْ هُوَ الرَّجُلُ * وأَمَّا اسم الاشارة فحكمهُ ان يكون للقريب. فلا يُقَال يا ذاك الرجل

والزِمْهُ رفعًا اذ هُوَ الذي قُصِدْ تابعَ مُبهَمٍ لإِيضاحٍ يَرِدْ
وإنْ قصدتَ ما بهِ يُشارُ فالرفعُ والنصبُ كما تختارُ

اي ان مصحوب أَلْ يلزمهُ الرفع لانهُ هو المقصود بالنداء مع كونهِ مفردًا معرفةً. فجُعِل إِعرابهُ بالحركة التي كان يستحقها لو باشرهُ حرف النداء. وقيل حُمِل على لفظ المُبهَم الظاهر او المُقدَّر فرُفِع تَبَعًا لهُ * وهو يُجعَل تابعًا لذلك المُبهَم مُوضِحًا لهُ. فيكون صفةً لهُ ان كان مشتقًّا نحو يا أَيُّها العالِمُ. وعطف بيانٍ ان كان جامدًا نحو يا أَيُّها الرجلُ. خلافًا لمن جعلهُ صفةً على الإِطلاق * واجاز المازنيُّ نصبهُ قياسًا على غيرهِ من توابع المبنيّ. وانكرهُ الجمهور * وذكر ابن الباذش ان نصبهُ مسموعٌ من كلام

العرب. وعليهِ قراءة بعضهم قل يا أَيُّهـا الكافرين وهي محمولةٌ على الشذود * وما ذكرناهُ من الرفع مُطَّرِدٌ مع أَيّ وجهًا واحدًا عند الجمهور. واما مع اسم الإشارة فان كان ذو اللام هو المقصود بالنداء. واسم الاشارة وصلةٌ الى ندائهِ تعيَّن رفعهُ ايضًا. وان كان اسم الاشارة هو المقصود بحيث يصحُّ السكوت عليهِ وذو اللام مُوضِحًا لهُ جاز فيهِ الرفع والنصب كما في سائر توابع المُنادَى المبنيّ

وقد يُقـالُ أَيُّهاذا واقعـا ذا دُونَ ذي اللام ومَعْهُ تابعا

اي ان اسم الاشارة قد يقع بعد أَيّ دون ذي اللام فيُقال يا أَيُّهاذا. ومنهُ قولهُ

أَيُّهاذانِ كُلا زادَكُما ودَعاني واغلاً في مَنْ وَغَل

او معهُ نحو يا أَيُّهاذا الرجل. ومنهُ قول الآخر

أَلا أَيُّهاذا الباخعُ الوجدُ نفسَهُ لامرٍ نَحَتْهُ عن يديهِ المقادرُ

فيكون اسم الإشارة تابعًا لأَيّ في الصورتين. وذو اللام تابعًا لاسم الإشارة في الصورة الثانية * واعلم ان أَيّ لا تُتبَع الا بذي اللام واسم الإشارة المذكورَين. والموصول المُصَدَّر بأَلْ نحو يا أَيُّها الذي نُزِّل عليهِ الذكر. واسم الإشارة لا يُتبَع إِلاَّ بذي اللام والموصول المذكورين * وها التنبيه التي في أَيُّهاذا هي التي في أَيُّها الرجل لا التي في يا هذا الرجل. اذ لا يصحُّ استعمال أَيّ بدونها لما علمت. ولذلك تُكتَب متَّصلةً بهـا لا باسم الإشارة * وذو اللام لا يُحكَم على محلّهِ بالنصب لانهُ بحسب الصناعة ليس مفعولاً بهِ. ولذلك يتعيَّن الرفع في تابعهِ كما سترى

وجازَ يا ٱللهُ على قطعِ النَظَر عن اصلهِ والغيرُ في الشعرِ نَدَر

وحزفُهُ يا حَسْبُ واللَّهُمَّا بِدُونها شاعَ ومَعْهـا نَظْمـا

وصحَّ كالموضوعِ محكيُّ الجُمَل فكانَ يحكَى القطعُ في همزةِ أَلْ

اي وجاز ان يُنادَى اسم الجلالة بنفسهِ مع ان اصلهُ الإِلٰه بالأَلِف واللام لان الاداة لازمةٌ لهُ فكأَنَّها من نفس الكلمة. فيُنادَى على قطع النظر عن اصلهِ * واما همزتهُ فيجوز وصلها على الاصل. ويجوز قطعها تنبيهًا على ان أَلْ قد خرجت فيهِ عن اصلها وصارت كجزءٍ منهُ * واما غيرهُ فقد ورد نداؤُهُ في الشعر نادرًا كقول الشاعر

عبَّاسُ يا الملكُ المُتوَّج والذي عَرَفَتْ لهُ بيتَ العُلَى عدنانُ

وقول الآخر

فيا الغُلامانِ اللذانِ فرَّا إِيَّاكما أَن تُعقِبانا شرَّا

وتأوّله بعضهم بتقدير حذف المنادَى. اي يا أيُّها الملك ويا أيُّها الغلامان * ولا يُنادَى اسم الجلالة إلاَّ بيا تكريمًا له لانها أمُّ الباب. ويحذفونها فيعوّضون عنها بميمٍ مشدَّدةٍ مفتوحةٍ في آخرِهِ. فيُقال اللهمَّ. وهو شائعٌ كثيرٌ في النثر والنظم * ولا يُجمع بينهما لامتناع اجتماع العوض والمُعوَّض عنهُ. وقد سُمِع اجتماعها شذوذًا في الشعر كقول الشاعر

انى اذا ما حَدَثٌ أَلَمَّا اقول يا ٱللهمَّ يا ٱللّهُمَّا

واجاز بعضهم نداَء اسم الجنس المُشبَّه بهِ نحو يا الخليفةُ هيبةً. وصحَّحهُ ابن مالك على تقدير يا مثل الخليفة. وانكرهُ الجمهور * وأمَّا ما سُمِّيَ بهِ من الجُمَل نحو الحافظُ اللهُ علَمًا لرجلٍ فلا خلاف في جواز مباشرة حرف النداَء له في الاختيار غيرُ مُلتفَتٍ الى اصلهِ فكأنَّهُ موضوعٌ على هذه الصورة ارتجالاً. ويجب قطع همزتهِ محكيًّا على الاصل كما يُحكَى فيهِ الإعراب * وأمَّا قول الشاعر

لِأجلكِ يا ٱلّتي تَيَّمْتِ قلبي وانتِ بخيلةٌ بالوصل عني

فذهب الجمهور انهُ شاذٌّ * وذهب بعضهم الى جواز دخول حرف النداَء على الذي والتي للازمة الألِف واللام لهما حتى كأنَّهما من نفس الكلمة فلا يلزمهُ الشذوذ. والله اعلم

فصل

في ما يلازم النداَء

خُصَّ فَعالِ بالنِدا شتمًا لَها وفُعَلٌ له قياسًا مثلَها
وألزَمُوا الأوَّلَ كسرًا فبُنِي ضَمٌّ وقيلَ ٱحفَظْ لثانٍ ما رُوِي

اي انهم خصُّوا بالنداَء صيغة فَعالِ شتمًا للمرأة نحو يا فَساقِ. وصيغة فُعَل شتمًا للرجل نحو يا فُسَق. وكلاهما معدولان عن صيغة فاعل. فان الاصل فيهما فاسقةٌ وفاسقٌ * غيران فَعالِ مبنيٌّ على الكسر كما سيأتي فيكون ضمهُ تقديرًا. وهو مقيسٌ بالإجماع في كلّ وصفٍ من فعلٍ ثلاثيٍّ مجرَّد * وأمَّا فُعَل فهو معربٌ يُبنَى على الضمّ كسائر النكرات المقصودة. وهو مَقيسٌ عند سيبويه وجماعةٍ منهم ابن عصفور. وسماعيٌّ عند آخَرين محفوظٌ في فُسَق وغُدَر وخُبَث ولُكَع لانهم لم يسمعوا غيرهنَّ منهُ

وجاَء ما يُحفَظُ نحوَ يا فُلُ وكلُّهُ بلا خِلافٍ يُنقَلُ
وقد يجيء البعضُ في غيرِ النِدا عندَ ٱضطِرارِ النظمِ لا مُطَّرِدا

اي انهُ قد ورد من ذلك ما يُحفَظ بالاتّفاق غيرَ ما ذُكِر نحو يا فُلُ مقطوعًا من

فُلان. وكذلك يا فُلَةُ للمرأة مُرادًا بهما مجرَّد النداء * ومن ذلك قولهم يا مكرَمانُ للعزيز المكرَّم. ونقيضهُ يا مَلأمانُ * ومن هذا القبيل قولهم يا أَبَتِ ويا أُمَّتِ. وغير ذلك مما لا نطيل الكلام بذكرهِ * وقد يُستعمَل البعض من ذلك في غير النداء عند الضرورة كقول الشاعر

أُطَوِّفُ ما أُطَوِّفُ ثمَّ آوِي الى بيتٍ قعيدتهُ لَكاعُ

وقول الراجز

تضلُّ منهُ إِبِلي بالهوجلِ في لجَّةٍ أَمسِكْ فُلانًا عن فُلِ

وقد يُقال في النثر رجلٌ مَكرَمانٌ وامرأةٌ مَلأَمانةٌ. وهو خلاف المشهور

فصلٌ

في ما يجوز حذفهُ في النداء

والحذفُ في حرفِ النداء قد جرَى وقلَّ نحوُ ذا ارْعَوِي واطرِقْ كَرَى
وذاكَ في نِداءِ مَن لم يقصَدِ أَقلُّ نحوَ رجلاً خُذْ بِيَدِي

اي انهم قد استعملوا حذف حرف النداء نحو يوسفُ أَعرِضْ عن هذا. وسنفرُغ لكم ايُّها الثقَلانِ. وأَدُّوا اليَّ عبادَ الله * وهو كثيرٌ في الاستعمال وان كان نافرًا في القياس. لان فيهِ حذف العوض والمعوَّض عنهُ * وقلَّ في كلامهم حذفهُ مع اسم الاشارة كقول الشاعر

ذا ارعِواءٌ فليس بعد اشتعال آل رأس شيبًا الى الصِبا من سبيلِ

ومع اسم الجنس المُعَيَّن كقولهم أَطرِقْ كَرَى ان النعام في القرى. اي يا هذا ارجع عن جهلك. واخفض راسك يا كَرَى وهو مرخَّم كَرَوان اسم طائر * وذلك لان حرف النداء في اسم الجنس كالعوض من أداة التعريف. فحقهُ ان لا يُحذَف كما لا تُحذَف الاداة المذكورة. واسم الاشارة في معنى اسم الجنس باعتبار الإبهام فجرى مجراهُ * وأَقلُّ من حذفهِ معهما حذفهُ مع النكرة الغير المقصودة كما اذا قال الاعمى رجلاً خذ بيدي اي يا رجلاً. لان الحذف قد يتأَتَّى اذا كان المنادى مقبلاً منتبهًا لمن يناديهِ. وذلك انما يكون في المعرفة دون النكرة * وانكر البصريُّون كلَّ ذلك مطلقًا. وحملوا ما ورد منهُ في الشعر على الضرورة. وفي النثر على الشذوذ * ولا يكون الحرف المحذوف غير يا كما سيأتي فلا يُقدَّر غيرها عند الحذف لانها اصل حروف النداء وأَعمُّها

وفي المُنادَى جازَ إِذْ لا يُعهَدُ نِداَءٌ تالي الحرفِ نحوَ يا اسجُدُوا

اي وجاز ايضًا حذف المُنادَى اذا كان نداَءٌ ما يلي حرف النداَء غير معهودٍ لانهُ لا يصلح للنداَء فيكون فيهِ دليلٌ على حذف المُنادَى. وذلك كما لفعل في نحو يا اسجدوا. فان المنادى فيهِ محذوفٌ. والتقدير يا قومُ او يا هؤُلاَء ونحوهما * وسيأتي استيفاَء الكلام على ذلك في بحث حروف النداَء

وعَجُزُ مـا فوقَ ثـلاثٍ عَلَمـا فردًا ومَزْجيًّا بحذفٍ رُخِّمـا

فنالَ حرفًا ثُمَّ مـا تَقَدَّمَـهْ ان زادَ مدًّا رابعًا او كَلِمَهْ

وغيرُ ذي المدِّ كفرعَونَ اختُلِف فيهِ وكُلُّ ذاكَ تخفيفًا حُذِف

اي ويجوز ايضًا حذف آخِرِ المُنادَى العلَمَ الزائد على ثلثة احرفٍ مفردًا كان او مركّبًا مزجيًّا. وهذا الحذف يُعرَف عند النحاة بالترخيم * وعلى ذلك ينال الحذف منهُ حرفًا واحدًا نحو يا جعفَ بحذف الراَء من جعفر * ثم ينال ما قبل آخرهِ ان كان حرف مدٍّ زائدًا رابعًا فما فوقُ نحو يا مَرْوَ في مروان * او ينال كلمةً. وذلك في المركّب المذكور نحو يا مَعْدِي في مَعْدِي كَرِب * فان لم يكن حرف العلّة حرفَ مدٍّ كما في فِرعَون ففي حذفهِ خلافٌ. ذهب الجرميُّ والفرّاَء الى حذفهِ كحرف المدّ. وخالفهما الجمهور. فيُقال على الاول يا فِرْعَ بحذف الواو. وعلى الثاني يا فِرْعَوْ بإثباتها * وامّا ان كان حرف العلة ثالثًا كما في عماد فيجب إثباتهُ خلافًا للفرّاَء * ولما كان المراد بالترخيم هو التخفيف لم يرخّموا مادون الرباعيّ من الاسماَء كزيد لانهُ خفيفٌ بالوضع وترخيمهُ مُجحِف بالقدر الصالح لوضع الاسماَء * واجاز الفرّاَء والاخفش ترخيم الثلاثيّ المتحرّك الوسط بناَء على قيام الحركة مقام الحرف الرابع قياسًا على اعتبارها في منع الصرف كما مرَّ. وعليهِ قول الشاعر

أَحِذُكَ ما ينفكُّ عانٍ تفكُّهُ عُمَ بنَ سُلَيمانٍ ومالٌ تُقَسِّمُ

اي يا عُمَر بن سليمان. وخالفهما الجمهور لان هذه الحركة قد اعتُبِرت هناك في حذف حرفٍ زائدٍ وهو التنوين بخلاف المحذوف هنا فانهُ اصلٌ في الكلمة * وكذلك لا يرخّمون غير العلَمَ ولو كان صالحًا للترخيم. لانهُ لا يُعلَم المحذوف منهُ بخلاف العلَمَ فانهُ لشهرتهِ يكون في ما بقي منهُ دليلٌ على ما حُذِف. وشذَّ قولهم يا صاحِ اي يا صاحبُ لفقد العلَميّة. غير انهُ لما كثر دعاَء الناس بعضهم بعضًا بهِ اشبه العلَمَ فهان ترخيمهُ

وقَلَّ في تركيبِ إسنادٍ كَيَا شابَ لنقضِ الحذفِ ما قد حُكِيَا

اي ان الترخيم قلَّ استعمالهُ في المركَّب الإسناديّ كياشابَ في شابَ قرناها. فان حقَّهُ ان يُحكى على صورتهِ الاصليَّة لبيان الغَرَض المقصود منهُ. والحذف ينقض الحكاية فيفوت الغَرَض. ولذلك لا يُجيزهُ اكثر النحاة * وأمَّا المركَّب الإضافيُّ فلا يُرَخَّم على الصحيح. لانهُ لو حُذِف آخِر المضاف لم يكن الترخيم آخِرًا. ولو حُذِف آخِر المضاف اليهِ لم يكن الترخيم في آخِرِ المُنادَى * واجاز الكوفيُّون ترخيمهُ بحذف آخِرِ المضاف اليهِ تمسُّكًا بما سُمِع منهُ كقول الشاعر .

خذوا حظَّكم يا آلَ عكرمَ واعلموا ... أَواخِرنا والرجم بالغيب يُذكَرُ

اي يا آل عكرمة * وسُمِع بحذف آخِرِ المضاف كقول الآخَر

يا علقمَ الخيرِ قد طالت اقامتنا ... هل حان منا الى ذي العمر تسريحُ

اي يا علقمة الخير. وبحذف المضاف اليهِ برُمَّتِهِ كقول الآخَر في عبد هند اللخميّ

يا عبدَ هل تذكرني ساعةً ... في موكبٍ او رائدًا للقنيص

وكلُّ ذلك من نوادر اللغة فلا يُعوَّل عليهِ

وكلُّ ما أُنِّثَ بالتاَء احتمل ... إِذْ لم تكُنْ منهُ فتنقضي بالخَلَل

اي ان كل ما كان موَنَّثًا بالتاَء يحتمل الترخيم عَلَمًا او غير عَلَمٍ. زائدًا على الثلثة او غير زائدٍ. لان التاَء خارجةٌ عن بنيتهِ فلا يُخِلُّ حذفها بشيء. ولذلك لا يُحذَف معها حرف المدّ الواقع قبلها في نحو أَرْطاة لانها في حكم الانفصال فلا يستتبع حذفها حذف ما قبلها. وعلى ذلك يُقَال يا فاطمَ ويا جارِيَ ويا ثُبَ ويا أَرْطَى وهلمَّ جرًّا * واعلم انهم لم يعتبروا في نحو ثُبَة وشاة ما اعتبروهُ في الثلاثيّ المذكَّر. لان المؤنَّث قد ثقل بالتركيب مع العلامة فاستحقَّ التخفيف. ولان بقاَء المُرخَّم منهُ على حرفين من اصولهِ كان قبل الترخيم فلم يحدث لاجلهِ. ولذلك لا يمتنع ترخيمهُ. وعليهِ قولهم يا شا أَدْجِنِي. اي يا شاة * فتأمَّلْ

وقد يُضَمُّ دونها ما يبقى ... إِذْ ليسَ يُنوَى ما مِنِ آسمٍ يُلْقَى

وعَلَمٌ بها قليلًا ضُمَّ إِنْ ... لم يَلتَبِسْ والضمُّ في الكُلِّ يَهِن

اي ان ما كان بدون التاَء المذكورة قد يُبنَى الباقي منهُ على الضمّ غير منويٍّ ما حُذِف منهُ فكأنَّهُ موضوعٌ على هذه الصيغة. فيُقَال يا جعفُ بضم الفاَء كما يُقَال يا زيدُ * وأمَّا المؤنَّث بالتاَء فقد يجري هذا المجرى اذا كان عَلَمًا لا يلتبس بالمذكَّر بعد ترخيمهِ نحو يا ميُّ في ميَّة. فان كان يلتبس كحَفْصَة وجب الفتح * على ان الضمّ في كل ذلك لغةٌ

ضعيفة . والأَولى ان يُترَك كلُّ ما بقي من كل اسمٍ على ما كان يستحقُّهُ قبل الترخيم . لان هذا المحذوف في حكم الموجود لكونهِ مقصودًا فهو خليقٌ بالمُراعاة * ولذلك يُقال لهذه اللُّغَة لُغَةُ من ينتظر. وللأُخرَى لُغَةُ من لاينتظر* واعلم انهم اجازوا تكرار ترخيم العَلَم المؤَنَّث بالتاء اذا بقي منهُ القدر الصالح كقول الشاعر في حارثة بن بدر

أَحارِ بنَ بدرٍ قد وَلِيتَ ولايةً فكن جُرَذًا فيها تخون وتسرقُ

فلا يجوز ذلك في نحو طَلحَة لانهُ يبقى بعد الترخيم الثاني على حرفين * ويجب في هذا الترخيم ان يكون الاول منهُ على لغة من لا ينتظر اذ لا يُنوَى فيها المحذوف فيكون الترخيم قد وقع طرَفًا بخلاف لغة من ينتظر فان نيَّة المحذوف فيها تجعلهُ بمنزلة الثابت فيكون الترخيم قد وقع حشوًا بخلاف حكمهِ وأَمَّا الترخيم الثاني فيجرى على اللُّغَتين مرجَّحًا فيهِ انتظار المحذوف كما علمت

ورُبَّما الترخيمُ نظمًا وَرَدا دُونَ النِدا في ما يليقُ بالنِدا

اي ان الترخيم قد يُستعمَل لضرورة الشعر في غير النداء ولكن في الأَسماء التي تصلح للنداء. فلا يُرخَّم المعرَّف بأَلْ لانهُ لا يُنادَى كما عرفت * وقد استعملت الشعراء هذا الترخيم على اللُّغتَين . فقال بعضهم على لُغَة من يَنتَظِر

ان ابن حارثَ إِنْ أَشتقْ لرُؤيتهِ او أَمتَدِحهُ فان الناس قد علموا

اراد ابن حارثة فحذف التاء وابقى الثاء على فتحها انتظارًا للتاء المحذوفة . وقال الآخَر على لُغَة من لا ينتظر

لَنِعمَ الفتى تعشو الى ضوء نارهِ طريفُ بن مالٍ ليلة الجوع والخَصَرْ

اراد ابن مالك فحذف الكاف ونوَّن اللام غير منتظرٍ شيئًا * ولا تلزم العَلَميَّة هنا فقد سُمع في النكرات ايضًا كقولهِ ليس حيٌّ على المَنُونِ بخالِ . اي بخالدٍ * ولكن تلزم الزيادة على ثلثة احرفٍ ان لم يكن مختوما بالتاء كما في المُنادَى

فصل
في توابع المُنادَى

وكالمُنادَى إِذْ نُوِي الحرفُ البَدَل منهُ كذا العطفُ بحرفٍ دُونَ أَلْ

اي ان البدل من المُنادَى حكمهُ حكم المُنادَى المستقلّ بنفسهِ لانهُ على نيَّة تكرار حرف النداء. فيُقَال يا سعيدُ كرزُ ويا عبد الله بِشرُ بالضم فيهما . ويا زيدُ اخانا . ويا ابا بكرٍ عبدَ الله بالنصب . كما يقال يا كرزُ ويا بشرُ ويا اخانا ويا عبدَ الله * وكذلك المعطوف

المذكور نحو يا زيدُ وبشرُ. ويا عبد الله وخالدُ بالضم فيهما. لان حرف العطف قائمٌ مقام حرف النداءَ المُقدَّر هناك. ولذلك يُشتَرَط فيهِ ان يكون مجرَّدًا من أَلْ لانها تمنع تقدير حرف النداءَ قبلهُ فلا يجري معها هذا المجرى * واجاز الكوفيُّون والمازنيُّ نصبهُ قياسًا على المقرون بأَلْ نحو يا زيدُ والحرثُ كما سيجيءُ. قال ابن مالك وهو غير بعيدٍ من الصحَّة اذا لم تُنوَ إعادة حرف النداءَ. فان المتكلّم قد يقصد إيقاع نداءٍ واحدٍ على الاسمين * والله اعلم بالصواب

وغيرَ ذاكَ ارْفَعْ أَوِ انصبْ مُفرَدا مَعْ ذي البِنا ممَّا سِوَى ما قُصِدا

اي ان غير ما ذُكِر من التوابع وهو النعت والتوكيد والبيان والمعطوف المقترن بأَلْ اذا كان مفردًا تابعًا للمبنيّ يجوز فيهِ الرفع حملاً على لفظهِ الظاهر او المقدَّر والنصب حملاً على محلّهِ. فيُقال يا زيدُ الكريمُ. ويا تميمُ اجمعون. ويا فتى احمدُ. ويا سيبويهِ والخليلُ بالرفع والنصب في الجميع ما لم يكن التابع هو المقصود بالنداءِ وهو تابع أَيّ مطلقًا. وتابع اسم الإشارة الذي جُعِل وصلةً الى ندائهِ كما مرَّ. فانهُ يتعيَّن فيهما الرفع * واختُلِف في الترجيح بين الرفع والنصب في المعطوف المقرون بأَلْ. فذهب سيبويه الى ترجيح الرفع لانهُ في الحقيقة مُنادًى ثانٍ فينبغي ان يُحرَّك بحركة المُنادَى نفسهِ. وذهب ابو عمرو بن العلاءَ الى ترجيح النصب لانهُ يمتنع وقوعهُ موقع المتبوع فيُستبعَد جعل حركتهِ كحركة ما باشرهُ الحرف. وفصَّل المبرّد بان ما يجوز انتزاع الالف واللام منهُ كالحرث يُختار فيهِ الرفع لصحَّة تقدير دخول حرف النداءِ عليهِ. وما لا يجوز انتزاعها منهُ كالرجل يُختار فيهِ النصب لامتناع تقدير دخول الحرف المُقتضِي جعلَهُ مُنادًى ثانيًا * واعلم انهُ انما جاز إتباع لفظ المبنيّ في هذا الباب بخلاف غيرهِ من المبنيَّات لانهُ قد اشبه المعرب من حيث ان هذه الضمَّة تُوجَد عند وجود حرف النداءِ وتُفقَد عند فقدهِ. فصارت كالرفع وصار حرف النداءِ كالعامل لهُ * واذا كان التابع متَّصلاً بضمير المُنادَى جاز ان يكون للغيبة باعتبار الاصل. وللحضور باعتبار الحال لانهُ قد صار مخاطَبًا. فيُقال يا زيدُ نفسَهُ او نفسَك. ويا تميمُ كلّهم او كلّكم. وقس عليهِ

وما بأَلْ أُضِيفَ لفظًا قد حُسِب كمُفرَدٍ منهُ وباقيهِ نُصِب

اي ان المضاف اللفظيّ المقترن بأَلْ ممَّا سوى التابع المقصود يُعَدُّ كالمفرد لانهُ في تقدير الانفصال. فيكون مع المبنيّ جائز الوجهين * وما بقي من ذلك وهو تابع

المُعرَب مطلقًا. والمُضاف المعنويّ. والمُضاف اللفظيّ المجرَّد من أَلْ. والمُشبَّه بالمُضاف. يُنصَب على الإطلاق * فيُقال يا زيدُ الحَسَنُ الوجهِ بالرفع والنصب. ويا عبد الله الكريمَ. ويا ابا بكرٍ العظيمَ الشان. ويا زيدُ اخا عمرٍو. ويا خالدُ ضاربَ بشرٍ. ويا عثمانُ وراكبًا فرسًا. بالنصب لا غيرُ في الجميع * واما التابع المقصود فقد مرَّ من الكلام عليهِ ما يُغني عن الإعادة

وتابعُ التابعِ مما أُعرِبا في كلّهِ إتباعُ لفظٍ وَجَبا

اي ان التابع المُعرَب اذا أُتبِع وجب حمل تابعهِ مطلقًا على لفظهِ. فيُقال يا أيُّها الرَجُلُ ذو المال بالرفع فقط. ويا زيدُ جارَنا العزيزَ بالنصب لا غيرُ. ويا بِشْرُ الكريمُ صاحبُنا بالرفع مع رفع الكريم. وبالنصب مع نصبهِ. وقس عليهِ * واما تابع التابع المبنيّ فيجري مجرى تابع المُنادَى المبنيّ لان متبوعهُ في حكم المُنادَى المستقلّ. وعلى ذلك يُقال يا سعيدُ كرزُ الكريمُ بالرفع والنصب. ويا زيدُ وعثمانُ اميرَ الجيشِ بالنصب لا غيرُ. وقس على كلّ ذلك

فصل

في الاستغاثة

واْجرُرْ مُنادَى يا اْستُغِيثَ مُعرَبا باللامِ لفظًا كمُضافٍ رُكِّبا

اي ان المُنادَى بيا اذا طُلِبَت منهُ الإغاثة لغيرهِ يُجرُّ باللام لفظًا نحو يا لَزيدٍ لِعمرٍو. لكنهُ لا يزال في محلّ النصب على حكم المُنادَى * ولذلك اذا نُعِت يجوز في نعتهِ الجرُّ والنصب نحو يا لزيدٍ الشُجاعِ للمظلوم بجرّ الشُجاع ونصبهِ * وهو معربٌ لبعدهِ عن مشابهة كاف الخطاب من حيث الإفراد لانهُ قد تركَّب مع حرف الجرّ فاشبه المضاف. وقيل لان الحرف المذكور قد ابعدهُ عن شَبَه الحرف لانهُ من خصائص الاسماء * واعلم ان المستغاث لا يُستعمَل لهُ غير يا من حروف النداء كما تُشعِر عبارة النظم. لانهُ قد خرج عن اصل المُنادَى لفظًا ومعنًى فاقتضى أُمَّ الباب لاحتمال التصرُّف فيها بخلاف غيرها

واللامَ مَعْ يا اْفتحْ ودُونها اْكسرِ إِذْ هُوَ مَعْها في مَكانِ المُضمَرِ

اي ان اللام الداخلة على المُستغاث تُفتَح وان كانت لام الجرّ لانهُ قد وقع بعد حرف النداء موقعَ الضمير. فتُفتَح معهُ اللام كما تُفتَح مع الضمير في نحو لَكَ ولَهُ. ولذلك اذا

عُطِف عليهِ ولم تكرَّر يا تُكسَر اللام كما في قول الشاعر

يبكيك ناءٍ بعيد الدار مغتربٌ يا لَلكهولِ ولِلشبَّانِ لِلعجبِ

بكسر اللام الداخلة على الشبَّان * وقيل تُفتَح مع المُستغاث للفرق بينهُ وبين المُستغاث لهُ. وتُكسَر مع المعطوف لان الفرق قد حصل بعطفهِ على المُستغاث * وهو مردودٌ بانهُ لوكان كذلك لكُسِرت ايضًا مع تكرار يا في المعطوف كما في قول الآخَر

يا لَقومي ويا لَأمثال قومي لِأُناسٍ عُتُوُّهم في ازديادِ

وهي تُفتَح هناك بالإجماع * واما لام المُستغاث لهُ فهي مكسورةٌ مطلقًا على اصلها. وقد يُجَرُّ بمن كقول الآخَر

يا لَلرجال ذوي الالباب من نفرٍ لا يبرح السَفَهُ المُردِي لهم دينا

واعلم ان المُستغاث من اجلهِ قد تكون الاستغاثة لهُ. وقد تكون عليهِ كما رأيت في الأمثِلة. وانما يُطلَق عليهِ المُستغاث لهُ لان ذلك هو الغالب فيهِ * والاول لا يُجَرُّ إلَّا باللام. والثاني يُجَرُّ بها او بمن كما رأيت * واذا وقع بعد حرف النداء ما لا يُنادَى حقيقةً نحو يا لَلعجب يجوز ان يكون مستغاثًا والمُستغاث لهُ محذوفٌ. فتُفتَح اللام. ويجوز العكس فتُكسَر

واللامُ عنهُ كمُنادًى تُحذَفُ فيَستَعِيضُ أَلِفًا تطَرَّفُ

اي ان اللام تُحذَف عن المُستغاث فيكون كالمُنادَى غير انهُ يُعوَّض عنها بأَلِفٍ في آخرهِ للفرق بينهما نحو يا زيدا لِعمرٍو. وعليهِ قول الشاعر

يا يزيدا لآملٍ نيلَ عزٍّ وغنًى بعد فاقةٍ وهوانِ

وقد لا يُعوَّض فيخلو منهما جميعًا كقولهِ

أَلَا يا قومُ لِلعجَبِ العجيبِ ولِلغفَلات تعرض للأَرِيبِ

وحينئذٍ يجري مجرى المُنادَى الصريح. فيُضَمُّ منهُ ما يُضَمُّ في النداءِ ويُنصَب ما يُنصَب* ولا يجوز فيهِ الجمع بين اللام والأَلِف. فلا يُقال يا لَزيدا لعمرٍو لامتناع الجمع بين العوض والمعوَّض عنهُ

ومثلُ ما استُغِيثَ ما تُعُجِّبَا منهُ كيا لَلماءِ او يا طَرَبا

اي ان ما تُعُجِّب من ذاتهِ او من صفتهِ يجري في كل ما ذُكِر مجرى المُستغاث. فتدخل عليهِ اللام كقولك يا لَلماءِ اذا تعجَّبتَ من وجودهِ او من كثرتهِ * وتعاقِبها

الألِف نحو يا طرَبا * وقد يجرَّد منها جميعًا فيقَال يا طرَبُ بالضمّ * وقس على كلّ ذلك

فصل
في النُدبة

وكالمُنادَى ما لِفَجعةٍ نُدِب أَوْ أَلَمٍ بِوا ونعيينٌ يَجِب

اي ويجري مجرى المُنادَى ما نُدِب لتفجُّعٍ عليهِ او توَجُّعٍ لهُ او منهُ بواسطة وا الموضوعة لذلك * ولا يكون إِلَّا معرفةً مُعينَّةً ليقوم عذر النادب له. فلا يكون نكِرَةً. ولا معرفةً مُبهَمةً كالضمير واسم الإشارة والموصول بصِلَةٍ غير مشهورة * وهو يُعطَى ما للمُنادَى من البناء والإعراب. فيُقال وازيدُ بالضمّ. ووا اميرَ المؤمنين. ووا حاميًا عشيرتنا بالنصب * ويُنوَّن عند الضرورة رفعًا ونصبًا. وبهما يروَى قولهُ

وافَقْعَسًا واين مني فَقْعَسُ أَإِبِلي يأْخُذُها كَرَوَّسُ

وقد يُندَب بيا عند أَمن اللبس بالمُنادَى المحض كما سيأتي. ولا يُندَب بغيرها مطلقًا

وغالبًا صِلْ عَجزَهُ بالأَلِفِ مُنفتِحًا ما لم يَكُنْها فاْحذُفِ

اي ان المندوب يُوصَل غالبًا آخرهُ بالأَلِف مفتوحًا لمناسبتها ما لم يكن أَلِفًا فيُحذَف لالتقاء الساكنين. فان كان مضمومًا او مكسورًا حُذِفت تلك الحركة لنزول الفتحة مكانها. وان كان منوَّنًا حُذِف التنوين الفاصل بينهُ وبين الأَلِف * وهذه الأَلِف تلحق المندوب لاجل مدّ الصوت بهِ اظهارًا لشدَّة الحزن. وعلى ذلك قول الشاعر

فواكَبِدا من حبّ من لا يحبُّني ومن عبَراتٍ ما لَهُنَّ فناءُ

والغالب ان تلحقها هاءُ السكت فيُقَال واكَبِداه * واذا نُدِب نحوُ مُصطفَى حُذِفت أَلِفهُ لالتقاء الساكنين بينها وبين أَلِف النُدبة فيُقال وامُصطفاه. وهو مذهب الجمهور* واجاز الكوفيُّون قلبها ياءً قياسًا على التثنية فيُقال وامُصطفَياه * فان كان آخر المندوب أَلِفًا وهاءً كعبد الله لم تلحقهُ الأَلِف والهاءُ فرارًا من ثقل اللفظ فيُندَب مجرَّدًا عند الاكثرين. واختار بعضهم الحاق الأَلِف دون الهاءِ لانها منشأُ الثقل * واعلم ان المراد بعجز المندوب ما تمَّ بهِ من حرفٍ او كلمةٍ. فيندرج فيهِ عجز المركبات وصِلَة الموصول لان كل ذلك يكون معهُ كلمةً واحدةً او كالكلمة الواحدة. فيقال واعبدَ المَلِكاه. وامَعدِيْ كَرِباه. ووا تأَبَّطَ شرّاه. ووا من حَفَر بئر زمزماه. والحركة البنائيَّة او الإعرابيَّة تُقدَّر على كل ما قبل الأَلِف هنا وفي باب الاستغاثة لاشتغال المحلّ بحركة

المناسبة * وعلامة النُدبة تلزم المندوب اذا كان يلتبس بالمُنادَى المحض كما في قول الشاعر

حملت امرًا عظيمًا فاصطبرت لهُ　　وقمت فيهِ بامر الله يا عُمَرا

فان أُمِن اللبس جاز إلحاقها وتركها * ورُبَّما لحقت غير مندوبٍ نحوَ وا عجبا ووا أَسَفاه. ومنهُ قول الراجز

وا عَجَبا لهذهِ الفليقه　　هل تُذهِبَنَّ القُوَباءَ الرِيقه

وتلحق نعت المندوب عند الاكثرين نحو وا زيدُ الكريماه. وما أُضِيف نعتهُ اليهِ كقول الشاعر

كم قائلٍ وا أَسعدُ بنَ سَعْداه　　كُلُّ أمرءٍ باكٍ عليك أَوَّاهْ

وذلك لان الصِفَة مع الموصوف كالشيءِ الواحد . وكذلك المُضاف اليهِ مع المُضاف

وحَيْثُ كانَ الفتحُ داعي اللبسِ　　فالأَلِفَ اَقلِبْها بحرفِ الجِنسِ

اي متى كان فتح ما قبل أَلِف النُدبة يُؤدِّي الى الالتباس يُترَك ما قبلها على حركتهِ ونُقلَب حرفًا يجانس تلك الحركة . فاذا نُدِب الغلام المضاف الى ضمير المفرد الغائب او المفردة المخاطبة قيل في الاول وا غلامهُوهْ بقلب الأَلِف واوًا . وفي الثاني وا غلامكيهْ بقلبها ياءً . لانهُ لو قيل واغُلامهاه وواغُلامكاه لالتبس الاول بالمضاف الى ضمير الغائبة . والثاني بالمضاف الى ضمير المخاطب * فان أُضِيف الى ضمير جماعة الذكور قيل واغلامكُمُوه باعتبار ضمَّة الميم التي كانت لها في الاصل . لانهُ لو قيل واغلامكُماه التبس بالمضاف الى ضمير المُثنَّى * واعلم ان المضاف الى ضمير الخطاب جاز ان يُندَب وامتنع ان يُنادَى . لان المندوب غير مُخاطبٍ فلا يقع التناقض كما في المنادَى * وبهذا الاعتبار جاز ان يكون المتعجَّب منهُ مضمرًا نحو يا لك فارسًا ويا لها ليلةً

وتُحذَف الياءُ كوا عبداهُ　　بلُغَةِ السُكُونِ في نِداهُ

اي ان المضاف الى ياءَ المتكلّم على لُغة تسكينها في ندآئهِ تُحذَف عنهُ اذا نُدِب دفعًا لالتقاءَ الساكنين بينها وبين أَلف النُدبة . فيُقال في ندب العبد المضاف اليها وا عبداه * واما على بقيَّة اللغات المذكورة في باب المنادى منهُ فيجري مجرى أَمثالهِ مما في هذا الباب * واعلم ان الهاءَ اللاحقة الاواخر هنا حقُّها السكون لانها موضوعةٌ للوقف . غير انهُ يجوز ضمُّها في الشعر كما في قول الشاعر

أَلا يا عَمْرُو عمراهُ　　وعمرو بن الزُبَيراهُ

وعليهِ مثال النظم . وسيأتي استيفاءَ الكلام عليها في بابها

وتُنكِرُ النُدبةُ حذفَ الحرفِ لِفَوْتِ مدِّ الصوتِ عندَ الحذفِ
لذاكَ ما يُندَبُ لا يُرَخَّمُ وذاكَ في ما يُستَغاثُ يُلزَمُ

اي ان النُدبة يمتنع فيها حذف حرف النداء لان المقصود فيها مدُّ الصوت وتطويلهُ والحذف ينافي ذلك فيفوت الغرض . ولذلك لا يُرَخَّم المندوب * والمستغاث يجري هذا المجرى فلا يُحذَف عنهُ حرف النداء ولا يُرَخَّم * واما قول الشاعر

كُلَّما نادى منادٍ منهمُ يا لَتَيْم الله قلنا يا لَمالِ

اي يا لمالكٍ فمحمولٌ على الضرورة او الشذوذ * واعلم ان مما يمتنع معهُ حذف الحرف المُنادَى البعيدُ عمَّن يناديهِ . لان المراد في ندائهِ إطالة الصوت بواسطة الحرف فلو حُذِف قَصُرَ الصوت عن البلوغ اليهِ * ومما يمتنع فيهِ الترخيم ما كان مبنيًّا قبل النداءَ كحَذامِ عند الاكثرين . وما يلزم النداءَ كمكرمان عند الجميع

فصل

في الاختصاص

يأتي اختصاصٌ كندا ذِي اللامِ مَعْ أَيٍّ وللإِنشاءَ والحرفِ يَدَعْ
وذاكَ بعدَ مُضمَرِ النفسِ أَتَى نحوَ أَنا أَفعَلُ أَيُّها الفَتَى

اي ان الاختصاص يأتي على صورة نداءَ المحلَّى باللام مع أَيٍّ فقط غير متضمنٍ معنى الإنشاءَ ولا مُصاحِبٍ حرف النداءَ . فيكون خبرًا واردًا على صورة الإنشاءَ كما في نحو أَليس الله بكافٍ عبدهُ على ما سيجيءُ * وهو يقع بعد ضمير التكلُّم نحو انا افعل كذا أَيُّها الفتَى . اي أَفعَلُهُ مختصًّا بفعلهِ من بين الفتيان . فيكون المراد بالفتى نفسَ المتكلّم لا شخصًا آخر يخاطبهُ . وهو تابعٌ لِأَيٍّ كما كان في النداءَ لانهُ منقولٌ عنهُ * ولمَّا كانت هذه الصورة منقولةً عن صورة النداءَ بقيت فيها أَيٌّ مضمومةً على غير سببٍ كما يكون في الحكاية . ولم تزل في موضع النصب بفعلٍ واجب الحذف غير ان تقديرهُ أَخصُّ لا أَدعُو * والتُزِم رفع ذي اللام بعدها إتباعًا للفظها كما كان في النداءَ * واعلم ان الاختصاص قد نُقِل عن باب النداءَ لمشاركةٍ معنويَّةٍ بينهما . لان كلًّا منهما يتعلَّق بواحدٍ مخصوصٍ من بين أَمثالهِ . غير ان ذاك يتعلَّق بصاحبهِ على سبيل الإنشاءَ وهذا على سبيل الخبر

وجاءَ دُونَ أَيٍّ منصوبًا كما تَقُولُ نحنُ العُرْبَ نَرعَى الذِّمَما

وذا لِذِي الخِطابِ طَورًا قد يَلِي كعِندَكَ آللهَ رجاءَ الخيرِ لي

اي ان هذا المختصّ يجيء بدون أيّ قائمًا مقامها. وحينئذٍ يكون منصوبًا بفعل الاختصاص المُضمَر كقولك نحن العَرْبَ نرعى الذمم. اي أُخصُّ العُربَ * وهو يكون تارةً مقرونًا بألْ كما رأيت. وتارةً مضافًا الى مصحوبها نحو نحنُ معاشرَ الأنبياءِ لا نُورَث * وقد يُضاف الى غيره كقولهِ نحنُ بني ضَبَّةَ أصحابَ الجمل * وندر وقوعهُ عَلَمًا كقول الآخَر بنا تميمًا يُكشَفُ الضبابُ * وقد يقع بعد ضمير الخطاب كقولهم سبحانك اللهَ العظيم. وعليهِ مثال النظم * ولا يقع بعد ضمير الغائب. ولا بعد الاسم الظاهر البتَّة * واعلم ان جملة الاختصاص من الفعل المحذوف والاسم المذكور بعدهُ في موضع النصب على الحال. وذلك يشمل جميع الصُوَر المذكورة في هذا الباب* والمختصُّ يفترق عن المُنادَى بانهُ يكون بدون الحرف لفظًا ونيَّةً. ولا يكون نكرةً. ولا اسم إشارةٍ. ولا موصولاً. ولا يُستَغاث. ولا يُندَب. ولا يرَخَّم. ولا يقع في أوَّل الكلام. ولا يُضمَّن معنى الإنشاءَ كما مرَّ. ويُنصَب مع كونهِ مفردًا. ولا يكون عَلَمًا الاَّ في النادر كما رأيت*وقد انهى بعض المحقّقين الفروق التي بينهما الى نيِّفٍ وعشرين فرقًا فاقتصرنا منها على ما ذكرناهُ

فصلٌ

في التحذير والإغراء

يُنصَبُ تحذيرًا بِمُضمَرٍ كما إيَّاكَ والأفعَى وإيَّاكَ الدِما
وقبلَ إيَّاكَ من الأفعَى وقَدْ شذَّ على غيرِ الخِطابِ ما وَرَدْ

اي انهم يستعملون النصب على سبيل التحذير للمُخاطَب بعاملٍ مضمرٍ كما في قولنا إيَّاك والافعى. فان الاصل فيهِ أُحذِّرك من التقاءَ نفسك والافعى. غير انهُ لمَّا كان المقام يضيق عن التوسُّع في العبارة حذفوا الفعل وما يتعلَّق بهِ في المعنى من جار ومجرورٍ فانفصل الضمير المنصوب بهِ لعدم استقلالهِ متَّصلاً. وهذا أَوجَه ما قيل فيهِ*واجازوا ترك الواو نحو إيَّاك الدماءَ. والجرَّ بمن نحو إيَّاكَ من الافعى. اي أُحذِّرك الدماءَ. وأُحذِّرك من الافعى*وحكم هذا الضمير ان يكون للمُخاطَب كما رأيت. وقد جاءَ لغيرهِ شذوذًا كقول بعضهم إيَّاي وأَنْ يحذف احدكم الارنب * وقول الآخَر من بلغ الستّين فإيَّاهُ وإيَّا الشوابِّ. غير ان الاول أشذُّ من الثاني

والحيَّةَ الحيَّةَ قالوا وكذا يُقالُ ايضا مُقلَتيكَ والقذَى

والفعلَ دَعْ في الكُلِّ حتمًا وسِوَى ذلكَ كالأَفعَى كما شاءَ الهوَى

اي انهم يتركون الضمير مع تكرار المحذور منهُ نحو الحيَّةَ الحيَّةَ . او مع العطف عليهِ نحو مقلتيك والقذَى * ويجب ترك الفعل الناصب في جميع هذه الصُوَر . امَّا مع الضمير فلأنَّ هذا اللفظ لكثرة التحذير بهِ جُعِل عوضًا عن التلفُّظ بالفعل . وأَمَّا مع التكرار والعطف فلقيام المكرَّر والمعطوف مقامهُ * فان لم يكن شيءٌ من ذلك كما اذا قيل الأَفعَى فقط جاز اضمار الفعل اكتفاءً بدلالة القرينة . واظهارهُ لفقد النائب عنهُ *وزعم بعضهم ان إيَّاك لَمَّا كان بدلاً من الفعل المحذوف انتقل اليهِ الضمير الذي كان مستترًا فيهِ كما ينتقل الى المصدر الواقع بدلاً من فعلهِ . فاجتمع من ذلك ضميران يتضمَّن المنصوب المنفصل منهما مرفوعًا مستترًا . فيجوز مراعاة كل واحدٍ منهما في تأكيدهِ والعطف عليهِ . وعلى ذلك يُروَى قول الشاعر

فإيَّاك أَنتَ وعبد المسيح أَنْ تقربا قبلة المسجدِ

بنصب عبد عطفًا على إيَّاك . ورفعهِ عطفًا على المستتر فيهِ * وأَمَّا انت فيجوز ان يُجعَل تأكيدًا لإيَّاك بطريق الاستعارة . او للمستتر فيهِ بطريق الإصالة . وهي مسئلةٌ غريبة

وقد أُجيزَ الرفعُ في ما كُرِّرا تأَوُّلاً وذاكَ في العطفِ جرَى

اي انهم اجازوا الرفع في التحذير المكرَّر نحو الأَسَدُ الأَسَدُ . على تقدير مبتدإٍ محذوفٍ اي هذا الاسد . او خبرٍ اي في طريقك الاسد . ونحو ذلك * واجاز الفرَّاءُ ذلك في المتعاطفين نحو ناقةُ الله وسقياها اي هذه ناقة الله وقس عليهِ

واستعمَلوا الإغراءَ كالتحذيرِ مِنْ دُونِ ضميرٍ كالوَفا يا مَنْ ضَمِنْ

والعهدَ والذمَّةَ والوَحَى الوَحَى قُلْ وانوِ في البابَينِ فعلاً صَلَحا

اي ان الإغراءَ يُستعمَل كتحذيرٍ بدون إِيَّاك . فيُنصَب بفعلٍ مضمرٍ كقولك الوفاءَ . اي إلزمِ الوفاءَ * ويكون مفردًا كما رأَيت . ومعطوفًا نحو العهدَ والذمَّةَ . ومكرَّرًا نحو الوَحَى الوَحَى * ويجوز الرفع في المكرَّر والمعطوف . ومنهُ قول الشاعر

انَّ قومًا منهم عُمَيرٌ واشبا هُ عُمَيرٍ ومنهم السفَّاحُ

لجَديرونَ بالوفاءِ اذا قا لَ اخو النجدةِ السلاحُ السلاحُ

واما الفعل المحذوف فيُقدَّر في كل واحدٍ من البابين بما يصلح لهُ في المعنى . ويكون حذفهُ واجبًا هنا مع العطف والتكرار . وجائزًا بدونهما كما هناك

فصل
في اشتغال العامل عن المعمول

قد يَشغلُ العاملَ نصبُ ما ٱلتَحَق من مُضمَرٍ او عِلقٍ لاسمٍ سَبَق
فالسابقَ ٱرفعْ مبتدًا وٱنصبْ على إضارِ مثلِ العاملِ الذي تَلا

اي ان العامل قد يشتغل عن نصب الاسم المتقدّم عليهِ بنصب ما يليهِ من ضمير ذلك الاسم نحو زيدٌ ضربتهُ . او من متعلّقهِ نحو الغلام قتلت اباهُ . فيُرفَع الاسم المتقدم مُبتَدأً . وهو الارجح لانهُ لا يُحتاج معهُ الى تأويلٍ كما سترى * ويجوز نصبهُ بإضمار ما يوافق ذلك العامل في اللفظ والمعنى . او في المعنى فقط كما سيجيء . فيكون التقدير في المثال الاول ضربتُ زيدًا ضربتهُ . وفي المثال الثاني أَيتمتُ الغلامَ قتلتُ اباهُ . غير انهُ قد يعرض لكلٍّ من ذلك ما يُغيّر حكمهُ كما ستقف عليهِ ان شآء الله

والرفعُ بعدَ ما يخصُّ ٱسمًا وَجَب وحيثُ لا يعملُ فيهِ ما ٱعتقَب

اي ان هذا الاسم اذا وقع بعد ما يختصُّ بالاسمآء كإِذا الفجائيّة يجب رفعهُ نحو خرجت فاذا زيدٌ يضربهُ عمرٌو . لان اذا هذه لا يقع الفعل بعدها فلا يمكن اضمارهُ * وكذلك اذا وقع حيث لا يعمل فيهِ ما بعدهُ كما اذا وقع قبل ما لهُ صدر الكلام نحو زيدٌ ما رأيتهُ . وعمرٌو إنْ لقيتهُ فأكرمهُ . لان ما لهُ الصدر لا يعمل ما بعدهُ في ما قبلهُ . او كان العامل جامدًا نحو زيدٌ دَراكِهِ . وعمرٌو كأنّهُ اسدٌ . لان الجامد لا يعمل مؤَخَّرًا * او واقعًا صِلةً نحو زيدٌ الذي ضربتهُ . وعمرٌو انا الضاربهُ . لان الصلة لا تعمل في ما قبل الموصول . وما لا يعمل لا يفسّر عاملاً * وقيل ان الاسم في هذه الصُوَر يخرج عن باب الاشتغال . لانهُ يُعتبَر فيهِ ان يكون بحيث لو تفرَّغ لهُ العامل لَنَصَبَهُ . وهو ليس كذلك * والحقُّ ان المُعتبَر انما هو صلاحية العامل للعمل فيهِ لذاتهِ اذا سُلّط عليهِ . فيكون منهُ نحو زيدٌ ما رأيتهُ . لانهُ يصحُّ ان يقال زيدًا رأيتُ بنصبهِ حيث لا مُعارِض . وليس منهُ نحو زيدٌ دَراكِهِ . لانهُ لا يصحُّ ان يُقال زيدًا دَراكِ لقصور عاملهِ عن العمل مؤَخَّرًا

فان يكُنْ قد جآءَ ذاكَ بعدَ ما يختصُّ بالفعلِ فنصبٌ حُتِما

اي فان وقع الاسم المذكور بعد ما يختصُّ بالأفعال كأَدَوات الاستفهام غير الهمزة . وأَدَوات الشرط . والعَرْض . والتحضيض ونحو ذلك وجب نصبهُ نحو هل زيدًا رأيتَهُ . وإنْ عمرًا زُرتَهُ اكرمك . وبكرًا ألا تضيفهُ . وخالدًا هلاّ اكرمتَهُ . وذلك لان

النصب يقتضي إضمار الفعل بعد هذه الأَدَوات فتبقى على ما وُضِعَت لهُ من الاختصاص بالدخول على الأَفعال. ولا يجوز الرفع بعدها لانهُ يقتضي التجرُّد فتخرج معهُ عن وضعها * وأَمَّا الواقع بعد همزة الاستفهام فلا يجب فيهِ النصب كما سيأتي اذ لا يجب عندهم دخولها على الأَفعال لانها أُمُّ الباب فتوسَّعوا فيها ما لم يتوسَّعوا في غيرها * واختلفوا في هل. فقيل اذا وقع بعدها اسمٌ وفعلٌ وجب تقديم الفعل لشدَّة طلبها لهُ. وعلى ذلك يجب النصب بعدها لامتناع الابتداء. وهو مذهب سيبويه * وقيل لا يلزمها ذلك. وعليهِ يترجح النصب لا يجب. وهو مذهب الكسائيّ * وذهب الاخفش الى ان أَخَوات الهمزة مثلها في ترجيح النصب فقط فلا يجب بعدهنَّ جميعًا. وما قدَّمناهُ هو المختار عند الجمهور * واعلم انهُ قد يُضمَر مُطاوِع الفعل الظاهر لا نظيرُهُ. فيُرفَع الاسم المُشتغَل عنهُ بهِ لا بالابتداء. وعليهِ يُروَى بالرفع قول الشاعر

لا تجزعي ان منفسٌ اهلكتُهُ فاذا هلكتُ فعند ذلك فاجزعي

اي لا تجزعي ان هلك منفسٌ فانهُ مطاوعٌ لأَهلَكَ. لانهُ يُقال اهلكتهُ فهلك. وقس نظائرهُ عليهِ

والنصبَ رَجِّحْ قبلَ فعلِ الطلَبِ وبعدَ ما الفعلَ يلي في الأَغلَبِ

وعندَ خوفِ اللبسِ في ما أَوْهَما تفسيرُهُ الوصفَ لِما تَقدَّما

اي انهُ يترجَّح نصب الاسم المُشتغَل عنهُ اذا وقع بعد الفعل الطَلَبيّ. وهو الامر نحو زيدًا اضرِبْهُ. والنهي نحو عمرًا لا تُكْرِمْهُ. وذلك لضعف الإخبار بالجملة الطَلَبيَّة وان كان مُباحًا كما مرَّ * ولا فرق في الطلب بين ان يكون بلفظ الإنشاء كما رأَيت. او بلفظ الخبر نحو زيدًا غفَرَ الله لهُ. وعمرًا لا يُصيبهُ السوء * ولا في الامر بين ان يكون بالصيغة كما مرَّ. او باللام نحو زيدًا لِيَرْحَمْهُ الله * وانَّما صحَّ ذلك مع اللام ولا الطلبيتَّين وهما من ذوات الصدارة لانهم حملوا الامر باللام على الامر بالصيغة. والنهي بلا على النفي بها * فان اقترن الفعل بالفاء فان تضمَّن الاسم معنى الشرط نحو كلُّ ضيفٍ يأتيك فأَكرِمْهُ وجب الرفع عند الجمهور لتضمُّن الفعل معنى الجواب. والجواب لا يعمل في الشرط فكذا ما نُزِّل منزلتهُ. وإلاَّ وجب النصب لان الفاء لا تدخل على خبر المبتدإ الخالي من معنى الشرط * ويترجَّح النصب ايضًا في ما وقع بعد اداةٍ يليها الفعل غالبًا كهمزة الاستفهام وحروف النفي المشتركة وهي ما ولا و إنْ. نحو أَزيدًا ضربتَهُ. وما عمرًا لقيتُهُ. فان كان المطلوب بالاستفهام تعيين الاسم نحو ازيدٌ ضربتَهُ ام

عمرٌو ترجَّح الرفع لضعف الداعي الى تقدير الفعل * وقيل يجب لان الفعل متحقق الوقوع فلا تَعَلَّق للهمزة بهِ لان الاستفهام عن تعيين المفعول لا عن حدوث الفعل * وقيل يُختار النصب لان الاستفهام يطلب الفعل كيفما وقع . وهو مذهب الاكثرين وعليهِ قول الشاعر

اثعلبةَ الفوارسَ ام رياحًا عدلتَ بهم طُهَيَّةَ والخِشابا

وكذلك يترجَّح النصب عند خوف الالتباس في ما يوهم لو كان مرفوعًا أنَّ المفسِّر صِفةٌ لما قبلهُ نحو إِنَّا كُلَّ شيءٍ خلقناهُ بقَدَرٍ . اي إِنَّا خلقنا كُلَّ شيءٍ بقَدَرٍ . فلو قيل كُلُّ شيءٍ بالرفع احتمل ان يكون الفعل صِفَةً لشيءٍ فيكون المعنى ان كُلَّ شيءٍ من مخلوقاتنا بقَدَرٍ . وهو خلاف المقصود * واعلم ان همزة الاستفهام اذا فُصِلَت عن الاسم المُشتغَل عنهُ بغير الظرف ترجَّح رفعهُ نحو أَأَنتَ زيدٌ تحبهُ . لان النصب يقتضي تكلُّف حذف الفعل وانفصال الضمير الذي كان مستترًا فيهِ على غير حاجةٍ اليهِ . فان كان الفاصل ظرفًا ترجَّح النصب نحو أَعِندى زيدًا تضربهُ لان الفصل بالظرف كلا فصل

وبعدَ عاطفٍ على ما قبلَهُ من جُملةِ الفعلِ مُباشِرًا لهُ

اي انهُ يترجَّح ايضًا نصب الاسم المذكور اذا وقع بعد عاطفٍ ملتصقٍ بهِ على جملةٍ فعليةٍ مذكورةٍ قبلهُ نحو قام زيدٌ وعمرًا اكرمتهُ طلبًا للمُناسبَة المُستحسَنة في العطف . لان النصب يقتضي إِضمار الفعل فيكون عطف فعليةٍ على مثلها . بخلاف الرفع فانهُ يستلزم عطف اسميَّةٍ على فعليَّةٍ * فان لم يكن العاطف مُباشِرًا نحو قام زيدٌ وأَمَّا عمرٌو فاجلستهُ ترجَّح الرفع . لان الكلام بعد أَمَّا مُستأنَفٌ مقطوعٌ عمَّا قبلهُ * واستدرك بعضهم ما كان الفعل فيهِ طَلَبيًّا نحو إِضرِبْ زيدًا وأَمَّا عمرًا فأَكرِمْهُ فانهُ يترجَّح فيهِ النصب * واعلم انهم جعلوا حَتَّى ولكن وبل الابتدائيَّات في هذا المقام كالعاطفات فرجَّحوا النصب بعدهُنَّ نحو رأَيت القوم حتى زيدًا رأَيتهُ . وما ضربتُ زيدًا لكن عمرًا ضربتهُ . وما لَقيتُ بكرًا بل خالدًا لَقِيتهُ * وانما لم يجعلوهُنَّ عاطفاتٍ لان شرط معطوفهنَّ ان يكون مفردًا وما بعدهُنَّ هنا جملةٌ . ولكنهم شبَّهوا مَوقِعَهُنَّ هنا بموقعهنَّ هناك في كون ما بعد حَتَّى بعضَ ما قبلها . ووقوعِ لكن وبل بعد النفي فاعطوهُنَّ حكم أَحرُف العطف * واختلفوا في نحو زيدٌ ضربتهُ وضربني عمرٌو . فقيل يُختار فيهِ الرفع لان التخلُّص من تقدير العامل أَولَى من رعاية المُناسبَة . وقيل يُختار النصب لان تقدير العامل كثيرٌ في العربيَّة والمُخالَفة قليلةٌ . وقيل ينبغي التساوي لان لكلٍّ

واحدٍ مُرجَّحًا فانت بالخِيار

وَٱعتَمَدوا تَسوِيَـةَ الأَمرَينِ عطفًا على صاحبةِ الوَجهَينِ

فالرفعُ يأتي بٱعتِبارِ الكُبرَى والنصبُ يأتي بٱعتِبار الصُغرَى

اي ان النحاة اعتمدوا التسوية بين الرفع والنصب عند عطف الجملة المُصدَّرة بالاسم المذكور على جملةٍ ذات وجهين وهي التي صدرها اسمٌ وعجزها فعلٌ نحو زيدٌ قام وعمرٌو اكرمتهُ لأجلهِ. فانهم يرفعون باعتبار العطف على الجملة الكُبرَى وهي المبتدأ وخبرهُ. وينصبون باعتبار العطف على الجملة الصُغرَى وهي الخبر فقط * وعلى كلٍّ منهما تحصل المُناسَبَة في العطف لان الجملة المعطوفة مع الرفع اسميَّةٌ كالكُبرَى. ومع النصب فعليَّةٌ كالصُغرَى باعتبار الفعل المُضمَر فيها * ورجَّح بعضهم النصب لان الحمل على الصُغرَى اقرب. وعُورِض بان عدم الإضمار أَولَى. فاستوى الامران لِتَعارُض المُرجِّحَين. وهو المُعتَمَد عند الجمهور * واعلم انهم اختلفوا في التزام الرابط بين الجملة المعطوفة والمبتدإ في الجملة المعطوف عليها لاجل تصحيح النصب. فقيل لابُدَّ من الضمير كما مرَّ في المثال. او الفآء السَبَبِيَّة نحو زيدٌ قام فعمرٌو اكرمتهُ. لانها مع النصب تكون معطوفةً على الخبر فلا بُدَّ ان تشاركهُ في الربط بالمبتدإ. فان فُقِد الرابط وجب الرفع وامتنع النصب * وقيل لا يلزم الرابط لانهُ يجوز في المعطوف ما لا يجوز في المعطوف عليهِ. فلا فرق بين وجودهِ وعدمهِ في إباحة الرفع والنصب على السَوِيَّة * وقيل ان الواو كالفآء في الربط لما فيها من معنى الجمعيَّة فيُكتفَى بها. والاول هو مذهب الجمهور

فإِنْ خلا من كلِّ ما ذكرتُهُ ترجَّحَ الرفعُ كزيدٌ زرتُهُ

اي اذا لم يوجد ما يُوجِب او يرجّح او يُسوّي مما ذُكِر آنفًا يترجح الرفع كما في المثال اذ لا تكلُّف فيهِ. واوجبهُ بعضهم بنآء على ان التكلُّف لا يجوز مع الاستغنآء عنهُ. وهو مردودٌ بقول الشاعر

فارسًا ما غادروهُ مُلحَمًا غيرَ زُمَّيلٍ ولا نِكسٍ وَكَلْ

ومنهُ قرآءة بعضهم جنَّاتِ عدنٍ يدخلونها بكسر التآء * فتحصَّل ان للاشتغال خمس حالاتٍ. وهي وجوب الرفع. ووجوب النصب. وترجيح كلٍّ واحدٍ منهما. واستوآء الامرين * واعلم ان مما يُختار فيهِ الرفع ما وقع فيهِ اسم الاستفهام مُشتَغَلًا عنهُ نحو أَيُّكُم زادتهُ هذه إيمانًا. لان الاستفهام فيهِ عن الاسم لا عن الفعل حتى يطلبهُ * واختُلِف في أَمَّا التفصيلية مع غير الطلب نحو وأمَّا ثَمُودُ فهديناهم فقيل يجب الرفع

معها لان الفعل لا يقع بعدها . وقيل يُختار لان الاسم لا يلزم بعدها ولكن يغلب * وإذا نُصِب في الموضعين يُقدَّر العامل بعد اسم الاستفهام اذ لا يعمل فيهِ مُقدَّمًا . وبعد الفاءِ الواقعة في جواب أمَّا معترضًا بينها وبين مصحوبها

وسَوْغُ ما يُشغَلُ أن يُسَلَّطا في اللفظِ او معنًى على اسمٍ شُرِطا
او لازِمِ المعنى اذا تعذَّرا كِلاهُما هُناكَ أنْ يُقدَّرا

اي انهُ يُشترَط في هذا الباب ان يسوغ تسليط العامل على الاسم المتقدّم اذا تفرَّغ لهُ من معمولهِ المتأخّر كما في نحو زيدٌ ضربتهُ . فانهُ يجوز ان يُقال زيدًا ضربتُ كما لا يخفى * فيختصُّ ذلك بالفعل المتصرف كما رأيت . واسم الفاعل . واسم المفعول . وامثلة المبالغة . نحو زيدًا انا ضاربهُ . والدرهمَ انت معْطاهُ . والعسلَ زيدٌ شرَّابهُ . والتقدير انا ضاربٌ زيدًا ضاربهُ . وهلمَّ جرًّا * ولا يصلح لذلك الفعل الجامد . ولا اسم الفعل . ولا المصدر . ولا الصفة المشبَّهة . ولا أفعَلُ التفضيل . ولا الحروف . لان كل ذلك لا يعمل في ما قبلهُ فلا يُفسِّر عاملًا فيهِ * ثم ان العامل المذكور إمَّا ان يسوغ تسلُّطهُ على الاسم المتقدم بلفظهِ فيُضمَر لفظهُ كما رأيت . او بمعناهُ فيُضمَر ما يوافقهُ في المعنى نحو زيدًا اكثرتُ مالَهُ . اي اغنيتُ زيدًا * فان لم يصحَّ كلاهما أُضمِر لازم المعنى نحو زيدًا ضربتُ غلامَهُ . اي أهَنْتُ زيدًا . لان ضرب غلامهِ يستلزم الإهانة لهُ

وفصلُهُ عن شاغلٍ بحرفِ جَرْ او بمُضافٍ مثلَ وصلٍ يُعتبَرْ

اي ان فصل العامل المشغول عن الضمير الشاغل لهُ بحرف جرٍّ نحو زيدٌ مررتُ بهِ . او باسمٍ مضافٍ اليهِ نحو زيدٌ ضربت اخاهُ . او مضافٍ الى المضاف اليهِ نحو زيدٌ ضربت غلامَ اخيهِ . او بهما جميعًا نحو زيدٌ مررت بغلامهِ . يُعتبَر مثل وصلهِ بهِ . فيجري على المنفصل عن العامل كلُّ ما يجري على المتَّصل بهِ من الايجاب والترجيح والتسوية * واعلم ان النصب في صُوَر الاشتغال مختلف المراتب فان اقواهُ في ما اتَّصل الفعل بضميرهِ . ثُمَّ في ما اتصل الوصف بهِ . ثُمَّ في ما انفصل بالمضاف . ثُمَّ في ما انفصل بالحرف . ثُمَّ في ما انفصل بهما جميعًا . فتدبَّرْ

وحُكمُ ما أتبَعتَهُ من أجنَبي مع رابطٍ بالاسمِ حكمُ السبَبي

اي ان الاجنبيَّ الذي يتبع بتابعٍ مشتملٍ على رابطٍ بالاسم السابق حكمهُ حكم السببيِّ المتعلّق بهِ نحو زيدٌ ضربت رجلًا يحبُّهُ . فانهُ يجري مجرى قولك زيدٌ ضربتُ غلامَهُ في جميع أحكامهِ * وحكم هذا التابع ان يكون نعتًا كما في المثال . لان النعت والمنعوت

كالشيءِ الواحد * او عطفَ بيانٍ نحو زيدٌ ضربت خالدًا اباهُ . لان عطف البيان كالنعت في الإِيضاح والتخصيص * او عطفَ نسقٍ بالواو نحو زيدٌ ضربت عمرًا واخاهُ . لان الواو بما فيها من معنى الجمعيَّة تجعل الاسمين بمنزلة اسمٍ مُثنًّى * ولا يصحُّ ان يكون بدلًا لان البدل يُحسَب من جملةٍ أُخرَى . فتخلو الجملة الأُولَى من ضمير الاسم السابق الذي لا بُدَّ منهُ على كُلّ حالٍ * ولا توكيدًا لان الضمير الذي يتَّصل بهِ يكون عائدًا على المؤكَّد لا على الاسم السابق . فتمتنع المسئَلة فيهما جميعًا

وكُلُّ محذوفٍ هُنا لا يُذكَرُ إِذْ نابَ عنهُ ذكرُ ما يُفسِّرُ

اي ان كلَّ محذوفٍ من العوامل المُقدَّرة في هذا الباب قبل الاسم السابق لا يجوز التصريح بذكرهِ في اللفظ . فلا يُقَال ضربتُ زيدًا ضربتهُ . ولا انا ضاربٌ زيدًا ضاربهُ . وانما يُقدَّر في النيَّة فقط . وذلك لان العامل المذكور بعد الاسم قد ناب عنهُ . ولا يُجمَع بين النائب والمَنوب عنهُ كما علمت * واعلم انهم اختلفوا في جملة الفعل المُفسِّر من جهة المحلّ من الإِعراب . فقيل لا محلَّ لها مطلقًا لانها تفسيريَّةٌ كما هو المشهور . وقيل انها بحسب ما تُفَسِّرهُ بناءً على انها بَدَلٌ منهُ او بيانٌ لهُ . فلا محلَّ لها في نحو زيدًا ضربتهُ لانها قد فسرت جملةً مُستأنَفة . ومحلُّها الرفع في نحو انت زيدًا ضربتهُ لانها قد فسرت جملة الخبر * ويُشترَط في الفعل ان لا يفصل بينهُ وبين الاسم السابق . فلا يُقَال زيدًا انت تضربهُ بخلاف الوصف نحو زيدًا انت ضاربهُ لاحتياجهِ الى ما يعتمد عليهِ * ويُشترَط في الاسم ان يكون مفتقرًا الى ما بعدهُ . فليس منهُ نحو زيدٌ عندك فأَكرِمْهُ * وان لا يكون نَكِرَةً مَحْضةً ليصحَّ رفعهُ بالابتداء . فلا يُقَال رجلًا ضربتهُ

واعلم بأَنَّ ٱلاشتِغالَ قد يَقَع في الرفعِ نحوَ أَسهَرْ اذا زيدٌ هَجَع

وعندَ جزمِ الشرطِ لفظًا يَمتَنِع كُلُّ ٱشتِغالٍ نُصِبَ ٱسمٌ أَمْ رُفِع

اي ان الاشتغال قد يقع في الرفع كما يقع في النصب . وذلك بأَنْ يكون الرفع على الابتداء . او على الفاعلية بإِضمار الفعل * فيجب الابتداء في نحو خرجت فاذا زيدٌ يركض . وتجب الفاعلية في نحو هلَّا زيدٌ قام . وتترجَّح في نحو أَزيدٌ يقوم . ويستويان في نحو زيدٌ قام وعمرٌو جلس عندهُ * وأَمَّا ترجُّح الابتداء لا وجوبهُ في نحو زيدٌ قام فانما هو عند المبرّد ومن وافقهُ . وهو مذهبٌ سخيفٌ لا يُعتَدُّ بهِ اذ لا طالبَ هناك للفعل * ويمتنع الاشتغال مطلقًا بعد اداة الشرط الجازمة اذا كان فعل الشرط مجزومًا لفظًا . فلا يُقَال ان زيدًا تَلْقَهُ فأَكرِمْهُ . ولا ان زيدٌ يقُم فأَحسِنْ اليهِ . لان اداة الشرط

لَمَّا جزمت الفعل لفظًا قَوِيَ طلبها لهُ فلا يقع بعدها غيرهُ * فان كانت اداة الشرط غير جازمةٍ نحو اسهر اذا زيدٌ هَجَع كما في مثال النظم . او كان الجزم محلاًّ لكون الفعل ماضيًا نحو ان زيدٌ زارك فأَكرِمهُ . او مُضارِعًا مجزومًا بغير اداة الشرط نحو ان زيدًا لم تَلْقَهُ فانتَظِرهُ . جازت المسئلة * وأَمَّا قول الشاعر

فَمَن نَحْنُ نُؤمِنْهُ يَبِتْ وهو آمِنٌ ومن لا نُجِرْهُ يُمسِ منا مُرَوَّعا

فمحمولٌ على الضرورة * وذهب بعضهم الى ان الاشتغال لا يقع في الاختيار الا بعد إن من أَدَوات الشرط الجازمة بشرط ان يكون الفعل ماضيًا كما رأَيت . وهو مخالفٌ لإطلاق الجمهور

فصل

في تنازع العاملين

والعامِلانِ رُبمَّا تَنازَعَا في العَمَلِ اسمًا قبلَهُ تَتابَعَا
فيُعمَلُ الواحِدُ في مُظهَرِهِ ويُعمَلُ الآخَرُ في مُضمَرِهِ

اي رُبمَّا تقدَّم عاملان على اسمٍ يطلبهُ كلٌّ واحدٍ منهما ان يكون معمولاً لهُ . فيُعمَل الواحد منهما في لفظهِ الظاهر . والاخر في ضميرهِ . لانهُ لا يمكن تسليط عاملين على معمولٍ واحدٍ * والعمل قد يكون في الرفع نحو قام وذهب زيدٌ . وقد يكون في النصب نحو لَقِيتُ وأكرمتُ عمرًا . وقد يكون في الجرّ نحو آمنتُ واستعنتُ بالله . وقد يكون مختلفًا كما ستَرى * ويلزم العاملين ان يكونا متصرِّفين كما رأَيت . فلا يكون التنازع بين فعلين جامدين . ولا بين حرفين . لان الثاني يكون قد فصل بين الاول والمعمول وهو لا يعمل إلاَّ مُباشِرًا معمولَهُ كما مرَّ في الاحكام الكلّيَّة . واذا لم يصحَّ إعمال الاول بطل التنازع * وامَّا اذا كان احد العاملين جامدًا والآخر متصرّفًا فان كان الجامد هو الثاني نحو خُذْ ودُونَك زيدًا جازت المسئلة لعدم الفصل . و إلاَّ فلا * وقيَّد بعض المحقّقين العاملَين بكونهما مختلفين احترازًا عن نحو قام قام زيدٌ . فلا تنازع بينهما لان الثاني منهما تأكيدٌ للاول لا فاعلٌ لهُ لانهُ قد جيءَ بهِ لمجرَّد التقوية لا للإسناد . وقيل ان الفاعل لهما جميعًا لانهما بلفظٍ واحدٍ ومعنًى واحدٍ فكأَنَّهما عاملٌ واحدٌ . وانكرهُ الجمهور * ويُشترَط في العاملين ايضًا ان يكونا مُتتابعَين قبل المعمول احترازًا عن نحو ضربتُ زيدًا وضربني . وزيدًا ضربتُ وشتمتُ . فانهُ لا تنازع فيهما على الأصحّ * قيل ويُشترَط في المعمول ان لا يكون سَبَبيًّا مرفوعًا . فلا تَنازُع في نحو زيدٌ قام وذهب

غلامهُ . لان أيهما أُسنِد الى الفاعل الظاهر لزم إسناد الآخَر الى ضميرهِ ولم يكن مرتبطًا بالمبتدإ * وعلى ذلك يجب ان يكون السببي مبتدأ . والعاملان قبلهُ خبرًا عنهُ كما قيل في قول الشاعر

قضى كلُّ ذي دَينٍ فوفَّى غريمَهُ وعزَّةُ ممطولٌ معنًّى غريمُها

فان كان منصوبًا نحو زيدٌ ضرب واهان اخاهُ صحَّت المسئلة لوجود الارتباط * ورُدَّ بان المُسنَد الى ضمير السببي المرفوع مرتبطٌ بهِ والسببي مرتبطٌ بضمير المبتدإ لإضافتهِ اليهِ . فحصل الارتباط ايضًا * وبهذا الاعتبار اغفل الاكثرون هذا الشرط فلم يذكروهُ * واعلم ان التنازع قد يكون بين ثلثة عوامل كقول الشاعر

ارجو واخشى وادعو الله مبتغيًا عفوًا وعافيةً في الروح والجسدِ

وقد يكون بين اربعةٍ نحو كما صلَّيتَ وسلَّمتَ وباركتَ وترحَّمتَ على ابرهيم . ومنهُ قول الشاعر

طلبتُ فلم أُدرِك بوجهي وليتني قعدتُ فلم أبغِ الندَى بعد سائبِ

فان الافعال الاربعة الواقعة فيهِ قد تنازعت الظرف الواقع بعدها كما ترى . وقد يتعدَّد المُتنازَع فيهِ ايضًا نحو تسبّحون وتكبّرون وتحمدون دُبُرَ كلِّ صلوةٍ ثلاثًا وثلثين مرَّةً * واذا كانت العوامل اكثر من اثنين فقيل يُعمَل الاول او الاخير على حكم الباب كقول الشاعر

كساك ولم تَستَكْسِهِ فاشكُرَنْ لهُ أخٌ لك يعطيك الجزيلَ وناصرُ

وقول الآخَر

جِئْ ثمَّ حالِفْ وثِقْ بالقوم انَّهمُ لمن اجاروا ذَوُو عزٍّ بلا هُونِ

وقيل يجوز إعمال كل واحدٍ منها . وحكى بعضهم الإجماعَ عليهِ * واختُلِف في نحو قول الشاعر

ما صاب قلبي واضناهُ وتيَّمهُ الّا كواعبُ من ذُهل بن شيبانا

فجعلهُ قومٌ من باب التنازع . وانكرهُ آخرون لانهُ يلزم منهُ إخلاءُ الفعل المُلغَى من الإيجاب لانهُ يفوتهُ انتقاض النفي بإلّا وهو خلاف المقصود . ويستلزم في نحو ما قام وذهب إلّا انا إعادة ضمير الغائب المستتر في الفعل المُلغَى على الحاضر الواقع بعد إلّا * وحملهُ بعض المحقّقين على الحذف . اي ما قام احدٌ وذهب إلّا انا . وهو المختار عند الاكثرين

وعاملُ الظاهرِ قيلَ الجارُ وقيلَ بل سابقُهُ يُختارُ

اي قيل ان الفعل الذي ينبغي ان يعمل في الظاهر هو الثاني لانهُ اولى بهِ لما بينهما من المجاوَرة. وهو اختيار البصريّين * وقيل بل الاول لانهُ قد سبق فاستحقّ العمل قبل ورود الثاني. وهو اختيار الكوفيّين * وهذا الخلاف انما هو في اختيار احد العاملين مع إجازة عمل الآخَر. فانّ الجميع يبيحون إعمال كلّ واحدٍ منهما. واكثر النحاة على ترجيح مذهب البصريّين لسلامتهِ من الفصل بين العامل والمعمول باجنبيّ. وهو الاكثر في استعمال العرب * واعلم ان هذا يتأتّى بين العاملين ما لم يوجد مرجّحٌ لاحدهما فيتعيّن إعمالهُ. نحو ضربتُ لا اكرمتُ زيدًا فانهُ يجب فيهِ إعمال الاول. ونحو ضربتُ بل اكرمتُ زيدًا فانهُ يجب فيهِ إعمال الثاني كما ترى

وصاحبُ المُضمَرِ حيثُ يَجرِي يُفضِي الى الإضمارِ قبلَ الذكرِ

فان يَكُنْ لفظًا وتقديرًا حُذِف ما لم يكُنْ بوَجهِ عمدةٍ عُرِف

اي ان العامل في الضمير يؤدّي الى الإضمار قبل الذكر حيثما وقع أوّلًا او ثانيًا. فان كان ذلك الإضمار لفظًا ونيّةً حُذِف الضمير نحو ضربتُ وضربني زيدٌ. ومررتُ ومرّ بي زيدٌ. ما لم يكن لهُ وجهٌ من العمديّة فيجب إثباتهُ. وذلك بان يكون عمدةً في الحال نحو قام وذهبا أخَواك على إعمال الاول. وضَرِبا وشُتِم غلاماك على إعمال الثاني* او في الاصل. وذلك في باب كان وظنّ نحو كنت إيّاهُ وكان زيدٌ اميرًا. وظنّني إيّاهُ وظننت بكرًا صديقًا * ومنهم من يؤخّر هذا المنصوب لانهُ على صورة الفضلة. فيقول كنتُ وكان زيدٌ اميرًا إيّاهُ. وكذا في المثال الثاني. وأمّا قول الشاعر

اذا كنتَ تُرضيهِ ويُرضيك صاحبٌ جهارًا فكُنْ في الغيب أحفَظَ للودِّ

فمحمولٌ عندهم على الضرورة * وان كان الإضمار قبل الذكر لفظًا فقط لم يُحذَف نحو قام وضربتُهُ زيدٌ. وذهب ومررتُ بهما أخَواك. لان مرجعهُ حينئذٍ في نيّة التقديم فلا عبرة بتأخّرهِ في اللفظ. وعليهِ قول الشاعر

اذا هِيَ لم تَستَكْ بعود أَراكةٍ تُنُخِّلَ فاستاكت بهِ عُودُ إسحِلِ

وندر حذفهُ في الشعر كما في قول الآخَر

بعُكاظَ يغشَى الناظرينَ اذا هُمُ لمحوا شعاعهُ

والتزم الكوفيّون حذف الضمير مطلقًا هربًا من الإضمار قبل الذكر متمسّكين بقول الشاعر

تَعفَّقَ بالأَرطَى لها وارادها رجالٌ فبذّت نبلهم وكَليبُ

اذ لم يَقُل تعفّقوا على إعمال الثاني. ولا ارادوا على إعمال الاول * وخرَّج البصريُّون البيت على تأويل الرجال بالجمع وإفراد الضمير لذلك. وانشدوا قول الآخَر

جَفَوني ولم أَجفُ الأَخِلاَّءَ انني لغير جميلٍ من خليليَّ مُهمِلُ

وقول الآخَر

هَوِينَنِي وهَوِيتُ الغانياتِ الى ان شِبتُ فانصرفت عنهنَّ آمالي

وهذا المذهب هو المختار عند الجمهور * واعلم ان الضمير الواجب الحذف يمتنع حذفهُ اذا اوقع في اللبس نحو مِلْتُ اليهِ ومال عني زيدٌ. لان مراعاة المعنى اولى من مراعاة عود الضمير

والحذفُ يختصُّ بثانٍ يُعمَلُ نحو ركبتُ فرماني الجَمَلُ

وليسَ في الاولِ حذفٌ كَلَا وزُرتُهُ الربعُ فكانَ أَكملا

اي ان الحذف يختصُّ بإعمال الثاني من المتنازعَين فانهُ لا يثبت فيهِ الاَّ الضمير المرفوع في الحال او في الاصل كما مرَّ. فيقال ركبتُ فرماني الجمل. والاصل ركبتهُ فحُذِف الضمير حذرًا من الإضمار قبل الذكر لفظًا وتقديرًا كما علمت * وكذلك مررتُ ومرَّ بي زيدٌ. والاصل مررت بهِ فحُذِف الضمير والحرف * واما مع إعمال الاول فلا يُحذَف شيءٌ. فيُقال ضربتُ وضرباني أَخَوَيك. وخلا وزرتُهُ الربعُ. ومرَّ بي ومررتُ بهِ زيدٌ. فيكون الكلام فيهِ أكمل لتوفُّر جميع اجزائِهِ لفظًا كما ترى * ولا عبرة بما خرج عن ذلك لانهُ قد جرى على خلاف الاصل

فصلٌ

في العدَد

أَلأَصلُ في الأَعدادِ واحدٌ الى عَشرَةٍ والغيرُ منهـا حَصَلا

والاصلُ في المعدودِ جمعٌ فَوَقَع معْ اصلِهـا والمُفرَدُ الغيرَ اتَّبَع

اي ان اصل الأَعداد جماعة العَشرَه من الواحد فصاعدًا. وما فوقها يحصل منها كالثلثة عَشرَ فانها تحصل من الثلثة والعشرة. والعِشرِين فانها تحصل من العَشرتين وقس عليهِ * والاصل في المعدود الجمعُ. ولذلك جعلوهُ مع أُصول الأَعداد كثلثة رجال. وعَشرَة غلمان * وجعلوا المفرد مع غيرها كأَحَدَ عشرَ رجلاً. وخمسة وعشرين غلامًا. ومائة فرَسٍ. وهلمَّ جرًّا * واما قراءة حمزة والكسائيّ ثلثمائة سِنين بإضافة المائة الى الجمع فنادرةٌ لا يُقاس عليها

وعاقبَ المعدودَ ما قد سبَقـا ... ثلثةً هُنـا خِـلافَ مـا ارتَقى
وَهْوَ يُطابقُ الذـي بِهِ قُصِدْ ... مُذَكَّرًا او غيرَهُ حَيْثُ يَرِدْ

اي ان ما قبل الثلثة من اصول العدد يعاقب المعدود بخلاف ما فوقهُ من الأعداد. فيُقَال واحدٌ وٱثنان وواحدةٌ وٱثنتان اذا أُريد مجرَّد العدد. ورَجُلٌ ورَجُلان وٱمراةٌ وٱمرأتان اذا أُريدَ بيان المعدود. ولا يُجْمَع بينهما فلا يقال واحدُ رجلٍ وٱثنتا ٱمرأتين. وأَمَّا قول الراجز

كَأَنَّ أُنْثيَيهِ للتَدَلدُلِ ... ظَرفُ عجوزٍ فيهِ ثِنْتا حنظلِ

فشاذٌ لا يُقَاس عليهِ * وهذا العدد يطابق ما يُرَاد بهِ في التذكير والتأنيث حيثما وقع. فيُقَال في المفرد واحدٌ وٱثنان وواحدةٌ وٱثنتان كما مرَّ. وفي المركَّب أَحَدَ عَشَرَ وٱثنا عَشَرَ. وإِحدَى عَشْرةَ وٱثنتا عَشْرَةَ. وفي المعطوف واحدٌ وعِشْرُون وٱثنان وعشرون. وإِحدَى واربعون وٱثنتان واربعون بحسب المعدود في الجميع وقس عليهِ

وما يَلِي أَنِثْ بتاَء للذَكَرِ ... كخمسةٍ وٱحذفْ لأُنثى كعَشَرِ

اي ان ما يلي الواحد والاثنين وهو الثلثة وما فوقها الى العشرة يكون مُؤَنَّثًا بالتاَء مع المُذكَّر ومجرَّدًا منها مع المُؤَنَّث. فيُقال ثلثة رجالٍ وعشرة جمالٍ. وثلاث نساَء وعشر نياقٍ. وذلك لان الاصل في التأنيث ان يكون بالعلامة فجعلوهُ مع المذكَّر الذي هو الاصل في الأَسماَء. والتجريد منها فرع الإثبات فجعلوهُ مع المُؤَنَّث الذي هو فرع المذكَّر * وقيل لان الاصل في اسماَء العدد ان تكون بالتاَء كما ترى في الأعداد المسرودة التي يُراد بها مجرَّد العدد فجعلوها كذلك مع المذكر. وجعلوا حذف التاَء الذي هو فرع إِثباتها مع المُؤَنث. قصدًا للمطابقة بين الاصلين والفرعين * والله اعلم بالصواب

وهكذا يُساقُ في الآحادِ ... عطفًا وفي التَركيبِ كالإِفرادِ
والعَجْزُ في التركيبِ عكسَ الصَدْرِ ... للعدلِ بينَ الطَرَفَينِ يجري

اي ان مرتبة الآحاد من هذا العدد وهي من الثلثة الى التسعة تجري على حكم العدد المفرد في العدد المعطوف. فيُقال ثلثةٌ وعشرون عبدًا. وخمسٌ وعشرون أَمةً. وقس عليهِ الى تسعةٍ وتسعين كبشًا. وتسعٍ وتسعين نعجةً * وكذلك في العدد المركَّب من العشرة مع ما دونها فان الآحاد فيهِ تجري هذا المجرى. وأَمَّا العشرة فتلحقها التاَء مع المُؤَنث وتتجرَّد منها مع المذكَّر بعكس ما قبلها من الآحاد. وذلك للمعادلة بين صدر

المركَّب وعجزهِ في كون احدهما قد جرى على الاصل والآخر على خلافهِ. فيقال ثلثة عَشَرَ ثوبًا. وثلث عَشْرَةَ جبَّةً. وهكذا الى تسعةَ عَشَرَ درهمًا. وتسعَ عَشْرةَ قِطعةً * وقد يُصرَّح بحرف العطف المَنوِيّ في هذا التركيب فيرجع الجزءان الى حكم الإفراد في التذكير والتأنيث والإعراب. وعليهِ قول الشاعر

كأَنَّ بها البدر ابن عشرٍ واربعٍ ... اذا هَبَواتُ الصيف عنها تجلَّتِ

وزعم ابو حيَّان ان العاطف لا يظهر إلَّا مع تقدُّم العشرة كما في البيت. وهو مردودٌ بقول الآخر

اشجَعُ من ذي لبدةٍ هِزَبْرِ ... يسودهم في خمسةٍ وعَشْرِ

واعلم ان شين عشرة مفتوحةٌ مطلقًا عند الجمهور. واهل الحجاز يسكّنونها مع المؤنث في العدد المركَّب. وبنو تميم يكسرونها. والتسكين افصح الوجوه الثلثة * وبعض العرب يسكّنون عينها فيهِ مع المذكر استثقالًا لكثرة الحركات المتوالية. وهو مقبولٌ في القياس لانها قد صارت حشوًا باعتبار كون المركَّب قد صار اسمًا واحدًا

وكالمُضافِ ما كما ثُنِّيَ هُنا ... أَعرِبْ ودَعْ ما بعدَهُ على البِنا

اي ان ما جآءَ كالمثنَّى في العدد المركَّب وهو صدر اثْنَيْ عَشَرَ واثْنَتَيْ عَشْرَةَ يُعرَب كالمُضاف. لانهم لَمَّا حذفوا منهُ النون التي تحول دون البنآء لفصلها بين الجزءين شبَّهوهُ بالمضاف فاعطوهُ حكمهُ في الإعراب. وقيل يُعرَب لان عجزهُ واقعٌ موقع النون المحذوفة منهُ لقيامهِ مقامها في إتمامهِ. وما قبل النون محلُّ اعرابٍ لا محلُّ بناءٍ بخلاف الواقع موقع تاءِ التأنيث كعجز أَحَدَ عَشَرَ ونحوهِ * وعلى ذلك يُقال جآءني اثنا عشر رجلًا. ورأيت اثنَيْ عشَرَ غلامًا. وجآءتني اثنتا عَشْرةَ امرأةً. وملكت اثنتَيْ عَشْرَةَ جاريةً * واما العجز فلا ينفكُّ عن بنآئهِ لعدم انفكاكهِ عن تضمن الحرف * واذ كان واقعًا موقع النون المذكورة امتنعت اضافتهُ فلا يُقال هذه اثنا عشر زيدٍ لان النون لا تجتمع مع الإضافة. فكذا ما وقع موقعها بخلاف أَحَدَ عشر وثلثة عشر فصاعدًا لان العجز هناك واقعٌ موقع تاءِ التأنيث كما مرَّ وهي لا تنافي الإضافة * واجاز الكوفيُّون الإضافة في جميع هذه المركَّبات. وهو مخالفٌ لمذهب الجمهور * واعلم انهم اختلفوا في عجز هذا المركَّب. فقيل لا محلَّ لهُ من الإعراب لانهُ قائمٌ مقام النون التي لا محلَّ لها. وقيل هو في محلّ إعراب الصدر لانهُ معطوفٌ عليهِ في المعنى. وقيل في محلّ جرّ بالإضافة غيرَ منظورٍ فيها الى معنى الحرف المقدَّر كما في نحو معدِي كَرِب

على لُغَةِ من يُضيفهُ. والله اعلم بالصواب

وما كثانٍ شاعَ طِبْقًا وَٱستَتَمْ نَقصَ بِناءٍ فتحهُ ما صَحَّ عَمْ

اي ان ما صِيغَ من أسماءِ العدد على وزن فاعِل كالثاني والثالث ونحوهما قد شاع استعمالهُ في جميع مراتب العدد مطابقًا صاحبهُ في التذكير والتأنيث لانهُ وصفٌ لهُ. فيقال الباب الثالث. والمقالة الثالثة. والفصل الثاني عشر. والنبذة الثانية عشرة. والمجلَّد السابع والعشرون. والصحيفة السابعة والاربعون. وهلمَّ جرًّا * والواقع منهُ في العدد المركَّب يستكمل ما نقص فيهِ من البناءِ في صدر ٱثنَيْ عَشَرَ وٱثنَتَيْ عشرة فلا يُعرَب مثلهُ * والبناءُ في هذا المُركَّب بأَسرهِ يكون على الفتح في جزءَيهِ جميعًا ما لم يكن آخِر صدرهِ حرف علَّةٍ. وذلك يشمل ما مرَّ منهُ كأَحَدَ عَشَرَ الى تسعةَ عشَرَ. وما نحن فيهِ كحاديْ عَشَرَ الى تاسعَ عَشَرَ. فان عجزها مطلقًا وصدرها الصحيح الآخِر يُبنَيان على الفتح مُطَّرِدًا. وأَمَّا الصدر المعتلُّ الآخِر فعلى السكون. غير انهم اجازوا الفتح ايضًا في ثماني عشرة ونحو الحادي عشر طردًا للباب * واعلم انهم اجازوا في ثماني عشرة فضلًا عن ذلك حذف الياءِ كراهةً لطول الاسم. وإبقاءَ كسر النون بعد الحذف للدلالة على المحذوف. وفتحها طردًا للباب. وعلى ذلك يُروَى بالفتح والكسر قول الشاعر

ولقد شربتُ ثمانيًا وثمانيًا وثمانَ عَشرَةَ وٱثنتين واربعا

وقد تُحذَف ياؤُها في الإِفراد ايضًا ويجري إعرابها على النون كقول الآخَر

لها ثنايا أَربَعٌ حِسانُ وارِبعٌ فثغرُها ثمانُ

وهو من نوادر الاستعمال

وان أُضيفَ العَدَدُ المُرَكَّبُ فعجزُهُ او كُلُّهُ قد يُعرَبُ

اي ان العدد المُركَّب اذا أُضيف نحو هذه خمسة عشر زيدٍ فمن العرب من يُعرِب عجزهُ فقط. ومنهم من يُعرِب الجزءَين جميعًا. بدعوى ان الإِضافة تردُّ الأَسماءَ الى اصلها من الإِعراب كما تردُّها الى الصرف * والجمهور على استمرار البناءِ مع الإِضافة كما يستمرُّ مع الالف واللام في نحو ما فعلتَ بالخمسةَ عَشَرَ درهمًا * واعلم ان من العرب من يُضيف صدر العدد المركَّب الى عجزهِ فيعربهما جميعًا. ومن ذلك قول الراجز

كُلِّفَ من عنائهِ وشقوتِهِ بنتَ ثماني عشرةٍ من حجَّتِهِ

وكل ذلك من نوادر اللُغَة فلا يُعتَدُّ بهِ

والأَلْفُ عكسَ مِأَيةٍ قد جُمِعا وجَمْعُها اذ لم تُضَفْ قد وَقَعا

اي ان الالف يُستعمَل مجموعًا فيُقال عندي ثلثة آلاف درهمٍ . بخلاف المِأية فانها تلزم الإفراد فيُقال عندي ثلث مأية درهمٍ . ما لم تكن مقطوعةً عن الإضافة الى المعدود فتُجمَع نحو هذه ثلث مِيأت وخمس مِئِينَ . وعليهِ قول الشاعر

ثلاثُ مِئينَ للملوكِ وَفَى بها ردآءي وجلَّت عن وجوه الأهاتِمِ

وذلك لانها حينئذٍ تكون قد صارت هي المعدود فيتأتَّى الجمع فيها كما يتأتَّى فيهِ * واعلم ان الأَلِف التي تُرسَم في مأية زائدةٌ تُكتَب ولا تُقرَأُ . فيكون لفظها بوزن فِئَة . وهذه الزيادة تختص بالمفرد والمثنَّى منها دون الجمع * وأَمَّا التزام إفرادها المذكور آنفًا فقيل تخفيفًا لكثرة استعمالها . وقيل لثقلها بالتأنيث والحاجة الى مميِّزٍ بعدها . وقيل لانها جمعٌ في المعنى فاستُغني عن جمعها في اللفظ . وقيل غير ذلك مما لا فائدة في استيفائهِ . والله اعلم بالصواب

وجَمْعُ قِلَّةٍ يَلِي المُفرَدَ إِنْ كانت لهُ وغيرُهُ ثَمَّ يَهِنْ

اي ان معدود العدد المفرد ينبغي ان يكون جمع قلَّةٍ ان وُجِدَت لهُ صيغة القلَّة . فيُقَال ثلثة أَسطُرٍ . ولا يُقَال ثلثة سُطُورٍ إِلاَّ على ضعفٍ . ولذلك يُقَال ثلثة آلاف درهمٍ . ولا يقال ثلثة أُلوُف * وذلك لان مدلول جمع القلَّة من العشرة فما دون فيطابق مدلول اسم العدد . وأَمَّا اذا لم يكن لهُ إِلاَّ صيغة كثرةٍ كرجالٍ استعملت لهُ صيغة الكثرة بحكم الضرورة * واعلم انهُ قد يُعدَل عن صيغة القلَّة الى صيغة الكثره اذا كانت غالبةً في الاستعمال . كما في أَعبُد وعَبِيد جمع عبد فان الاول جمع قلَّةٍ والثاني جمع كثرةٍ وهو الغالب في جمعهِ ولذلك يُختار استعمالهُ فيقال عندي ثلثة عبيدٍ

ولاحظوا في الجمعِ معنىً يُعتَبَر كالطَّلَحاتِ بينَ أُنثَى وَذَكَر
وحالةَ المفرَدِ عندَ العكسِ في جمعهِ نحو بَنَاتِ عِرْسِ

اي انهم يُراعون المعنى في الجمع فيجرون عليهِ في التذكير والتأنيث كالطلَحات فانهُ يحتمل ان يكون لرجالٍ او نسآء . وهو مؤنَّثٌ في اللفظ مطلقًا . و إِذْ ذاك يراعون فيهِ المعنى . فان أُرِيد بهِ الرجال قيل ثلثة طَلَحاتٍ . او النسآء فثلاث * وكذلك يراعون حالة المفرد في المجموع الجاري لفظهُ على خلاف معناهُ كبنَاتِ عرس وسِنِين . فان مفرد الاول ابن عرس ومفرد الثاني سنة . وبهذا الاعتبار يقولون ثلثة بنات عرس وثلاث سنين * فان كان المفرد بالوجهين كالطريق جاز في جمعهِ الوجهان . فيُقَال ثلثة طُرُقٍ او ثلاث * وقيل يغلب اعتبار لفظهِ ما لم يكن في الكلام ما يُقوِّى جانب المعنى فيجوز

اعتبار الامرين. وقيل بل يغلب اعتبار المعنى. وعليهِ قول الشاعر

فكان مِجَنّي دون من كنت أتقي ثلث شخوصٍ كاعبانِ ومُعصِرُ

واعلم انهُ لا فرق في التذكير والتأنيث بين ان يكون اسم العدد مُقدَّمًا والمعدود مُذكَّرًا كما مرَّ. وان يكون اسم العدد مُؤخَّرًا نحو عندي رجالٌ ثلثةٌ ونساءٌ ثلاثٌ. او يكون المعدود محذوفًا نحو صمت خمسةً وسهرت خمسًا. او مجرورًا بمن نحو عندي سبعةٌ من الرجال وسبعٌ من النساء. وقس عليهِ المركَّب والمعطوف * واذا كان المعدود اسم جنسٍ كالغنم او اسم جمعٍ كالرهط يُجَرُّ بمن نحو عندي ثلاثٌ من الغنم وثلثةٌ من الرهط. وقد يضاف اليهِ اسم العدد كقول الشاعر

ثلثة انفسٍ وثَلثُ ذَودٍ لقد جار الزمان على عيالي

واذا أُريد تعريف العدد أُدخِل حرف التعريف على اسم العدد ان كان مفردًا غير مفسَّرٍ كالواحد والاثنين والثلثة الى العشرة. والمأية والالف. او مفسَّرًا بتمييزٍ كالخمسة رجالًا الى العشرة. والعشرين درهمًا الى التسعين * وعلى المعدود ان كان مضافًا اليهِ نحو خمسة الاثواب. ومأية الدرهم. والف الدينار * واما الخمسة الاثواب ونحوها فعلى الإتباع لا الإضافة كما مرَّ * وعلى كلا المتعاطفين ان كان معطوفًا نحو الثلثة والاربعين رجلًا. خلافًا لمن اجاز تعريف المعطوف عليهِ فقط * وعلى الجزء الاول ان كان مُركَّبًا نحو الخمسة عشر درهمًا لانهما كالكلمة الواحدة. خلافًا لمن اجاز تعريف الجزءين * وقد يُعرَّف الاول والمعدود فقط كالخمسة عشر الدرهم. خلافًا لمن اجاز تعريف الثلثة * وأمَّا نحو خمسمائة درهمٍ وسبعة آلاف دينارٍ فيجوز فيهِ تعريف المعدود فقط وهو الاكثر. نحو ما فعلتَ بخمسمائة الدرهم. ويجوز تعريف الجزء الاول فقط وتمييزهُ بالثاني مضافًا الى المعدود نحو ابن السبعةُ آلافَ دينارٍ. فتدبَّر

فصل

في الكِنايات

عن عَدَدٍ تَكني في ٱلاستفهامِ كَمْ وذاكَ في كذا لِذي الإخبارِ عَمْ

وبعدَ ذي الأعدادِ مَيِّزْ مُفرَدا وبعضُهم أَضافَ والبعضُ أَبَدا

اي ان كم الواقعة في الاستفهام يُكنَى بها عن العدد فقط لانها بمعنى أيُّ عددٍ * وكذا يُكنَى بها في الكلام الخَبَريّ عن العدد وغيرهِ. لانها تارةً يُراد بها الكناية عن العدد المُبهَم. وتارةً الكناية عن الحديث مثل كَيْتَ. وهي مركَّبة من كاف التشبيه وذا الإشارة

غير انها تُعتَبر كلمةً واحدةً غيرمنظورٍ الى اصلها * ونشترك كم وكذا المكنيُّ بها عن العدد في ان ما بعدها يكون مفردًا منصوبًا على التمييز. غير ان الغالب في كذا ان تُستعمَل مكرَّرةً متعاطفةً. فيُقَال كم رجلاً قومك. وعندي كذا وكذا درهمًا. ويقلُّ استعمالها مفردةً او مكرَّرةً بدون عطفٍ * واجاز بعضهم إضافة كم الى ما بعدها حملاً على كم الخَبَرِيَّة * وبعضهم إضافة كذا مفردةً قياسًا على العدد الصريح. فيُقَال عندي كذا ثوبٍ كما يُقَال مائة ثوبٍ. وهو مذهب الكوفيّين * واجاز بعضهم ان يكون ما بعدها مبتدأً مُخبَرًا عنهُ بإحداها. وكِلا الوجهين ضعيفٌ لا يُعوَّل عليهِ

وأجرُرْ بِمِنْ مُضمرَةً مع كَمْ اذا جُرَّت بحرفٍ إِنْ تَشَأْ دُونَ كَذا

اي ان كم تختص دون كذا بجواز جرّ ما بعدها بإضمار مِنْ وذلك اذا دخل عليها حرف جرّ نحو بِكَمْ درهمٍ تصدَّقتَ قصدًا للمُشاكلة بينهما. غير ان النصب هو المختار لضعف الجرّ بالحرف المُضمَر * ولا يجوز عند الجمهور إظهار مِنْ لان الحرف الداخل على كم عوضٌ عن التلفُّظ بها. واجازهُ بعضهم على قلَّةٍ * ويجوز الفصل بين كم ومميّزها. وهو يكثر بالظرف والمجرور نحو كم عندك رجلاً. وكم في الدار امرأةً. ويقلُّ بعاملها وخبرها نحو كم اشتريت عبدًا. وكم اتاك رجلاً. وقال قومٌ اذا كان الفاصل فعلاً متعدّيًا تجب زيادة من على التمييز لئلاَّ يلتبس بالمفعول بهِ فيُقال كم اشتريت من عبدٍ * واعلم ان كم ان تقدَّمها حرف جرّ كما مرَّ. او مضافٌ نحو غلام كم رجلاً ضربت فهي في محلّ الجرّ * وان كانت كنايةً عن مصدرٍ نحو كم ضربةً ضربت. او عن ظرفٍ نحو كم يومًا صمت. او عن مفعولٍ بهِ نحو كم عبدًا ملكت. او عن خبر ناسخ نحو كم كانت جواريك فهي في محلّ النصب * وان لم تكن كذلك فهي في محلّ الرفع مبتدأً نحو كم رجلاً عندك. او خبرًا على الاصحّ نحو كم بَنُوك * وعلى ذلك تجري كم الخبريَّة وكأيّنْ اللتان سيأتي الكلام عليهما. وكلهنَّ لهنَّ صدر الكلام بخلاف كذا فانها لا حظَّ لها في الصدارة لتمحُّض الخبريَّة فيها. ولذلك تتسلَّط عليها جميع العوامل * وبعض النحاة يكني بها عن كل عدد بصورتهِ. فيجعل كذا رجالٍ كنايةً عن العدد المفرد. وكذا كذا رجلاً كنايةً عن المركَّب. وكذا وكذا رجلاً كنايةً عن المعطوف. وهلمَّ جرًّا. وهو مذهب الكوفيين * ولذلك قالت فقهاؤهم ان من قال لهُ عليَّ كذا دراهم يلزمهُ ثلثة. او كذا كذا درهمًا فأَحَدَ عشَرَ. او كذا درهمًا فعشرون. او كذا وكذا درهمًا فواحدٌ وعشرون. او كذا درهمٍ فمائةٌ. مجاراةً للمتحقّق من نظائرهنَّ من العدد الصريح. وهو

مخالفٌ لمذهب الجمهور

وكَمْ بها التكثيرُ يُنشَا في الخَبَر مُضافةً للفردِ والجمعُ نَدَر
وأجرُرْ بمِنْ إنْ شئتَ والرفعُ نُقِل والنصبُ ايضًا وَهْوَ حتمٌ إنْ فُصِل

اي ان كم يُؤْتَى بها في الكلام الخبريّ لإنشاءَ التكثير. وهي تُستعمَل مضافةً الى المفرد نحو كم عبدٍ لي. وندرت اضافتها الى مجموعٍ نحو كم فوارس في القبيلة. ويجوز جرُّ ما بعدها بمن نحو وكم من مَلَكٍ في السموات ❊ واجاز بعضهم رفعهُ بالابتداء. وحكي نصبهُ عن بني تميم تشبيهًا لهُ بمميّز الاستفهاميَّة ❊ وعلى ذلك رُوِي بالأَوجُه الثلثة قول الشاعر

كم عمَّةٍ لك يا جريرُ وخالةٍ فدعاءَ قد حَلَبَت عليَّ عِشاري

فان فُصِل بينهما وجب نصبهُ على التمييز لامتناع الإضافة كما في تمييز المفردات. فيُقال كم يا فتى عبدًا لي ❊ واجازوا بقاءَ الجرّ اذا كان الفاصل ظرفًا او مجرورًا نحو كم عندي غلامٍ وكم لي عبدٍ لعدم الاعتداد بفصلها. وهو مختصٌّ بالشعر على الصحيح. ومنهُ قول الشاعر

كم دون ميَّةَ مَوماةٍ يُهال بها اذا تيمَّمها الخِرِّيتُ ذو الجَلَدِ

وقول الآخر

كم في بني سعد بن بكرٍ سَيِّدٍ ضخم الدسيعة ماجدٍ نفَّاعِ

فان فُصِل بكلَيْها وجب النصب مطلقًا لطول الفاصل كقول الآخر

تَؤُمُّ سنانًا وكم دُونَهُ من الارض مُحدَوْدِبًا غارُها

وان فُصِل بفعلٍ جاز النصب والجري على مُقتضَى الفعل كقول الآخر

كم نالني منهمُ فضلاً على عدمٍ اذ لا ازال من الإقتار احتمِلُ

فانهُ يجوز فيهِ نصب الفضل على التمييز. ورفعهُ على الفاعلية. والتمييز حينئذٍ محذوفٌ اي كم مرَّةٍ نالني فضلٌ ❊ واعلم ان كم في حالتيها لا يعمل فيها ممَّا قبلها إلاَّ حرف الجرّ والمضاف نحو الى كم بلدًا دخلتَ. واهل كم بلدًا عرفتَ. وبِكَمْ رجلٍ مررنا. ودارَ كَمْ اميرٍ دخلنا ❊ وامَّا ما بعدها فان كان فعلاً متعدّيًا غير مشتغلٍ عنها كانت منصوبةً بحسب مقتضاهُ وإلاَّ فمرفوعةً كما مرَّ. فان اشتغل الفعل عنها نحو كم عبدًا ملكتَهُ. وكم جاريةً اعتقناها. فقد اجازوا الرفع على الابتداءَ والنصب على الاشتغال ❊ ورجَّح بعضهم الابتداءَ. والظاهر انهُ يجب لان النصب يقتضي ان يكون قد عمل فيها غير

حرف الجرّ والمضاف مقدَّمًا عليها وهي من أرباب الصدور. فتأمَّلْ بعينٍ بصيرة

ومُخبِرًا بعـدَ كَأَيٍّ غالبـا أُجرُرْ بِمِنْ وٱحذفْ قليلاً ناصبا

وَهْيَ بمعنى كَمْ لِذاكَ ٱستفهَمَا بعضٌ بهـا تَسْوِيَـةً بينَهُـما

اي ان كَأَيٍّ تُستعمَل في الكلام الخبريّ. وهي مركَّبةٌ من كاف التشبيه وأيّ المنوَّنة. غير ان التنوين لـمَّا كان داخلاً في تركيبها كان بمنزلة النون الاصليَّة. ولذلك رُسِمَ في المصحف نونًا. وجاز الوقف عليهِ بالنون * وأمَّا ما بعدها فالغالب جرُّهُ بمِن نحو وكَأَيٍّ من آيةٍ في السموات والارض. وقد يُستعمَل بدونها منصوبًا كقول الشاعر

أُطرُدِ اليأسَ بالرجا فكَأَيٍّ أَلِمًا حُمَّ يسرُهُ بعد عُسـرِ

وهي مثل كم في إنشاء التكثير كما رأيت. وبناءً على ذلك استعملها بعض العرب للاستفهام ايضًا تسويةً بينهما في المعنيَين. وهو منقولٌ عن سيبويه. ومنهُ قول أُبيّ بن كعب لعبد الله بن مسعود كَأَيٍّ آيةً تقرأُ سورة الأَحزاب. فقال ثلاثًا وسبعين * واجاز ابن قُتيبة وابن عصفور دخول حرف الجرّ عليها كما يدخل على كذا. وهو مخالفٌ لمذهب الجمهور * واعلم ان خبر كَأَيٍّ لا يقع الا جملةً او شبهها بخلاف كم. فيقال كَأَيٍّ من فتىً زارني. وكأيٍّ من رجلٍ عندنا. ولا يُقال كأيٍّ من رجلٍ خيرٌ من ابيهِ * وهما تشتركان في كون خبرها لا يكون مستقبلاً. فلا يُقال كم غلامٍ سأملكهُ. ولا كَأَيٍّ من عبدٍ سأشتريهِ. كما لا يُقال رُبَّ دارٍ سأبنيها. لان التكثير والتقليل لا يكونان إلَّا في ما قد عُرِف حدُّهُ. والمستقبل مجهولٌ

وكَيْتَ او ذَيْتَ كُنِّتْ عَنِ الجُمَلْ وقِيلَ ذَيْتَ أَخصُصْ اذا قُلتَ فَعَلْ

وٱلتَزِمِ التكرارَ عطفًا او بِـلا عطفٍ وأَطلِقْ مع كذا مُبتَذِلا

اي انهُ يكنَى بكَيْتَ او ذَيْتَ عن الجُمَل في الحديث. وقيل ان ذَيْتَ تختصُّ بالحديث عن الفعل فقط * وهما لا تُستعمَلان إلَّا مكرَّرتَين مع العطف بينهما او بدونهِ. نحو قال فلانٌ كَيْتَ وكَيْتَ. وفعل ذَيْتَ وذَيْتَ. ويجوز ان يقال كَيتَ كَيتَ. وذَيتَ ذَيتَ. بدون عطفٍ. ولا يجوز كَيتَ او ذَيتَ مفردتَين * وهما مبنيَّتان لوقوعهما موقع الجملة التي لا تستحقُّ الإعراب من حيث هي. وبناؤُهما على الفتح في المشهور. وتُستعمَلان مثلَّثتَين قليلاً * وامَّا كذا التي يكنَى بها عن غير العدد فهي تُستعمَل في كلّ ما ذُكِر في هذا الباب مطلقًا. لانهُ يُكنَى بها عن المفرد نحو جئت يوم كذا. وعن الحديث نحو

قال كذا . وعن الفعل نحو فعل كذا . وتُستعمَل مفردةً كما رأَيت . ومكرَّرةً مع العطف او بدونهِ

وعن ثلثةٍ لتسعةٍ كُني بالبِضع بحكيها ولم يُعيَّنِ

اي انهُ يُكنَى عن العدد من الثلثة الى التسعة بالبِضع غير معيَّنٍ لواحدٍ من أَفراد العدد المذكور . فيجري مجرى ما كُني بهِ عنهُ في جميع مواقعهِ مفردًا او مركَّبًا او معطوفًا . وفي جميع أَحكامهِ من التذكير والتأنيث والإعراب والبناء . فيقال بِضعة اشهرٍ . وبِضع سنين . وبِضعةَ عشرَ يومًا . وبِضعَ عشرَةَ ليلةً . وبِضعةٌ وعشرون دينارًا . وبِضعٌ وعشرون بدرةً . وهكذا الى بِضعةٍ وتسعين كتابًا . وبِضعٍ وتسعين رسالةً

وبفُلانٍ قد كُني مِمَّن عَقَلْ عن علَمٍ ومِن سِواهُ اَقرِنْ بأَلْ

اي انهُ يُكنَى بفُلانٍ عن العلَم الذي مسمَّاهُ ممَّن يعقل كزيد . وكذلك مؤَنَّثهُ فُلانة فانهُ يُكنَى بها عن علَم المؤَنَّثة العاقلة كهند . وهما يجريان مجرى الأَعلام في امتناع دخول الالف واللام عليهما . وامتناع صرف المؤَنَّث منهما . وعلى ذلك قول الشاعر

أَلا قاتل الله الوشاة وقولهم فُلانةُ اضحت خِلَّةً لفُلانِ

وأَمَّا ان كان العلَم لغير من يعقل كداحس والغبراء فتقترن كنايتهُ بأَلْ نحو سَبَقَ الفُلان ولحِقَتهُ الفُلانة للفرق بين العاقل وغيرهِ . وكذلك الكُني نحو أَبي الفُلان وأُمّ الفُلانة

كذا عن المجهولِ من ذَوِي الضِعَه بقولهم صَلْمَعَةُ بنُ قَلْمَعه

اي انهُ يُكنَى ايضًا عن الرجل المجهول الخسيس الذي لا يُعرَف لهُ أَبٌ بقولهم هو صلمعةُ بن قلمعة . ومنهُ قول الشاعر

أَصَلْمَعَةُ بنَ قلمعةَ بنَ فقعٍ لَهِنَّكَ لا أَبا لَكَ تزدريني

وكذلك قولهم هَيَّان بن بيَّان . وهَيُّ بن بَيّ . وغير ذلك * وهي أَعلامٌ جنسيَّةٌ . ولهذا يمتنع صرفها مع التأنيث والزيادة كما في الاسماء المذكورة

فصلٌ

في اسماء الافعال والاصوات

يأتي اسمُ فعلٍ عَلَمًا مُرتجَلُ وينقَلُ البعضُ وبعضٌ يُعدَلُ

اي يأتي اسمٌ للفعل عَلَمًا مُعلَّقًا عليهِ . وهو يجري مجرى الأَعلام الشخصيَّة . فيكون بعضهُ مُرتجَلًا كصَهْ . اي أُسكت . وبعضهُ منقولًا عن مصدرٍ كرُوَيْدَ اي أَمهِل . او عن

ظرفٍ وشبهِهِ كدونك اي خُذْ . وعليك اي إِلزَمْ . وبعضهُ معدولاً عن فعلِهِ كنزالِ فانهُ معدولٌ عن انزل على الاصحّ . وهو مذهب سيبويه * واختُلِف في موضع الضمير المتصل بالمنقول منهُ . والصحيح انهُ في موضع الجرّ بالحرف او بالإضافة * وذهب ابن باب شاذ الى ان الكاف حرف خطابٍ لا ضميرٌ . فلا موضع لها من الإعراب . وهو مخالفٌ لمذهب الجمهور * وفصّل بعضهم بان ما اتّصلت بهِ الكاف ان كان في الاصل ظرفًا او حرف جرٍّ فهي ضميرٌ في موضع الجرّ . وإلاَّ فهي حرفٌ لا موضع لهُ . فان كان ياتي مصدرًا واسم فعلٍ معًا كرُوَيدَك احتملت الوجهين * واعلم ان اسم الفعل لا بُدَّ لهُ من مرفوعٍ كالفعل . غير ان مرفوعهُ المضمر يلزم الاستتار فيهِ مطلقًا . وانما حكموا عليهِ بالاسمية دون غيرها لانهُ يقبل التعريف والتنكير والتنوين كالأسماء . ولا يدلُّ على زمانٍ بخلاف الأفعال . ويستقلُّ بالدلالة على معناهُ بخلاف الحروف * واختُلِف في مدلولِهِ وموضعِهِ من الإعراب . فقيل مدلولهُ لفظ الفعل . ولا موضع لهُ * وقيل مدلولهُ معنى الفعل من الحدَث والزمان . وموضعهُ الرفع بالابتداء . ومرفوعهُ اغنى عن الخبر * وقيل مدلولهُ المصدر النائب عن الفعل . وموضعهُ النصب بالفعل المَنُوب عنهُ . والاول هو الصحيح . وهو مذهب جمهور البصريين * وذهب قومٌ الى انهُ قسمٌ رابعٌ من اقسام الكلمة وسمَّوهُ خالفة الفعل . وهو مذهبٌ سخيفٌ لا مُعوَّل عليهِ

وغيرُ ما ارتُجِلَ للأمرِ يَرِدْ نحوَ رُوَيدَ ونَزالِ لم يَزِدْ
وذو ارتجالٍ نحو صَهْ شتَّانَ قَطْ عَمّ وما لم يُعدَلِ السَمْعُ ارتَبَطْ

اي ان ما سوى المُرتجَل من اسم الفعل يأتي للامر كرُوَيدَ في المنقول . ونَزالِ في المعدول . ولا يزيد عليهِ * وأمَّا المُرتجَل فياتى للامر نحو صَهْ اي اسكت كما مرّ * وهو الاكثر * وللماضي نحو شتَّانَ اي افترق . وللمضارع نحو قَطْ بالتخفيف اي يكفي * وما سوى المعدول سماعيٌّ لا يُقاس عليهِ . وأمَّا المعدول فهو قياسٌ من كل فعلٍ ثلاثيٍّ تامٍّ متصرّفٍ كنزالِ وحذارِ وغيرهما وهو مذهب سيبويه وعليهِ جمهور النحاة * وشذَّ من مزيد الثلاثيّ كدَراكِ معدولاً عن أَدرِك . وبَدارِ عن بَادِرْ . واشذُّ منهُ الرباعيّ كقول الراجز

قالت لهُ ريح الصَبا قرْقارِ واختلط المعروف بالإنكارِ

وقاس الاول الاخفش . والثانيّ ابن طلحة . وقَصَر المبرّد الثلاثيّ المجرّد على السماع . وكلٌّ ذلك مخالفٌ لمذهب الجمهور * وقد احصت النحاة أسماء الفعل السماعيَّة باستقراءٍ

كلام العرب . فمنها للامر غير ما ذُكِرَ بَلْهَ اي دَعْ . ومَهْ اي اكفف . وإِيهِ اي امضِ في الحديث اوزدني منهُ . وَحيَّهَلْ اي أَقبل او عَجِّل . وهَيَّا وهَيْتَ اي أَسرِع . وآمِينَ اي استجِبْ . ووَيْهًا اي تَولَّعْ . وبَسِّ اي ارفق . وتَيْدَ وتَيدَخ اي امهل . وهاكَ وعندك ولديك اي خُذْ . واليك اي اعتزل . ومكانَكَ اي اثبت . وأَمامَكَ اي تَقَدَّمْ . ووراءَكَ اي تأَخَّرْ * وللماضي هيهاتَ اي بَعُدَ . وسَرْعانَ ووَشْكانَ اي أَسرَعَ . وبَطْآنَ اي أَبطأَ * وللمضارِع أَوَّهْ وآهَ اي أَتوَجَّعُ . وأُفٍّ اي أَتضجَّرُ . ووا وواهًا ووَيْ اي أَتعجَّبُ . وهاءِ اي أُجيبُ . وبَخٍ اي أَستحسِنُ . وقَدْ وبَجَلْ اي يكفي . وزَهْ اي يَستحِقُّ . ومَهْيَمْ اي أَستفهِمُ . وهي من لُغَةِ اليَمَن * واختُلِف في هَلُمَّ وهاتِ وتَعالَ . والمختار عند الاكثرين ان هَلُمَّ اسم فعلٍ يُستعمَل بلفظٍ واحدٍ للجميع . وصاحِبَتَيها فعلان متصرّفان * واعلم ان حيَّهَل مُرَكَّبةٌ كخمسة عشر . وقد تُفرَد منها حيَّ نحو حيَّ على الصلوة * وهاكَ تُستعمَل مع الكاف وبدونها . وهي فيها حرفُ خطابٍ لا ضميرٌ كالمتَّصلة بما يليها * وقد تلحق الكافُ وَيْ ايضًا كما في قول الشاعر

ولقد شفى نفسي وابرأَ سقمها قول الفوارس وَيْكَ عنترُ أَقدِمِ

واختُلِف حينئذٍ فيها . فقيل هي اسم فعلٍ . وقيل حرف زجرٍ . وقيل اسم صوتٍ يقولهُ المتعجّب كما يقول المتألّم آخ * وقيل اصلها ويلك فحُذِفت اللام لكثرة الاستعمال

وكُلُّهُ بفعلِهِ قد أُلحِقا في عملٍ ولم يُصرَّفْ مُطلَقا

اي ان كل واحدٍ من أَسماءِ الأَفعال يعمل عمل الفعل الذي سُمّي بهِ لازمًا او متعدّيًا لانهُ نائبٌ عنهُ فيُقَال هيهات نجدٌ كما يقال بعُدَت نجد . وحذارِ الاسد كما يُقال احذر الاسد . غير انهُ لا يتصرّف تصرُّفَ الأَفعال ولا تصرُّفَ الأَسماءِ فيكون بلفظٍ واحدٍ مع الجميع . غير ان الضمير المُتَّصل بالمنقول منهُ تلحقهُ علامات الفروع نحو دونكما المالَ وعليكم انفسكم وهلمَّ جرًّا * ويُشترَط في اسم الفعل ان يُقدَّم على معمولهِ . ولا يُفصَل عنهُ . فلا يُقال زيدًا حذارِ . ولا حذارِ يا فتى زيدًا . لانهُ ضعيفٌ لا يقدر ان يعمل مُؤَخَّرًا . ولا ان يتخطّى الفاصلَ الى معمولهِ . وقد تقدَّمت الإِشارة الى ذلك في باب الأَحكام الكُلّيَّة فليتذكَّرْ أُولو الأَلباب

ورُبَّما نُكِّرَ منهُ البعضُ مِنْ مُرتَجَلٍ مُنوَّنًا لِيَعتَلِنْ

اي قد يُنكَّر بعض أَسماءِ الفعل المرتجلة مدلولًا على تنكيرهِ بالتنوين ليفرق بينهُ وبين الباقي على تعريفهِ . فيُقال صَهْ بلا تنوين اي اسكت عن هذا الحديث . فيجوز ان لا

يسكت عن غيره وصَهٍ بالتنوين اي اسكت عن كلّ حديثٍ بالإجمال. فتكون المعرفة منهُ خاصةً والنكرة عامةً كما في سائر الأسماء. غير ان منهُ ما يلزم التنكير كواهًا. ومنهُ ما يلزم التعريف كهيهات. ومنهُ ما يتردَّد بينهما كصه * وذهب بعضهم الى ان أسماء الأفعال لا تنفكُّ عن التعريف منوَّنةً او غير منوَّنةٍ. والاول هو المختار عند الجمهور * وأمَّا المنقول منهُ والمعدول فلا يُنوَّنان لاستصحابهما لفظ ما لا يقبل التنوين. ولذلك لا ينفكَّان عن التعريف * واعلم انهم اختلفوا في حقيقة تعريف اسم الفعل. فقيل هو عَلَمٌ شخصيٌّ كزيد. وقيل جنسيٌّ كأُسامة. وقيل هو من قبيل المعرَّف باللام العهدية كالقاضي. والاول هو المختار عند المحقّقين لانهُ عَلَمٌ قد عُلِّق على نفس الفعل المُسمَّى بهِ. وهو مذهب سيبويه

وكنَزالِ اجعَلْ فَعالِ من عَلَمِ أُنثى ووصفٍ في نِداءٍ مَن شَتَمْ
فاكسرْ بناءً وتميمٌ تُعرِبُ أَعلامَ عينٍ قيلَ وَهوَ الأَصوَبُ

اي ان وزن فَعالِ من الأَعلام المُؤَنَّثة والصفات التي تُشتَم بها الاناث في النداء نحو يا لَكاعِ كما مرَّ في بابهِ يُعَدُّ كنَزالِ. فيُبنى مثلهُ على الكسر لمشابهتهِ إيَّاهُ في الوزن والتعريف والعدل. وهي لغة اهل الحجاز. وقيل يُبنى كذلك لمشابهتهِ حذامِ في العدل والتأنيث مع التعريف. ولذلك اختصَّ بالنداء لانهُ حينئذٍ يكون معرفةً. والاول هو المشهور * ويدخل تحت الأَعلام منهُ اعلامُ الأَعيان كقَطامِ لامرأةٍ. ووَبارِ لأَرضٍ. وأَعلامُ المعاني كحَمادِ للمَحْمَدَة. ويسارِ للميسرة. ومن الاول قول الشاعر

أَتارِكةٌ تدلُّلها قَطامِ رضينا بالتحيَّة والكلامِ

ومن الثاني قول الآخر

فقلت امكثي حتى يَسارِ لعلّنا نحجُّ معًا قالت أَعامًا وقابلَهْ

وقد تُستعمَل الصفة في غير النداء فتقع حالاً كما في قولهِ

وذكرت من لبن المُحلَّق شربةً والخيل تعدو في الصعيد بَدادِ

اي متبدّدةً. وهو نادرٌ * وأمَّا بنو تميم فيعربون أعلام الأعيان منهُ إعراب ما لا ينصرف عملاً باجتماع التأنيث مع العَلَمية لانهُ متحقّقٌ فيها فلا حاجة الى تقدير العدل قيل وهو الاصوب لان العدل انما يُقدَّر اذا لم يتحقق غيرهُ * وامَّا الصفات وأَعلام المعاني فيوافقون الحجازيين على بنائها لتحقُّق العدل فيها. وحجَّة اهل الحجاز ان الغالب في الأَعلام ان تكون منقولةً وبذلك يقوى جانب العدل فيُعمَل بهِ. وهو مذهب

سيبويه وعليهِ الاكثرون * غير ان اكثر التميميّين يوافقون الحجازيين على بناءِ ما كان آخرهُ راءً كوَبارِ لان لغتهم الإمالة فيتوصَّلون اليها بالكسر * وذهب بعض النحاة الى ان هذه الاعلام تُبنَى لانهُ قد اجتمع فيها ما يزيد على القَدَر المفروض لمنع الصرف. وليس بعد منع الصرف غير البناءِ. ويكتفَى في ردّهِ بنحو مريم فان فيها العَلَمية والتأنيث والعُجمة ولم تزِدْ على امتناع الصرف * واعلم انهُ اذا سُمّي مُذكَّرٌ ببعض هذه الأعلام انتقض البناءُ خلافًا لمن اجاز استصحابهُ. لانَّ فَعالِ لا يجيء معدولًا عن مُذكَّرٍ. وحينئذٍ يُعرَب إعراب ما لا ينصرف لانهُ قد نُقِل عن مؤنَّثٍ كما مرَّ في موضعهِ * واجاز بعضهم إعرابهُ منصرفًا. والاول هو الصحيح وعليهِ الجمهور

والصوتُ كالفعلِ يُسمَّى كَهَلا ... وبَخْ ووَيْهٍ عن ساعٍ شَمَلا
ووَيْهِ في مزجٍ قياسًا نُوِّنا ... ودونَهُ اسمَعْ في اسم فعلٍ وهُنَا

اي ان الصوت يُسمَّى باسمٍ كما يُسمَّى الفعل وذلك الاسم يجري مجرى اسم الفعل في التعريف والتنكير والتنوين كما علمت هناك. فان منهُ ما يكون للزجر كَهَلا للفَرَس. ومن ذلك جاهِ للسبع. وعَدَسْ للبغل. وعَيْدَ وهِيدَ وهادِ ودَهْ وجَهْ وحَوْبِ وهابِ للإبل. وهِيجِ وعاجِ وحَلْ للناقة. وحَلِّ وحابِ وحَبْ وجاهِ للبعير. وإسَّ وهَجْ وقاعِ للغنم. وهَجِ وهجَا للكلاب. ووَحْ للبقر. وحَيْزِ للعنز. وحَرِّ للحمار * ومنهُ ما يكون للدعاءِ كنِخْ مخفَّفًا ويُشدَّد للبعير المُناخ. ومن ذلك أَوْ وهِيْ للفَرَس. ودَوْهِ للفصيل. وبُسْ للغنم. وجُوتَ للإبل المُورَدة. وهِدَعْ لصغار الابل المسكَّنة. وسَأْ للحمار المُورَد. وقُوْسِ للكلب * ومنها ما يكون لحكاية الصوت كوَيْهِ للصراخ على الميِّت. ومن ذلك طِيخِ لصوت الضاحك. وعِيْطِ لصوت المتلاعبين. وغاقِ لصوت الغراب. وماءِ لصوت الظبية. وشِيبِ لصوت شرب الابل. وطاقِ لصوت الضرب. وطَقْ لصوت وقع الحجارة. وقَبْ لصوت وقع السيف. وخازِ بازِ لصوت الذُباب. وحاثِ باثِ لصوت الفماش. وكلُّ هذا الباب سماعيٌّ لا يُقاس على شيءٍ منهُ بخلاف اسم الفعل. وانما يُقاس فيهِ على تنوين وَيْهِ الواقع في المركَّب المزجيّ كسِيبَوَيْهِ ونَفطَوَيْهِ ونحوهما كما مرَّ في باب العَلَم * وأمَّا تنوين غيرهِ فهو سماعيٌّ في البابين. وهو مسموعٌ من اسم الفعل في إيهًا ووَيْهًا وواهًا وبَخٍّ وصهٍ ومهٍ وإيهٍ وأُفٍّ وجوبًا في الاربعة الأُولى وجوازًا في الاربعة الثانية. ومن اسم الصوت في حَلٍّ وجاهٍ للبعير. وحوبٍ للابل وهَجٍ للكلاب. وجوبًا في الأوَّلين. وجوازًا في الاخيرين * واعلم ان بعض النحاة ذهب الى ان التنوين الذي

يلحق اسم الصوت هو تنوين التنكير. وانكرهُ بعضهم اذ لا معنى للتعريف والتنكير في اسم الصوت. وجعلهُ ملحقًا بتنوين المقابلة بجامع كونهِ علامةً لتمام الاسم فقط وهو الارجح

وتارةً ذو الصوتِ قد يُسمَى بهِ وذاكَ قد يدعو الى إعرابهِ

اي ان صاحب الصوت قد يُسمَّى باسم الصوت المنسوب اليهِ. وهو يشمل ما كان الصوت يصدر منهُ كما يُسمَّى الغراب غاقِ. ومنهُ قول الراجز اذ لمتي مثلُ جناح غاقِ. اي مثل جناح الغراب. وما كان يُصوَّت لهُ بهِ كما يُسمَّى البغل عَدَسْ. ومنهُ قول الآخر

اذا حملتُ بدني على عَدَسْ على الذي بين الحمار والفرَسْ
فلا أُبالي مَنْ عَدا او مَنْ جَلَسْ

اي اذا حملتهُ على البغل * وحينئذٍ يُحكَى على بنائهِ وهو القياس. فيُقال رأيت غاقِ بالكسر. وركبتُ عَدَسْ بالسكون * وقد يُعرَب لوقوعهِ موقعَ معربٍ. فيُقال رأيت غاقًا وركبتُ عَدَسًا بالنصب فيهما. والاول هو المختار عند المحقّقين * واعلم ان اسم الصوت يجري هذا المجرى بدون التسمية بهِ. وعليهِ قول الشاعر

دعاهُنَّ ردفي فارْعَوَيْنَ لصوتهِ كما رُعتُ بالحَوبِ الظِماَء الصواديا

فانهُ يُروَى بكسر آخر الحوب على الاعراب وفتحهِ على البناء

فصل

في تقسيم الكلام

ومُطلقُ الكلامِ أنَّى جاَء فخبَرًا يكونُ او إنشاَء
وخَبَرٌ قابلُ صدقٍ او كَذِبِ لِذاتهِ والغيرُ إنشاُء حُسِبِ

اي ان الكلام كيفما جاَء مطلقًا لا بدَّ ان يكون خبَرًا او إنشاَء. أمَّا الخبر فهو ما يحتمل الصدق والكذب لذاتهِ اي مع قطع النظر عن قائلهِ نحو جاَء زيدٌ. فيدخل فيهِ كلام الله والانبياء ونحو ذلك * وأما الإنشاُء فهو ما لا يُنسَب اليهِ شيٌء من ذلك. وهو إمَّا ان يدلَّ على طَلَبٍ كالامر والنهي وغيرها ممَّا سيأتي. او لا يدلُّ كافعال المُقارَبة والمدح والذمّ والتعجُّب والقَسَم وصِيَغ العقود نحو بِعتُكَ هذا. وما اشبه ذلك * واعلم ان احتمال الصدق والكذب لا يُشكِل بنحو نِعْمَ الرجلُ زيدٌ وما أَحسَنَ زيدًا. لان المراد مدح زيد والتعجُّب من حسنهِ بحسب اعتقاد المتكلّم لا إثبات ما يستحقُّ بهِ المدح والاستحسان. فيمكن ان يُقال للمتكلّم اخطأت فان زيدًا ليس كذلك. ولكن لا يُقال لهُ كذبت فانك لم تمدح ولم تتعجَّب * وقد اختُلِف في تقسيم الكلام. فقسَمهُ

بعضهم الى خَبَرٍ وطَلَبٍ وإنشاءٍ. واسقط بعضهم الإنشاء فقال هو خبرٌ وطلبٌ فقط. وقال قُطْرُبٌ هو خبرٌ واستخبارٌ وطلبٌ ونداءٌ. وقال الاخفش هو خبرٌ واستخبارٌ وامرٌ ونهيٌ وتَمَنٍّ ونداءٌ. وزاد بعضهم فيهِ التعجُّب فصار سبعة اقسام * وحصرهُ المحقّقون في الخبر والإنشاء. وهو الصواب لان الكلام إمَّا ان يكون لنسبةٍ خارجية وهو الخبر. او لا يكون كذلك وهو الإنشاء. فتأَمَّلْ

والاصلُ في الإنشاءِ ما للطَلَبِ كالامرِ لا كالمدحِ والتعجُّبِ

اي ان الاصل في الإنشاء ما دلَّ على الطلب كالامر لانهُ قد وُضع لهُ. بخلاف المنقول اليهِ كافعال المدح والتعجُّب وغيرها فانها أَخبارٌ في الاصل ثم نُقلت الى إنشاء ما يُراد بها من المعاني * واعلم ان ما يدلُّ من الإنشاء على الطلب يتأَخر وجود معناهُ عن وجود لفظهِ نحو قُمْ. فان حدوث القيام لا بُدَّ ان يكون بعد التلفُّظ بالامر * وأَمَّا ما لا يدلُّ على الطلب فيقترن وجود معناهُ بوجود لفظهِ نحو بعتك الدار. فان وقوع البيع يكون عند التلفُّظ بفعلهِ المنشئ لهُ. ويُقال للاول الإنشاء الطلبيُّ. وللثاني الإنشاء الإيقاعيُّ

والحكمُ يستأْثِرُ وضعًا بالخَبَر والغيرُ فيهِ عن تكلُّفٍ نَدَر

اي ان الجملة التي يُحكَم بها تختصُّ بكونها خبريَّة لما فيها من النسبة الخارجية التي تصلح لإقامة الحكم بها. وتنحصر في الصِلة والخبر والحال والنعت. وذلك فيها بحسب الوضع فلا يُشكِل بوقوع الجملة الطلبيَّة خبرًا للمبتدإِ فانهُ بخلاف الوضع * وربَّما وقعت الجملة الإنشائية صِلَةً او صِفَةً فيلتزمون تأويلها على إضمار قولٍ محذوفٍ يكون هو المحكوم بهِ وهي محكيَّةٌ بذلك القول كما في قول الشاعر

واني لَرامٍ نظرةً قِبَلَ التي لَعَلِّي وان شطَّت نواها ازورها

اي التي اقول لعلّي ازورها. وقول الآخر جاءوا بمذقٍ هل رأيت الذئب قط. اي يُقال عند رؤيتهِ هل رأيت الذئب كما مرَّ. وكل ذلك من نوادر الاستعمال * واعلم انهُ انما رُخِّص في وقوع الجملة الإنشائية في الخبر دون غيرهِ من المذكورات لان الصِلة يُؤْتَى بها لبيان الموصول. والحال لتقييد صاحبها بصِفَةٍ. والنعت لتوضيح المنعوت او تخصيصهِ. فلا تصلح لهنَّ الجملة الإنشائية اذ ليس لها نسبةٌ خارجية. بخلاف الخبر فانهُ لنسبة شيءٍ الى المبتدإِ باحدى الطُرق كما مرَّ في بابهِ فلا يُضطَرُّ فيهِ الى هذا الاعتبار. على ان الاكثرين لا يجيزون ذلك فيهِ إلاَّ على تأويلٍ كما في غيرهِ

فصل

في الطلب واحكامهِ

يُعَلَّقُ الطَلَبُ بالمستقبلِ إذ هُوَ لِاستحصالِ ما لم يحصلِ
فانْ يكن بحاصلٍ تَعلَّقا فلِلاستدامةِ لهُ فانطبقا

اي ان الطلب يُعلَّق بامرٍ مستقبل الحصول لان المراد بهِ تحصيل ما ليس بحاصلٍ. وذلك لا يكون إلاَّ في الاستقبال ولو بالنسبة الى زمان التكلُّم لان حصول المطلوب لا بُدَّ ان يكون بعد الطلب * فان كان ما تعلَّق بهِ حاصلاً نحو يا ايها النبيُّ اتَّقِ اللهَ كان المراد تحصيل دوامهِ وهو غير حاصلٍ في الحال لانهُ يكون في المستقبل.

وبهذا الاعتبار ينطبق الطلب على حكمهِ. ومنهُ قول الشاعر

فَعِشْ لو فَدَى الملوك ربًّا بنفسهِ من الموت لم تُفقَدْ وفي الارض مسلمُ

فان العيش حاصلٌ للمخاطَب ولكن دوامهُ غير حاصلٍ فهو يطلب حصول دوامهِ. فتأَمَّلْ

وقد يُضمِّنونَ لفظَ الخَبَرِ معناهُ وَهْوَ للدُعا في الاكثرِ

اي انهم قد يُضمِّنون لفظ الخبر معنى الطلب. وذلك يكون في الاكثر للدعاء. وهو يكون غالبًا بلفظ الماضي نحو غفَرَ الله لك. وقد يكون بلفظ المضارع نحو يرحَمُك الله. وبالجملة الاسميَّة نحو دارك معمورةٌ * وقد يكون لغير الدعاء نحو تؤْمنون بالله ورسولهِ يَغفِرْ لكم. بالجزم اي آمِنُوا. ومن ذلك قولهم اتَّقَى اللهَ امْرُؤٌ وفَعَلَ خيرًا يُثَبْ عليهِ. اي لِيتَّقِ وليفعل خيرًا. بدليل جزم الجواب في المسئَلتين كما نرى

ورُبَّما استُخدِمَ لفظُ الطَلَبِ لِغيرِ معناهُ كأَكرِمْ بِأَبِي

اي رُبَّما استُعمِل لفظ ما يدلُّ على طلبٍ لغير معنى الطلب كصيغة الامر في التعجُّب عند غير الاخفش وأَصحابهِ. فانهُ يُراد بها إِنشاءُ التعجُّب من عظمة المُتعجَّب منهُ او الإخبار عنها كما مرَّ في بابهِ * ومن هذا القبيل النُدبةُ والاختصاص في النداء. وارادة التهديد بالامر. والإنكار بالاستفهام. وغيرهما مما سيأتي

والاصلُ ما لفظًا ومعنًى جَمَعا نحوَ اقضِ امرًا دُونَ حيَّاكَ دُعَا

اي ان الاصل في الطلب ما كان طلبًا في اللفظ والمعنى جميعًا نحو اقضِ ما انت قاضٍ. ولا تمشِ في الارض مرَحًا. بخلاف ما كان طلبًا في المعنى فقط نحوَ حيَّاك الله والويلُ لزيدٍ. فانهُ دخيلٌ في هذا المقام لانهُ خبرٌ قد استُخدِم للطلب

فصل

في أَدَوات الطلب ومتعلّقاتهِ

امرًا بِلامٍ فعلاً اطلُبْ أَوْ بِلا لامٍ ونهيًا فاطلُبِ التَرْكَ بلا

اي انهُ يُطلَب إحداث الفعل بالامر إِمَّا بواسطة اللام نحو لِيَقُمْ زيدٌ. وإِمَّا بالصيغة دون اللام نحو قُمْ * ويُطلَب تركهُ بلا الناهية نحو لا تَقُمْ * وهذه اللام مكسورةٌ عند غير بني سُلَيم فانهم يفتحونها كما مرَّ. وقيل انما يفتحونها اذا كان حرف المُضارَعَة بعدها مفتوحًا. وإِلاَّ فيكسرونها على لُغَة الجمهور * واذا وقعت بعد الواو والفاء فالاكثر تسكينها نحو فَلْيستجيبوا لي وليُؤمنوا بي. وقد تُسكَّن بعد ثُمَّ نحو ثُمَّ لْيقضُوا تفثَهُم في قراءة الكوفيين * وقد يُجزَم بها مُضمَرةً في الشعر كقول الشاعر

فلا تَستَطِلْ مني بقاءي ومدَّتي ولكن يَكُنْ للخير منك نصيبُ

اي لِيَكُنْ * واعلم ان هذا الطلب ان كان من الاعلى الى الادنى فهو امرٌ او نهيٌ. وان كان من الادنى الى الاعلى فهو دُعاء. فان كان بين المتساويَين قيل لهُ التماسٌ

للحاضرِ المجهولِ واعمُمْ غائبا هُما ولا المعلومَ زِدْ مُخاطِبا

اي ان اللام ولا تدخلان على المجهول من فعل الحاضر. وهو يشمل المتكلّم نحو ان احسنتُ فَلْأُكرَمْ. وان كنت ظالمًا فلا أُرحَمْ. والمُخاطَب نحو ان كنتَ مذنبًا فَلْتُؤدَّبْ. وان اشتريتَ فلا تُغبَنْ * وعلى فعل الغائب بأَسرهِ معلومًا ومجهولاً. نحو لِيَقُمْ زيدٌ. ولا يجلِسْ عمرٌو. ولِيُقطَعِ اللصُّ. ولا يُؤخَذِ البريُّ بالسقيم * وتنفرد لا زيادةً عن اللام بالدخول على فعل المخاطَب المعلوم ايضًا نحو لا تَغفَلْ. وهو الاكثر في استعمالها* ويقلُّ دخولها على فعل المتكلّم المعلوم نحو قوموا فَلْأُصَلِّ لكم. وكقولهم لا أَرَيَنَّكَ هٰهنا. لان الطالب لا يطلب من نفسهِ الاَّ على سبيل المجاز تنزيلاً لها منزلة الاجنبيّ بخلاف المجهول فان الطلب معهُ يكون في الحقيقة من الفاعل المحذوف الذي ناب عنهُ ضمير المتكلّم. فان كان مع المتكلّم غيرهُ نحو وَلْنَحمِلْ خطاياكم. ونحو قول الشاعر

اذا ما خرجنا من دِمَشْقَ فلا نَعُدْ لها أَبدًا ما دام فيها الجُراضِمُ

كان دخولها عليهِ ايسر لمشاركة غير المتكلّم لهُ في التكلُّم فيكون قد اندرج في الطلب تَبَعًا لغيرهِ * واقلُّ منهُ دخول اللام على فعل المخاطب المعلوم كقراءة بعضهم فبذلك فلتفرحوا لان لهُ صيغة امرٍ بدونها فيستغني عنها بخلاف الغائب والمجهول

ورُبَّما يُرادُ كالتهديدِ معنًى سِوَى معناهُما المعهودِ

اي انهُ قد يُراد بالامر والنهي معنًى غير معنى الطلب المعهود لهما. فان الامر قد يُراد بهِ التهديد نحو اعملوا ما شئتم انهُ بما تعملون بصيرٌ. والتسوية نحو وأَسِرُّوا قولكم او أَجهِروا بهِ انهُ عليمٌ بذات الصدور. والتعجيز نحو فأتوا بسورةٍ من مثلهِ ان كنتم صادقين. والإباحة نحو وكُلُوا واشربوا حتى يتبيَّنَ لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود. والإهانة نحو كونوا حجارةً او حديدًا * وقد يُراد بالنهي بعض هذه المعاني كالتهديد نحو لا تتَّقِ الله وانظر العاقبة. والتسوية نحو قل آمنوا بهِ او لا تُؤْمنوا. وغير ذلك مما يحتملهُ المقام

والهمزةُ ٱستفهِمْ بها عمَّا تلا في نسبةٍ او غيرِها مُبتذِلا

اي ان الهمزة يُستفهَم بها عن تاليها الواقع في حيّز النسبة او غيرها. فتكون تارةً لطلب إدراك النسبة بين الامرين إثباتًا او نفيًا نحو أَقام زيدٌ. وأَلم يَقُمْ عمرٌو. وتارةً لإدراك غير النسبة نحو أَزيدٌ قائمٌ ام عمرٌو. فان المتكلّم يستفهم في الاول عن ثبوت القيام للواحد منهما ونفيهِ عن الآخر لانهُ يجهل كلا الامرين. وفي الثاني عن تعيين القائم منهما لان ثبوت القيام لاحدهما معلومٌ عندهُ * والادراك الحاصل من الاول يُقال لهُ التصديق. والحاصل من الثاني يُقال لهُ التصوُّر. وهما من اصطلاحات المنطق * والمسأُول عنهُ بالهمزة هو ما يليها. فيكون في نحو أَزيدٌ قائمٌ هو المُسنَد اليهِ. وفي نحو أَقائمٌ زيدٌ هو المُسنَد. وفي نحو أَعِندَك زيدٌ هو الظرف * وبهذا الاعتبار وجب ان يُرتَّب طلب التعيين عليهِ. فيُقال أَزيدٌ قائمٌ ام عمرٌو ولا يُقال أَزيدٌ قائمٌ ام جالسٌ. وقس على كل ذلك * واعلم ان الهمزة اذا دخلت على جملةٍ معطوفة بالواو او الفاء او ثُمَّ قُدِّمت على العاطف نحو أَوَلم ينظروا في ملكوت السموات والارض. وأَفأَنتَ تُكرِه الناس حتى يكونوا مُؤْمنين. وأَثُمَّ اذا ما وقع آمنتم بهِ. بخلاف أَخَواتها فان العاطف يتقدَّم عليهنَّ. نحو كيف تكفرون. وفهل يهلك إلاَّ القوم الفاسقون * وهي أُمُّ أَدَوات الاستفهام ولذلك انفردت بهذا وغيرهِ مما ذُكِر

وٱجعَلْ لِهَلْ نسبةَ إيجابٍ فَقَطْ وما سِوَى النسبةِ للباقي ضَبَطْ

اي ان هل تختصُّ بالاستفهام عن النسبة الإيجابيَّة نحو هل قام زيدٌ ولا يُقال هل لم يَقُمْ. فان أُرِيد الاستفهام عن النفي جِيء بالهمزة * وأَمَّا بقيَّة أَدَوات الاستفهام فهي مُقيَّدةٌ بما سوى النسبة كما سيأتي * واعلم ان هل لا تدخل على اسم بعدهُ فعلٌ لشدَّة طلبها للفعل كما مرَّ في باب الاشتغال. فيُقال هل قام زيدٌ. وهل زيدٌ قائمٌ. ولا

يُقـال هل زيدٌ قام. وهو مذهب الجمهور * ولا تدخل على جملة الشرط لاحتمالها الايجاب والنفي. ولا على إنَّ التوكيدية لانها لتقرير الواقع فتنافي الاستفهام عن وقوعهِ. فلا يُقال هل إنْ قام زيدٌ نقوم. ولا هل إنَّ زيدًا قائمٌ بخلاف الهمزة فانهم يتوسَّعون فيها لانها أُمُّ الباب * واذا دخلت هل على المضارع تخصَّصهُ بالاستقبال فلا يُقال هل تذهب الآن. وقد تُستعمَل لطلب التعيين كالهمزة فيُعطَف بعدها بأم. وعليهِ الحديث هل تزوَّجتَ بكرًا ام ثيِّبًا. والاكثر العطف بأوْ على الاصل نحو هل تحسُّ منهم من احدٍ او تسمع لهم رِكزًا. وقس عليهِ

ومَنْ بهـا يُسأَلُ عَمَّن يعقلُ ... ومـا لِغيرِهِ وأيٌّ تشمَلُ
وكيفَ للحالِ وللمكانِ ... أينَ متى أيّانَ للزمانِ
ومثلَ كيفَ ٱستعملوا أنَّى وقَدْ ... تأتي كَمِنْ أينَ وكَمْ عندَ العَدَد

اي ان مَنْ تُستعمَل لمن يعقل نحو مَنْ فعل هذا بآلهتنا. وما لغير العاقل نحو ما تلك بيمينك يا موسى. وأيٌّ لها جميعًا نحو ايكم زادتهُ هذه ايمانًا. وبأيّ حديثٍ بعدهُ تُؤمنون وكيفَ للحال نحو كيف اصبحت. وأينَ للمكان نحو أينَ ما كنتم تعبدون. ومتى وأيّانَ للزمان نحو متى هذا الوعد. وأيّان يومُ القيامة. غير ان متى تُستعمَل للماضي والمستقبل وأيّان تختصُّ بالمستقبل كما رأيت. وأنَّى تُستعمل غالبًا بمعنى كيفَ نحو أنَّى يكون لهُ الملك علينا. وقد تُستعمَل بمعنى من أين نحو يا مريمُ أنَّى لكِ هذا. وكم للعدد نحو كم لَبِثتم * وعدَّ بعضهم من هذه الأدَوات بلهَ بمعنى كيفَ. وبعضهم مَهْما بمعنى ما محتجًّا بقول الشاعر

مهما ليَ الليلةَ مهما لِيَهْ ... أودَى بنعليَّ وسرباليَهْ

وخرَّجهُ بعضهم على ان مَهْ اسم فعلٍ. والاستفهام بما وحدها. ويحتمل ان تكون مهما على بابها والتقدير مهما كان لي * والله اعلم بالصواب

والكُلُّ قد يُصابُ بالتسخيرِ ... لِغيرِ ٱلاستفهامِ كالتقريرِ

اي ان هذه الأدَوات كلها قد تُستخدَم لغير الاستفهام كالتقرير نحو أأنتَ قلت للناس اتخذوني وامّي الهين. والتعجُّب نحو ما لنا لا نؤمن بالله. والاستبعاد نحو أنَّى يكون لي غلامٌ ولم يمسسْني بَشَرٌ. والتهويل نحو ألمْ ترَ كيف فعل ربُّك باصحاب الفيل. والتوبيخ نحو سَلْ بني اسرائيل كم آتيناهم من آيةٍ. وما اشبه ذلك من الأغراض * واعلم ان ما الاستفهامية اذا دخل عليها حرف جرٍّ يجب حذف ألِفها نحو لِمَ تُؤْذُونني

للفرق بينها وبين غيرها . وعليهِ قول الشاعر

فتلك ولاة السوء قد طال مكثهم فحتّى مَ حتّى مَ العناءُ المطوَّلُ

وندر اثباتها في الضرورة كقول الآخر

على ما قام يشتمني لئيمٌ كخنزيرٍ تمرَّغ في رمادِ

وقد تُسكَّن ميم المجرورة باللام بعد حذف الألِف كقول الآخر

يا ابا الأسوَد لِمْ خلَّفتني لِهُمومٍ طارقاتٍ وفِكَر

واختلفوا في كيفَ . فقيل هي ظرفٌ . وهو منقولٌ عن سيبويه . فتكون دائمًا في محلّ النصب . وقيل اسمٌ غير ظرفٍ . وهو منقولٌ عن السيرافيّ والاخفش . وموضعها عندهما رفعٌ مع المبتدإ ونصبٌ مع غيرهِ * وقال ابن هشام انها تقع خبرًا قبل ما لا يُستغنى عنهُ نحو كيفَ أنتَ . وكيف كُنتَ . ومنهُ كيف ظننتَ زيدًا . وكيف اعلمتهُ فرَسَك . وحالًا قبل ما يُستغنَى عنهُ نحو كيف جاءَ زيدٌ . او مفعولًا مطلقًا نحو كيفَ فعلَ ربُّك أيْ أيَّ فعلٍ فعَلَ * وجميع أسماءَ الاستفهام ما كان منها ظرفًا فهو منصوبٌ ابدًا . وغيرهُ ان وقع معمولًا نحو أيَّ مُنقَلَبٍ ينقلبون . وعَمَّ يتَسَاءَلون فهو بحسب مُقتضى عاملهِ . وإلّا فان وقع بعدهُ فعلٌ لازمٌ نحو مَنْ قامَ . او ظرفٌ نحو مَنْ عندك . او اسمٌ نكرةٌ نحو مَنْ إلهٌ غير الله فهو مبتدأٌ وما بعدهُ خبرٌ عنهُ . فان كان الاسم معرفةً نحو مَنْ ابوك فقيل هو كذلك . وقيل بالعكس . وهو الاصحُّ لانهُ يُؤتَى بهِ لطلب الحكم على ما بعدهُ . فيكون ما بعدهُ أَلْيَقَ بالابتداءِ . وهو أليَق بالخبريَّة . فتأمَّلْ

ورُبَّما ٱستفهِمَ للإنكارِ فكانَ معنى النفيِ فيهِ طارِ

فيلبسُ الإثباتَ نفيٌ بعدَهُ نحو أَلَيسَ اللهُ كافٍ عبدَهُ

اي ان الاستفهام قد يكون للإنكار فيتضمَّن معنى النفي نحو أَعندَهُ علم الغيب فهو يرَى . اي ليس عندهُ ذلك * ومن ثَمَّ اذا وقع بعدهُ نفيٌ تحوَّل الى الإثبات نحو أَلَيْسَ اللهُ بكافٍ عبدهُ . اي هو كافٍ لهُ . لان إنكار النفي نفيٌ لهُ ونفي النفي إثباتٌ * واكثر ما يكون ذلك مع الهمزة . وقد يكون مع غيرها نحو من يغفر الذنوب إلَّا الله وهل جزاءُ الإحسان إلَّا الإحسان . اي ما يغفرها وما جزاؤُهُ . ولذلك اقترنت إلَّا بالخبر كما تقترن بهِ في النفي الصريح

وللتمَنّي لَيْتَ وٱلحِق لَوْ وَهَلْ بها قليلًا والترجّي بِلَعَلْ

اي ان ليتَ موضوعةٌ للتمني وهو طلب ما لا طمع في حصولهِ نحو ليتَ الشباب يعود .

او ما كان عسر الحصول نحو ليتَ الجاهلَ عالمٌ * وقد تلحق بها لو نحو لو أنَّ لنا كرَّةً فنكونَ من المُؤْمنين . اي ليت لنا . ولذلك نُصب الجواب بعدها * وكذلك هل نحو هل لنا من شفعاءَ فيشفعوا لنا * ولعلَّ موضوعةٌ للترجّي وهو طلب المُمكن نحو لعلَّ الله يُحدِث بعد ذلك امرًا . وقد تكون للإشفاق وهو توقُّع الامر المكروه نحو فلعلَّك باخعٌ نفسك على آثارهم * واعلم ان في عدّ الترجّي من الطلب خلافًا . فقيل انهُ ليس منهُ لانهُ ترقُّب امرٍ غيرِ موثوقٍ بحصولهِ . وهو مذهب البصريّين * وقيل بل هو كالتمنّي غير انهُ يُعلَّق على المُمكِن . وهو مذهب الفرَّاءِ واكثر الكوفيين . وتبعهم جماعةٌ من النحاة واستدلُّوا لهُ بنصب الجواب في قراءَة حفصٍ لعلي ابلغ الأَسباب أَسباب السموات فأَطَّلِعَ الى إِلهِ موسى . وفي قول الراجز

علَّ صروف الدهر او دولاتها يُدِلْنَنا اللَّمَّةَ من لمَّاتها

فتستريحَ النفسُ من زَفْراتها

وبجزمهِ ايضًا عند تجرُّدهِ من الفاءِ في قول الشاعر

لعلَّ التفاتًا منك نحوي مسرَّةً يُمِلْ منك بعد العسر عطفيك لليسرِ

وذلك لان كلَّ واحدٍ منهما مُرتَّبٌ على الطلب كما علمت . وهذا هو المختار عند الاكثرين

وعندَ تحضيضٍ يُقَالُ هَلاَّ لَدَى مُضارِعٍ وقالوا أَلاَّ

ومِثْلَها لَوْلا ولَوْما ٱستُعمِلا وهُنَّ للتوبيخِ معْ ماضٍ تلا

اي ان هلاَّ تُستعمَل مع الفعل المُضارِعِ للتخصيص وهو الطلب العنيف نحو هلاَّ تستغفر الله . وكذلك أَلاَّ بالفتح والتشديد ولولا ولوما . نحو أَلاَّ تكرِمُ اباك . ولولا تقرِي الضيف . ولوما تجيبُ الداعي * فان تلاهنَّ الماضي أُريدَ بهنَّ التوبيخ او التنديم . نحو هلاَّ حفظت العهد . وأَلاَّ استبقيت مالك . وهلمَّ جرًّا * وقيل ان الاصل في هذه الأَحرُف هل ولو فزيدت عليهما لا وما وأُبدِلت هاءَ هلاَّ همزةً . والله اعلم

وقُلْ أَلاَ للعَرْضِ او للحَضِّ طَوْرًا وبعضٌ زادَ لَوْ للعَرْضِ

اي ان أَلا بالفتح والتخفيف تُستعمَل للعَرْض وهو الطلب الليّن . نحو أَلا تحبُّون ان يغفر الله لكم * وزاد ابن مالك لو نحو لو تنزل عندنا * وقد تُستعمَل أَلا للتحضيض كالمشدَّدة نحو أَلا تقاتلون قومًا نكثوا أَيمانهم . وهي عند الاكثرين مُركَّبةٌ من همزة الاستفهام ولا النافية * واعلم ان أَدوات التحضيض والعَرْض لا تدخل إِلاَّ على الأَفعال ولو تقديرًا نحو هلاَّ زيدًا تزورهُ . ولولا عمرًا اكرمتهُ . فان ورد شيءٌ بخلاف

6

ذلك وجب تأويلهُ كما في قول الشاعر

أَلآنَ بعد لجاجتي تلحونني هلاَّ التقدُّمُ والقلوب صحاحُ

وقول الآخر

تعدُّون عَقْرَ النِيب أَفضل مجدكم بني ضَوْطَرَى لولا الكَمِيَّ المُقَنَّعا

فانهما على تأويل فهلاَّ كان التقدُّم. ولولا تعدُّون الكميَّ. وقس عليهِ

فصلٌ

في أَحرُف النداَء

وأَحرُفُ النداَءِ يا أَيْ وأَيَا وهمزةٌ قصرًا ومدًّا وهَيَا

وَوَا وقد تنوبُ يا لما نُدِبْ والغيرُ موضوعٌ لإِقبالٍ طُلِبْ

اي ان أَحرُف النداَء هي يا وهي أُمُّ الباب كما مرَّ. وأَيْ وأَيَا والهمزة وآ على وزن لا وهَيَا بالفتح والتخفيف في الجميع. ومن هذا القبيل وا وهي موضوعةٌ للنُدبة كما علمت. وقد تنوب عنها يا عند أمن اللبس بالمنادَى المحض كما مرَّ من قولهِ وقمت فيهِ بامر الله يا عُمَرا . فان خيف الالتباس تعيَّنت وا للتخلُّص منهُ * وأَمَّا بقيَّة الأَحرُف فهي موضوعةٌ لطلب الإِقبال. غيرانهُ قد يُتصرَّف فيها باستخدامها لغيرهِ كما علمت وستعلم

وهمزةُ القصرِ لذِي القربِ ويا شاعتْ وللبَعيدِ ما قد بقيَا

وقِيلَ للقريبِ أَيْ وللوَسَطْ قيلَ وقيلَ يا لذِي البُعدِ فَقَطْ

اي ان الهمزة المقصورة يُنادَى بها القريب. ويا يُنادَى بها القريب وغيرهُ شائعةً بين الجميع. وبقية الاحرف يُنادَى بها البعيد * وقيل ان أَيْ للقريب ايضًا. وهو مذهب المبرّد * وقيل بل هي للمتوسط. وهو مذهب ابن برهان * وقيل ان يا تختصُّ بالبعيد. وعليهِ جرى ابن هشام * وقيل ان الهمزة الممدودة للقريب كالمقصورة. وهو مذهب ابن عصفور * واعلم ان القريب قد يُنزَّل منزلة البعيد كما اذا كان نائمًا او غافلاً ونحو ذلك فيُنادَى بما لهُ من أَدوات النداَء. ولا يُعكَس بالإِجماع

والبعضُ يدَّعي لهُنَّ العمَلا فيُعرَبُ التاليْ ويُبنَى كاسْمِ لا

اي ان البعض من النحاة يدَّعون ان هذه الأَحرُف تنصب المنادَى بنفسها كما تنصب المبتدأَ لا النافيةُ للجنس. ومن ثمَّ يُعرَب ما بعدها تارةً ويُبنَى أُخرَى كما يُعرَب ويُبنَى اسم لا * وذهب بعضهم الى انها أَسماءٌ لأَدْعو متحمِّلةٌ ضمير الفاعل كما تتحمَّلهُ أَسماءُ الأَفعال.

ومن ثمَّ يكون المُنادَى بعدها منصوبًا بأَسرهِ على المفعوليَّة الصريحة. وكلاهما من المذاهب الساقطة عند الجمهور

وبعدَ يا حذفُ المُنادَى قد يرِد وقيلَ يا ثَمَّ لتنبيهٍ قُصِد

اي ان المُنادَى قد يُحذَف بعد يا فقط لانها أمُّ الباب كما علمت. فيقع الفعل بعدها نحو ألَا يا اسجُدُوا. والحرف نحو يا ليتني كنت ترابًا. والجملة الاسميَّة كقول الشاعر

يا دارُ ميَّةَ بالعلياءِ فالسَنَدِ أَقْوَتْ وطال عليها سالف الامدِ

ويُقدَّر كلُّ محذوفٍ بما يليق بالمقام. فيكون التقدير يا قومُ او يا رجلُ ونحو ذلك * وجعلها بعضهم حينئذٍ للتنبيه لا للنداءِ. وقيل ان تلاها امرٌ كما مرَّ. او دعاءٌ كقول الشاعر

أَلَا يا اَسلمي ثُمَّ اَسلمي ثُمَّةَ اَسلمي ثلاثَ تحيَّاتٍ ولم أتكلَّمِ

فهي للنداءِ لكثرة وقوعهِ قبلها. وان تلاها لَيتَ كما مرَّ او رُبَّ كقول الراجز

يا رُبَّ سارٍ باتَ ما توسَّدا إِلَّا ذراعَ العيس او كفَّ اليدا

او حبَّذا كقول الآخر

يا حبَّذا المُتحمّلون وحبّذا وادٍ لثمتُ بهِ الغزالة كاعبا

فهي للتنبيه لقلَّة وقوع النداءِ قبل هذه المذكورات

وقد يُنادَى لِسوَى ما عُلِما كما يُنادَى في البَلَى ترَحُّما

اي ان النداءَ قد يُستعمَل لغرضٍ غير الأَغراض المعروفة لهُ من طلب الإقبال وغيرهِ. فيكون للترحُّم في البليَّة نحو يا مِسكينُ. والتأسُّف نحو يا لَضيعة الأَدَب. والتشكّي نحو يا ويلاه. والتحسُّر كما في نداءِ الأَطلال والمنازل. وما اشبه ذلك

فصل

في القَسَم واحكامهِ

يُقسَمُ إِنشاءَ لِتأكيدِ خَبَر او طَلَبٍ بالحرفِ والغيرُ نَدَر

اي ان القَسَم يُستعمَل لانشاءِ التأكيد في الكلام. وهو يكون تارةً لتأكيد الخبر. وتارةً لتأكيد الطلب. وكلاهما يكون غالبًا بالحرف. ونادرًا بغيرهِ. وكلُّ ذلك إِمَّا صريحٌ. وهو ما كان بالألفاظ الموضوعة للقسم. وإِمَّا غير صريحٍ. وهو ما استُعمِل للقسم ممَّا وُضع لغيرهِ * أمَّا المؤكّد للخبر فيكون الصريح منهُ بالأَحرُف الموضوعة لهُ كما مرَّ في باب حروف الجرّ. وقد يكون بنحو اقسمتُ. وأَحلفُ. ويمينُ اللهِ. ومنهُ قول

الشاعر

فقلت يمين الله أبرَحُ قاعدًا ولو قطعوا راسي لديكِ وأوصالي

وغير الصريح بنحو علمَ اللهُ . ولَعَمْرُك . وعليَّ عهدُ الله . ومنهُ كَتَبَ على نفسهِ الرحمةَ لَيَجْمَعَنَّكم الى يوم القيامة * وأمَّا المؤكِّد للطالب فيكون الصريح منهُ بالباء فقط . وغير الصريح بنحو نَشَدتُك اللهَ . ويُقال لهُ بجملتهِ القسَمُ الاستعطافيُّ

وأيْمُنُ اسمٌ منهُ أيمُ مُنُ أمْ والميمُ لا حرفٌ ولله ٱلتزَمْ

اي ان أيْمُن المستعمل في القسَم هو اسمٌ كما هو مذهب الجمهور لا حرفٌ كما ذهب الزجّاج والرمّانيُّ . وهو يختصُّ باسم الجلالة مضافًا اليهِ . فيكون مبتدأً محذوف الخبر . ويكون التقدير أيْمُنُ اللهِ قَسَمي . واجاز ابن عصفور العكس . فيكون التقدير قسَمي أيْمُنُ الله * واختلفوا في حقيقتهِ . فقيل هو مفردٌ مشتقٌ من اليُمْن اي البَرَكة . وهمزتهُ موصولةٌ بالوضع . وقيل هو جمع يمين . وهمزتهُ مقطوعةٌ في الاصل لكنها وُصِلَت لكثرة الاستعمال . وحكى الاخفش قطعها عن العرب . وهو مذهب الكوفيين . والاول هو المختار عند اكثر النحاة * وأمَّا ما يليهِ فهو مُقتطعٌ منهُ حتى انتهى الى الحرف الواحد وهو الميم . وقيل انها حرفٌ براسهِ . وقيل بَدَلٌ من الواو . والصحيح انها من لُغات أيْمُن كما نصَّ عليهِ ابن مالك وغيرهُ * وكلٌّ هذه الالفاظ تختصُّ باسم الجلالة عند الجمهور . وقيل ان مُنُ تُستعمَل مع الربّ ايضًا . وقيل تختصُّ بهِ * واجاز بعضهم إضافة أيْمُن الى الكعبة . وحكى بعضهم إضافتهُ الى كاف الخطاب كقول عروة بن الزُبَير أيْمُنُكَ لَئِن ٱبتَلَيت لقد عافَيت . وجاءَ في الحديث وأيمُ الذي نفس محمَّدٍ بيدهِ * ويجوز فتح الهمزة وكسرها مع ضمّ الميم المُصاحِبَة لها في الجميع . وفتحُها جميعًا في أيْمُن * وأمَّا مُنُ والميم المفردة فيجوز تثليث كلّ حرفٍ منها * وحكى الفارسيُّ هَيمُ الله بابدال الهمزة هاءً وانهى الشيخ المراديُّ لُغات أيْمُن في كتابهِ جَنَى الداني الى عشرين لغةً اقتصرنا منها على ما ذكرناهُ لعدم الفائدة في استقصائها . وهذا لم تتطرّق اليهِ العرب في غير هذه الكلمة

والقَسَمَ ٱربُطْ مُخبِرًا باللامِ أوْ إنَّ وحرفِ النفيِ او لولا ولَوْ

وٱستعملوا إلاَّ ولَمَّا في الطلب اذ ليسَ من لفظٍ لمعناهُ ٱنتَسَبْ

اي ان القسَم يُربَط بجوابهِ الخَبَريّ باللام نحو فبِعِزَّتِك لأُغوِيَنَّهم اجمعين . او إنَّ نحو والكتاب المبين إنَّا انزلناهُ . وقد تجتمعان نحو والقرآن الحكيم انك لَمِنَ المرسلين . غير ان اللام ان دخلت على الفعل كما رأيت فهي لام التوكيد . او على الاسم نحو ولئِن صبرتم

لهُوَ خير الصابرين فهي لام الابتداء. وتدخل لام التأكيد على المضارع كما رأيت. وعلى الماضي مع قد نحو تالله لقد آثرك علينا. وبدونها نحو ولئِن ارسلنا ريحًا فرأَوْهُ مُصفرًا لَظَلّوا من بعدهِ يكفرون * ويُربَط ايضًا بما نحو ولَئِن اتيت الذين أُوتوا الكتاب بكل آيةٍ ما تبعوا قبلتك. ولا نحو واقسموا بالله جهد أَيمانهم لا يبعث الله من يموت. وإن نحو ولَئِن زالتا إن امسكهما احدٌ من بعدهِ * وقد يُربَط بلم كقول بعضهم نَعَم وخالقهم لم تقرَّ عن مثلهم مُنجبةٌ. ولن كقول الشاعر

والله لن يصلوا اليك بجمعهم حتى أُوسَّدَ في التراب دفينا

ولولا كقول الآخَر

وأُقسِمُ لولا أَنَّ في كل شعرةٍ لهُ ضيغمًا قلنا لهُ انت ضيغمُ

ولو كقول الآخَر

فوالله لو كُنَّا الشهُودَ وغبتمُ اذًا لَمَلأنا جوفَ خبرآئكم دَمَا

ويُربَط بجوابهِ الطلبيّ بما يتضمَّن معنى الطلب من فعلٍ كقول الشاعر

بعيشكِ يا سلمى ارحمي ذا صبابةٍ أَبى غيرَ ما يُرضيكِ في السرّ والجهرِ

او حرفٍ كقول الآخَر

بربّكِ هل للصبّ عندكِ رأفةٌ فيرجوَ بعد اليأس عيشًا مجدَّدا

فان لم يكن شيءٌ من ذلك رُبِط بإلَّا كقول الشاعر

بالله ربّكِ إلَّا قُلتِ صادقةً هل في لقَائكِ للمشغوف من طمعِ

اي ما اسأَلكِ الا هذا. او بلَمَّا الحرفية التي بمعناها كقول الآخَر

قالت لهُ بالله يا ذا البُردَينْ لَمَّا غنثتَ نَفَسًا أَوِ اثنينْ

واعلم ان جميع الاحرف التي يُربَط بها القسم تُعطَى حقَّ التصدُّر معهُ وان لم يكن لها ذلك بدونهِ. مثل لا النافية ونحوها فلا يقال والله زيدًا لا أَضرِبُ * ويجوز حذف لا عن المضارع المجرَّد من نون التوكيد نحو تالله تفتأُ تذكر يوسف اي لا تفتأُ تذكرهُ. وهو كثيرٌ في الشعر

وشاعَ حذفُ قسَمٍ مُصاحِبا لامًا تَليها إنْ لشرطٍ غالبا

اي انهُ قد شاع في الكلام حذف القَسَم اذا كان جوابهُ مقترنًا باللام وهي مقترنة بان الشرطيَّة غالبًا نحو لَئِنْ أُخرِجوا لا يخرجون معهم. وذلك لدلالة الجواب عليهِ فيُستغنَى بهِ عن ذكرهِ * وقد يكون ذلك مع اقتران اللام بقد نحو لقد صدَّق اللهُ رسولَهُ

الرُؤيا . او بنون التوكيد نحو لَيُنبَذَنَّ في الحُطمَة . او بتي كقول الشاعر

لَمَتَى صلحتَ لَيُقضَيَنْ لك صالحٌ ولَتُجزَيَنَّ اذا جزيتَ جميلا

وهو نادرٌ * وقد تُحذَف اللام نحو وان اطعمتموهم انكم لمشركون . وهذه اللام يُقَال لها اللام المُوطِّئة لانها تُوَطِّئُ الجواب للقسم اي تمهّدهُ . والمُؤذِنة ايضًا لانها تُؤذِن بان الجملة الواقعة بعدها مبنيةٌ على قَسَمٍ قبلها لا على الشرط ولذلك يتعيَّن الجواب بعدها للقسم فلا يُقال لئن اكرمتني أُكرِمك بل لَأُكرِمنَّك * واعلم ان حرف القسم لا بُدَّ ان يتعلَّق بفعلٍ . غير ان الفعل يجب حذفهُ مع غير الباَء فلا يُقَال حلفتُ والله خلافًا لبعضهم . وأمَّا مع الباَء فيجوز ذكرهُ نحو اقسمت بالله في الخبر . واستحلفك بالله في الطلب . ويجوز إضمارهُ فيقال بالله فيهما . غير ان الاكثر ذكرهُ في الخبر وإضمارهُ في الطلب

فصلٌ

في ضمير الشان

يكني عن الشانِ ضميرٌ لَزِما صُورةَ غيبٍ مُفرَدًا مُقدَّما

اي انهم يستعملون ضميرًا يُكنَى بهِ عن الشان وهو الامر الذي يُراد الحديث عنهُ . ولذلك يُقال لهُ ضمير الشان . وهو المشهور في اصطلاح جمهور النحاة * وقد يُكنَى بهِ عن القصَّة فيُقال لهُ ضمير القصَّة ايضًا . وهو اصطلاح البصريّين * والكوفيُّون يسمُّونهُ ضمير المجهول . لان مرجعهُ وهو مضمون الجملة التالية لهُ مجهولٌ عند المُخاطَب * وهذا الضمير يتَّحد مع مضمون الجملة التي بعدهُ لانها هي ذلك الشان . ولذلك لا يُحتاج الى رابطٍ في الإخبار بها عنهُ . ويلزمهُ ان يكون بلفظ الغيبة والإفراد ليطابق ما يُراد بهِ من الشان او القصَّة . ولذلك ان قُدِّر ان المراد بهِ الشان كان مذكَّرًا . او القصَّة كان مؤنَّثًا . وأمَّا تعيين احد الوجهين فيُختار ان يكون بحسب ما بُنِيَت عليهِ الجملة . فيُقال هو الامير قادمٌ وهي القبيلة راحلةٌ . اي ان الشان والقصَّة اللذين نريد ان نذكرهما كذا وكذا * ولمَّا كان ما بعد هذا الضمير مُوضِحًا لإبهامهِ وجب ان يكون متأخِّرًا عنهُ لان الإيضاح انما يكون بعد الإبهام * واعلم ان هذا الضمير يختصُّ بانهُ لا يعود إِلاَّ الى ما بعدهُ . ولا يحتاج الى تقدُّم ما يفسّرهُ . ولا يعمل فيهِ إِلاَّ الابتداء او احد نواسخهِ . ولا يجوز حذفهُ . ولا حذف خبرهِ . ولا تقديم خبرهِ عليهِ . ولا يُؤكَّد . ولا يُبدَل منهُ . ولا يُعطَف عليهِ . ولا يُفسَّر الَّا بجملةٍ . ولا تخلو الجملة بعدهُ من محلٍّ من الإعراب . ولا يُشترَط عود ضميرٍ منها اليهِ . ولا يقوم الظاهر مقامهُ . ولا يكون إِلاَّ

غائبًا مفردًا كما مرَّ. ولا يُستعمَل إلاَّ حيث يراد التفخيم فلا يُقال هو الغراب طائرٌ * ونازع بعضهم في مرجعهِ فقال ان العبارة مبنيَّةٌ على سُؤَالٍ مُقدَّرٍ كأَنَّهُ قيل ما الشان فقيل هو كذا. وعلى ذلك يكون الضمير عائدًا على ما قبلهُ. وهو مخالفٌ لمذهب الجمهور

وَهْوَ بِبابِ المُبتَدا مُقَيَّدُ فنالَهُ من ناسخٍ ما يَرِدُ
كانَ عَسَى كادَ وليسَ بابُ ظَنّْ ما إِنَّ لٰكِنَّ كأَنْ أَنَّ وأَنْ

اي ان هذا الضمير يلازم باب المبتدإِ فيكون مبتدأً مجرَّدًا نحو قُلْ هو الله أَحدٌ. او منسوخًا باحد النواسخ المذكورة. وهي كان كما في قول الشاعر

اذا مُتُّ كان الناس صنفان شامتٌ وآخَرُ مُثْنٍ بالذي كنتُ اصنعُ

وعسى كما حكى ثعلب من قولهم عسى زيدٌ قادمٌ. وكاد نحو من بعد ما كاد تزيغ قلوب فريقٍ منهم. وليس كقول الشاعر

هي الدوآء لدآءي لو ظفرتُ بها وليس منها شفآء الدآء مبذولُ

وأَفعال القلوب كقول الآخر

عَلِمتُهُ الحقّ لا يخفى على احدٍ فكن مُحِقًّا تنلْ ما شئتَ من ظفرِ

وما الحجازيَّة كقول الآخر

وما هُوَ من يأسُو الكُلُوم ونُتَّقى بهِ نائباتُ الدهر كالدائمِ البخلِ

وإِنَّ المكسورة الهمزة كقول الآخر

أَما إِنَّهُ لولا الخليطُ المُوَدّع وربعٌ خلا منهُ مصيفٌ ومربعُ

ولكنَّ كقول الآخر

وما كَمَدُ الحسّاد شيءٌ اردتهُ ولكنهُ مَنْ يزحمِ البحرَ يغرقِ

وكأَن المخففة كقول الآخر

وصدرٌ مشرق النحرِ كأَنْ ثدياهُ حُقَّانِ

وأَنَّ المفتوحة المُشدَّدة نحو أَلم يعلموا أَنَّهُ من يُحادِدِ الله ورسولهُ فان لهُ نار جهنَّم. والمخفَّفة كقول الشاعر

وأَعلمْ فعِلمُ المرء ينفعهُ أَنْ سوفَ يأتي كلُّ ما قُدِرا

والضمير في جميع هذه الامثلة بارزًا او مستترًا او محذوفًا يُراد بهِ الشان مفسَّرًا بما يليهِ من الجُمَل. فتأَمَّلْ

وتُخبِرُ الجملةُ عنهُ فيَجِبْ من بعدهِ الرفعُ لكلِّ ما نُصِبْ

وما سِوَى مرفوعِ فعلٍ يُذكَرُ الأَ لَدَى أَنْ وكأَنْ فيُضمَرُ

اي ان ضمير الشان يُخبَر عنهُ بالجملة المذكورة فيجب رفع كلّ ما نُصِب فيها كما رأيت لانهُ قد صار مجُرَّدًا . وتكون تلك الجملة في محلّ الإعراب الذي يقتضيهِ المقام * والمرفوع منهُ بفعلٍ كالواقع اسم كان ونحوها يستتر في ذلك الفعل . وأمَّا المرفوع بالحرف والمنصوب مطلقًا فيُذكَر بارزًا في اللفظ إِلاَّ مع أَنْ وكأَن المخفَّفَتَين فيجب إِضمارهُ محذوفًا كما رأَيت . وربما حُذِف مع غيرهما نحو إِنَّ من أَشَدِّ الناس عذابًا يوم القيامة المُصَوِّرون . وكقول الشاعر

ولكنَّ من لا يَلْقَ امرًا ينوبهُ بعدَّتهِ ينزلْ بهِ وَهْوَ أَعزَلُ

وقول الآخر

ارجو وآمُلُ أَنْ تدنو مودّتها وما اخالُ لدينا منكِ تنويلُ

واعلم ان هذا الضمير لا يُخبَر عنهُ بالمفرد لان المراد بالإخبار عنهُ التفسير لواقعة . والواقعة لا تكون مفردًا * ويلزم الجملة المُخبَر بها عنهُ ان تكون خبريَّةً مصرَّحًا بجزءَيها كما رأَيت . لان الإنشاءَ لا يُفسَّر بهِ . والحذف ينافي التفخيم المقصود بهذا التركيب * وقد وقع مع كأَنَّ المُشدَّدة بارزًا نحو كأَنَّهُ لا يُفلح الكافرون . ومحذوفًا كقول الراجز

كأَنَّهُنَّ الفتَياتُ اللُعسُ كأَنَّ في أَطلالِهنَّ الشمسُ

ومع لَيْتَ محذوفًا كقول الشاعر

فلَيْتَ منعتَ الهمَّ عنّيَ ساعةً فَبِتْنا على ما خَيَّلَتْ ناعِمَيْ بالِ

وكلّ ذلك من نوادر الاستعمال

فصلٌ

في ضمير الفصل وكاف الخطاب

لِخَبَرٍ من تابعٍ حَشوًا فُصِل بلفظِ مُضمَرٍ لرفعٍ مُنفَصِل
وَهْوَ كما شاعَ ضميرٌ قيلَ لا بل حرفُ فصلٍ عن ضميرٍ نُقِلا

اي انهُ يُؤتَى بصيغة ضمير رفعٍ منفصلٍ تعترض حشوًا بين المبتدإِ والخبر لتمييز الخبر من التابع نحو زيدٌ هو الكريم . فان الكريم لولا هذا الفاصل امكن ان يظنَّهُ السامع صِفَةً لزيد فينتظر الخبر . فلمَّا جيءَ بهِ بينهما تعيَّنَت الخبريَّة كما ترى . ولذلك يسمُّونهُ فصلاً وهو اصطلاح البصريّين * والكوفيُّون يسمُّونهُ عِمادًا لانهُ يُعتمَد عليهِ في هذا التمييز . او لانهُ يحفظ الخبريَّة من السقوط فيكون عمادًا لها * وهو في المشهور ضميرٌ

يتصرَّف في التذكير والتأنيث وغير ذلك بحسب ما قبلهُ. وذهب قومٌ الى انهُ حرفٌ لانهُ قد افاد معنىً في غيرهِ. ولكنهُ منقولٌ عن الضمير فبقي فيهِ التصرُّف المذكور. والاول هو المختار عند الاكثرين

وشرطهُ تعريفُ كُلِّ المَسْئَلَهْ او شِبْهُ تَعريفٍ ولا مَوضِعَ لَهْ
ولم يُغَيِّرْ حكمَ ما قد نُصِبَا كَكَانَ عُثمانُ هُوَ المُنتَخَبَا

اي ان شرط هذا اللفظ ان يكون كلُّ جزء من المسئلة الواقع فيها معرفةً كما في المثال ليمكن التباس الخبر بالتابع فيكون لاعتراضهِ بينهما فائدةٌ. او كمعرفةٍ نحو ليس احدٌ هو أحسنَ من زيدٍ. فان كلاًّ منهما كالمعرفة. أمَّا الاول فَلِأَنَّهُ كالمُعرَّف بلام الجنس لعمومهِ. وأمَّا الثاني فَلِأَنَّهُ لا يقبل أَلْ لاقترانهِ بمِن التفضيليَّة * ولَمَّا كان هذا اللفظ يُؤْتَى بهِ لمجرَّد الفصل دون الإِسناد لم يكن لهُ مع اسميَّتهِ ايضًا موضعٌ من الإِعراب خلافًا للكوفيِّين. ولذلك لا يُغَيِّر حكم الخبر المنصوب بالناسخ فيبقى على نصبهِ كما رأيت في المثال. ولا يتغيَّر عن صيغة المرفوع التي هي اول وضعهِ ولو وقع بعد منصوبٍ نحو انك انت السميع العليم. وجعلنا ذرِّيَّتَهُ هم الباقين. وقس على كلّ ذلك

وأَبتَدأَ البعضُ بهِ اسمًا فَرَفع تاليهِ طردًا خَبَرًا عنهُ وَقَع

اي ان بعض العرب يجعلون هذا اللفظ مبتدأً على انهُ اسمٌ لا حرفٌ. فيرفعون كلَّ ما وقع بعدهُ خبرًا عنهُ كقول الشاعر

انبكي على ليلى وانت تركتَها وكُنتَ عليها بالملا انت أَقدَرُ

وحينئذٍ يكون لهُ محلٌّ من الإِعراب كسائر الضمائر. وتكون جملتهُ في محلّ ذلك الإِعراب الذي يقتضيهِ العامل * وهي لُغَة بني تميم. وحُكِيَ عن ابي زيد الأَنصاريّ انهُ سمعهم يقرأُون تجدوهُ عند الله هو خيرٌ بالرفع. وعلى هذه اللُغَة قرأَ غيرهم وما ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمون * واعلم انهُ يجوز باعتبار المذهبين في نحو هذه الآية ان يكون الضمير المنفصل ضمير فصلٍ او توكيدًا للمتَّصل فينصَب ما بعدهُ. وان يكون مُبتَدأً فيُرفَع كما رأَيت

ويُقصَدُ التخصيصُ والتأكيدُ بهِ كما قُلْتُ هُوَ المُفِيدُ

اي ان اللفظ المذكور يُؤتَى بهِ للتخصيص والتأكيد دون التمييز الموضوع لهُ نحو انك انت علاَّم الغيُوب واخي هرونُ هو افصح مني لسانًا. وقد اجتمعا كلاهما في المثال فانهُ يحتمل إِرادة التخصيص اي ان الإِفادة مقصورةٌ على ما قُلتُهُ. وإِرادة

التأكيد اي ان ما قلتُ نفسَهُ هو المفيد . ولا موقعَ فيهِ للفصل لعدم إيهام النعت * وقد تجتمع فيهِ الأغراض الثلثة نحو وأُولئك هم المُفلِحون فانهُ يحتمل الفصل والتخصيص والتأكيد كما ترى * وهو بجملتهِ لا يقع إلاَّ بين المبتدإ والخبر في الحال او في الاصل كما رأَيت خلافًا لمن اجاز وقوعهُ بين الحال وصاحبها . والخبر غالبًا يكون مصحوب أَلْ او أَفعَل تفضيلٍ ويقلُّ فيهِ غيرهما

والكافُ للخِطابِ في الإشارَه حرفٌ كَتِلْكَ او هناكَ الجارَه
وفي ضميرِ النصبِ عندَ الفصلِ ايضًا وفي البعضِ منِ اسمِ الفعلِ

اي ان الكاف تُستعمَل حرف خطابٍ في أَسماءِ الإشارة الشخصيَّة نحو ذاك وتلك . والمكانيَّة نحو هُناك وهُنالِك . وفي ضمير النصب المنفصل نحو إيَّاكَ وإيَّاكِ . وفي بعض أَسماءِ الفعل التي لم تُنقَل عن باب الظرف نحو هاك ورُوَيدَك * وهي في كل ذلك حرفٌ لا محلَّ لهُ من الإعراب خلافًا لمن زعم انها اسمٌ مضافٌ اليهِ في الضمير المنفصل

ومَعْ سِوَى المكانِ كاسمٍ فُرِّعَتْ وكَالمكانِ صَحْبُهُ قد وَقَعَتْ

اي ان هذه الكاف تلحقها علامات الفروع في ما سوى إشارة المكان من هذه المواضع كما تلحق كاف الضمير لتدلَّ على حال المُخاطب . نحو كذلكِ قال ربُّكِ وهو عليَّ هَيِّنٌ . ونحو ذَلِكُما مِمَّا علَّمني ربِّي . ونحو أَلَمْ أَنهَكُما عن تِلْكُما الشجَرة . ونحو أَكُفَّارُكم خيرٌ من أُولَئِكُم . ونحو ذَلِكُمْ خيرٌ لكم ان كنتم تعلمون . ونحو نُودِيَ أَنْ تِلْكُمُ الجنَّة . ونحو فَذَلِكُنَّ الذي لُمتُنَّنِي فيهِ . وقس على ذلك ما بقي من هذا القبيل في الإشارة وغيرها نحو إيَّاكِ وإيَّاكما وهاكِ وهاكما وهلمَّ جرًّا * غير انهُ قد يُكتَفَى في الإشارات الغير المكانيه بالكاف مفتوحةً مع الجميع كما في إشارة المكان تنبيهًا على مُطلَق الخطاب لا على أَحوال المُخاطَب فلا يلحقها شيءٌ من علامات الفروع نحو ذلك لتؤْمنوا بالله ورسولهِ . وتلك حدود الله فلا تعتدُوها * ومنهم من يفتحها لكلّ مُذكَّرٍ ويكسرها لكلّ مؤنَّثٍ . وهي لُغَةٌ قليلة * وأَمَّا في إشارة المكان فتلزم الفتح والإفراد مطلقًا . وندر كسرها كقول الشاعر

اذا هَبَطَتْ حورانَ من ارض عالجٍ فقولوا لها ليس الطريق هُنالكِ

وأَمَّا ما سوى ذلك من الضمير واسم الفعل فلا بُدَّ معهما من إلحاق علامات الفرُوع

فصل

في قيود الضمائر ومتعلّقاتها

للعاقلينَ أَضمَروا الواوَ وَدَلْ ميمٌ وفي المُؤنَّثِ النونُ اشتَمَلْ

اي انهم جعلوا الواو ضميرًا للعاقلين فقط نحو ضربوا ويضربون واضربوا. وجعلوا الميم علامةً تدلُّ عليهم كضربتم واكرمتكم ولَقِيتُهم * وأمَّا العاقلات فتكون النون معهنَّ ضميرًا كذَهَبْنَ. وعلامةً كاكرمتُهُنَّ. وسيأتي تمام الكلام على كلٍّ ذلك

والميمَ سَكِّنْ وٱختلِسْ أَوْ أَشبِعِ ضَمًّا وبالأَولَى كذا الكسرَ ٱتبعِ
وخَفِّفِ النونَ ضميرًا وٱشدُدِ علامةً والفتحَ فيها ٱعتمِدِ

اي انهُ يجوز في الميم المذكورة التسكين وهو الاشهر. ويجوز ضمُّها اختلاسًا او إشباعًا حتي يتولَّد منها واوٌ في اللفظ كقول الشاعر

سأَلنا فاعطيتمُ وعُدنا فعدتمُ ومن اكثر التسآل يومًا سيُحرَمِ

فان تلاها ضميرٌ متَّصلٌ وجب إشباع الضمَّة مرسومةً بالواو نحو ضربتُمُوهُ. وشذَّ تسكينها كقول بعضهم أَراهُمْني الباطل شيطانًا * ويجوز إتباع الساكنة طَرَفًا للمكسور قبلها فتُكسَر اختلاسًا او إشباعًا كما تُضَمُّ. وعلى ذلك قول الشاعر

بهمِ النجاة من الأَذَى وعليهمِ في كلّ فادحةٍ تُصيبُ مُعَوَّلُ

وكسرها حينئذٍ أَولَى من ضمّها لثقل الخروج من كسر ما قبلها الى الضمّ. غير ان السكون اذا تلاها متحركٌ نحو زاركُمْ زيدٌ ومرَّ بهمْ عمرٌو أَولَى من الحركة لانهُ أَخفُّ منها. وربما كُسِرَت قبل الساكن مع ضمّ ما قبلها كقول الشاعر

فهُمُ بطانتهم وهُمْ وزرآؤُهم وهُمِ القضاة ومنهُمِ الحُكَّامُ

وأمَّا النون فهي مخففةٌ اذا كانت ضميرًا. ومشدَّدةٌ اذا كانت علامةً. وهي مفتوحةٌ في الحالين على الإطلاق

وجَمْعُ غيرِ عاقلٍ كالواحِدَه ودُونَ ذي النونِ ٱستباحُوا القاعدَه

اي ان جمع ما لا يعقل يجري في الإضمار لهُ مجرى المُؤَنَّثة المفردة. وهو يشمل الجمع السالم مُؤَنَّثًا كالشجَرات. والمكسَّر مطلقًا كالجِبال والنِياق. فيُقال الشجَراتُ أَثمرَتْ. والجبالُ سارَتْ. والنياق رَبَضَتْ * وهكذا حكم الصفة فيُقال الشجَراتُ مثمرةٌ. والجبال سائرةٌ. والنياق رابضةٌ * وقد استباحوا هذا الحكم في الجموع دون المجموع بالنون وهو جمع المذكر السالم. فيندرج في ذلك جمع ما يعقل من المذكر مكسَّرًا كالرجال. ومن المُؤَنث مطلقًا كالهندات والجواري. فيُقال الرجال اقبلَتْ او مقبلةٌ. وهلمَّ جرًّا * وأمَّا جمع المذكر السالم فهو منفردٌ بنفسهِ لا يُشارِك ولا يُشارَك * واعلم ان تأنيث الضمير في نحو الرجال اقبلت يجوز بناءً على تأويل الجماعة. واذا قيل اقبلت

الرجال وجب تأنيث الضمير العائد للمُشاكلة فيُقال اقبلت الرجال كلُّها . فان قيل اقبل الرجال وجب ان يُقال كلُّهم . ولا يُقال كلُّها لعدم الداعي الى المُشاكلة * وقس على كل ذلك

وجازَ نونٌ بِتْنَ في المَحلَّه وقيلَ ذاكَ حقٌّ جمعِ القِلَّه

اي يجوز ان يُستعمَل ضمير الاناث العاقلات لجماعة ما لا يعقل من المؤنَّث كما رأيت في المثال . وعليهِ قول الشاعر

أَلا يا حمامات اللوى عُدْنَ عودةً فاني الى أَصواتكُنَّ حزينُ

وقد استُعمِل ذلك مع المذكَّر نحو إِنَّا سخَّرنا الجبال معهُ يُسبِّحنَ بالعَشيِّ والإِشراق . وهو نادرٌ * وقيل ان ضمير المفردة أَولَى بجمع الكثرة . وضمير الجمع أَولَى بجمع القلَّة . فالاحسن ان يُقَال الجذوع كَسَرتُها فانكسرَتْ فهي منكسرةٌ . والأَجذاع كَسَرتُهُنَّ فانكسرْنَ فهُنَّ منكسراتٌ . واستُشكِل الفرق بينهما * اقول ويمكن ان يكون الفرق ان جمع القلَّة يناسب الجمع السالم الموضوع للعاقلات لانهُ نظيرهُ في الدلالة على القلَّة . كما نصَّ على ذلك بعضهم بقولهِ

بأَفْعُلٍ وبأَفعالٍ وأَفعِلَةٍ وفِعلَةٍ يُعرَف الأَدنَى من العَدَدِ
وسالم الجمع ايضًا داخلٌ معَها في ذلك الحكم فاحفظها ولا تَزِدِ

وبهذا الاعتبار يكون أَولَى باستعمال ضمير العاقلات معهُ . والله اعلم بالصواب

ورُبمَا نُزِّلَ ما لا يَعقِلُ مَنزلَةَ العاقلِ حَيْثُ يُحمَلُ

اي ان ما لا يعقل قد يُنزَّل منزلة من يعقل حيث يَتَّجِهُ ان يُحمَل عليهِ فيُستعمَل لهُ ما يُستعمَل للعاقل مطلقًا . نحو اني رأَيتُ أَحدَ عشرَ كوكبًا والشمسَ والقمرَ رأَيتُهم لي ساجدينَ . فان القائل لمَّا أَراد وصف هذه المذكورات بالسجود لهُ نزَّلها منزلة العقلاءِ الذين يتعمَّدون ذلك فاستعمل لها ما يُستعمَل لهم من الضمير وما يتعلَّق بهِ كما ترى

وغُلِّبَ الأَفضَلُ في ما اشْتَرَكا كَهُمْ وهُنَّ ينصبُونَ الشرَكا

اي اذا وقع اشتراكٌ بين فريقَين في هذا المقام غُلِّب الافضل منهما على غيرهِ فيُستعمَل ما لهُ لهما جميعًا . نحو يومَ ترَى المؤْمنينَ والمؤْمناتِ يسعى نورهم بين ايديهم . ونحو يُعذِّبُ المنافقينَ والمنافقاتِ والمُشركينَ والمُشركاتِ الظانِّينَ بالله ظنَّ السُوء . ومن ذلك مثال النظم كما رأَيت * ومن هذا القبيل اشتراك ما لا يعقل مع العُقلاَء فانهُ يجري على هذا الأُسلُوب نحو ما لي لا أَرَى الهُدهُدَ أَم كان من الغائبينَ . وأَمَّا مع

العاقلات فيُختار التغليب نحو الجواري والنياق سائراتٌ . ولا يجب فيُقال سائرةٌ بدونهِ

وذاكَ في ما دونَ هذا نَدَرا كقولهِ إنَّا لَقَوْمٌ لا نَرَى

وجاءَ دُونَ مُضمَرٍ في ما ظَهَرْ كالقَمَرَينِ قَصْدَ شمسٍ وقَمَرْ

اي ان التغليب يقع نادرًا في غير ذلك كقول الشاعر

وإنَّا لَقومٌ لانَرَى الموتَ سبَّةً اذا ما رأَتهُ عامرٌ وسَلُولُ

ونحو ولكنّي اراكم قومًا تجهلون . فقد كان القياس ان يُقال يَرَون ويجهلون بلفظ الغيبة لانهما صفةٌ للقوم . ولكن لَمَّا كان القوم عبارةً عن المتكلمين في الاول وعن المخاطَبين في الثاني غُلِّب جانب المعنى على جانب اللفظ فقيل نَرَى وتجهلون بلفظ التكلُّم والخِطاب * وقد يقع هذا التغليب في الأَسماء الظاهرة باعتبار الافضليَّة في اللفظ كالقمرين للشمس والقمر تغليبًا للمُذكَّر على المُؤَنَّث . او باعتبار الخفَّة فيهِ دون الافضليَّة كالعُمَرَين لأَبي بكرٍ وعُمَر . وكلُّ ذلك من نوادر الاستعمال

فصل

في احكامٍ أُخَر للضمائر

ورُبَّما أستُحسِنَ وضعُ المُظهَرِ لِغَرَضٍ فيهِ مكانَ المُضمَرِ

فَهْوَ عنِ الضميرِ بالعكسِ كَنَى كَعبدُكَ اللَّهُمَّ يَدعُو أَيْ أَنا

اي انهُ قد يُستحسَن وضع الاسم الظاهر موضع الضمير لغرضٍ كالاستعطاف نحو اللهمَّ عبدك يدعوك اي انا ادعوك . فيكون الظاهر قد وقع كنايةً عن الضمير بعكس الوضع * وقد يكون ذلك لتقوية داعي الإجابة كقول الشاعر

أَيا رَبَّ ليلى انت في كلِّ موطنٍ وانت الذي في رحمةِ الله اطمعُ

اي في رحمتهِ * او لزيادة التمكين نحو انزلناهُ بالحقّ وبالحقّ نزل . اي وبهِ نزل . وما اشبه ذلك من الأَغراض * فان الظاهر في هذه المواقع يفيد ما لا يُفيدهُ الضمير كالتذلُّل المستفاد من لفظ العبد . ولذلك يُستحسَن الاتيان بهِ مكانهُ

كذا الضميرُ موضعَ الظاهرِ قَدْ يُوضَعُ نحوَ قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدْ

اي وكذلك الضمير قد يُوضَع مكان الظاهر لغَرَضٍ نحو قل هو الله احدٌ . فان الضمير فيهِ قد وُضع مكان الشان كما علمت في بابهِ . وذلك لتشويق السامع الى بيان مُفسِّرهِ لانهُ مُبهَمٌ لا يُعلَمَ ماذا يُراد بهِ . فاذا ورد عليهِ ما يعقبهُ كان اوقع في نفسهِ وامكن في ذهنهِ * واعلم ان كلَّ واحدٍ من الظاهر والمُضمَر انما يكون قد وُضع مكان صاحبهِ في

هذه المواقع لان مقام الحضور يقتضي الإضمار مطلقًا . ومقام الغيبة يقتضي الإضمار مع تقدُّم ما يعود اليهِ الضمير والإظهار بدونهِ . فلمَّا كان كلٌّ واحدٍ منهما قد جاءَ على غير مُقتَضاهُ كان موضوعًا في مكان الآخر . فتأمَّلْ

وٱلتَفَتُوا من جِهَةٍ فيهِ الى أُخرَى كَغَيبٍ من خِطابٍ مَثَلا

وَهْوَ على غيرِ القياسِ قد جرَى نحوَ سَرَيْتُمْ ولَهُمْ طابَ السُرَى

اي انهم يلتفتون في الضمير ايضًا من احدى جهاتهِ التي هي التكلُّم والخطاب والغيبة الى الجهة الأُخرَى فيُعبِّرون بها بعد التعبير بصاحبتها كما اذا عُبِّر بطريق الغيبة بعد التعبير بطريق الخطاب . غير انهُ يُشترَط في ذلك ان يكون على خلاف مُقتَضَى القياس كما في المثال . فان القياس يقتضي ان يُقَال سرَيتُم ولَكُم طاب السُرَى . فان كان على حسب مُقتَضَى القياس نحو يا أيُّها الذين آمنوا لم يكن من هذا القبيل * والالتفات يقع بين هذه الجهات كلّها . فيقع من التكلُّم الى الخطاب نحو وما لي لا أعبُدُ الذي فطرني واليهِ ترجعون . والى الغيبة نحو ان عبادي ليس لك عليهم سلطانٌ وكفى بربّك وكيلاً * ومن الخطاب الى التكلُّم نحو يا قوم لكم الملك اليومَ ظاهرين في الارض فمن ينصرنا من بأس الله . والى الغيبة نحو ربَّنا انك جامع الناس ليومٍ لا ريبَ فيهِ ان الله لا يُخلف الميعاد . وعليهِ مثال النظم * ومن الغيبة الى التكلُّم نحو ألَمْ ترَ ان الله انزل من السماَء ماَء فاخرجنا بهِ ثَمَراتٍ مختلفًا ألوانُها والى الخطاب نحو مالك يوم الدين إيَّاك نعبد . فان سياق الكلام يقتضي ان يُقَال واليهِ ارجع . وكفى بي وكيلاً . ومن ينصركم من بأس الله وهلمَّ جرًّا . فعُدِل عنهُ الى ما رأيت . والمراد بذلك الافتنان في الكلام واستحداث نشاط السامع للإصغاء اليهِ * وكلٌّ هذه المسائل من المباحث البيانيَّة قد استطردنا اليها لتوسيع الفائدة

فصل

في الموصولات الحرفية

يُأَوِّلُونَ مَصدَرًا من فعلِ مُصَرَّفٍ بعدَ حُرُوفِ الوصلِ

وتلكَ أَنْ ما أَنَّ كَيْ لَوْ والذي قيلَ ولا عائدَ مَعْهُ يَحتَذِي

اي انهم يأوّلون المصدر من الفعل المتصرّف مسبوكًا بواسطة الموصولات الحرفيَّة الواقعة قبلهُ * فمن هذه الموصولات أنِ الناصبة للمُضارِع . وهي توصَل بهِ غالبًا نحو اريدُ أنْ ازورك اي أُرِيد زيارتك . وقد توصَل بالماضي نحو سرَّني أنْ حضرتَ . ولا توصَل

بالامر خلافًا لمن اجاز وصلها بهِ * ومنها ما . وهي تُوصَل غالبًا بالماضي نحو عجبتُ مِمَّا احسن زيدٌ . وقد توصل بالمضارع نحو يعجبني ما يُحسِن عمرٌو . وشذَّ وصلها بجامدٍ كقولهِ

أَلَيْسَ اميري في الأُمور بأَنْتُما بما لَستُمَا اهلَ الخيانة والغدرِ

ومنها أَنَّ المفتوحة الهمزة . وهي تُوصَل بالجملة الاسميَّة فتُـأَوَّل مع خبرها بمصدرٍ مضافٍ الى اسمها نحو أَلَمْ تَرَ أَنَّهُم في كلّ وادٍ يهيمون . اي أَلَمْ تَرَ هيامهم * ومنها كَيْ وهي تُوصَل بالمضارع فقط نحو فرددناهُ الى أُمّهِ كي تقرَّ عينها * ومنها لَوْ وهي تُوصَل بالماضي والمضارع واقعةً بعد ما يفيد التمنّي غالبًا نحو رُبَمَا يَوَدُّ الذين كفروا لوكانوا مسلمين . ونحو ودَّت طائفةٌ من اهل الكتاب لو يضلُّونكم . وقد تقع بعد غيرهِ كقول الشاعر

ما كان ضرَّك لو مننتَ وربَّما مَنَّ الفتى وهو المَغِيظُ المُحنَقُ

وزاد بعضهم الذي اجراءً لها مجرى ما في استعمالها موصولًا اسميًّا وحرفيًّا . ولكن بشرط ان لا يكون لها عائدٌ نحو وخُضتم كالذي خاضوا اي كخوضهم . لان العائد يستلزم الاسمية * وتأَوَّل الآية قومٌ بحذف النون على لغةٍ كما في قول الشاعر

وان الذي حانت بفلجٍ دماؤُهم هم القوم كل القوم يا امَّ خالدِ

اي وخضتم كالذين خاضوا . وقدَّر بعضهم مصدرًا محذوفًا اي كالخوض الذي خاضوا . وهو اقرب الى الصواب

وكُلُّ ما أُخبِرَ مَعْ أَنَّ اطَّرَد تأويلُهُ والكونَ قَدِّرْ إِنْ جَمَدْ

اي ان كلَّ ما أُخبِر بهِ عن اسم أَنَّ يطَّرد تأويلهُ بالمصدر فعلًا كان او غيرهُ . فان كان متصرِّفًا أُوِّل المصدر منهُ نحو علمت أَنَّ زيدًا صادقٌ . اي علمت صدق زيدٍ * وان كان جامدًا قُدِّر الكون مضافًا اليهِ . نحو علمت أَنَّ هذا حجرٌ . اي علمت كون هذا حجرًا * ويمكن ان يُقدَّر علمت حَجَرِيَّةَ هذا لان المنسوب اذا لحقتهُ تآء التانيث افادت معنى المصدر . ولذلك تُلقَّب معهُ بالمصدريَّة

وأَخلِفْ بما ظرفَ زمانٍ حُذِفا عن مَصدَرٍ كأَصِفُ لزيدٍ ما صَفا

وأُعمِلَتْ حملًا على أَنْ ونُقِل عكسٌ ومِثْلَ وصلِ أَنَّ قد تَصِل

اي ان ما المذكورة آنفًا تخلف ظرف الزمان المحذوف عن مصدرٍ كما في المثال . فان اصلهُ أَصِفُ لزيدٍ مُدَّة صفوهِ . فحُذِف الظرف وخَلَفَتْهُ ما موصولةً بالفعل . وهي تُوصَل غالبًا بالماضي المُثبَت كما رأَيت . والمضارع المنفيّ بلم كقول الشاعر

ولا يلبث الجُهَّال ان يتهضَّموا اخا العلم ما لم يَستعِنْ بجهولِ

وقد تُوصَل بالمضارع المُثبت نحو لا أُكلِّمك ما ينوح الحمام * وبعض العرب ينصبون بها حملاً على أَنْ لانها اختها في المصدريَّة. وعليهِ الحديث كما تكونوا يُولَّى عليكم * وبهذا الاعتبار اهمل بعضهم أَنْ حملاً عليها. وقيل تشبيهًا بأَنِ المخففة. وعليهِ قرآءة ابن مُحيصِن لمن اراد أَن يُتِمُّ الرضاعةَ بالرفع * ويجوز وصلها بالجملة الاسمية مثل أَنَّ المشدَّدة، سوآءٌ كانت مصدريةً محضةً كما في قول الشاعر

احلامكم لسقام الجهلِ شافيةٌ كما دماؤُكمُ تشفي من الكَلَبِ

ام زمانيةً كما في قول الآخَر

واصل خليلك ما التواصلُ ممكنٌ فلأَنتَ او هو عن قريبٍ ترحلُ

واعلم ان بعض الكوفيين يجزمون بأَن المصدريَّة. ونقلوا ذلك عن بعض بني صبَّاح من بني ضبَّة. وانشدوا

اذا ما غدونا قال ولدان اهلنا تعالَوا الى أَن ياتِنا الصيد نحطبِ

وهي لغةٌ قليلةٌ ضعيفة لا يُعتدُّ بها. واللهُ اعلم

فصل

في حرف التعريف

أَلْ حرفُ تعريفٍ أَوِ اللامُ نَرِد للجنسِ أَو لبعضهِ الذي عُهِد

اي ان أَلْ برُمتِّها او اللام فقط حرف تعريفٍ للجنس ويُقال لها الجنسيَّة. او لحصَّةٍ معهودةٍ منهُ ويُقال لها العهديَّة * أَمَّا الجنسيَّة فتكون لاستغراق أَفراد الجنس نحو خُلِق الانسان ضعيفًا. او لبيان الحقيقة نحو الرجل افضل من المرأَة. والضابط في الاولى ان يصحَّ حلول كلّ محلَّها حقيقةً كما مرَّ. او مجازًا على سبيل المبالغة نحو انت الرجل. بخلاف الثانية فان ذلك لا يصحُّ فيها مطلقًا * وأَمَّا العهديَّة فيكون العهد معها بحضور مصحوبها نحو جئت اليوم. او باستقرارهِ في الذهن نحو ركب الخليفة. او بتقدُّمهِ في الذكر نحو بنيت دارًا ثم بعت الدار. ويُقال للاول العهد الحضوريُّ. وللثاني العهد الذهنيُّ. وللثالث العهد الذكريُّ * واعلم انهم اختلفوا في حقيقة حرف التعريف على ثلثة مذاهب. فذهب سيبويه والخليل الى انهُ مجموع الأَلف واللام. غير ان الهمزة عند سيبويه همزة وصلٍ زيدت من اول الوضع فصارت جزأً من الكلمة. وعند الخليل همزة قطعٍ اصليَّةٌ وُصِلت لكثرة الاستعمال * وذهب الاخفش الى انهُ اللام وحدها. والهمزة زائدة للتوصُّل الى الابتدآء بالساكن. واستدلَّ على ذلك

بتخطّي العامل لهُ لامتزاجهِ بالكلمة. وذلك لا يتأتّى في ما كان على حرفين لانهُ يكون لهُ نوع استقلالٍ فيتعاصى بهِ * وذهب المبرّد الى انهُ الهمزة وحدها. واللام زائدةٌ للفرق بينها وبين همزة الاستفهام. واستدلَّ على ذلك ببقاء الهمزة واستعمال الميم معها مكان اللام كما سيأتي. فتكون أَولى من اللام * والصحيح انهُ أَلْ بجملتها. لانهُ قد وُضع ليكون صدر الكلمة فلا تصلح لهُ اللام الساكنة. ولان الحروف تُزَاد ولا يُزاد عليها لان الزيادة نوعٌ من التصرُّف الذي تأباهُ الحروف. وبهذا المذهب جزم ابن مالك في التسهيل. ومشي عليهِ غيرهُ من المحققين * واعلم ان من جعل حرف التعريف مجموع الهمزة واللام ان جعل الهمزة اصليّةً عبَّر عنهُ بأَلْ. ولا يحسن ان يُعبَّر عنهُ بالأَلف واللام كما لا يُعبَّر عن هل بالهاء واللام. وان جعلها زائدةً فلهُ ان يعبّر عنهُ بأَلْ او بالأَلِف واللام * وأَمَّا من جعلهُ اللام وحدها عبَّر عنهُ باللام فقط. وهو اصطلاح المتأَخّرين

وتَدخُلُ الأَعلامَ عندَ التثْنِيَه والجمعِ لاشتراكِها في التَسْمِيَه
ورُبَّما زِيدَتْ لِلَمحِ أَصلِها مسموعةً كالفضلِ عندَ نَقْلِها

اي ان أَلْ تدخل على الأَعلام اذا ثُنّيت او جُمِعت كقول الشاعر

يُكذِّبُني العُمْرانِ عمرو بن جُندَبٍ وعمرو بن سعدٍ والمكذِّب أَكذَبُ

وقول الآخر

اين الأَكاسِرَة الجبابرة الأُولَى كنزوا الكنوز فما بَقِيْنَ ولا بَقُوا

وذلك لانهُ قد عرض عليها اشتراك المُسمَّيات المتجانسة فسُلِب منها التعيين وصارت نكراتٍ كأَسماء الأَجناس. وعلى ذلك قول الشاعر

رأَيت سعودًا من شعوبٍ كثيرةٍ فلم أَرَ سعدًا مثل سعد بن مالكِ

واذ كان قد فاتها تعريف العَلَميَّة تُجبَر بحرف التعريف ليكون كالعوض عنهُ * وقد تزاد أَلْ على بعض الأَعلام المنقولة عن اصلٍ للمح معنى ذلك الاصل فيها لا للتعريف. وأكثر ما يكون ذلك في العَلَم المنقول عن الصفة كالعبّاس. او عن المصدر كالفضل وقد يكون في المنقول عن اسم العين كالنعمان واليمامة. غير ان كلَّ ذلك سماعيٌّ لا يُقاس عليهِ

وقد تُزادُ في اضطرارِ الشعرِ لغيرِ معنًى نحوَ أُمّ العَمْرِو
وذاكَ حتمًا مُطلَقًا قد وَقَعا كاللاتِ والذينَ مِمَّا سُمِعا

اي ان أَل قد تُزاد في ضرورة الشعر لغير معنًى. وذلك يكون في العَلَم المفرد الغير المنقول كما في قول الراجز

باعَدَ أُمَّ العَمْرِو من اسيرها حُرَّاسُ أبوابٍ على قُصُورها

وفي الحال والتمييز كما في نحو ارسلها العراكَ وطبت النفسَ * وقد التزموا زيادتها كذلك مطلقًا في بعض الأسماء كاللاتِ اسم صنمٍ. والذي ونحوهِ من الأسماء الموصولة كالتي والذين وغيرها * وهي في كل ذلك زائدةٌ لغير معنًى. لان الأعلام والموصولات معارف بدونها فلا تتعرَّف ايضًا. والحال والتمييز يبقيان معها على تنكيرها في المعنى

ورُبَّما تُحذَفُ عَمَّا عُهِدا لُزُومُها لهُ كعَيُّوقٌ بَدا

اي ان أَل الزائدة قد تُحذَف عمَّا التزموا زيادتها فيهِ كقول بعض العرب هذا عيُّوقٌ طالعًا اي العَيُّوق. واليهِ الإشارة في النظم. حكاهُ ابن الاعرابيّ وزعم ان ذلك جائزٌ في سائر النجوم. وانشد

اذا دَبَرانٌ منك يومًا لقيتهُ أُؤَمِّلُ ان القاك غَدْوًا بأسعدِ

اي اذا الدَبَرانُ * وحكى سيبويه هذا يوم اثنينٍ مُبارَكًا فيهِ اي يوم الاثنين. وكلّهُ سماعيٌّ لا يُقاس عليهِ

وقد تَنُوبُ نحوَ غُضَّ الطرْفا عن مُضمَرٍ لهُ اعتمدتَ حَذْفا

اي ان أَل قد تنوب عن الضمير المحذوف. وذلك يكون في الضمير المضاف اليهِ نحو غُضَّ الطَرْفَ اي طَرْفَك. وهو مأخوذٌ من قول الشاعر

فغُضَّ الطرف انك من نُمَيرٍ فلا كعبًا بلغتَ ولا كلابا

وهذا الضمير يكون تارةً للمخاطَب كما رأيت. وتارةً للمتكلّم نحو قد وهن العظم مني واشتعل الرأس شيبًا اي رأسي. وتارةً للغائب نحو ونَهَى النفسَ عن الهوى اي نفسهُ. ولا يختصُّ بالغائب خلافًا لمن خصَّهُ بهِ * وقيَّدهُ ابن مالكٍ بان لا يكون عائدَ صِلةٍ. فلا يقال جاءَ الذي قام الأَبُ اي ابوهُ

واللامُ ميمًا أُبدِلَتْ في حِمْيَرِ وقَلَّ ذاكَ دُونَ حرفِ القَمَرِ

اي ان لام أَلْ تُبدَل ميمًا عند بني حِمْيَرٍ فيُقال فيها أَمْ. والاكثر عندهم إبدالها مع الأحرُف القَمَريَّة دون الشمسيَّة كقول بعضهم خُذِ الرمحَ واركبِ امْفرَسَ. اي واركب الفَرَس * وهي تُبدَل ايضًا عند قومٍ من بني طيّ. واكثرهم يُبدِلونها مع جميع الأَحرُف.

وعليهِ قول شاعرهم

ذاك خليلي وذو يواصلني يرمي ورآءي بآمسَهم وآمسَلَمه

اي بالسهم والسَلَمة يعني الحَجَر* وقد اجتمع الامران في الحديث حيث يقول ليسَ من آمبرِّ آمصيامُ في آمسَفَرْ. اي ليس من البرّ الصيام في السَفَر*وقيل انهم يجيزون الجمع بينها وبين التنوين. والله اعلم

وكُلُّها تختَصُّ باسمٍ ظاهرِ كذاكَ ذاتُ الوصلِ دُونَ النادرِ

اي ان أَلْ هذه كلّها تختصُّ بالدخول على الاسم الظاهر كما رأَيت. وكذلك أَل الموصولة فانها تختصُّ بهِ ايضًا إلَّا ما نَدَر من إِدخالها على المُضارِع والظرف والجملة الاسميَّة كما مرَّ في باب الموصولات. غير ان تلك لا تدخل إِلَّا على النكرة كما عرفت هناك. وهذه تدخل على النكرة والمعرفة كما رأَيت هنا

فصل

في التنوين

وعندَ صرفٍ مفرَدَ اسمٍ نَوِّنِ والجمعَ اذ كُسِّرَ للتَمَكُّنِ

وكَجَوارٍ لي وكُلٌّ في فَلَك يومئذٍ عَوِّضْ بهِ عمَّا هلَك

اي ان التنوين يكون في الاسم المفرد وجمع التكسير المنصرفين للدلالة على شدَّة التمكُّن في الاسميَّة بحيث لم يشبه مصحوبُهُ الحرفَ فيُبنَى. ولا الفعلَ فيُمنَع من الصرف. وذلك نحو جاءَ زيدٌ. ورأَيت فتىً. ومررت بقاضٍ. وهؤُلاَءِ رجالٌ. وصُغْتُ حُلًى. ومَلَأْتُ بأَدْلٍ. وما اشبه ذلك * ويكون عوضًا عن محذوفٍ. وهو إِمَّا حرفٌ. وذلك في المنقوص الغير المنصرف نحو لي جوارٍ ومررت بِأُعَيْمٍ فانهُ عوضٌ عن يائهما المحذوفة* وإِمَّا كَلِمَةٌ. وذلك في كلّ وبعض وأَيّ. نحو وكلٌّ في فَلَكٍ يسبحون. وفضَّلنا بعضهم على بعضٍ. وادعوا الله او الرحمن أَيًّا ما تدعوا فلهُ الاسمآءُ الحُسنَى. اي كلهم وبعضهم وأَيَّهما* وإِمَّا جملةٌ. وذلك في اذ الظرفية نحو وانشقَّت السمآءُ فهي يومئذٍ واهية. اي يوم إِذ انشقت* واعلم انهم اختلفوا في وجه حذف اليآء وإِلحاق التنوين في نحو جوارٍ رفعًا وجرًّا. فقيل انهم استثقلوا اليآءَ الواقعة بعد كسرةٍ في اسمٍ لا ينصرف فحذفوها للتخفيف عند تقدير الحركتَين الثقيلتَين عليها. وهما الضمَّة الثقيلة بالإِصالة. والفتحة الثقيلة لنيابتها عن الكسرة. وعوَّضوا عنها بالتنوين. وبهذا الاعتبار لم ينوّنوا نحو مطايا وعذارَى لان الأَلِف لا يُتكلَّف فيها الى الحذف لخفَّتها فلا يُتكلَّف الى التعويض

عنها . وهذا هو مذهب الجمهور * وذهب الاخفش الى ان الياءَ لمَّا حُذِفَت تخفيفًا بقي الاسم في اللفظ كالمفرد وزالت صيغة منتهى الجموع . فدخلهُ تنوين التمكين * وذهب الزجَّاج الى ان التنوين عوضٌ عن ذهاب حركة الياءَ . وان الياءَ محذوفةٌ لالتقاءِ الساكنين * وذهب المبرّد الى ان في ما لا ينصرف تنوينًا مقدَّرًا فحكموا لهُ بحكم الموجود . وحذفوا الياءَ لتوهُّم التقاءِ الساكنين . ثُمَّ عوَّضوا عنها باظهار التنوين * وكلٌّ هذه المذاهب الثلثة مردودةٌ عند المحققين

وَهْوَ كما في مُسلِماتٍ قابَلا نونًا لِمُسلِمِينَ إذْ تَعادَلا
وكَصَهٍ وسيبَوَيْهِ نَكِرَا وفي اضطِرارٍ نحوَيا زيدٌ جَرَى

اي ان التنوين يكون في جمع المؤنَّث السالم كمسلماتٍ لمقابلة النون التي في جمع المذكر السالم كمسلمين . لما بينهما من التعادُل في كون كلّ واحدٍ منهما جمعًا سالمًا . ولذلك لم يمتنع في نحو عَرَفاتٍ كما لم يمتنع تنوين العوض في نحو جوارٍ * ويكون ايضًا للدلالة على التنكير في العَلَم المختوم باسم الصوت نحو سيبَوَيْهٍ . وفي اسم الفعل نحو إيْهٍ اذا أُريد تنكيرها . فتقول رأيت سيبويهٍ اذا اردت بهِ رجلاً غير معيَّنٍ يُسمَّى بهذا الاسم . ويا رجلُ إيهٍ اذا طلبت منهُ الزيادة من شيءٍ غير معيَّنٍ فان اردت التعيين امتنع تنوينها * وقد يكون ذلك في بعض أسماءِ الأصوات نحو غاقٍ لصوت الغراب . غير انهُ في الاول قياسٌ وفي الاخيرين مقصورٌ على السماع * وقد يكون التنوين لضرورة الشعر في المُنادَى المبنيّ على الضمّ كقول الشاعر

سلام الله يا مَطَرٌ عليها وليس عليك يا مَطَرُ السلامُ

وسمَّاهُ بعضهم تنوين الزيادة * وجعل قومٌ منهُ تنوين ما لا ينصرف كما في قول الشاعر

ويوم دخلت الخدر خدر عُنَيْزةٍ فقالت لك الويلات انك مُرجِلي

بناءً على انهُ يبقى على امتناعهِ وانما يُنوَّن للضرورة . وجعلهُ جماعةٌ من تنوين التمكين بناءً على ان مصحوبهُ قد انصرف لان الضرورة تردُّ الاشياءَ الى اصولها * وعدَّ بعضهم من اقسام التنوين تنوين المُناسَبة في ما لا ينصرف ايضًا كما مرَّ في بابهِ

ورُبَّما يُحكَى بهِ ما قبلَهُ كقالَ خُذْ ما لاً ولا ما لاً لهُ

اي ان التنوين قد يكون على سبيل الحكاية للتنوين الواقع قبلهُ . وذلك يكون في ما ليس اهلاً للتنوين كما في المثال . فان الثاني من المالين لا يستحقُّ التنوين لانهُ مبنيٌّ . وانما حُكِي فيهِ تنوين الاول * وجعلهُ ابن هشام من تنوين التمكين باعتبار اصلهِ المنقول

عنهُ. ونازعهُ في ذلك الشيخ الدمامينيُّ وجعلهُ قسمًا برأسهِ. لان مصحوبهُ لا يقبل تنوين التمكين فيكون لحركة الحكاية في نحو قولك مَن زيدًا لمن قال رأيت زيدًا. فانها ليست إعرابيَّةً وان كانت منقولةً عن حركةٍ إعرابيةٍ * وزاد بعضهم التنوين الشاذَّ كقول بعض العرب هؤلاءٍ قومك. قال وفائدتهُ مجرَّد تكثير اللفظ كما قيل في ألِف قَبَعْثَرَى. وسمَّاهُ بعضهم التنوين المهموز حيث جمع اقسام التنوين في قولهِ

أَقسامُ تنوينهم عَشْرٌ عليك بها فانّ احرازها من خير ما حُرِزا
مكِّنْ وعوِّضْ ونكِّرْ والمُقابِلَ زِدْ رَنِّمْ أَوِ أحكِ أضطَرِرْ غالٍ وما هُمِزا

ذكرهُ ابن الخبَّاز في شرح الجزوليَّة وفسَّرهُ بهذا التنوين. والله اعلم بالصواب

وجاءَ في قافيةٍ ترَنُّما مُطلَقةٍ في كلِّ لفظٍ عُمِّما
والبعضُ في مُقَيَّدٍ منها نَطَق كذاك بالغالي وقلَّ ما نَفَق

اي انهم استعملوا التنوين للترنُّم في القوافي المُطلَقة اي المتحرّكة الرَوِيّ بدلًا من حرف الإطلاق الذي يتولَّد من إشباع تلك الحركة وهو الواو او الألِف او الياء. ولذلك يُقال لهُ تنوين الإطلاق ايضًا. وهي لُغَة بني تميم وبني قيس * فيكون لتحصيل الترنُّم عندهم لان النون حرفٌ أغنُّ يصلح لذلك. وقيل بل لقطع الترنُّم وتركهِ. لان الترنُّم يحصل بحرف الإطلاق لقبولهِ مدَّ الصوت. فاذا انشدوا ولم يريدوا ان يترنَّموا جاءوا بالتنوين مكانهُ. والاول هو المشهور * وهذا التنوين يلحق الأسماءَ والأفعال والحروف مطلقًا. ومنهُ قول الشاعر

أَقِلّي اللوم عاذلَ والعِتابَنْ وقُولي ان اصبتُ لقد أَصابَنْ

وقول الآخر

أَزِفَ الترحُّل غير ان ركابنا لمَّا تزَلْ برحالنا وكأَنْ قَدِنْ

اي وكأَنْ قد زالت * وكذلك التنوين الغالي عند من اثبتهُ وهو الاخفش وجماعة العَرُوضيّين. غير انهُ يلحق القوافي المُقيَّدة اي الساكنة الرَوِيّ زيادةً على الوزن كقول الراجز

وقاتمِ الأعماق خاوي المُختَرَقنْ مشتبه الأعلام لمَّاع الخفقنْ

وقول الآخر

أَحارِ بنَ عمرٍو كأَنّي خَمِرنْ ويعدو على المرء ما يأتَمِرنْ

وانما قيل لهُ الغالي لانهُ قد غلا اي تجاوز الحدَّ. والمشهور تحريك ما قبلهُ بالكسر على

اصل التقاء الساكنين. واختار ابن الحاجب الفتح حملاً على ما قبل نون التوكيد. واجاز بعضهم ترك سكونهِ اذ لا بأس باجتماع الساكنين في الوقف * وانكر هذا التنوين جماعةٌ منهم السيرافيُّ والزجّاج لانهُ يكسر وزن الشعر بزيادتهِ على القدر المفروض لهُ * ومذهب الاكثرين ان كلَّ واحدٍ من هذين التنوينين نونٌ أُخرى زائدةٌ غير نون التنوين كالنون الزائدة في قول الشاعر

احبُّ منكِ موضع القفَنِّ ... وموضع الازار والكشحَنِّ

اي موضع القفا والكشح. وانما يُسمَّيان بالتنوين مجازًا. ولذلك يُكتَبان بالنون ولا يختصَّان بالاسم ويصحبان الألِف واللام. ويثبتان في الوقف بخلاف التنوين

ويُحذَفُ المختصُّ باسمٍ بعدَ أَلْ ... وحيثُ لاقَى مُضمَرًا قَدِ اتَّصَلْ

والعَلَمَ الموصوفَ بابنٍ لِعَلَمْ ... أُضِيفَ جرِّدْ كادعُ زيدَ بنَ جُشَمْ

اي ان التنوين المختصَّ بالاسم وهو ما سوى تنوين الترنُّم والتنوين الغالي يُحذَف منهُ اذا دخلت عليهِ أَلْ. قيل لئلاَّ تكتنفهُ زيادتان في طرَفيهِ. وقيل لئلاَّ يجتمع حرف التعريف مع حرفٍ ياتي علامةً للتنكير * ورُبَّما حُذِف بنيَّة أَلْ كقولهم سلامُ عليكم بلا تنوينٍ. اي السلام عليكم. وحملهُ بعضهم على تقدير الإضافة اي سلام الله * ويُحذَف ايضاً عند ملاقاتهِ الضمير المتّصل بمصحوبهِ لئلاَّ يفصل بينهما نحو زيدٌ ضاربك الان على ان الضمير منصوبٌ بالصِفَة. اي ضاربٌ إِيَّاك * وكذلك العَلَم الموصوف بابنٍ متَّصلاً بهِ مضافًا الى عَلَمٍ آخَر يُجرَّد من التنوين كما رأيت تخفيفًا لهُ لكثرة الاستعمال. وأمَّا قول الراجز

جاريةٌ من قيسٍ بن ثَعلَبَهْ ... كريمةٌ أَخوالُها والعَصَبَهْ

فمحمولٌ على الضرورة * وندر حذف التنوين لالتقاء الساكنين كقراءة بعضهم ولا الليلُ سابقُ النهارَ. وقول الشاعر

فالفيتهُ غيرَ مستعتبٍ ... ولا ذاكر اللهَ إِلاَّ قليلا

بالنصب فيهما مع حذف التنوين. والقياس إِثباتهُ مكسورًا على حكم التقاء الساكنين نحو فان اصابهُ خيرٌ اطمأَنَّ بهِ. وقول الآخر

قبيلٌ أَنتَ أَنتَ وأَنتَ منهم ... وجدُّك بِشْرٌ المَلِك الهُمامُ

وأمَّا بقيَّة المواضع التي يسقط فيها التنوين كالإضافة وغيرها فقد تقدَّم الكلام على كلّ واحدٍ منها في بابهِ

وكَضَوارِبَ ٱبنَةَ وٱثنَيْ عَشَرْ عَبدًا جرَى مُقدَّرًا كما ظَهَرْ

اي ان التنوين الساقط لامتناع الصرف او البناء كما في ضوارِبَ وٱثنَيْ عَشَرَ يُقدَّر موجودًا فيقوم مقام التنوين الظاهر في اللفظ. وبناء على ذلك يُنصَب ما بعد الاول مفعولاً بهِ. وما بعد الثاني تمييزًا كما يُنصَبان في نحو زيدٌ ضاربٌ عمرًا. وعندي صاعٌ تمرًا * وهكذا كلُّ ما جرى هذا المجرى نحو عجبت من شكوى خالدٌ اباهُ. وعندي مثاقيلُ ذهبًا. وزيدٌ ابيضُ الوجهِ. برفع الاول فاعلاً. ونصب الثاني تمييزًا. ورفع الثالث بالفاعليَّة. ونصبهِ على التشبيه بالمفعول. غير ان هذا الاستعمال نافرٌ في ما لا ينصرف ولذلك يُختار الجرُّ بعدهُ بالإِضافة * وقيل ان هذا التقدير في المبنيَّات يختصُّ بما هو عارض البناء كما رأيت. لان لهُ حظًّا في التنوين باعتبار اصلهِ من الإِعراب * وأمَّا اللازم البناء مثل كم الاستفهاميَّة فانهُ يُفترَض فيهِ التنوين ولا يُقدَّر موجودًا. لانهُ مبنيٌّ من اصل وضعهِ والتنوين تابعٌ للإِعراب * وهو مخالفٌ لمذهب الجمهور فانهم يقدّرونهُ فيهِ ايضًا لانهُ يستحقُّهُ في اصل الوضع باعتبار الاسميَّة * والله اعلم بالصواب

والحذفُ كالإِثباتِ ينوَى كأَتَى أَحمدُكُم بخمسَ عَشْرَةَ الفَتَى

اي انهُ كما يُنوَى إِثبات التنوين مُقدَّرًا حيث يُعتبَر وجودهُ يُنوَى حذفهُ حيث يُعتبر سقوطهُ نحو احمدكم وخمسَ عشرة الفتي. فان كلَّ واحدٍ منهما ينوَى فيهِ حذف التنوين المُقدَّر كما علمت في باب الإِضافة * وعلى ذلك يجري ذو البناء اللازم مثل كم الخبرية في نحو كم عبدٍ لي. فانهُ يُنوَى فيها حذف التنوين المُقدَّر او المُفترَض على احد القولين كما نُوِي وجودهُ في كم الاستفهاميَّة * وعلى ذلك يجري كلُّ ما اضيف من هذا القبيل

فصلٌ

في نون التثنية والجمع

لِٱثنَينِ او جمعٍ أَتَتْ مُشتَرِكَه نونٌ كتَنوِينٍ تَلِي كالحَرَكَه
والكسرُ فيها مَعْهُما قَدِ ٱشتَهَرْ ومَعْهُمُ الفتحُ وعكسُهُ نَدَرْ

اي ان هذه النون تأتي للمُثنَّى والجمع مشتركةً بينهما. وهي نظير التنوين في المفرد على الاصحّ. وما تليهِ من الأَلف والواو والياء نظير حركة الإِعراب. وهي مكسورةٌ مع المثنَّى كالرَجُلَينِ ومفتوحةٌ مع الجمع كالمؤْمنينَ. وهو المشهور فيها. وندر فتحها مع المثنَّى كقول الشاعر

على أَحْوَذِيَّينَ استقلَّت عشيةً فما هيَ إِلَّا لمحةٌ وتغيبُ

وكسرها مع الجمع كقول الآخر

عرفنا جعفرًا وبني ابيهِ وانكرنا زعانف آخَرِينِ

غير ان فتح نون المثنّى لُغَةٌ حكاها الفرَّآءِ عن بعض بني اسد. وحكاها الكسآئيُّ عن بني زياد بن فَقعَس * وكسر نون الجمع ضرورةٌ عند الاكثرين لا لُغَةٌ. وهو يختصُّ بوقوعها بعد اليآء ولم يُسمَع بعد الواو بخلاف نون المثنّى. فقد سُمِع فتحها بعد الأَلِف ايضًا. وحُمِل عليهِ قولهُ اعرف منها الجيد والعينانا * وحكى الشيبانيُّ هما خليلانُ بالضمّ. وقال انهُ لغةٌ لبعض العرب

وَهيَ كجزءٍ ثَبَتَتْ وقفًا ومَعْ لامٍ ضميرُ الوصلِ معها لم يَقَعُ

اي ان هذه النون تعدُّ كالجزء من مصحوبها لانها داخلةٌ في بنائِهِ بخلاف التنوين. ولذلك تثبت في الوقف ومع لام التعريف اذا لم يتَّصل مصحوبها بضميرٍ فانها تُحذَف لئلَّا تفصل بينهما كالضاربك والضاربوهُ على تقدير الضمير مجرورًا او منصوبًا. وأَمَّا قول الشاعر

هم الآمِرُونَ الخيرَ والفاعلونَهُ اذا ما خَشُوا من حادث الدهر معظما

فشاذٌّ لا يُلتفَت اليهِ * واعلم ان النحاة اختلفوا في حقيقة هذه النون وتوجيه حذفها وإثباتها. فذهب الاكثرون الى ما ذكرناهُ من ذلك. وهو المختار عند المحقّقين. وذهب قومٌ الى ان النون عوضٌ عمّا فات مصحوبها من الإعراب بالحركة وإلحاق التنوين. فتُحذَف حيث يُحذَف التنوين نظرًا الى التعويض بها عنهُ. وتثبت حيث لا يثبت نظرًا الى التعويض بها عن الحركة * وقال بعضهم انها عوضٌ عن التنوين فقط لكنها تثبت حيث لا يثبت لانها اقوى منهُ واجلد بسبب حركتها. وقال آخَرون انها في الاصل عوضٌ عن الحركة والتنوين اللذين يستحقّهما المفرد. ثم جُعِلت عوضًا عن الحركة فقط مع اللام. وعن التنوين فقط مع الإضافة. فهي في نحو جاءَني رجلانِ يا فتى عوضٌ عن الحركة والتنوين جميعًا. وفي نحو جاءَني الرجلانِ عوضٌ عن الحركة فقط. وفي نحو جاءَني رجلا القومِ عوضٌ عن التنوين فقط. وفي نحو جاءَني رَجُلانْ وقفًا ليست عوضًا عن احدهما. والله اعلم

ورُبَّما عندَ اضطِرارٍ تُحذَفُ وصِلَةٌ بحذفِها تُخفَّفُ

اي ان النون المذكورة قد تُحذَف للضرورة كقول الشاعر

هما خُطَّتا إِمَّا اسارٌ ومنَّةٌ وإِمَّا دمٌ والقتلُ بالحرِّ اجدرُ

اي هما خطتّان . وقول الآخر

ولسنا اذا تأبونَ سلمًا بمُذعِني لكم غير انّا ان نُسالَمَ نُسالِمِ

اي بمُذعِنِينِ * او لتقصير الصِلَة تخفيفًا كقول الآخَر

خليليَّ ما إنْ انتما الصادقا هوًى اذا خفتما فيهِ عذولاً وواشيا

اي الصادقان . وقول الآخَر

الحافظوا عورةَ العشيرة لا يأتيهم من ورآئهم نَطَفُ

اي الحافظون لان الرواية بنصب ما بعدهُ . وعليهِ قرآءة الحَسَن والمقيمي الصلوةَ بالنصب * وقد سُمِع حذف نون الجمع قبل الساكن في غير الصِلَة تشبيهًا لها بنون التوكيد الخفيفة . ومنهُ قول الشاعر

يقولون ٱرتحِلْ نقتُلْ قُرَيشًا وهم متكنّفوا البَلَدَ الحراما

وكلُّ ذلك من شوارد اللُغَة لا يُركَن اليهِ في الاستعمال

وقُدِّرَتْ في نحو لَبّيْكَ ذَوِيْ مالٍ لِذاكَ حذفُها ثمَّ نُوِيْ

اي ان هذه النون تُقدَّر في نحو لبَّيك وذوي مالٍ لانهُ لم يُنطَق بها فيهما لعدم استعمالها مقطوعين عن الإضافة * ولذلك يُنوَى حذفها فيهما للإضافة كما يُنوَى حذف التنوين المُقدَّر في ما مرَّ * وأمَّا نحو كِلا الرجُلَين وأُولِي العلم فقيل تُقدَّر فيهما باعتبار المعنى . وقيل تُفترَض باعتبار اللفظ . لان الاول بلفظ المفرد . والثاني لا مُفردَ لهُ من لفظهِ . والله اعلم

فصلٌ
في نون الوقاية

تَفصُلُ نونٌ يآء نفسٍ تَنتَصِبْ بغيرِ وصفٍ مع سِوَى حرفٍ تَجِبْ

أَوْ نونِ رفعٍ وَهْيَ حالَ الجرِّ مَعْ مِنْ عَنْ لَدُنْ قَدْ قَطْ بَجَلْ أَيضًا تَقَعْ

اي ان يآء المتكلّم المنصوبة بغير الصِفَة تفصلها عن عاملها نونٌ تعترض بينهما لِتَقِيَ الفعل من كسر آخِرهِ لمناسبة اليآء . والحروفَ ونحوها من اندراس صورة بنائها . ولذلك يُقَال لها نون الوقاية . وبعضهم يسمّيها نون العِماد * ويندرج تحت العامل المذكور الفعل متصرّفًا نحو افادني ويكرمني وزُرْني . او جامدًا نحو قام القوم لَيْسَني . وما افقرني الى عفو الله . واسم الفعل نحو هاكَني ودَراكِني . وباب إنَّ نحو انَّني ولكنَّني * وهي تجب مع غير هذا الباب المذكور وغير نون الرفع في الأفعال الخمسة . فيجوز ان

يقال انّي ولكنّي . وهما يضرباني . وهم يكرموني . وهلمّ جرًّا فيهما . غير انها غالبةٌ مع لَيْتَ من الأَحرُف المذكورة فلا تُستعمَل بدونها إِلاَّ نادرًا كقول الشاعر

كمنية جابرٍ اذ قال لَيْتِي أُصادِفُهُ وأُفقِدَ جُلَّ مالي

وقليلةٌ مع لَعَلَّ فلا تقترن بها إِلاَّ نادرًا كقول الآخَر

أَرِيني جوادًا مات هزلاً لَعَلَّني أَرَى ما تَرَينَ او بخيلاً مُخلَّدا

ويستوي استعمالها وتركها مع بقية أَخَواتها . ومنهُ قول الشاعر

واني على ليلَى لَزارٍ وانني على ذاك في ما بيننا مُستَدِيمُها

ولا بُدَّ منها مع بقية العوامل من الأَفعال وأَسمائها . وأَما قول الراجز

عددت قومي كعديد الطَيْسِ اذ ذهب القوم الكرام لَيْسِي

فضرورةٌ * ويُفصَل بهذه النون بين الياءَ المجرورة ومِنْ وعَنْ ولَدُنْ . وبينها وبين قَدْ وقَطْ وبَجَلْ اللواتي بمعنى حَسْبُ . غير ان استعمالها معهنَّ متفاوتٌ كما سترى * واعلم انهُ اختُلِف في المحذوف هنا من الأَفعال الخمسة . فقيل هو نون الوقاية كما مرَّ لانها مَنْشأُ الثقل . ولا دلالة لها على شيءٍ فهي أَولَى بالحذف * وقيل نون الإعراب لان العادة قد جرت بحذفها عند اجتماع الأَمثال . ولان إثباتها يستلزم تغيير الحركة الموضوعة لها فهي الأَولَى بالسقوط * والاول هو المشهور . وعليهِ الاكثرون

ولم يَجِبْ ذلكَ دُونَ مِنْ وعَنْ وشذَّ في أسمِ فاعلٍ بها اقتَرَنْ

اي ان فصل الياءَ المجرورة بهذه النون لا يجب إِلاَّ مع من وعن من الكَلِم المذكورة آنفًا فيُقال مِنِّي وعَنِّي بالتشديد . وأَمَّا قول الراجز

أَيُّها السائلُ عنهم وعَنِي لستُ من قيسٍ ولا قيسٌ مِنِي

بالتخفيف فيهما فضرورةٌ * وأَمَّا مع غيرها فهي جائزةٌ لا واجبةٌ . غير انها غالبةٌ مع لَدُنْ نحو قد بلغتَ من لدُنّي عذرًا بالتشديد . ومع قَدْ وقَطْ كقول الشاعر

واني قد لبست العيش حتى مللت من الحيوة فقلت قدْني

وقول الراجز

إِمتلأَ الحوضُ وقال قَطْني مهلاً رُوَيدًا قد ملأْتُ بطني

وأَمَّا مع بَجَلْ فالغالب تركها وعليهِ قول الشاعر

فتى اهالكْ فلا احفلهُ بَجَلِي الآنَ من العيشِ بَجَلْ

وشذَّ إِلحاقها مع اسم الفاعل لمشابهتِهِ الفعل كقول الآخر

وما ادري وظنّي كلَّ ظنٍّ أَمُسلِمُني الى قومي شَراحِي

وقال هشام انها تنوينٌ لا نون وقايةٍ . وهو مردودٌ بقول الشاعر

وليس المُوافيني ليُرفَدَ خائبًا فان لهُ اضعاف ماكان أمَّلا

فانها قد اجتمعت مع الأَلِف واللام والتنوينُ لا يجتمع معهما * واعلم ان من جعل قدْ وقَطْ وبَجَلْ مثل حَسْبُ يجيز إِلحاق النون وتركها كما في قول الشاعر

قَدْنِيَ من نصر الخُبَيْبَينِ قَدِي ليس إِمامي بالشحيح المُلحِدِ

ومن جعلهنَّ أسماءَ فعلٍ كما مرَّ في بابهِ يوجب إِلحاقها كما في بقيَّة اسماءَ الأَفعال

فصل

في نون التوكيد

بالنونِ فعلاً غيرَ ماضٍ ذا طَلَبْ أَكِّدْ وبعدَ نفيٍ لا قد تُجتَلَبْ

وأَلزِمْ جوابَ قسمٍ يستقبِلُ من مُثبَتٍ عن لامِهِ لا يُفصَلُ

اي انهُ يُؤَكَّد بالنون الفعل الغير الماضي متلبسًا بمعنى الطلب. إِمَّا بنفسِهِ وهو الامر بالصيغة نحو اضرِبَنَّ وإِمَّا بواسطةٍ وهو المضارع الواقع بعد لام الامر نحو ليَذهَبَنَّ او بعد أَداة النهي او الاستفهام او التمنّي او الترجّي او العَرْض او التحضيض. نحو لا تظلمَنَّ. وهل تحضُرَنَّ. وهلمَّ جرًّا * وقد يُؤَكَّد المضارع المنفيُّ بلا لشبهها بلا الناهية في الصورة . وعليهِ قول الشاعر

فلا الجارة الدنيا بها تلحَيَنَّها ولا الضيف فيها ما اقام مُحَوَّلُ

وندر توكيد المنفيّ بلم كقول الشاعر

يحسَبُهُ الجاهلُ ما لم يعلما شيخًا على كرسيِّهِ مُعمَّما

اي ما لم يعلمَنْ فقُلِبت النون أَلِفًا كما علت في باب الوقف. وهو محمولٌ على الضرورة لانهُ ماضٍ في المعنى * وكذلك يُؤَكَّد المضارع الواقع جوابًا للقسم بشرط كونهِ مستقبلاً مُثبتًا متَّصلاً باللام الجوابيَّة نحو تاللهِ لأَكيدَنَّ أَصنامكم. غير ان ذلك يلزم فيهِ وجوبًا فلا يُستعمَل بدونهِ إِلاَّ نادرًا كقول الشاعر

فلا وأَبِي لنأْتِيها جميعًا ولوكانت بها عَرَبٌ ورُومُ

بخلاف الأَفعال الطلبيَّة فانها تُؤكَّد جوازًا * فان كان المضارع المذكور بمعنى الحال او منفيًّا او منفصلاً عن اللام لم يُؤَكَّد بالنون . وعلى ذلك قول الشاعر

لئِن تكُ قد ضاقت عليكم بيوتكم لَيَعلَمُ ربّي أَنَّ بيتيَ اوسعُ

وقول الآخَر

تاللّه لا يذهَبُ شيخي باطلا حتى أُبيرَ مالكًا وكاهلا

وقول الآخَر

فوربّي لَسَوفَ يُجزَى الذي أَسلَفَهُ المرءُ سَيّئًا او جميلا

واعلم ان هذه النون اختصّت بالفعل المستقبل لانها موضوعةٌ لتاكيد الطلب وهو مختصٌّ بمعنى الاستقبال. ولذلك لا يصلح لها ما كان بمعنى الحال او الماضي * والفعل المُؤَكَّد بها لا يتقدَّم معمولهُ عليهِ ما لم يكن ظرفًا او مجرورًا نحو وَلَئِن مُتُّم او قُتِلتُم لَإِلَى اللهِ تُحشَرون. لان تاكيد الفعل يقتضي الاهتمام بهِ فيجب تقديمهُ

وَهِيَ ثقيلةٌ وقد تُخَفَّفُ ساكنةً عن فتحِها فتَضعفُ

فتُحذَفَتْ كَلا تُهِيْنَ الفقرا مع ساكنٍ والفتحَ أَبقَتْ أثرا

اي ان هذه النون ثقيلةٌ في الاصل اي مُشدَّدة. وتُستعمل أَحيانًا مخفَّفةً فتسكن بعد ما كانت مفتوحةً حال التشديد فتضعف لنقص بنائها. ولذلك تُحذَف عند ملاقاة ساكنٍ كما في المثال. وهو مأخوذٌ من قول الشاعر

ولا تُهِيْنَ الفقيرَ علّك أَنْ تركعَ يومًا والدهرُ قد رفَعَهْ

اي ولا تُهِينَنْ فحُذِفت النون وبقي آخر الفعل مفتوحًا للدلالة عليها كما رأيت * وندر حذفها بدون ذلك كقول الشاعر

يا راكبًا بلّغَ اخواننا ان كنت من كندةَ او وائلِ

اي بلغَنْ. وحُمل عليهِ قول الآخر

أُطلُبْ ولا تضجرَ من مطلبٍ فآفـةُ الطالب أَن يضجرا

وقراءَةُ بعضهم أَلَمْ نشرَحَ لك صدرك بفتح آخر المضارعين المجزومين فيهما * وعلى هذا تكون الخفيفة فرعًا عن الثقيلة لانها مختصرةٌ منها. وهو مذهب الكوفيّين * وقيل بالعكس لان الخفيفة بسيطةٌ والثقيلة مُركبةٌ من حرفين. والبسيطة احقُّ بالإِصالة * وذهب البصريُّون الى ان كل واحدةٍ منها اصلٌ برأْسِهِ. والاول هو المختار عند الجمهور * ولا خلاف في ان التوكيد بالثقيلة ابلغ. لان الزيادة في اللفظ تفيد الزيادة في المعنى غالبًا كما يشهد بهِ الاستقراءُ

والثقلَ والكسرَ ٱلتزِمْ بعدَ الأَلِفْ ودُونَها المُضمَرُ ذو المدِّ حُذِفْ

اي ان هذه النون اذا وقعت بعد الأَلِف يجب ان تكون ثقيلةً. وهناك تُكسَر تشبيهًا

لها بنون المثنّى * وذلك يشمل الواقعة بعد ألِف التثنية نحو لا تضربانِّ . والألف الزائدة التي يُفصل بها بين نون الاناث ونون التوكيد نحو لا تضربْنانِّ * وأمَّا غير الألف من الضمائر المعتلَّة وهو واو الجماعة وياء المخاطبة فان كان حرف مدٍّ اي مسبوقًا بحركةٍ تجانسهُ يجب حذفهُ لالتقاءَ الساكنين مدلولًا عليهِ بتلك الحركة. فيُقال لا تضرِبُنَّ يا قومُ بضم الباءَ. ولا تذهِبِنَّ يا فُلانةُ بكسرها * وأمَّا ان كان حرف لينٍ اي مسبوقًا بحركةٍ لا تجانسهُ فيجب اثباتهُ اذ لا دليل عليهِ . ويُحرَّك كلٌّ واحدٍ منهُ بالحركة التي تجانسهُ دفعًا لالتقاءَ الساكنين. فيُقال لا ترضَوُنَّ يا رجالُ بضم الواو. ولا تخشَيِنَّ يا هندُ بكسر الياءَ * والنون في جميع هذه المواضع تبقى مفتوحةً اذ لا وجه لكسرها. وأمَّا الخفيفة فلا تقع بعد الألف مطلقًا خلافًا للكوفيين فانهم اجازوا وقوعها هناك مكسورةً كالثقيلة. وتقع بعد الواو والياءَ فتجريان معها مجراها مع الثقيلة في كلّ ما ذُكر. فتأمَّلْ ولا تغفَلْ

ونونُ رفعٍ قبلَ ما قد ثَقِلَتْ ... لكثرةِ الأمثالِ لفظًا خُزِلتْ

اي ان نون الرفع اللاحقة الأفعال الخمسة تُحذَف عند تأكيد هذه الافعال بالنون الثقيلة كراهةً لتوالي الأمثال. لان إثباتها يستلزم اجتماع ثلاث نونات. وعلى ذلك يُقال هل تضربانِّ. وهل تضربُنَّ بضم الباءَ للجماعة وكسرها للمفردة. بخلاف الخفيفة فانها لا تُحذَف قبلها لان الأمثال معها اقلُّ. غير ان هذا الحذف انما يكون لفظًا فقط لانها تُنوَى مُقدَّرةً هناك كما مرَّ في باب الإعراب. فتذكَّرْ

وغلَّبوا تأكيدَ شرطِ إمَّا ... إذْ إنْ بما قد أُكِّدتْ فعمَّا

وذاكَ مَعْ أصحابِ إنْ قد يَرِدُ ... طورًا ودُونَ الكُلِّ قد يُؤَكَّدُ

اي انهم يُؤَكِّدون فعل الشرط الواقع بعد إنِ الملحقة بما الزائدة نحو وإمَّا ينزغنَّك من الشيطان نزغٌ فاستعذ بالله. وذلك لان ما تُزاد بعد إنْ للتوكيد فيختارون توكيد الفعل بعدها لئلَّا يُنحطَّ المقصود بالذات عمَّا ليس مقصودًا بذاتهِ. غيران ذلك غالبٌ فيهِ لا لازمٌ خلافًا للزجَّاج وابي العبَّاس. فقد ورد بدونهِ كثيرًا ومنهُ قول الشاعر

فإمَّا تسألي عني لبيبًا ... وعن نسبي يُخبِّرْكِ اليقينا

وندر التوكيد بعد غير إنْ من أخواتها بدون ما. وهو مسموعٌ في الشرط كقولهِ

من يُثْقَفَنْ منهم فليس بآئبٍ ... ابدًا وقتلُ بني قُتيبةَ شافِ

وفي الجواب ايضًا كقول الآخر

فمهما تشأ منهُ فزارةُ تُعطِكم ومهما تشأ منهُ فزارةُ تمنعا

اي تمنعَنْ بالنون الخفيفة فأُبدِلَت أَلفًا * وكذلك بعد ما الزائدة بدون أَداة الشرط كقولهِ

قليلاً بهِ ما يحمدَنَّك وارثٌ اذا نال مِمَّا كنت تجمعُ مغنما

وبعد حرف التقليل كقولهِ

رُبَّما أَوفيتُ في عَلَمٍ ترفعَنْ ثوبي شمالاتُ

وأندر منهُ توكيد المضارع المجرَّد من كلّ ما ذُكِر كقول الآخر

وقتيلَ مُرَّةَ أَثأَرَنَّ فانهُ فَرغٌ وان اخاكُمُ لن يُثْأَرا

وأندر من ذلك توكيد أَفعِل الامر في التعجُّب لانهُ بمعنى أَفعلَ الماضي كقولهِ

ومستبدلٍ من بعد عَضبى صُرَيمةً فأَحرِ بهِ من طول فقرٍ وأَحْرِيا

اي وأَحْرِيَنْ كما مرَّ * وجميع هذه النوادر مختصةٌ بالشعر على الصحيح

وقد حُكِيْ تأكيدُ ماضٍ طَلَبَا في الشعرِ وآسمٍ صِفةً فأَغْرَبا

اي انهُ قد سُمِع في الشعر تأكيد الفعل الماضي المتضمّن معنى الطلب كقول الشاعر

دامَنَّ سعدكِ هل رحمتِ متيَّمًا لولاكِ لم يكُ للصبابة جانحا

وتأكيد الاسم الصفة كقول الآخر

يا ليت شعري منكمُ حنيفا أَشاهِرُنَّ بعدنا السيوفا

وكل ذلك غريبٌ . وانما سهَّلهُ في الفريقين ما في الاول من معنى الطلب فاشبه فعل الامر . وما في الثاني من شبَهِ الفعل فاشبه المضارع . وكلهُ يُسمَع ولا يُقاس عليهِ

فصلٌ

في لام التوكيد

واللامُ مَعنى جملةٍ آسمٍ جُرِّدَتْ مُوجَبَةً في صَدرِها قد أَكَّدَتْ

اي ان اللام توكّد مضمون الجملة الاسمية المُوجَبة المجرَّدة عن النواسخ واقعةً في صدرها نحو لَزيدٌ قائمٌ . ويُقال لها لام الابتداءِ لدخولها على المبتدإِ او في ابتداءِ الكلام كما رأَيت * وهي موضوعةٌ لتأكيد الاسماءِ كما ان النون موضوعةٌ لتأكيد الافعال . وكل ذلك فيها بحسب الاصل فلا عبرة بما خرج عنهُ كما سترى

فان طَرَتْ إنَّ آستَعارتْ خَبَرا لها أَوِ آسمًا تَلتَقِي ما أُخِرا

اي فان عرض دخول إنَّ المكسورة الهمزة على الجملة تناولت اللام ما تأَخَّر من الخبر

او الاسم. نحو إِنَّ ربي لَسَمِيعُ الدعاءِ. وإِنَّ من الشعر لَحِكمةً بخلاف ما تقدَّم منها نحو إِنَّ وعد الله حَقٌّ وإِنَّ علينا حسابهم فلا تدخل عليهِ. وذلك لانها للتأكيد مثل إِنَّ وهم يكرهون اجتماع المِثْلَين فيزحلفونها الى الجزء المتأخر ليكون ما قبلهُ فاصلاً بينهما. ولذلك يُقال لها حينئذٍ اللام المُزَحلَقة. وقد يُقال المُزحلَفة بالفاءِ. ويعمل ما بعدها في ما قبلها نحو انهُ على رجعهِ لَقادرٌ لانثلام صدارتها هناك * وتختصُّ هذه اللام بصاحبة إِنَّ المكسورة لانها لا تغيّر معنى الجملة ولا حكمها فتبقى كالمجرَّدة بخلاف أَخَواتها كما علمت * واجاز الكوفيُّون دخولها على خبر لكنَّ باعتبار انها لا تُغيّر معنى الجملة وانكرهُ الجمهور باعتبار انها تمنع استقلال الجملة فتغيّر حكمها. وحملوا ما ورد من ذلك على الشذوذ او الزيادة كما سيأتي * واعلم انهم يقدّرون هنا تقديم اللام على إِنَّ في الاصل لان حقّها ان تقع ابتداءً. ثم يزحلفونها كراهة اجتماع المِثلين كما مرَّ. وهو يبقى مع زحلقتها الى اول جزء فيتجاوزونهُ الى الاخير * غير انهم قد يبدلون همزة إِنَّ هاءً فيجيزون الجمع بينها وبين اللام على الاصل كقول الشاعر

أَلا يا سَنَى برقٍ على ذلك الحمى لَهِنَّكَ من برقٍ عليَّ كريمُ

وذلك لان صورة إِنَّ قد تغيَّرت بإِبدال الهمزة فصارت كانها غيرها. وحمل بعضهم ذلك على زيادة اللام لغير تأكيدٍ * والله اعلم

والخَبَرَ أَطلِقْ دُونَ ما الشرطَ عَقَدْ والنفيَ او صُرِّفَ ماضٍ دُونَ قَدْ

اي انهُ يجوز دخول اللام على الخبر مطلقاً مما لم يقترن بأَداة شرطٍ او نفيٍ ولم يكن ماضياً متصرّفاً بدون قد. وذلك يشمل الاسم المفرد كما مرَّ. والجملة الاسميَّة. والفعليَّة المضارعيَّة. والماضَويَّة المقترنة بقد. والظرف وشبههُ. فيُقال ان زيداً لقائمٌ. او لَغُلامهُ منطلقٌ. او ليَقُوم غُلامهُ. او لَقد قام. او لعندك. او لَفي الدار. لان اللام مع المفرد والجملة الاسميَّة قد دخلت على الاسم بحسب الاصل. والمضارع يشبه الاسم. والماضي المقترن بقد يقرب من الحال فيشبه المضارع. والظرف وشبههُ يتعلّقان هنا بالاسم على الاصحّ لان المقام يقتضي الثبوت * ولا يقال إِنَّ زيداً لَئِنْ تُكرِمْهُ يُكرِمْكَ. لئلاَّ تلتبس باللام الموَطِّئة للقَسَم. ولا ان زيداً لَما يقوم لانها لتأكيد الإِيجاب. وشذَّ قول الشاعر

وأَعلَمُ إِنَّ تسليمًا وتركًا لَلا مُتَشابهانِ ولا سِواءُ

ولا يُقال إِنَّ زيداً لَقام لانها تقتضي الحال كما سيأتي فيتعارضان * وأَمَّا الفعل الجامد

فالاكثرون على جواز دخولها عليهِ نحو إنَّ زيدًا لَنِعمَ الرجل. لانهُ قد فقد الدلالة على الحَدَث والزمان فاشبه الأَسماَء الجامدة * واجازوا دخولها على معمول الخبر المتوسّط بينهُ وبين الاسم اذا كان عاملهُ ممَّا يصحُّ دخولها عليهِ كقول الشاعر

ان آمْرَأً خصَّني عمدًا مودَّتَهُ على التناءِي لَعندِي غيرُ مكفورِ

وبهذا الاعتبار يجوز ان يُقال ان زيدًا لعندك قد قام. ويمتنع انهُ لعندك قام لان دخولها على المعمول فرع دخولها على العامل وهو ممتنعٌ كما علمت * وندر دخولها على عجز الجملة الاسميَّة كقول الآخَر

وانكَ مَنْ حاربتهُ لَمُحارَبٌ شقيٌّ ومَنْ سالمتهُ لَسعيدُ

وهو محمولٌ عند الاكثرين على الشذوذ او الزيادة

ويُخلِصُونَ بعدَها للحالِ مُضارِعًا كالسِينِ لِاستقبالِ

اي ان اللام اذا دُخلت على المضارع يتخلَّص معها الى الحال كما يتخلَّص مع السين الى الاستقبال نحو ان زيدًا لَيَقومُ اي الآن. وهو مذهب الاكثرين * ونازع في ذلك جماعةٌ بدليل ان ربَّك لَيحكمُ بينهم يوم القيامة. وأُجِيبَ بان الحكم لمَّا كان متحقّق الوقوع نُزِّل منزلة الواقع في الحال فلا حجَّة في الآية. وهو المختار عند الجمهور

وقيلَ تَلْقَى خبرًا مجرَّدَا قُدِّمَ وصفًا فَيَصِيرُ مُبتَدا

اي وقيل ان اللام تدخل على الصفة المُخبَر بها مُقدَّمةً مجرَّدةً عن النواسخ نحو لقائمٌ زيدٌ فتصير مُبتَدأً لانها وقعت في موطن الابتداءَ الذي تقتضيهِ اللام. وحينئذٍ يكون ما بعدها فاعلاً سدَّ مسدَّ الخبر على حكم الابتداءَ بالصفة كما علمت في بابهِ. وهو قول جماعةٍ من المتأخّرين * واختُلِف في نحو لَبِئسَ ما كانوا يعملون. ولَسوف يُعطيك ربُّك فترضى. فقيل هي لام التوطئة لقسَمٍ مُقدَّرٍ. وقيل لام التوكيد. وقيل تحتملها جميعًا. والاول هو المشهور

وأْعلمْ بأنَّ كلَّ تاكيدٍ يَرِدْ للحكمِ عندَ حاجةٍ لِيَعتَضِدْ
فَهوَ ولا حاجةَ كاللَغْوِ أَتَى وزِيدَ إِنْ مَسَّتْ كإنّي لَفَتى

اي ان كلَّ تأكيدٍ يُقرِّر بهِ الحكم انما يُؤتَى بهِ عند الحاجة اليهِ ليتقوَّى بهِ ذلك الحكم. وذلك يكون عند تردُّد المُخاطَب بين إِثبات الحكم ونفيهِ او إِنكارهِ لهُ. وهو يشمل التاكيد المذكور في باب التوابع والتاكيد بإِنَّ واللام والقَسَم وغير ذلك *فان لم تدعُ الحاجة اليهِ كان كاللغو في الكلام. ولذلك لا يُقال تخاصم الرجلان كلاهما لان التخاصم

لا يكون إلاَّ بين اثنين فلا معنى للتاكيد * واذا دعت الحاجة اليهِ جيء بهِ على مقدارها. فيُقال للمتردّد في قيام زيدٍ انَّ زيدًا قائمٌ. وللمُنكرِ إنَّ زيدًا لقائمٌ. فان اشتدَّ إنكارهُ قيل واللهِ إنَّ زيدًا لقائمٌ. وكذلك في النفي نحو ما زيدٌ بقائمٍ. وواللهِ ما زيدٌ بقائمٍ. وقس عليهِ * فان كان المُخاطب خالي الذهن لا متردّدًا ولا مُنكرًا قيل لهُ زيدٌ قائمٌ وما زيدٌ قائمًا فقط. وهو من المباحث البيانيَّة

فصل

في ادوات النفي

للنفيِ ما ولا و إنْ ولَنْ ولَمْ لَمَّا كذاكَ لَيسَ مَعْهُنَّ تُضَمْ

اي ان هذه الأَدَوات المذكورة هي أَدَوات النفي. غير ان ليس منها فعلٌ والباقي أَحرُفٌ * وأَمَّا لاتَ فالتحقيق انها لا والتاءُ مزيدةٌ عليها للتأكيد كما تُزاد في رُبَّ ونحوها * واختُلِف في حقيقة لَمَّا. فقيل ان اصلها لم فزيدت عليها مَا لتأكيد النفي وقيل انها بسيطةٌ. وهو الاصحُّ لإصالة البساطة وعدم الدلالة فيها على التركيب

ولَمْ ولَمَّا أَمْسِ لَيسَ اليومُ لَنْ غَدٌ وما إنْ أَمسِ واليومُ احتَضَنْ
وأَمسِ لا والغدُ أَوْ كُلٌّ ومـا لِما سِوَى مـا حَقٌّ صَدْرٍ سَلِما

اي ان لم ولَمَّا تختصَّان بنفي الماضي. وليس بنفي الحال. ولن بنفي المستقبل. وما وإنْ تنفيان الماضي والحال. ولا تنفي الماضي والمستقبل. وتُستعمَل تارةً لمجرَّد النفي فتشمل الأَزمنة الثلثة * وكُلٌّ هذه الأَدَوات لها حقُّ التصدُّر لانها قد تضمَّنت المعنى الذي يقتضيهِ. غير ان ذلك لم يسلم إلاَّ لِما باتّفاقٍ لانها أُمُّ الباب. وإنْ على خلافٍ * وأَمَّا غيرها فلم يُحكَم لهُ بالتصدُّر ما لم يقع في صدر جواب القسم كما مرَّ لحلولهِ محلَّ ذوات الصدر. وذلك أَمَّا في لم ولَمَّا فلأَنَّهما تصيران كالجزء من الفعل لشدَّة امتزاجهما بهِ فكأَنَّهما قد خرجتا عن قبيلها. وأَمَّا في ليس فلأَنَّها فعلٌ قد تضمَّن معنى النفي. وأَمَّا في لن فلأَنَّها لمَّا كانت تخصّص الفعل بالاستقبال حُمِلت على سوف فسقط عنها التصدُّر. وأَمَّا في لا فلأَنها لمَّا كثر ابتذالها في الكلام حتى صارت تدخل بين الحرف ومعمولِهِ نحو سرت بلا زادٍ واريد ان لا تذهبَ اعتزلَت عن منصب الصدارة * واعلم ان بعضهم ذهب الى ان ليس وما تنفيان الماضي والمستقبل ايضًا. محتجًّا بحكاية سيبويه ليس خَلَق اللهُ مثلهُ. وقول الشاعر

فما مثلهُ فيهم ولا كانَ مثلهُ وليس يكون الدهرَ ما دامَ يَذبُلُ

قال صاحب الجنى الداني وينبغي ان يحمل اختصاصها بنفي الحال على ما لم يقترن بهِ قرينةٌ تخصصهُ باحد الأزمنة فيحُمل اذ ذاك على الحال كما يحمل عليهِ الإيجاب. انتهى * ويجب تكرار لا اذا كان ما بعدها جملةً اسمية صدرها معرفةٌ نحو لا الشمس ينبغي لها ان تدرك القمر ولا الليل سابق النهار. او نكرةٌ لم تعمل فيها نحو لا فيهـا غولٌ ولا هم عنها يُنزَفون. او مفردًا من خبَرٍ نحو زيدٌ لا شاعرٌ ولا كاتبٌ. او صفةٍ نحو عندي رجلٌ لا قيسيٌّ ولا تميميٌّ. او حالٍ نحو جاءَ زيدٌ لا ضاحكًا ولا باكيًا. او فعلاً ماضيـاً نحو فلا صدَّقَ ولا صلَّى. فان كان الفعل مضارعًا نحو لا اسأَلكم عليهِ اجرًا. او ماضيًا في اللفظ نحو لا فضَّ الله فاك لم يجب التكرار * وقد تُحذَف لا المفردة كقول الراجز

اوصيك ان يَحمدك الاقاربُ وبرجع المسكين وهو خائبُ

اي وان لا يرجع. واكثر ما يكون ذلك بعد القسم كما في نحو قولهِ فقلت يمينُ الله أبرَحُ قاعدًا اي لا ابرح كما مرَّ * وندر إفرادها مع الماضي المحض كقول الشاعر

ان تَغفرِ اللهمَّ فاْغفرْ جمًّا وأَيُّ عبدٍ لكَ لا أَلَمَّا

ومع الحال كقول الآخر

قهرت العدى لا مستعيناً بعصبةٍ ولكن بانواع الخديعةِ والمكرِ

وادَّعى بعضهم لها الصدارة وحكم بشذوذ ما لم تُصدَّر فيهِ وهو مذهبٌ سخيفٌ لا مُعوَّل عليهِ

ولَنْ ولَمْ لَمَّا لها المضارعُ وليسَ لاسمٍ وسواهـا شائعُ
والبعضُ ليسَ مثلَ ما حرفًا جعَلْ فزالَ ذاكَ الاختصاصُ والعمَلْ

اي ان لن ولم ولمَّا تختصُّ جميعًا بالدخول على الفعل المضارع فلا تدخل على غيرهِ. غير ان لن تخلِصهُ الى الاستقبال ولم ولمَّا تقلبانهِ الى الماضي كما مرَّ. وليس تختصُّ بالأسماء. وما سوى هذه المذكورات شائعٌ بين الأسماء والأفعال الماضية والمضارعة. نحو ما هذا بشرًا. وما خلقناها الاَّ بالحق. وما يستوي البحران. وقس البواقي * وعدَّ ابن السرَّاج ليس حرفًا بمنزلة ما. وتبعهُ الفارسيُّ وجماعةٌ. وعلى هذا يسقط عنها ما عُهِد لها من الاختصاص والعمل فتدخل على الأفعال كما في قول الشاعر

أليس وعدتني يا قلبُ اني اذا ما تبتُ عن ليلى تتوبُ

وعلى المبتدإِ والخبر غير مؤثّرةٍ فيهما كما في قول الآخر

هي الدواءُ لدائي لو ظفرتُ بها وليس منها شفاءُ الداءِ مبذولُ

وخرَّجهما الاكثرون على إضمار ضمير الشان فيها * واعلم ان من النحاة من جعل لن لتأبيد النفي في المستقبل. والجمهور على انها لنفي المستقبل مطلقًا. فيكون تارةً مؤبَّدًا نحو ان يخلف الله وعدهُ. وتارةً محدودًا نحو لن نبرح عليهِ عاكفين حتى يرجع الينا موسى. وهو الصحيح

والعكسُ بينَ لَمْ ولَنْ قد نُقِلا في عملٍ والبعضُ أُلغِيَ لَمْ كلَا

اي انهُ قد نُقل عن العرب تعاكسُ العمل بين لم ولن. فرُوِي النصب بلم كقول الشاعر

في أيِّ يوميَّ من الموتِ أَفِرّْ أيومَ لم يُقدَرَام يومَ قُدِرْ

والجزم بلن كقول الآخر

لن يَخِبِ اليومَ من رجآئكَ من حرَّكَ من دون بابك الحلقه

وبعضهم أَهمل لم حملًا على لا كقولهِ

لولا فوارسُ من ذُهلٍ وإسرتهمُ يومَ الصُلَيفاَء لم يوفُونَ بالجارِ

واختلف في ذلك فقيل هو لغةٌ لبعض العرب كما مرَّ. وقيل ضرورةٌ. والله اعلم

فصل

في حروف العطف

للجمعِ عطفُ الحرفِ قد تأَتَّى بالواوِ والفآءِ وثُمَّ حتَّى
وَهْوَ لِإفرادٍ بلَكِنْ لا وبَلْ وأَمْ وأَوْ والبعضُ إِمَّا قد نَقَلْ

اي ان العطف بالحروف يكون تارةً للجمع بين المتعاطفَين تحت حكمٍ واحدٍ. وهو العطف بالواو والفآء وثُمَّ وحتَّى* وتارةً لإفراد احدهما بالحكم على سبيل التعيين. وهو العطف بلكن ولا وبل. او على سبيل الإبهام. وهو العطف بأَمْ وأَوْ وإمَّا ايضًا عند بعض النحاة كما ستعرف * وعدَّ الكوفيون ليس من حروف العطف بمنزلة لا العاطفة. واحتجُّوا بقول الراجز

اينَ المفرُّ والالهُ الطالبُ والاشرم المغلوب ليس الغالبُ

وانكر الجمهور ذلك. وخرَّجوا البيت على ان الغالب اسمها والخبر محذوفٌ اي ليس الغالب اياهُ * وعدَّ صاحب المستوفي أَيْ في نحو هذا ليثٌ اي اسدٌ. والجمهور على انها حرف تفسيرٍ كما سيأْتي في موضعهِ

والواوُ للجمعِ على الإطلاقِ في السبْقِ والصحبةِ والحاقِ

اي ان الواو لمطلق الجمع بين المتعاطفَين من غير دلالةٍ على الترتيب بينهما، فتعطف

الشيء على سابقهِ نحو ولقد ارسلنا نوحًا وابرهيم. او مُصاحبِهِ نحو فانجيناهُ وأَصحابَ السفينة. او لاحقِهِ نحو كذلك يُوحىَ اليكَ والى الذين من قبلك. غير ان المُصاحبَة ارجح من الترتيب وهو ارجح من عكسهِ * وقد تُستعمَل بمعنى أَوْ كقول الشاعر

وان كان ما قال الوشاة ولم يكُنْ فقد يهدم الإيمان ما شيَّد الكفرُ

اي ان كان او لم يكُنْ * وتنفرد الواو عن سائر حروف العطف بانها تعطف ما لا يستغني الكلام عنهُ نحو تخاصم زيدٌ وعمرٌو. والسببيَّ على الأَجنبيّ نحو زيدٌ ضربتُ عمرًا واخاهُ. والعقدَ على النيّف نحو عندي ثلثةٌ وعشرون رجلاً. والخاصَّ على العامّ نحو واذ اخذنا من النبيّين ميثاقهم ومنك ومن نوحٍ. والعامَّ على الخاصِّ نحو ربِّ اغفر لي ولوالديَّ ولمن دخل بيتي مؤْمنا وللمؤْمنين والمُؤْمنات. واللفظَ على مُرادِفهِ نحو انما اشكو بثّي وحزني الى الله. والتابعَ المقدَّم على متبوعهِ كقول الشاعر

أَلا يا نخلةً من ذات عرقٍ عليكِ ورحمةُ اللهِ السلامُ

وهذا خاصٌّ بالشعر. وبانها تعطف الصفاتِ المتفرّقة مع اجتماع موصوفها كقول الآخر

بكيت وما بكا رجلٍ حزينٍ على ربعينِ مسلوبٍ وبالِ

وما حقُّهُ ان يُثنَّى او يُجمع. فالاول كقول الشاعر

ان الرزيَّة لا رزيَّةَ مثلها فقدانُ مثلِ محمَّدٍ ومحمَّدِ

والثاني كقول الآخر

اقمنا بها يومًا ويومًا وثالثًا ويومًا لهُ يومُ الترحُّلِ خامسُ

والمحذَّر منهُ نحو ناقةَ اللهِ وسقياها. والمُغرَى بهِ نحو المروءَةَ والنجدةَ * وتقترن بإمَّا نحو فإِمَّا منًّا بعدُ وإِمَّا فداءً. وبلا نحو وما اموالكم ولا اولادكم بالتي تقرّبكم عندنا. ولكن نحو ما كان محمدٌ ابا احدٍ من رجالكم ولكن رسولَ الله * وزادوا لها خصائص أُخرى لا نُطيل الكلام باستيفائها مع قلّة الفائدة بهِ. وهي أُمُّ الحروف العاطفة ولذلك انفردت بهذه الخصائص

والفاءُ للتعقيبِ والتسبيبِ وثُمَّ للمهلةِ في الترتيبِ

اي ان العطف بالفاء يكون للدلالة على وقوع المعطوف بعقب المعطوف عليهِ اي على اثرهِ من غير مهلةٍ نحو دخل زيدٌ فسلَّمَ. غير ان هذا التعقيب يُعتبَر في كلّ مقامٍ بحسب مقتضاهُ من غير نظرٍ الى مقدار الزمان. فيُقال تزوَّج زيدٌ فوُلِد لهُ اذا لم يكن بينهما الاَّ مدَّة الحمل * ويكثر تسبُّب المعطوف بها عن المعطوف عليهِ اذا كان

المعطوف جملةً نحو شتمني زيدٌ فضربتهُ . او صفةً نحو زيدٌ ضاربٌ عمرًا فقاتلهُ * وتنفرد الفآء بتسويغ الاكتفآء بضميرٍ واحدٍ في ما تضمَّن جملتين من صلةٍ نحو التي تجيء فيذهب زيدٌ فاطمة . او صفةٍ نحو رأيت امرأةً تبكي فيضحك زيدٌ . او خبرٍ نحو زيدٌ يقوم فتجلس هندٌ . او حالٍ نحو جآء زيدٌ يتبسَّم فتعبس الجماعة . وذلك لان الفآء تجعل ما بعدها مع ما قبلها في حكم جملةٍ واحدة لإفادتها السببية المقتضية الربط بين الطرفين * وأمَّا ثمَّ فهي للترتيب مع مهلةٍ نحو نزل القوم ثمَّ ارتحلوا . وهو مذهب الجمهور * وزعم قومٌ انها لا تقتضي الترتيب . واحتجُّوا بقول الشاعر

ان من ساد ثمَّ ساد ابوهُ قبلهُ ثمَّ قبل ذلك جدُّهُ

وخُرِّج على ان ثمَّ قد جآءت فيهِ لترتيب الإخبار عن السيادة لا لترتيب وقوعها . والله اعلم

وٱعطفْ بحتَّى ظاهرَ ٱسمٍ بعضَ ما تليـهِ غايـةً لـهُ مُـلتزمـا

اي انهُ يُلتزَم في العطف بحتَّى ان يكون المعطوف اسمًا ظاهرًا لانها منقولةٌ من حتَّى الجارَّة فيكون معطوفها كمجرورها . وان يكون بعضًا مما قبلها حقيقةً نحو اكلت السمكةَ حتَّى رأسَها . او تأويلاً كقول الشاعر

أَلقى الصحيفةَ كي يخفّف رحلهُ والزادَ حتَّى نعلَهُ أَلقاها

اي أَلقى عنهُ ما يثقلهُ فتكون نعلهُ بعضًا منهُ . او شبيهًا بالبعض نحو اعجبتني الجاريةُ حتَّى كلامُها * وان يكون غايةً لما قبلها في الزيادة نحو مات الناس حتَّى الملوك . او النقصان نحو قدم الحجُّ حتَّى المشاة . وقد اجتمع الامران في قول الشاعر

قهرناكُمُ حتى الكُماةَ فانتمُ تهابوننا حتى بنينا الاصاغرا

والعطف بها قليلٌ عند البصريين . ومنكرٌ عند الكوفيين . فانهم يجعلونها حرف ابتدآء ويُضمرون عامل ما قبلها لما بعدها . وكلاها مخالفٌ لمذهب الجمهور * واختُلِف في الترتيب معها . فقيل هي مثل الواو . وقيل مثل ثمَّ . والتحقيق ان المُعتبر فيها ترتيب أَجزآء ما قبلها في الذهن من الاضعف الى الاقوى وبالعكس . فلا يُعتبر معها الترتيب في الخارج

وٱنفِ أَنَّهُ قبلَ لٰكنِ ٱعكسْ قبلَ لا وٱعمم ببلْ والكلُّ مُفرَدٌ تلا

اي ان لكن يُعطف بها بعد النفي والنهي نحو ما ضربت زيدًا لكن عمرًا . ولا تضرب عمرًا لكن خالدًا * ولا بعكس ذلك اي يُعطف بها بعد الإيجاب والامر نحو ضربت

زيدًا لا عمرًا . واضرب عمرًا لا خالدًا * وأمَّا بل فيعطف بها بعد كل ذلك . فيُقال ما ضربت زيدًا بل عمرًا . ولا تضرب عمرًا بل خالدًا . وضربت زيدًا بل عمرًا . واضرب عمرًا بل خالدًا * ويُشترَط في كلّهنَّ افراد المعطوفات كما رأَيت . فان تلتهُنَّ الجمل نحو قام زيدٌ لكن عمرٌو لم يقم . وقام بكرٌ لا قعد . وما جاءَ بشرٌ بل ذهب . خرجنَ عن هذا الباب . فتكون لكن حرف استدراكٍ . ولا حرف نفيٍ . وبل حرف إضرابٍ* واعلم انهُ يُشترَط في لكن العاطفة ان لا تدخل عليها الواو لان حرف العطف لا يدخل على مثلهِ . بخلاف الاستدراكيَّة فان الاكثر دخول الواو عليها نحو فما صدَّق ولا صلَّى ولكن كذَّب وتولى . ويقلُّ استعمالها بدونها كقول الشاعر

ان ابن ورقاءَ لا تُخشَى بوادرهُ لكن وقائعهُ في الحرب تُنتَظَرُ

واوجب بعضهم دخول الواو عليها بناءً على انها حرف استدراكٍ لا عاطفة وانما العطف بالواو التي قبلها . وهو مخالفٌ لمذهب الجمهور *ويُشترَط في لا ان لا تقترن بعاطفٍ مطلقًا . فان اقترنت بهِ نحو جاءَ زيدٌ لا بل عمرٌو وما جاءَ زيدٌ ولا عمرٌو فالعاطف بل في الاول . والواو في الثاني ولا للنفي فيهما* واذا تقدَّم بل امرٌ او إيجابٌ تجعل ما قبلها كالمسكوت عنهُ . وتُثبِت الحكم لما بعدها * وان تقدَّمها نفيٌ او نهيٌ تُقرِّر ما قبلها على حكمهِ . وتجعل نقيضهُ لما بعدها * واجاز المبرّد وعبد الوارث ان تكون ناقلةً معنى النفي والنهي الى ما بعدها . وعلى ذلك يصحُّ ان يُقَال ما زيدٌ قائمًا بل قاعدًا بنصب المعطوف لدخولهِ في حيّز النفي . لان المعنى يكون بل ما هو قاعدًا . وهو مخالفٌ للإجماع

وأَمْ لَدَى اتِّصالِها مُقْتَفِيَه همزًا لِلاِستفهامِ او للتسويَه
وَهْيَ لإِضرابٍ أَتَتْ مُنقَطِعَه إِنْ لم تَكُنْ لِهمزةٍ مُتَّبِعه

اي ان أَمْ يُعطَف بها بعد همزة الاستفهام نحو أَأَنتم اشدُّ خلقًا ام السماءَ . وبعد همزة التسوية نحو سواءٌ عليهم أَأَنذرتهم ام لم تُنذِرْهم . ويقال لها حينئذٍ المُتَّصلة لارتباط ما قبلها بما بعدها في المعنى بحيث لا يُستغنَى باحدهما عن الآخر . والأُولى تقع بين المفردات كما رأَيت . وبين الجمل نحو أَأَنتم تخلقونهُ ام نحن الخالقون . وأَمَّا الثانية فلا تقع إلَّا بين جملتين في تأويل المفرد كما في المثال . فانهُ في تأويل سواءٌ عليهم الإنذارُ وعدمهُ * فان لم تكن مسبوقةً باحدى الهمزتين كانت للإضراب نحو هل يستوي الاعمى والبصير ام هل تستوي الظلمات والنور . اي بل هل تستوي . ويقال لها المنقطعة لوقوعها بين

جملتين مستقلّتين فينقطع ما بعدها عمّا قبلها * وقد تقتضي مع الإضراب استفهامًا كقول بعض العرب وقد لاحت لهُ أشباحٌ انها لَإِبلٌ ام شاءٌ. اي بل أَهِيَ شاءٌ. فانهُ اضرب عن الإخبار الى الاستفهام لشكٍّ عرض لهُ فيها. وانما وجب هذا التقدير لانها لا تقع إلاَّ بين جملتين لوجوب استقلال ما قبلها وما بعدها * واعلم ان الواو والفاء وام يشتركنَ في جواز حذفهنَّ مع المعطوف. فالأُولى كقول الشاعر

فما كان بين الخير لو جاءَ سالمًا ابو حُجُرٍ إلاَّ ليالٍ قلائلُ

اي بين الخير وبيني. ومنهُ قولهم راكبُ الناقةِ طليحانِ. اي راكب الناقة وهي طليحانِ * والثانية نحو فمن كان منكم مريضًا او على سفرٍ فعِدَّةٌ من أيامٍ أُخَرَ. اي من كان كذلك فأفطرَ فعليهِ عدَّةٌ * والثالثة كقول الشاعر

دعاني اليها القلب اني لِأَمرِهِ سميعٌ فما ادري أَرُشْدٌ طلابها

اي فما ادري أَرشدٌ طلابها ام غيٌّ * وتنفرد الواو والفاء بجواز الحذف وحدها كقولهِ

عندي اذا هبَّت رياح المَعْمَعه عضبٌ قناةٌ جعبةٌ ذاتُ سَعَه

وقولهم ادخلوا رجلاً رجلاً في احد القولين. اي عندي عضبٌ وقناةٌ وجعبةٌ. وادخلوا رجلاً فرجلاً * وتنفرد الواو بجواز حذف معطوفها وحده كقول الشاعر

اذا ما الغانيات بَرَزْنَ يومًا وزجَّجْنَ الحواجب والعيونا

اي وكَحَلْنَ العيون. غير ان الحذف مع الواو كثيرٌ. ومع الفاء قليلٌ. ومع ام نادرٌ

وأَوْ بها خَيِّرْ أَبِحْ شكَّ أَبهِمِ قَسِّمْ وأَضرِبْ سَوِّ والجمعَ اَضْمِمِ

اي ان او يُعطَف بها للتخيير نحو اركب الفرس او الناقة. وللإباحة نحو احمل الرمح او السيف. وللشك نحو لبثنا يومًا او بعض يومٍ. وللإبهام نحو إِنَّا أَوْ إِيَّاكم لَعَلَى هُدًى او في ضلالٍ مبينٍ. وللتقسيم نحو الاسم ظاهرٌ او مضمرٌ. وللإضراب نحو وارسلناهُ الى مأية الفٍ او يزيدون. وللتسوية نحو اصبروا او لا تصبروا. وقد تأتي للجمع مثل الواو كقول الشاعر

فظلَّ طُهاة القوم ما بين مُنضِجٍ صفيفَ شواءٍ او قديرٍ معجَّلِ

واعلم ان التخيير والإباحة لا يكونان الا بعد الطلب. والفرق بينهما ان التخيير لا يجوز فيهِ الجمع بين المتعاطفين. والإباحة يجوز فيها كما رأيت في مثاليهما

ومثلَ أَوْ في الخمسةِ الأُولَى جَرَتْ إِمَّا التي الأُولَى ثَنَتْ اذْ كُرِّرَتْ
وتَلزَمُ الواوَ سِوَى ما نَدَرا لذاكَ كانَ عطفُها مُستَنكَرا

اي ان الثانية من إمَّا المكرَّرة مثل او في المعاني الخمسة الاولى المذكورة لها. وهي التخيير نحو اذهب إمَّا راكبًا وإمَّا ماشيًا. والإباحة نحو قُل إمَّا نظمًا وإمَّا نثرًا. والشكُّ نحو قبضتُ إمَّا درهمًا وإمَّا دينارًا. والإبهام نحو إمَّا انا ظالمٌ وإمَّا انت. والتقسيم نحو الانسان إمَّا رجلٌ وإمَّا امرأةٌ. وهي تلزم الاقتران بالواو كما رأَيت الا نادرًا. ولذلك يُستنكَر العطف بها لانَّ حرف العطف لا يدخل على مثلهِ * ونقل ابن عصفور الإجماع على كونها غير عاطفةٍ. قال وانما ذكروها في باب العطف لمصاحبتها بعض حروفهِ. وليس بصحيحٍ * وأَمَّا إمَّا الأُولَى فلا خلاف في كونها حرف تقسيمٍ لا عاطفةً لاعتراضها بين العامل والمعمول ووقوعها ابتداءً كما رأَيت * واعلم ان إمَّا لا تُستعمَل الا مكرَّرةً لان الكلام يُبنَى معها من اول الامر على احد المعاني المذكورة بخلاف أَوْ فان الكلام يُفتتَح معها على الاستقلال ثم يطرأُ عليهِ بعض المعاني المذكورة * وتُفتَح همزة إمَّا عند بني تميم. قيل وهي لُغَة بني قيسٍ وبني اسدٍ. وعليهِ قول الشاعر

سأَحملُ نفسي على حالةٍ فأَمَّا عليها وأَمَّا لها

انشدهُ قُطرُبٌ بفتح الهمزة * وقد تُبدَل ميمها الاولى مع الفتح ياءً. وعليهِ قول الآخَر

يا ليتما أُمُّنا شالت نعامتها أَيمَا الى جنَّةٍ أَيمَا الى نارِ

وقد تُستعمَل بدون الواو. قيل ولم يُسمَع ذلك إلَّا مع إبدال الميم ياءً كما في البيت *
وقد يُستغنَى عن الأُولَى بالثانية كقولهِ

تُلِمُّ بدارٍ قد تَقادَمَ عهدها وإمَّا بأَمواتٍ أَلَمَّ خيالها

اي إمَّا بدارٍ * ويُستغنَى عن الثانية بأَوْ كقول الآخر

وقد شفَّني أَنْ لا يزالَ يروعُني خيالُكِ إمَّا طارقًا او مُغاديا

وبإِلَّا قليلًا كقولهم إمَّا أَنْ تتكلَّمَ بخيرٍ وإلَّا فاسكُتْ * واختُلف في حقيقتها فقيل هي مركَّبةٌ من إنْ وما. وهو مذهب سيبويه. وقيل بسيطةٌ وهو الصحيح. وعليهِ جمهور النحاة

فصل

في قد والسين وسوفَ

تختصُّ قَدْ بكلِّ فعلٍ ذي خَبَرْ مُصرَّفٍ وقيلَ ممَّا يُنتظَرْ
وَهْيَ لتحقيقٍ لماضٍ تُجلَبُ لكِنْ الى الحالِ لهُ تُقرِّبُ
ومَعْ مضارِعٍ لتقليلٍ تقَعْ والبعضُ للتكثير معهُ قد جَمَعْ

اي ان قد تختصُّ بالدخول على الفعل الخبريّ المتصرّف. وهو يشمل الماضي والمضارع.

فلا تدخل على الأفعال الإنشائيَّة ولا الجامدة. فلا يُقال قد بعتك هذا على سبيل الإنشاء. ولا قد ليس زيدٌ قائمًا * وقيل ان الفعل معها يكون مُنتظَر الوقوع. فيُقال قد ركب الامير وقد يَقدُم المسافر لمن يتوقع الركوب والقدوم منهما. وانكر بعضهم ذلك لان الماضي قد وقع فلا يُنتظَر وقوعهُ. والإخبار عن المستقبل يفيد انتظار وقوعهِ بدونها * وهي اذا دخلت على الماضي تفيد تحقيق معناهُ ولكنها تقرّب زمانهُ من الحال. ولذلك تجب مع الواقع منهُ حالًا كما مرَّ في موضعهِ * واذا دخلت على المضارع تفيد تقليل وقوعهِ نحو قد يصدق الكذوب. وقيل انها قد تفيد التكثير ايضًا نحو قد نرى تقلُّب وجهكَ في السماء. ومنهُ قول الشاعر

قد أَشهَدُ الغارةَ الشعواءَ تحملني جرداءُ معروقة اللحيَينِ سُرحُوبُ

وحمل الاكثرون ذلك على تأوُّل المضارع بالماضي. اي قد رأينا وقد شهدتُ * والله اعلم

والسينُ للتنفيسِ معَهُ تدخُلُ كسَوْفَ لكنْ سَوْفَ منها أَطْوَلُ

اي ان السين تختصُّ بالدخول على المضارع. وهي مُخلِصةُ للاستقبال. ويُقال لها حرف تنفيسٍ. اي حرف توسيعٍ لانها تنقلهُ من الزمان الضيّق وهو الحال الى الزمان الواسع وهو الاستقبال * وكذلك سوف غير انها اطول زمانًا من السين. فيقال سيشبُّ الغلام وسوف يشيب الفتى * وقيل ان السين حرفٌ مُقتَطَعٌ من سوف. وقيل ان التنفيس معهما في رتبةٍ واحدة. وكلاهما مخالفٌ لمذهب الجمهور * واكثر ما تُستعمَل السين في الوعد نحو اولئك سنؤتيهم اجرًا عظيمًا. وقد تُستعمَل في الوعيد نحو وسيعلم الذين ظلموا ايَّ مُنقَلَبٍ ينقلبون. وسوف بالعكس نحو كلَّا سوف تعلمون. ولَسوفَ يُعطيك ربُّك فترضى

وكلُّها لاصقةٌ لا تُفصَلُ وَهْيَ معَ آختصاصها لا تعملُ

اي ان كل هذه الأَحرُف تلتصق بالفعل الذي تدخل عليهِ لانها كالوصف لهُ كما مرَّ في باب الحروف. والوصف يتَّحد بالموصوف فيصيران كالشيء الواحد. وبهذا الاعتبار امتنع الفصل بينها وبين الفعل لانها بمنزلة الجزء منهُ * ولمَّا كانت كالوصف لهُ لم تستحقَّ العمل فيهِ مع اختصاصها بهِ لان الوصف لا يعمل في الموصوف كما مرَّ في الباب المذكور * غير ان قد اقلُّ التصاقًا بالفعل لدلالتها على امرٍ خارجيٍّ فاجازوا الفصل بينها وبين الماضي بالقَسَم لمناسبتهِ لهُ في التقرير. وعليهِ قول الشاعر

أَخالدُ قد واللهِ اوطأتَ عشوةً وما قائل المعروف فينا بُعنَّفُ

وحكى بعضهم قد لعمري بتُّ ساهرًا . وقد واللهِ احسنت * وسُمِع الفصل بين سوف والفعل بفعلٍ مُلْغَى كقول الآخر

وما ادري وسوف اخال ادري أَقومٌ آلُ حصنٍ ام نسآء

وهو من النوادر المستهجنة

فصل

في عند ولَدَى ومع وقَطْ واذا الفجائية

عندُ لَدَى تلزمُ إعرابًا ومع فيها البناَء عند قومٍ قد وقع

اي ان عند ولَدَى تلزمان الإعراب عند الجميع . وأمَّا مع فهي معربةٌ عند الاكثرين . وبعضهم وهم بنو ربيعة وبنو غُنْمٍ يبنونها على السكون لتضمُّنها معنى حرف المصاحبة . وعليهِ قول الشاعر

فَرِيشي منكمُ وهوايَ مَعْكُم وان كانت زيارتكم لماما

فان تلاها ساكنٌ نحو واللهُ مع الصابرين يكسرون عينها لالتقاَء الساكنين . وقد يفتحونها استصحابًا لاصل الظرفية او إتباعًا لفتح الميم * وقد تُقطَع عن الإضافة في لغة الجمهور فتُنصَبُ منوَّنةً على الحال . وحينئذٍ تكون بمعنى جميعًا . وعليهِ قول الشاعر

وأَفنى رجالي فبادوا معًا فاصبح قلبي بهم مُستَفَزَّا

اي فبادوا جميعًا . وفي ذلك ردٌّ على من زعم انها حرف جرٍّ * واختُلِف في حقيقة وضعها . فقيل هي ثنائيَّةٌ . وقيل ثلاثيَّةٌ مقصورةٌ حُذِفت أَلِفها كسائر الاسماَء المحذوفة الاواخر . والله اعلم

وقَطْ مع منفيٍّ ماضٍ عَيَّنِ او شبههِ ظرفًا على الضمِّ بُنِيْ

اي ان قَطُّ ظرف زمانٍ يختصُّ بالماضي المنفيّ نحو ما فعلتهُ قَطُّ . او شبههِ وهو الواقع بعد الاستفهام نحو هل رأيتَهُ قَطُّ * وهي موضوعةٌ لاستغراق جميع ما مضى من الزمان . ومن ثَمَّ بُنِيَت لانها قد تضمَّنت معنى أَلْ او من الاستغراقيتَّين وكان بناؤُها على الضمّ تشبيهًا لها بالغايات . وقيل غير ذلك ممَّا لا فائدة في ذكرهِ

وفي إذا الفجاَءَةِ قيلَ ظرفُ لجملةِ الإسمِ وقيلَ حرفُ

اي انهم اختلفوا في حقيقة اذا الفجائية . فقيل هي ظرفٌ للجملة الاسميَّة . وهو عند المبرّد ظرف مكانٍ وعند الزجّاج ظرف زمانٍ . واختار الاول ابن عصفور . والثاني

الزمخشريُّ * وقال الاخفش هي حرفٌ. واختارهُ ابن مالك واستدلَّ عليهِ بأدلّةٍ كثيرةٍ. منها قولهم خرجت فاذا إنَّ زيدًا واقفٌ. فلو كانت ظرفًا لكانت معمولةً لما بعد إنَّ وهو لا يعمل في ما قبلها. ومنها انها تقع رابطةً لجواب الشرط كما مرَّ في نحو اذا هم يقنطون. فلو كانت ظرفًا لوجب ربط الجواب بالفآء لا بها. وغير ذلك مما لا حاجة الى استيفائهِ. والله اعلم بالصواب

فصل

في أمَّا ولولا ولوما ولو ولَمَّا الحينيَّة

أَمَّا لتفصيلٍ لها حتمًا يَلِي ما ليسَ فعلاً وبذِي فآءٌ تَلِي
فَكُرِّرَتْ ودُونَ تفصيلٍ تَرِدْ مُفرَدةً والشرطُ فيها قد قُصِدْ

اي ان أمَّا بالفتح والتشديد موضوعةٌ للتفصيل. وحكمها ان يليها اسمٌ او حرف جرٍّ. نحو فأمَّا اليتيمَ فلا تقهَرْ. وأمَّا السائل فلا تنهَرْ. وأمَّا بنعمة ربّك فحدِّثْ. او أداة شرطٍ نحو فأمَّا إنْ كان من المُقرَّبين فرُوحٌ وريحانٌ وجنَّة نعيمٍ. وأمَّا ان كان من أصحاب اليمين فسلامٌ لك من أصحاب اليمين * وحكم جوابها ان يكون مقترنًا بالفآء كما رأيت. فلا يخلو منها إلاَّ في ضرورةٍ كقول الشاعر

فَأَمَّا القتالُ لا قتالَ لديكمُ ولكنَّ سيرًا في عراض المواكبِ

او في ندورٍ نحو أمَّا بعدُ ما بالُ رجالٍ يشترطون شروطًا ليست في كتاب الله. غير ان الجواب قد يكون قولاً محذوفًا فيُلتزَم حذفها معهُ نحو فأمَّا الذين اسودَّت وجوهم أكفرتم بعد إيمانكم. اي فيُقال لهم أكفرتم * واذ كان التفصيل يقتضي التعدُّد كانت تُستعمَل معهُ مكرَّرةً كما رأيت. وقد تأتي لغير تفصيلٍ فيُؤتَى بها مفردةً نحو أمَّا زيدٌ فمنطلقٌ. وقيل انهُ يُراد بها حينئذٍ التأكيد فيكون المراد انهُ منطلقٌ لا محالة * وهي على كل حالٍ في تأويل أداة شرطٍ وفعلهِ. فيكون التقدير مهما يكُنْ من شيءٍ او ان سألتَ عن فلانٌ فهو كذا. وبهذا الاعتبار تلزم الفآء في ما بعدها ويُسمَّى جوابًا لها. وقد كان الاصل في الفآء ان تكون في صدر الجواب كما رأيت في تقدير العبارة. لكنهُ لَمَّا كان معها كمعطوفٍ بلا معطوفٍ عليهِ استقبحوا هذه الصورة فجعلوا الفآء وَسَطًا فيهِ * ولَمَّا كانت أمَّا نائبةً عن أداة شرطٍ منعوا وقوع الفعل بعدها لئلاَّ يُتوهَّم انهُ فعل الشرط * واعلم انهُ لا يقع بين أمَّا والفآء اكثر من اسمٍ واحدٍ. فلا يُقال أمَّا زيدٌ غلامَهُ فلا تضربْ * ولا يُفصَل بين الفآء وما قبلها بجملةٍ تامةٍ ما لم تكن

دعائيّةً نحو أمَّا زيدٌ غفر لهُ الله فظالمٌ * وقد تُحذَف أمَّا قبل الامر نحو وربَّك فكبِّرْ. وقيل قبل النهي ايضًا نحو زيدًا فلا تضرِبْ * وقد تُبدَل ميمها المُدغَمة ياءً كقولهِ

رأَتْ رَجُلاً أَيْما اذا الشمسُ عارضَت فيضحَى وأَيْما بالعشيِّ فيخصَرُ

واختُلِف في حقيقتها فقيل ان اصلها أَن المصدريَّة وما. وقيل انها بسيطةٌ. وهو الصحيح. وعليهِ الجمهور

ولولا ولوما تلزمانِ المُبتَدا لامتنـاعٍ لوجودٍ قـد بَدَا
وذكرُما قُيِّدَ حتمٌ إِنْ جُهِل وخَبَرٌ من مُطلَقِ الكونِ آختُزِل

اي ان لولا ولوما موضوعتان للدلالة على امتناع شيءٍ لوجود غيرهِ. وهما تلزمانِ الدخول على المبتدإِ نحو لولا انتم لكُنَّا مُؤْمنين. أمَّا قول الشاعر

أَلا زَعِمَت أَسماءُ أَنْ لا أُحِبَّها فقلت بَلَى لولا يُنازِعُني شغلُ

فهو محمولٌ على إضمار أَن المصدريَّة قبل الفعل فيعود الى الاسم اي لولا منازعة شغلٍ لي. او ان المراد لو الامتناعيَّة ولا النافية * وأَمَّا خبر المبتدإِ الواقع في هذا المقام فان كان يدلُّ على كونٍ عامٍّ اي على مُطلَق الوجود وجب حذفهُ كما في المثال مُقدَّرًا بموجودٍ ونحوهِ. او على كونٍ خاصٍّ اي وجودٍ مُقيَّدٍ بصفةٍ مخصوصةٍ وجب ذكرهُ نحو لولا قومك حديثوا عهدٍ بكفرٍ لأسَّسْتُ البيتَ على قواعد ابرهيم. فان كان الخاصُّ معلومًا بدلالة القرينة عليهِ نحو لولا أَنصار زيدٍ يحمونهُ لَقُتِل جاز فيهِ الامران * وقس على كل ذلك مع لوما بالاستقراء

ولامتنـاعٍ لامتنـاعٍ لَوْ ومَعْ ماضٍ لشرطٍ فيهِ بالوضعِ تَقَعْ
وَهْوَ جوابُ كلِّ ذي آمتناعِ والاسمُ معْ لَوْ جاءَ في السماعِ

اي ان لو موضوعةٌ للدلالة على امتناع شيءٍ لامتناع غيرهِ. وهو الاشهر في الكلام عليها. وهي حرف شرطٍ في الزمانِ الماضي. ولذلك تختصُّ بالدخول على الفعل الماضي نحو لو شاءَ الله لهداكم اجمعين. فان وقع بعدها مضارعٌ صُرِف الى المضيِّ نحو لو يطيعكم في كثيرٍ من الامر لَعَنِتم اي لو اطاعكم * ولا عمل لها مطلقًا لانها موضوعةٌ للماضي وهو لا يستحقُّ الإعراب * ولا تدخل إلاَّ على الفعل كما هو شأنُ أَدَوات الشرط. فان وقع بعدها اسمٌ فهو معمولٌ لفعلٍ مُضمرٍ كقول بعضهم لو ذاتُ سوارٍ لَطَمَتْني. اي لو لَطَمَتْني ذات سوارٍ على ما عرفت في باب الاشتغال * ومن هذا القبيل نحو ولو أَنهم صبروا. ولو أَنتم تملكون خزائن رحمة ربي. فانَّ الاول على

تأويل لو ثبت صبرهم كما هو المختار عند المحقّقين . والثاني على ان الاصل لو كنتم فحُذِف الفعل وانفصل الضمير لعدم استقلالهِ * ولمَّا كانت لو موضوعةً للتعليق في الماضي وجب ان يكون جوابها ماضيًا لفظًا كما رأيت . او معنًى نحو نِعمَ العبد صُهَيبٌ لو لم يخَفِ الله لم يعصِهِ * وهو جواب كلّ ما دلَّ على امتناع فيندرج تحتهُ جواب لولا كما مرَّ . وجواب لوما كقول الشاعر

لوما الإصاخةُ للوشاة لكان لي — من بعد سخطك في رضاك رجآء

وقد ورد جواب لو جملةً اسميَّةً حملاً على جواب إِنْ نحو ولو انهم آمنوا واتَّقوا لمَثُوبَةٌ من عند الله خيرٌ . ولذلك صدَّرها بعضهم بالفآء في قولهِ

لو كان قتلٌ يا سلامَ فراحةٌ — لكن فررت مخافةً أَنْ أُوسَرا

اي فذلك راحةٌ . وتأوَّلها الاكثرون على ان الجملة في الآية جواب قَسَمٍ مقدَّر اغنى عن جواب لو . وان راحة في البيت معطوفة على قتل . والجواب محذوفٌ . اي لو كان قتلٌ تعقبهُ راحةٌ ما فررت . والله اعلم

وربَّما جآءَتْ لِما يَستقبلُ — والجزمُ في الشعرِ بها قد يُقبَلُ
وجزَمَ البعضُ بها حملاً على — إِنْ مُطلقًا والعكسُ عنهم نُقِلا

اي ان لو قد تاتي للشرط في المستقبل على خلاف وضعها فتكون بمنزلة إِن الشرطية . وعلى ذلك قول الشاعر

ولو تلتقي اصداؤُنا بعد موتنا — ومن دونِ رمسَينا من الارض سَبْسَبُ
لَظَلَّ صدَى صوتي وان كنت رِمَّةً — لصوت صدى ليلى يهش ويطربُ

فان وقع بعدها ماضٍ أُوِّل بالمستقبل نحو اعطوا السائل ولو جآءَ على فرَس . غير انها مع ذلك لا تعمل ايضًا في السعة لانها موضوعةٌ للماضي المحض وغالبة الدخول عليهِ . وندر الجزم بها في ضرورة الشعر كقول الشاعر

تامَتْ فؤادك لو يحزنْكَ ما صَنَعَتْ — احدى نسآء بني ذُهل بن شيبانا

وقيل ان بعض العرب يجزمون بها حيثما وقعت حملاً على إِنْ . وبعضهم يهملون إِنْ حملاً عليها . وعليهِ قرآءة طلحة فإِمَّا ترَيْنَ من البشر احدًا بنون الرفع . والحديث إِنْ لا تراهُ فانهُ يراك . وكلُّها لُغاتٌ ضعيفة لا يُعتمَد عليها * واعلم ان لو تُستعمَل للوصل مثل إِنْ نحو زيدٌ ولو قلَّ مالهُ كريمٌ . ويُقال لها حينئذٍ لَوِ الوصلية

ولوُجُودٍ لِوُجُودٍ ظرفا — لِما مَضى لَمَّا وقيلَ حرفا

وتأخذُ الجوابَ من ماضٍ كذا او جملةٍ اسميَّةٍ بعـدَ إذا

اي ان لَمَّا موضوعةٌ للدلالة على وجود شيء لوجود غيرهِ في الزمان الماضي. ولذلك لا تدخل إلاَّ على الأفعال الماضية * واختُلِف في حقيقتها. فقيل هي ظرفٌ لما مضى من الزمان مثل إذْ. وهو مذهب الفارسيّ وابن جنّي وجماعةٍ. وقيل هي حرفٌ. وهو مذهب ابن خروف وتبعهُ جماعةٌ * واجاز سيبويه دخولها على المضارع. وهي عندهُ حرفٌ معهُ. وظرفٌ مع الماضي. والاول هو المختار عند الجمهور * وأمَّا جوابها فيكون فعلاً ماضيًا ايضًا نحو فلمَّا نجَّاكم الى البرّ اعرضتم. او جملة اسمية مقرونةً بإذا الفجائية نحو فلمَّا نجَّاهم الى البرّ اذا هم يشركون. قيل او بالفاءَ نحو فلمَّا نجَّاهم الى البرّ فمنهم مُقتَصِدٌ. وانكرهُ المحققون وخرَّجوا الآية على حذف الجواب. اي فلمَّا نجَّاهم انقسموا قسمين فمنهم مقتصدٌ * واعلم ان جميع هذه المذكورات اذ كانت لتعليق شيء على آخَر كما هو مُقتضَى الشرط سمَّوا كل ما علَّقتهُ جوابًا وان لم يكن ما قبلهُ شرطًا في الحقيقة * واذ كانت لَمَّا قد جرت مجرى اذ في الظرفية جرت مجراها في استعمالها حرف تعليلٍ كقول الشاعر

ولمَّا كان حكم الموت دَينًا وفيت بهِ وشيمتك الوفاءُ

اي واذ كان الى اخرهِ وحينئذٍ تكون قد خرجت عن الظرفية لعدم دلالتها على الزمان كما ترى

فصلٌ

في أَحرُف الجواب والتفسير والتنبيه والاستفتاح

نَعَمْ أَجَلْ إِيْ للجوابِ وبَلَى إِنَّ بَجَلْ جَيْرِ جَلَلْ كَلاَّ وَلا
وَبِبَلَى اَثْبِتْ ما انتفَى والنفيُ في كَلاَّ ولا والردعَ زِدْ كَلاَّ تَفِي
وما بَقِيْ صَدِّقْ بهِ وأَعلِمِ وعِدْ وبعدَ إِيْ وُجُوبًا أَقسِمِ

اي ان هذه الأَحرُف يُؤتى بها للجواب وهي مختلفة الأحكام. فان بَلَى تختصُّ بوقوعها بعد النفي فتجعلهُ إِثباتًا. وذلك يكون تارةً في الخبر نحو زعم الذين كفروا أَنْ لن يُبعَثوا قُل بَلَى. وتارةً في الاستفهام نحو قال أَلَسْتُ بربّكم قالوا بَلَى. اي بَلَى يُبعَثون. وبَلَى انت ربّنا. بخلاف نَعَمْ وما يجري مجراها فان الجواب بها يتبع ما قبلهُ في نفيهِ وإِيجابهِ. ولذلك اذا قيل لرجلٍ أَلَيسَ لي عليك دَينٌ فان قال بَلَى يلزمهُ الدَّين. وان قال نَعَمْ او إِحدَى أَخَواتها لا يلزمهُ * وكَلاَّ ولا تختصَّان بالنفي مطلقًا كيفما كان ما قبلها.

غير ان كَلَّا يُرَاد بها ايضًا ردع المُخاطَب تنبيهًا على شدة بطلان كلامهِ وهو المشهور في استعمالها * وأمَّا ما بقي من هذه الأحرُف فيكون لتصديق المُخبِر في نحو قام زيدٌ . ولإعلام المستخبر في نحو هل قام زيدٌ . ولوعد الطالب في نحو إِضرِبْ زيدًا . فيُقَال في الجميع نَعَمْ او احدى أَخَوَاتها * غير ان إِيْ لا تُستعمَل إِلَّا مع القَسَم المحذوف فعلهُ نحو قُلْ إِيْ وربّي انهُ لَحَقٌّ . فلا يُقَال إِيْ أُقسِمُ بربّي * واعلم ان هذهِ الأَحرُف تسدُّ مسدَّ الجُمَل التي يقتضيها الجواب فتُحذَف كما رأَيت * ومنها ما هو كثير في الاستعمال وهو نَعَمْ وبَلَى و إِيْ . وما هو قليلٌ وهو أَجَلْ . وما هو نادرٌ وهو جَيْرِ . واندر منها بَجَلْ . واندر منها إِنَّ . وانكرها ابو عُبَيدة . والصحيح إِثباتها فقد حُكِيَ عن بعض العرب قولهُ إِنَّ وراكِبَها جوابًا لمن قال لهُ لعن الله ناقةً حملتني اليك . أَيْ نَعَمْ ولَعَنَ راكِبَها . ومنهُ قول الشاعر

قالوا أَخِفتَ فقلت إِنَّ وخيفتي ما إِنْ تزالُ منُوطةً برجاءِي

أَيْ فقلت نَعَمْ . واندر منهنَّ جَلَلْ . حكاها الزجَّاج في كتاب الشجرة عن بعض العرب *

وأُمُّ الباب نَعَمْ في الإيجاب ولا في النفي

وأَيْ لِتَفسيرٍ وأَنْ حيثُ تَلِي مَعْنًى فَقَطْ للقولِ بينَ الجُمَلِ

اي ان أَيْ موضوعةٌ لتفسير ما قبلها نحو رأَيت ليثًا اي أَسَدًا . فيكون ما بعدها عطف بيانٍ او بدلًا لا عطف نسقٍ خلافًا للكوفيّين * وتُفسَّر بها المُفرَدات كما رأَيت . والجُمَل كقول الشاعر

وترمينني بالطرف أَيْ انت مذنبٌ وتقلينني لكنَّ اياك لا اقلي

وأَمَّا أَنْ فتختصُّ بتفسير الجُمَل . وحكمها ان تكون واقعةً بين جملتين في الأُولَى منها معنى القول فقط دون لفظهِ نحو فاوحينا اليهِ أَنِ اصنعِ الفلك . وذلك لان القول الصريح لا يحتاج تفسيرًا لكون الجملة تقع مفعولًا لهُ . ولا فرق في الجملة بين ان تكون فعليَّةً كما رأَيت . او اسميَّةً نحو ونُودُوا أَنْ تِلْكُمُ الجنَّة * واعلم ان بعضهم جعل اذا من أَدَوات التفسير في نحو تقول نهلتُ الماءَ اذا شربتهُ . غير ان التاءَ في المُفسِّر الواقع بعدها تكون مفتوحةً للمُخاطب بخلاف أَيْ فانها تكون معها مضمومةً للمتكلم . وقد نظم بعضهم في ذلك فقال

اذا أَرَدتَ بأَيْ فعلًا تُفَسِّرُهُ فضُمَّ تاءَك فيهِ ضمَّ معترفِ
وان تَكُنْ بإِذا يومًا تُفَسِّرُهُ ففتحُك التاءَ فيهِ غير مختلفِ

والحقُّ ان اذا تكون في المثال ظرفًا للقول لا تفسيرًا للنهل في الحقيقة . وانما التفسير مأخوذٌ بالمعنى كما ترى * واذا قبل أَشَرتُ اليهِ أَنْ لا تفعل جاز تقدير لا نافيةً فيجوز رفع المضارع على جعل أَنْ مُفسِّرةً . ونصبهُ على جعلها مصدريةً . وجاز تقديرها ناهيةً فيُجزَم وتتعيَّن أَنْ للتفسير * فان فُقِدَت لا جاز الرفع والنصب وامتنع الجزم . فتأمَّلْ

وها لِتَنبيهٍ كَهٰذا تَقَعُ ... كذاكَ يا حَيْثُ النِدا يَمتَنِعُ

اي ان ها موضوعةٌ لتنبيه المُخاطَب . وهي تدخل غالبًا على اسم الإشارة القريب نحو هذا وهُنا . ويُفصَل بينهما تارةً بكاف التشبيه نحو فلمَّا جاءَت قيل اهكذا عرشُكِ . وتارةً بضمير الرفع نحو ها أَنتم أُولاءِ * وقد يُفصَل بغيرها كقول الشاعر

ها إِنَّ تاعذرةٌ ان لم تكن نَفَعتْ ... فان صاحبها قد تاه في البلدِ

وقد نقتصر على ضمير الرفع كقول الآخر

فها انا تائبٌ عن حبّ ليلَى ... فما لك كلّما ذُكِرَت تذوبُ

ويكثر استعمالها مع الماضي المقرون بقد كقول الآخر

يقولون لي ها قد شربتَ مدامةً ... فقلت لهم لا بل اكلت سفرجلا

وتلزم أَيَّ في النداءِ كما مرَّ نحو يا أَيُّها النبيُّ * وأَمَّا يا فيجعلونها حرف تنبيهٍ اذا كان ما بعدها لا يصلح ان يكون مُنادًى كما مرَّ في بحث حروف النداءِ . فتذَكَّرْ

وبِأَلاَ يَستَفتِحونَ وأَمَا ... ورُبَّما التنبيهُ يُعزَى لَهُما

اي ان أَلاَ وأَمَا يستعملونهما لاستفتاح الكلام بهما . واكثر وقوع أَلاَ قبل إِنَّ نحو أَلا إِنَّ وعدَ الله حقٌّ . وقبل النداءِ كقول الشاعر

أَلا يا غراب البين ان كنت صاحبي ... قطعنا بلاد الله بالدَّوَرانِ

واكثر وقوع أَمَا قبل القَسَم كقول الآخر

أَمَا والذي ابكى واضحك والذي ... امات واحيا والذي امرهُ الامرُ

وقد يُراد بهما التنبيه ايضًا . وقيل ان التنبيه معناها والاستفتاح محلُّها . فيُستَفتَح الكلام بها لتنبيه المُخاطَب عليهِ * وزاد بعضهم التأكيد . وجعل منهُ قول الشاعر

أَما انهُ لولا الخليط المودّعُ ... وربعٌ خلا منهُ مصيفٌ ومربعُ

وقد تُبدَل همزتها ياءً كقراءة بعضهم هَلا يا اسجدوا . وقول بعضهم هَا واللهِ . وكلاهما نادرٌ

فصلٌ

في همزة الوصل وهاءِ السكت

لا يُبتَدَا بساكنٍ فتُجتَلَب همزةُ وصلٍ قبلَهُ عندَ العَرَب

اي ان العرب لا يفتتحون النطق بالساكن لان الشروع في كل امرٍ يقتضي الحركة. فان لزم الابتداءُ بهِ لا يستحسنون تحريكهُ لئلاَّ يخرجوهُ عن وضعهِ. فيأتون قبلهُ بهمزةٍ متحرّكة نحو إِضْرِبْ لكي يتوصَّلوا بها الى بقاء السكون. ولذلك يُقال لها همزة الوصل * ومن ثَمَّ يكونون قد ابتدأُوا بالمتحرّك. وتركوا الساكن على حكمهِ. فجمعوا بين الطرفين

فإنْ تَقَعْ في الدَرْجِ لم تُحْسَبْ سِوَى رسمٍ فلم تَفصِلْ إذِ اللفظُ ٱنطَوَى

اي فان وقعت هذه الهمزة في أثناء الكلام نحو يا زيدُ ٱضرِبْ لا تُحسَب شيئًا. لانها تسقط لفظًا للاستغناء عنها لان ما بعدها لم يقع ابتداء. ولكن تثبت خطًّا ليكون رسمها دليلاً عليها. فتكون حينئذٍ مجرَّد رسمٍ يُكتَب ولا يُقرَأُ * واذ كانت لا تُعَدُّ شيئًا لسقوط لفظها لا تُعَدُّ فاصلاً بين المتجاوِرَين الواقعة بينهما كما سيأتي في بابهِ

وليسَ من وقفٍ على ذي حرَكه فالهاءُ للسكتِ تلي مُستدرِكه

اي ان الوقف لا يكون على متحرّكٍ لان الفراغ يقتضي السكون والراحة. ولذلك يُؤْتَى بهاء السكت مستدرِكةً ما يُخشَى فواتهُ من حقّ السكون الذي يقتضيهِ الوقف. وبقاءِ الحركة التي يقتضيها الحرف الموقوف عليهِ كما علمت هناك. ومن ثَمَّ يكون الوقف قد مضى على سكونهِ والحرف قد بقي على حركتهِ * وقد يفيد إلحاقها رفع الالتباس ايضًا كما في نحو لم يُعطِ. فانهُ اذا وُقِف عليهِ بالسكون احتمل ان يكون معلومًا او مجهولاً لان الفارق بينهما هو حركة آخرهِ. فاذا لحقتهُ الهاءُ ظهرت الحركة فاندفع الالتباس * ويُقال لهذه الهاء هاءُ السكت لانهُ يُسكَت عليها في الوقف لا على آخِرِ الكلمة

وتَلحَقُ الساكنَ في بابِ النِدا من نحوِ يا عَمَّا ووَا محمَّدا

اي ان هذه الهاءَ تلحق ايضًا الحرف الساكن الموقوف عليهِ في باب النداء وهو يشمل المُنادَى المحض والمُستغاث والمندوب. وذلك يُستَعمَل حرصًا على بيان هذا الحرف. وهو الألِف المنقلبة عن ياء المتكلّم وأَلِف النُدبة كما في المثالين. فيقال يا عَمَّاه وواعُمَرَاه * وكذلك الأَلِف اللاحقة المستغاث. والواو والياء المنقلبتان عن أَلِف النُدبة كما عرفت هُنالك. فتذكَّرْ

وأُلحِقَتْ وصلاً بهِ في الشِعرِ فحُرِّكَتْ بالضمِّ او بالكَسْرِ

اي ان الهاء المذكورة قد أُلحِقَت في الوصل ايضًا بالساكن المذكور ولكن في الشعر فقط كقول الشاعر

يا مرحباهُ بحمار ناجيه اذا اتى قرَّبتهُ للسانيه

وقول الآخَر

واحرَّ قلباهُ ممَّن قلبهُ شَبِمُ ومن بجسمي وحالي عندهُ سَقَمُ

وحينئذٍ يجب تحريكها دفعًا لالتقاء الساكنين. او حذرًا من اختلال الوزن. فتُضمُّ تشبيهًا بهاء الضمير وهو الاكثر. وقد تُكسَر على اصل تحريك الساكن كما سيأتي

فصل

في تاء التأنيث

والتاءُ للتأنيثِ في فعلٍ مَضَى ساكنةٌ بعكسِ ما الإسمُ اقتضَى

ورُبَّما في الحرفِ جاءتْ فجمَع وقد يُصادِفُ السكونَ ما منَع

اي ان تاء التأنيث التي تلحق الفعل الماضي كقامتْ هند ساكنةٌ بعكس التاء التي تلحق الاسم فانها متحرّكةٌ حركة إعرابٍ نحو عندي جاريةٌ. او حركة بناءٍ نحو لا جاريةَ في الدار * وربَّما لحقت هذه التاء الحرف ايضًا كرُبَّتْ عالمٍ لقيتهُ فيجمع كلا الامرين لانهُ يجوز فيها معهُ الفتح والسكون. غير ان السكون في اللاحقة الفعل والحرف قد يحول دونهُ مانعٌ من التقاء الساكنين فيجب تحريكها نحو قالتَا اتينا طائعين. ولاتَ حينَ مناصٍ وما اشبه ذلك

فصل

في أحكام تحريك الساكن

أوَّلَ ساكنَينِ لا مَدَّ ولا إدغامَ فيهِ اكسرْ كأكرِمِ المَلا

اي ان الاول من الحرفين الساكنين الذي ليس حرف مدٍّ وهو حرف العلَّة المسبوق بحركةٍ تجانسهُ كما مرَّ ولا مُدغمًا في الثاني يُكسَر كما نحو أكرِمِ الملأَ. وهو يشمل الحرف الصحيح كما رأيت. وحرفَ اللين وهو حرف العلَّة المسبوق بحركةٍ لا تجانسهُ نحو ولَوِ اتَّبع الحقُّ وإمَّا ترَيِنَّ بكسر الواو والياء * وقس على كل ذلك ما جرى مجراهُ نحو لم يَكُنِ الذين كفروا. ولِمَنِ الملكُ اليومَ. وبَلِ اللهُ يزكّي من يشاء. وما اشبه ذلك إلاَّ ما ندر كما سيأتي

وساكنُ الإشباعِ للمَجْرَى نُوِيْ فكَسَروا في الجرِّ ساكنَ الرَّوِيْ

اي ان حرف العلَّة الساكن المتولّد من إشباع المجرى اي حركة الرويّ وهو الحرف

الذي تُبنَى عليهِ القصيدة كما للام من قول الشاعر

قِفا نَبْكِ من ذِكرَى حبيبٍ ومنزلِ بسِقطِ اللِوَى بين الدُخُول فحَوْمَلِ

يُقدَّر في النيَّة فيكسَر الرويُّ الساكن الواقع قبلهُ على حكم التقآء الساكنين. وذلك انما يكون مع القوافي المجرورة لان إِشباع مجراها تتولَّد منهُ اليآء المناسبة لكسر الساكن الذي قبلها. وهي تلزم في كلّ بيتٍ لانها من اجزآء القافية. فان لم توجد في اللفظ كقولهِ بعد ذلك

ففاضت دموع العين مني صبابةً على النحرِ حتى بلَّ دمعيَ محملي

وجب تقديرها في النيَّة كقولهِ ايضًا

تقول وقد مال الغبيط بنا معًا عقرتَ بعيري يا ٱمرأَ القيس فانزلِ

وقولهِ

ويومًا على ظهر الكثيب تَعذَّرتْ عليَّ وآلَتْ حلفةً لم تحلَّلِ

فان بعد اللام الساكنة للبنآء في الاول والجزم في الثاني يآء ساكنةً مُقدَّرةً كما مرَّ فكسِرَت اللام باعتبارها كما ترى لان المقدَّر في حكم المذكور * واعلم ان ذلك يكون في أثنآء القصيدة كما رأيت فيُقدَّر الحرف المذكور تبَعًا لما سبق من القوافي. وتارةً يكون ابتدآء كقول الشاعر

أَسَأَلتَ ربع الدار ام لم تسأَلِ بين الحوافي فالبضيع فحوملِ

فيُقدَّر على نيَّة كسر الرَويّ في ما سيأتي منها

وما ٱلتقَى همزةَ قطعٍ وُصِلَتْ حرَكةُ القطعِ اليهِ نُقِلَتْ

وذاكَ مع همزةِ وصلٍ وَرَدا كقالَتُ ٱخرُجْ باعتِبارِ ٱلإِبتِدا

اي ان الساكن الذي تليهِ همزة قطعٍ قد وُصِلَت تُنقَل اليهِ حركتها التي كانت لها في حال قطعها كقرآءة بعضهم واذ قالَتُ ٱمَّةٌ منهم. فان اصلهُ قالتْ أُمَّةٌ بضم الهمزة مقطوعةً فلما وُصِلَت نُقِلَت ضمَّتُها الى التآء الساكنة قبلها. ومن ذلك قرآءة ورشٍ أَلَمْ تعلمَ ٱنَّ الله على كل شيءٍ قديرٌ بفتح الميم ووصل الهمزة. واكثر ما يكون ذلك في الشعر لضرورة الوزن كقول الشاعر

لَوَ ٱنَّ اللُؤم يُنسَب كان عبدًا قبيح الوجه أَعْوَرَ من ثقيفِ

ومنهم من استعمل ذلك مع همزة الوصل ايضًا باعتبار الابتدآء بها كقرآءة بعضهم وقالتُ ٱخرُجْ عليهِنَّ بضم التآء بنآء على ان الهمزة كانت مضمومةً في الابتدآء فلما أُدرِجَت

نُقِلَت تلك الضمَّة الي ما قبلها. ومنهُ قراءَة من قرأَ ولَقَدُ ٱستهزِئَ برُسُلٍ من قبلك بضم الدال * وكلٌّ ذلك من شوارد الاستعمال في اللُغَة

وَحرِّكِ الثانيْ كمُدُّ متبَعـا وٱفتحْ أَوِ ٱكسرْ دونَ إِتباعٍ دعَا

اي انهم يحرّكون الساكن الثاني اذا كان الاول مُدغَمًا فيهِ. وذلك يكون في فعل الامر كما في المثال. وفي المضارع كلَم يمُدُّ. فان كان المتحرك قبلها مضمومًا جاز الضمُّ إتباعًا. والفتحُ تخفيفًا. والكسرُ على اصل تحريك الساكن كما ستعلم. وان كان مفتوحًا كلم يَعَضّ او مكسورًا كلم يفِرّ جاز الإتباع والفتح والكسر بخلافهِ. وامتنع الضمُّ اذ لا وجه لهُ. فيُقال لَم يمُدُّ بالحركات الثلاث. ولم يعَضّ ولم يفِرّ بالفتح في الاول والكسر في الثاني متبَعَين. وبالعكس على غير ما يقتضيهِ الإتباع. وقس عليهِ الامر * فان تلا الفعلَ ساكنٌ نحو لم يَمُدّ الحبلَ جاز الكسر والفتح بالاتفاق وامتنع الضمُّ عند الاكثرين. وحكاهُ ٱبن جني عن بعض العرب * وان اتَّصل بهِ ضمير غائبٍ فان كان مضموم الفاءَ الْتُزِم فيهِ الضمُّ نحو لم يمُدُّهُ. وإلاَّ جاز تثليثهُ. وحكى الكوفيُّون التثليث مطلقًا * فان كان الضمير لغائبةٍ نحو لم يرُدَّها لزم الفتح مُطلقًا بالإجماع

وما سِوَى ذلكَ خَصَّ فٱنحَصَرْ نحوَ ٱلقَوُا العِدَى وعُدْ مِنَ السَفَرْ

اي ان ما سوى الأَحكام المذكورة يختصُّ بمواقع معلومةٍ منحصرًا فيها كضمّ واو الجمع المفتوح ما قبلها وفتح نون مِنْ مع أَلْ كما رأَيت. وحذف نون التوكيد الخفيفة وتنوين العَلَم الموصوف بابن كما مرَّ * وقد علمت ان همزة الوصل لا تُعَدُّ فاصلاً لسقوطها في اللفظ فلا يُعتَدُّ باعتراضها بين الساكنين كما علمت في بابها

وكلُّهُ يُقدَّرُ السُكونُ لهُ كما في عكسهِ يَكُونُ

اي ان كلَّ ما ذُكِر من السواكن التي تعرض عليها الحركة يُقدَّر لهُ السكون كما ان المتحرّك الذي يعرض عليهِ السكون تُقدَّر لهُ الحركة. فيكون هذا ساكنًا في التقدير متحرّكًا في اللفظ لعُروض التقاءِ الساكنين ونحوهِ. كما يكون الموقوف عليهِ متحرّكًا في التقدير ساكنًا في اللفظ لعروض الوقف عليهِ

وٱعلَم بأَنَّ الكسرَ في تحريكِ ما يَسكُنُ أَصلٌ لِإخاءٍ فيهِما
فكُلُّ ما يخرجُ عنهُ ٱعتَسفا والفتحُ أَولَى بعدهُ إِذْ خَفَّفا

اي ان الاصل في تحريك الساكن ان يكون بالكسر لان السكون والكسر أَخَوان باعتبار الاختصاص المعهود فيهما. فاذا عُدِل عن السكون كان اخوهُ احقَّ بالعدول

اليهِ * وكلُّ ما خرج عن ذلك نحو لا تنسوُا الفضلَ بينكم بضم الواو. ولا تحسَبَنَّ الله مُخلِفَ وعدِهِ بفتح الباَء. فقد مشى على غير الطريق * إلَّا ان الفتح أَولى من الضمّ لانهُ يفيد التخفيف الذي يفيدهُ السكون. ولذلك كان اكثر في الاستعمال

فصل

في الاستئناف

يُستأنَفُ الكلامُ قطعًا مضمَرا مُبتدَأٌ عنهُ بتالٍ أُخبِرا

وذاكَ بعدَ الواوِ والفاَءِ ٱطَّرَدْ في جُمَلٍ تشريكُهنَّ لم يُرَدْ

اي ان الكلام يُستأنف مقطوعًا عمَّا قبلهُ منويًّا فيهِ مبتدأٌ مخبَرٌ عنهُ بما يليهِ كما سترى. وذلك يكون بعد الواو والفاَء العاطفتين في الجُمَل التي لا يُراد تشريكها مع ما قبلها في حكمهِ كقولهم لا تأكلِ السمك وتشربُ اللبنَ. وقول الراجز

زَلَّتْ بِهِ الى الحضيضِ قَدَمُهْ يُرِيدُ أَنْ يُعرِبَهُ فيُعجِمُهْ

برفع ما بعد الواو والفاَء فيهما. فان التقدير في الاول وانت تشربُ اللبن. لان المراد فيهِ النهي عن اكل السمك مجتمعًا مع شرب اللبن لا عنهما جميعًا. وفي الثاني فهو يُعجِمُهُ. لان المراد انهُ يقصد ان يُعرِبَهُ فيأتي معجمًا بخلاف مقصودهِ

وشاعَ بعدَ الفاَءِ ٱلِاستِئنافُ في نحوِ مَنْ يُؤْمِنْ فلا يَخافُ

اي ان الاستئناف قد شاع وقوعهُ في جواب الشرط المضارع بعد الفاَء الرابطة الجواب نحو مَن يؤْمنْ بربّهِ فلا يَخافُ بَخْسًا ولا رَهَقًا. اي فهو لا يخاف * ومن ثَمَّ يلزمهُ الرفع لانهُ قد صار مجرَّدًا بوقوعهِ خبرًا لذلك المبتدإِ المُقَدَّر كما علمتَ في موضعهِ

ودُونَ ذاكَ كَجَوابٍ يَرِدُ نحوَ قَصَدْنا نَجْدَ نَجْدٌ نُقصَدُ

اي ان الاستئناف يُستعمَل بدون ما ذُكِر من مُصاحَبَة الحرف وإِضمار المبتدإِ. فتكون الجملة كأَنَّها قد وقعت جوابًا عن سؤَالٍ مُضمَرٍ. ولذلك تُقطَع عمَّا قبلها كما يُقطَع الجواب عن السُؤَال. فتكون مستأنفةً كما في المثال. فان الجملة الثانية فيهِ مبنيةٌ على سُؤَالٍ مُقَدَّرٍ. كأَنَّهُ قيل هل نَجْدٌ اهلٌ لقصد الناس اليها. فقيل نَجْدٌ نُقصَدُ * وذلك يكون في الجملة الاسميَّة كما رأَيت. وفي الفعليَّة نحو اذ دخلوا عليهِ فقالوا سلامًا قال سلامٌ. فانهُ على تقدير انهُ قيل ماذا قال في جوابهم فقيل قال سلامٌ. وهذا من المباحث البيانيَّة

فصلٌ
في الحكاية

وقفًا حَكَتْ مَنْ ما لِنكرةٍ سئِلْ عنها وأيٌّ إنْ وَقَفْتَ أَوْ تَصِلْ
ونُونَ مَنْ للفردِ حَرِّكْ مُشبعا والبعضُ بالإعراب بالحرفِ ادَّعَى

اي ان مَنْ وأيَّ الاستفهاميَّتين يَحكِي بهما السائل عن تشخيص النكرة المذكورة قبلهما ما لها من الإعراب والتذكير والإفراد وفروعها . اي يوردها على حَسَب ما وردت عليهِ تلك النكرة من الإعراب وغيرهِ ممّا يليهِ * غير ان مَنْ يُحكَى بها في الوقف فقط وأَيّ في الوقف والوصل . ويجب تحريك نون مَنْ في حكاية المفرد المذكَّر بحركتهِ مُشبَعةً فيتولد منها حرفٌ يجانسها . أمّا التحريك فلاستجلاب الحكاية لانها لا تتأتَّى من الساكن . وأمّا الإشباع فللوقف على الساكن المتولّد منهُ لانهُ لا يُوقَف على المتحرّك . فاذا قيل جاءَ رجلٌ يقال مَنُو . ورأيت رجلاً يقال منَا . او مررت برجلٍ يقال مَنِي * وأمّا أيٌّ فتجري مجرى بقية الأسماء المعربة وصلاً ووقفًا . فيُقال في الوصل أيٌّ يا فتَى بالرفع لمن قال جاءَ رجلٌ . وفي الوقف أيًّا بالألِف المُبدَلة من التنوين لمن قال رايت رجلاً . وقس عليهِ * وزعم بعضهم ان مَنْ حينئذٍ تكون معربةً بالحروف . وهو مخالفٌ لمذهب الجمهور * وكلٌّ واحدةٍ منها تكون مبتدأً محذوف الخبر على الاصحّ . أيْ مَنِ الذي ذكرتَهُ . وأيٌّ جاءَ ونحو ذلك . وهو المختار عند الاكثرين

وَٱحكِ الفُرُوعَ بِهما مُسكِّنَهْ مَعَ المُثَنَّى غالبًا نُونُ مَنَهْ

اي ان مَنْ وأيَّ تُحكَى بهما فروع المفرد المُذكَّر وهي المؤنَّث والمُثنَّى والجمع . فاذا قيل جاءَت ٱمرأةٌ ورجلان وٱمرأتان وبنونَ وبَناتٌ يُقال مَنَهْ ومَنان ومنتان ومَنون ومَنات . وكذلك أيَّة وأيَّان وأيَّتان وأيُّون وأيَّات * غير ان الغالب في نون مَنَة ان تُسكَّن مع المُثنَّى فيقال منْتان تنبيهًا على ان التاءَ ليست لتأنيث المسؤُول بهِ بل لحكاية تأنيث المسؤُول عنهُ . وربَّما سُكِّنت مع المفرد ايضًا فيقال مَنْتْ باثبات التاءِ على لفظها مع الوقف عليها * ومن العرب من لا يحكي بهما غير الإعراب فقط فتستوي حكاية المفرَد المذكَّر وغيرهِ . وهي لُغَةٌ قليلة * واعلم ان مَن الملحقة بعلامات التثنية والجمع تجري على صورة إعرابهما في اللفظ . غير ان ذلك لا يكون فيها إعرابًا . ولا تُعَدُّ مُثنَّاةً ولا مجموعةً . وانما تلك زياداتٌ لحقتها للدلالة على حال المسؤُول عنهُ * ويُعتبَر في المتعدّد المحكيّ وجود علامات التثنية والجمع فيهِ . او صلاحيَّتهُ للوصف بما

فيهِ هذه العلامات كما اذا قيل جاءَني رجلٌ وغلامٌ فيقال أَيَّان باعتبار انهُ يُقال رجلٌ وغلامٌ كريمان . واذا قيل جاءَني رجالٌ ونساءٌ فيُقال مَنُون ومَنات باعتبار انهُ يقال رجالٌ فاضلون ونساءٌ فاضلات . وما اشبه ذلك

ودُونَ مَنْ كالاصل قفْ فما حُكِي لم يَعْدُ فتحَ أَيَّ من تحرُّكِ

اي ان ما سوى مَنْ من أَلفاظ الحكاية يُوقَف عليهِ حسب الاصل في الوقف . فلا يُحكَى فيهِ من الحركات الا الفتحة في أَيّ مع إِبدال تنوينها أَلِفًا كما رأَيت آنفًا . ويُسكَّن غيرها بالإجمال لامتناع الوقف على المتحرّك فيُقتَصَر على حكاية التذكير والتأنيث والأعداد ✲ وأَمَّا الحروف اللاحقة لها فتُحكَى باسرها لعدم المانع ✲ وكل ما يُحكَى فيهِ حركةٌ او حرفٌ من المعربات تُقدَّر عليهِ حركة الإِعراب او حرفهُ لاشتغالهِ بحركة الحكاية او حرفها . كما مرَّ في باب تقدير الإِعراب ✲ وأَمَّا المبنيَّات فتكون في محلّ الإِعراب الذي تقتضيهِ الحكاية

ولفظُ مَنْ في الوصلِ لا يُغَيَّرُ ونُظِمَتْ مَنُونَ في ما يَندُرُ

فانْ تَسَلْ عن عَلَمٍ بها بلا واوٍ فما يُحكَى اليهِ عُدِلا

اي ان مَنْ اذا سُئِل بها في الوصل كانت بلفظٍ واحدٍ مع الجميع . فيُقال مَنْ يا هذا لمن قال جاءَ رجلٌ او امرأَةٌ او رجلان وهلمَّ جرًّا . وندر مَنُونَ في قول الشاعر

أَتَوا ناري فقلت مَنُونَ انتم فقالوا الجنُّ قلت عِموا ظلاما

وهو محمولٌ على الشذوذ عند سيبويه والجمهور . واجازهُ يونس على انهُ لغةٌ لبعض العرب ✲ فان كان المسأُول عنهُ عَلَمًا وهي غير مسبوقةٍ بالواو انتقلت الحكاية اليهِ . فيُقال مَنْ زيدًا لمن قال رأَيت زيدًا . وقس عليهِ ✲ غير انهم يشترطون فيهِ ان لا يكون مُلحَقًا بتابعٍ غير النعت بابنٍ مضافٍ الى علَمٍ وعطف النَسَق مع كون المعطوف عَلَمًا . فاذا قيل رأَيت زيدًا الكريمَ او نفسهُ او اخاك تقول مَنْ زيدٌ الكريمُ وهلمَّ جرًّا بالرفع في الجميع . لان إِعادة هذه المتبوعات مع توابعها تفيد المخاطَب ان المسأُول عنهُ هو ما ذكرَهُ فتغني عن حكاية إِعرابهِ . واذا قيل رايت زيدَ بنَ عمرٍو او بكرًا وخالدًا تقول مَنْ زيدَ بنَ عمرٍو ومَنْ بكرًا وخالدًا بالنصب فيهما . لان التابع الاول مع متبوعهِ كالكلمة الواحدة . والثاني اجنبيٌّ لا تعلُّق لهُ بمتبوعهِ . فيكون كلاهما كَلَا تابع ✲ فان كان المعطوف غير عَلَمٍ نحو رايت زيدًا وغلامَهُ قيل يُحكَى العلَم وحدهُ . وقيل يُحكَى المعطوف ايضًا تبعًا لهُ . والاول هو المختار عند الاكثرين ✲ ولا بُدَّ ان يكون العَلَم

المسأُول عنهُ مشتركًا كما رأيت . فان كان مختصًّا كالفرزدق كان السؤَال عنهُ عبثًا ❊ واعلم ان هذه الحكاية تختصّ بمَنْ دون أَيّ لانها ساكنةٌ لا تظهر معها المُنافَرة عند نصب العَلَم او جرّهِ مع رفعها لانهُ يكون محلاًّ بخلاف أَيّ لانها معربةٌ فيكون إِعرابها ظاهرًا في اللفظ . فان سُئِل بها نحو أَيٌّ زيدٌ تعيّن رفعهما جميعًا وبطلت الحكاية ❊ وتختصُّ ايضًا بالعَلَم دون سائر المعارف لانهُ قد كثر في الكلام فجرت الأَلسنة عليهِ . واجازها يونس في غيرهِ من المعارف حملاً عليهِ

ورَفعَ البعضُ على الإِطلاقِ والرفعُ بعدَ الواوِ باتّفاقِ

اي ان بعض العرب وهم بنو تميم يرفعون العَلَمَ المسأُول عنهُ بمَنْ في الوصل مطلقًا على الابتداء بهِ او الخبريَّة . ولا حكاية فيهِ عندهم ❊ والمذهب الاول هو المختار عند الجمهور . وهو مذهب الحجازيين ❊ وأَمَّا ان اقترنت مَنْ بالواو نحو ومَنْ زيدٌ فيتعيَّن الرفع عند الجميع . لان الغرض من الحكاية هو بيان كون المسأُول عنهُ هو الاول . والواو تربطهما لما فيها من معنى الجمع فلا يُحتاج معها الى الحكاية ❊ وحملوا عليها الفاءَ نحو فمَنْ زيدٌ لمشابهتها لها في الدلالة على الجمعيَّة غير انهـا قليلةٌ عندهم في الاستعمال . وانكرها بعضهم رأسًا

والمُفرَداتُ دونَ هذا والجُمَلْ وما بها سُمِّيَ تُحكَى والمَثَلْ

اي ان هذه المذكورات تُحكَى في غير هذا المقام عارية عن السؤَال ❊ أَمَّا الاسم المفرد فيُحكَى منهُ ما وقع في كلام الغير كقول بعضهم دَعْنا من تَمرَتانِ جوابًا لمن قال لهُ هاتان تمرتان ❊ وما أُريد بهِ اللفظ كقولك قامَ فعلٌ ماضٍ . ومِنْ حرفُ جرٍّ . وقد مرَّ استيفاءُ ذلك في بحث العَلَمَ . وقد يحكي المتكلّم ما وقع في كلامهِ السابق كقول بعضهم رأَيت عليًا وعليًّا اسدٌ ❊ وأَمَّا الجُمَل فيُحكَى منها ما وقع بعد القول نحو وقالوا الحمدُ لله . او بعد القراءَة نحو قرأتُ نصرٌ من الله وفتحٌ قريبٌ . او الكتابة نحو كتبتُ سلامٌ على ابرهيم ❊ وقد يُحكَى ما وقع بعد السمع كقول الشاعر

سمعتُ الناسُ ينتجعونَ غيثًا فقلت لصَيْدَحَ انتجعي بِلالا

وندر ذلك بعد غير هذه المذكورات كقول الآخر

وجدنا في كتاب بني تميمٍ أَحَقُّ الخيل بالركض المُعارُ

وكذلك ما سُمّي بالجملة كتأَبَّطَ شرًّا وبرَقَ نحرُهُ ❊ والمثل السائر نحو في الصيف ضيَّعْتِ اللبن بكسر التاءَ . فانهُ يُضرَب للرجل ايضًا بكسرها لانهُ قيل لامرأَة في

الاصل * واعلم ان الواقع بعد القول ونحوهِ اذا كان مفتتحًا بهمزة الوصل يجوز قطع همزتهِ على الحكاية لانها قد وردت مقطوعةً في لفظ القائل . وعليهِ قول الشاعر

قتلوا كُلَيبًا ثمَّ قالوا إِرتَعُوا كذبوا لقد منعوا الجياد رُتُوعا

ويجوز وصلها كما رأيت في الأَمثلة باعتبار انها قد وقعت في الدَرْج . وهو الاكثر في الاستعمال لانهُ اسهل في اللفظ

فصل

في المُجاوَرَة

وحفِظَ الجوارُ عندَ العَرَبِ فقيلَ هذا جُحْرُ ضبٍّ خَرِبِ

اي ان العرب قد حفظوا حقَّ الجوار على عادتهم المألوفة ولذلك قال بعضهم هذا جحرُ ضبٍّ خَرِبٍ بجرّ خرب لمجاورتهِ المجرور وان كان نعتًا للمرفوع . وعلى ذلك قول الشاعر

كأَنَّ ثبيرًا في عرانين وبلهِ كبيرُ أُناسٍ في بجادٍ مُزَمَّلِ

وقراءَة الاعمش ان الله هو الرزَّاق ذو القوَّةِ المتينِ . بجرّ نعت المرفوع فيهما لمجاورتهِ المجرور الذي قبلهُ كما ترى

وذاكَ في نعتٍ وتوكيدٍ سُمِع جرًّا وفي المعطوفِ للفصلِ مُنِع

اي ان هذا الاستعمال قد سُمِع في النعت كما رأَيت . وفي التوكيد ايضًا كقول الشاعر

يا صاحِ بلِّغْ ذوي الزوجاتِ كلّهِمِ أَنْ ليسَ وصلٌ اذا انحلَّتْ عُرَى الذَنَبِ

بجرّ كلّ لمجاورتها المجرور مع كونها تاكيدًا للمنصوب * وهو يختصُّ بالجرّ فيهما لانهُ لم يُسمَع في غيرهِ * وامتنع وقوعهُ في المعطوف خلافًا لبعضهم لان حرف العطف يفصل بين المتجاورَين فيقطع الجوار . وفي ذلك ردٌّ على الكوفيّين في زعمهم ان جواب الشرط مجزومٌ بمجاورة فعلهِ لان الجزم يستمرُّ مع الفصل بينهما * وقد علمت ان علامة الإِعراب نُقدَّر هنا لتعذُّر ظهورها . واعلم انهم اقتصروا فيها على الحركة دون الحرف بخلاف الحكاية . لانهم اعتمدوا في المجرور ان يكون جرُّهُ بالحركة المختصَّة بالجرّ وهي الكسرة ليظهر معها أَثر المُجاوَرَة . ومن ثَمَّ نُقدَّر عليهِ الضمَّة او الفتحة كما رأَيت * وعدَّ بعضهم الحكاية والمجاورة من باب التوابع . وهو باطلٌ لانَّ المشاكلة فيهما خارجيَّةٌ في اللفظ فقط كما ترى

فصلٌ
في أَحرُف الزيادة

وقد تُزَادُ أَحرُفُ المعاني كما تُزَادُ أَحرُفُ المباني

اي ان الأَحرُف الموضوعة للمعاني كأَحرُف الجرّ وغيرها قد تُزَاد في الكلام كما تُزَاد الأَحرُف الهجائية في أَبنية الأَلفاظ كالسين والهمزة وغيرهما من حروف سأَلتمونيها كما تقرّر في علم الصرف * وهذه الأَحرُف تُزَاد لأَغراضٍ في مواضع مخصوصةٍ كما تُزَاد تلك الأَحرُف. وسيأْتي بيان كلّ ذلك بالتفصيل

فالباءَ زِدْ مُبتدأً بعدَ إِذا وخبرًا لِليسَ ما لا ٱتّخِذا
وفي تَعَجُّبٍ بأَمرٍ فاعِلا والحالِ نَزْرًا إِذْ نَفَيْتَ العامِلا

اي ان الباءَ تُزَاد في المبتدإِ الواقع بعد اذا الفجائيّة. نحو خرجت فاذا بزيدٍ في الدار* وفي خبر ليس وما ولا العاملتين عملها نحو أَلَسْتُ بربّكم. وما ربُّك بغافلٍ عمّا تعملون. وقول الشاعر

فكن لي شفيعًا يوم لا ذو شفاعةٍ بمُغنٍ فتيلاً عن سواد بن قاربِ

وفي فاعِلِ أَفعِلْ بلفظ الامر في التعجُّب نحو أَسمِعْ بهم وأَبصِرْ * وفي الحال المنفيّة العامل كقول الشاعر

فما رَجَعتْ بخائبةٍ ركابٌ حكيمُ بن المسيّب منتهاها

وهو قليلٌ في الاستعمال * وقد تُزاد في خبر كان المنفية كقول الآخر

وان مُدّت الايدي الى الزاد لم أَكُنْ بأَعجلهم إِذْ أَجشَعُ القومِ أَعجلُ

واعلم انهم اختلفوا في زيادة الباءَ على خبر ما. فخصّها الاكثرون بخبر الحجازيّة لمشابهته خبر ليس في النصب. وكثرة المشاركة بين المنصوب والمجرور بخلاف المرفوع. واجازها بعضهم في خبر التميميّة ايضًا لانها سُمِعت في أَشعار بني تميم. والله اعلم

وسُمِعَتْ نحوَ بحَسْبِي دِرْهَمُ ونحوَ أَلْقى بيدَيْهِ الأَدهَمُ
وجاءَ عثمانُ بنفسِهِ كما محمّدٌ بعينِهِ زارَ الحِمَى

اي ان زيادة الباءَ قد سمعت في المبتدإِ بدون اذا نحو بحسبي درهمٌ وهو نادرٌ. وفي المفعول بهِ نحو أَلقى بيديهِ. وفي التوكيد بالنفس والعين كما رأَيت في المثال. وكذلك في فاعل كفى نحو وكفى بالله شهيدًا. وكل ذلك مطروقٌ في الاستعمال غير انهُ لا يقاس غيرهُ عليهِ

واللامَ مفعولاً وبعدَ الفعلِ قَلْ وعندَ قومٍ حيثُ جحدُ الفعلِ حلْ

اي ان اللام تُزاد في المفعول بهِ. وذلك لتقوية العامل الضعيف لكونهِ فرعًا في العمل نحو عجبت من ضربك لزيدٍ. وزيدٌ ضاربٌ لعمرٍو. او الذي ضعف لتأخُّرهِ عن المعمول نحو لزيدٍ ضربت. ولذلك يُقال لها لام التقْوِيَة * وقلَّت زيادتها في المفعول المُؤَخَّر عن الفعل كقول الشاعر

يا كُلَيبًا أَجِبْ لدعوة داعٍ مُوجَع القلب دائمِ البلبالِ

لانهُ لا يحتاج الى التقوية فتكون زيادتها عَبَثًا * وتُزاد عند قومٍ بعد الكون المنفيّ نحو وما كان الله ليُطلِعَكم على الغيب. وهي لام الجحود المذكورة في باب نواصب الفعل. وقد استوفينا الكلام عليها هناك * وقد تُحذَف كان قبلها كقول الشاعر

فما جمعٌ ليغلِبَ جمع قومي مُقاوَمَةً ولا فردًا لفردِ

واختُلِف في اللام من نحو إنما يريد الله ليُذهِبَ عنكم الرجس. فقيل هي زائدةٌ لتأكيد الإيجاب كما زيدت لتأكيد النفي. وقيل هي للتعليل والمفعول محذوفٌ. اي يريد تطهيركم ليُذهِبَ عنكم الرجس * وعدَّ المبرّد من اللام الزائدة لام المُستغاث نحو يا لَزيدٍ لانها صالحةٌ للسقوط. وانكر قومٌ زيادتها. ثم اختلفوا في تعلُّقها. فقال بعضهم هي متعلّقةٌ بحرف النداء لما فيهِ من معنى الفعل. وقال آخرون بفعل النداء المحذوف. والله اعلم

وفي جوابِ لَوْ ولَوْلا والقَسَمْ وقبلَ إِنْ قد وطَّأَتْ مِثْلَ العَلَمْ

اي ان اللام تُزاد ايضًا في جواب لو نحو ولو علم الله فيهم خيرًا لَأَسْمَعَهُمْ. وجواب لولا نحو ولولا دَفعُ اللهِ الناسَ بعضهم ببعضٍ لَفَسَدَتِ الارض. وجواب القَسَم نحو تالله لَأَكِيدَنَّ أَصنامكم. وهي مع زيادتها تفيد الربط في هذه الأَجوِبة كالفاء في جواب الشرط * ومن هذا القبيل اللام الموطِّئة للقَسَم وهي الداخلة على إن الشرطية لتدلّ على القَسَم المحذوف قبلها فتكون كالعلامة الدالَّة على الموسوم بها نحو ولَئِنْ قُوتِلُوا لا يَنصرُونهم. وقد مرَّ الكلام عليها في بحث القَسَم بالتفصيل

وَوَرَدَتْ في بعضِ أَبواب الخَبَرْ وذاكَ في النظمِ شُذُوذًا قد نَدَرْ

اي ان اللام الزائدة قد وردت في البعض من ابواب الخبر المختلفة. وذلك في خبر المبتدإ كقول الراجز

أُمُّ الحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهرَبَه ترضى من اللحمِ بعظمِ الرَّقَبه

وفي خبر أَمسَى كقول الشاعر

مرُّوا عجالَى فقالوا كيف سيِّدُكم فقال من سُئِلوا امسى لَمجهودا

وفي خبر ما زال كقول الآخر

وما زلت من ليلى لَدُنْ أَنْ عرفتها لَكالهائمِ المُقصَى بكل مُرادِ

وفي خبر ما كقول الآخر

امسى أَبانُ ذليلاً بعد عزَّتهِ وما أَبانُ لَمِن أَعلاج سُودانِ

وفي خبر لكنَّ كقولهِ

دعوت على القلب العميد من الهوى ولكنني من حبّها لَعميدُ

وكلُّ ذلك قد سُمِع نادرًا في الشعر على سبيل الشُذُوذ فلا يُقاس عليهِ

ومِنْ لِذِي التنكيرِ دُونَ مُوجَبهْ في المبتدا والفاعلِ المفعولِ بِهْ

اي ان مِنْ تُزاد مع النكرة من المبتدإِ والفاعل والمفعول بهِ. وذلك في ما سوى المُوجَب من هذه المذكورات وهو الواقع في سياق النفي وشبههِ كما علت. نحو ما لكم من إِلهٍ غيرُهُ. وهل من خالقٍ غيرُ الله. وقس عليهِ في الفاعل والمفعول بهِ نحو وما تسقط من ورَقةٍ إِلاَّ يعلمها. وما ترى في خلق الرحمن من تَفاوُتٍ ولا يَقُمْ من احدٍ. وهلمَّ جرًّا * غير ان الاستفهام يختصُّ بهل لانها مختصةٌ بطلب التصديق المطلوب هنا. وفي إِلحاق الهمزة بها خلافٌ * وزاد الفارسيُّ وقوعها بعد الشرط كقول الشاعر

ومهما يكن عند آمرءٍ من خليقةٍ وان خالها تخفَى على الناس تُعلَمِ

واجاز الكوفيُّون زيادتها في الإِيجاب تمسُّكًا بقولهم قد كان من مَطَرٍ * واجاز الاخفش زيادتها على المعرفة ايضًا. واستدلَّ بنحو ولقد جاءَك من نبَإِ المُرسَلين. وتأَوَّلها الجمهور على تقدير قد كان شيءٌ من مطرٍ. وجاءَك بعضٌ من نبَإِ المُرسَلين * واعلم ان النكرة التي تُزاد عليها مِنْ اذا كانت تختصُّ بالنفي وشبههِ نحو ما جاءَني من احدٍ فهي لتوكيد العموم. وإِلاَّ فهي للتنصيص على العموم نحو ما جاءَني من رجلٍ. فانهُ قبل دخولها كان يحتمل ان يُقال بل رجلان او اكثر. فلمَّا دخلت ارتفع هذا الاحتمال * وبهذا الاعتبار انكر المبرّد كونها زائدةً في مثل هذا التركيب لإِفادتها ما لا يُستفاد بدونها. وعدم صلاحيتها للإِسقاط على خلاف حكم الزيادة

والكافُ معْ مِثْلَ كذا كَ تدخُلُ ونَدَرتْ في الغير ممَّا يُنقَلُ

اي ان الكاف تدخل على لفظة مِثْل زائدةً نحو ليس كمثلهِ شيءٌ كما تدخل بقية الزوائد

على مصحوباتها * وقيل انها غير زائدة وانما جيء بها للمبالغة في نفي المِثْل بطريق الكناية. لان نفي مثل المثل يستلزم نفي المثل. كما في قولهم مثلك لا يبخل فان نفي البخل عن مثل المُخاطَب يستلزم نفيهُ عنهُ. وهو مذهب البيانيين * والاول هو المشهور عند النحاة * وسُمِعتْ زيادتها نادرًا مع غير مثل كقولهِ لواحق الأَقراب فيها كالمَقق. اي فيها المَقَق وهو الطول المفرط

والتاءَ بعدَ رُبَّ ثُمَّ لا لَعَلْ ثمَّ ودُونَ لا السكُونُ يحتمَلْ

اي ان التاءَ تزاد بعد رُبَّ وثُمَّ العاطفة ولا النافية ولَعَلَّ وثَمَّ التي يُشار بها الى المكان. فيُقال رُبَّتَ رجلٍ كريمٍ لقيتهُ. وجاءَ زيدٌ ثُمَّتَ عمرٌو. وهلمَّ جرًّا * وهي مفتوحة في الجميع. ويجوز تسكينها إلَّا في لاتَ لانهُ يلزم منهُ التقاءَ الساكنين * وزيادتها قيل لتأنيث اللفظ. وقيل للمبالغة في المعنى وهو قول الاكثرين

وأَنْ تلي لَمَّا إذا الكافَ ولا كَلَوْ تَلِيها وتَلَتْ إِنْ ما أَلَا

اي وتُزاد أَن الخفيفة المفتوحة الهمزة بعد لَمَّا نحو فلمَّا أَنْ جاءَ البشير القاهُ على وجههِ. وبعد اذا كقول الآخر

فأَمهَلَهُ حتى اذا أَنْ كأَنَّهُ مُعاطِي يدٍ في لُجَّة الماءِ غامرُ

وبعد الكاف كقولهِ في رواية الجرّ كأَنْ ظبيةٍ تعطو الى وارق السلَم. اي كظبيةٍ * وقد تُزاد قبل لا النافية نحو وما لنا أَنْ لا نتوكّل على الله * وقبل لو الواقعة بعد فعل القَسَم مذكورًا كقول الشاعر

فأُقسِمُ أَنْ لَوِ التقينا وأَنتمُ لكان لكم يومٌ من الشرّ مظلمُ

او محذوفًا كقول الآخر

أَمَا واللهِ أَنْ لو كنتَ حرًّا وما بالحرّ انت ولا العتيق

وتُزاد إِنْ الخفيفة المكسورة الهمزة بعد ما النافية كقول الآخر

دخلت البلاد فما إِنْ أَرى نظيرَ ابن جدعان بين العرب

وقد تُزاد بعد ما الموصولة كقول الآخر

يُرجّي المرءُ ما إِنْ لا يراهُ وتعرض دون ادناهُ الخطوبُ

وبعد ما المصدريَّة كقولهِ

ورَجِّ الفتى للخير ما إِنْ رأَيتَهُ على السنّ خيرًا لا يزال يزيدُ

وقد تُزاد بعد أَلَا الاستفتاحيَّة كقول الآخر

أَلا إِنْ سَرَى لَيلِي فَبِتُّ كَئِيبا أُحاذِرُ أَنْ تَنأَى النَوَى بِغَضُوبا

واكثر ما تُزَاد المفتوحة بعد لَمَّا والمكسورة بعد ما النافية. ولذلك قدَّمناها في الذكر كما ترى * واعلم انهُ اختُلِف في أَنْ المفتوحة الزائدة عند دخولها على المضارع فقيل هي المصدريَّة وعلى ذلك اختُلِف في عملها. فقال الاخفش انها تنصب المضارع مع زيادتها كما تجرُّ الاسم حروف الجرّ الزائدة. ورُدَّ بان زيادتها تمنع العمل لعدم اختصاصها حينئذٍ بالأفعال. فانها تدخل على الاسماء والحروف بخلاف حروف الجرّ فانها مع زيادتها لا تزال مختصةً بالأسماء ولذلك يبقى عملها. وقيل هي غير المصدريَّة زيدت معهُ للتاكيد كما زيدت مع غيرهِ فلا حظَّ لها في العمل

وما تَلِي باءً وكافًا عَنْ ومِنْ كَيْ رُبَّ بابَ إِنَّ ثُمَّ بابَ إِنْ
وأَيَّ غيرَ بَيْنَ بعدَ والعَمَلْ في مُفرَدات اسمٍ وفعلٍ لم يَزَلْ

اي ان ما تُزَاد بعد الباء نحو فبما رحمةٍ من الله لِنتَ لهم * وبعد الكاف كقول الشاعر

ونَنصرُ مولانا ونعلم انهُ كما الناسِ مجرومٌ عليهِ وجارمُ

وبعد عن نحو عمّا قليلٍ لَيُصْبِحُنَّ نادمين * وبعد مِنْ نحو ممَّا خطيئاتهم أُغرِقوا * وبعد كَيْ كقول الشاعر

يُهَدِّدُونِي كيما اخافهمُ هيهاتِ أَنَّى يُهَدَّد الاسدُ

وبعد رُبَّ كقول الآخَر

رُبَّما ضربةٍ بسيفٍ صقيلٍ بين بُصرَى وطعنةٍ نجلاءَ

وبعد إِنَّ واخواتها نحو انما الله الهٌ واحدٌ وهلمَّ جرًّا * وبعد إِنِ الشرطية واكثر اخواتها كما علمت في بابها نحو أَيًّا ما تدعوا فلهُ الاسماء الحُسنَى. وايما كنتم يدركْكم الموت * وبعد أَيّ نحو أَيَّما الأَجلَين قضيتُ فلا عدوانَ عليَّ * وبعد غير كقول الشاعر

من غيرِ ما سقمٍ ولكن شفَّني همٌّ اراهُ قد اصاب فُؤَادي

وبعد بَيْنَ كقول الآخَر

إِستَقدِرِ الله خيرًا وارْضَيَنَّ بهِ فبينما العسرِ اذ دارت مياسيرُ

وبَعْدَ بَعْدَ كقولهِ

ولها طيب نكهةٍ حين هبَّتْ بعد ما هجعةٍ كمسكٍ فتيقِ

وهي لا تكفُّ عن العمل في الأَسماء المفردة والأفعال كما رأيت * وأَمَّا نحو اجلس كما زيدٌ جالسٌ وربَّما زيدٌ قادمٌ بالرفع فيهما فان ما في الاول مصدريَّة موصولةٌ بالجملة على

الصحيح. وربّما في الثاني قد دخلت على الجملة برُمّتها * واعلم ان ما قد تُزاد بين المُتضايفَين فلا تكفّ عن الإضافة كقول الشاعر

يا شاةَ ما قنصٍ لمن حلّت لهُ حرمت عليَّ وليتها لم تحرمِ

وقبل أحرُف الاستثناء الجارّة نحو جاءَ القوم ما عدا زيدٍ. وهو نادرٌ في الاستعمال * واختُلِف في ما اللاحقة قلَّ وكثر وطال كقول الشاعر

قلَّما يبرح اللبيب الى ما يُورِثُ المجدَ داعيًا او مُجيبا

وقول الراجز

وطالما وطالما وطالما سُقِي بكفِّ خالدٍ وأُطعِما

فقيل انها زائدةٌ تكفّ هذه الأفعال عن طلب الفاعل. وقيل انها مصدريّةٌ. وهو اقرب الى الصواب

ولا تلي أَنْ ذاتَ مَصْدَرٍ وفي عطفٍ بواوٍ سُبِقت بما نُفي

اي ان لا تُزاد بعد أن المصدريّة نحو ما منعك أَنْ لا تسجدَ اذ امرتك. اي ما منعك ان تسجد. وهو في غاية الندور * وتُزاد بعد العطف بالواو مسبوقةً بنفيٍ لفظًا نحو لا تستوي الحسنة ولا السيّئة. او معنًى نحو غير المغضوب عليهم ولا الضالّين * وأمّا نحو ما جاءَ زيدٌ ولا عمرٌو فانها تُعَدّ فيهِ زائدةً ولكن زيادتها غير محضةٍ. لانهُ يحتمل عند سقوطها ان يكون المراد نفي اجتماعهما معًا في وقت المجيء وهو خلاف المقصود. فتأمل

وما تَزِدْ صَحِّحْ بِهِ او أَكِّدِ بالِغْ وكُفَّ احصُرْ وقَوِّ مَهِّدِ

ودُونَ ذاكَ التركُ أَولَى وقُضِي حتمًا بما اقتضَى مُهِمُّ الغرَضِ

اي ان ما يُزاد من هذه الأَحرُف يُراد بِهِ تصحيح اللفظ كما في نحو أَكْرِمْ بزيدٍ. او التأكيد كما في نحو ما زيدٌ بقائمٍ. او المبالغة كما في نحو لاتَ حين مناصٍ. او الكفّ كما في نحو حيثما تذهبْ أَذهبْ. او الحصر كما في نحو إنما أَنتَ مُنذِرٌ. او التقوية كما في نحو للرُّؤيا تعبّرون. او التمهيد كما في نحو ولئِنْ قوتلوا لا ينصرونهم * ودون ذلك ترك الزيادة أَولَى لانها تكون من قبيل العبث في الكلام. على ان ما زِيدَ لغرَضٍ لا يجب منهُ إلاّ ما اقتضاهُ امرٌ مهمٌّ كالباءَ الداخلة على فاعل التعجّب لتصحيح اللفظ. وما اللاحقة إنَّ التوكيدية لإفادة الحصر. ونحو ذلك.

فيَدَّبرْ

الخاتمة

فصل

في احكام الظرف والمجرور

لا بُدَّ من تَعَلُّقٍ للظرفِ . بالفعل او شِبْهٍ لهُ كالحرفِ

اي ان الظرف لا بُدَّ ان يتعلّق بفعلٍ او شبهِهِ ليُربَط بعاملِهِ كما يتعلّق حرف الجرّ . وذلك يشمل ظرف المكان نحو جلست عند زيدٍ وزيدٌ واقفٌ لَدَى الامير . وظرف الزمان نحو اتيت اليوم وانا راحلٌ غدًا * واعلم ان الحرف والظرف المذكورين قد يتعلّقان بما يُأَوَّل بشبه الفعل نحو وهو الذي في السماءِ إِلهٌ اي معبودٌ . او بما يُشِير الى معناهُ كقول الشاعر

اسدٌ عليَّ وفي الحروب نعامةٌ . ربداءُ تجفل من صفيرِ الصافرِ

اي شُجاعٌ عليَّ وفي الحروب جبانٌ . وقس عليهِ الظرف * وكل ذلك يعمل فيهما ولذلك قيل انهما يكتفيان برائحة الفعل

وما تعلّقا بهِ آحذفْ حينَ عَمْ . وما يخصُّ آذكُرْ وكُلٌّ يلتزَمْ

وذاكَ في نعتٍ وحالٍ وخَبَرْ . وصِلَةٍ معها على الفعلِ آقتصَرْ

اي ان متعلّق الظرف وحرف الجرّ اذا كان يدلُّ على كونٍ عامٍّ كالحصول والوجود ونحوهما يجب حذفهُ لقيام الظرف وعديلهِ مقامهُ في الدلالة على الاستقرار . وان كان يدلُّ على كونٍ خاصٍّ كالقيام والقُعُود ونحوهما يجب ذكرهُ لعدم الدليل عليهِ * وكلُّ ذلك يكون في ما وقع نعتًا او حالًا او خبرًا او صِلَةً . فيُقال مع إِرادة الوجود المُطلق اعجبني غلامٌ عند الخليفة . ومررت بزيدٍ أَمامَ دارهِ . وزيدٌ تحت الشجرة . ورأيت الخطيبَ الذي فوق المِنبَر . اي موجودٌ عند الخليفة . ومستقرٌّ امام دارهِ . وحاصلٌ تحت الشجرة . واستقرَّ فوق المنبر * ومع إِرادة الوجود المُقيَّد بصِفَةٍ اعجبني غلامٌ واقفٌ عند الخليفة . ومررت بزيدٍ جالسًا أَمام دارهِ . وزيدٌ نائمٌ تحت الشجرة . ورايت الخطيب الذي قام فوق المنبر * وكذلك مع الجارّ والمجرور نحو اعجبني غلامٌ للخليفة . ومررت بزيدٍ في دارهِ . وهلمَّ جرًّا * غير ان المحذوف في هذه المواقع يجب تقديرهُ في الصلة بالفعل كما رأَيت لان الصلة مَوطِن الجملة . ويجوز في غيرها تقديرهُ بهِ او بالصفة لانهُ يحتملها جميعًا . غير ان الصفة أَولَى لان الاصل فيهِ الإفراد . وعليهِ الجمهور خلافًا

للكوفيين في التزام الصفة باعتبار الاصل. وللبصريين في التزام الفعل باعتبار ان المتعلق عاملٌ في الظرف وحقُّ العمل للفعل * واعلم ان من المواضع التي يجب فيها حذف المتعلَّق ان يكون المتعلِّق رافعًا للاسم الظاهر نحو أَعندهُ علم الغيب وأَفي الله شكٌّ. او يكون حرفَ قسمٍ غير الباَء نحو والليلِ اذا يغشى. او يكون المتعلَّق قد استُعمِل محذوفًا في مَثَلٍ وشبهِهِ كقولهم للمسافر على الطائر الميمون. او قد حُذِف على شريطة التفسير نحو يوم الجمعة صمت فيهِ

وظرفُ ذي العُموم يُدعَى المُستقَرْ وغيرُهُ اللَّغوُ الذي لا يُعتبَرْ
وهكذا ذو الجرِّ فاْعلَمْ واْعمَلِ وقِسْ على ما قيلَ ما لم يُقَلِ

اي ان الظرف الذي متعلَّقهُ عامٌّ يُقال لهُ المُستقرُّ. وذلك لما فيهِ من معنى الاستقرار كما مرَّ. وقيل لانهُ عند حذف ما يتعلَّق بهِ ينتقل ضميرهُ اليهِ فيستقرُّ فيهِ * واما الذي متعلَّقهُ خاصٌّ فليس في شيءٍ من ذلك. ويُقال لهُ لَغوٌ لانهُ مُلغًى لا اعتبار لهُ * وهكذا الجارُّ والمجرور لانهُ عديل الظرف في جميع احكامهِ كما علت

فصلٌ
في الجملة واحكامها

يُضمِّنُ الجملةَ بابُ المُبتدا وبابُ ما الفعلُ اليهِ أُسنِدا
والصَدْرُ ذو الاصلِ اليهِ تُنسَبُ وقبلهُ الحرفُ كلَغوٍ يُحسَبُ

اي ان الجملة تنعقد من باب المبتدإِ وباب ما أُسنِد اليهِ الفعل منحصرةً فيهما. فيندرج في الاول المبتدأُ وخبرهُ المجرَّدان والمنسوخان وفاعلهُ الذي يُغني عن الخبر. وفي الثاني الفعل والفاعل ونائبهُ * وهي تُنسَب الى ما صُدِّرت بهِ. فهي اسميَّةٌ في نحو زيدٌ قائمٌ. وفعليَّةٌ في نحو قام زيدٌ * وذلك يُعتبَر فيها بحسب الاصل فلا يُشكِل بنحو قام ابوهُ زيدٌ وزيدًا ضربتُ. لان الاصل زيدٌ قام ابوهُ وضربت زيدًا. وبهذا الاعتبار تُعَدُّ الاولى اسميَّةً والثانية فعليَّةً * ولا عبرة بما تقدَّم على الجملة من الحروف نحو إِنَّ زيدًا قائمٌ وهل قام زيدٌ فانها لا تتغيَّر عن نسبتها. وذلك الحرف كاللغو لا يُعتدُّ بهِ * وزاد بعضهم الجملة الظرفيَّة. وبعضهم الشرطيَّة. والتحقيق ان كلتيهما من قبيل الفعليَّة لان الظرفيَّة انما تُعدُّ جملةً باعتبار الفعل الذي يتعلق بهِ الظرف. والشرطيَّة فعليَّةٌ محضةٌ * واعلم ان الجملة اعمُّ من الكلام لانهُ لا يُشترَط فيها ما يُشترَط فيهِ من الإِفادة كما في جملة الشرط والصلة ونحوها. فكلُّ كلامٍ جملةٌ ولا يُعكَس * ويندرج تحت

الاسميَّة نحو هيهاتِ العقيقُ لان صدرها اسم فعلٍ لا فعلٌ بالحقيقة * وأمَّا الصفة فانها مع اشتمالها على المُسنَد والمُسنَد اليهِ لا تُحسَب جملةً لانها لا تستقلُّ بالإفادة على حكم الجمل . ولا يعتبر ما فيها من المسند اليهِ لانها تستوي معهُ في التكلم والخطاب والغيبة كالمفردات الجامدة . فيقال انا قائمٌ وانت قائمٌ وهو قائمٌ . كما يُقال انا رَجُلٌ وانت رَجُلٌ وهو رَجُلٌ . وعلى هذا تكون كانها خاليةٌ من الضمير المسند اليهِ فلا تستحق حكم الجملة وبهذا الاعتبار كانت معربةً لا مبنيَّة كالجُمَل

وَهْيَ كَزيدٌ زارَ هندَ كُبرَى ونحوَ زارَ هندَ منها صُغرَى
وكَأَنا عبدي ابنُهُ لي شملا كُلاًّ ونحوَ الدارُ مُلكي لا ولا

اي ان الجملة منها كُبرَى وهي الاسميَّة التي خبرها جملةٌ نحو زيدٌ زار هند . ومنها صُغرَى وهي الجملة الواقعة خبرًا كجملة زار هند المُخبَر بها عن زيد في المثال * ومنها كُبرَى وصُغرَى معًا وهي ما جمعت الطرفين كما في نحو انا عبدي ابنُهُ لي . فان ما بعد الضمير الاول جملةٌ كبرى باعتبار ان الخبر فيهِ قد وقع جملةً . وصغرى باعتبار انهُ بأَسرهِ قد وقع خبرًا عن الضمير المذكور

وذاتُ وَجهٍ نحوَ زيدٌ مُقبِلُ وذاتُ وَجهَينِ كعمرٌو يَفعَلُ

اي ان من الجملة ما هي ذات وجهٍ واحدٍ وهي ما كان صدرها وعجزها من قبيلةٍ واحدةٍ نحو زيدٌ مقبلٌ وظننتهُ يزورني . ومنها ما هي ذات وجهين . وهي ما كان صدرها وعجزها مختلفين في الاسميَّة والفعليَّة نحو عمرٌو يفعل وظننتهُ صادقًا . وتُسمَّى الأُولَى ذات الوجه والثانية ذات الوجهين

ولا مَحلَّ اذ بَدَتْ او وَصَلَتْ او فَسَّرَتْ او لاعتراضٍ فَصَلَتْ
اوكانتِ الجوابَ في اليمينِ أَوْ في بابِ إِنْ لم تَرتَبِطْ او بابِ لَوْ

اي لا يكون محلٌّ من الإعراب للجملة الابتدائية . وهي الواقعة في افتتاح العبارة نحو الله نور السموات والارض . او في أَثنائها منقطعةً عمَّا قبلها نحو خلق السمواتِ والارضَ بالحق تعالى عمَّا يُشرِكون * وكذلك الجملة الواقعة صلةً لموصولٍ اسميٍّ نحو والله الذي ارسل الرياح . او حرفيٍّ نحو عسى الله ان يأتيَ بالفتح * والمفسِّرة لما قبلها مجرَّدةً عن حرف التفسير نحو هل ادلكم على تجارةٍ تُنجيكم من عذابٍ اليمٍ تؤمنون بالله ورسولهِ . او مقترنةً بهِ نحو ما قلتُ لهم الاَّ ما امرتني أَنِ اعبدوا الله ربّي وربكم * والجملة المعترضة وهي الفاصلة بين المتلازمَين كالموصوف والصفة نحو وانهُ لَقَسَمٌ لو تعلمون عظيمٌ *

والواقعة جوابًا للقسَم نحو والنجمِ اذا هوى ما ضلَّ صاحبكم وما غوى. او جوابًا لشرطٍ جازمٍ لم يقترن بالفاء او اذا. نحو إن نَشأْ نُنزِلْ عليهم من السماء آيةً. او شرطٍ غير جازمٍ نحو لو انزلنا هذا القرآن على جبلٍ لرأَيتهُ خاشعًا متصدّعًا من خشية الله * ومن هذا القبيل جواب اذا نحو اذا جاءتهم الحَسنة قالوا لنا هذه. وجواب لولا نحو ولولا كلمة الفصل لَقُضِيَ بينهم. وجواب لمَّا نحو فلمَّا رأَوا بأسنا قالوا آمنَّا بالله. وقس على كل ذلك * واعلم ان الجملة المعترضة لا بُدَّ ان تكون اجنبيةً كما رأَيت. فان لم تكن كذلك نحو جاءَ وهو راكبٌ زيدٌ لم تكن من هذا القبيل * وقد ذكرت لها النحاة مواقعَ كثيرةً منها ما ذكرناهُ آنفًا. ومنها المبتدأُ والخبر في الحال كقول الشاعر

وفيهنَّ والأَيَّامُ يعثُرْنَ بالفتى نوادبُ لا يملَلْنَهُ ونوائحُ

او في الاصل كقول الآخر

لعلَّك والموعودُ حقٌّ لقاؤُهُ بدا لك في تلك القلوص بداءُ

والفعل ومرفوعهُ كقولهِ

وقد ادركتني والحوادثُ جمَّةٌ أَسِنَّة قومٍ لا ضعافٍ ولا عُزلِ

او منصوبهُ كقولهِ

وبُدِّلَتْ والدهرُ ذو تبدُّلِ هَيفًا دَبُورًا بالصبَا والشمأَلِ

والقسَم وجوابهُ كقولهِ

لعمري وما عمري عليَّ بهيّنٍ لقد نطقت بطلاً عليَّ الاقارعُ

ومنها الموصول وصلتهُ. والشرط وجوابهُ. والنافي ومنفيهُ. وغير ذلك مما لا فائدة في استيفائهِ

وتأخذُ المحلَّ وَهْيَ تخبِرُ أَوْ وَهْيَ مفعولٌ بهِ اذ تُذكَرُ
أَوْ وَهْيَ حالٌ أَوْ لهَا المُضافُ ضَمّْ او قد اجابت بعدَ ربطٍ ما جزَمْ
او مفردًا قد تبِعَتْ والتابعه لجملةٍ في الطَرفَينِ سابعه

اي ان الجملة يكون لها محلٌّ من الإعراب اذا وقعت خبرًا نحو الرحمن علَّمَ القرآن. وكانوا أَنفُسَهم يظلمون * او مفعولاً بهِ نحو قال اني عبد الله. ورايت المنافقين يصدُّون عنك * او حالاً نحو وجاءَ اهل المدينة يستبشرون. ولا تقربوا الصلوة وانتم سُكارَى * او مضافًا اليها نحو يومَ هُمْ بارزون. والسلام عليَّ يومَ وُلِدتُ ويومَ أَموت * او جوابًا لشرطٍ جازمٍ مقترنةً بالفاء او اذا نحو وإن تجهرْ بالقول فانهُ يعلم السرّ

وأَخفَى . وان تُصِبهم سَيِّئةٌ بما قدَّمت ايديهم اذا هم يقنطون * او تابعةً لمفردٍ نحو من قبل ان ياتي يومٌ لا بيعَ فيهِ . وخُذْ من اموالهم صَدَقَةً تُطهِّرُهم * وأَمَّا التابعة لجملةٍ فقد يكون لها محلٌّ نحو والله يقبض ويبسط واليهِ المصير . وقد لا يكون نحو اقتربت الساعة وانشقَّ القمر . وبها يتمُّ كل فريقٍ سبعًا من الجمل * واعلم ان الاصل في الجملة ان لا يكون لها محلٌّ من الإعراب لان حقَّها ان تكون مجرَّدةً مستقلةً بنفسها . فان اصابت محلاًّ منهُ فقد تطفَّلت عليهِ لان ذلك حقُّ المفردات * وهي انما تُعطَى المحلَّ المذكور اذا وقعت موقع المفرد كالخبر والحال وغيرها . ومن ثمَّ استشكلت جماعةٌ محلَّ الواقعة جوابَ شرطٍ بانها لا تعاقب المفرد لانهُ لا يقع جوابًا للشرط * وأُجيبَ بان المفرد أَعمُّ من ان يكون اسمًا او فعلاً على حِدَتِهِ . وهو يقع موقع هذه الجملة مع رابطها فيُجزَم . ومن ثمَّ تكون في محلّ الجزم مع الرابط لا بدونهِ . ويشهد لذلك جزم المعطوف في نحو ومن يُضللِ الله فلا هاديَ لهُ ويذَرْهم في طغيانهم يعمهون . فان جزمهُ انما هو باعتبار محلّ الجملة المعطوف عليها . فتأمَّل

والجملةُ الفضلةُ بعدَ المَعرِفَه حالٌ وبعدَ نكرةٍ فهيَ صِفَه
وشِبْهُها كذاكَ معْها جَرَى فاحفَظْ فكلُّ الصيدِ في جوفِ الفَرَا

اي ان الجملة الواقعة فضلةً بعد معرفةٍ تكون حالاً منها نحو مرَج البحرين يلتقيان . وبعد نكرةٍ تكون صفةً لها نحو كتابٌ فُصِّلت آياتهُ * وقد تكون كلُّ واحدةٍ منهما غير محضةٍ فتحتمل الجملة الوجهين . نحو وآيةٌ لهم الليلُ نسلخ منهُ النهار . وهذا ذكرٌ مباركٌ انزلناهُ . فان المعرفة في الآية الأُولَى والنكرة في الثانية غير محضتين . لان المعرَّف الجنسيَّ يقرب من النكرة في المعنى . والنكرة الموصوفة تقرب من المعرفة . وبهذا الاعتبار تحتمل الجملة الواقعة بعد كلٍّ منهما ان تكون حالاً او صفةً * وعلى ذلك يجري معها شبه الجملة وهو الظرف والجارُّ والمجرور كما علمت . فيكون الواحد منهما حالاً في نحو جاءَ زيدٌ فوق جوادهِ او على بعيرهِ . وصفةً في نحو مررت برجلٍ بين قومهِ او في دارهِ . ومحتملاً في نحو تعجبني الخيل عند العرب او في البادية . واعجبني رجلٌ تميميٌّ عند الامير او عن يمينهِ * وقس على كل ما ذُكِر ما لم يُذكَر والله الموفّق الى الصواب وهو حسبُنا ونعم الوكيل

قال العبد الفقير ناصيف بن عبد الله اليازجي اللبناني انني قد جمعت ما في هذا
الكتاب متنًا وشرحًا من فَضَلات اولئك القوم الذين بنورهم اهتديت.
وبهداهم اقتديت . ولم اقصد سوى جمع ما تفرّق في كُتُبٍ شتّى
تسهيلاً على الطالب. فكنت أُعَدُّ ناسخًا لا مُصنِّفًا . فان
كنت قد احكمت النقل مضبوطًا على اصلهِ فقد
اصبت الحاجة . وإلاّ فقد يغلط الناسخ ويُصلح
القارئ والله لا يُضِيع اجر
المصلحين

وكان الفراغ من تبييضهِ في شهر اذار سنة احدى وستين وثمانيماية والف للمسيح
الموافقة لسنة سبع وسبعين ومايتين والف للهجرة
والحمد لله اولاً
وآخرًا

طبع في بيروت سنة ١٨٦٣ مسيحية بامداد نعمة مولانا الاعظم السلطان عبد العزيز
الذي جعلهُ الله روحًا في جسم الوجود . واقام ملئكة السماء ترعاهُ كالحُرّاس وتخدمهُ
كالجُنُود . فهتفت بالدعاء لهُ ألسِنَةُ الخُطَباء . وأناخت ببابهِ العالي مطايا الحمد والثناء.
وكان من ذلك ما تطفَّل بهِ المُؤلِّف على حضرتهِ الجليلة
فقال

نادى حِمَى الملك حسبي عزّةً وكَفَى ... الى متى وبماذا اطلب الشرفا
عبد العزيز تولاّني فكنتُ بهِ ... كصاعدٍ دَرَجًا لمّا انتهى وقَفَا
قُلْ للذي يشتكي غدر الزمان بنا ... مهلاً أَلَسْتَ ترى كيف الزمانُ وَفَى
افادنا فوق ما ترجوهُ أنفسُنا ... حتى اقامَ علينا افضل الخُلَفا
هل مثل عبد العزيز اليومَ من مَلِكٍ ... كلاّ ولا كان في الدهر الذي سلفا
شخص الكمال كأنَّ الله صوّرهُ ... من معدنٍ للطف لا طينًا ولا خزفا
احيا الصحابةَ عدلاً عصرُ دولتهِ ... كأنّما فيهِ صُورُ البعث قد هتفا
لو أمكنَ البحرَ ان يُهديهِ جوهرهُ ... لم يُبقِ في جوفهِ درًّا ولا صدفا
هذا الخليفة ظلُّ الله منبسطًا ... في ارضهِ لعباد الله مكتنفا
عناية الله ترعى مجد دولتهِ ... والسعد في بابهِ المرفوع قد عكفا

الواسعُ الملكِ قد عَمَّتْهُ رحمتُـهُ فلم تَفُتْ وَسَطًا منـهُ ولا طَرَفـا
والثاقبُ الفكرِ لو كانت إنارتهُ في البدر ما مَسَّهُ نقصٌ ولا خُسِفـا
في كفهِ سيفُ عدلٍ طالَ قائمُهُ في غمد حلمٍ بخلق الله قد لَطَفا
فحيثُما وَجَبَ الفتكُ الرهيبُ سَطَا وحيثُما احتُمِل الصفحُ الجميلُ عفا
يا من بهِ تُضرَب الأَمثالُ في زمنٍ قد طاب فيهِ لنا كاس الهنا وصفا
لقـد تقدَّمتَ ما بين الملوك كما تُقدِّم الناسُ بين الأَحرُفِ الأَلِفا
نروم وصفك في ما أَنتَ حائزهُ فتغلب الوصفَ منّا والذي وصفا
فـلا تزَلْ غالبـًا بالله منتصرًا تُولي الجميلَ وتستولي الثنـا خَلَفا

وقال مؤرّخًا جلوسهُ السعيد بهذين البيتين

عبدُ العزيزِ رَوَى جاهًا مُؤَرِّخُهُ يهدِي حسابَ جميلِ البِشْرِ للبَشَرِ
فرعًا لعُثمانَ ملكُ الآلِ عزَّ بـهِ لا زالَ بالخيرِ يُهدَى كاملَ الوَطَرِ

وهما يتضمّنان ثمانية وعشرين تاريخًا. وذلك ان كل مصراعٍ منهما برُمَّتِهِ تاريخٌ. والحروف المُعجَمة من كل مصراعين من مصاريعهما الاربعة تاريخٌ. ومثلها الحروف المُهمَلة. فيجتمع من ذلك ستة عشر تاريخًا. وكذلك المُعجَمـة مع المهمَلة والمُهمَلة مع المُعجَمة فيجتمع اثنا عشر. ويكون المجموع ثمانية وعشرين كما يظهر بالامتحان

٢

فهرس الكتاب

	وجه		وجه
الكلمة	٢	المفعول لهُ	١٠٠
الاسم	٣	المفعول معهُ	١٠٢
الاعراب والبنا	٤	المستثنى	١٠٣
الاعراب والمعربات	٦	الحال	١١٠
الاعراب بالحركة	٧	التمييز	١٣٠
الاعراب بالحروف	٨	الاضافة	١٣٤
ملحقات التثنية والجمع	١١	الفعل	١٤١
تقدير الاعراب	١٤	كان واخواتها	١٤٤
امتناع صرف الاسم	١٧	كاد واخواتها	١٥٢
موانع الصرف	١٩	ظن واخواتها	١٥٧
بناءُ الاسم	٢٣	ما ينصب ثلثة مفاعيل	١٦١
النكرة والمعرفة	٢٧	جمود الفعل	١٦٣
الضمير	٢٨	افعال المدح والذم	١٦٤
العَلَم	٤٤	افعال التعجب	١٦٨
الاشارة	٤٧	اعراب الفعل وبناؤهُ	١٧٣
الموصول	٥٠	شبه الفعل	١٧٤
العوامل والمعمولات	٦٠	الحرف	١٨٨
الحذف والتقدير	٧١	حروف الجر	١٩٠
المبتدا والخبر	٧٣	ان واخواتها	١٩٩
الفاعل	٨٤	نواصب الفعل	٢٠٨
نائب الفاعل	٨٩	الجوازم	٢١٤
تعلق الفعل بمنصوباتهِ	٩٢	الاحرف المشبهة بليس	٢٢٤
المفعول المطلق	٩٣	لا النافية للجنس	٢٢٨
المفعول بهِ	٩٦	النعت	٢٣٤
المفعول فيهِ	٩٧	عطف البيان	٢٤٠

	وجه
التوكيد	٢٤٣
البدل	٢٤٩
عطف النسق	٢٥٥
الوقف	٢٦١
الندا	٢٦٩
توابع المنادى	٢٨١
الاستغاثة	٢٨٣
الندبة	٢٨٥
الاختصاص	٢٨٧
التحذير والاغرا	٢٨٨
الاشتغال	٢٩١
التنازع	٢٩٦
العدد	٢٩٩
الكنايات	٣٠٤
اسما الافعال والاصوات	٣٠٨
تقسيم الكلام	٣١٣
الطلب	٣١٥
ادوات الطلب	٣١٦
احرف الندا	٣٢١
القَسَم	٣٢٣
ضمير الشان	٣٢٥
ضمير الفصل وكاف الخطاب	٣٢٧
قيود الضمائر	٣٢٩
احكام الضمائر	٣٣٢

	وجه
الموصولات الحرفية	٣٣٣
حرف التعريف	٣٣٥
التنوين	٣٣٨
نون التثنية والجمع	٣٤٣
نون الوقاية	٣٤٤
نون التوكيد	٣٤٦
لام التوكيد	٣٤٩
ادوات النفي	٣٥٣
حروف العطف	٣٥٤
قد والسين وسوف	٣٥٩
عند ولدى ومع وقَطُّ واذا الفجائية	٣٦١
اما ولولا ولوما ولو ولمّا الحينية	٣٦٣
احرف الجواب والتفسير والتنبيه والاستفتاح	٣٦٥
همزة الوصل وهاء السكت	٣٦٧
تاء التانيث	٣٦٩
تحريك الساكن	٣٦٩
الاستئناف	٣٧٣
الحكاية	٣٧٣
المجاورة	٣٧٦
احرف الجر	٣٧٧
تعلُّق الظرف والمجرور	٣٨٣
الجملة واحكامها	٣٨٤

BIBLIOTHECA
REGIA
MONACENSIS

A ii H

إصلاح

صفحة	سطر	خطأ	صوابهُ
٠٠٨	٢٠	وبنات وما	وبنات ممّا
٠١٩	٢١	كرقاشِ	كرقاشَ
٠٢٥	٠٢	احداها	احداها
٠٤٨	٠٢	جاريات	جاريتين
٠٠٠	٢٢	هاتَيْنِ	هاتَيْنّ
٠٥٧	٠٣	سُعادَ	سُعادُ
٠٥٩	٠٣	عنهُ	عند
٠٦٥	٣٠	المفسّر لايكون قبل المفسِر	المفسِر لا يكون قبل المفسّر
٠٦٦	١١	العدول عن الاعراب	العدول عن البناءَ الى الاعراب
٠٨٠	١٤	على أنّ	على خبر أنّ
٠٩١	١٨	المفعول	المفعول الاول
١٠٠	٠٧	وهو حيث ولدى ولدن	وهو حيث ولَدُنْ
٠٠٠	٣٣	تحصيلهُ وكلاهما	تحصيلهُ كما في نحو ضربتهُ تاديبًا لهُ وكلاهما
١٠٧	٢٠	لمجموع	بمجموع
١١١	٠٩	المضاف اليهِ جزءًا	المضاف جزءًا
٠٠٠	١٤	جالسةٌ	جالسةً
٠٠٠	١٨	الواقفة	الواقعة
١٣٥	١٧	لَأجتَذِبَنّ	لَأجتَذِبَنْ
١٤٠	٠٧	فركُ القُطنِ	فركَ القُطنَ
١٤٣	٣٣	آخرُ	آخرَ
١٥٢	٢٦	اسناد عسى	اسناد خبر عسى
١٨٣	٠٨	معيّة	معيّنة
١٩٧	٠١	ابان	بأنّ

صفحة	سطر	خطأ	صوابهُ
٢٠١	٢٢	وزيدًا	وزيدٌ
٢٠٢	٢٧	او خبرًا	او خبرًا عن اسم معنًى
٢٠٥	٢١	بينهما	بينها
٢١٢	٢٠	فاحدّثك	فاحدّثُك
٢٢٢	٢٢	كلفٌ	ككفٌ
٢٣٠	١١	كاتبي	كاتِبي
٢٤١	١٦	المعطوف	المعطوف عليهِ
٢٩٠	٢٧	وبكرًا الا تضيفهُ وخالدًا هلّا اكرمتهُ	وألا بكرًا تضيفهُ وهلّا خالدًا اكرمتهُ
٢٩١	١٦	بعد الفعل الطلبي	قبل الفعل الطلبيّ
٣١٥	١٤	لفظ الجبر	لفظ الخبر
٣١٧	٢١	كيف تكفرون	وكيف تكفرون
٣٣٠	٢٦	لايشارِك ولايشارَك	لايشارك غيرهُ
٣٦٦	٠٧	وإيْ . وما هو قليل	وإيْ ولا وكلّا . وما هو قليل
٣٦٧	٢٥	همزتها ياء	همزتها هاء

هذا ما وُجِد من الاغلاط المهمّة . وقد يُوجَد غيرهُ ممّا يمكن القارئ أن يدرك صوابهُ بالسهولة فتركناهُ لهُ .

BAYERISCHE STAATS-BIBLIOTHEK MUENCHEN

صواب	خطأ	سطر	صفحة
[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
المعطوف عليه	المعطوف	[illegible]	[illegible]
[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
قبل الفعل الثاني	بعد الفعل الثاني	[illegible]	[illegible]
لانه خبر	[illegible]	[illegible]	[illegible]
وكيف تكفرون	كيف تكفرون	[illegible]	[illegible]
[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]

هذا ما وجد من الاغلاط [illegible] وقد يوجد غيرها [illegible] القارئ [illegible]
[illegible]

BAYERISCHE
STAATS-
BIBLIOTHEK
MUENCHEN

or.
1577 am

Nasif